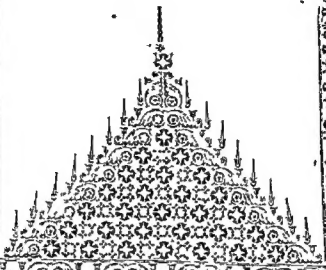


| | |
|--|-----|
| فصل قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤا بالاجتهاد الخ | ٨٢ |
| فصل في بيان بعض ما علمت عليه من كتب الشريعة | ٨٢ |
| فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة | ٩٢ |
| فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من انزكات الى الصوم | ١٠١ |
| فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج | ١٠٣ |
| فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع | ١٠٥ |
| فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح | ١٠٦ |
| فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آثر ابواب الفقه | ١١٢ |
| كتاب الطهارة | ١١٦ |
| باب النجاسة | ١٢٣ |
| باب أسباب المحدث | ١٢٨ |
| باب الوضوء | ١٣٥ |
| باب العسل | ١٤١ |
| باب التيمم | ١٤٣ |
| باب مسح الخفين | ١٤٩ |
| باب الخيمض | ١٥١ |
| كتاب الصلاة | ١٥٤ |
| باب صفة الصلاة | ١٦٠ |
| باب شروط الصلاة | ١٨٥ |
| باب سجود السهو | ١٩٠ |
| باب سجود التلاوة | ١٩٤ |
| باب سجود الشكر | ١٩٧ |
| باب صلاة النفل | ١٩٨ |
| باب صلاة الجماعة | ٢٠٣ |
| باب صلاة المسافر | ٢١٣ |
| باب صلاة الخوف | ٢١٨ |
| باب صلاة الجمعة | ٢١٩ |
| باب صلاة العيد | ٢٢٩ |
| باب صلاة الكسوفين | ٢٣٥ |
| باب صلاة الاستسقا | ٢٣٧ |
| كتاب المجنات | ٢٣٨ |

المجزؤ الاول من كتاب الميزان للعارف
العمداني * والقطب الرباني * سيدي
عبد الوهاب الشعراني نفعنا الله
بسلووه والمسلمين آمين
بجاء النبي الامين
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بغير منقح عنه جميع بحار العلوم السابعة والمحلمان *
وأجرى بداوله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلمائها والذان *
ومن على من شاع من عباده المحتصين بالاشراف على ينبوع الشريعة المطهرة وجميع احاديثها
وأثارها المنتشرة في البلدان * وأطلع الله من طريق كشفه على عين الشريعة الاولى التي
يتفرع منها كل قول في سائر الادوار والارمان * فأقر جميع أقوال المتهدين ومقاديهم بحق
حين رأى اتصالها بعين الشريعة من طريق الكشف والبيان * وشارك جميع المتهدين في
اعترافهم من عين الشريعة الكبرى وان تعاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في الازمان * فان
الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالعروق والاغصان * فلا يوجد لنا
فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير حدران * وقد أجمع أهل
الكشف على ان كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فانما ذلك لقصوره عن درجة
العرفان * فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء الله على شريعته بقوله لعلماء الله
الرسول ما لم يحالطوا السلطان * ومحال من المعصوم ان يؤتم على شريعته خوان * واجمعوا
أيضاً على انه لا يسمى أحد طالما الا ان يبحث عن منابر أقوال العلماء وعرف من ابن أخذوها
من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان * وان كل من رد قولاً من أقوال
علمائها وأخرجها عنها فكأنه ينادي على نفسه بالجهل ويقول ألا انهم دوا الى جاهل يدلل

هذا القول من السنة والقرآن * عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان *
 وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف نصاً واجماعاً
 وعلمه لا يجده في كلام أحد منهم في سائر الأزمان * وغايته أنه لم يطع على دليل لا أنه يجده مخالفاً
 لصريح السنة والقرآن * ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان * ثم إن وقع ذلك
 ممن يدعى صحة التقليد للأئمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان * فإن
 اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً إلا بعد نظره في الدليل والبرهان * وحيث
 أطلقنا المقلد في كلامنا فإنا مرادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول إمامه
 والأفدع هو التقليد لزور بهتان * وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر لتمام كل إنسان * وشعاع
 نور الشريعة يشعلهم كلهم ويهيمهم وإن تفاوتوا بالنظر لتمام الإسلام والایمان والاحسان * أحده
 جرد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شبع وروى منها الجسم والجنان * وعلم أن شريعة
 محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لتمام الإسلام والایمان والاحسان * وأنها
 لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فيها فشم وودع تنطع وبهتان * فإن
 الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى التحرج في الدين فقد خالف صريح
 القرآن * وأشكره شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عنده ما حدث له
 من الأمر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان *
 فإن الشارع ما سكت عن أشياء إلا رجح بالأمه لا الذهول ولا النسيان * واسلم إليه تسليم من رزقه
 الله تعالى حسن النظر بالاستدلال * وأما من طريق التسليم والایمان * وأما من طريق الكشف والعيان *
 ولا بد لكل مسلم من أحده هذه الطرق ليطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان * أن سائر أئمة
 المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان * وكل من لم يصل إلى هذا الاعتقاد من طريق
 الكشف والعيان * وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والایمان * وكلما يجوز لنا
 الطعن فيما جاءت به الأنبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه
 الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان * ويوضح لك ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة
 جاءت من حيث الأمر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما سيأتي إيضاحه
 في الميزان * فإن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث إيمانه أو جسمه
 في كل عصر وزمان * فمن قوى منهم نخطب بالتشديد والاختداب العزائم ومن ضعف منهم
 نخطب بالتخفيف والاختداب الرخص وكل منهم ما حية تدعى شريعة من ربه وتبين فلا يؤمر
 القوي بالنزول إلى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للترجمة وقد رفع الخلاف في جميع
 أدلة الشريعة وأقرال علمائها عند كل من عمل بهذا الميزان * وقول بعضهم إن الخلاف الحقيقي

بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالكل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي
 لا يرتفع من بين اقوال اثمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فانه نحن يا اخي ما قلته لك
 في كل حديث ومقابله او كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد ان يكون خفقا والاخر
 مشددا ولكل منهما رجال في حال مباشرتهم الاعمال ومن المحال ان لا يوجد لنا قولان معاني
 حكم واحد خفقا او مشددا وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال او اكثر او قول مفصل
 فالخلاف في رد كل قول الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان * وقد قال
 الامام الشافعي وغيره ان اعمال المحمدين او القولين ادلى من النماء أحدهما وان ذلك من كمال
 مقام الايمان * وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظه عن تهديم الاركان *
 فالحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم اضماعه حيث اضماع العمل بما تضمنته هذه الميزان *
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبوه قائلها غفر الجنان * واشهد ان سيدنا
 ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعة السماوية وجعل اجماع
 امته ملحقا في وجوب العمل بالسنة والقرآن * اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
 * وعلى آلهم وصحبهم اجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * صلاة وبسلام
 دائمين بدوام سكان النيران والجنات * آمين اللهم آمين وبعد هذه ميزان نفيسة عالية المقدار
 حاولت فيه ما بانحوه يمكن الجمع بين الادلة المتعارفة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين
 ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى ذلك في
 سائر الادوار * وصفتها باشارة اكابر اهل العصر من مشايخ الاسلام واثمة العصر بعد ان
 عرضتها عليهم قبل اثباتها وذكرت لهم اني لا احب ان اثبتها الا بعد ان يتطروا فيها فان قبلوها
 ابقيتها وان لم يرتضوها محوتها فاني بحمد الله احب الوفاق واكره الخلاف لاسما في قواعد
 الدين * وان كان الاختلاف رجة بقوم آخرين * فرحم الله من رأى فيها خلافا واصلحه نصرة
 للدين * وكان من اعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنه قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان
 اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليدهم بين قولهم باللسان * ان سائر اثمة المسلمين على
 هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان * ليقوموا بايجاب حقوق ائمتهم في الادب معهم
 ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه ان سائر اثمة
 المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلبس به من صفة التفاق الاصغر الذي
 ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافقي الكفار بتفاقهم
 زيادة على حصول ذمهم بصفة ككفرهم في نحو قوله تعالى يا ايها الرسول لا يحزنك الذين
 يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كلاما به الله
 تعالى على الكفار فالمسلمون ادلى بالنزعة عنه وعما يقرب من شبه صورته ويسد المقلدون باب
 المبادرة الى الانكار على من خالف قواعد مذمهم ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة فانه

على هدى من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن أنكر عليه فاذن له ونجل من مبادرته
الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب والاعمال بالنيات وانما الكل
امرئ ما نوى فاعملوا ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان وايامكم والمبادرة الى
انكارها قبل ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل
كتاب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معدور الغرابتها وقلة
وجود ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وارتدت ان تعلم
ما أمأنا اليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة
المطهرة بحيث لا ترى قولاً واحداً منها خارجاً عن الشريعة المطهرة فتأمل وتدبر فيما أوردته
يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقيناً جازماً ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود الامر
والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه
بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس الامر
كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة يرجع الى أمر ونهي
وكل منهما يتقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح
فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم
المكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الأئمة من جعل مطلق الامر على
الوجوب المحارم ومنهم من جعله على التذنب ومنهم من جعل مطلق النهي على التحريم ومنهم من
جعله على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالاً في حال مباشرتهم للتكاليف من قوى منهم
من حيث إيمانهم وجمعه خطوط بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها
في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف جسمه خطوط
بالرخصة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم خطايا عا ما وقوله صلى الله عليه
وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا تؤثر القوى المذكورة بالتزول الى مرتبة
الرخصة والتخفيف وهو بقدر على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما
سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكورة بالصعود
الى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا تمنعه
الابوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخييري كما قد يتوهمه بعضهم
فيايك والغلظ فليس لمن قدر على استعمال الماء حساً أو شرعاً ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على
القيام في الغريضة ان يصلي جالساً وليس لمن قدر على الصلاة جالساً ان يصلي على الخشب وهكذا
في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب
ان يفعل المفضول مع قدرته على فعل الافضل فلم أن المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك
فيقدم الافضل على المفضول ندباً مع القدرة ويقدم الاولى شرعاً على خلاف الاولى وان

جاء تركه الأفضل والمفضل أصالة فمن أراد عدم اللوم فلا ينزل إلى المفضل إلا أن يحجز عن
الأفضل فامتحن يا أخي بهذه الميراث جميع الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما اتبني
وتفرع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين تجدها كلها لا تخرج
عن مرتبتي بتحقيق وتدبير ولكل منهم رجال كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفا كما
ذقناه وكشف لنا وجه جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة
المطهرة ومقبضية من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله
باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقاده ذلك بالجحان وعلم جزمنا وبقينا أن كل
مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واخذ لا بعينه كما سيأتي أيضا في النصول أن شاء الله
تعالى وارتفع التناقض والخلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علمائها لا نكلا والله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم يحل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة عندهم عرف مقدارهم واطلع
على منارع أقوالهم ومواضع استنباطاتهم من حكم استنبطه المجتهد لا وهو متفرع من الكتاب
أو السنة أو منهما معا ولا يقدر في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
بمواضع استنباطاته وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علمائها تناقضا لا يمكن رده فهو
ضعيف النظر ولو أنه كان عالما بالأدلة التي استند إليها المجتهد ومنارع أقواله لمحل كل حديث
أو قول ومقابله على حال من إحدى مرتبتي الشريعة فإن من المعلوم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الإسلام أو الإيمان
أو الاحسان وتأمل يا أخي في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا
الآية تحط علمها بقائه والأفان خطابه لا كابر الحجة من خطابه لا خلاف العرب وابن مقام
من يابعه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المشط والمكروه والمسر والميسر من طلب أن
يسلمه صلى الله عليه وسلم على صلاة النجس والعصر فقط دون غيرها من الصلوات ودون الزكاة
والحج والسيام والتجهد وغيرها وقد تبع الأئمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ذلك بما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعله عادة شرودا فيه أمرا كان أو نهيا
وما وجدوه خفف فيه تخففا فيه فاقمديا أخي على اعتقاد ما قررت به وبنته لك في هذه الميراث
ولا يضرك غرابتها فاتهم علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة مما تعتقده
أنت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي وابن قول من يقول أن سائر أئمة المسلمين
أو الأئمة الأربعة إلا أن على هدى من ربهم ظاهر أو باطن ممن يقول ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير
الحق في نفس الأمر * وإن أردت يا أخي أن تعلم نغاسة هذه الميراث وكل علم ذاتها بالشريعة من
آيات وأخبار وآثار وأقوال فاجمع لك أربعة من علماء المذاهب الأربعة واقرأ عليهم أدلة مذاهم
وأقول علمائهم وتعاليلهم التي سطرناها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون * ويضعف بعضهم
أدلة بعض وأقوال بعض وتعللوا أصواتهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف لقول كل واحد قد
خرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتد ذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدى من

ربهم ابد اختلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرهده وسأئنفه كل انسان
 حاكم برتبته ميرانه على كل قول من اقوالهم لا يرى قولاً واحداً من قوائمه خارجاً عن مرتبتي
 الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة ثابتة لكل ما قالوه لو سعهما فاعمل يا اخي بهذه
 الميزان وعلما بالاخوانك من طلبه المذاهب الاربعة ليحيطوا به علماً ان ليسوا الى مقام الذوق
 لها بطريق الكشف كما أشار اليه قوله تعالى فان لم يصبروا بل فقل وليفوزوا أي بابتحة اعتقادهم
 في كلام أئمتهم ومقلديهم وبطاقة وبقولهم قولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على ددي من ربهم
 ان لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فالذين ايماناً وتسليماً فليكن ايها الاخوان باحتمال الاذى ممن يبادلكم
 في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل ان تحضروه معكم حال قراءتهم على علماء المذاهب الاربعة
 فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها القربانها وربما رافق مذاهب الحاضرين هية لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضراً لعدم من ينصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته
 وجوه المخلوقين نسأل الله العافية وبه اقررناه لا يا أخى انتهت الميزان الشعرانية المدخلة لمجمع
 اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المجدية تنفع الله بها المسلمين وقد جبت لي أن أذكر
 لك يا أخى قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق الى التسليم لها وذلك ان
 تبني أساس نظرك أولاً على الايمان بأن الله تعالى ذو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء ازلوا وابدوا
 لما بدع هذا العالم واحكم أحواله وميز شؤنه واتفق كماله اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف
 الذي لا يمكن حصره ولا يضبط أمره متغير في الامزجة والتركيب مختلفة في الاحوال
 والاساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به ارادة العليم الحكيم * فبما
 على هذه الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهي اليه غاياته من الشؤون والتصاريف *
 وكان من جملة بديع حكمته وعظيم آلائه وعظيم رحمته ان قسم عباده الى قسمين شقي وسعيد *
 واستعمل كلا منهما فيما خاق له من متعلق الوعد والوعيد * واوجد لكل منهما في هذه الدار
 بحكم عدله وسعة افضاله ما يصلح لسانه في حاله وما له من محسوسات صورها * ومعنويات
 قدرها ومجنوعات أبدعها وأحكام شرعها * وحدود وضعها وشؤون أبدعها * فتمت بذلك أمور
 المحدثات * وانعقد بذلك نظام الكائنات * وكل بذلك شأني الزمان والمكان حتى قيل انه
 ليس في الامكان * أبدع بما كان * قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في أحسن
 تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع ناقعاً مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل ربما تنفع هذا
 ما ضر هذا وضر هذا ما نفع هذا وربما ضر هذا في وقت ما نفعه في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضره
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات المحسوسة والمدرجات المعنوية لعمان جلت عن الادراك
 بالافكار واسرار خفيت الى على من أرادها عالم الاسرار ومن هذا يتحقق ان كلاماً يسر لما خاق له
 وان ذلك انما هو لا تمام شؤن الاولين والآخرين * وان الله هو الغني عن العالمين * وحيث
 تقررت لك يا أخى هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يعمد بسعيد من حيثما كلفه أبداً وان
 اختلاف أئمة هذه الامة في فروع الدين أجداً عاقبة وأقوم رشد وان الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم

يسوع لنا الكاليمى مدى بل لم يلهم أحدا من المكلفين العمل بأمر من أمور الدين تعد به
على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين الأولى العمل به على
وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حيث دلالاته بحاله
ولا يصره عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم الأول فيما
صره عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الأكل في درجته اللائقة به رجة منه سبحانه وتعالى
بأهل قصة السعادة ورعاية اللحظ الأول ولهم في دينهم وديارهم كمال لطف الطبيب الحبيب *
ولله المثل الأعلى وهو القرب المحب * لاسيما وهو العاقل المختار في الأموات والأحياء
والمدبر المريد لكل شيء من سائر الأشياء * فانظروا أي إلى حسن هذه المساعدة ووضوحها
وكم أرات من اشكالات معجزة وافادت من أحكام محكمة فإنا إذا نظرت فيها بين الانصاف
تجعت صحة الاعتقاد أن سائر أئمة الأربعة ومقلديهم رضى الله عنهم أجمعين على هدى من ربهم
في طاهر الأمر وباطنه ولم تعترض قط على من حمل عبده من مذهبهم ولا على من انتقل من
مذهبهم إلى مذهب ولا على من تذر غير إمامة منهم في أوقات الضروريات لا اعتقادك بغيرها
مذهبهم كلها داخل في سباح الشريعة المطهرة كما سيأتي إيضاحه وإن الشريعة المطهرة خاتمة
شريعة سمى واسعة شاملة فإله لسائر أفعال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وإن كلامهم
فيما هو عليه في نفسه على نصرة من أمره وعلى صراط مستقيم * وإن اختلافهم إنما هو رجة
بالأمة بشأن تدبير العليم الحكيم * فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة الدين والدين والدينا
عنده تعالى لهذا العدد المؤمن في كذا فأوحده له لطفاه به بمساعدة المؤمنين أذهو العالم بالاحوال
قل تكويها فاعلموا المؤمنين المكامل يؤمن طاهرا وباطنا أن الله تعالى لو لم يعلم أربا أن الأصلح عنده
تعالى لمساعدة المؤمنين انصافهم على نحو هذه المذاهب لما أوحده لهم وأمرهم عليها بل كان يحملهم
على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بخوف قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى
أن أقيموا الدين ولا تسفر قوافيه فافهم ذلك فإنه ليس واحدا أن يشتبه عليك بحال فتجعل
الاختلاف في العروج كالاختلاف في الأصول فتزل تلك القدم في مهواة من التلغ فان السنة
التي هي قاصية عدنا على ما نفهمه من الكتاب مصرحه بأن اختلاف هذه الأمة رجة بقوله
صلى الله عليه وسلم وهو بعد حضائفة في أمته ما من معاه وجعل اختلاف امتي رجة وكان
فيهم قسما سعادنا اه ورعا يقال أن الله تعالى لما سلم أربا أن الأصلح عنده تعالى لهذا العدد
المؤمن في إتمام دينه التطهر بالماء الحار مثالا لاستحقاق حال مثله التطهر بما هو أشد في أحياء
الأعضاء لا مريضة ذلك أوحده إماما فافهمه عنه إطلاق القول بعدم صحة الطهارة بسوى ذلك
الماء في حق كل أحد فكان انشئ لهمة والهمة بتقليده ليلزم ما هو الأحوط في حقه رجة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى أن الأصلح عنده تعالى أيضا لهذا العدد المؤمن بتخديده ووضوئه إذا
كان موصوئا ومهم العزم على فعل ينقص به الوضوء لا سقاها وضوئه الأول سقس ذلك العزم

لا مريقتضى ذلك أو وجدله امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد
والهمه التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده
تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن التزمه اليكلى عن مباشرة ما خافه الكلب مثلا ولو بغير فقه من
المائعات الشاملة للماء القليل والفصل من ذلك سبعا احداها بتواب لا مريقتضى ذلك أو وجدله امام
هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهمه التقليد له ليلتزم ما هو
الاولى في حقه ايضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن ان
يتمضمض ويستشق مشاق في كل وضوء لا مريقتضى ذلك أو وجدله امام هدى أفهمه عنه
اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهمه التقليد له ليلتزم ما هو الاولى في حقه وهكذا
القول في سائر الاحكام فامان سبيل من سبيل الهدى الا ولها اهل في علمه سبحانه وتعالى ارشدهم
اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة او الالهامية كما انه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان
لما علم ازا لان الاحتياط والاصح عنده تعالى لمؤلفها ومن وافقه في مقامه واخلاقه واحواله ان
يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منازع مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم
ليرى ويطلع على جميع محال ما تخدم لهم من طريق الكتاب والسنة اطلع الله سبحانه وتعالى
عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولى في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الائمة بحق وصدق وليكون
فانصا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتى ايضا
فضلا من الله ونعمة والله يمدى من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم
بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا أفهمهم **كل** مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك المحكم
في حق كل أحد مثلا لان ذلك كالاعتراض على ما سبق به العلم الالهى ثم اعلم ان اختصاص
كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى ربما يكون طريقا لترقيهم الى
اعلى ما هم عليه وربما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح ان يقال ان التكليف كلها انما هي
للترقى دائما في حق من اتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كلفوا به آخذون في الترقى مع
الانفاس لان الله تعالى لا تنتهى مواهبه ابدا لا بدني ودهر الزاهرين والله واسع عليم فقد بان
لك يا اخي بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليهم امدار هذه الميزان الكريمة التي ربما لم تسبح
قريحة بجلها ان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من ائمة الهدى ومقلديهم في
الشريعة المحمدية تنفع الله بها المسلمين * واعلم يا اخي اننى لما شرعت في تعليم هذه الميزان
للاخون لم يتعلوها حتى جعت لهم على قراءتها حيلة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رأوها توجه جميع اقوال مذاهبهم
وقد وصلوا في قراءتها وتحريرها الى باب ما يحرم من النكاح ونرجوا من فضل الله اتمام
قراءتها عليهم الى آخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألتوني في ايضاها بعبارة اوسع من هذه
العبارة المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم فذوقا من غير سؤلنى في طريق الرياضة على قواعد
اهل الطريق فكأنهم حملوني بذلك جميع حبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدى

فصرت كلما وصح لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي بحديث أو قول في باب آخر
 يأتين عندهم مقابلة فحمل في منهم ثقب شديد وكانهم جمعوا إلى سائر العلماء الذين يقولون بقولهم
 في سائر الأدوار من المتقدمين والمأخرين إلى يوم الدين وقالوا إلى حادلو هؤلاء كلهم واحملهم برون
 جميع المذاهب المدرسة والمستعملة كلها حتى لا ترجح فيها المذهب على مذهب لا عترافها
 كلها من عبيد الشريعة المظهرة وذلك من أصعب ما يتعمله العارفون بأسرار أحكام الله تعالى
 ثم إلى استخبرت الله تعالى وأحبتهم إلى سؤالهم في إيضاح الميراث بهذا المؤلف الذي لا اعتقاد
 أحدا سقى إليه من أئمة الاسلام وسلكت فيه نهاية ما أعلم منيس الحاجة إليه من النسط
 والايضاح لمعانيها ونزلت أحاديث الشريعة التي قبل يتناقضها وما ينبغي على ذلك من جميع
 أحوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه على مرتبتين
 الشريعة من تضعف وتزيد حتى لم يبق عندهم في الشريعة ساقض تأويلها فهاهم يران لا يكاد
 الانسان يرى لها ذاتها من أهل عصره وقدمت على ذلك عدة فصول باهية هي كالشرح لما أشكل
 من ألقائها عليهم أو كالهدى الذي يوصل منه إلى صدر الدار ودهبها مشغل على ذكر أمثلة
 محسوسة تقرب على الفعل كفيه تفرع جميع المذاهب من عبيد الشريعة الكبري وكيفية
 اتصال أقوال آخر أدوار المقلدين بأول أدوارهم الذي هو مأخوذ من حصر الوحي الإلهي من
 عرش إلى كرسى إلى قلم إلى لوح إلى حصره حبر بل عليه السلام إلى حصره محمد صلى الله عليه وسلم
 إلى العناية إلى التسامع إلى تابع التسامع إلى الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين وعلى
 بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الساطر فيها إذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج
 شيء منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشعرون في أساهم ويلاحظونهم في
 جميع شأنهم في الديار المرح وبوم القيامة حتى يجاوروا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب
 سلكه المقلد وعمل به على وجه الإخلاص أو وصله إلى باب الحق وعلى بيان قرب مسار
 الأئمة على سبيل الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان
 دم الزأى وبيان يرى جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لا سيما الإمام الأعظم
 أو حفيضة رضي الله عنه خلاف ما يظنه بعضهم به وحق أبواب الفقه بحجة بيضة مشتملة
 على بيان سبب مشروعيه جميع النكالي وهو أن أحكام الدين الحجة تزلزل من الأملاك
 السماوية فأكرم بها من يران لا أعلم أحدا سقى إلى وضع مثلها واكل من تحقق بدوقها وحل
 في عيهم الاند وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك
 مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله وموضع استنباطه وصار
 لا يتعد شأن أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس
 صحيح على أصل صحيح كإسباني إيضاح في العصول الآتية أن شاء الله تعالى ذلك فصل الله
 يؤيه من بناء والله ذو الفصل العظم وأسأل الله تعالى من فضله أن يحمي هذا الكتاب من كل
 عدو وحاسد يفسد فيه ما ليس من كلامي مما يحال في طاهر الشريعة ليسقر الناس عن مطالعته

كما وقع لي ذلك مع بعض الاعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في اللوائيق والعهود
 أمور يتخالف ظاهرا الشريعة ودارها في الجامع الازهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما جدت
 الفتنة حتى أرسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففتشتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما
 يتخالف ظاهرا الشريعة مما دسه الاعداء قاله تعالى يغفر لهم ويسامحهم والمحمد لله رب العالمين
 ونشر في ذكر الفصول الموضحة للميزان فأقول وبالله التوفيق

(فصل) * ان قال قائل ان حملك جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف
 ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالحمل * فالجواب والامر كذلك لكن
 عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان أمان تتحققها وجل المحدثين أو القوانين على حالين فان
 الخلاف يرتفع عنده كإسائي ايصاحه في الفصول الآتية فاجل يا أخي قول من قال ان الخلاف
 المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين على حال من لم يتعقل هذه الميزان واجمل قول من
 قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى
 خلافا محققا أبدا والمحمد لله رب العالمين

(فصل) * اياك يا أخي أن تبادر أول ممالك المرتبة الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير
 مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قدمنا لك أن
 المرتبتين على الترتيب الوجوبي لا على التخيير بشرطه الآتي في أوائل الفصل السابع عند
 الاستثناء وانه ليس الاولي لمن قدر على فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة الجائزة وقد دخل
 على بعض طلبة العلم وأنا أقروا في أدلة المذاهب وأقوال علمائهم فتوهم اني اقرر ذلك لما طلبه على
 وجه التخيير بين فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يخط
 على ويقول ان فلانا لا يتقدم بذهب أي على طريق الذم والنقص الى لا على طريق وسع اطلاعي
 على أدلة الأئمة قاله تعالى يغفر له اعذره بعدم تعقل هذه الميزان الغربية ويكون على علم جميع
 الاخوان اني ما قررت مذهبا من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه
 حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل به بعضهم ومن شك في قولي هذا فليتنظر في كتابي المسمى
 بالمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقينا وانما المكلف بنسبة القول الى
 الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الأدلة في ذلك
 من كتاب أو سنة مثلا فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على
 توجيهي لآلام الأئمة الآتي من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان
 ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمندرجة وعلت ان الذين حملوا ابتلاك المذاهب ودانوا الله
 بها وأقواها الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم فيها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك
 على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة
 على فعل العزيمة المتعمنة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان
 انما يكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حينئذ تصير الرخصة المذكورة

في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف ان لا يعمل برخصة
قال بها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالعملة التي قال بها غير امامه
حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالأصالة لا الى كلام غيره لا سيما ان كان
دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى أنه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري
ومسلم لم يأخذ به امامي لا عمل به وذلك جهل منه بالشيعة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من
الواجب عليه حل امامه على أنه لم يظفر بذلك الحديث أول صبح عنده كما سيأتي ايضاحه في
العصول ان شاء الله تعالى اذ لم أظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بنصه أحد من يعتد
بتضعيفه ابدأ في كلام القوم لا يتبني لاحد العمل بانقول المرحوح الا ان كان أحوط في الدين
من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا
القول وان كان عندهم ضعيفا وأحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى * وصاحب
الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة
لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهم ما بشرطها أصاب كما سيأتي ايضاحه
في الفصول ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام
داود الطاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلس الصغيرة التي لا تستهي وهو ان الله تعالى اطلق
اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح آبائهم ويستحي نساءهم ومعلوم ان
فرعون انما كان يستحي الانثى عقب ولادتها فكما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة
الذبيح فكذلك يكون التحكيم في قوله تعالى اولامستم النساء بالقياس على حدسوا وهو استنباط
حسن لم أجده لغيري فانه يجعل علة النقص الانوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تستحي
اولا تستحي فقص عليه يا أخي كلاما تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة
ويا لك ان ترد كلام أحد من الأئمة أو تضعفه بجهلك فان فهمك اذا قرن بهم أحد من الأئمة
المجتهدين كان كالمباء والله أعلم

* (فصل) * فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين أو الوجهين
في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف * فالجواب نعم
يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر
بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم
تفجير من عين الشريعة الاولى تبدئ منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة
لا تنال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على
ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماءها متصلة بعين الشريعة وشارعة
اليها كاتصال الكف بالاصابع والطل بالاشخاص ومثل هذا لا يؤمر بالتعبد بمذهب معين
لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وأنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب
لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تنفرع عيون شبكة الصياد في سائر الادوار

من العين الاولى منها ولو ان أخذنا كرهه على التقيد لا يتقيد كما سيأتي ايضاحه في الفصول
الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساءى المجتهدين في مقام اليقين وورعاً زاد
على بعضهم لا غتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها
في حق المجتهد فتحكمه حكم الجاهل بطريق البحر اذا ورد مع عالمها بالملأ سقاء منه فلا فرق بين
الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا اراد الانسان استخراجها من
آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو اصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
المسمى بفهم الاكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخيم فراجع ان شئت والحمد لله
رب العالمين

* (فصل) فان قال قائل ان أحدنا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده
ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيه اعتقاده تسليماً وإيماناً كما عليه عمل غالب طلبة
العلم في سائر الاغصان فاجواب قد قدمنا لك في الميزان ان التسليم للأئمة هو أدنى درجات العبد
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما امرادنا بهذه الميزان ما هو أرق من ذلك فيطلع المقلد على ما اطاع
عامة الأئمة ويأخذ علمه من حيث أخذوا وما من طريق النظر والاستدلال وامام من طريق
الكشف والعيان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث أخذوه
الأئمة ولا تقنوا وبالتقليد فان ذلك عي في البصرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
للقول بالرأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع ان قلت فلا شيء لم يوجب العلماء بالله
تعالى العمل بما أخذوه العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقاً بالنصوص في الصحة عند
بعضهم فاجواب ليس عدم الإيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما
أخذوه العالم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك الاستغناء عن عدة في الموجبات بصرائح أدلة
الكتاب والسنة عند القطع بصحة أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاقها اما عند
عدم القطع بصحة فن حيث عدم عصمة الاتخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من
ابليس فان الله تعالى قد أقدر ابليس كما قال الغزالي وغيره على أن يقيم للكاشف صورة المحل
الذي يأخذ علمه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فربما ظن الكاشف ان ذلك العلم
عن الله فأخذه فضل وأصل فن هنا أوجبوا على الكاشف انه يعرض ما أخذوه من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والا حرم عليه العمل به فعمل
ان من أخذ علمه من غير الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أبداً
ما عاش لموافقته الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتي
دائماً الا موافقاً للشريعة كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

* (فصل) فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تنفي أحدنا في ارشاده الى طريق صحة
اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا له هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق

المجمع بين قول العبد بلسانه ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه
 فان قدرت يا انخى على طريق اخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا ذكرنا لثانها لثانها في هذه الميزان
 ونجعلها طريقة اخرى والى الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان المحامل له على
 ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر بحمل الشريعة على اكثر من مرتبتين تخفيف وتشد يد ابدأ
 ومن شك في قولي هذا فليأت بما ينقضه وأنا أرجح الى قوله فاني والله ناصح للامة ما أنا متعت
 ولا مظهر على لحظ نفس فيما أعلم بقطع النظر عن ارشادي للاخوان الى صحة الاعتقاد
 في كلام ائمتهم ولولا محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكرنا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريفة
 كما انخفيت عنهم من العلوم اللدنية مالم نؤمر بانفسائه كما انشأنا اليه في كتابنا المسمى بالجوهر المصون
 والسر المرقوم فيما تنجيه الخلو من الامه اروا العلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو
 ثلاثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الا ان فيما نعلم الى التسليق الى معرفة علم واحد
 منها بفكر ولا امان نظرفي كتب وانما طريقها الكشف الصحيح فتحمل هذه العلوم على المعارف
 حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كان عين ذلك العلم عين النطق بتلك الكلمة
 ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم اهل الله وانما هو نتجته فكر وعلوم الافكار
 مدخولة عند اهل الله لا يعمدون عليها الامكان رجوع اهلها عنها بخلاف علوم اهل الكشف
 كما مر آنفا فاعلم ذلك

* (فصل) * وايالك ان تجمع هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح
 لفلان المجمع بين جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير ان تنظر فيها أو تجتمع
 بصاحبها فان ذلك جهل منك ونهور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالجمعة
 وجب عليك الرجوع الى قوله ولولم يسبقه احد الى مثله وايالك ان تقول ان واصل هذه الميزان
 جاهل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه احكام
 جميع اقوال المذاهب فمابقى على وجه الارض الا ان عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا
 كانت العلوم منها الهبة واختصاصات لدية فلا بدع ان يدخر الله تعالى لبعض المتأخرين مالم
 يطلع عليه احد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا انخى ارجع الى الحق ومطابق في الاعتقاد
 بين اللسان والقلب ولا يصدك عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه
 الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فباضا على قلوب العلماء في كل عصر وانخرج عن علومك
 الطبيعية الفهمية الى العلوم الحقيقية الكشفية ولولم يالفها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية
 ان تحمها القول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لقراءة طريقتها فان طسريق
 الكشف مبينة لطريق الفكر وميسرة في الفصول الاتية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم
 صحة اعتقاد الطالب في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق
 ورجح اذا لم يد غير امامه في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف
 يحصل في قلبك ضيق ورجح من المهدى فهناك تدحضي دعواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان

كان عاقلا ولا الحمد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالهم لي في ذلك مرارا كما مر أول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقادان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فلذلك أضعفت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علماءها فإني أيتها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد للأقوياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان للقوى أن ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتخيير المتوضي إذا كان لا بس الخف بين نزعه وغسل الرجلين وبين مسحهما بلانزع مع أن إحدى المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى فان غسل الرجلين أفضل الأيمن فقررت نفسه من المسح مع علمه بصحة الأحاديث فيه فان المسح له أفضل على أنه لقائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوبي بمعنى أنه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الاتيان بالأفضل ارتكاب العزيمة وهو اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك القدر الدار الذي فقرت نفسه من فعل السنة لاسيما وقولنا أفضل غير مناف للوجوب كما تقول لمن تتجهجه عليك يا أخي برضى الله تعالى فإنه أولى لك من سخطه وكذلك ينبغي أن يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبتى الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاني وقتين من غير ثبوت نسخ لأحدهما كمسح جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكوالاة الوضوء تارة وعدم الموالاته فيه تارة أخرى ونحو ذلك فقل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاته على مسح بعضه وعدم الموالاته الا اذا أراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالأولى فقط وقس على ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما ان آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو أكثرى لا كلّي اذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المتقدم من الأمرين بيقين في نفس الأمر من مسح كل الرأس أو بعضه مثلا لانه لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الأخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت النسخ فعمل المكلف بهذا الامر تارة وبهذا الاخر تارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبتى الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلا لاسيما في حق من كان أقرع أو كان قريب العهد بخلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخي وقس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين أحدهما الأصوليون في كتبهم فاسميتا

مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لما بها من التشديد أو الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً واذالم يكلف بما فوق طاقته فابقى الا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالزجعة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة الى مرتبة ترك النمل بالأكية كما اذا قدر فاقد الماء المطاق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكذا اذا قدر له جرع من المياه في الفريضة على الجالوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على الميمن أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الاعمال المنيين أو قدر على الاعمال بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالزجعة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد مجزئ عما قبلها والله أعلم والمحمد لله رب العالمين

(فصل) ثم لا يخفى عليك يا أخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كما ان من فعل العزيمة أو الافضل بكلمة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم الا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر المحاصل به ومن المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منسحجة بها محبة لها غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كارهاً لها أي من حيث مشقتها فخرج عن موضوع القرب الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم نفي البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما أذن له الشارع فيه وان شرحت نفسه به من سائر المنسوبات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداء أقرب وما كل بدعة تشهد لها طاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي نهى الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لان النعاس اذا غلب على المبدؤ تكلف الصلاة صارت نفسه كالمكره عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي واعمل بالرخص بشرطها فان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والمحمد لله رب العالمين

(فصل) ان قال قائل فعلى ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من جعل كلام الأئمة على حالين ورده الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف ان العبد اذا سلك مقامات القوم متقيداً بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب الى العين التي أخذ امامه منها اقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تعترف من مجرد واحد فيك عنه التقييد بذهبه ضرورة ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة بخلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين وتظير ما قلناه القول بتفصيل

الرسول بعينهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شروء حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام
شراعتهم انقل عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف
الله تعالى له عنه بمحكم اليقين لا الظن فهذا نظير المقلد اذا اطلع على العين التي أخذ الاثمة
المجتهدون مذهبهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي
في آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم وقطع الله لطاعته ان الاخذ بالرخص والعزائم في
حمل كل منهما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما
أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل
عندك يا أخي فاعلم أن المطلوب الشرع الوفاق وردا لخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الاثمة من
أهل الورع والتقوى كما في مجمل الجويني واضرابه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلزم فيه المشي على
مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمتخلف فيه
عندهم من باب الرخص فاذا وقع البعد في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله
تركه وكان ذلك الفعل الشديد عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجحا وان لم يمكنه
الاخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون
ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا فيمن يفتد تعرف ان أحدا من
الائمة الاربعة أو غيرهم لم يتقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من
هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للائمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
في آخر قواعده وهو من أعظم شاهد لجهة هذه الميزان فلم يقل لساعن أحد من الائمة الاربعة
ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع
الامة أبدا وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة
الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الدبريني وشيخ الاسلام عز الدين
ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطيع رحمه الله
والشيخ على التبتقي الضريوق والشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء
انهم كانوا يقتنون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون
قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال
قائل كيف صح من هؤلاء العلماء ان يقتنوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن
المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالحجواب يحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج ف هؤلاء كلهم وان اقتنوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم
يخرجوا عن قواعد وقدرت الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
مطلق غير منتسب كما عليه الائمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار أصحابهم الذين ذكرناهم
قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يعدون الساس على المذاهب الاربعة
 اطلعهم الله تعالى على عسى السريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع اقوال الائمة المختدين بها
 وكانوا يعدون الساس بحكم مرتبتي الميراث لا بحكم العموم فلا يمارون فويارحصة ولا صعيما سريعة
 وكانهم بالوامسات اهل المذاهب الاربعة في تقرير مذاهبهم واطلعوا على جميع ادلهم وقد طعنا
 حصول هذا المعام ايضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ ابي محمد الحوييني والامام اسعد
 الزمالمالكي ومن الدليل على ذلك ان ابا محمد صنف كتابه المسمى بالحيط ولم يقيد فيه عدها كما
 مرتع الزركشي وكذلك اسعد الزمالمالكي يقول كل محتند مصيب فاما ان يكونا فعلا او قالا ماد كر
 لا طلعاهما على عسى الشريعة الكبرى وتفرع اقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله
 تعالى واما ان يكونا فالادلك من حيث ان الشاوع قرر حكم المحتند الذي استنبطه من كتاب الله
 عروحل اوسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد طعنا على الشيخ عر الدرس من جماعته انه كان اذا فقي
 عاميا بحكم على مذهب امام بأمره فعل جميع شروط ذلك الامام الذي افتاه بقوله ويقول له
 ان ترك شرط من شروطه لم تصح عبادك على مذهبه ولا غيره اذ العادة الملققة من عدة
 مذاهب لا تصح الا اذا جعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احيا طال الدرس وحوفا
 ان يتسبب في نفس هادة احدهم من المسلمين فان قلت فهل يدعي لمن بقي على الاربعة مذاهب
 ان لا يعي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل او يعصمهم عما شاء من الاقوال والحجوات الذي ينبغي
 له ان لا يبقى الساس الا بالاربع لان المقلد ما سأل له الا ليعيه بالاربع من مذهب امامه لا بما
 عنده هو اللهم الا ان يكون المرحوح احوط في دس السائل فله ان يقتضيه بالمرحوح ولا خرج *
 ولما ادعى الحلال السيوطي رجه الله معام الاحتاد المطلق المتسب كان يعي الساس بالاربع
 من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تعقبهم بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك واعما سألوني
 جماعته الامام وأصحاه فيحتاج من يعي الساس على الاربعة مذاهب ان يعرف الرابع عند اهل
 كل مذهب ليعي به المقلدين الا ان يعرف من السائل انه يعيد عليه وديسه وينشرح صدره لما
 يعنيه به ولو كان مرحوحا عده فخل هذا لاجتاحت الى الاطلاع على ما هو الاربع عند اهل كل
 مذهب انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * ومما يوضح لك صحة مرتبتي الميراث ان سطر الى كل حديث ورد او قول استنبطت والى
 مقابله فاذا نظرت فلان كان تحت احدهما محققا والاخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث
 او القول المصحف يكون هو الصحيح الرابع من مذهبك وقد يكون هو الصحيح الرابع ولا يتخلو
 حالك يا اخي عبد البسل به من ان تكون من اهل مرتبة من مرتبتي الميراث دون المرتبة الاخرى
 بالشروط التي تقدمت في فعل ارحصة أي التحفيف فتعني كل احدهما ساس حاله ولو لم تفعل
 انت به كذلك لانه هو الذي حوطت به فاعلم ذلك واعمل عليه وافتعيرك عما هو اهله فليس
 لمن قدر على سهولة الطهارة ان يمس فرجه اذا كان شافعيما ويصلي بلا حديد طهارة تقليد الا ان
 حيفة كما انه ليس له ان يصلي فرضا أو فلا يعير العاشقة مع قدرته عليها أو ان يصلي بالذكر

مع قدرته على القرآن كما سيأتي أيضا خفي توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان لك
أيضا ان تصعد الى فعل العزيمة مع المشقة ان اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان لك
أيضا ان تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو العجز عن غيرها حسا وشرعا فقط وتكون
على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من قولين
فالحاذق يرد ما قارب التشديد الى التشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول المفضل على
حد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان * ومحال ان يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان
لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها
بعضا وان شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابلة من جميع المذاهب المخالفة له تجدهما لا يخرجان
عن تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك
ما أوجبه المجتهد أو حرمه باجتهاده فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم
الشامل للندوب وقال بعضهم ما أوجبه المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابلها في مرتبة
خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم أو يوجب شيئا انتهى والمحق ان المجتهد المطلق ان
يحرم ويوجب وانعقد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين
أيضا اذا الاولى في مرتبة التشديد غالباً التحريم المطلوبة في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلاً أو تركاً
وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالباً فان قال قائل هن ابن جلمت كلام المجتهدين من جملة
الشريعة مع ان الشارع لم يصرح بما استنبطوه فالجواب انه يجب حملهم على انهم علموا ذلك الوجوب
او التحريم من قرائن الادلة أو علموا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من أحدهذين
الطريقتين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فان قال قائل فما يقولون فيما ورد فردا من الاحاديث
والاقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان وذلك
كالحديث الذي نسخ مقابله أو كالقول الذي رجع عنه المجتهد أو اجماع العلماء على خلافه فليس
فيما ذكره الامتية واحدة تجمع المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله ترجع على مشقة
تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يجب فيه التخفيف والتشديد **ك** الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم
لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور عند
آخرين فالاول في حق الاقوياء في الدين كالعلماء والصالحين والثاني في حق الضعفاء من العوام
في الايمان واليقين * فان قال قائل فهل تأتي المرتبتان في حق من غير المنكر بتوجهه
بقلبه الى الله تعالى من الاولياء فيكسر اناء الخمر ويمنع الزاني من الزنا بحملته بجمائل بينه
وبين فرج الزانية مثلاً فالجواب نعم تأتي في المرتبتين في الاولياء من يري وجوب التوجه
الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقاهر على ان الله المنكر وممنهم من لا يري وجوب ذلك
بل يذكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير التجاهرين بمعاصيهم وذلك
لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فإن قال قائل فما يقولون فيمن له حال
يحميه من أهل النكر اذا أنكر عليهم وكسر أناة خرمهم هل يجب عليه تغييره بالبداء واللسان اعتمادا
على أن الله تعالى لا يخذله أولا يجب من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فالجواب مثل هذا تأتي
فيه المرتبتان فمن الأولياء من الزمه بذلك اذا علم أن له حالا يحميه ومنهم من لم يزمه بذلك نظير
ما قالوا فيمن قدر على أن يصل الى مكة في خطوة والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت من يقول ان القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبتا
البرهان فالجواب نعم تأتيا فيهما فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أجازة من غير
كراهة ومنهم من منعه فانه طردعة وما يدرى العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة
وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الارز على البر في باب
الر باب جامع الاقيات فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاولى بالادب عند بعض أهل
الله تعالى إبقائه على عدم دخول الر بآفيه كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رجة بكم فمن
يقول بقياس الارز على البر مردد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من
الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك أدبا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الادب اجراء الاحاديث التي خرجت بخروج الزجر والتفجير على
ظواهرها من غير تأويل فانها اذا أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
وحديث من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية فان العالم اذا أولها بأن المراد ليس منا في تلك الخصلة فقط أي وهو منا في غيرها فان على
الفاسق الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح
بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضا لذلك التأويل *
وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا انك
تكثرون القياس في دين الله تعالى وأول من قاس ابليس فلا تقس فقال الامام ما أقوله ليس
هو قياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم ان
أهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان أورد عليهم شخص
ضخيم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن التصريح بتعريم ضربهما وانما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فكان انتهى عن ضربهما من باب أولى فالجواب ان هذا
لا يرد على أهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسان
فلا حاجة الى القياس * وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالقصص عن
الدلة واستخراج النظائر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس
من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خزم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وان حقي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الائمة الى الخطأ وانهم بشر عون ما لم يأذن به الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد أنهم لو رأوا في ذلك دليلا ما شرعوه فرجع الامر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبتي الشريعة كالقياس فمن أمر الناس باتباع كل ما شرعه المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم بالاتباع صرح به الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * من لازم كل من لم يعمل به هذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة نقصان الثواب غالبا وسوء الادب مع جميع أصحاب تلك الاقوال والوجود من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي ترك هذا العمل به لا يخلو إما أن يكون أخوط للدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به وأما أن يكون غير أخوط فقد يكون رخصة والله يجب أن تؤتي رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة سنن المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة أو دركا في النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سته الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سته لك المجتهدون واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوس في دائرتهم ما دمت لم تصل الى مقامهم لا يمكنك ان تتعداهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أخذوا أبدا * وسعت سيدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول اعملوا بكل اقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيكم لتجاوز الثواب الكامل فأن مقام من يعمل بالشريعة كلها من يرد غالبا ولا يعمل به اذا المذهب الواحد لا يحتوى أي داعي جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل باحاديث كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب بما سته المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا لا اما أن تؤمن بأن سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسهه ان كان صحيح الاعتقاد الا أن يقول نعم فنقول له فيحشما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وان مذاهم صحيحة لزمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الانخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام فان ما سته الشارع أعلى مما سته المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

* (فصل) * ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث وورد بكل قول استنبط أي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبتي الميزان أبدا * وسعت سيدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول كل ما ترونه في كلام الشارع وكلام أحد من الائمة مخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول على حالين لان كلام الشارع يصل عن التناقض وكذلك كلام الائمة لمن نظريه بعين العلم والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله من آحاد

العناية كيف رايت ربك فقال نوازيا اراه وقال لا كابر العناية رايت ربي ولا واحدا قال
 انيرا لا كابر ما قال الاخوة عليهم ان يتخلوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به وتطير ذلك بتقريره
 صلى الله عليه وسلم اياك على خروجه عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك حين اراد ان يتخلع من
 ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك وتطير ذلك ايضا حديث ابي بن قيس
 ثم من تمول مع مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم فقوله ابدأ بنفسك خطاب للكمل عملا
 بحديث الاقربون اولي بالمعروف ولا اقرب اليك من نفسك واما قوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم فهو خطاب لغير اكابرة العناية وانما مدحهم على ذلك ليخرجوا من ورطة النسخ الذي
 فقتلوا عيونهم عليه في الدنيا فاذا خرجوا عن ذلك امروا بالبداءة بأنفسهم لانها ودية الله تعالى
 عندهم بخلاف غيرها ليس هو ودية عندهم وانما هو جوارهم وصمت سیدی علیا الخواص رجه
 الله تعالى به قول اذا ما لم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها اتخذ الله بذلك بخروجه عن العدل
 المأمور به بخلاف المرید كما أنه مباح بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحميها فوق طاقتها
 من العبادات بل يثاب على ذلك فاذا وصل الى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من
 وصل دار الملك وعرفه فمن له عنده حاجة امرحمة تذا للاحسان الى نفسه لانها كانت مطيته في
 الوصول الى حضرة ربه واما ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع وضوءه
 من المجاهدات فانما ذلك تبرا وتشرعيا لا حادالا لانه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه
 الشريف الذي يعامل به ربه ولم ينزل له سر على غالب امته الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى
 (فصل) ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد
 الانسان اغتراف جميع المجتهدين مذهبهم منها ويشهد تساويها كلها في الصحة كشفا وبقينا
 لا ايمانا وتساويا فقط ولا تظنا وتخمينا فان جواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ
 عارف بميزان كل حركة وسكون بشرط ان يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي امورها وعبادها كيف
 شامع الشراح قلب المرید لذلك كل الانشراح واما من يقول له شيخه طلق امرأتك أو أوقف
 حقلك من مالك أو وظيفتك مشاقتوق فلا يشم من طريق الوصول الى عين الشريعة
 المذكورة رائحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالباً فان قلت فهل ثم شروط
 اخرى حال السلوك فان جواب نعم من الشروط ان لا يمكنك لحظة على حدث في ليل أو نهار
 ولا يفطر مدة سلوكه الا لضرورة ولا يأكل شيئا فيه روح من أصله ولا يأكل كل الا عند حصول
 مقدمات الاضطرار ولا يأكل كل من طعام احد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لاجل
 صلاحه وزهده ولكن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين وأعاون الولاة وأن لا يسامح نفسه
 بالغفلة عن الله لحظة بل يديم مراقبته ليلاً ونهاراً فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى
 ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على الدوام ايمانا بذلك
 لا شهودا وذلك لان هذا الكمال في مقام التزكية لله عز وجل من شهود العبد كأنه يرى ربه لانه
 لا يشهد الا ما قام في مخيلته وتعالى الله عن كل شيء يخطر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان

كفية سلوك صاحب هذه الميزان فالجواب اني أخذتها أولا عن المخضر عليه السلام علما واما
 وتسلما ثم اني أخذت في السلوك على يد سنيدي على الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة
 ذوقا وكشفا وبقينا لا أشك فيه فيما جدت في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبالا في سقف
 خلقي أضعه في عنقي حتى لا أضاع جنبي على الارض وبالق في التورع حتى كنت أسف التراب
 اذا لم أجد طمأنا يلق بمقامي الذي انا عليه في الورع وكنت أجد للتراب دسما كدسم اللحم
 أو اللبن أو اللبن وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن أدهم رضي الله عنه فحكث عشرين يوما يسف
 التراب حين فقد الحلال المشا كل لقامه انتهى وكذلك كنت لا أمر في ظل عمارة أحد من
 الولاة ولما عمل السلطان الغوري الساباط الذي بين مدرسته وقبته الزرقاء كنت أدخل من
 سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أمرت بظله وكذلك المحكم في جميع عمارات
 الظلة والمباشرين والامراء وأعوانهم وكنت لا آكل من شيء الا بعد تقبلي فيه غاية التفتيش
 ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى الى الآن ولكن مع اختلاف
 المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المالكة له والا أنظر الى لونه أو رائحته أو طعمه
 فأدرك الحلال رائحة طيبة والحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فترك ذلك
 عنده هذه العلامات فأغتنى ذلك عن النظر الى صاحب اليد ولم أعول عليه والله الحمد على ذلك
 فلما انتهى سيري الى هذه المجدود وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها
 قول كل عالم ورأيت لكل عالم جدولا منها ورأيتها كلها شرعا محضاً وعلت وتحققت أن كل مجتهد
 مصيب كشفاً وتيقنا لا ظننا وتخميننا وانه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف
 مجادل يجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح لا أرجع اليه في قلبي وانما أرجع
 اليه ان رجعت مداراة له فحجابه وأقول له نعم مذهبك أرجح عنده هو لا عندي أنا ومن جملة
 ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندرست مذهبهم لكنها ليست وصارت
 حجارة ولم أرمها جداول ولا يحري سوى جداول الاثمة الاربعة فأولت ذلك بقاء مذهبهم
 الى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الاثمة الاربعة خارجة من داخل الجدول كما سيأتي
 صورته في فصل الاثمة لاتصال مذاهب العلماء بالشريعة وايصالها العامل بها الى باب
 الجنة أن شاء الله تعالى فجميع المذاهب الا أن عندي متصلة ببحر الشريعة اتصال الاصابع
 بالكف والطل بالشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح
 مذهبي على غيره وأن المصيب من الاثمة واحد لا بعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما
 حججت سنة سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في الحجر تحت ميزاب الكعبة الزيادة
 من العلم فسمعت قائلاً يقول لي من الجوامي كيفك لنا أعطيك ميزانا تقصر بها سائر أقوال
 المجتهدين وأتباعهم الى يوم القيامة لا ترى لها ذاتا تقام أهل عصرك فقلت حسبي واستز يدري
 انتهى فان قلت فاذن سبب حجاب بعض ضعفاء المقلدين عن شهود عين الشريعة الاولي انما هو
 غلط حجابها بأكل الحرام والشبهات وارث كتاب المخالفات فالجواب نعم وهو كذلك فان قلت

فما حكم من أكل المحلل وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شئ فهل يصل الى هذا المقام من
 الوقوف على الدين الاولي للشرعية فالحجوب لا يمنع لعبد الوصول الى المقامات العالية الا باحد
 أمرين اما بان يجذب الالهى واما بالسلوك على يد الاشياخ الصادقين لما فى أعمال العباد من
 الملل بل لو قدر زوال الملل من عبادته فلا يمنع له الوصول الى الوقوف على عين الشريعة لمحبته
 فى دائرة التقليد لامامه فلا يزال امامه حاجب له عن شهود عين الشريعة الاولى التى يشهد بها
 امامه لا يمكنه ان يتعداه ويشهد بها الا بالسلوك على يد شخص آخر فوقعه فى المقام من اكبر اثمة
 العارفين كما مر ويحتمل عليه ان يعتقد ان كل مجتهد مصيب الا بالسلوك المذكور حتى يساويه
 فى مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرف على عين الشريعة الاولى يشارك المجتهدين
 فى الاعتراف من عين الشريعة ويتفك عنه التقليد فالحجوب نعم وهو كذلك فانه ما ثم أحد حق
 له قدم الولاية المحمدية الا وبسر ياخذ احكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون ويتفك عنه
 التقليد لجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان
 شافعيًا وحفيًا مثلاً فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال * وممثلة سيدى عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول لا يلع الولى مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان
 الله تعالى قال ما فرطنا فى الكتاب من شئ فجميع ما رتبته الشريعة من الاحكام هو ظاهر
 المأخذ للولى الكامل من القرآن كما كان عليه الاثمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدروا
 على استنباط الاحكام التى لم تصرح بها السنة قال وهى منقبة عظيمة للكامل حيث صار يشارك
 الشارع فى معرفة منازع اقواله الواردة من القرآن العظيم بحكم الارث له صلى الله عليه وسلم انتهى
 فان قلت فهل يجب على المحجوب عن الاطلاع على العين الاولى للشرعية التقليد بذهب معين
 فالحجوب نعم يجب عليه ذلك لا يضل فى نفسه ويضل غيره فاعذر يا اخى المغلدين المحجوبين اذا
 انكشف حجابك فى قولهم المصيب واحد ولعله امامى والباقي مخطن يحتمل الصواب فى نفس
 الامر فى كل مسألة فهم اختلف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج
 عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب
 واحد لا يبينه والباقي مخطن يحتمل الصواب على من لم ينته سيره ولا ترجح قولاً منهما على الآخر
 واشكر ربك على ذلك والمحمد لله رب العالمين * فعلم من جميع ما قرناه وجوب اتخاذ الشئ
 لكل عالم مالم يصل الى شهود عين الشريعة الكبرى ولواجب جميع اقراءه على علمه وعمله
 وزهده وورعه ولقبوه بالقضية الكبرى فان لطريق القوم شروطاً لا يعرفها الا المحققون منهم
 دون الدخيل فيهم بالدعاوى والادعاء وما كان من لقبوه بالقضية لا يصلح ان يكون مرئياً
 للقبط بل قال بعض المحققين ان القبط لا يحيط بعقائد نفسه فضلاً عن غيره وذلك لان
 صفات القضية فى العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
 لا تنحصر صفات العبودية انتهى والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فاذا انفك قاب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الحق
 لا غترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقيناً فكيف يأمر المريد بالترام مذهب من لا يرى
 خلافاً فاجواب انما قيل ذلك مع الطالب بدرجة به وتقريباً للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويروم
 عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه وأخذ منها مذهب في
 أقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهبه حفظاً
 لقلوب أتباعه عن التشتت وقد قالوا حكمه من يتقدم بذهب مدة ثم يذهب آخره مدة وهكذا حكم
 من سافر بقصد موضع معين بعيد ثم صار كالمابغى ثلث الطريق اذا اجتهد انه لو سلك الى
 مقصده من طريق كذا المكان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصداً ابتداء السير من
 اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اداء اجتهد الى أن سلك غيرها أيضاً أقرب لمقصده ففعل
 كما تقدم له وهكذا مثل هذا راعا في عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثال
 عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على أن انتقال الطالب
 من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي
 ان شاء الله تعالى في فصل حكم المستقبل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا
 الاعتقاد في ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لما طلب الانتقال من مذهب الى غيره بل
 كان يشهد أن كل مذهب غل بل به وتقدم عليه أو صله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب
 في فصل الامثلة المحسوسة ليزان ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى
 يقول انما امر علماء الشريعة الطالب بالترام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالترام شيخ واحد
 تقريباً للطريق فان مثال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال
 مذاهب المجتهدين وطرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال أزمته الاشتغال بذهب قائم وطريق
 شيخ قائم مثال عقد الاصابع لمن أراد الوصول الى مسالك الكف لكن من طريق الابتداء بمس عقد
 الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى
 سلوك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سلوك المريد أو الطالب في
 العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتقدم بذهب أو شيخ
 سنة ثم ذهب لاخر سنة ثم لاخر سنة فقد فوت على نفسه الوصول ولو أنه حمل الثلاث سنين
 على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه
 في العلم أو شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ الى آخر ما تقدم
 من انه لا يصح أن يبنى مجتهداً أو شيخاً له على مذهب غيره أو طريق غيره فكأنه مقيم مدة سيره
 الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الاصابع التي هي كما يقع عن ثلث الطريق ولو أنه دام على
 شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة وأقر سائر المذاهب المتصلة بها
 بحق وفهم والحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما يقولون في أقوال

أئمة الاصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبة
 المبران من تصحيح وتشديد كالأحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن آيات الشريعة
 كلها من لغة ونحو واصول وغير ذلك ترجع الى تصحيح وتشديد فان من اللغات وكلام العرب
 ما هو فصيح وأفسح ومنها ما هو صعب وأضيق من كلف العوام مثلاً اللغة العجمية في غير القرآن
 أو الحديث فقد شد عليهم ومن ساعهم فقد خفف وأما القرآن والحديث فلا يجوز قراءته بالحن
 اجماعاً الا اذا لم يمكن الا الحس التعليم لعزله كما هو مقرر في كتب العقيدة ومن أمر الطالب أيضاً
 بالتجرف في نحو علم التحول فقد شد دونه من اكتفى منه معرفة الاعراب الذي يحتاج اليه عادة
 فقد خفف وقد يعم تعلم هذه العلوم الى فرض كفاية والى فرض عين خال فرض الكفاية مظاهر
 ومثالي فرض العين في ذلك ان يخرج لشريعة مبتدع محادل علماء هاهنا معاني القرآن والحديث
 فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج اليهم في مجالس المساطرة
 فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع أو نصح ولم يتبين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق
 غير من تعيين عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمخيمات
 التي على سورها تمنع العدو من الدخول اليها ليسد فيها ما فهم فان قلت هذا الحكم فيما اذا وجد
 الطالب حديثين أو قولين أو اقوالاً لا يعرف السامع من الحديثين ولا المأخر من القولين
 أو الاقوال فاداء يعمل فالجواب سلبه أن يعمل بهذا الحديث أو القول تارة وبالقول الاخر تارة
 ويقدم الاحوط منهما على غيره في الامر والمهي شرطه بمعنى انه يترك العمل بغيره جملة وان كان
 أحدهما ممدوحاً أو رجع عنه المحدث في نفس الامر فذلك لا يقدح في العمل به فان قلت قد تقدم
 أن الولي الكامل لا يكون مقلداً وانما يأخذ عنه من اليس الى اخذ منها المحدثون مذاهم ونرى
 بعض الاولياء مقلداً لبعض الائمة فالجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ الى مقام الكمال أو بلغه
 ولكن اطهر تقيده في تلك المسئلة بذهب بعض الائمة أدباً معه حيث سبقه الى القول بها وحده
 الله تعالى اماماً يقتدى به واشتهر في الارض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك
 المحدث لا طلاقه على دليله لا عملاً بقول ذلك المحدث على وجه التقليد بل لموافقة لما أدى اليه
 كشفه فرجع تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما ثم ولي يأخذ علماً الا عن الشارع ويحرم عليه أن
 يحطو خطوة في شيء لا يرى قدم نبيه امامه فيه وقد قلت مرة لسيدى على الخواص رضي الله عنه
 كيف صح تقليد سيدى الشيخ عبدالقادر الجيلاني للامام أحمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى
 الشاذلى للامام أنى حبيبة مع اشتباههما بالقضية الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقلداً
 الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما الى مقام الكمال ثم لما
 بلغا اليه استحب الناس ذلك اللقب في حقهما مع حروجهما عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

(فصل) فان قلت ان الائمة المحدثين قد كانوا من السكمل يتقن لاطلاعهم على عين
 الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المساطرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك ينافي
 مقام من اشرف على عين الشريعة الاولى ورأى اتصال مذاهب المحدثين كلها بعين الشريعة

فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة انما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفي واطلاعه
على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لازم المناظرة ادحاض حجة
المخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطاب
المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص الى مقام الكمال لا ادحاض حجته من كل وجه ويحتمل ايضا
ان يكون مجلس المناظرة انما كان لبيان الاكمل والافضل لعمل أحدهم به ويرشد أصحابه
الى العمل به من حيث انه أرقى في مقام الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الايقان وبالمجمل
فلا تنفع المناظرة بين الكاملين على المحذور المتبادر الى الاذهان أبداب لا بد لها من موجب وأقرب
ما يكون تصديهما تشييد ذهن اتباعهما وافادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض اشياء
ليبين الجواز وافادة الامة نحو حديث ما لا سلام وما لا ايمان وما لا احسان وايضاح ذلك أن كل
مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصمه
لا يخرج عن احدى مرتبتي الشريعة وان خصمه على هدى من ربه في قوله وثم مقام رفيع ومقام
ارفع فان قلت فهل يصح في حق من اطاع على عين الشريعة المطهرة الجهل بشئ من اصول
احكام الشريعة المطهرة فالجواب انه لا يصح في حقه الجهل بمنزعه قول من أقوال العلماء بل
يصير يقرر جميع مذاهب المجتهدين واتباعهم من قبله ولا يحتاج الى نظري كتاب لان صاحب
هذا المقام يعرف كسفا وقينا وجه اسناد كل قول في العلم الى الشريعة ويعرف من اين أخذه
صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل قول الى حضرة الاسم الذي برز من
حضرتهم من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وباحكامهم على التفتيح فان
قلت فعلى ما قررتم من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم انه يعتقد أن سائر
أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير امامه وحصل له به المخرج
والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذکور فالجواب نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده
الا ان تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فان قلت فهل
يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى شهود عين الشريعة الارلى في مقام الايمان
والاحسان والايقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات عينا تخصه كما أن لكل عبادة
شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقد أن كل مجتهد
مصيب فالجواب كما تقدمت الاشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك لان كل مالم يتوصل
الى الواجب الاله فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد الا أن يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي الاشهود الذين انى
يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فبماذا أجيب من نازعتني في صحة هذه الميزان من المجادلين وقال هذا
أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا بالمثل الاسنى من العلم والدليل عليهم سامن
الكتاب والسنة وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع عن الوفاق وعدم

الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به
 ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أي مالا راء التي لا يشهدوا بافتقارها
 ولا سنة واما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جماع الدين لا من تفرقة ومن الدليل على ذلك
 أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما حمل عليكم في الدين
 من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله بشا ولا وسعها
 وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم واما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله
 عليه وسلم الدين يسرولي يشاهد الدين أحد الاعله ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يايه
 على الجمع والطاعة في المشط والمكروه فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم امر فأتوا به ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تسروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم وعلى
 أنساعهم في رقائق الاحوال المتعلقة بتدريج الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول
 كالوحي وتواتره وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشهم وسيأتي أن السلف كانوا
 يكرهون لهذا الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة حوافر ان يعهم أحد من الدوام من الاختلاف
 خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كما
 وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبة الميراث أيضا من قول الأئمة
 قول امامنا الشافعي وغيره رضى الله عنهم ان أعمال المحدثين أو القلوب يحملوها على حال
 أولى من الماء أحد هما فليكن من طعن في صحة هذه الميراث لا يتحلوا اما ان يطعن فيما شددت فيه
 او خفف فيه لكون امامه قال بنصفه فقل له ان كلاما من هذين الأمرين خالف به الشريعة
 وامامك لا يجهل مثل ذلك فادأ أحد امامك بتحقيق أو تشديد فهو مسلم لمن أحد بالمرتبة
 الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلدا اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من يخبر عن فعل الشريعة
 التي قال هو لا اله الا الله بالجملة التي قال بها غيره احتجاده ما لهذا الماحر لا تعاند ذلك الامام
 الذي قال بها أو كان يتروك ذلك المحدث على الفتوى بها وكل من آمن بالطرف في كلام الأئمة
 المجتهدين رضى الله عنهم وحذ كل مجتهد بحجة تارة ويشدد أخرى بحسب ما طفر به من أدلة
 الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أدا وعناية
 كلام المجتهد انه أوصح كلام الشارع للعامة بلسان يعهمونه لما عهدهم من المحاب الذي هو كناية
 هناعس عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق العلم الذي يعتمده الى توفيق كلام أحد
 من المحقق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث عه ولو أن يخبرهم رفع لعهدوا
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرحه لهم وقد قدمنا أنفا أن أحد من
 المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه الا لاعتلال الشارع بما رأى الشارع شدد فيه شدد وما رآه
 خفف فيه خفف فيما يوافق شغائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم احتساب
 الدين وجميع المجتهدين على ذلك كما يصره من سرعدها فهم وإيساح ذلك أن كلما

رآه الأئمة يغل بشعار الدين فعلا أو تركا بقوه على التشديد وكما رأوا أن به كمال شعار الدين
 لا غير ولا يظهر به نقص فيه أبقوه على التخفيف اذ هم أمناه الشارع على شريعته من بعده وهم
 المحكّماء العلماء فافهم فان قلت ان بعض المقلدين يزعم أن امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة
 أبدا واذا قال برخصة لا يقول ببقاءها من العزيمة أبدا بل كان امامه ملازما قول واحد يطرده
 في حق كل قوى وضعيف حتى مات وانه لو عرض عليه حال من يجزعن فعل العزيمة لم يقفه
 بالرخصة أبدا فاجواب ان هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكأنه
 يشهد على امامه بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كإحرام
 بيانه آتفا وكفي بذلك قد حارب حافي امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه
 الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم
 انما كانوا يفتون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بتأنيلا صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعمون في المحكم الذي
 كانوا يفتون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقه على ما رجع له ولعله لا يجدي ذلك
 نقلا عنهم متصل السند منهم اليه نلزمه حجة أبدا على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمسئلة
 الله تعالى على القدح في فهم ذلك المقلد لعبارة ذلك الامام رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لدلالة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر أعقابكم المطابقة لها
 صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبدا وما أجملته أي ذكرته ولم تبين مرتبته
 فان المجتهدين يرجعون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظرون من المدارك أولغة
 العرب كما يعرف ذلك من سبب مذاهب الأئمة وذلك نحو حديث انما الأعمال بالنيات وأحاديث
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أولا صلاة الا بفتح الكتاب أولا صلاة لحجار المسجد الا في المسجد
 فان من المجتهدين من قال لا صلاة أولا وضوء لمن ذكر تصح أصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة
 ولا وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل امام لاسيلا لاحدهما أن يهدم قول
 الآخر حجة من غير تطرق احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبدا وأقرب معنى في ذلك أن حكيم
 الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبدا فان
 قلت فاذن كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها انه جاء على ما ذكر
 من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الامة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله
 عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فاجواب نعم وهو كذلك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقوياء امته بأمرهم بما كتبهم الفضائل والمراتب العلية وذلك بفعل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما
 ورد في حق من مرض أو سافر من أن الحق تعالى يأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحا
 مقبلا فلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على
 الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدا اماما في مسئلة قال

فمما لا يشد يد لا يجوز له العمل بقول غيره في منايق الأحوال والضرورات فكانت المسئلة
 تعظم على الأمة بذلك فالحمد لله الذي جاءته شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على أكمل حال
 بحكم الاعتدال فلا يوجد في شيء فيه مشقة على شخص الا يوجد فيها شيء آخر فيه التدقيق عليه
 ما حديث أو أثر أو قول أو قول في مذهب ذلك المذهب مرجوح يخفف عنه فان قلت فما
 الجواب ان نازعنا احد فيما قلناه من التقليد الذين يعتقدون أن الشريعة جاءت على مرتبة
 واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ يحتمل الصواب قلنا له الجواب اننا نقيم
 عليه الحجة من قبل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب
 امامك فابدا حال عملك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا أم مذهبك باقي على صحته حال عملك
 بقول غيره وله له لا يجد له جوابا يدعيه بك به أبدا على وجه الحق * وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقلد بمذهب واحد
 أبدا ولو قال صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي ترك ذلك المتقلدا لاخذ بأحاديث كثيرة صححت عند
 غير امامه وهذا من ذلك المقلد عني في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام امامه
 رضى الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدري بشأن
 نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحدها كان يقول رضى الله عنه اذا صح الحديث
 أي بهدي فهو مذهبي والله أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل أحكامها بضم
 جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ومترتبين وكل من
 اتسع نظره وتبحر في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الأدوار وجد الشريعة منسوجة
 من الآيات والابحار والآثار سداها ومحتمتها وكل من أخرج حديثا أو أثرا أو قولاً من أقوال
 علمائها عنها فهو قاصر جاهل ونقص عنه بذلك وكان عليه كالثوب الذي نقص من قيامه أو مجتمعه
 سلك أو أكثر بحسب ما يقضي به الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
 بأقوالها لمن عقل واستبصر فضع يا أخي جميع أحاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها
 بعضها وحيد نظره لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجديها
 كلها لا تخرج عن مرتبة تخفيف وتشديد أبدا وقد تحققنا هذا المشهد والله المجد من سنة ثلاث
 وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما أصنع بالاحاديث التي صححت بعد موت امامي ولم يأخذ بها
 فالجواب الذي ينبغي لك انك تعمل بها فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لم يكن أمرا لها
 فان الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل تبريهم من الرأي ومن فعل مثل
 ذلك فقد حاز الخبز بكتابه يديه ومن قال لا عمل بحديث الا ان أخذ به امامي فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المتقدمين لأئمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صح بعد امامهم تنقيذا
 لوصية الأئمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صححت بعدهم
 لا أخذوا بها وعملوا بها وتركوها كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا
 من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول للامام أحمد بن حنبل اذا صح عندكم

حديث فأعوانا به لنا خذ به وترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فأنكم أحفظ للحديث
ونحن أعلم به انتهى فان قلت فإذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شيء منها عن الشريعة
فأين الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران مع ان
استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة فالجواب أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم
مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردا انتهى وقد أثبت الشارع له
الأجر فبأبقي إلا أن معنى الحديث أن الحاكم اذا اجتهد وصادف نفس الدليل الوارد في ذلك
عن الشارع فله أجران أجر التبع وأجر مصادفة الدليل وان لم يصادف عين الدليل وانما صادف
حكمه فله أجر واحد وهو أجر التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاضائي لا الخطأ المطلق فافهم فان
اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع أقوالهم ومأثم الأقريب من عين
الشريعة وأقرب وبعيد عنها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بجمعة جميع
شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة أشياء منها الظاهر شرعيته فكذلك يجب على
المقلد اعقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان
الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي مدرسه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن
الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار الى
عمرنا هذا فقيدهم أهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأين من يخترق
بصره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهودا تصالحا بعين الشريعة
الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين
الآن وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل
لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل أن ينزل بها جبريل فالجواب
نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن احكام الدين الخمسة نزلت من اما كن مختلفة لا من محل
واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب من القلم الاعلى والمنسوب من اللوح والحرام من العرش
والمكروه من الكرسي والمباح من السدرة فالواجب يشهد لمرتبة التشديد والمنسوب يشهد لمرتبة
التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المباح فهو أمر برزخي جعله الله تعالى من
جمله الرجة على عباده ليستريحوا بفعله من جملة مشقة التكليف والتجسير ولا يكونوا فيه تحت
أمر ولا نهى اذ تقيد البشر بأن يكون تحت التجسير على الدوام مما لا طاقة له به ولا يمكن بعض
العارفين قد قسم المباح أيضا الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاول فيكون ذلك
عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم فان قلت فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام
الخمس من هذه الاماكن المتقدمة فالجواب الحكمة في ذلك ان كل محل يعد صاحبه بما فيه
فيكون من القلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة فيمد أصحابها بحسب ما يرى فيها ويكون من
العرش نظرا الى المحظورات فيمد أصحابها بالرجة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى

اهل حضرة الابعين اربعة كل احد بما يتاسبه من مسلم وغيره رجة ابتعاد أو رجة امداد
 أو رجة امهال بالثبوت ويكون من الكرسي تقفرا الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع
 الى اهلها بالنور والتجاوز ولهذا كان يوجب ترك المكروه ولا يؤخذ قاعله وأما السدرة فهي المرتبة
 الخامسة وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شيء من اعمال بني آدم بمقتضى ان الامر والنهي
 ينزل من قلم الى لوح الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتلقى بعد ذلك بمظاهر المكافئين فليس
 للاحكام عمل يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينما وبين مظاهر المكافئين ابداه هي منتهى
 مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليستأمل * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة والباطني ينتهي نفوس عالم السعادة والى اصولها
 وهو الزقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه نفيس والمجد لله رب العالمين
 * (فصل) فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان والذين بها هل تصدقه أو توقف
 في تصديقه فان جواب انسان له عن منازع اقوال مذهب العلماء المستعملة والمندرسه فان
 قررهما كلها ودرها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كما يحاسبها صدقناه وان
 توقف في توجيه شيء من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لاهلها لا غير واعلم
 ان مرادنا بفتح كل قول منشاؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتقريب رؤية وجه الامر بالدجيل
 فهذا القول منشاؤه الاحتيال ودليل هذا الاحتياط فهو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك
 الى ما لا يريبك * قال بعضهم ومن تأمل فهو قوله تعالى ولا تقر بوما لاليتم الا بالتي هي احسن
 وعلم ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير عما عليه يؤدي اليه من الاضرار بالقيم
 وماله لاحل له اسرار منازع اقوال العلماء العالمين والائمة المجتهدين فليستأمل والله اعلم وقد تقدم
 ان الله تعالى لما أمر على بالاملاحة على عين الشريعة رايت المذاهب كلها متصلة بها ورايت مذهب
 الائمة الاربعة شجري جدا ولما كلها ورايت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال حجارة ورايت
 أطول الائمة جدولا الامام أبي حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي ويلييه الامام أحمد
 ابن حنبل وأقصرهم جدولا مذهب الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك
 بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة
 تدوينا فكذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف ثم لما انظرت الى مذهب
 المجتهدين وما تفرع منها في سائر الادوار الى عصرها هذا الم اقدر ان اخرج قول واحد من اقوالهم عن
 الشريعة لشمودي ارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة صياد
 السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة
 منها الى آخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة تخط علما
 بصورة ارتباط اقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى
 فياسادة من أطلعه الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا ورأى أن كل مجتهد صيب
 وبافوزه وبأكثرة سروره اذا رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويراحم غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا انا وباندامه من
 قصر في السؤل ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وباندامه من قال المصيب واحد
 والباقي مخطف فان جميع من خطأهم يعسسون في وجهه لتخطئته لهم وتجريهم بالجهل وسوء
 الادب وفهمه السقيم فاسع يا اخي الى الاشتغال بالعلم على وجه الانخلاص والورع والعمل بكل
 ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرى على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
 اشرف عليها امامك وتشاركه في الاعتراف منها فكم كنت متبعاله حال سلوكك مع حجابك
 عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي اعترف منها ثم اذا
 حضت ذلك المقام فاستحسب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار فوجه جميع
 اقوال العلماء ولا ترد منها قول واحد اما المحجة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
 واما شهودك صحة استنباطاتهم واتصالها بعين الشريعة وان نزلت في آنوالادوار فارجع الامر
 في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال وقد كان الامام أحمد
 يقول كثرة التقليد عبي في البصيرة كانه بحث العلماء على ان يأخذوا احكام دينهم من عين
 الشريعة ولا يقنعوا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من يوجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من اقوالهم شيئاً للشهودنا اتصال اقوالهم كلها بعين الشريعة
 ويؤيدنا حديث الصحابي كالتجيم بأيهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه عقاب
 عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة العناية بسلكوا
 فلا تجد مجتهد الا وسلسلته متصلة بصحابي قال بقوله أو بجماعة منهم فان قلت فلا شيء قدم
 العلماء كلام المجتهدين من غير العناية على كلام آحاد العناية مع ان المجتهدين من فروعهم
 فالجواب انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد
 لتأخره في الزمان احاط علما بجميع اقوال العناية وأغالبهم فارجع الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور العناية أو بعضهم لا يخرج عن ذلك * وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مراراً عين الشريعة كالبحر فن أي الجواب
 اعترفت منه فهو واحد وسمعت أيضاً يقول يا اكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد
 أو تخطئته لا بعد احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفةكم بجميع لغات العرب التي احتوت
 عليها الشريعة ومعرفةكم بمعانيها وطرقاتها فاذا احطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي
 انكرتموه فيها فينبذ لكم الانكار واخبركم وأني لكم بذلك فقد روى الطبراني مرفوعاً
 ان شريعتي جاءت على ثلثمائة وستين طريقة ما سلك أحد طريقاً منها الا انجا انتهى والحمد لله
 رب العالمين

* (فصل) * ان أردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقاً وتصوراً فقرر مذاهب المجتهدين
 ومقلديهم كما يقررها الصحابة فاسلك كما مر طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق
 في الطريق ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغونات النفسية

التي تعوقك عن السير وامل اشارة الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي وتعتبر ترى الناس
كلهم ناجين الا انت فترى نفسك كأنك هالك فإن سلكت كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى
وصولك في اسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الزياع والمجدال والمراجمة على الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ
فلا يوصلك الى ذلك ولو شهدك جميع اقرانك بالقطبية فلا عبرة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك
الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من القنوجات فقال من سلك الطريق بغير شيخ
ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد
الله تعالى ٤٠ رنوح عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل البعد الى معرفة الله تعالى فليس ورعاً لله
محي ولا مرقى بعد ذلك فهناك يطلع كشفاً يقيناً على حضرات الاسماء الالهية ويرى جميع
اتصال اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويرتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهوده
اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرتها قول واحد من اقوالهم
انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى * وسعدت سيدي علياً الخواص رجه
الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرید انحل عنه عقدة التفضيل بالههم وتمسك بعرفة معني
قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بقلبه بعض الرسل على بعض
من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين
المجمع هي عين التفرق كما ان السالك من طلبة العلم يسلك حنفياً أو حنبلياً مثلاً مقتصراً على مذهب
واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفته فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد نفسه
فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهوده اغتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى
كلام الشيخ وهو شاهد عظيم لليران مقرر للقولين في مسألة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعلم أن كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتعقل ان كل مجتهد مصيب
يختلف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقيناً ان كل مجتهد مصيب وحينئذ يكثر الاتكار عليه من
غامة المتكلمين حتى صرح لهم بما يمتدحه مجابهم عن شهود المقام الذي وصل اليه قههم معذورون
من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا حجة علم ذلك الى الله تعالى فانه ما ثم لنادليل
واضح يرد كلام أهل الكشف ابداً لا عقلاً ولا نقلاً ولا شرعاً لان الكشف لا يأتي الا مؤبداً
بالشريعة دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة * وسعدت سيدي
علياً الخواص رجه الله تعالى يقول العاوم الدنية كلها من انواع عاوم المحضر عليه السلام
ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى عن
انكاره عليه آخر الامر علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلع الله على ما اطلع عليه المحضر
عليه السلام والا فإما كان يسوغ له السكوت على ما يراه متكرراً عنده فان حرق سفينة قوم بغير اذنهم
خوفاً ان يسخرها ظالم او قتل غلام خوفاً ان يرهق ابوه طغياناً وكفر الا تجوز مثله الشريعة انتهى
وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين اوائل القنوجات فقال من علامة العاوم الدنية ان

تحميها القول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير
ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العباد أخذ العلوم الامن
طريق أفكارهم فإذا اتاهم علم من غير طريق أفكارهم انكروه لأنه اتاهم من طريق غير ما رفته
عندهم انتهى ومن هنا تعلم يا أخي ان من انكسر هذه الميزان من المجبورين فهو معذور لأنها
من العلوم الدنية التي أوتيتها المحضر عليه السلام ييقن فأعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحل
كل قول على حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان * اعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه
أهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في الكلام على مسح الخف من القنوط فقال
لا ينبغي لأحد قط ان يخطئ بمجتهدا أو يطعن في كلامه لان الشرع الذي هو حكم الله تعالى
قد قرر حكم المجتهد فصار شرع الله تعالى يتقرير الله تعالى إياه قال وهذه مسألة يقع في محظورها
كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما نبهناهم عليه مع كونهم عالمين به فكل من خطئ
بمجهتد بعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما يشربا لحاق أقوال
المجتهدين كلها بنصوص الشارع وحل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في جواز العمل بها
بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علماء الوصلي انسان أربع ركعات لا أربع
جهات بالاجتهاد فلا قضاء منع ان ثلاث جهات منها غير القبلة يتيقن ولكن لما كانت كل ركعة
مستندة الى الاجتهاد قلنا بالجمعة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك أيضا
ما أجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي
فكما ان النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الامور ان خطأه احد فذلك الخطأ
أضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرثهم فيها
إلا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل بمقتضاه صلى الله عليه
وسلم أباح لهم الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعله
الذين يستنبطونه منهم ومعالم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشرع
عن أمر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث تشرع به بالاجتهاد الذي اقره الشارع عليه
كما ان كل نبي معصوم انتهى * وسمعت بعض أهل الكشف يقول انما تعبد الله تعالى المجتهدين
بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشرع وثبت لهم فيه القدر الراسخ فلا يتقدم عليهم
في الاخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر علماء هذه الامة حقاظ ادلة الشريعة
المطهرة العارفون بمعانيها في صفوف الانبياء والرسل لافي صفوف الامم فامن تبي أو رسول
الواجب انبه عالم من علماء هذه الامة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية
في علم الاحكام والاحوال والمقامات والمنازلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام
ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فإياك ان يشدد امام
مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس أو يخفف في أمر فتأمر به جميع الناس فان الشريعة قد

جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما في الميزان ولذلك صرح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدا بل دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من أموري شيئا فارق بهم فاروق اللهم به ومن شق على امتي فاشق اللهم عليه ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم أبدا بل كان يقول لأصحابه اتركوا ما ترون من كثرة نزع الدائر مع كثرة تنزل الأحكام التي يسألونها عنها فيعجزون عن العمل بها فالعالم الدائر مع رفع المحرج دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس في المجتبه بخلاف الدائر مع المحرج فإنه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف فإن قلت فاذن من ألزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشد عليهم فالجواب أنه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لأن صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهبه إلى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الإمام إلى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبها مع ما فإن لم تعهم الشريعة هكذا فافهم وان لم تقرر مذهب المجتهدين هكذا فافهم ولا كان صرح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانة وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدمتني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس الانتصار للمذاهب الأئمة ومقلديهم خلاف ما أشاعه عن بعض الحسدة من قوله أن من تأمل في هذه الميزان وجد هاتيك بمخطئة جميع المجتهدين قال لأن كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يخطئه فيلزم من ذلك مخطئة كل مجتهد في مخطئته الآخر انتهى كلام هذا الحاسد فالجواب قد أجمع الناس على قولهم أن مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما طهر له أنه الحق وقد أرسل الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا كراما إلى الإمام مالك يسأله عن مسألة فكتب إليه الإمام مالك أما بعد فأنك يا أخي إمام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك إلا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار ومقتضى أن من خطأ غيره من الأئمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يتقل كلام الأئمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بدائه وتوسطه ولا بين ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل فإنه باطق بصحة هذه الميزان ومذاهب المجتهدين كلها لتقرير الشارع حكمهم باستناده إلى الاجتهاد والمجتهدين رب العالمين

* (فصل) * لا يلزم من تقيد كامل من الأولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر أن يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل أنه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء كان ذلك في العزيمة أم الرخصة فإن كل كامل ومجتهد يرى استنادا سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستحيلة والمندوسة فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وأما غير الكامل من المقلدين فتحكمه حكم من كان متعبا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نسجت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فإنه

يلزمه العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة عيسى فنرى العلماء يتعبدون بقول مدة
من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلا عندهم من الأول فيترك الأول ويعملون
بالثاني وبصير الأول عندهم كأنه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا تعبدوا بذلك
القول زمانا وأفتوا به الناس حتى ماتوا فلو قلت لاحد الآن تعبد بذلك القول القديم لا يجب
إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أنزل على وجه آخر مخصوص
غير الأحكام التي كانوا عليها أظهر لعلمائهم وجه ترجيح أقوال غير الأقوال التي كانوا
يرجعونها فبادروا إلى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بانسراح
صدورهم هكذا الأمر إلى انقراض المذاهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن
الله عز وجل يحدث للناس أقضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد
والإمام مالك فكانوا لا يفتون فيما يسألون عنه من الوقائع إلا أن وقع ويقولون فيما يقع إذا
وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك أيضا رجة بالامة
لأن الحق تعالى ربما علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقيض لهم من أبطاله
من يمكنهم الأخذ عنه ممن جنسهم لا ينقطع الوحي رجة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم
في كل زمان من الشرع أحكاما يتلقونها بالقول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة
في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم أن ذلك إنما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الامة مثل
ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد ~~كل~~ برهة من الزمان يشبه
النسخ لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمندرسه الا وقد كان شرعا لنبي تقدم فأراد الحق
تعالى بفضله ورحمته أن يجعل لهذه الامة نصيبا من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم
بعض الاجر الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما عملوا به من شرائع الانبياء خصوصية لهذه الامة
من حيث أن شريعة تنبهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فعلم انه لا يلزم من ترك
الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براهنا خارجا عن الشريعة لان ذلك القول المتروك
لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمه فرجع الأمر إلى مرتبة التخفيف والتشديد وسمعت سيدي
عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا اعتقادنا في جميع الأكابر من العلماء أنهم ما سلموا لبعضهم
بعضا الا لعلمهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا احسانا للظن بهم من غير اطلاع
على صحتها واتصالها بعين الشريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل إلى شهود عين
الشريعة الاولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ
عبد العزيز الديلمي واضرابهم بدليل ان الشيخ أبا محمد صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم انه
لم يتقيد فيه بذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز الديلمي صنف كتاب الدرر المتقطعة في المسائل
المختلطة أفتى فيها على المذاهب الاربعة فلو لا اطلاعه على مستندات الائمة الاربعة ما كان
يسوغ له أن يفتي على مذاهبهم كلهم وجل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احد منهم مستندات اصحابها فيها ومدارك اقوالهم بعيد جدا على
 مقامهم وكذلك القول في اختيار غير مانص عليه امامه يحتمل انه انما اختاره لاطلاعه
 على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها قول امامه على حد سواء كالامام
 زفر وأبي يوسف وأشهب وابن القاسم والودعي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين
 ويحتمل ان كل من أفتى واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلة امامه وانما أفتى لاعتقاده صحة
 قول ذلك الامام لا ترقى نفس الامر فلم أن حكل مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة
 لا يؤثر بالتقيد بذهب واحد لانه يرى اتصال اقوال الائمة كلها بصحتها ورضيعة بابعين الشريعة
 الكبرى وان اظهر التقيد بذهب واحد فانما ذلك لكونه من اهل تلك المرتبة التي يقيد بها
 من تخفيف أو تشدد وربما لم يذهب الاحوط في الدين بمبالغة منه في مطابقة الله تعالى من
 باب التطوع في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم
 ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فعملى الرأس
 والدين وما جاء عن اصحابه تخيرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال انتهى ففي ذلك
 اشار الى أن اللعب ان يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك
 المقام وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى اذا سأله انسان عن التقيد بذهب معين الآن
 هل هو واجب أم لا يقول له يجب عليك التقيد بذهب مادمت لم تصل الى شهود عين الشريعة
 الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهناك لا يجب عليك التقيد بذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها
 وليس مذهب اولي بها من مذهب فيرجع الامر عندك حينئذ الى مرتبتي التخفيف والتشديد
 بشرطهما وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا ما ثم قول من اقوال العلماء
 الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لمن تأمل لأن ذلك القول اما ان يكون راجعا الى آية
 او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات
 او الاخبار او الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب
 ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو ابعد ورجعها كلها الى الشريعة لانها مقبسة من
 شعاع نورها وما ثم لتفرع متفرع من غير اصل ابدا كما مر بيانه في الخطبة وانما العالم كلما بدع
 عين الشريعة ضعف نور اقواله بالنظر الى نور اول مقبوس من عين الشريعة الاولى من قرب منها
 وسعت سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا كل من اتسع نظره من العلماء وراى
 عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستعجب شهود ما تفرع منها في سائر الادوار
 وهو نار الى آخر الادوار اقر بحقيقة جميع مذاهب الائمة ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى عصره هو انتهى وسيأتى مثاله في فصل الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من تمثيل
 ذلك بالشجرة أو شبكة الصياد وغير ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) «يا ايها يا انحنى أن تصالب أحدا من طلبه العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد

مصيب مادام مرتباً على طهارة واحدة لا سيما بحجة الدنيا وشهواتها كما أنه لا ينبغي لك أن
 تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب التقليد لإمامه فإنه محبوب بإمامه عن شهود العين الأولى التي
 اعترف منها الإمام لا يراها أبدال مره بالسوء على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوائل
 التي تعوق الطالب عن الوصول إلى منتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهد مذهب العلماء كلها
 شارعة إلى كبد العين وجدوا لها كما سيأتي بيان في الأمثلة المحسوسة فهناك يقرر مذهب
 الأئمة المجتهدين كما عرف الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه إلى هذا المقام
 فلا يجوز لك منعه من التقليد بذهب واحد بل أنك لو نهيته عن ذلك لا يحميك لأن من لازمه أن
 يقول المصيب واحد في نفس الأمر وليس له مذهب أنا وحدي والباقي مخفي لا يتحمل في قلبه غير
 ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وإن
 الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به الإمام سواء كان تخفيفاً أم تشديداً والحق أن الشريعة جاءت
 على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالباً في أحاديث لا تحصى كما سيأتي بيانه
 في فصل الجمع بين الأحاديث إن شاء الله تعالى وكثيراً ما يقول البيهقي وغيره كالحافظ الزيلعي
 ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجح أدلته بكثرة الروايات وأوجهة السند وهذا الدليل
 وإن كان صحيحاً فأحاديث مذهبنا أصح سنداً وأكثر رواية وما قال ذلك إلا عند العجز عن تضعيف
 دليل المخالف وإدخاله بالكيفية ولو أن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره أطلع على
 ما أطلنا عليه من أن الشريعة المطهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم ينجح إلى قوله
 أحاديثنا أصح وأكثر بل كان يرد كل حديث أو قول خالف الآخر إلى إحدى مرتبتي الشريعة
 وكذلك القول في مرجح المذاهب من مقلدي الأئمة ما قالوا قلت الأصح كذا وكذا إلا لعدم
 اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو أنهم اطَّلَعُوا عليه ما ما جعلوا في أقوال مذهبهم أصح وصحاحاً وأظهراً
 وظاهراً بل كانوا يقولون بصحة الأقوال كلها ويردونها إلى مرتبتي التخفيف والتشديد وإفناء
 كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو عزيمة وكان يفتي أحدهم على الأربعة
 مذاهب فإن قال لنا شافعي فعلى هذه الميزان في أن أصلي إذا مسست ذكرى بلا تجديد وضوء قلنا
 له نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً وذلك كما إذا ابتلى الشخص
 بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلاً حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس
 فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الإمام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع
 فيها مس الفرج بشرطها تمهيداً للفعل الفريضة في وقتها فإن المقاصد آكد من الوسائل عند
 جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الأربعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك نسخه
 على اصطلاحاً فارجح الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس لنحو من لم
 يبتل بالوسواس أن يصلي إذا مس فرجه أو لمس أجنبية مثلاً إلا بعد تجديد الطهارة فإن قال لنا
 أحد من قلد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أن أماً قال لا يقول بطلوبة الطهارة من مس فرجه
 أبداً سواء كان ممن يعسر عليه تجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك

اليه في هذه المسئلة انه صرح بذلك وله لا يحد ذلك ابدا لاسيما وقد اجماع على أن
الاولى لتخصيص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة اداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح
صاحب هذه الميزان وهناك يقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتي الشريعة
وعدم اطلاعه على الدين الاولي من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين وتقول له ايضا
ان اعتقادك في روع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة
حتى يقدر لها بحسب العلم ويقول اترتدون هذا فاذا قالوا نعم قال لا يورث او محمد بن الحسن
اكتب ذلك وان لم يرتضوه تركه واعتادنا في جميع الامعة المجتهدين انهم كانوا لا يشترطون لهم قولا
في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلوان الامام ابا حنيفة ظفر بحديث
من مس فريجه فليضأ لقال به ايضا وجله على عمل العافية من الوسواس مثلا او على الاكابر
من العلماء والصالحين ونزل المجتهدين على مرتبتي الميزان وقس على ذلك يا اخي كل ما كان واجب
العمل او الترك في مذهبك فلك فعله ان كنت من اهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حسا وشرا
قال العجز المحسوس معروف والجهل الشرعي هو كما اذا رايت الماء مثلا وحال دونه مانع من سبغ
او قاطع طريق مثلا وقد قدم اول الميزان ان مرتبتيها على الترتيب الوجوبي لا على التخييري فاياك
ان تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين او القولين
على حالين وادعي ان امامه كان يطرد القول بالتشديد والتخفيف في حق كل قوى وضعيف
طالبناء بالقل الصحيح عن امامه او عطاءه فيما ادعى وكل من توراه تعالى قلبه وعرف مقام
الائمة في الورع وعدم القول بالاراي في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بان احدا منهم كان لا يفتي
احدا برخصة الا ان رآه عاجزا ولا بعزيمة الا ان رآه قادرا وان لم يكن صاحب الواقعة حاضرا عند
امامه حين افتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي افتى بها امامه
الاقرباء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعرفة ذلك والمحدثه اذا علمت ذلك فيقال لكل
مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضايق الاحوال امتناعك هذا انتك لا ورع لانك تقول
لنائلك انتقد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان كل امام حملت بقوله منهم فانت على
هدى من ربك فيه وذلك لا غتراف الائمة كلهم مذاهبهم من عين الشريعة ثم ان جميع ما عتقوه
منها لا يخرج عن مرتبتي الميزان ابدا كما لا يخرج انت عن ان تكون من اهل واحدة منهما فعمل
بما انت اهل من رخصة او عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين اقوال ائمة المذاهب ان شاء الله
تعالى فان قال الشافعي ايضا فلي ما قررتموه في هذه الميزان فلي ان اصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب
مع القدرة عليها قلنا له هي عزيمة فان قدرت على قراتها لم يجزئك غيرها وان كنت عاجزا عن
قرايتها فقرأ غير ما على ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا يحمل قول الامام ابي حنيفة بعدم
تبيينها وان عم مقلده المحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين

(فصل) ومما يندك على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة بعين الشريعة
كارتباط الطل بالشخص ما يفصلونه من الجهل في الشريعة فما فصل عالم ما اجل

في كلام من قبله من الادوار الالانور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فائمة في ذلك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك
 المادة التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنة بعده لكل دور على من تحته فلو قدر ان اهل
 دور تعدوا من فوقهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم يمتدوا الا بضاح مشكل
 ولا تفصيل مجمل وتأمل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشر بعنه ما اجل
 في القرآن لبق القرآن على اجماله كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجل في السنة لبقيت
 السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لا ان حقيقة الاجال سارية في العالم كله من
 العلماء ما شرحت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي
 كالشروح للشروح فان قلت هذا الدليل على ما قلت من وجود الاجال في الكتاب والتفصيل له
 في السنة قلنا قوله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع
 بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلوان علماء الامة كانوا يستقبلون بالبيان وتفصيل
 المجل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم
 بالتبليغ لا الوحي من غير ان يأمره ببيان * وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول
 لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجل في الكتاب والسنة لما قدر احد
 منا على ذلك كما ان الشارع لو لا بين لنا بسنته احكام الطهارة ما اهتمدنا لكيفية من القرآن
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في احكام الصوم والحج والازكاة وكيفية ابيان انصتها وشروطها وبيان فرضها
 من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة بينت لنا
 ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى * قال سيدي على
 الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدي ان السنة قاضية على ما نفهمه من احكام
 الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريعتيه
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
 والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقهما او وافق احدهما عندكم انتهى وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
 اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزلة قول
 واجد منها لوعرض عليه قال وهالك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اول مرتبة
 تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احداهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع
 احكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته ربما يكون ثوابه كتاب من قرأ
 القرآن كله من حيث احاطته بمعانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله
 واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف
 الحباء ثم يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

الجدل في الشريعة من بقايا التفاف لا نه براديه ادحاض حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا
 تسليما فنفى تعالى الايمان عن يحد في المحكم عليه بالشرعية حرجا وضيقا وقال صلى الله عليه
 وسلم عند بني لا ينبغي التنازع ومعلوم ان نزاع الاسان لعلماء شريعتهم وجدالهم وطلب ادحاض
 حججهم التي هي الحق كالجدل معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على
 مدرجة الرسل ودرجوا وكما يجب علينا الايمان والتصديق بكل ما جاءت به الرسل وان لم نفهم
 حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم غلته حتى يأتينا عن
 الشارع ما يحالعه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كلهم
 وان اختلفوا في التبريع وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذاهب
 الائمة المجتهدين يجب الايمان ببحثنا على سائر القلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى
 بين الله تعالى عليهم بالاشراف على عيب الشريعة المطهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء
 بها فهناك يحد أحدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج
 عنها من اقوالهم قول واحد لرؤسها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تصعيف وتشديدها
 ثم عند صاحب هذا المشهد تخطئة لاحد من العلماء في قول له أصل فيها أبدا وان وقع أن أحدا
 من القلدين خطأ أحدا في شيء من ذلك فليس هو خطا في نفس الامر وانما هو خطأ عنده فقط
 لحفاء مدرجه عليه لا غيره * وروى عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم
 نصف الايمان قال له اربع الجبري بل هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال وهو كذلك وكان
 الامام الشافعي يقول من كمال ايمان العبد أن لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها لم ولا كيف
 فقيس له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي فنقول في كل
 ما جاءنا عن ربنا أو نبينا أو ما بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاءنا عن علماء الشريعة فقول
 آما بكلام أئمتنا من غير بحث فيه ولا حدال فان قلت فهل يصح لاحد الان الوصول الى مقام
 أحد من الائمة المجتهدين فالجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على منعه
 ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا ما نعتقده وندين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس
 الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام
 لم يدعه أحد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسلوا له ذلك كما مروجع من ادعى
 الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كالمقام القاسم واصبح
 مع مالك وحمد وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكالزنى والريح مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد
 بعد الائمة الاربعة أن يتكرر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما نعلم أبدا ومن ادعى
 ذلك قاله فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يعجز فليناصل ذلك مع
 ما قدمناه انما من سعة قدرة الله تعالى لاسيما والقرآن لا تنقضي عجائبه ولا احكامه في نفس
 الامر فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * وما يؤيد هذه الميزان عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من
 مذهب الى مذهب الا من حيثما يقاد الى الاذهان من توهم الطعن في ذلك الامام الذي خرج
 من مذهب لا غير بدليل تقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب كلها
 ضد هم طريق الى الجنة كما سيأتي بيانه او اخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل
 من سلك طريقا منها او وصلته الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول
 ولم يلقنا من أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالانتماء مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول
 عنهم تقريرهم الناس على العمل بقبول بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول
 أيضا لم يلقنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداهن الأمة
 بالانتماء مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع
 من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استفتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بعد ذلك
 أن يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر وأجمع العلماء على أن من أسلم فله
 أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى
 وكان الامام الزناني من أئمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل وكذلك
 يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول أن لا يجمع بينهما على وجه
 يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لا يقل بها أحد الثاني
 أن يعتقد في من يقلده الفضل ببلوغ أخباره اليه الثالث أن لا يقلد وهو في عمالية من دينه كان
 يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى
 بعضها بعضا في كل ما لا ينتقض فيه حكم حاكم وذلك في أربعة مواضع أن يخالف الاجماع
 أو النص أو القياس الجلي أو القواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله
 تعالى ومن باننا أنه انتقل من مذهب الى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز
 ابن عمران الخزاعي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه
 ونشر عنه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام
 الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار يحث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس
 بمذهب انما هو شريعة كله وكان الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهب ابيك فلما مات الامام
 الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يظن أن الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف
 البويطي رجع ابن عبد الحكم وصحت فراسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد
 البغدادى كان حنفيا فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبه واتبعه ومنهم أبو ثور كان له مذهب
 فتركه واتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن نصر الترمذى رأس الشافعية بالعراق كان أولا
 حنفيا فلما رآى ما يقتضى انتقاله لمذهب الشافعي فتقه على الربيع وغيره من أصحاب
 الشافعي ومنهم أبو جعفر الطحاوى كان شافعيًا وتقه على خاله المزني ثم تحول حنفيا بعد ذلك
 ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب

الجل في اللغة كان شافعيًا سأل والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيف الا مذهب الاصولي
المشهور كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ فعيم الدين بن خلف القدسي كان
حنبليًا ثم نقله على الشيخ موفق الدين ودوس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه
ومنهم الشيخ محمد بن الدمان النحوي كان حنبليًا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنبليًا حين
طلب الخلفه نحو ما يعلم ولده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وطيفة تدريس النحوي
بالنظامية لما سمر ما صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد اعلم عنه بالفتنة
والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان اولًا مالكيًا ثم سأل والده ثم تحول الى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام ابو حيان كان اولًا على مذهب اهل الطاهر ثم عمل شافعيًا انتهى
كلامه بالجلال السبوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي
ان ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في معاملة واحدة فلا يمكن كما لو طرح
دم من بدن حنفي وسأل فلا يجوز له ان يصلي قبل ان يفعله اقداء مذهب الشافعي في هذه المسئلة
فان صلى بصلاته صلاته وقال بعضهم ليس لماي ان يقول من مذهب الى مذهب حنبليًا كان
او شافعيًا والمشهور وغيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي ان يقول حنبليًا ولا عكس قال
السبوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد اذكر كما علمنا ما وهم لا يبالون في التكبير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنبليًا او شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك وانما
يظهرون الكبر على المستقل لا بهامه التلاعب بالمذاهب وبزم الرافعي يجوز ذلك وتبعه النوري
وعبارة الروضة انا دونت المذاهب فهل يجوز لقلد ان ينتقل من مذهب الى مذهب آخر
ان قلنا يلزمه الاجتهاد في مال الا علم وغلب على ظنه ان الثاني أعلم فينبغي ان يجوز بل يجب
وان خبرناه فينبغي ان يجوز ايضا كما لو ظن في القبلة هذا اياما وهذا اياما انتهى كلام الروضة
فلولا ان علماء السلف رأوا انه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب الى غيره ولولا
علمهم بأن التبرية تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تنكروا عليه اشد النكير ثم لا يخلو
امر السلف من أمرين اما ان يكونوا قد اطلعوا على عين التبرية وروا اتصال جميع المذاهب
بهم اوسكوا على ذلك بما باهجة كلام الأئمة وتسلوا لهم وان قال أحد من المالكية اليوم شس
ما صنع من منتقل من مذهب الى غيره قلنا بل ليس ما قلت انت لان امام مذهبك الشيخ
جمال الدين بن الحجاب رحمه الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقروا
هذا نص محض فان الأئمة كلهم في الحق سواء قلنا مذهب أولي بالثلاثة من مذهب
وقد سئل الجلال السبوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للانسان ان يقول حنبليًا
ولا يجوز للحنفي ان يقول شافعيًا او مالكيًا او حنبليًا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا تحكم من
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد طائفي حديث صحيح ولا ضعف يميز أحد من أئمة
المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا يستثنى

قوله شغرت الذي النعمة أي خلقت
ومنه نكاح اشغار أي الخالي من
الهراد

مد الشافعي
قوله شغرت الذي النعمة أي خلقت
ومنه نكاح اشغار أي الخالي من
الهراد

خج

حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف
 ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
 الله فسنه في ما مضى فان لم يكن في سنه في ما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء
 فأبدا أخذتم به فقد اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رجة انتهى قال المجلال السيوطي ثم انه يلزم
 من تخصيصه بتحريم الانتقال بذهب الامام ابي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزم من الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكا والحنبلي يتحول
 شافعيادون العاكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل
 عمل ليس عليه أمرنا فهو ردا انتهى * ورأيت فتوى اخرى له مطولة قد حدث فيها على اعتقاد
 ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل
 الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص نبي او احتقاره لاسيما ان أدى ذلك الى خصام ووقعة
 في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الخصا بة في القروع وهم خير الامة وما بلغنا ان أحدا منهم
 خاص من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبه الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف
 ام في رجة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا اوقال هلاكا انتهى ومعنى رجة أى توسعة
 على الامة ولو كان أحدا من الأئمة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رجة قال وقد
 استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم اننا اذا اقتدينا باي امام كان اهتدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم
 كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا لكانت الهداية
 لا تحصل لمن قلد الباقي وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله اجر وان
 أصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه
 عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى * وقد دخل هارون الرشيد
 على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني أبا عبد الله أفرق هذه الكتب التي ألفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واجل عليها الامة فقال له يا أمير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجة من الله على
 هذه الامة فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
 كثيرا ما سأروني هارون الرشيد ان يعلق كتاب الموطأ في الكعبة ويحسم الناس على ما فيه
 فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في القروع وتفرقوا
 في البلاد وكل مصيب فقال زادك الله توفيقا يا أبا عبد الله انتهى فانظروا اني ان كنت
 مالكا الى قول امامك وكل مصيب ومجت شيوخنا شيخ الاسلام زكريا رجه الله تعالى يقول
 لما سمع المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان أمر بكتيبك هذه التي وضعتها فتتسخ ثم أبعث بها
 الى كل مصر من أمصار المسلمين وأمرهم ان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال الامام مالك

رحمه الله تعالى لاتعمل ذلك يا ميراؤمين فان الناس قد سبق اليهم قابيل ومنه ما حاديت
 درووا وروايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم وداروا الى الله تعالى به فذبح الناس وما اختاروا
 لانفسهم في كل بلد انتهى ورايت جنفة الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى مانسه حين
 سئل عن الانتقال من مذهب الى آخر الذي اقول به ان الانتقال احوالاً أحدهما ان يكون المحاملة
 على الانتقال امراد سيوا اقتضته الحاجة الى الرافعة اللازمة به كحصول وظيفة او مرتب او قرب
 من الملوك والكبار الدنيا فلهذا حكمه حكمه هاجراتهم فليس لانه الاعز من تعاضده الثاني ان يكون
 المحاملة له على الانتقال امراد سيوا كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه وليس له من مذهب سوى
 الاسم كغالب المبشرين واركان الدولة ونظام المدارس مثل هذا امره خفيف اذا انتقل
 عن مذهبه الذي كان يرعاه انه متعبده ولا يبلغ الى حد التعريم لانه الى الآن عامي لا مذهب
 له فهو بمن اسلم جديد المذهب باي مذهب شاء من مذاهب الائمة الثالثة ان يكون المحاملة
 له امراد سيوا كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه و اراد
 الانتقال لفرض الدنيا الذي هو من شوائف نفسه المذمومة فهذا امره اشد وجها وصل الى حد
 التعريم لتلاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول
 انه على كمال هدى من وجهه انذلو اعتقاده على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه الرابع ان يكون
 انتقاله لفرض ديني ولكنه كان فقيها في مذهبه وانما انتقل لتزجيح المذهب الاشرع منه لمساراه
 من وضوح ادله وقوة مداركه فهذا لما يجب عليه الانتقال ويجوز له كما قاله الزايعي وقد اقر
 العلماء من انتقل الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خافوا كثيرا مقلدين للامام مالك
 الخاس ان يكون انتقاله لفرض ديني لكنه كان عاديا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
 منه على شيء ووجد مذهب غيره اسهل عليه بحيث يرجو سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا الخب
 عليه الانتقال قطعا ويحرم عليه الخفاف لان تفقه مثله على مذهب امام من الائمة الاربعة
 خير من الاستمرار على الجهل لانه ليس له المذهب سوى الاسم والاقامة على الجهل لي نقص
 عظيم في المؤمن وقل ان تصح مع عبادة قال الجلال السيوطي وامان ان هذا هو السبب في قبول
 الطحاوي حنفا بعد ان كان شافعيًا فانه كان يقرأ على خاله الامام المنزي فتعسر يوم اتليه الفهم
 فحلف المنزي ان لا يجي منه شيء فانتقل الى مذهب الامام ابي حنيفة ففتح الله تعالى عليه
 وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي ورأى اليهم لكفر عن دينه
 انتهى السادس ان يكون انتقاله لافرض ديني ولا دنوي بان كان مجرد داعي التصدين جميعا
 فيذا يجوز مثله للعامي اما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الاول
 ويحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الاخر فينقل ذلك عن الامر الذي هو العمل به تعلمه
 قبل ذلك وقد يموت قبل تصنيص مقصوده من المذهب الاخر فالاولى لمثل هذا ترك ذلك انتهى
 كلام السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا اخي من جمع ما قرأناه في هذا الفصل من علم
 انكار اهل الاعصار على من انتقل من مذهب الى آخر انهم كانوا يرون الشريعة تواسعة وان جميع

الاثمة على هدى من ربهم وقد اجمع أهل الكشف على ذلك ولا يصح ان يجمع مذهبهم على ضلالة
وقاذا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق للشرعية في نفس الامر ان لم يهرأض
المقدمة ذلك كما ان كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق لشرعية نبي من تقدم وأن من
عمل بما اتفق عليه له ادكليم فكانه عمل بغالب شرائع الانبياء وربما كان له من الاجراكبر جميع
اتباع الانبياء كلهم اكراما لامة محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم ان سكوت العلماء على من اتفق عليه من مذهب الى آخر
انما هو لتعلمهم بان الشريعة تسهم كلهم وتعلمهم فيحصل قول من رجع قول امامه على غيره على
انه لم يبلغ الى تمام الكمال حال قوله ذلك وقد قدمنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح على
كل من لم يصل الى الاشراف على المين الاولى من الشريعة وبه صرح امام المحرمين وابن
السمعاني والنزالي والكيما الهراسي وغيرهم وقال التلامذة منهم يجب عليهم التقيد بمذهب امامهم
الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العدول عنه انتهى ولا خدوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل من سلم من التعصب بل كل مقدم من مقلدي الاثمة يجب عليه استبعاد ذلك في امامه مادام
لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش فيجتمه
أن يكون مراده المخالفة ويحتمل أن يكون مراده امامة الدين واذنا تطرق الاحتمال سقط
الاستدلال وقد فحش العلماء فوجدوا غالب الاثمة المجتهدين من الموالى كالامام أبي حنيفة والامام
مالك من بني اصبج ولخني من النخع وهم قوم من اليمن لا من قريش ولا من مضر والثوري من بني ثور بن عمرو بن
أدوك ذلك مكحول والافزاعي من الموالى واضرابهم والمحمد لله رب العالمين

(فصل) في بيان استحالة خروج شيء من أقول المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد
مذاهبهم على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء
وانهم كانوا عالمين بالحقيقة أيضا بخلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من
أقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الاثمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة
والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم ان ينشر الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم
مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج أحد بعده الى النظر في أقوال مذهب آخر لكنهم رضوا عنهم كانوا أهل
انصاف وأهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة
لا على مذهب واحد فابقي كل واحد من بعدهم عدة مسائل عرف من طريق كشفه انها تكون
من جملة مذهب غيره فتركوا الاختيار من باب الانصاف راتباع لما اطاعهم الله تعالى عليه من
طريق كشفهم انه مراده تعالى لا من باب الاشارة بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطاع
الاولياء على قيمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظروا في أقوال ائمة المذاهب تجد أحدهم
ان خفف في مسألة شدد في مسألة أخرى وبالعكس كإسباقي بسطه في توجيه أقوالهم في أبواب
الفقه ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايد ائمة المذاهب

مذهبهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع التريسة اعلاما لاتباعهم بانهم كانوا علما بالمعريفين
وكان يقول لا يمنع خروج قول من اقوال الائمة المجتهدين عن التريسة ابدا عند اهل الكشف
قائمة وكيف يمنع خروجهم عن التريسة مع اطلاعهم على واداء الواليم من الكتاب والسنة
واقوال النعابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روي احدهم بروي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسواهم من كل شيء توقفوا فيه من الادلة دل هذا من قولك يا رسول الله ام لا يتغله ومشافهة
بالشروط المعروفة بين اهل التكف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهو
من الكتاب والسنة قبل ان يدوتوه في كتبهم ويدنو الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلاني كذا فهل ترتفيه ام لا
ويسألون بمقتضى قوله واشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الائمة المجتهدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة كرامات الاولياء
يبقن وان لم تكن الائمة المجتهدون اولياء خا على وجه الارض ولي ابدوا وقد اشترع كثير من
الاولياء الذين هم دون الائمة المجتهدين في المقام يبقن انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم كثيرا ويصدقهم اهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى الشيخ
ابى مدين المنزبى وسيدى ابى السعود بن ابى العساير وسيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيدى
الشيخ ابى الحسن الشاذلى وسيدى الشيخ ابى العباس المرسى وسيدى الشيخ ابراهيم المتبولى
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ احمد الزاوى البصرى وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الاولياء ورايت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند احد اصحابه وهو
الشيخ عبد القادر الشاذلى مراسلة لشخص سأل في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله تعالى
اعلم يا اخى اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خسا وسبعين مرة بقطعة
ومشافهة ولولا اخوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عني بسبب دخولى للولاة لطلعت القلعة
وشفت فيك عند السلطان واتى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه
في تصحيح الاحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شئت ان نفع ذلك ارجع من نفعك انت
يا اخى انتهى ويؤيد الشيخ جلال الدين فى ذلك ما اشترع عن سيدى محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعة ومشافهة لما حج كاه من
داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من القمريين ان يشفع له عند حاكم البلد
فلما دخل عليه اجله على بساطه فاقطعت عنه الرؤية فلم يزل يتقلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعرا فترامى له من بعيد فقال يطلب رؤيتى مع جلوسك على بساط
القلعة لاسيلا لك الى ذلك فلم يلقنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد باقنا عن الشيخ ابى
الحسن الشاذلى وتليده الشيخ ابى العباس المرسى وغيرهما انهم كانوا يقولون لو احتجبت عن رؤية
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عين ما عددنا انفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا قول
آساد الاولياء فالائمة المجتهدون اولى بهذا المقام وكان سيدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي لمقلدان يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب وبطالهم بالدليل على ذلك لانه سوء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبداً فان علم الكشف اخبار بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حقه وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعصمة من الباطل والظن انتهى وسيأتي بيان ذلك قريباً ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي علياً المرصقي رحمه الله يقول مراراً كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال مع اختلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم القال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربح علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته بعلوم الحضرة الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو لا المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي علياً الخواص أيضاً يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها متصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالنعنة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء امته فالتقدم مصباح عالم الامن مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعت يقول مراراً في قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكيف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فنقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكما يقال ان جميع مارواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اتقدت من نور الشريعة فغاب من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر ابواب الفقه كما سيأتي بيانه فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحداً سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقابلية الطلبة من متادي المذاهب ليعملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذا رأوا الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة ودكره انتهى وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادله ففهم في مسألة يقول والله ما بنى أحد من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبداً وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد الحاسم عدالتهم فقط فلو كان شهود عدالة ماختلفت

الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية وعكسه وايضاح ذلك ان الشارع امرنا
 باجراء احوال الناس على الطاهر ونها عن أن نقب ونظرمافي قلوبهم رحمة به هذا لامة كما
 قال تعالى سبقت رجلي غضى ولا تسبق الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور
 وزيادة ذلك على الظالمات والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اسراء احكام الناس على
 الطاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كعتاؤنا من المتكلف بفعل التكليف
 ظاهرا وقد يكون في باطنه زنديقا على خلاف ما اظهره لنا وان كان مراد الشارع بشريعته حقيقة
 ايعاها وما وافق فيه الطاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في
 نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا اخي ما قررت لك
 ان قدح لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ
 ظاهرا فقط أى في الدنيا دون الآخرة وقد ينص الحق تعالى لنصب الشرع فينفذ حكم الحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا به قال بعض الأئمة فيسأله شهود الزور في الآخرة ويعفون عنهم ويمشي
 حكم الحاكم في مسائلهم كما يمضي شهادة العدول ويرضى المحصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة بعباده
 وسرا على فضائهم عند بعضهم بعضا وفي الحديث ان شخصامات في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالنسرة الا ابا بكر الصديق رضى الله عنه فأوحى الله تعالى الى
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى اجاز شهادة
 أبي بكر تكريما له انتهى وذلك ان مقام الصديق يقتضى أن لا يرى صاحبه من الناس الا احاسنهم
 تياسا على باطنه هو فافهم وصحت سيدي عليا الخواص رحمة الله يقول لا يكمل ايمان العبد بان
 سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سلك طريق القوم وأما اصحاب الحجج الكشيعة من
 غالب المقلدين فمن لازمهم سوا الاعتقاد في غير امامهم أو يعسلون له قوله وفي قلوبهم منه خيانة
 ذابا كم أن تكلفوا أحدا من هؤلاء المجبوسين بهذا الاعتقاد الشريف الا بعد السلوك وان شككت
 يا اخي في قولي هذا فاعرض عليه أقوال المذاهب وقل لكل واحد اعلم بقول غير امامك فانه
 لا يطعن في ذلك وكيف بطعنك في ذلك وانت تريد تهم قواعده مذهب عند بل ولو سلم لك
 ظاهر الا يتدر على انشراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من وراء النهر جماعة من الشافعية
 والحنفية ينظرون في نهارهم من ان ليتقوا على الجدل واحداض بعضهم حجج بعض انتهى
 وقد قررنا في فصل انتمال المتكلمين من هذهب الى مذهب بتحقيق المناط في ذلك واعلم يا اخي
 أن الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبذل أحدهم وسفه في استنطاق الاحكام الكاشنة في
 الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من المجهد والمبالغة في اتعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة
 ناله تعالى يميز بين جميع المجتهدين عن هذه الامة خيرا فانهم لولا استنبطوا الامة الاحكام
 من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما مر فان قلت فادليل المجتهدين
 في انهم السنة التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا وقفوا
 على حد ما ورد صريحها فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا الحديث ما تركزت شيئا يقر بكم الى الله

الا وقد أمرتكم به ولا شيئا بعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه فالجواب دليلهم في ذلك
 الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تدينه ما اجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في
 الكتاب من شيء فانه لولا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما اخذنا
 من الاممة المعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الآتي عقبه ان شاء الله تعالى فكما ان الشارع بين لنا سنة
 ما اجل في القرآن فكذلك الائمة المجتهدون بينوا لنا ما اجل في احاديث الشريعة ولولا
 بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على اجالها وهكذا القول في اهل كل دور بالنسبة للدور
 الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم يزل ساريا في كلام علماء الاممة الى يوم القيامة ولولا
 ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشروح حواش كما مر فافهم فان قلت فهل ما وقع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا منه أم لا
 فالجواب كما قاله الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على أمته
 المحسن صلاة نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أمي فلما قال
 له موسى ان امتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقى صلى الله عليه وسلم مقتبرا من حيث
 وفور شفقتة على أمته ولا سبيل له الى رد أمره به فأخذ في الترجيح في أي المحالين أولى وهذا
 هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عنده أنه يرجع به رجع الاجتهاد الى ما يوافق قول موسى
 وأمضى ذلك في أمته باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشريع الله
 تعالى اجتهاد المجتهدين تأييد له صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه أيضا التأسي به
 كما أن في اجتهاده صلى الله عليه وسلم أيضا تأييدا وجبرا لقلب موسى عليه الصلاة والسلام
 لانه ربما ندم اذا رجع الى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أنه كان أبى عليهم
 المحسن صلاة لكان يقرهم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما أن الله تعالى
 جبر قلب موسى حين استشهرا الندم على قوله بقوله تعالى ما يبذل القول لدى فافهم موسى
 ان مراجعة موسى كانت في محلها المكون القول كان من الحق تعالى على سبيل ازالة الظهار
 تعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشريفا له فسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما قبل
 التبديل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك يا أخي بما قررناه من شأن اجتهاد المجتهدين وهو
 كلام نفيس وعلما لا يتجدد في كتاب والمجد لله رب العالمين

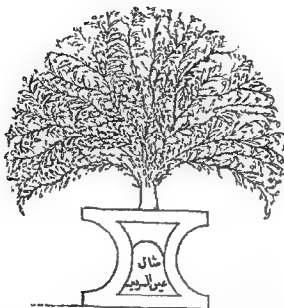
*(فصل) ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن العلوم ان أهل جميع
 المذاهب يعملون ان كل من يجتز عن الزعامة يجوز له العمل بازخصة فالجواب ان ما قاله هذا
 القائل صحيح لكن أهل المذاهب اذا عملوا بازخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضح
 في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان
 فانه يعمل بها مع انشراح القلب لمعرفته بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة وأين من هو على
 يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المحدثين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى مما لها اثر شدان شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعودة كرها فقال حضرة الوحي وتقرع جميع الاحكام عنها
او منها هكذا

- ﴿ حضرة الوحي التي لا تكيف ﴾
- ﴿ حضرة العرش ﴾
- ﴿ حضرة الكرسي ﴾
- ﴿ حضرة القلم الاعلى ﴾
- ﴿ حضرة اللوح المحفوظ ﴾
- ﴿ حضرة النواحي المحيية والاثبات ﴾
- ﴿ حضرة جبريل عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة محمد عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة الصفيانية رضي الله عنهم ﴾
- ﴿ حضرة الائمة المجتهدين ﴾
- ﴿ حضرة مقلديهم الى يوم القيامة ﴾

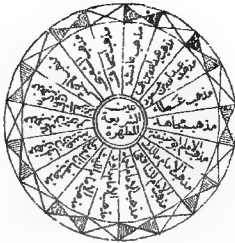
فانظروا اني في هذه الحضرات واتصالها ببعضها بعضا ما عهدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية
اتصالها بأحد فلذلك افردناها ولم نجعل منها جودا ولا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما
لم نجعل للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا
لا نستعمل من معاني القرآن الا ما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريته قوله تعالى من
يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر مكة فان عمه العباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول
الله الا اذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا اذخروا لأن الله تعالى لم يجعل له أن يشرع من قبل
نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئا مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم



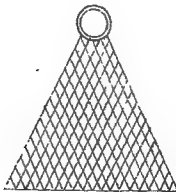
فأطربا إلى العبي التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والثمار تجدها كلها منه رعة
 من عين الشريعة فالفروع البكار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال أكابر
 للقلدين والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والقط
 الحجر التي في أعالي الأغصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار
 الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيسطل في عصره القيد بالعلم بقول من قبله من المذاهب
 كما مرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث
 لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لا فروع على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث
 ذكر المهدي قوله بقوله لا ينطلي ثم إذا نزل عيسى عليه السلام استقل الحكم إلى أمر آخر وهو
 أنه يوحى إلى السيد عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة
 والسلام فلم يتخرج أحد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لامن الأنبياء ولا من العلماء
 السابقين واللاحقين فكل الأنبياء والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم
 متفرع من عيسى شريعته وشجرة علمه وما من قول من أقوال أئمة شريعته إلا وهو متفرع
 من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في
 هذه الشجرة وأمس الطرف في المجدد ولا منها غيره يحمل بما قبله أي الله أعلم والحمد لله وحده

وهذا على ما
 خطه المطبعة
 وهي القط
 بالأغصان

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا اخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال المخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب هن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة اه ونظير ذلك أيضا شبكة لصياد فان كل عين منها متصل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا ما لها



فانظر يا اخي الى العين الاولى وما تفرع عنها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فاقم قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى في كل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الاقوال في الحقمة والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى

وهذا انما هو صورة اتصال مذاهب المجتهدين واقتوال مقلدهم بين الكتاب والسنة من طريق السند الظاهر قسامة

الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

انظروا يا اخي لحاطة البحر مذاهب الائمة ابدا وابتدا

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب واليزان وانبايعهم خلفهم ليسفعوا

اتباع الامام ابو حنيفة

الحنيفة

الشافعي

اتباع الامام مالك

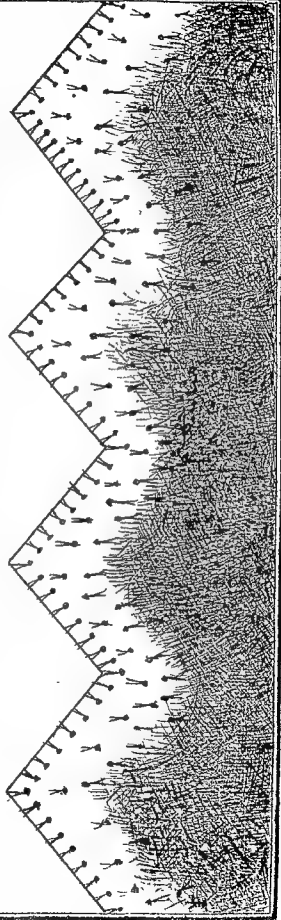
اتباع الامام الشافعي



١٨٩٢١٣١٤

مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
 موهلداً مثال موقف الأئمة المجتهدين يلاحظون اتباعهم على الصراط حتى يخلصوا إلى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من انفعج عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم أن الصراط في نفس الأمر واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من صعد فوقه بشاكلة علمه وبكلمه
 ومن هنا قال أهل الكشف إن المشي على الصراط حقيقة إنما هو هنا لأنها لا ينبغي كل إنسان على أن يثمر عمله في زل عن الشريعة هنا زلت قدمه هناك يتقدم ما زل هنا وقد جاء في الحديث



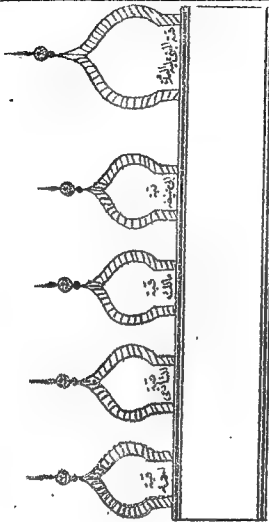
وهذا مثال طرق المذاهب الاثني عشرية الى ابواب الجنة وان كل من عمل بذهب منها خالصا
اوصله الى باب الجنة

طريق الامام ابي حنيفة الى باب الجنة
طريق الامام مالك الى باب الجنة
طريق الامام الشافعي الى باب الجنة
طريق الامام احمد الى باب الجنة
طريق اتباع الامام ابو حنيفة الى باب الجنة
طريق اتباع الامام مالك الى باب الجنة
طريق اتباع الامام الشافعي الى باب الجنة
طريق اتباع الامام احمد الى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن اثني عشرية الصوفية ان اثني عشرية الصوفية كلهم يشفعون
في مقلديهم ويلاحظون احوالهم عند طالع روجه وعند سؤال منكره وكبير له وعند النشر
والحشر والحساب والبرزخ والمصراط ولا يفعلون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا
شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين القاني رآه بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك
فقال لما اجلسني للمكان في التبر ليس لانى اناهم الامام مالك فقال مثل هذا يحتاج الى سؤال
في ايمانه بالله ورسوله وتبعائه فتنبهت على اه واذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون اتباعهم
ويريدونهم في جميع الاحوال والشدائد في الدنيا والآخرة فكيف بائنة المذاهب الذين هم اوتاد
الارض واركان الدين وامناء الشارع على امته رضى الله عنهم اجمعين فطب نفسا يا اخي وقر
عينا بتقليد كل امام شئت منهم والحمد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وإنما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما زالوا هذا المقام الأبا تابع شريعته فكان من كمال نعيمهم في الجنة ثم ودعاه صلى الله عليه وسلم فتأمله ثم تدى إن شاء الله تعالى



أقول إنما اقتصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دلم تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا وكانوا نوابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية أمته إلى شريعته فكانت صلى الله عليه وسلم لم يمت إلى يوم القيامة فلذلك جعلنا قبابهم بجانب قبته صلى الله عليه وسلم فلا يغارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعقلي وإنما رسمتها على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة

ونشرع في ذم الرأي فنقول وبالله التوفيق

«(فصل)» شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأي لا سيما
 الإمام أبو حنيفة أعلم أنني إنما قدمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الأحاديث والأقوال
 لانبه طالب العلم على شدة تبري جميع المجتهدين من القول في دين الله بالرأي ليقبل على العمل
 بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتبتي الميزان فإن أقوالهم
 كلها لا يخرج عن مرتبتي الميزان تنقيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدين كلامهم يحشون
 أصحاحهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون إذا رأيت كلاً من اختلف ظاهر الكتاب والسنة
 فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكلاً من الحائطين اه وانما قالوا ذلك احتياطاً للامة وأدباً مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يريد أحدكم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يردده
 ولم ير ضمه وخوفاً ان يكتب أحدكم من جهة الأئمة المضلين إذا زاد في الشريعة شيئاً مما ذكر فإن
 قلت فما حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب حده ان يخرج عن قواعد الشريعة
 الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهد له الشريعة بالحجة وموافقة القواعد
 فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وبعبارة اليه في باب القضاء من سننه الكبرى
 اعلم ان الرأي المذموم هو كل ما لا يكون مشبهاً بأصل قال وعلى ذلك يحصل كل ما جاء في ذم
 الرأي اه اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحي
 من الأحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على
 عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاعة المصاة ولا الصنان ومثل حديث الذنية على
 المساواة وما جرى مجرى ذلك من الأصول الثابتة في الشريعة فإنه كالقرآن من حيث انعقاد
 الإجماع على عدم مخالفته القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبه صلى الله عليه وسلم ان يسنه
 على رأيه هو على وجه الإرشاد لامتته كتحریم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم
 مكة إلا الأذنر حين قال له عمه العباس إلا الأذنر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
 جميع نبات الحر لم يستثن صلى الله عليه وسلم الأذنر لما سأله عمه العباس في ذلك ونحو حديث
 لولا ان أشق على أمتي لآثرت العشاء إلى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطيعوا
 في جواب من قال له في فريضة الحج أكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
 وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على امته حسب طاقته وينهاهم عن كثرة السؤال ويقول
 اني كوفي ما نركم خوفاً من كثرة تنزل الأحكام عن سؤالهم فيجوزون عن القيام بها القسم
 الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامتته وتأديباً لهم فان فعلوه حاروا الفضيلة وان تركوه فلا حرج
 عليهم وذلك كنهيه صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكأمره بالمسح على الخفين بدلاً عن غسل
 الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب
 ولا عكس من حيث أنها بيان لما اُجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين بينوا لنا ما في
 السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم الميئون لنا ما اُجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القيامه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة سبقت لنا ما اقبل في القرآن ما قدر احدهم العلماء على استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر والعشاء اربعا ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف احدا ما يقال في دعاء التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف انصبه الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والزكاح والجراح والاقضية وسائر ابواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران انك لا جق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض او اجهرها في كذا دون كذا فقال الرجل لا فافهمه عمران اه وروى البيهقي ايضا في باب صلاة المسافر من سنته عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر قيل له انا نجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال للسائل يا ابن اخی ان الله تعالى ارسل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وانما تفعل ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قصر الصلاة في السفر سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس

(فصول) في بيان ما ورد في ذم الراي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * رويناه في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم يستني وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود او اثل كتاب الفرائض من صحيحه انه قال تعلموا العلم قبل الطائين اى الذين يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالراي وروى الترمذي باسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يني هريرة ان اردت ان لا توقف على الصراط طرفه عين فلا تتحدث في دين الله شيئا برأيك اه وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في اقوالهم اشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع احد في عرضهما وسألهما ان يحاللاه قال له ان الله تعالى قد حرم اعراض المؤمنين فلا تخطها ولكن غفر الله لك يا اخی قال بعض العارفين وهو من دقة الوجب وذو عجب في التصريف وايضا ح ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يوافق الله تعالى به الخوض اذا وقعت المشاحة في الاخر من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقتلن رجل رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الاخر وانظر واني دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فتي الناس يقول هذا راى عمر فان كان صوابا فاني الله وان كان خطأ فاني عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان ما من احدا الا وما نخوذ من كلامه وورد عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثبات وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سيأتي في التعليل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سيأتي قوم يجادلونكم بتهافت القرآن فيخذوهم بالسنة فان أصحاب السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالأئمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنة من الأحكام ومعهم الامام احمد بن ابي اسحاق السبيعي قائل يقول الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فقال له الامام احمد قم يا كافرا لا تدخل علينا أنت بعد اليوم ثم انه التفت الى أصحابه وقال ما قالت أئمة الاחד من الناس لا تدخل داري غير هذا القاسق اه فابطري يا أخي كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فكانوا رضي الله عنهم لا يتجرأ احد منهم ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا ان غيا كان ينفي للخليفة فقيس له ان مالك بن أنس يقول بتحريم الغناء فقال الغني وهل لمالك وأمته ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وآله الا بوحى من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتدرككم بين الناس عاراؤه الله ليقل بما رأيته يا محمد فلو كان الدين بال رأي لسكان رأي رسول الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مازية وقال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام الغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتبعيدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا أخي هذه الحكاية عن المعنى الا لا بين لك عدم تجرؤ احد من السلف على الكلام في دين الله بال رأي لتأخذ كلام المجتهدين بالايمان والتصديق ولو لم تعرف من اين اخذوه واستنبطوه من الكتاب أو السنة ونعتقد ان الامام مالك لا رأى في السنة ما يشهد بتحريم الغناء وسماعه ما اتفق به وكان الامام جلدان بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لمحبست كلام من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب العقدة أو يطلب العقدة ولا يطلب الحديث ويقول انظروا الى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع العقدة ولم يكفوا باحدهما وكان الامام جعفر الساذق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الأمة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى اغنى أمته كلهم عن الزاوي وكان الشيء يقول سيجي قوم يقيسون الامور برأيهم فينهضم الاسلام بذلك وينتظم وكان وكيع رحمه الله تعالى يقول عليكم بتأسيح الأئمة المجتهدين والحديث فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل الأهواء والرأي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشيباني وعبد الرحمن بن مهيدي يريان كل من رآياه يتدين بالرأي وينشدان

دين النبي محمد مختار * نعم المطية للفتى الآثار

لا ترغب عن الحديث وأهله * فالرأي ليل والحديث نهار

وكان احمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من التقية لا اعتناهم بضبط الأصول

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل ملأا وكان عبد الله بن
 مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما علمه
 قل ما أسألكم عليه من آسروا أنا من المتكلمين يعني في الجواب عما سألتوني عنه وكان يقول
 من أفتى الناس في كل ما يسألونه فيه فهو محنون وكان مسروق إذا سئل عن مسألة يقول
 للأسائل هل وقتت فان قال لا قال اعطني منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لا تصحبوا
 عنى كل ما أفتيت به وإنما يكتب الحديث ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غدا وكان
 الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم ملازمة السنة وعماؤها لا لاطفال فأنهم يحفظون على الناس
 دينهم إذا جاء وقتهم وكان أبو جهم رحمه الله تعالى يقول إذا تبخر الرجل في الحديث كان الناس
 عنده كالنقر وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الإسلام مع أهل
 الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشبه أهل السنة من الفقهاء أن لم يكونوا حقاظا
 وكان أبو سليمان المخاطبي يقول عليكم بترك الجدل في الحديث وأقوال الأئمة فإن الله تعالى
 يقول ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا وما كانت قط زبدية أبديعة أو كفرا ورافعة على الله
 تعالى إلا من قبل الجدل وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا رأيتهم جماعة يتناجون
 سرا فيمانيهم بأمر دينهم فامسكوا أن ذلك ضلال وبدعة وكان يقول أكابر الناس هم أهل
 السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفیان الثوري يقول المراد بالوادع العظيم هم من كان
 من أهل السنة والمجاعة ولو واحدا ناعلم ذلك * وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضي الله
 عنهم أجمعين في ذم الرأي فاولهم تريا من كل رأى يخالف ظاهر الشريعة الإمام الاعظم أبو حنيفة
 النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف ما يصفه اليه بعض المتعصبين وما فضيحه يوم القيامة
 من الإمام إذا وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه نور لا يقهر أن تذكر أحد من الأئمة نسوه
 وابن المقام من المقام إذا الأئمة كالبحر في البعنا وغيرهم كاهل الأرض الذين لا يعرفون من
 النجوم إلا نجما لها على وجه الماء وقد روى الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية بسنده
 إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول أياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي وعليكم
 بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل فان قيل إن المجتهدين قد صرحوا بأحكام
 في أشياء لم تصرح الشريعة بتصريمها ولا بوجوبها فصرحوا بأحكامها الجواب أنهم لو لا شغلوا من
 قرائن الأدلة تخرجهم أروجوها ما قالوا به والقرائن أصدق الأدلة وقد علمون ذلك بالاشكاف
 أيضا فتأيد به القرائن اه. وكان الإمام أبو حنيفة يقول القدريه يحوس هذه الأمة وشيعة
 الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليلى ان يقتضى كلامي وكان إذا أفتى يقول هذا
 رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء أحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول
 أياكم وآراء الرجال ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل
 دعونا من هذه الأحاديث فصره الإمام أشد الزجر وقال له لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن ثم
 قال للرجل ما تقول في تحم القرد وابن دليله من القرآن فأفهم الرجل فقالت للإمام فمنا تقول

أثبت فيه فقال ليس هو من جملة الأنعام فأنظر يا فتى إلى مناضله الإمام عن السنة ويزعم من
عرض له بترك الظفر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد أن ينسب الإمام إلى القول في دين الله
بإحدى الأيدي لا يشهد له طاهر كتاب ولا سنة وكان رضى الله عنه يقول عليكم بأئثار من سلف
وأياكم ورأى الرجال وإن زعموه بالقول فإن الأمر ينبغي حين يقبل وأنتم على صراط مستقيم
وكان يقول أياكم البدع والتبدع والسطع وعليكم بالأمر الأول العتيق ودخل شخص الكوفة
بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة أن يقتله وقال لها كتاب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة
ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في الرض والجور والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة
وأياكم بالآثار وطريقة السلف وأياكم وكل محدث أنه بدعة رقي له مرة قد ترك الناس العمل
بالحديث وأقبلوا على سماعه فقال رضى الله عنه نعم سمعهم للحديث عمل به وكان يقول
لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا وكان
رضي الله عنه يقول فأنزل الله عمرو بن عبيد فإنه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما
لا يشيهم وكان يقول لا ينبغي لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن فيه رسالة رسول الله صلى الله عليه
وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوا مريضة في الكتاب والسنة ويعمل بها
يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل إذا استنبط حكماً لا يركبه حتى يجمع عليه علماء عصره
فإن رضوه قال لا ييوسفنا كبر رضى الله عنه فمن كان على هذا القوم من اتباع السنة كبر
يحوز نسبته إلى الرأى معاذ الله أن يقع في مثل ذلك عاقل كما سيأتي بسطه في الأجوبة عنه أن
شأنه تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفقوا على حنيفة من الإيجاب ما لم يتفق
لغيره وقد وضع مذهبه شوري ولم يتبدوا موضع المسائل وإنما كان يلقيها على أصحابه مسألة
مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده ويأثمهم حتى يستقر أحد الأبواب فيثبت أبو
يوسف حتى أثبت الأصول كلها وقد أدرك بههم ما عجزت عنه أصحاب القرائع أم ونقل
الشيخ كمال الدين بن الإمام عن أصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن
أنهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قول الأدهوري أنما عن أبي حنيفة وأجمعوا على ذلك إجماعاً
مطاعة فلم يتحقق إذن في الثقة بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب إلا الله رضى الله عنه كيما كان
وما نسب إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وإن نسب إلى غيره فهو بطريق المجاز لا حقيقة فهو
كقول القائل قولي كقولهم ومذهبي كذبه فله أن من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة
فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضى الله عنه والحمد لله رب العالمين

(نصل) * فيما نقل عن الإمام مالك من ذم الرأى وما جاء عنه في الوقوف على
ما أحدثه الشيعة الطاهرة كان رضى الله عنه يقول أياكم ورأى الرجال إلا أن أجروا
عليه واتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وإن لم تفهموا ما معني فاستأخوا
لعلمائكم ولا تجادلوهم فإن الجدال في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو
النفاق كله لأن الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالمجدال مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم من حيث ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المجادل في الدين اه وكان
 بقول سلموا للائمة ولا تجادلوهم فلو كان كل اءاءنا رجل اءءل من رجل اتبعناه لمخفنا ان نفع
 في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضى الله عنه اذا استنبط حكما يقول لا صحابه انظروا
 فيه فانه دين وما من اءءاءه اءءوء من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يعنى به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خرم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الا ان انى
 اضرب على كل مسئلة قلها برأى سوطا ولا القى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ زءءه
 في شريته او خالف فيه طاهرها قال ومن هنا منع رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف
 خوفا ان يزءءل راوى في الحديث او يتقص اه قلت وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 في جملة مبشرة لى وقال لى عليك بالاطلاع على اقوال امام دارهمرقى والوقوف عنءها فانه
 شهد آثارى اه فامتلأ أمره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتها
 ومزنت فيها المءائل اللى تميز بها عن بقية الائمة عملا باشارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضى الله
 عنه يفتى عند حد الشرعة لا يكاد يتعداها وعلمت بذلك ان الوقوف على حد ما ورد اولى
 من الابتءاء ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم اوفى الوجوب
 والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) فيما نقل عن الامام الشافعى رضى الله عنه من ذم الراى والتبرى منه روى الهرولى
 بسنده الى الامام الشافعى انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه
 اذا صح اه يعنى انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن
 ولا عكس وهى مبنية لما أجل منه * وسئل الشافعى مرة عن محرم قتل زنبورا فقال وما أنا كم
 الرسول فنذره ومانها حكم عنه فانتهاه وقال الامام محمد السكوفى رضى الله عنه رايت الامام
 الشافعى بمكة وهو يفتى الناس ورايت الامام أءءء واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعى
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق روى عن الحسن
 وابراهيم انهما لم يكونا بريانه وكذلك عطاء ومجاهء فقال الشافعى لا اسحاق لو كان غيرك
 هو ضحك افركت اذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهء والحسن
 وهل لا حءمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبى هو وأمى وكان الامام أءءء يقول سألت
 الامام الشافعى عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعى رضى الله عنه يقول لولا أهل
 الحمار لخطبت الزادة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول الاخذ بالاصول من أفعال ذوى
 العقول ولا ينبغى أن يقال فى شئ من الاصول لم ولا كيف فقيل له مرة وما الاصول فقال
 الكتاب والسنة والقياس عليهما وكان يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهو السنة ولكن الاجماع اكبر منه الا ان تواتر يعنى الحديث وكان يقول الحديث على
 طاهره لكن اذا اءءل عدة معان فأولاها ما رافق الظاهر وكان يقول أهل الحديث فى كل زمان
 كالصحابة فى زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكما فى رايت أسءءا من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا أيكم رآني حديث الذي أناكم من بلاد أهل
أراي لا بعد التفتيش فيه وكان رضي الله عنه يقول من خاص في علم الكلام فكأنه دخل البحر
في حال هيبانه فقبل له يا أبا عبد الله أنه في علم الوحيد فقال قد سألت ما لك عن الواحد فقال
هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيتم الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه
فاشهدوا عليه بالزندقة وروى المحاكم اليه في عن الامام الشافعي أنه كان يقول إذا مضى
الحديث فهو مذهب في قال ابن خزم أي مع عنده أو سند غيره من الأئمة وفي رواية أخرى إذا رأيتم
كلاماً في بحال كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
واضربوا بكلامه المحمدي وقال مرة للربيع يا أبا إسحاق لا تقلدني في كل ما أرى ولا تظن ذلك
لنفسك لأنه دين وكان رضي الله عنه إذا توقف في حديث يقول لرمع ذلك الكتاب وروى اليه في
عنه ذلك في باب حديث المتعاضدة تسلم عنها الرديم وتعلمي ثم توضأ كل صلاة وقال توضأ
هذا الحديث المتنابه وكان أحب اليها من الياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم من الوضوء
بما سخر من قبل أو دبراه وكان يقول ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن هو لم يمت
لم يجعل لئلا تركه وقال في باب من الرادين لو كانت مثل هذا الحديث ما خالته من وفي رواية
أخرى لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأحدنا به فانه أولى الأمور بنا ولا حجة
في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا ولا في قياس ولا شيء الاطاعة الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكره اليه في سنة في باب أحد الروحين يوت
ولم يفرض صدقا وروى عنه أيضا في باب الصبر أنه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت
فلا حجة لاحد معه وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمل في أسنة من
أن يحب غير ما قنيت به وقال الشافعي في باب الهدم من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى خضع العذر بقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإيس لا حدمه أمر ولا نهي غير ما أمر به وقال في باب المعلى بأهل من الصيد
وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل تركه لشيء أبداً وقال في باب العتق
من الام وليس في قول أحد وان كانوا عدد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت
عليه من المواضع التي نلت عن الامام الشافعي في تبريه من الرأي وأدبه مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل روي عنه أنه كان يتأدب مع أقوال الهابة والتابعين فضلا عن كلام
سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال
في رسالته القديمة بعد أن أتني على الهابة بجامهم أهلها والهابية رضي الله عنهم فرفقتاني بكل علم
واجتهاد ورع وعقل وفي كل أمر استررك به علم وآراؤهم لنا أجد وأولى من رأينا عندنا لا نسا
له وروى اليه في ان الشافعي استفتي في غير مذهبين الى الكعبة وحسن فافتي بكافة عيين
فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عصا من أبي رباح

رضي الله عنه وسأني في فصول الاجوبة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح عنده وقال كيف قنت بحضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي انما فعل ذلك فتحالب بالادب مع الأئمة المجتهدين وحملهم في جميع أقوالهم على المعامل المحسنة وعلى انهم ما قالوا الا لكونهم ملطوا على ذلك من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلينأني ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فافهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا بابا بهاد منه فادى اسماءه الى أن الادب مع الأئمة المجتهدين واجب تقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من توهم القدح فيه والذي نقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الادب مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسنيته حينئذ لما فيه من اساءة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك شيء قال به لشيء قال به غيره وحاشا للامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان ترانا الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارته قبر الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انما كان لما رآه في اجتهادهما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من احدى الكرامات الجارية الممدودة للامام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وانما ذلك فيه رعاية لكل المأقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الامام أبي حنيفة والادب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي لب كما سترى بعضه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا وقال بعضهم لا بدع في حملنا ترك القنوت على الادب لمحض لان الادب مما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه انما هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتابع لشرعه فليأمل وسأني في فصل الاجوبة عن الامام أبي حنيفة قول الامام مالك لما سئل عن الامام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الاسطوانة تخرج ونصها فضة لقام بحجته وكذلك قول الامام الشافعي الناس كلهم في الفقه متبعين على الامام أبي حنيفة فأمل يا أخى أدب الأئمة مع بعضهم بعضا واقبلهم في ذلك وأياك والتعصب لامك حجة جاهلية من غير دليل فتدنى طريق الصواب وأول من ستر أمك أمامك يوم القيامة وتقدم قول الامام مالك للامام مالك في مسألة أرسلها له من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسألة عندكم وان الامام مالك كتب الى اللث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم انا بعد فانك يا أخى امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

فصل في ما نقل عن الامام احمد من ذمه الرأي وتقيده بالكتاب والسنة روى البيهقي عنه انه كان اذا سئل عن مسألة يقول أولا خذ كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون له كلاما كبقية المجتهدين خوفا أن يقع في رأى يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه انما هو ملتقى من صلوات رجال وبلغنا انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي القنوت رضي الله عنه وبلغنا انه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان اذا سئل عن

ذلك يقول لم يفتي كيف كان رسول صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك باعنا عنه أنه اختفى
أيام الخفية في مسألة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقبل له انهم الآن في طلبك فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتي في الفارحين اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام
وحاله في الحل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثير من رأى الرجال ويقول لا ترى أحداً يتخوف
كتب الرأى غالباً الا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل يكون
في بلد لا يحذفها الا صاحب حديث لا يعرف صحيفه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل منهما
عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى وكان كثير ما يتول فيه في
الحديث أحب اليه من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظروا
في أمر دينكم فان التقيد لغير المعصوم مذموم وفيه عيب البصيرة وكان يقول قبيح على من أعطى
شعبة يستغنى بها أن يفتيها ويمشي معتدداً على غيره يشبه الله أعلم أنه لا ينبغي لمن قد على
الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك المحكم منها والله أعلم
وبلنا أن شخصاً استأجر في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا
الوزاعي ولا الثعفي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اتخذوا اه قلت وهو محمول على من له
قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والا فقد صرح العلماء بأن التقليد واجب على
العامة لئلا يضل في دينه والله أعلم فقد بان لك يا اخي عماية شاة عن الائمة الاربعة وغيرهم
ان جميع الائمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول
بأى رأى في دين الله وان مذاهم كلها محررة على الكتاب والسنة كتحرير المذهب والمجوهرون
اقوالهم كلها ومذاهم كالتوب المنسوج من الكتاب والسنة سداه ومحمته منهم ما وافى لك اعذر
في التقليد لاى مذهب شئت من مذاهم فانها كلها طريق الى الجنة كما سبق بيانه وانما الفصل
قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم والله ما طعن أحد في قول من أقوالهم الا لجهله به امام من حيث
دليله وامام من حيث دقة مداركه عليه لاسميا الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضى
الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة عمله وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته
كما سيأتى بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من التزلزل في دين الله
بارأى الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته الى ذلك فينبه وينبه الموقف الذي
يشب فيه المولود وسمعت سيدي عليا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
مع ائمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبى حنيفة فقال
قطع الله لسانك مثلك يقول هذا لفظ ائمة الادب ان تقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث اه
وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام أبى حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكتب من
الكبار والولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا رأى ماء لم يشأه عرف سائر الذنوب اتى نوب فيه
من كبر وصغائر ومكر وهات قلها جعل ماء الطهارة اذا قطر منه المكلف له ثلاثة أحوال أحدها
أنه كالنساء المقلطة احتياطاً لا احتمالاً ان يكون الماء كاف أو تكب كبيرة الشافى انه كالنساء

الموسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكروها أو خلافي الاولي فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لمجاوز
 ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد واحتمال
 انها في أحوال كاذ كذا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كاذ كرنا ولا يخلو غالب
 المكلفين أن يرتكب واحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
 في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

(فصول في بعض الأجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه)

*(الفصل الاول في شهادة الأئمة له بغزارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة
 بالكتاب والسنة)* اعلم يا أخي اني لم أجب عن الامام في هذه الفصول بالصدور احسان الظن فقط
 كما يفعل بعضهم وانما أجبت عنه بعد التبع والقيص في كتب الادلة كما أوضحت ذلك في خطبة
 كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذاهب المجتهدين ومذهبه اول المذاهب تدويناً وآثارها انقراضاً
 كما قاله بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعباده ولم تزل تبعاه في زيادة
 في كل عصر الى يوم القيامة لو حبس احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما أجاب فرضي الله
 عنه وعن اتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه
 الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم لم يضعف أحد
 منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن معه وامدح أئمتهم له أو بلغهم ذلك فقد
 تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانة ذهب
 أو فضة لقام بحجته أو كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
 على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا سكون الامام
 الشافعي ترك القدوت في الصبح لماصل عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحياءه لكان
 فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما رتته وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك
 ابن انس رحمه الله تعالى اذكر أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن
 فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وينقد رتبوت ذلك
 عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يذكركم أي على وجه الانقياد
 والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها الا كنفاء بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس بسؤاله
 في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلاد صارع علمه معطلا عن
 التعليم فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى تحتاج اليه ليثبت علمه في أهلها هذا هو الاثنى بفهم كلام
 الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لبراءة الأئمة عن الشحناء والبغضاء لبعضهم بعضاً
 ومن جملة على ظاهره فعله الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
 مالك لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناظرة وقوة
 الحجة والله أعلم وأما ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضى الله عنه فقال لا رأى ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأى ضعيف وحديث صحيح
 وسئل عن اسحق بن راهويه فقال حديث ضعيف ورأى ضعيف وسئل عن الامام الشافعي
 فقال رأى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التعصب على الائمة باجماع كل
 منصف ان مع النقل عنه فان المحس لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام ابي حنيفة
 وقد تبعت محمد الله اقواله واقوال اصحابه لما التفت كتاب أدلة المذهب فلم أجده قولاً من
 اقواله اراقوال اتباعه الا وهو مستدل الى آية او حديث او اثر او الى مفهوم ذلك او حديث
 ضعيف كثر طرقه او الى قياس صحيح على أصل صحيح من اراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي
 المذكور وبالجملة فقد رثت تعظيم الائمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام
 الشافعي فلا تنفأت الى قول غيرهم في حقه وحق اتباعه وسمعت سيدي علياً الحواص رحمه
 الله تعالى يقول مرارتي بين علي اتباع الائمة ان ينظروا كل من مدحه امامهم لان امام
 المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع اتباعه ان يمدحوه تقليداً لامامهم وان ينزهوه عن القول
 في دين الله بال رأى وان يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد اوجب على نفسه ان يقلد امامه
 في كل ما قاله سواء افهم دليله ام لم يفهمه من غير ان يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم
 في فصل الاعتقال من مذهب الى مذهب انه يحرم على المقلد ان يقاضل بين الائمة تفصيلاً يؤدي
 الى التقيص لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض اقوال الامام رضى الله عنه دونه
 في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع اسلوباً الى
 ان يصل ذلك الى عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها قول كل عالم كما مر اوضحه وكل من
 تركه التعصب ونظر في اقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجدوا معترض عليهم كالذي
 ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يصر ف حقيقةها ولا مدركها فانه تعالى يرزق جميع
 اخواننا من المقلدين لاذاب الادب مع جميع ائمة المذهب * ومما وقع لي ان شخصاً دخل على
 من ينسب الى العلم وابا اكتب في مناقب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه فنظر فيها وانرج لي
 من كره كرايس وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فراءيت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضى
 الله عنه فقلت له ومثلك يفهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مؤلف للخنزير
 الرازي فقلت له ان الخنزير الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالب العلم او كاحاد الرعية مع
 السلطان الاعظم او كاحاد النجوم مع الشمس وكاحاد العلماء على الرعية الطعن على امامهم
 الاعظم الابدليل واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ائمتهم
 في الدين الابصر واضح لا يحتمل التأويل ثمينة وجود قول من اقوال الامام ابي حنيفة لم
 يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاد يدين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر
 خلاصه وكان بعض العلماء من منابج الجامع الازهر ينكر على ابن ابي زيد القيرواني
 فقال يوماً ان بعض الاطفال يقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من الجامع الازهر فلقبه
 جندى فقال اقرالى هذا الكتاب فلم يعرف ان يقرأه للجندى وده وضربه الى ان اذهب قلبه

وقال له تكبر عما لك وتوهم الناس انك فقيه انتهى فكان الناس يرون ان ذلك ببركة ابن
 ابي زيد رجه الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من الشافعية المتردين الى ينكر على أصحاب
 الامام ابي حنيفة رضى الله عنه ويقول لا اقدر اسمع لاحصاه كلامه اذ نهيتهم يوما فلم ينته
 فغارقتي فوقع من سلم ربيع عال فانكسر عظام وركه فلم يزل على مقوره حتى مات على أسوأ حال
 وأرسل الى انى أعوده فأبيت أديا مع أصحاب الامام رضى الله عنه من حيث كونه
 يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لاناك مع الائمة وأتباعهم فانهم على هدى مستقيم والحمد لله
 رب العالمين

* (فعل) * في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الى أنه يقدم القياس على حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم أن هذا الكلام صدر من متعصب على الامام متهور في دينه
 غير متورع في مقالته غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
 مستورا وعن قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ
 وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائد السنتهم وقد روى الامام ابو جعفر الشيرازي
 نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل الى الامام ابي حنيفة رضى الله عنه أنه كان يقول
 كذب والله واقرى علينا من يقول عنا اننا تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى
 قياس ركان رضى الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشديدة وذلك اننا ننظر أولا
 في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو قضية العجاجة فان لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكونا
 عنه على منطوق به بجامع اتحاد العلة بينهما وفي رواية أخرى عن الامام انا نأخذ أولا بالكتاب
 ثم بالسنة ثم بأقضية العجاجة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكا على حكم بجامع العلة
 بين المسائلتين حتى يتضح المعنى وفي رواية أخرى اننا نعمل أولا بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم بأحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفتة وما
 جانا عن أصحابه تخييرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال وكان ابو مطيع البخني يقول
 قلت للامام ابي حنيفة رضى الله عنه أرايت لورأيت رأيا وراى ابو بكر رأيا ا كنت تدع رأيا لرأيه
 قال نعم فقلت له أرايت لورأيت رأيا وراى عمر رأيا ا كنت تدع رأيا لرأيه فقال نعم وكذلك كنت
 ادع رأيا لرأى عثمان وعلى وسائر العجاجة ما عدا أبا هريرة وأنس بن مالك وسمرة بن جندب انتهى
 قال بعضهم واصل ذلك لتقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك لا يقدح
 في عدالتهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل
 عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وجاد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فركبوا
 الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فان اول
 من قابس ابليس فناظرهم الامام من بكورة نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه
 وقال انى اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية العجاجة مقدما ما اتفقوا عليه على ما

اختلفوا فيه وحينئذ اقيس قعاهوا كلهم وقبلوا يده ورصيته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فيما مضى من امن وقبعتنا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال
 ابو مطيع ومما وقع فيه سفيان انه قال قد حل ابو حنيفة عري الاسلام عروة عروة قايالك يا اخي
 ان اخذت الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك
 واعتراقه بان الامام ابو حنيفة سيد العلماء وطلبه العقوبة وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج
 الامر الى رجوع ويكون المراد بانه حل عري الاسلام اي مشكله مسئلة بعد مسئلة حتى لم يبق
 في الاسلام شيئا مشكلا لتزارة فهمه وعلمه ومما كان كتبه الحليفة ابو حنيفة المنصور الى الامام
 ابي حنيفة بلقي انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كذلك يا امير المؤمنين انما
 اعجل اول الكتاب الله ثم ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأفضية ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 رضي الله عنهم ثم بأفضية بقية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه
 قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذه القول انه لا مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون أحد
 بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله اعلم بمراده وقد اطال الامام ابو جعفر الشيرازي
 الكلام في تبرئة الامام ابي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى
 تقديم القياس على النص وقال انما الرأيه الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الآثار ثم يقيس
 بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان لم يجد ذلك المحكم في الكتاب والسنة واقضية الصحابة فهذا هو
 النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واحم سمك وبصرك قال ولا خصوصية للامام ابي حنيفة
 في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضايق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة
 نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا افضية الصحابة وكذلك لم يزل مقلدوهم يقيسون الى وقتنا هذا
 في كل مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير نكير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحدا لدلة الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذ لم
 نجد في المسئلة دليلا قلنا ما على غيره انتهى فن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس
 لزمه الاعتراض على الاثمة كلهم لانهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقد النص
 والاجماع فعلم من جميع ما قررناه ان الامام لا يقيس أبدا مع وجود النص كما يزعمه بعض
 المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصا من
 كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولرأيه استحضره لما احتاج
 الى قياس ثم تقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه
 ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة أقوى من خبر
 الآحاد الصحيح فكيف بخبر الآحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع اقباء
 عن مثلهم وهكذا * واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بقرينة
 ما رويناها أنفاعة من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش

حتى دونت أحاديث الشريعة وبعد رجحيل الحفاضة في جميعها من البلاد والتغور وظفرها
 لا نذهب ما ترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره
 بالنسبة اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفارقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين
 في المدائن والقري والتغور كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الأئمة ضرورة لعدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة فان الحفاضة كانوا قد رحلوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقري ودونوها فجاوبت أحاديث الشريعة
 بعضها بعضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه ووقاته في مذاهب غيره ويحتمل ان الذي
 اضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الامام
 فالامام معذور وأتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة
 لاحتمال انه لم ينظر فيه أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة كلهم اذا صح
 الحديث فهو مذهبنا وائس لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى
 وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب امام مسألة جعلوها
 مذهباً لذلك الامام وهو غير فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات
 لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول
 به لو عرضوه عليه فعلم أن من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذاهب
 على ان غالب أقبيسة الامام أبي حنيفة رضى الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة
 الفرع للاصل بحيث يلتقي افتراقهما أو نقضه كقياس غير الفارة من الميتة اذا وقعت في السمن
 على الفارة في غير السمن من سائر الماشعات والجمادات عليه وكقياس الغائط على البول في الماء
 الراكد ونحو ذلك فعلم بما قررناه أن كل من اعترض على شيء من أقوال الامام أبي حنيفة
 رضى الله عنه كالفتحر ارازي فانما هو تحفاه مدارك الامام عليه وقد تبعت انا بحمد الله تعالى
 المسائل التي قدم فيها أصحاب القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه تقديم
 النص على القياس ونقل الشيخ محيي الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عذري
 مقدم على خبري لا حد لانا ما أخذنا بذلك الحديث الا بحسن الظن برواته وقد أمرنا الشارع بضبط
 جوارحنا وان لا نركي على الله أحدا وان وقع انتاز كميناً أحدا فلا نقطع بتركه وانما نقول
 نظنه كذا ونحسبه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر
 الشيرازي ما رى رجه الله تعالى وقد تبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة
 والامام مالك رضى الله عنهما فوجدتها يسيرة جدا نحو عشرين مسألة انتهى ولعل ذلك بحسب
 اصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في
 الاقضية هي يسيرة جدا والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة وقد أخذ بها
 الأئمة كلهم وما انفرد أحدهم عن صاحبه الا ببعض أحاديث فكاهم في فلك الشريعة يسبحون

كما يرى انه في التصول قالما قل من أقبل على العمل بأقوال جميع الاثمة بانشرح صدر لانها كلها لا تخرج عن مرتبتي الميزان تحقيق وتشدد اللهم اني ابرأ اليك من كل من اعترض على اقوال الاثمة وانكر عليهم في الدنيا والاخرة والتحمد لله رب العالمين

(فصل) في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالباً علم يا اخي انني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الاربعة وغيره الا سيما أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فاني خصصته بمزيد اعتناء وطالعت عليه كتاب تخريج احاديث كتاب الهداية للحافظ الزبيدي وغيره من كتب الشروح فرأيت أدلته رضي الله عنه وأدلة اصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف كثر طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق وأكثر في عشرة وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف اذا كثر طرقه وأحقوه بالصحيح تارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألهمها بقصد الاحتجاج لا أقوال الاثمة وأقوال اصحابهم فانه اذا لم يجد حديثاً صحيحاً أو حسناً استدلل به لقول ذلك الامام أو قول أحد من مقلديه يصير يروي الحديث الضعيف من كذا كذا طريقاً ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها فتقدير وجود ضعف في بعض أدلة أقوال الامام أبي حنيفة وأقوال اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الاثمة كلهم يشاركونه في ذلك ولالوم الاعلى من يستدل بحديث واحد بمرة جاء من طريق واحدة وهذا لا يكاد احد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فامتهم احد استدلل بضعيف الا بشرط مجيئه من عدة طرق وقد قدمنا اني لم اجب عن الامام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك غيري وانما اجيب عنه بعد التبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال اصحابه وكتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كما قل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والندرسه قبل دخولي في عبدة طريق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفرع منها أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى على بطالمة مسأله الامام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفاظ آخرهم المحافظ الذمياطي فرأيت لا يروي حديثاً الا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من غير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسود وعائقة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري واصلهم رضي الله عنهم اجمعين فكل ارواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام اخبار ليس فيهم كذاب ولا متهم يكذب وناهيك يا اخي بعدالة من ارتفاهم الامام ابو حنيفة رضي الله عنه لان يأخذ عنهم احكام دينه مع شدة تورعه وشعرزه وشقته على الامة المجاهدة وقد بلغنا انه سئل يوماً عن الاسود وعطاء وعقمة ايهم افضل فقال والله ما نحن بأهل ان نذكرهم فكيف نفاء بل يدينهم على انه ما من رومن رواة المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو اضيف اليه ما عدا الحجة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناً على الشريعة وقدموا الجرح أو التعديل على

به مع قبول كل الروايات وصف به الاتراحم لا وانما قدم جهورهم التعديل على المخرج وقالوا
 الاصل العدالة والمخرج طارئ لذلك لذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مردية فلا بد
 من القدر عن حاله وقد خرج الشيخان لمحقق كثير من تكلم الناس فيهم ايثارا لاثبات الادلة
 الشرعية على نفيها ليجوز الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير لامة افضل من
 تجريحهم كما ان في تضعيفهم للاحاديث ايضار جلة لامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصد
 الحفظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث ومحوها كلها لكان العمل بها واجبا ويجوز
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى ومن
 نرجح لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي والمجاث بن عبيد وايمان بن
 ثابيل الحبشي وخالد بن مخلد القسراطيني وسويد بن سعيد الحذافني ويونس بن ابي اسحق
 السديعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم منها انهم لا يروون
 عنه الا ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه
 الثقات وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل قسمت
 الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث مع انه لم يتفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم
 الامام مالك وشعبة وابن عينة ورضي الله عنهم وصار حديثه متباعدة قال الحافظ الزيلعي
 والديلماتي وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كما في
 عبد الله النحاس كم في كثير مما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احبهما مع ان فيه
 هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج براويه في الصحيح يكون صحيحا فلا يلزم من كون راويه محتملا
 في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال
 فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمناه فان احدا غير اصحاب ذلك الصحيح لم يلزم هذه
 الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
 بمجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما التارك ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اننا فتحنا باب الترك لمحدث كل راو تكلم بعض الناس
 فيه بمجرد الكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا ادى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواية جميع ادلة المذاهب المخالفة لمذاهبهم فان جميع ما روه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة اللتين هما التحقيق والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الامة
 الماضين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فامر بصفحا عما تربي بينهم فاذك يا اني لم تخلق لمثل
 هذا وانما خلقت للاشتغال بما يعينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي يندلجني يحرض
 فيما يرى بين الامة فتلحقه الكتابة وظلمة الوجه فاياك ثم اياك ان تضعني لما وقع بين ابي خنيفة

وسفيان الثوري وأبو مالك وابن أبي ذئب وأبو جندب صالح والشعبي وأبو جندب حنبل
 والمحارث المحاسبي وهلم جرا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح
 فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم اتهمه أعلام ولا قوائم محامل ربحا لم يفهمها
 غيرهم فليس لنا الا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما سكت عما جرى بين الصحابة رضي
 الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغك أن أحدا من الأئمة
 شدد الكبر على أحد من أقرانه فانما ذلك خوفا على أحد أن يفهم من كلامه خلاف مراده
 لا سيما علم العقائد فان الكلام في ذلك أشد وقد اختفى أحد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
 السراج وكان المحارث المحاسبي ينام عنده هو وأصحابه فلما صلبوا العشاء تذاكروا في الطريق
 وبكوا وبكى أحد منهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا
 يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى لك يا اسماعيل محبتهم خوفا عليك أن تفهم عنهم غير
 مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعلم أن كل دليل ورد مناقضا للدليل الآخر فليس هو بمناقض
 حقيقة وانما هو محمول على حالين من وجوب ونسب أو تحريم وكراهة أو أحد المحدثين منسوخ
 لا بد من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من مس ذكره
 فليس مناقضا لحديث هل هو الا بضعة منك فما حقق النظر لان حديث النقص بمس الفرج
 خاص باكثر المؤمنين وحديث هل هو الا بضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلام
 الأئمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلتم بان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
 فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
 من الجرح فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الامام أبي حنيفة بانه ضعيف
 فالجواب يجب علينا جل ذلك بزعمنا على الرواة النازلين عن الامام في السند بدوته رضي الله عنه
 اذ اردوا ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسند الامام
 الثلاثة فهو صحيح لانه لو لا صح عنده ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب او متهم بكذب مثلا
 في سنده النازل عن الامام وكفاما صحة الحديث استدلال بجتهده ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه
 غيره فتأمل هذه الحقيقة التي نبهتكم عليها فاعلمك لا تجدنا في كلام أحد من المحدثين ويا لك ان
 تبادر الى تضعيف شيء من أدلة مذهب الامام أبي حنيفة الا بعد أن تطالع مسنده الثلاثة ولم تجد
 ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الامام انه ضعيف أدلة
 مذهب أصحابه الذي ولدوه بعده وفهموه من كلامه لمجهول هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام
 حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه كما رأوا في الفصل وهذا المجهول
 يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الامام انه مذهب له مع
 أن ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قلة الورع في المنطق وسوء
 التصريف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عز وكل قول الى قائله على التعيين لينظر العلماء
 فيه ويكونوا على ثقة في نزوه اليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقص وشم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا قطعن فيه الناس
وهنا قد أثبت لك عن صحة أدلة مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وان جميع
ما استدلل به لمذهبه اخذه عن خيار التابعين وانه لا يتصور في سنده شخص منهم متهم كذب أبدا
وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك للضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين عن سنده
بعد موته وذلك لا يقدح فيما اخذه الامام عندك من استحباب النظر في الرواة وهو صاعد الى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
ضعيف فرد لم يأت الامن طريق واحدة أبدا كما يتبعنا ذلك انما يستدل أحدهم بحديث
صحيح او حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يخص بأصحاب
الامام ابي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر ايضا فترك يا أخي التعصب
على الامام ابي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول ان أدلته ضعيفة بالتقليد فتشروع
المخاسرين وتتبع أدلته كما تتبعنا ما تعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة
ليس دونها سحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف
على عين الشريعة التي قد منازكها في أوائل الكتاب فإنا لك ترى جميع مذاهب العلماء
وأتباعهم تنفر عن منها وليس مذهب أولى بها من مذهب ولا ترى من اقوال المذاهب قولا واحدا
خارجا عن الشريعة فرحم الله تعالى من زعم الادب مع الأئمة كاهم وأتباعهم فان الله تعالى جعلهم
قدوة للعباد في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى وفور وطريق الى دخول الجنة
وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من زعم الادب معهم ويظهر ما يحصل له من الفرح والسرور
حين يأخذون بيده ويشفعون فيه ضدا ما يحصل لمن أساء معهم الادب والمجد لله رب العالمين

*(فصل) في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام ابي حنيفة أقل المذاهب احتياطا في
الدين اعظم يا أخي ان هذا قول متعصب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
فاني بحمد الله تتبعته مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكامل وقد
أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الامام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
يندأ عنه من الاقوال الا ما كان على شاكاة حاله على أنه ما من امام الا وقد شد في شيء وترك
التشدد في شيء آخر توسعة للامة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلوا غسل ما سبناها فبتقدير
وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك
فامتنع يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر الابواب تعرف صدق
قولي لا سيما في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام للشئ قل احتياطه للبائع وان
احتاط امام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن تزوجها بعده ونا له كس فقد لا يكون
الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله المخالف وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان ما سماه

هذا المفترض قوة احتياط من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط واتساعه
 تيسر وتسهيل على الامة تبعا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسرو
 ولا تمسروا يعني في كل شيء لم تصرح به شريعتي والا فكل شيء صرح به الشريعة ليس فيه
 تضيق ولا مشقة على أحد ابدا فرجع الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميراث تخفيفا وتشددا تبعا
 لما ورد عن الشارع سواء وقد كان ملحة بن مصرف ووالده وسفيان الثوري وغيرهم بكرة ونلفظ
 الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان
 اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى فيجب على كل مقلد ان لا يعترض على قول مجتهد خفف
 او شدد فانه مانع عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع اقوال
 المجتهدين واتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد
 على هدى من ربه في ذلك حتى يحسن الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع
 منها كل قول من اقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على ان الدائر مع رفع المخرج
 عن الامة اولى من الدائر مع المخرج عليهم لان رفع المخرج هو الحال الذي ينتهي امر الخلائق
 اليه في الجنة فينبوون منها حيث شاءوا لا تحجير فيها على أحد عكس الحال في الدنيا والمجد لله
 رب العالمين

* (فصل) * في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الاثمة على
 الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الامام
 أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس
 وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بآراء
 في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعتد عليها مجلسا
 فاذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها الشريعة قال لا ييوسف أو غيره ضمه في الباب الغلاني
 انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظريا اخي شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله أن يزيد
 في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
 الخزرجي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما أروع ولا ازهد ولا أعبد
 ولا أعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك
 قال دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
 أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من ازهد الناس فقالوا
 كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام
 أبو حنيفة فاسألهم عن خلق من الاخلاق المحسنة الا وقالوا كلهم لا تعلم احدا تخلق بذلك غير
 الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح ابا حنيفة ويشي عليه كثيرا ويقول على
 رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشترى احدا منه ثوبا
 وخلط ثمنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت

دراهمك بدراهمي فخذها كلها وسامحتك يا أخي دنيا وأخرى وهذا ورع لم يبلغه واقوعه
 من غيره رضي الله عنه وروى أبو جعفر الشيرازي أيضا أن الإمام أبا حنيفة وكل وكيلاني بيع
 ثياب من خز وكان فيه أثوب معيب فقال للوكيل لا تسع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي
 أن يبين عيبه وخلط ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما أخبره الوكيل بذلك تصدق بثمان الثياب
 كلها على الفقراء والمساكين ومحاولي بيع أهل الزمة قال وروينا عن شقيق البلخي أن الإمام أبا
 حنيفة رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غيره ويقول إن لي عنده قرضا وكل قرض
 جزئ نفعاه وربا وجلوسي في ظل جداره انتفاع لي بظل جداره ومن دقيق ورعه رضي الله
 عنه أن أبا جعفر المنصور الخليفة لما منع الإمام أن يفتي سألته ابنته في الدليل عن الدم الخارج من
 لحم الأسنان هل يتقضم الوضوء فقال لها سلى عمك جادا عن ذلك بكرة النهار فإن أمانى منعى
 الغتيا ولم أكن ممن يخون إمامه بالغيب انتهى فانظريا أخي إلى شدة مراقبته لله عز وجل وكان
 هذا المنع للإمام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة بمقام الإمام في العلم وروى أبو نعيم وغيره
 عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة ولم يكن
 يضع جنبه إلى الأرض في الليل أبدا وإنما كان ينام مخططة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقيلولة يعني النوم بعد الظهر
 وروى الثقات عنه أنه رضي الله عنه ضرب وحبس ليلى القضاء فصبر على ذلك ولم يلد وكان سبب
 إكراهه على القضاء أنه لما مات القاضي الذي كان في عصره فتش الخليفة في بلاده عن أحد يكون
 مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الإمام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل أنه مات في السجن وبلغ الإمام أبا حنيفة أنهم قالوا للخليفة قد فتشنا
 العلماء فما وجدنا أحدا أفقه ولا أورع من الإمام أبي حنيفة ويلييه سفيان الثوري واصله بن أشيم
 وشريك فقال الإمام أبو حنيفة أنا أخرجكم فخمينا أنا فأضرب وأحبس ولا إلى وأما سفيان
 فيهرب وأما صله بن أشيم فيتمسك ويقطص وأما شريك فيقع فكان الأمر كما قال الإمام فإن
 سفيان لبس ثياب الغتيا وأخذ بيده عصا وخرج إلى بلاد اليمن فلم يعرفه أحد حين خرج وأما
 شريك فتولى وأما صله فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الحجر والبراذين رايش طجنت
 اليوم فقال الخليفة أخرجوه عني هذبحنون قال الشيرازي وبلغنا عن الإمام أبي حنيفة وسفيان
 واصله أنهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحياة ويتخلص من هذه الورطة فلم
 يفعل رضي الله عنهم أجمعين وأما توسعة الإمام رضي الله عنه على الأمة فكثرة لمن تتبع
 أقواله وسيأتي غالبها في توجيه أقوال الأئمة إن شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضي الله عنه بعبارة
 الطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالماء حزين وعظام الميتة فإنه في غاية التوسعة على الأمة
 عكس من قال يمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع أكل الخبز المخبوز بالنجاسة وإن كان كل من المذهبين
 يرجع إلى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه يطهارة الفئار الذي
 خلط بالنجاسة وقوله إن النار تطهر ذلك فإن ذلك في غاية التوسعة على الأمة فلولوا هذا القول

ما كان يجوز لما استعمال شيء من الأزيار والأباريق والشعف والزبادى والقلل والكيران والطواجن
 والحواشي ورماد النجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا أن جميع ما ذكرنا لا بد من تحلته بالسرجين ليتم
 تماسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صنائع النصارى والثقف ولو لا تقليد الناس للإمام أبي حنيفة
 رضى الله عنه في قوله بحمل استعمال القمار المذكور لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم
 وقد استبطت لقوله رضى الله عنه في ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار ثم بعد
 ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة أن لا يدخلها إلا المطهرون من الدنس الطاهر والباطن
 فكما كانت النار مطهرة من الذنوب الممنوعة فكذلك تكون مطهرة من الأمور المحسوسة
 كالسرجين الذي يبنى به الفسار فإن قات فساد ولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كفساد
 الخنزير وبقية أجزائه إذا سرق عنه من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذاتا وصفة فالحجوب
 مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الإمام أبي حنيفة لا نهض أجسام الكفار فلا يطهره سراقه بالنار
 كما سألني بسطه في توجيه أقوال العلماء أن شاء الله تعالى فسلم أنه يجب على كل مكلف أن
 يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه في الدنيا ليوسع على الناس
 تبعات دينهم والله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم جميع ما سكت الشرع عنه ولم يتعرض فيه
 لأمر ولا نهي فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لاحد أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تخيير
 في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما نرى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس
 الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحله للأماث دون الرجال والعلماء أمساء الشارع على شريسته
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخفاق واستنبطوه من الشريعة لاسميا الإمام أبو حنيفة
 رضى الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
 للذهب وأقربهم حسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهدا للعدل أكابر التابعين من
 الأئمة رضى الله عنهم أجمعين وكيف يلقى بأمثال الاعتراض على إمام عظيم أجمع الناس على
 جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره
 ما هذا والله الأعمى في البصيرة لأن جميع ما وسع به علينا إنما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم
 تهريج الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده وفورقابه وإمام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة
 ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه إلى ما وسع به علينا كيف يسوغ لغيره عاقل أن يعترض
 عليه مع شدة احتياجه إلى ما وسع به الإمام عليه السلام لا وتوارفا على ذلك وتأمله فإنه نفيس
 وإياك أن تخوض مع المتأخرين في اعتراض الأئمة بغير علم فتدثر في الدنيا والآخرة فإن لإمام
 رضى الله عنه كان متقديا بالكتاب والسنة متبرئا من الرأي كما قدمناه لك في عدة مواضع من هذا
 الكتاب ومن فتن مذهبه رضى الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جهة الجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه البقيم وحاشي ذلك
 الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو إمام عظيم متبع إلى اقراض المذاهب كلها كما أخبرني
 به بعض أهل الكشف الصحيح وأنبأه ابن زياد في ازدياد كفايته تقارب الزمان وفي مزيد

اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه وقد قدمنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحسب ليقول غيره من الأئمة فلم يفعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا بقولهم أنه من جهة أهل الرأي بل كلام من يطعن في هذا الإمام عند المحققين يشبه الهذيان ولأن هذا الذي طعن في الإمام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدّم الإمام أبا حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين لمخفاء مدرّكه رضي الله عنه وأعلم يا أخي أنني ما بسطت لك الكلام على مناقب الإمام أبي حنيفة أكثر من غيره الأربعة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله لمخفاء مدرّكه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فإن وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك وأذنانك تبرى الأئمة بكلامهم من الرأي فأعمل بكل ما تجده من كلام الأئمة بانشرح صدر ولولم تعرف مدرّكه فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان ولا يتحدوا أن تكون أنت من أهل مرتبة منهما وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولا من أقوالهم إلا بعد المبالغة في الاحتياط لأنفسهم وللامّة ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فإن من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين الرسل كما مرّ بيانه في الفصول قبله وإن تفاوت المقام فإن العلماء ورثة الرسل وعلى مدرّجهم سلكوا في مذاهبهم وكل من اتسع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف منازع أقوال الأئمة ورآهم كلهم يعترفون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول إمام منهم كأنه من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الحمد فليس عندي توقف في العمل برخصة قال بها إمام إذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الإيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التحلف عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبداً ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لا تبعاهم وإن ادعيت أنك أعلم منهم نسبك الناس إلى الجنون أو الكذب جحداً وعدا وقد أفتى علماء سلفك بتلك الأقوال التي تراها أنت ضعيفة ودانها الله تعالى بها حتى ماتوا فلا يقدح في علمهم وورعهم جهل مثلك بمنزلةهم وخفاء مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما ثبت في تحريره ووزنه بميزان الأدلة وقواعد الشريعة وحرره تحريراً بالذهب والجوهر فأبالي أن تنقبض نفسك من العمل بقول من أقوالهم إذا لم تعرف منزهه فانك عامي بالنسبة إليهم والعامي ليس من مرتبته الانكار على العلماء لأنه جاهل بل اعمل يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرجوحة أو رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضك بعضاً وقتس نفسك فرمياً رأيتها تقع في الكائن من غل وحسد وكبر ومكر واستهزاء بالناس وغيبة فيهم وكل حرام فضلاً عن الشبهات وغير ذلك من الكيثر فضلاً

عن الصغار والمكروهات ومن يقع في مثل ذلك فليزددعوا الورع وصدقه فيه حتى يتورع عن
العمل بقول مجتهد لا يصرّف دليله ما هذا والله الاجل اوجبة جاهلية كيف يقع فيما عرف دليل
تورعه من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع عما رآه من كلام ائمة الهدى فليتنا بالآخي
نراك تتكبر من وقوعك في هذه الكثرة كما رآك تتكبر من تقلب غير امامك او من امرك
بالاستقال من مذهبك الى غيره وبالت ذنوبك كلها مثل ذنوب اتقاه من مذهب الى مذهب
او مثل عملك بقول امام لم تصرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقداك بالآخي الصحة في كلام ائمة
الهدى واجب عليك مادمت لم تنكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع
منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الامامة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف ورحمة
الاعتقاد وجد جميع مذاهب الاثمة كأنها نجيحت من الكتاب والسنة سداها ونجتها من سفا
والحمد لله رب العالمين

«فصل» قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤا بالاجتهاد بصكم الارث لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح ما شاء لقوم ويحرمه على قوم آخرين
فذلك الله العلماء ان يفعلوا مثل ذلك فيتمتعوا بالصلاة والبيع او غيرهما في باب ورجعوا ذلك
في باب آخ مع اتحاد التعليل في البابين بطريق ذلك قولهم بوجوب الفسل على النساء لكون الولد
منهنه قدما وعدم قولهم بوجوبه اذا اختلف المرأة يد او رجلا فقط مع ان اليد او الرجل من منعه قد
بلا شك فمن اعترض عليهم في ذلك قلنا ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقل المشايخ
في الخصائص النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما اباحه لامة ورحم عليهم
ما اباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذ العلماء ائمة ائمة صلى الله عليه وسلم على شريعة من بعده
فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذ اتفقوا في كلامهم في ابواب الفقه مع اتحاد العلل والحمد لله
رب العالمين

«فصل» في بيان بعض ما طلفت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة
لنقدني بي بالآخي في ذلك ان طلبت الا حاطة بهم اذ واذ العالم قد يختلف عن صاحبه ويحجب عنه
بمختلف الذوق ولعل قائلا يقول من ابن اطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونته المحدثون
من الاحاديث والفقه من المذهب في سائر اقطار الارض حتى قدز ان ردها كلها الى مرتبة
تحقيق وتشديد فاذا اطلع على الكتب التي طاعتها وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من
الشريعة فربما سلم لي واقتدى بي في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ترجع
الى ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسي مع مراجعة العلماء في المشكلات منها
«القسم الاول» في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء من ذلك
كتاب المنهاج للتوحي وكتاب الروض لابن المقرئ وعصر الروضة الى باب القضاء على الغائب
وكتاب جمع الجوامع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في العو وكتاب تلخيص المفتاح
في المعاني والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب

وجد في بعض النسخ زيادة
بد قوله والمحدث رب
المالين وقبل قوله فصل
قال المحققون وفي هذه
انتهت الفصول الموضحة
للبيان ولنشر في مقصود
الكتاب من الجمع بين احاديث
الشريعة واقوال الاثمة
المجتهدين ومقلد منهم مبتدئين
بالجمع بين الاحاديث فاقول
وبالله التوفيق اعلم يا آخي
ان جملة المحدثين او القولين
على حالن اولي من الشاه
احدهما كما قال الامام
الثاني وغيره لان كلام
الشارع والاثمة يجعل عن
التناقض كما تقدم اوائل
الميزان ودرجات مقابل
احدا المحدثين اثر حيث لم
اجده له مقابلا من كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم
احسا بالظن لصاحب ذلك
الاثر وجلا على انه راى
في ذلك شيئا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاسيما ان
كان مثل ذلك لا يقال من
قبل الراي اه والناس
ما في اكثر النسخ من حذفها
لانها غير مناسبة لما بعدها
من الفصلين وسيأتي ذكرها
مختصرة بعد هذا لامل اه

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات * (القسم الثاني) * ما شرحه على العلماء
 فقرأت بحمد الله شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضى الله عنهم مرارا قراءة بحث وتحقيق
 حسب طاقتي ومرتبتي فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ مع تصحيح ابن
 قاضي عجلون مع مطابقة شروحه الموجودة في مصر عشرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهج له أيضا وشرح البهجة الكبير
 وشرح التحرير وشرح التفتيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح
 البخاري للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوزي وكتاب القوت للاذري وقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملتن على المنهاج والتنبيه
 وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملي وكنت
 أكتب على كل درس منها زوائد شرح ازوض وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح
 المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابتك
 زوائد هذه الكتب لما كنت أظن أنك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح
 الروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي زمن
 القراءة وتحرير جميع عباراته من أصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استقدمها
 في الشرح كالمهمات والخادم وشرح المذهب وقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة والرافعي
 الكبير والبسيط والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكنت أنبه الشيخ على كل عبارة قلها مع اسقاط شيء منها
 واطلعت على اثنتي عشرة مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروضة والحال أنها مذكورة
 في الروضة في غير أبوابها والمحققا الشيخ بشرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكرها من ابجاث
 الزركشي وغيره في الخادم والحال انها من اقوال الاصحاب فأصلحتها في الشرح وقرأت شروح
 ألفية ابن مالك كابن المصنف والاعمى والبصير وابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل
 والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد
 وكتاب المغني وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفية العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف
 على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للسجناوي على الشيخ أمين الدين الامام بجوامع الغمري
 ثم اختصرته وقرأت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك
 علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر التنوير وقرأت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين
 المحلى وحاشيته لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلى وكنت أقرأ الحاشية والشرح
 عليه على ظهر فلي اذا نسيت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب
 من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعتي وقرأت العنود وحواشيه على الشيخ عبدالحق السباطي
 وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا على العجمي بباب القراءة وحواشيه وقرأت شرح
 الشاطبية للسجناوي ولابن القاصم وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من

كتب التفسير ومروا تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين البغوي
 المحبلى وقرآن الكشاف وحواشيه وتفسير البصاوى وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطى
 على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت اطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشى وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبدالعزير الدبرينى الثلاثة وتفسير
 التلمبى وتفسير الجلال السيوطى المحبى بالدر المنثور وغير ذلك ونسأمن قراءته فى الحاشية
 التى وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البصاوى وقرأت شرح البخارى للشيخ شهاب
 الدين القسطلانى على مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما فى
 البخارى من الآيات لأعرف مقالات المفسرين فيها وأطالع عليه أيضا شرح البخارى
 للفاط بن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيسى وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام الرووى وشرحه للقاضى عياض والقطعة التى شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرآن كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لآبى بكر بن العربي المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب النفا للقاضى عياض وكتاب المواهب اللدنية فى المنهج الحميدية وغير ذلك
 * (القيم الثالث) * فيما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ فى مشكلاته بعد قراءته على
 الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض فحوالى عشرة مرة وطالعته
 كتاب الام للإمام الشافعى رضى الله عنه ثلاث مرات وكنت اطالع عليه استبدا كان الاحباب
 ويتقيد لهم عليه فى شروحه وتعاليمهم وطالعته مختصر المزنى وشرحه الذى وضعه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذا مرة وطالعته مسند الامام الشافعى رضى الله عنه مرات والحماوى
 مرة واحدة وطالعته كتاب المحبلى لآبى حزم فى الخلاف العالى وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل
 والعمل له وكتاب المعلى مختصر المحلى للشيخ محبى الدين بن العربي وطالعته الحماوى للماوردى وهو عشر
 مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروع ابن المحمدا وكتاب الشامل
 لآبى الصباغ وكتاب البدة لآبى محمد الجوفى وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
 الراغبى الكبير والصغير مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للماورى والقطعة للسبكى عليه
 نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووى خمس مرات وطالعته المهمات والتعقبان
 عليها مرتين وطالعته المحامد مرتين ونصفا وطالعته القوت للأذرى والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالعته كتاب الهدى لآبى المنقح والجمالة وشرح التنبيه له مرة واحدة وطالعته تفسير
 الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشر مرات وطالعته فتح البارى على
 البخارى مرة وشرح العيسى مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتتبع
 للزركشى ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلانى ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضى عياض مرة
 وللقراسى مرة وطالعته تفسير البغوي ثلاث مرات والمخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشى
 ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومبكى مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطى المأثور نحو
 ثلاث مرات وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية النفثا رافى

وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرّات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمعها في جزء وطالعت على الكشف أيضا الجبرلاني حيان واعراب المسمين واعراب
السفاسي وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرّات وطالعت تفسير
ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفاسير الواحدى الثلاثة وتفسير عبد العزيز الدبريني
الثلاثة كلها منها مرّات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عددا في هذا الوقت من
المسانيد والجزاء كوطأ الامام مالك ومسند الامام أحمد ومسند الامام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان ومسند الامام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن حميد
والغيلانيات ومسند الفردوس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من المجموع
للأصول كتاب ابن الأثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للدلالة من كتاب السنن الكبرى
للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار الارض حديثا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصولي التي اسعيت منها في الجمع بين الاحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب الفقه صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسماء واللغات للنووي ثلاث مرّات وطالعت من كتب اصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا
وأحطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقدريّة وأهل التشيع من
غلات المنصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى
له عددا كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي
وفتاوى ابن المحمّد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي
وفتاوى البلقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا
وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
الفركاخ وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتهما كلها في مجلدا باسقاط المتن داخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد الهالائي وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الاخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشامي وهي أجمع
كتاب في السير وطالعت كتاب المجربات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الا أن كالفوت لابي طالب المكي والرعاية للبحار المحاسبي
ورسالة القشيري والاحياء للغزالي وعوارف المعارف للسروردي ورسالة النور لسيدى أحمد
الزاهد وهي مجلدان وكتاب منح المنة لسيدى محمد الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات
المكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خزم كذا كذا مرة
وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم ترقى المهمة الى مطالعة بقية كتب المذاهب الاربعية

فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت
 الصفري وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد للتشاي وللشيخ جلال
 الدين بن قاسم وطلعت شرح المختصر لهما وللشاي وغيره وابن المحجب وكنت أراجع في
 مشكلات ابن قاسم والشيخ شمس الدين القفاي وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحطت علما بما
 عليه القدر في مذهبهم وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطلعت
 من كتب الحنفية شرح القندوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكنتز وفتاوى قاضي خان
 ومنظومة النسفي وشرح الهداية وتخرج أحاديثها للحافظ الزيلعي وكنت أراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ تهاب الدين بن السلي والشيخ شمس الدين الغزي وغيرهم
 وطلعت من كتب الحنابلة شرح الخرق وابن بطة وغيرهما من الكتب وكنت أراجع في
 مشكلاتها شيخ الإسلام النيسابوري والحنبلي وشيخ الإسلام شهاب الدين القفطي وغيرهما كل هذه
 المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما استحضرت في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعته ومن شك في مطالعتي لها من القرآن فلما تبي بآي كتاب شاه من هذه الكتب
 وقرؤه على وأما أحله بغير مطالعة فإن الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي
 المصطفى رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف ختم وستين ألف ختم هذا كلامه على
 رضي الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أن محمد بن جرير الطبري حاسبه
 الجبار قبل موته على ألف ومثل عبرا وثمانية أرطال انتهى وقد كنت طالع الجزء الكامل من
 شرح المذهب أو المهمات واكتسزواته على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب أقراني
 يظن أنني تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا أحضر دروس أشياخهم ويقولون لوان فلا مادام
 على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المعين في مصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض
 الاوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها
 فطالع بالشيء مثل ما طالعت من هذه الكتب أن أردت الاحاطة بأقوال العلماء كلها والمجد لله
 رب العالمين ولشروع في الجمع بين الأحاديث الشريفة وتزيلها على مرتبتي الشريعة المطهرة
 من تخفيف وتسهيل بما يقول الإمام الشافعي وغيره أن أعمال المحدثين بحملهم ما على حالين
 أولى من البناء أحدهما فأقول وبالله التوفيق من الأحاديث التي اختلف العلماء رضي الله عنهم
 في معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله تعالى الماء طهورا لا ينجبه شيء وحديث البيهقي أيضا
 عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في التيمم تمرة طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجبه شيء
 إلا ما غلب على طبعه ولو أنه ورى وجهه ومع حديث البيهقي مرفوعا الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو ألى
 عشر سنين حتى يجد الماء فاذا وجد فليمس به فانه خير فالحديثان الأول مخففان والحديثان
 الآخران مشددان فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران فليس لمن قدر على الماء الخالص أو المتغير
 يسيرا ولو بطرح تمر أو زبيب فيه أن يقيم بالتراب فالمراد بالتيمم الذي قال الإمام أبو حنيفة بجمعة

الوضوء به تبعاً للشارع ما لم يخرج الى حد الققاع كما ان المراد به ما لم يسكر باجتماع لقوله في حديث
عبد الله بن مسعود ثمره طيبة وماء طهور فافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا أخذتم اهابها فديعقوه فانقعت به مع قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب النيارس رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوماً لا تتنعقوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول
فيه التخفيف على من احتاج الى مثل ذلك المجلد بعريشة ان الشاة كانت ليومونه وهي من الفقراء
كما في بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم ينجح الى مثل
ذلك من الاغنياء وأصحاب الرفاهية فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فئوا الاظفار والدم والشعر فانه ميتة مع
حديث البيهقي أيضاً فروعاً لا بأس بمثل الميتة اذا دبغ ولا بأس بشعرها وصوفها وقرونها اذا
غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على المجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
متنجس يظهر بغسله بالماء وبه قال الحسن واحتج له بحديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من
قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغه طهوره فشمع الشعر الذي على المجلد فيحمل
الحديث الاول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين
الى مثله من ذوي الحاجة فطير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي
الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في عظم
العاج كما رواد مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب
من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
لقائمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي أيضاً عن أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمشط بالعاج ففي الحديث الاول منع استعمال عظم الغيل وفي الحديث الثاني
ومامعه جواز استعماله فيحمل الاول على الذين يحدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة
ويحمل الثاني على أهل الحاجة اليه أو استعماله في الشيء الخفاف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من
مزادة المشركين فاسقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كسنا نغزوا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين واسقيتهم وتسقيتهم بها فلا ياب عينا مع حديث
البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من
أواني النصارى وفي رواية للشيخين أن أبا ثعلبة قال يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب أتناكل
في آنيهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
فأغسلوها وكافها ففي الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
ثعلبة التشديد من وجهه والتخفيف من وجهه فالتشديد في حق من وجد غير آنيهم والتخفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على

ان الامر وقع حيث علم بخباية آيتهم فليست اهل * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا يتم
 صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله تعالى انتمين والمراد بقوله كما امر الله تعالى يعني
 في القرآن وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد بتقني
 الهمزة والكسالة وفي الثاني التخفيف فراجع الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سبقت في بطله
 في الجمع بين اقوال المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي
 من توضأ فليستغفر واستغفر مع حديث مسلم مرفوعا عشر من الفطرة وعدمها المضمضة
 والاستنساخ فالحديث الاول مشددا فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فراجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس كان
 اذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم يفيض يده فيسمع بهاراه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لاذنيه ماء بخلاف الماء الذي أخذ من راسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يمد اصبعيه في الماء ليمسح بهما اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وقيل
 ابن عمر فهمما تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر بن
 عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليسمع عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يسمعني ان ارد عليك
 الا اني كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الاعلى طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل احيائه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
 فيجعل الاول على اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فراجع الامر ففهم الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قائما مع حديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تلبس قائما فاما ال عمران فاما بعد حتى مات فالاول فيه تخفيف فقله صلى الله عليه وسلم لسان
 الجواز والحديثان الاخران ففهما تشديدا بالنظر بحال اهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا عن استجمر فليوتر وحديث
 البيهقي اذا استجمر احدكم فليستجمر ثلاثا مع حديثه ايضا من استجمر فليوتر من فعل فقد اُحسن
 ومن لا فلا رجوعا للحديثان الاولان ففهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فراجع
 الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن جعل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث
 فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الروية وقال اني يجزئني
 تشديدا بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستحباب والتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما جاعل عن الصحابة والتابعين ففهم منه تشدد وبعضهم جوزوه ففهم *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيتان وكذا السه في نام فليستوضأ مع حديث البيهقي عن

حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس يخفق رأسه فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاول عام في تقض وضوء النائم ولو جالساً متمكناً والثاني فيه عدم تقض وضوء من نام جالساً وعليه فيحمل الاول على حال الاكابر من أهل الدين والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد * ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى اولاست النساء بغير الجماع بقوله لما عز لعلك قبلت اولست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى تقض الوضوء باللمس والتقبيل والثاني مريح في عدم التقض فيحمل التقض على حال من لم يملك اربه وعدم التقض على من ملك اربه فرجع الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم وكذلك الحكم في الملبوس * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعاً اذا مس احدكم ذكره فليمتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي ايما امرأة مست فرجها فلتمتوضأ مع حديث طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الا بضعة منك فالحديث الاول بطرقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان راعياً لابل قوم وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لا ابالي مسست ذكرى أم اذنى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فضلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعاً اذا فاء احدكم في صلاته او قلنس او رعب فليمتوضأ ثم ليبن على ماضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث القهقهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان اعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء هو راجع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المصضة والاستنشق في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فالاول مشدد والثاني مخفف * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من اناء واحد من الجنابة قالت فكان يسد اقبلي وفي رواية تختلف ايدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله تغتات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تغتسل المرأة بفضل ظهور الرجل أو يغتسل الرجل

بفعل طهور المرأة فالمحدث الاول يعطى التحفيف والمحدث الثاني يعطى التشديد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضى الله عنه توضع المرأة وتغسل
 من فضل غسل الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتحفيف * ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل الجنابة قبل ان ينام وتارة ينام ثم
 ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
 ولا يمس ماء فيجسمل أنه لا يمس ماء أصلا ويحتمل أنه لا يمس ماء للتسل فالمحدث الاول مشدد
 والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال امرني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في التيمم مع الوجه والكفين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لمارجس سأله عن التيمم بعد ان كان تمك في التراب انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب
 يديه بالارض ثم فتح فيهما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي ايضا انه
 مسح يديه الى المرفقين فالمحدث الاول مخفف والثاني مشدد وهو اول اذ القياس ان يكون
 البدل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتحفيف * ومن ذلك حديث الشيخين
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 فقدتها فادركتهم الصلاة فصاروا يغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه
 لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور
 فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحرمه الوقت فكذلك غيرهم اذا قدم الماء
 والتراب فالمحدث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والمحدث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم التيمم الموضين وكره ذلك علي وابن عمر ايضا مع
 صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو تيمم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء الزهرى
 فالاول وما معه فيه تشديد والا تاربعه فيها التحفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتسل فرأى لمعة على منكبه
 لم يمسها الماء فآخذ خصله من شعر رأسه فمسحها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جديدا
 فالاول فيه تحقيق والثاني فيه تشديد ويحتمل ان الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء التسلية الثانية أو الثالثة فرجع المرتبة الى هذا الاحتمال الى واحدة * ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعا اذا وقع الكلب في اماء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات احداهن
 بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وابو هريرة يشقون الناس مع حديث البيهقي فاعسلوه ثلاثا
 أو سبعا فالاول مشدد والثاني مخفف فيجسمل الاول على القادر على السبع ويحتمل
 الثاني على العاجز عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعا ان الهرة است بنجس وقول

عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الاناء من المرحا يغسل من الكعب وفي رواية عنه اذا ولغ الحرف في الاناء غسل مرة أو مرتين بعد أن يهراق فالحديث الاول فيه التحفيف ومقابله من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديدان كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما كل لحمه فلا بأس بسؤره وفي رواية له أيضاً لا بأس ببول ما كل لحمه مع الاحاديث التي تعطي التجاسة في سائر ابوال الحيوانات فالاول مخفف والاحاديث مقابله مشددة فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية الماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجماع ان ما تغير بالتجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث قبل الاجماع والاجماع الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للمسح الخف ثلاثة أيام وليالهن للمسافر ويوماً وليلة للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن نعيمه قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استردته لرادني يعني المسح على الخفين وفي رواية له وايما الله لومضي السائل في مسئلته لجعلها نجساً وفي رواية للبيهقي عن أبي عمارة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخنجر قال نعم فقلت يوماً قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بدالك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عد سبعاً ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ووجه جعل الاول على حال الاكابر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الابدان وضعفها بفعل الطاعات أو المعاصي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه اذا تفرق الخف ونزع منه الماء من مواضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري امسح على الخفين ما تعلق بالقدم وان تفرقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والانصار بخرقه مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم اجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد في خبر المحرم الذي لم يجد النعلين ووجد الخفين من امره صلى الله عليه وسلم المحرم انه يقطعهما أسفل من الكعبين فان في ذلك دلالة على ان الخف اذا لم ينط جميع القدم فليس هو خف يجوز المسح عليه فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجزى عا القرية ومن اغتسل قال تغسل أفضل فالاول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحل بعضهم الاول على من كانت رائحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له رائحة كراهية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قال بعضهم وانما يخص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالاحتلام لانه هو الذي يظهر منه الفسنان لذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القذرة وينعش البدن فلذلك أمر به

المختل * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراها الثوب أو لا رار رواد البيهقي فالاول فيه التحقير والثاني فيه التشديد وجل بعض العلماء الاول على من يملك أربه والثاني على من لم يملك أربه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انها تعتسل من الطهر الى الطهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تعتسل عن كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما متوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حنيفة بنت جحش تعتسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة) *

في ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس ايضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد لا بهامه خروج الوقت بمضي الثلث الاول من الليل وفي الثاني التحفيف لتأخره الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تقرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ وقيل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيائه ومع قول ابراهيم الخفي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير مله وفي رواية وضوءه فالحديث الاول مشدد والثاني وما معه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه ايضا في قصة سب مشروعية الاذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرواية يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقم أنت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم ايضا أنه صلاهما بأذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وفي اصح الروايات عن ابن عمر قال حديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابلها فيه التحفيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية أنها كانت تصلى بغير اقامة فالرواية الاولى مشددة
والاخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في البقر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفرة فالحديث الاول والاخر مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين اعر بلال أن يشفع الاذان
ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يي محذورة حين عليه
الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثنى مثنى وبعضهم حمل قوله مثنى على قوله قد قامت الصلاة
فقط فالاول فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور ففيه
تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيه ايضا الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم
وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنة وضع الكف على
الكف تحت السرة فالاول مشدد من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر اشق من
مراعاتهما تحت السرة بدليل ان اليد ثقيل وتنزل ويحتمل أن يكون على رضى الله عنه رأى أيدي
الصحابة تحت السرة حين ثقات فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
تحت الصدر ولا * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمدى صلواته وهو
خلاد بن رافع الزرقى اذا ذهبت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لا صلاة الا بقاءحة
الكتاب فاذا زاد فالاول مخفف والثاني مشدد واما نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بأتم القرآن فصاعدا
مع رواية اقرباً بأتم القرآن أى فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم لافي اول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع
أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن حبان والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يجهز
بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه
قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ومد
بالرحمن ومد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك أيضا عن عمر
وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه مخفف والحديث الثاني
بجميع طرقه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل
ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع

وفي رواية لما لك واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود مع قول ابن مسعود لما صلى بالسايس
 الا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم
 المرفوع فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله ان جده قال اللهم
 ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن درام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء بن رباح ومع
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله ان جده فقولوا
 اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي اذا قال الامام سمع الله ان جده فليقل من خلفه ربنا لك
 الحمد مع ما اخذه النافعي حيث استحب للأموهين الجمع بين الـ كـ رـ بـ فالاول مشدد والثاني
 مخفف بالطر لأهل الصلابة في رأي الامام واسطة بينه وبين الله تعالى في الاخبار عن كونه
 تعالى قبل جده للأموهين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن جيب عن هذا المشهد قال سمع الله ان
 جده نقول لا بقول جده فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد رفع ركبته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي
 رواية لابي داود فاذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع يديه ثم ركبته
 فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماد علي يديه اذا قام من السجود فرفع الحديث ان
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع
 الكعبين في السجود يعني مكشوفين وحديثه ايضا شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حرار مصاة في جباهنا وكفنا فم بكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على
 العرو الطويل الكمين للشفقة في ارجاء يديه وكان الضمى يقول كان الصحابة يصلون في بنا قهم
 وبراسهم طيل السهم ما يخرجون ايديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء
 ملصق به يصع يديه عليه يقبضه برأه الحياء وفي رواية له يتي بالكساء برد الارض بيده ورجله
 فالحديثان الاولان مشددان ومقابلهما مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلس عن مالك بن الحويرث
 انه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه
 يرجع من سجدة من الصلاة على صدره وتديه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقوم بعنقه
 على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرفع الحديث ان الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الصلاة
 وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه السبابة قد اخناه شيئا وهو يدع ولا يحركها مع حديثه
 ايضا عن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يحركها يدعها ومع

حدثه أنصار نزعاً تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان فالاول مخفف والثاني
 مشدد وسيأتي توجيههما في الجمع بين أقوال الأئمة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي
 بين كفيه كما علمني السورة من القرآن التحيات لله إلى آخره مع حديث عمرو بن العاصي أن صحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد الإمام آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يشهد
 نقدت صلاته وفي رواية فأحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني
 مخفف فيحمل الثاني على حال أصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان
 أول ما يكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد التحيات لله إلى آخره مع حديث
 البيهقي عن جابر وعن عمر بن عبد الله الرواسي عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
 التشهد باسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد
 بذكرها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الأمر
 إلى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق
 مرفوعاً لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعاً
 من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة قات وهذا محمول على حال الأكراب الذين يجتمعون
 بقولهم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة إمامهم كما أن من يقرأ القرآن بعد قراءة إمامه كما
 سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة به بقراءة إمامه وبالأول قال ابن عباس
 وابن مسعود وابن عمر وجعاعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعاً أني أراكم
 تقرؤون وراء إمامكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاح لمن لم يقرأ بها
 وفي رواية لا تقرأوا شيئاً إذا جهرتم إلا بأمر القرآن انتهى * وقال عطاء كافور بن أن على المأموم
 القراءة فيما يسرفه الإمام دون ما يجهر فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسيأتي في توجيه
 الأقوال أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ
 قوله تعالى وذكر اسم ربه فصل وان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب إذا ذكر اسم ربه *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على
 قوم ثم تركه إلى الصبح فلم يزل يقات فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الأخيرة من الصبح بعدما قال سمع الله لمن حمده مع حديث
 البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه قال لما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته
 وعن أبي محمد قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا أراك قنت فقال
 ما أحفظه عن أحد من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً الفخذ عورة مع حديث الشيخين أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حصر الأزارع فخذ فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون

الاول تشريع اهل المروءات والثاني لاجادته فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في التوب الواحد فقال
 اولكمكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلين أحدكم في التوب الواحد فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاته أو قلن فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقاس
 هو غلبة التي بمعنى الحديث اذا استقاء أحدكم أو غلبه فهو تفرغ حديث من ذكره القاس فلا بأس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابرا أدرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يرد عليه
 مع حديث البيهقي وغيره ان الصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على اكابر الذين امن الملوك والامراء والثاني على
 غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعدم رد السلام عليه * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا
 يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤثرة الرجل المرأة والحجارة والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من
 الليل وأما مقصورة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترتع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم ينزعه ومع قول
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالسخ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل
 مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائره من الاحاديث الا مرة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا
 يصلي معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أولا تصلوها مرتين خوفا
 ان يأتي من بعدكم فيعتقد انها فرض عليكم أولا تصلوها مرتين على اعتقاد انها فرض عليكم ثانيا
 فالحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الوتر سجد لله سجد
 قبا ساعلى من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم يفت قال البيهقي ولم يقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد لله سجد
 لاجله أبدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم بعد مجدي السهو ثم سلم مع حديث

البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم لم يتشهد ومع روايته أيضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد
 قبل السجدة بين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسيأتي توجيه
 القولين في الجمع بين أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 او قال لا تجزيه صلاته مع قول أبي مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد رأيت أن صلاتي لا تتم فان الحديث الاول ومأمعه يشير الى الوجوب والشرطية وقول أبي
 مسعود يشير الى الحكمة مع القص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور وراحها التكبير واحلالها التسليم أي
 قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم حجت صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشدد والاثران بعده مخففان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى
 بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت
 أجهز ابلا الى الشام فجلت أنزلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعثها واقام بها واجلاسها
 واجملها قال النخعي فأعاد عمر وأعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه قال حين
 أعلموه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلم أقرأ قال اتمت الركوع
 والسجود قال نعم قال تمت صلاتك فالاثران الاول مشدد والاثران الثاني مخففان فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى وانه يحتمل أن
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الاحاديث والاعادة كانت باجتهاد منه
 * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة النبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم
 بالصلاة ثم ذكر أنه جنب فانصرف فطهر ثم جاء ورأسه تقطر ماء فصرى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة
 للاحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا
 وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى البيهقي ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح
 وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصغر فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع
 اثر علي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كما رواه البيهقي ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا
 وهو في الصلاة اللقاء عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه
 ينسئ على ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك حديث النبي في مرقا إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب ثيابه فليستبرأ فيه ما خبث فان
وجد فيه ما خبث فليستبرأ في الأرض ثم ليصل فيها وحديث النبي عن أم سلمة رضي الله عنها
أنها سئلت عن المرأة تطيل زهلا وتعشى في المسجد القدر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
إننا نريد المستند فقط الطريق النجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق طهره بعضنا بعضا
وفي حديث النبي مرقا إذا وطئ أحدكم ثيابه في الأذى فإن الثياب له طهرت انتهى مع ما شهد
به الإمام الشافعي وغيره ومما يعنى وجوب غسل الثوب أو العمل إذا انفحص من الغث في الأرض
والأول خفيف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن
عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أقول للذي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي
رواية له فأحرقه وفي رواية أخرى للنبي لقد رأيتني وأبا سلمة رضي الله عنهما في ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإذا أحرق حبه مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه التي غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج إلى الصلاة وأما
انظر إلى أثر القوي في ذلك في موضع الفصل الأول خفيف والثاني مشدد سواء كان النسل
لنساءه أم لا وأما في مرقا الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة
عن أبيها قال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسب عليه ذنوب من ماء مع قوله أي
قلابة من كبار الثقلين روى قول الإمام أبي حنيفة زكاة الأرض يسبها فأما حديث الأول مشدد
في الأرض خفيف ولولا أن أبا حنيفة وأبا قلابة رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قالوا ويرح بعضهم برفق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري قال
إنه حتى شرط الشجر مرقا من نبع النداء من حيران المتحد وقومهم من غير عهد قبله
فلا صلاة له وكان علي رضي الله عنه يقول لا صلاة بحجار المسجد إلا في المسجد فقل له من جار
المسجد يقال من أسمعته المنادي قال النبي وقد روى ذلك مرقا جامع ما ورد من تقريره صلى الله
عليه وسلم بعض الجاهلية على صلاته وحجته في بيته ولم يأمره بالعادة قالا أول مشدد والثاني
خفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في بيته من لا يعرف
أثره أن يؤمر بالناس مع قول النبي والنجي والنجي أنه يوم فالأثر الأول مشدد والثاني خفيف
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول بن عباس فيما رواه النبي لا يؤمر الفلاح حتى يحمل
مع حديثه عن عمرو بن سفيان أنه كان يؤمر قوة في الفرائض والحجرات في المسجد وكان من يسبح
أو يستنشق قالا أول مشدد والثاني خفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
النبي في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من بني خديجة الصفي وحجته فأمره أن يعيد
الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون
الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حوصلا ولا تعد قالا أول مشدد والثاني خفيف
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنت من المسجد فليقلب ثيابه فليستبرأ فيه ما خبث فان

أن يقوم الإمام فوقه ويبقى الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الإمام على شيء أعلى مما
 عليه أحياه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التومة قال ركبته أصلي أنا وأبو هريرة بن قيس ظهرا
 المصحف ينطلي بضلالة الإمام وذلك في المكتوبة فالأول فلهذا والثاني محققا بإرجاعه
 الأول على من قبل ذلك تكبيرا والثاني على غير ذلك فراجع الأمر إلى ما في الميزان * ومن
 ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
 ما ذكره من الرجال وقال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس يصلي بأذن
 الخنثين جماعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة فليحضر على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر يجمع ونحو ذلك من الآثار الأولى وما تقدمه محقق من حيث علمهم
 الوجوب والثاني وما بعده مشدود من حيث الوجوب فراجع الأمر إلى ما في الميزان * ومن ذلك
 حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكرم في الصلاة في عيد
 الفطر والأضحية سبعين الأولى وخمسائة الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الأضحية والفطر أربع تكبيرات على الجملتين وكان
 يصلي الله بين مسه ودرجى الله عنه يقول التكبير في العيد من خمس في الأولى وأربع في الثانية
 والحديث الأول مشدود والثاني محقق في العديد فراجع الأمر إلى ما في الميزان * ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى البكشوف في كل ركعة أربع
 ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري أنه صلى الله
 عليه وسلم صلى البكشوف الشجني يوم مات سامة ابن أمية ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى البكشوف ركعتين في
 كل ركعة ركوعا فالأول بجميع طمعه مشدود والثاني محقق فراجع الأمر إلى ما في الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان لا يصلي للزلازل إذا وقعت ولا
 غيرها من الآيات كالظلمة أو موت أحد مع ما رواه الإمام الشافعي وغيره أن عليا رضي الله عنه
 صلى لزلزلة ست ركعات في الأربع سجديات وخمس ركعات وسجدتين في الركعة أو ركعة وسجدتين
 في الركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كما ثبت عنه أنه عرس أحد الملائكة
 أن امرأة من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا رأيتم آية فامسحوا بأي آية أعظم من ذهاب أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فأتى رضي الله عنه محققا والرواية وما قبله مشدود وبمعجم جمل الثاني
 على من توتر فيه الآيات ويعظم عند ما يخوفه من الله فيكون السجود كالنار التي تصيب على
 النار يصفق حرها فالأول على من لم يكن عنده كل ذلك يخوفه فراجع الأمر إلى ما في الميزان * ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والشركاء سجدة فذكر في الصلاة زاد
 في رواية البيهقي من تركها فقلبك كقرفع ما ورد في الأحاديث بسند كثر ولا كثر الذي يخرج به

عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهيدا ما حديد ما نهم ولم يصل عليهم ولم ينسلوا مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد اما احد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان كان الحديثان ثابتين جلت الصلاة على انها على جماعة ما توابعها بعد انقضاء الحرب او على الدعا فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتشديد هو صلاة الجنائز المصنوعة والتخفيف هو الدعا فقط * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا اذا رايت الجنائز فقوم مواحتى تحملكم او توضع زدي في رواية البيهقي وان لم يكن احدكم ما شيا معها وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فقيل انها جنازة يهودي فقال اليست نفعا وفي رواية للبيهقي انها هت للملك وغير ذلك من الاحاديث الا مرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا راها فان لم يثبت ان هذا ما سمع الاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر اربعا وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبّر اربعا وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر حيا في صلاته على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبر عليه ستا ثم اتى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية للبيهقي ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدر ياقال العلماء واكثر التحجابه على ان التكبير اربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على الاربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى فيهن او نقبر فيهن موتانا فذكر منها حين تضيّق الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث مسلم وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبة انه قيل له ان دفن بالليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فلم تسليمة واحدة مع حديثه ايضا عن عبد الله بن ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليما خفيفا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يليه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كافي الميزان ويصح جل الجهر على الاقوياء من الناس وعدم الجهر على من اثر فيه الحزن على ذلك المبت وعنه الخشية والخوف فلم يستطع الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدروا على المنى فيرجعون به في النعش * ومن ذلك حديث

مسلم وغيره مرفوعا عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء
 في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسرع ما نسي الناس وروى البيهقي أن أبا بكر
 وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث التوبة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرأيت أبا
 هريرة إذا لم يجد موضعا إلا في المسجد انصرف ولم يصل عليها فالحديث الأول وما معه مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت نهج لأحد الحكمين وسما في توجيهه
 ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا فإذا وجبت فلا تنكحن بأكية
 قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات مع حديث البضاري عن أنس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعي جفرا وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيناة تذر فان ومع خبر مسلم وغيره
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وبكى من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر
 أتته نساء يبيكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهن يا عمر فان العين
 بأكية دامة والنفس مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو يرحم فالحديث
 الأول مشدد بإباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بإباحة البكاء قبل الموت وبعد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نهينا عن اتباع
 الجنازة ولم نعزم علينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جالوسا
 ينتظرن الجنازة فقال اتحملن فيمن يحمل قلن لا قال فتدلين فيمن يدي قلن لا قال فتسبلن
 فيمن يغسل قلن لا قال فارجعن ما زورن غير ما جورت ومع حديثه أيضا أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من تربية لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت
 معهم الكداء يعني القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك فقول أم عطية ولم نعزم
 علينا فيه مخفف وقوله ما زورن غير ما جورت وما بعده فيه التشديد في النهي فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم) * فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يتفق مع قوله أيضا حين سئل هل في مال
 المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فما لحساب أي في مائتي درهم
 خمسة فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حل الأول على من كان عبد الأهل النسخ
 والمحلل والثاني من حيث عموم العبد على من كان عبدا لأهل الكرم والسخاء من حيث
 أن الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكاف مع أن الرقيق عبد الله كما أن سيده عبد الله
 وكما أن سيده العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن
 معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم لما بعثته إلى اليمن قال خذ الحب من

الحب والنساء من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن ملاوس قال قال
معاذ بن جبل انشوي بجميصة اوليس آخذته منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه
أهون عليكم وخير للهاجرين بالمدينة فالاول مشدد لتقصيه على أخذ الواجب من هين كل
جنس ولتقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لاخذة عن
الجنس غير الجنس من القومات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى
الروايتين أو ترجيح لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم مر على ناقه مسنة في ابل الصدقة فنضب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال
يا رسول الله اني ارتبعتها ببعيرين من حواشي الصدقة قال فتعماذا وفي رواية انه رأى في ابل
الصدقة ناقه كوما فسأل عنها فقال المصدق اني أخذتها بابل فسكت فغضب جوارا أخذ الناقة
في الزكوات * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة
الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى
منها حقها الى ان قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزرور لرجل أجرة لرجل ستر
فأما الذي هي له ستر فحل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها وفي رواية
لا ينس حق الله في ظهورها وبطنها في عمرها وبسرهما مع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل
الساكنة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
دينارا فالاول وماعه مخفف بالقوم عنها والثاني وماعه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الشريعة
* ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعالمنا
به ههنا الى اليس لا تأخذ في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعيير والمخنة والزييب
والفرع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه
يوم يعصره فيما سقت السماء والانهار أو كان بعلا العشر وفيما سقى برشاء الناضح نصف العشر
وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ جبه خمسة أوسق فيعصر ويؤخذ عشر زيته فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة ارقاق زق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان لي
ضلا قال اد العشر قال يا رسول الله أحمل لي جيله فعماه له مع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
وبه قال علي ومعاذ الحسن فالاول مشدد والثاني وماعه مخفف ان لم يثبت نسخه * ومن ذلك
رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضر اوات صدقة وروايته عن علي ليس في الخضر
والبقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شئ من الخضر اوات صدقة والقوا ككاهم صدقة
أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا أي يسقي من
السحاب العثري فم كل نبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحلي زكاة مع زواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن
يصدقن حلين قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الأول على حلي المرأة الفقيرة عرفاً والثاني
على أهل الثروة والغنى * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا
يقولون من أسلف ما لا فعلية زكاته في كل عام إذا كان في يدته وفي رواية عن ابن عمر وعثمان
ما كان من دين في يدته فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى
يقبضه منع قول عطاء وغيره ليس عليك في دين لك زكاة وإن كان في يدي من ذبه قال عمر
وعائشة وعكرمة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان
صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صح أو صاعاً من دقيق فالأول
مشدد من حيث تعيين إخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطمعت
المرأة من بيت زوجها غير مقسدة فلها أجرها وله مثله وفي رواية وللناظر مثل ذلك بما اكتسب
ولها بما أنفقت لا يقص بعضهم أجر بعض شيئاً مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل
عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والاجر بينهما ولا يحمل لها أن تصدق
من مال زوجها إلا بأذنه وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراضى
بذلك وحمل الثاني على زوجة الخليل * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألو الناس
شيئاً فمن سأل الناس أموالهم تكثر فأفانيسئل جبراً فليستقل منه أولئك كثر مع حديث
البيهقي وغيره عن الفراءى رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول
الله قال لا وإن كنت سائلاً ولا بد فاستل الصالحين وفي رواية المسائل كدوح وفي رواية
خوش في وجه صاحبها يوم القيامة فمن شاء أتى على وجهه ومن شاء ترك إلا أن يسأل
الرجل في أمر لا يجده منه بداً أو ذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما المعطى بأفضل
من الاتخاذ إذا كان محتاجاً فالأول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما ترى فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج) * فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من غداء فأقول لا فيقول اني صائم
وفي رواية فيقول إذا أصوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا
بدأ له الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب

فالاول مشددا بشرط اليقظة قبل الزوال وبعبارة اخرى
 الغروب ودليل من او حسنت اليقظة في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يثبت
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة انها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لا لأن أصوم يوما من شعبان أحب
 الى من أن أفطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا استغف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية للبيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله أن يدخل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما فيأتي على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه
 فقد عمى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشد في منع
 صيامه وسياقي توجيه مذهب الائمة الاربعة في الجمع بين أقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميراث *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان
 في رمضان من جماع غير احتلام فيسدره الفجر فيقتل ويصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جمعا ففطر ذلك ليوم فأن لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع الامر الى
 مرتبة الميراث * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه التي وهو صائم فليس
 عليه قضاء وان استقام فليقم مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قافا ففطر ومع روايته أيضا مرفوعا لا يعط من قاف ولا من احتلم فالروايات ما بين مخفف
 ومشدد ومفصل فرجع الامر الى مرتبة الميراث كما ترى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 ليس من البر الصيام في الشهر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في الشهر
 والمحرم الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كان نزع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان جمعا الصائم ومنا الفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من
 وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فافطر فإن ذلك حسن وكان أس
 ابن مالك يقول للسائل ان افطرت فرخصة الله وان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني
 مشد ولوقى احديثي حديث التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث المجدي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبأ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان تنسك للرؤية فان لم تره وشهد شاهد اعدل نسكك بشهاده كما ثم قال ان فيكم
 من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم واوما سيده
 الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل
 شهادة رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشد ومن حيث اشتراط العدد
 في الشهر ومخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن
 ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وله مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يصم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة بلاته وهو واعى موتا كما

واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فان الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء قضاؤه ففرقا وان شاء صمنا معا حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم من رمضان فلا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن مجمر بن عبيد الله بن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأنمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالأنمد فانه يحل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتحل بالنهار وانت صائم اكتحل ليلا الأنمد يحل البصر وينبت الشعر فالاول مخفف من حيث الاكتمال في الصوم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضا مرفوعا افطر المحاجم والمحجوم فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يثبت نسخه وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال أئمة المذهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حسنا فكل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع حديث عائشة انها قالت اهدى الناحيس وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قريسه واقضى يوما مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء كان الاول مخففا والثاني مشددا فيحتمل الندب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع) * فن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتعتزل من الجناية وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ وأتموا الحج والعمرة لله فهي واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة كفريضة الحج قال لا وان تعمرخير لك وكان الشعبي يقرأ وأتموا الحج والعمرة لله أي برفع العمرة ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس المصفران المشيعات وهي مخمرة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي مخمرة مع رواية أبي

داود وغيره ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشيع بعضه فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فأحرم في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فأحرمني فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في أحدث شي الغصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا عما يسيح فقد قصت عنه حجة مادام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة أخرى بعد المباح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح) * نحن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وعن بيع المحصاد مع رواية البيهقي * ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذ ارأه ان شاء أخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد رزقه فالاول مشدد من حيث شموله للمال يره والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا التبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بينهما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالاول مخفف لان فيه التحير بعد العقد وقبل التفريق وأثر غير رضي الله عنه مشدد ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيله اذا ابيض فالاول مشدد في عدم حجة كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص انه باع حائطا له فأصابته مشتره جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايت اذا منع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعت من أخيك تمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوايح فالاول مشدد ان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع بشرط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلا ماستني عليه صاحبه جلانته الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم فتقدمته ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وتكراما ومعرفةا بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جئنا الحديث الاول على ان الشرط صحت ان في صلت العدة كان مخففا والا فهو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان السكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد وفي رواية الا كلبا ضاريا فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطائان كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثمن السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء جئنا الاول
 على التحريم او كراهة التنزيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن
 عباس وغيره انه كره بيع الخخف وان يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبي انه ما كانا
 لا يريان بذلك بأسا فالاول مشدد تعظيما للكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الاتساع به بتلاوة او غيرهما من الثريات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال
 ان الله تعالى يخفض ويرفع وانى لا رجوان التى الله تعالى وليس لاحد عندي مظلمة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الازرق مع رواية مالك
 والشافعي عن عمر رضي الله عنه انه سعل فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعلى ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسيير وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الرهن بالراهن من
 صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق أى لا يمنع صاحب الرهن من مبايعه
 المرتهن أى ان لم او فلك الى كذا وكذا فهو لك والمراد بغمه زيادته وبغرمه هلاكه أو نقصه مع
 حديثه أيضا مرفوعا الرهن بما فيه أى فاذا رهن شخص فوسا مثلا فنفق في يده ذهب حق المرتهن
 فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا فليس في دين كان عليه مع حديث مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ابتاعها فكثرت دينه تصدقوا عليه
 فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال
 وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع
 حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاث عن الغلام حتى يحتمل فان لم يحتمل فبعثي
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة عطية في ما لها
 اذا ملك زوجها عتمته وفي رواية اذا ملك الرجل المرأة لم تجز عطية الا باذنه وفي رواية لابي داود
 والحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في ما لها
 بغير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فرجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التحقيق * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق النفي
 مالم اذا اتبع أحدكم على ملئ فليتبع مع رواية اليهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس على مال
 امرئ مسلم قرأه يعني حوالته بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن
 الحسن بان عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها الا تراه على مال امرئ مسلم فتقدير
 نبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكر
 رجع الامر الى مرتبة الميزان تحفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابلته
 يرى الرجوع على المحيل * ومن ذلك حديث الحماكم واليهقي مرفوعا على السبيل ما اتخذ حتى
 تؤذيه وروى اليهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استأمر من صفوان بن أمية ادعوا فقال
 اغسبا يا محمد فقال لا بل عارية مفعونة حتى تؤذيها اليك فلما اراد ردّها اليه فقد منها درع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم
 من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتهى * وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان
 يفرم من استعار بعيرا فعطب عنده وغير ذلك من الآثار مع ان اليهقي عن شريح القاضي انه
 كان يقول ليس على المستعير غير المثل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث
 البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه قال الاصمعي والسبب
 اللزيق ومع حديث اليهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار أحق بالدار من
 غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسألت في توجيهه في الجمع بين أقوال العلماء
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث اليهقي وقال انه منكر لاشفعة ليهودي
 ولا نصراني مع ما رواه اليهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذمي فالاول مشددان صح
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث اليهقي مرفوعا وقال انه منكر لاشفعة لغائب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا
 سبقه بالشراء مع روايته أيضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر المصبي على شفخته حتى يدرك فاذا
 أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى المصبي ان صح ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
 الشفعة في كل شرك ربعة أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو وأحق به
 حتى يؤذنه مع ما رواه اليهقي موصولا الشريك شقيق والشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا
 أيضا الشفعة في العبد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف
 ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 ما رواه اليهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي
 الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة الارحلا

واحدا اراد ان يأخذ بقدر حقته من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذها جميعا واما ان
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالارادة ان يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي انه كان
 يضمن الاجراء وضمن قصارا احترق بيته فقال تضيئي وقد احترق بيتي فقال شريح ارايت
 لراحتق بيته هل كنت تترك له اجره أى المال الذى عليه لك من جهة معاملته أو غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن القصار الصباغ ويقول لا يصلح للناس
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء بن رباح كان لا يضمن صانعا ولا أجيرا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من البين في شحمة يدعوها الى محله ففزعته
 فألقت ما في بطنها فأفقت بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر وقالوا له انما أنت مؤدب مع ما أفاده
 به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بمعين
 الامام في المحذور العلم في التأديب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين
 ان يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون
 الاصل لا ذلك حد ثابت في الشريعة لا ضمان فيه * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا أحق
 ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلا القرآن
 فأعديتني قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق
 بطوق من نار فأقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له حمزة تاديتهم كنفيك أو قال
 تملقها فالاول مخفف والماي مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني
 على أصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تمليا للبدعة على الاجراء وفي رواية من حرم
 الميرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهي عن كسب الحجام والقصاب والخباز مع رواية أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اجتمع وأعطى الحجام أجرته ولو علمه نبي عالم بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف بجميع الزاين للتأدية
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قطع السدر وقال من قطع سدره منوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
 وغيرهم انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر من يافته لذاته لم يأمرنا صلى الله عليه
 وسلم بفصل الميت به فالاول مشددان صح والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن يعزز
 خشبة في جداره فلا يئمه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تمكين جاره
 من وضع خشبه في جداره مع انه مشترك الدلالة على أن قواعد الشريعة تشبه بان كل مسلم أحق
 بماله * فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قال الامام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه

في امرأة المقدود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليها بالبين من صبرها إلى بيان موته كما قضى به الامام علي بن أبي طالب وقال انها امرأة ابليت فلتصبر لا تشك حتى يأتيها يقين موته زوجها فرجع الامر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالتزويج وتشديد بالميراث إلى حين موته كما في مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف سنة مع حديثه أيضا انها تعرف وقتا واحدا تيميا كلها او ينتفع بها فالاول مشدد والثاني مخفف ان لم يصح وجود الاضطرار للواجب واستدلوا الثاني بأن عليا رضي الله عنه وجد ديناراً فأتى به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو زرق ساقه الله اليكم فاشترى به علي مجاود قيقا وطبخوا واكلوا فان هذا يدل على ان علياً أنفق الدينار قبل التعريف في الوقت أو انه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى ذلك كافي في التعريف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً عن ثورث ذوى الارحام مع حديثه كالحاكم من عدم تورثهم فالاول مخفف على ذوى الارحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصة طويلة تركنا ذكرها اختصاراً فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذر ابي أحب لك ما أحب لنفسى لاتلين مال يتيم مع حديثه كالجاري أما وكافل اليتيم في الجنة كحائنين وأشار بالسبابة والتي تليها فالاول مشدد يشير إلى أن الاولى بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الامام أبي بكر رضي الله عنه من انه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه انه ضمن الوديعة فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت انه ضمنه من غير تقييد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعاً عن صح رفعه تصدقوا على أهل الاديان فالاول مشدد بمصرفها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف ان لم يحمل على صدقة التطوع فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعاً وموقوفاً لا نكاح الابوي مع ما رواه البيهقي أيضاً موقوفاً ومرفوعاً الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها الحديث وفي رواية التيب بدل الايم فالاول مشدد والثاني مخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك بين الايم والولى ثم قدمها بقوله أحق وقد صح العقدة منه فوجب أن يصح منها فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً عن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة زوجها فقال ذلك السقاح مع ما عليه الجمه وروى من العفة إذا لم يشترط ذلك في صلب المقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمعوا بحلل الادل على صحة النكاح لان المحلل هو المتبث للحل فلو كان فاسداً لما سمعوا بحل الا فرجع الامر فيه إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد و يصح حل الاول على ذوى المروءة من العلماء والا كابر والثاني على غيرهم كأحد العوام * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وغيره من المجدوم فرار

من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف واصلح جل الثاني على ضعفه المحال في الايمان واليقين والاول على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا نزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينه عنه مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن علقمة وغيرهما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين المحرة والامة وهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الزل عن المحرة الا باذنها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فاته ولم يدخل بها ولم يفرض لها ان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه ايضا عن ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا من صداقها وانه اعطاها درعه المحطمية قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول اذا نكح الرجل امرأة فسمى لها صداقا فأراد ان يدخل عليها فليقل اليها رداءا وخاتمان كان معه مع حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهر بما صلى الله عليه وسلم اليه من قبل أن يتقدها شيئا وفي رواية انه كان معسرا فلما أسرق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي أن الامام عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجه الرجل أنه اذا ارخصت السور فقد وجب الصداق مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك أي لانه لم يثبت انه فسخها وقضى بذلك شريح لكنه حلف الزوج بالله أنه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية للبيهقي نهى عن نهى الغلمان مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنثر عليه التمر ثم قال بخفض صوت من شاء فليذهب فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي بن كل الطلاق جازر الاطلاق المعنوي وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان اذا طلق السكران جازر طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض الموت طلاقا مبتوتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير أنه أفتى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة الغفود لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي امرأتان شاء طلق وان شاء أمسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال أبا امرأة

فقدت زوجه الم تدرأين يموت فانهما ينتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وشرا ثم تمل وبه
قضى عثمان بن عفان بعد عمر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما انزل من القرآن عشر روعات معلومات
يحرم من ثم نصفن بخمس معلومات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
وابن عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان

(فصل في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى آخر ابواب الفقه) فمن ذلك حديث
اليهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتل مسلما بعماد وقال انا اكرم من وفي بذمته ان صح الحديث والاثار عن الحجابة
في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
اليهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جددناه جددناه ومن خصناه خصيناه مع حديثه ايضا
مرفوعا لا يعتاد مملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعبد ولكن ضرب ويطال حبسه ويحرم سهره ان صح الحديث والاثران فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشنينة وغيرهما ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فلبس حجبها بغيره عبد ارأته مع حديث البيهقي وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اثنين بغيره عبد ارأته مع حديث البيهقي وغيره ان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اثنين بغيره عبد ارأته مع حديث البيهقي وغيره ان
والثالث بروايته مشددان من حيث المحصر وقد تكون الشياخ اعلى قيمة من العبد والامة والثاني
ان صح مخفف من حيث التخيير فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي
واليهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل سارق وساحرة مع ما نقله ابن عمر
عن عثمان رضي الله عنه انه عاب علي من قتل السارق فالاول مشدد والثاني مخفف وفيه
قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
من دماءهم واموالهم الابحى الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من يدل دينه فاقتلوه يعني في الحال
مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستأب ثلاث مرات فان لم يئب قتل ومع حديث
مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يجلس ثلاثة ايام ثم يستأب فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري واليهقي
في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن
عمر انه كان يضرب المحذفي التعريف فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله مات في حريسة الخيل
قال هي ومثلها بالنكال قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه

والشكال مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة الراعي عازب
ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت المواشي بالال فهو وضامن على اهلها قال الشافعي
وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف القرامة والثاني
يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المحتلس
ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المخزومية التي
كانت تستعير الحلي والمتاع على السنة للناس ثم تجدد فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت ان
المخزومية قطعت بسبب الحيانة اذ قد يكون انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً انها كم عن قليل ما اسكر كثيره
وفي رواية ما اسكر كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعاً اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد
والثاني مخفف ان صح لان علة التحريم عند من قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميراً على
الغزاة انه قال له سجدوا فامروا انهم جالسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا
انهم جالسوا نفوسهم له وفي رواية فاتركهم وما جالسوا له انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضاً عنه ان
الحجابة قبلوا شيخاً قد طعن في السن لا يستطيع قتالاً ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا أيام التخفية يوم العيد ويومان بعده مع
ما قاله ابن عباس التخفية ثلاثة ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعاً الحكايا الى آخر الشهر
لمن اراد ان يأتي ذلك فالاول مشدد ومقابله مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك حديث البيهقي مرفوعاً يذبح عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضركم ذكر
انا كن ام انا ثم احده ايضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عني عن الحسن كبشاً وعن الحسين
كبشاً فالاول مشدد في عقيقة الغلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارنب مع حديث
البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الارنب لاكلها ولا احرمها فالاول مخفف والثاني فيه
نوع تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك المحكم فيما ورد في الضبع والثعلب
والقنفذ والحيول والجلالة كله يرجع الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
الضب اكل على ما دة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم وهم
ياكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تمنى عن اكل الضب فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ايضاً ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن كسب الحجام وفي رواية نهى عن ثمن الدم مع حديث الشيخين ايضاً ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وامر للجحام بصاعين من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميران * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان شي من ادويتكم حبر في شربة الحجام او شربة غسل اولدعة بنار توافق الداء
 وما احسان اكتبوا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد بن زرارة
 من الشوك واكتبوا ابن عمر من اللوقه وكوى ابنه فالاول كالشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميران * ومن ذلك حديث الحماكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 دابة وقعت في سمن فقال القوها وما حولها وكلوا باقيا فقليل يا رسول الله افرأيت ان كان السمن
 مائعا فقال استعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحماكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم
 بيع المحر والميتة والمحزير فقليل يا رسول الله افرأيت متحوم الميتة فانه يطلى به السمن ويدهس
 به الجلود ويستصح به الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل
 الاول على اهل المحصاة والثاني على اهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى مرتبتي الميران *
 ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحلف بغير الله وقال
 لا تحلفوا بآبائكم مع حديث الحماكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابسه
 على الصلاة وغيرها اطلع وابيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميران * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شرادة القاذف
 اذا باب مع ما رواه ايضا عن القاسم شريح وغيره انه كان يوافي ولون لا تجوز شهادة القاذف ابدا
 وتوبته فيما بينه وبين ربه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم مع ما رواه عن انس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد حائرة وقالوا كلكم
 عبيد واماء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميران * وكذلك الحكم
 في شهادة الامنيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البيعة ويقول للزعم شاهدك
 او يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع اليمة به
 قال شريح وعبره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البيعة على ميت او غائب او طعل
 او مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا انما الولاء
 لمن اعق قال الحسن بن وجد لقيطا منبوا فالتقطه لم يثبت له عليه ولا هو ميراثه للسلين وعليهم
 حريته وليس للتقطد شي الا الاجماع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
 المسيب في التقاطه منبوا انه حر وسعيد ولاؤه وعلى عمر رضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعق
 مملوكا عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مع
 ما رواه الحماكم مرفوعا المدبر لا يساع ولا يوهب فالاول مخفف بان مالكه يبيعه متى شاء والثاني

مشددان منع رضى فائدة لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فاتفقنا فالاول مخفف والثاني مشدد ووافقه
 على ذلك جهة ورعاية فكان كالاجماع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد والوالهين يعقبن
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك آنرا ما أراد الله تعالى من التجميع بين الاحاديث التي
 ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد لمرتبة الميزان من التحقيق والتشديد وبقية
 الاحاديث مجمعة على الاخذ بها بين الائمة وليس فيها الا مرتبة واحدة لعدم حصول مشقة في اعلى
 احدهم من المكلفين فافهم والمحمد لله رب العالمين واعلم يا اخي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن
 التي اخذ بها الائمة واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لشفاء مدارك المجتهدين بمختلف
 احاديث الشريعة فانها جاءت مبينة لما أجل في القرآن وايضا فان قسم التشديد في القرآن الذي
 يؤاخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في
 ذلك كتابا سميت به بالمجهر المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه
 الشيخ ناصر الدين الاقناني المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المنال القريب
 المثال فرأيت مشحونا بالمجواهر والمعارف الربانية وعلت انه مقدم للاكاديب في نطاق النطق
 عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى وانخفت في طيه مواضع استنباطه من
 الآيات غيرة على علوم اهل الله تعالى أن تذاع بين المجربين وقد اخذته الشيخ شهاب الدين بن
 الشيخ عبد الحق عالم العصر فيكتب عنده ثم راوه وينظر في علومه فيجزعن معرفته موضع استخراج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاى شيء فقلت وضعت نصرته لاهل
 الله عز وجل ليكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي
 انني عالم مصر والشام والمجاز والروم والهند وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من
 القرآن ولا فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي
 فيه ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى وقد استخرج اني افضل الدين من سورة الفاتحة
 مائتي ألف علم وسبعة واربعين ألف علم وتسعمائة وتسعة وتسعين علما وقال هذه علوم أمهات
 علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسطة ثم الى البساء ثم الى النقطة التي تحت البساء وكان رضى
 الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه
 وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أى حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول
 الامام على رضى الله عنه لو شئت لأوقرت لكم ثمانين بعيرا من علوم النقطة التي تحت البساء فهذا
 كان سبب عدم جبي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد
 فنفت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب الانكار على العلماء بالله تعالى وأحكامه
 وأنا ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المتأخرين احتياطاً لهم ليعلموا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فأقبل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذه بجته آخر كل ذلك أدامع الأئمة المذاهب رضي الله عنهم على أن من نظر بعين الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذه المجتهد لولا مع عنده ما استدل به وكفا ما صحة الحديث استدلال بغيره لمذهبه ومن آمن النظار في هذه الميراث لم يجد دليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم ملوك بالعدل بالتحديد ومن ضعف منهم خوطب بالعدل بالرخصة لا غير كما مضى في القبول الاول والمجد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث * وأشرع في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبين كيفية ردها إلى مرتبتي الميراث من تخفيف وتقديره مسدورين بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة وعكس غالباً وبين أن الأئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فأنهم كلهم مابنوا قواعدهم على أعلى الحقيقة والشريعة معا بل أنعبري بعض أهل الكشف أنهم أئمة للدين أيضاً وأن لكل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يرحلون عنه كالانس ثم اعلم أن هذا الأمر الذي التزمه في هذا الكتاب لا أعلم أحداً بحمد الله سبقتني إلى التواضع من أول أبواب الفقه إلى آخرها أبداً كما مر بيانه وأخر الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تعالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لأن الشريعة الحقيقة هي الحكم بالأمور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكس وانما هما متلازمان كالأزمة الطل للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفهما فيما إذا حكم الحاكيم ببيئة زور في نفس الامور وظن الحاكيم صدق البيئة لا غير فلو أن البيئة كانت صادقة في باطن الامر كطاهره لفي هذا الحكم باطننا وظاهرنا في الدنيا والآخرة فعلم أن قول الامام أبي حنيفة أن حكم الحاكيم ينفذ ظاهرنا وباطننا محمول عند المحققين على ما إذا حكم ببيئة عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وأنه قد يتصرف لنواب شرعة الشريعة يوم القيامة فيعقروا عن شهود الزور وعن الحاكيم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ ابدل وسعه في النظر في البيئة وأما قول بعضهم أن حكم الحاكيم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم أن البيئة زور فقد تاباه قواعد الشريعة وأن كان الله تعالى فعلاً لما يريد إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

* (كتاب الطهارة) *

أجمع الأئمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حساً وشرعاً كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد كذا وعنى أن ماء الورد والمخلاف لا يطهر عن الحدث وعنى أن المتغير بطول المكث طهور وعلى أن السؤال مأثور به هذه مسائل الاجماع في هذا الباب * وأما ما اختلفت الأئمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كما هم أن ماء البعارة كلها عذوها وأجابه بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكى أن قوماً منعوا

الوضوء بماء البحر قوما أجازوه للضرورة وقوما أجازوا التيمم مع وجوده فالاول مخفف وما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصال الا لانعاش بدن العبد من الضعف المحاصل بالمعاصي
او اكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى مناجاة ربه يبدن حتى فيناجي
بيده كله او بفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور
ماؤه المحل مبهمة مع كون ماء البحر المالح عقبا لا ينبت شيئا من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية
فيه ظاهرة حتى ينش بدن ومع حديث تحت البحر ناروا النار مظهر غرضي فلا ينبغي العبد
أن يضمخ بما قارب محل الغضب ثم يقوم يناجي ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي هي
الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب من الروحانية
اذ هو عكارة الماء كما سيأتي بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
انه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن ابي ليلى والاصم بجواز الطهارة بماء اثار انواع المياه حتى
المعتصرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
وجه الاول انصراف الذهن الى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ماء الاشجار
والبقول والازهار فان اصله من الماء الذي تشرب به العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
جدا فلا يكاد ينش الأعضاء ولا يحیی بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من التطهر به
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام ابي حنيفة ان النجاسة تزال
بكل مانع غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت لحياء
البدن أو التوب فالبدن اصل والتوب بحكم التبعية ومعلوم ان المانع ضعيف الروحانية
لا يكاد يحيي البدن ولا يركي التوب فان القوة التي كانت فيه قد تشربتها العروق ونرج
بها الاغصان والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المانع المعتصر من الاشجار مثله في
روحانية تما على كل حال وايضا فان حكم النجاسة اخف من المحدث بدليل ما ورد عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم حمض بصقت عليه ثم فركته بدود حتى تزول عينه
وبدليل صحة صلاة المستجمر بالمحجر ولو بقي هناك اثر النجاسة بخلاف الطهارة عن المحدث ولو بقي
على البدن لعة كالذرة لم يصبها الماء لم تصح طهارته الا بغسلها فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
بعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
انه كان ضرا لامة لينة لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن
عمر رضي الله عنه ضعيف جدا فبقى الامر فيه على الاباحة ووجه الثاني الاخذ بالا حوط في الجملة
ومن ذلك الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول اجد بكراهته
المسخن بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *

ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان الشارع قد عظمه ورضي لا يعذب الله بها
 الا العساء فلا ينبغي لبدان يتخرج بها تأثرها بالاسماء من مخن بالنجاسة بافهم ومن ذلك الماء
 المستعمل في فرض الطهارة هو ماء غير مطهر على المشهور من مذهب الامام أبي حنيفة وعلى
 الاصح من مذهب الامام الشافعي واحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انه نجس
 وهو قول ابي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فخرج الامر
 الى مرتبة الميراث ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا تنزل
 فيه كما ورد في الصحيح فهو معتذر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسب
 كل من كل في مقام الايمان ان يظهره كما لا يناسب احدا ان يتضح بالصاق او الخطا او العنان
 ويقرم بناحي ربه والعفو تابع للثقة فلا يشقة فيه لا ينبغي المغفرة كما قالوا في دم البراغيث اذا
 عم الثوب كله او عم البدن غير الوجهين او دخان النجاسة وكثرانه لا يعفى عنه ووجه من قال
 تعيم الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من نوره والخطايا
 امر غير محسوس لمالب الناس ولا يطالب كل عبد الامانة عند من منع الطهارة به لا مؤمن فهو
 تشديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والمجاهدين والثاني
 خاص بعمامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة غلظة او خفيفة
 الاخذ بالاحتياط للتوضي به مثلافاته لو كشف له رأى ماء الميضة التي تتكرر الطهارة منها الماء وام
 كالماء الذي اتقى فيه ميتة كلاب أو غير ما من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضي الله
 عن الامام أبي حنيفة ورحمهما حيث قسموا النجاسة الى مطاوعة وخفيفة لان المعاصي لا تخرج
 عن كونها كباثر أو مماثر مثال غسل الكباثر مثال ميتة الكلاب أو بولها ومثال غسل الميتة
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كولة أو غير الماء كولة فوجه كون النجاسة
 المذكورة كالنجاسة الغلظة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثالا لاحتمال أن يكون ذلك
 غسل كبرة من الكباثر ووجه كون الغسل المذكور كالنجاسة المتوسطة احسان الطهر به
 بعض الاحسان وأنه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع
 الكراهة احسان الطهر بذلك التوضي أكثر من ذلك الاحسان وأنه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة
 وانما وقع في مكروه أو خلاف الاولى فخال الاولى ميتة البغوض ومثال خلاف الاولى ميتة
 الراغيت أو الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيرا يظهر لنا في المادة وسمعت سميدي علما
 المحواض رحمه الله تعالى يقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لتزيد اعطاء
 العبد نظافة وحسنا وتقديسا ظاهرا وباطنا والماء الذي نزل فيه الخطايا حسا وكشفا وتقديرا
 وايضا لا يزيد الاعطاء التقديرا وقبها تبعا لقيح تلك الخطايا التي نزلت في الماء ولو كشف
 للمبذر أي الماء الذي يظهر منه الناس في المظاهر في غاية القذارة والفساد فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو مة أو فارة أو نحو ذلك
 كالبهائم والحيوانات على اختلاف تلك الخطايا التي نزلت من كباثر وصغائر ومكروهات

وخلاف الاولى نقلت له فاذن كان الامام ابو حنيفة وابو يوسف من اهل الكشف حيث تالا
 بنجاسة الماء المستعمل فقال نعم كان ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا
 رأى الماء الذى يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التى خربت فى الماء وبغير غسالة
 الكاثر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الاولى كالا مرور بالمجدة
 حسا على حد سواء قال وقد بلغنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شابا يتوضأ فنظر فى الماء
 المتقاطر منه فقال يا ولدى تب عن عقوق الوالدين فقال تبث الى الله عن ذلك ورأى غسالة
 شخص آخر فقال له يا أخى تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخى
 تب من شرب الخمر وسماع آلات الله وفضل تبث منها فكانت هذه الامور كالخسوسة عنده
 على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا انه سأل الله تعالى أن يحجبه عن هذا الكشف لما فيه
 من الاطلاع على سوات الناس فأجابه الله الى ذلك فلم ان الامام حال كشفه كان قوله فى الماء
 المستعمل تابع المايراه قد خسر من الخطايا من كثر وصغائر ومكروهات وخلاف الاولى لانه كان
 يعيم بالقول بالنجاسة كل ماء خسر من المتطهر من على حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه فإن
 غسالة الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
 من غسالة النظر الى الاجنبية أو القبلية لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع فى الغيبة رأين
 غسالة هذه المذكورات الاخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر
 وتقذيم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلا وكذلك الحكم فى غسالة خلاف الاولى كنوسيع
 الاكام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالمال كل والمشارب ونباه الدور ونحو ذلك لمحصل
 الغفلة فى حين من الاحيان عن شئ من امور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم اهل الكشف
 وأهل الايمان الكامل فما حكم الضعفاء فى ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شئ وذلك
 الذنوب التى خربت فى الماء ولا أرى الاحتياط الاولى لهم فيجتنب أحدهم الغسالة تلك الاعضاء
 كأنها غسالة كثر أو صغائر من غير اساءة ظن بمن هى غسالته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
 ماء من أتى الكاثر أو الصغائر من غير أن يعتقد وقوعه فى ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الاولى
 لكل مقلد أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلفة اخذها بالاحتياط وان نزل عن هذه
 الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئا من الصغائر
 كما هو الغالب وان نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المخففة جملا على ان ذلك المتطهر انما
 ارتكب مكروها من المكروهات دون الكاثر والصغائر وان نزل عن ذلك اجتنبه فى الاستعمال
 كما يجتنب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوهما مما هو ظاهر فى نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال
 أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الاولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المخففة فضلا عما فوقها
 انتهى وسمعت مرة أخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل الكشف فكان تارة يرى غسالة
 الكبيرة فى الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بانها كالنجاسة المغلفة وتارة يرى غسالة الصغيرة
 فى الماء فيقول انها كالنجاسة المتوسطة لان الصغائر متوسطة بين الكاثر والمكروهات فهى

مرتبة بين النجاسة الملمطة والمخففة تبعاً لاصولها فقلت أقواله الثلاثة ان صحته في غسالة واحدة كما توهمه بعض مقلديه وانما ذلك في غسالات مدة انتهى فعلم أن الأئمة الأربعة ما بين خفيف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وتوقراً وما بين متوسط فيه وما بين تخفيف وكذلك وقد يمداد كراهه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفة هكذا ثمني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لزوجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماً وطرحته في البحر المحيط لم يرت طمعه أو لونه أو ريحه أو كلمه ما وأنقته فإذا كان مثل هذه الحكمة يغير البحر المحيط كل هذا التنوير المفيد فكيف بالذنوب العظام إذا نزلت من جميع المتوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى مقادير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا لطهارة من ماء المطاهر التي لم تستعمل لغيرها من خطايا المتوضئين وأمرُوا أتباعهم بالوضوء من الأنهار والآبار والبرك الكبيرة أو من الحياض المغفلة التي لا يدون فيها ماء المتطهرين فإن هذا الماء أنعش لأعضاء الطهارة لطافته وكثرة حياته لا سيما أغشاء أمثالها التي كادت أن تموت من كثرة الخفالات فهيات أن ينفضها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثيراً عرفنا نعم الله ما قبل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لأنه ان كان هناك ضعف للجسد أو فتور حرجي وقوي واستش وان لم يكن هناك ضعف ارتداداً للجسد حسناً ووضوءاً * وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر الساجدين أكثر أوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينش جسدنا من التقدير بها بالخطايا التي نزلت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم يعموا في ذنب فتتركها ثم ماء مطهرتهم كما كان الحجابة يعملون مع بعضهم بعضاً في المطاهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما نزل في ذلك الماء من الذنوب فيجتنبه على علمه ويأمن وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف غسالة المحرم من المكروه من خلاف الأولى ودخلت معه مرة ميثاق المدرسة الأهرمية فأراد أن يستنجي من المقطن فنظر فيه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقال رأيت فيه غسالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ ونزع ثيابه وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في رناتم جاء إلى الشيخ وتاب هذا امرأته من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء فالجواب الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته إزالته المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء مطهارة الصبي فان قيل فسلاي شيء شدد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث وتخفف في ماء إزالة النجاسة وقال انها تزال بكل مانع مزيل فالجواب أن باب الحدث أضيق وباب النجاسة أوسع بديل ما ورد في النعل الذي يصيبه نجاسة من أنه يطهره استحقاقه بالتراب اذا حكه فيه أو مشى به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الأرض اذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجه من قال

ان النار تطهر النجاسة اذا احرق بها فاجواب وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انهم تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي عليا الجواهر رحمه الله تعالى يقول من شك في أن
 مذهب الامام أبي جعفر رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر
 من مياضة المساجد فليتوضأ من ماء الآبار والأنهار والمياه التي لم تستعمل وينظر انعاش أعضائه
 فإنه يجد ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا يصدق لك
 يا أخي سر الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقد هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 لنا الطهارة به لا حيائه أعضائه التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعبد لا يعقل معناه وأحق أن علة معقولة مشهودة وهي انعاش البدن والاعضاء
 وأحيائها بعد فطورها أو موتها فافهم فإن قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطا يا أبا الميمون بالتراب في التراب كما ورد في الماء فاجواب لم نر شيئا
 يعمد عليه في ذلك ولعله لضعف روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحقق هذا الموضع من كتابي هذا فكذلك فلتعرف منازع المجتهدين والحمد لله رب
 العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثير ابطاهر كزعفران
 ونحوه مع قول الامام أبي جعفر وأصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطبخ أو يغلب على أجزائه فالاول
 مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء وانعاشها فن تطهر به فكأنه لم يتغير ووجه الثاني النظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا أن يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة
 التغير جدا بحيث يغلب على أجزائه ويؤيد الاول حديث الماء طهور لا يتجسه شيء الا ما غلب على
 طعمه اولونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق
 على المقيد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فبينهما برزخ مانع من
 دخول أحدهما في الآخر ولو لا ذلك ما كنا نشك في ولكن لما كان يلزم من اعتراضا الماء الطاهر
 أن نعرف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرطه
 توسعا كما أن أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لا اختلاف بين
 أهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فأهل الكشف يقولون علة منع استعماله اعتراضا
 ذلك النجس معه لا يتجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقول العلة في ذلك تتجسه فافهم * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على أن تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين
 يمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول عدم حدوث شيء في الماء بحال عليه الضعف روحانيته ووجه الثاني وجود
 التغير من حيث هو كالطعام المتين بطول المكث فإنه قد رشح وعرفا فلا ينبغي التطهر به كما

لا ينبغي أكل الطعام المذنب وكل شيء لا تحبه أهل الطباع السليمة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الشمس والنار لا يؤثران في نجاسة تطهر مراع قول الامام أبي حنيفة أن النار والشمس
 يطهران به عن أشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة عنده طهر بلا ديبغ واذا تجست
 الارض فمغت في الشمس طهر موضعه ما وجازت الصلاة عليها الا التيم منها اذا يلزم من كون الشيء
 طاهرا في نفسه أن يكون مطهرا للغير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث
 ووجه الاول أن الاصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحذف والنحو ووجه الثاني أن المراد
 زوال ذلك القدر في رأي الدين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بطول الزمان وغير ذلك
 وبديل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل للمرأة اذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده
 يعني من التراب الذي يمر به ويمسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء اذا كد القليل أي دون القلتين
 اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته مع
 قول مالك وأحمد في الرواية الاخرى أنه طاهر ما لم يتغير فان تغير فنجس وان بلغ قلتين فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالأركاء عند
 الامام أبي حنيفة وأحمد وهو المجدد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينحس الجارية الا بالتغير
 قليلا كان أو كثيرا واختاره جماعة من اصحاب الشافعي كالبعثي واما المحرمين والغزالي فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها
 وجود نجاسة في الجملة فتزهر عنها ولو لم تطهر لنا أديامع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بقاء
 دنس اذ الباطن عند ما ظاهره عنده تعالى فن شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند
 العباد فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان استعمال أواني الذهب والفضة حتى في غير
 الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم الأكل
 والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد فرجع الامر الى مرتبة
 الميراث ووجه الاول كمال الثقة على دين الامة والاخذ لها بالاحوط فيه اذا انحلاء في الوضوء
 منها مثلا كالتحليل في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر أن يكون متكبرا محبا بنفسه
 اذ الطهور مفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد أجمع أهل الكشف على أنه
 لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس
 فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالاولى لانه اذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات
 من الاحتياط في غيرها من باب أولى فافهم * ومن ذلك المصنوب بالفضة ضبة كبيرة
 حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول كمال الثقة على دين الامة كما مر وذلك أن
 من استعمل الآباء المصنوب بالفضة أو الذهب صدق عليه أنه استعمل آباءه كان بعض اجزائه
 من الفضة والورع التباع عن الآباء المصنوب كالتباع عن الآباء الكامل من الفضة
 ووجه الثاني العفو عن مثل ذلك * ومن ذلك السؤال قد اتفق الأئمة الاربعة على استحبابه

وقال داود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما ان تأذى
 بتركه المجلس فالأول مخفف والثاني مشدد ويدل له ما معناه قوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك أي أمر بإيجابه فان فيه رائحة كون الأمر للوجوب ولكنه
 ترك ذلك رجة بالامة فكأنه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لولا أن أشق على الله وأجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فن لم يجده فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجه
 الأول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك المشتهر من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فان إيجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم فلهذا كرهوا أن أحدهم
 لا يكاد يتجلى لقلبه تلك العظمة التي تجلي للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنات الأبرار
 سيئات المقربين فافهم * ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك
 وأحمد في إحدى روايتيه لا يكرهه وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى يكرهه فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
 لدفع الضرر عن جلسائه حتى لا يتأذى أحد برائحة فمه ومعلوم أن كل ما يؤذى المجلس ينبغي
 تقديم إزالته على حصول الفضائل وإيضاف الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء ربه الى
 حين يجلس للأكل على مائذنته مشاهدا له وهذا هو اللقاء الأصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما
 ورد في حديث الصائم فرحان وإن كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الإشارة الى
 التجوز في إطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحدهما برعى
 أذى من الله ونحو حديث من أذى لي وليا فقد أذاني واعتقادنا أن المراد من نسبة نحوه هذه
 الصفات الى الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محاله من أبواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني الترخيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة محمودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للعباد في الجهاد فقول اذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى أحد يدعوه بالمغفرة والرجة فلا ينبغي لي تركه فتترك
 داعيته للجهاد ويرزول عنه الحزن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

(باب النجاسة)*

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر الاماء عكى عن داود أنه قال بطهارتها مع خمرها وكذلك اتفقوا
 على أن الخمر اذا تخللت بنفسها طهرت وأجودوا على أن ميتة الجراد والبعك طاهرة وعلى
 أن المجنب أو الحائض أو المترك اذا تمس يده في ماء قليل فالما عباقي على طهارته واتفقوا على

ان الطهارة التي تخرج من المعدة نجاسة الاما حكي عن ابي حنيفة هذا ما تذكركم من مسائل
 الاجماع والاتفاق * واما ما اخذناه فيه من ذلك قول الائمة الاربعة ان النجاسة مع قول
 داود بطهارتها مع شربها صكما تر * فالاول مشدد والفق الزجر والثاني مخفف من
 جهة عدم وجوب الطهارة لانه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كاليسر والانصاب والازلام
 وانما هي نجاسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فرجع الامر
 الى مرتبة الميراث وان كان الثاني ضعيفا جدا فافهم * ومن ذلك قول الامام الثاني
 واجد والي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسته
 وفي الطهارة من ولو غلبه بها النجاسة الاعتدالي حنيفة فانه يقول الفصل منه مرة ان زالت
 العين بها والافلاذ من غلبه حتى يثوب على الظن ازالها ولو بشرين مرة ولاكثر كسائر
 النجاسات لا سيما وقال مالك هو طاهر وتصل من ولو غلبه سبعا بالنجاسة بل ذلك تعبدى لا يعقل
 وكذلك القول فيما اذا ادخل الكلب عضوا من اعضائه في الاناء فانه كاللولوغ خلافا لما لك
 فانه خص الفصل سبعا باللولوغ فقط فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه من قال بنجاسة عينه
 وصفته معا عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب
 قولنا بطهارة عينها ثم ان رأينا آثارها بضر استمالها في بدن او دين اجتنابناها وقد اجمع أهل
 الكشف على أن الاكل والشرب من سؤر الكلب يورث التساوة في القلب حتى لا يصير البعد
 يمن الى موعظة ولا فعل شيء من الخيرات وقد جرب ذلك شخص من اصحابنا المالكية فشرب من
 لبن شرب منه كلب فحكى تسعة اشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والنسبة
 الذي يحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
 او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا
 سلم احدهم طهر فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام وسقط سيدي عليا المحواص
 وجه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما نهي عنه الشارع من بيعه او اكل
 ثمنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سؤره يمت القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم
 الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو اولي بالاجتناب لانه يضرك في
 الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى
 المشركين نجسا واليسر والانصاب والازلام رجسا مع اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك
 وكذلك آله الثمار والانصاب والازلام قال ولما كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار
 الحمد موتنا وارضعا فنعنه من قبول المواقف التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في
 الفصل من اثره سبعا احداها بتراب دفعا لذلك الا ترى الكفاية فانه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين
 اذا اجتمعا اُنتب الزرع فعمل ان امر الشارع بال غسل من اثره ولو غلبه سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه
 كالعبان مع سبعا كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالفصل منه سبعا احداها بتراب بمالعة

في الشقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بخيصة صفته القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما أطلق الامام الشافعي ومن وفقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لما لك ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسعا ونفليا لعدم انفكاك الصفة عن موضوعها وعكسه كما مر * وكان أخى افضل الدين رحمه الله يقول التحقيق أن الكلب طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا اعتراض على من قال أن وجوب الغسل من الكلب أو استنجابه علة لا تعقل تخفاتها على غاب الناس لانه ما طلع عليها فيما علمنا الا بعض أهل الكشف فقط وقد أزم بعضهم من قال أن الغسل من الكلب تعبدى لا يعقل بأن ذلك يؤدي الى أن الشارع خاطب الأمة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد أن يقرب من صفة البعث الذي ينزه عنه منصب الشارع وقد أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليهم أي ما أمره به بأن يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بأن يبلغ الليم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث ينبغي لهم أمره فلا يلتبس عليهم منه شيء وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اه قلت وقدير هذا الالتزام بأن مثل ذلك قد يكون جاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التفسير هل سادرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علة أم يتفلقون عن المبادرة حتى يعلموا حكمة ذلك وقد قال أهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم اجره منه اذا عمل لانه ربما يكون معظم الباعث للكلف حينئذ على العمل حكمة تلك العلة من ثواب وغيره لا محض امثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله أعلم * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الوارد في الغسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة أوفي التسليم وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدر في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وأما التسليم فحين ولوجنا الا مرفيه للاستنجاب فقد ينهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسة فاعلم ذلك فانه نفيس * وقد ألفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما مرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها واصل ذلك أن أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على المحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم أن الاختلاف في العلة لا يقدر في الأحكام فعملته الاصلية عند أهل الكشف نجاسة صفته من حيث انها تمت القلب كالحجر والميسر والانصاب والازلام وتصدق عن ذكر الله وعن الصلاة وعلة عند غير أهل الكشف اما نجاسة عينه وصفته معا وعلة لا تعقل عند من قال بطهارتهما معا والغسل منه تعبدى ولا ينبغي ما في هذا اذا لم بالغسل منه سبعا يقتضى نجاسته ولا بد والا كان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة انتهى * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه يغسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى

بطهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختلف
الامام الذروي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه
يكفي في بول الخنزير غلة واحدة بل ان تراب وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاسهل يندم
وجوب الفصل منه كالكلب حتى يرد في الشرح الحماقة بالكلب انتهى ووجه من الحنفية
بالكلب في وجوب الفصل منه كونه انجس جما ومجما من الكلب بقياسه على الكلب وانجس
ووجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الفصل منه سبع مرات كالكلب واما تحريم مجسه
فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والخنزير ولم يأمرنا الشارع بالفصل منه مما سمي
احدا من تراب فافهم * ومن ذلك عدم وجوب الغسل في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة
ومالك والثاني واجد في احدي روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يجب الغسل في سائر
النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاماء سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا
وفي رواية اخرى اسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابله مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يراون الورع ولا
الاحتياط والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقص من
الفرج وعدم النقص به كما سيأتي بسطه في باب ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الامام
الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما ومن
احدهما وهو احدي الروايتين عن احمد واطهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة
ان المجلود كلها تطهر بالدباغ الاجلد الخنزير ومع قول الزمري انه يمنع بجلود الميتة كلها من
غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سمي الدبغ نجسا ادباغ الله
تعالى ان يحالسه العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني القائل بان جلد الخنزير لا يظهر
بالدباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه يستحب قبله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه نقصا فكان
أخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
دباغ جل احاديث الدباغ على الاستصحاب دون الوجوب فالاول خاص بالاكابر من العلماء
والثاني خاص بنحوهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدان الذكاة لا تعمل شيئا فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
ومالك انها تعمل الا في الخنزير واذا ذكي عندهما سبع أو كلب طهر جلده ولحمه لكن اكله حرام
عند أبي حنيفة ومكره عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه حيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبايل حكمه بجمعه حكم
موته حتى أنه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائب ووجه
الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر لضرورة في بدن أو عقل ولحم ما لا يؤكل
وان قيل بطهارته يضر في البدن كما جرب ومن شك فليجرب لولم يكن الا انه يورث اكله

الملائكة حتى لا يكاد يفهم ظواهر الامور فضلا عن بواطنها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
 بالمعقوع مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في المجدد انه لا يبقى
 عنه ومع قوله في القديم انه يبقى عمادون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة
 غير الآدمي * وصوفها ووبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسن والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنعم أولا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول
 الارزاعي ان الشعر ونحوه نجس يظهر بالنسل فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراش ولو بلا غسل عند غير الارزاعي على ان
 التحقيق في الشعر والريش ونحوهما ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان أو غيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم * ومن ذلك قول
 الامام أبي حنيفة ومالك بنجر وان الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول أحمد بكرهته
 ومع قول الخنزي بالليف أحب الي * فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما
 راحة تشديدان لم يردا أحمد بالكره المتنع فيؤاخذ به الا كبير من أهل الورع ويسامح به الا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء
 على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتماء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الآدمي اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بأنه نجس لكنه يظهر بالنسل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شرف ذات الآدمي روحا وجسما
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لانه ما كان طاهرا الا سريان
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الآدمي مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فاجواب يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه
 أو بلغه ولم يصح عنده * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بطهارة سور البغل والحمار وأنه مطهر
 على توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والارزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سوره
 نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون عله منع
 الطهارة بسور البغل والحمار لا يطلع عليها الا كبار العلماء بالله فيحقق الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطاهرهما من مأكول اللحم ومع قول النخعي جميع أبوال

الحجوات الطاهرة طاهر ومع قول الامام أبي حنيفة رزق الطير الماء كقول المحم كالحمام والمسافر
طاهر وما عده نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحد شقي التفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون البهائم من شأنها ان تأكل مع العفلة عن الله تعالى
فلا تكاد تذكر بها او ما لم يذكر اسم الله عليه فهو قد شرعا كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص
بالكابر العلماء والصالحين الذين يتدنون بمخالطة الغافلين عن الله ما هم عليه من شدة الطهارة
والتهديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم العفلة فانهم لا يتأثرون بفضلات أهل العفلة
لعدم تقدس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
ومرتبة العوام والعلماء تتبع لها أي للشريعة * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك
ببخاسة النبي من الادعى مع قول الشافعي وأجدانه طاهر زاد الشافعي وكذا في كل حيوان
طاهر وما حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالك وطباويا بسا وعند أبي حنيفة يغسل وطباويا بفرك
ياسا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
كونه يخرج مع لعقله عن الله تعالى عالبا فلا يكاد الشخص يذكر أنه بين يدي الله ابدان
تم جسده النقلة تبعالهم اللذة ومعلوم أن اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا
أمر الشارع بالفصل من حرج النبي لكل البدن انما عال البدن الذي فتر وضعف من شدة الحجاب
عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الفصل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو
رجس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام أبي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء
والصالحين وكلام الامام الشافعي وأجد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
وسلم تارة وفركه أخرى شريفا لا كابر ولا اصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
في البئر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها فارة ميتة انها كانت متنفذة اعادة صلاة ثلاثة أيام وان لم
تكن متنفذة اعادة صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي وأجدانه ان كان الماء يسيرا اعادة من الصلاة
ما يغلب على طهانه توضع منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعادة من وقت
التغير وقال مالك ان كان جعينا ولم يتغير أحد أوصافه فلا اعادة وان كان غير معين ففيه روايتان
فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فيقال في توجيه
ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لتمامهم ما في الطهارة
والتهديس * ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا اشتبه طاهر ونجس اجتهد وتطهر عما ملأ
طهارته من الاواني مع قول الامام أبي حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدد آنية الطاهر
اكثر ومع قول أجدانه لا يتحرى بل يريق الجميع أو يخطئها ويقيم فالاول مخفف والثاني
وما بعده مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو محمول على حاله فالاول خاص بالعوام والثاني
وما بعده خاص بالاكابر لشدة تورعهم واعفافهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب اسباب المحدث) *

أجدوا على نقض الوضوء بالخارج المتادم من السيلين وهو البول والغائط وانفقوا على ان

من من ذكره أو دبره بعض من أعضائه غير يده لا يقبض وتفقوا على أن نوم المضطجع والتكبي
 بشرطه يقبض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة يبطلها دون الوضوء ونحوها فالأبي حنيفة كما
 سيأتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار أو كل الخبز لا يقبض الوضوء وعلى أن من يقبض
 الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقا
 على أنه لا يجوز للحدث مس المحفف ولا جله إلا ما حكى عن داود وغيره من المجاوزة وما وجدته
 من مسائل الإجماع والاتفاق وأما الاختلاف فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقبض
 الخارج النادر كالردود والحصاة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة يقبض الريح الخارج من القبل
 وهو الراجح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالقبض بالثلاثة فالأول مخفف والثاني فيه
 تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الردود حلت الحياة والحصاة من الأكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والناقض حقيقة إنما هو ما شأ من الطعام ومن نقص
 بالحصاة فأنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لالذاتها كما سيأتي بسطه
 في أوائل خاتمة الكتاب إن شاء الله تعالى ووجه من قال بقبض الريح الخارج من القبل نذرته
 حتى أنه ربما لا يقع للعبد في عمره مرة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المني
 ناقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا يقبض الطهارة وإن أوجب النسل
 فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن لذة خروج المني
 شديدة لا تعادل لذة نفسانية ومن لازم ذلك شدة الغفلة والغبية عن الله تعالى فهو أولى بالقبض
 من خروج البول والغائط من حيث اللذة لأن حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصا
 بأكابر الأولياء الذين يعدون الغفلة عن الله تعالى حدثا تحجب منه التوبة والطهارة فالأول خاص
 بالأكابر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم قبض
 الطهارة بالمني إلا كونه منشأ آدمي لا غير فإن من خرج منه المني ممنوع من الصلاة وضوؤها
 أشد من منع الحدث الحدث الأصغر فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا يقبض الوضوء
 مس الفرج مطلقا على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الأرجح من مذهب أحمد باستقاض
 الوضوء ببطن الكف وزاد أحمد قبض الطهارة بلمس الذكر يظهر الكف أيضا ومع قول مالك
 إن مسه بشهوة انتقض والأفلا فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فراجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابله خاص بالأكابر وذلك لأن الناقض
 حقيقة هو كل ما نزل من الأكل وأما النقض بالفرج فأنما هو لمجاورة الفرج للخارج بل ورد أنه
 صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله لمجاورتها لمجاورة الخارج مباينة في التنزه را يقتدى به
 خواص أمته دون عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو إلا بضعة منك وقال للأكابر من مس
 فرجه فليتوضأ كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجع
 وسمعت سميذى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق
 ابن عدي حين سأله عن مس الفرج هل هو إلا بضعة منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل

الكشف من ان الناقض حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب ونرجع من الفرج
لا من ذان الفرج وكان طلق بن عدي هذا راعى ابل لقوم تخفف الشارع عليه رحمة به بخلاف
الاكابر من العلماء والباحثين يؤمر أحدهم بالوضوء من مس الذكرا كمن اكله لمقامهم في التورع
والتزهد عن مس المجاور للنازع بخلاف الفلاحين والراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا
التزهد العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميراث فان قال الشافعي ان حديث مل عرو
الابنة منك منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بنسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له
من وجه يعمل عليه وقد صرح جده على أحاد العوام دون العلماء والباحثين فينبغي لكل متدين
من الحنفية ان يتوضأ من مس الفرج نرجع من مس الفرج ولا ينبغي له ان يمس فرجه
ويصلي بلا تحديد طهارة فان قال قائل انكم قلتم ان علة النقض بمس الفرج انما هو لكونه
مجاورا للخارج لالذاته فلم توجبوا الوضوء بمس نفس الخارج فاجواب انما يلزمنا الشارع
بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف نرجعه فان العبد يجد لذة وراحة بنرجعه
تكاد تم البدن فلذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فافهم وأما وجه من
نقض الطهارة بمس الذكر يظهر الكف أربا ليدل على المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على
ذلك كما في حديث اذا قضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينه وبينه ما ستر ولا حجاب فليتوضأ وسعته
مرة أخرى يقول ليس لنا نقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى التفهقه عنده من يقول
بانما نقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لا ندل ولا شيع ما تفهقه فان الجميع ان لا يكاد يتسم فضلا
عن التفهقه انتهى وأما مس حلقة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا يتقض الوضوء وقال الشافعي
في أرجح قوله وأحمد يتقض أخذها برواية من مس فرجه فمثل القبل والدبر فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يتقض طهارة من مس فرج غيره صغيرا كان
المسوس أو كبيرا حيا كان أو ميتا مع قول مالك انه لا يتقض من فرج الصغير مع قول أبي
حنيفة انه لا يتقض عطافا فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول اطلاق نقض الطهارة بمس
الانسان فرج نفسه فقيس عليه مس فرج غيره بجامع علة القبح في ذلك فها نقض طهارة العبد
من نفسه كذلك يتقض من غيره أخذها بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام أبي حنيفة
والشافعي وأحمد بعدم نقض طهارة المسوس مع قول مالك يتقضه فان الاول مخفف والثاني
مشدد وان الاول خاص بالا صاغر والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد أجمع أهل الكشف
على انه ليس لنا نقض الا وفعله سوء ادب أو فيه رائحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج المحدث أو وقوعه أبدا وذلك أي عدم الحضور
حدث عند الاكابر يتطهرون منه احياء لبدنهم الذي مات بآدابهم عن شهوة كونه في حضرة ربه
فافهم وهذا من باب قولهم حسنات البرار سيئات المقربين * ومن ذلك قول الامام
الثلاثة بعدم نقض الطهارة بمس الامرء الجيسل مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء بمس

وحكى ذلك أيضا عن الامام أحمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الاحكام دائر مع العلل غالب فكما كانت العلة في النقض بلبس المرأة الشهوة للامس أو المموس أو لها عادة احتياط الامام مالك للامة وقال يتقض الامر الذي يشتهى بقبيله مثلا لانه رضى الله عنه ممن آمنهم الشارع على شريسته من بعده فكل أمر حدث بعدموت الشارع من مستحسن أو مستقبح عرفا فلم يمتد أن يلحقه بما يشاء كله في الشريعة فالتقض بالامر خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون الا ما أباحه الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن مس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص باكابر العلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التبعاد عن كل ما لم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لبس البالغ المرأة من غير خاتل يتقض بكل حال الا ان كانت المرأة محرما للامس مع قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك بشهوة تقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ان ذلك يتقض بشرط انتشار الذكرك بذلك فيمتقض باللبس والا تشارعا ومع قول محمد بن الحسن انه لا يتقض وان انتشر ذكره ومع قول عطاء ان لبس أجنبية لا تحل له انتقض وان لبس زوجته وامته لم يتقض فالاول مشدد وقدابله مخفف على التفصيل المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذ انقضى مقام وجودها ومقابلته دائر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والموسط والمخفف وأما المموس فذهب مالك والراجح من قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انه كاللامس في النقض فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال يتقض لبس الاجنبية النظر للنقض بالاثوثة من حيث هي فكانها حدث ووجه من قال ان الانتقض الانتقض بعائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساءه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهذا خاص بمن ملك اربه وكان الشيخ يحيى الدين بن العربي رضى الله عنه يقول وجه من منع النقض بلبس المرأة بالنظر الى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تطاهرنا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير وهو سر لا يطلع عليه الا من اطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في غفصة وعائشة حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سر لا يجوز كشفه للحيويين * وسكنت سيدي عليا الخواص رضى الله تعالى يقول نقض الطهارة بلبس النساء خاص بأحد الناس ممن لم يطلع الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم ان الخبير المسمى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلبسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود ككشافا وبقينا لا الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكمل من الاثوثة انتهى * وسعته أيضا يقول

لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعي بالجمال اكابر ملوك الدنيا الى صورة العبد
 عليها حالة الوقاع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وصحته ايضا يقول الاولى انقول
 بتقش الجواهر والمعادن والمصيرة لان الهبة في التقش بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 المخصوص وصف في الانثى فيقف المتورع على القول بانهم يتقش حتى ياتي له نص يخرجهم
 عن التقش وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح ابناهم ويسمي
 نساءهم على الاما مال فانه كان لا يذبح الانثى القريصة الهة بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولاستم النساء من غير تعقيب بالبالغة فكذلك اطلقه على
 البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله فمن الائمة من دارع حصول الشهوة
 منهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد بلس النساء في الآية
 هو الجماع لا اللبس بالدفء ولكون اللبس امرافق فلا يقرب الانسان بلذته عن ربه غالباً بخلاف
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضره قلب مع ربه بل يقرب عن مراقبته ووده بالكلمة
 وذلك حدث عند الاكابر من الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن الجماع كله لا تقرب
 بجمل دون آخر امر المكلف بتعيم البدن في الغسل لينش بالماء مامات من بدنه بمر يان تلك اللذة
 فيه فانها تمت جسده كله اذ المتى وان كان فرعا من الدم فهو فرع اقوى من اصله وان كان البول
 والمائط والدم اقدر منه في ظاهرا لا مراد العلة فيه سريان شهوته الغيبية له عن شهوة الحق تعالى
 لا قذارة اللون والرائحة مثلاً ومما يؤيد من قال ان المراد باللس في آية اولاستم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فان المراد باللس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به لكونه نظراً في لغة العرب فرأى ان اللبس واللمس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصاً برعا الماس بخلاف الاكابر فان من مقامهم ان يتزهدوا عن لمس النساء ولو لم
 شهوة حتى عن لمس الشعر والطفرة والسن كما يتزهدون عن الصلاة اذا كانوا لحم الحزور لا بعد
 طهارة تباعد عنها لكونها محال كوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا لكونها محال اذ للهم
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حاله من احوال المصلين لا ينتقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع استنقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام ممكنة مقعده لم ينتقض ولو طال النوم
 والانتقض ومع قول احمد في اصح الروايات عنه انه ان طال نوم القائم والقاعد والراكع
 والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول مختلف ومقابله مفصل فرجع الامر الى ترتيب
 الميزان * ووجه الاول ان الثائم في الصلاة قريب من المستيقظ لانه تعالى عليه بوضوء الله
 تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقعده لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الارض ولذلك قال اشباح الطريق
 من اراد خفة نومه فليضع تحت راسه مخدعة اليه وينم على شقه الايمن فان نومه يكون

خفيما جدا وأما وجه من قال من العلماء ان النوم يتقض ولو من يمكن مقعده ان صح عنه ذلك فهو
 لكونه أى النوم أمر برزخه الى وجهه الى البقطة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 أنمو الموت فكان القول بتقضى الطهارة به من باب الاحتياط * وسعت سیدی علیا
 الخواص رحمه الله يقول وجهه من تقضى الطهارة بخروج الدم المجارى أو باقعهقه أو بنوم المحكن
 مقعده أو بمس الأبط الذى فيه صنان أو بمس الأبرص أو بالاجذم أو بالكافر أو الصليب أو غير
 ذلك مما وردت فيه الاحتياط والاثار وتولد من الأكل والشرب الاحتياط ولا يبالا تقع
 الا والقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو صححت مراقبة العبد له لته نفسه عن مس كل قدر
 حسی أو معنوی تعظيما محضه ربه فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى
 تقضى بعض العلماء الطهارة بها قال وجب التواقض متولدة من الاكل وليس لنا قاض من غير
 الاكل أبدا فان من لا يأكل لا يتام ولا يجرى له دم ولا يتخك في الصلاة ولا يتقيأ حتى يملأ فيه
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بمصيبة مما فضلا عن الكفر
 والترك بل هو كالملاشكة وامان قال بتقضى مس الكافر فلانه محل لسخط الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فراه من موضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم من الوضوء من
 أكل لحم الخنزير لما ورد أن ظهوره مأمور الشياطين لا من حيث ذات الله * وكما ورد النهى عن
 الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وكما ورد من النهى عن الجلوس على جلود النمار
 والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما سيأتى بيانه في باب اللباس وكذلك لولا الاكل
 والشرب ما شتهينا مس النساء ولا جاعهن ولا خرج مما نمنى ولا جنأ حدنا ولا أغنى عليه ولا
 تكلمنا بنبيته ولا نعيمه ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا يعبده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب
 بالاكل وأسل ذلك أكلة السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه بنوه من
 بعده من حجابهم بالاكل عن الله تعالى أمر وابتلوا بالفعل أو الوضوء من كل ما تولد من الاكل
 ملازمة الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالاكل في الامتناع بمصبة
 كمال مناجاة العبد له في صلاته حال الاكل فقمته لذة الاكل عن شهود كمال الاقبال على
 مناجاة ربه لا امتناع اجتماع لذتين معاني أن واحد ومراعاة الادب معه كما سيأتى بسط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك الوضوء مما مس النار الطبع والمنزفات تقى الاربعة على عدم
 النقض به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول محقق والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غصبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا يناسب من
 اكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء عنه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجهه ذلك بخلاف
 الاصاغر فلا يؤثرون بالوضوء عنه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة
 على الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من يتقن
 الطهارة وشك في الحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على الحدث

ويروى وقال الحسن ان كان شك في الحديث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته وان كان خارج
 الصلاة اخذ بمقتضى الشك وهو الحديث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 فالائق بالا كابر الاختصاص بالدين دون التسلك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين
 يتبعون الفتن الا ان يجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة
 الاربعة بتعريم من المخفف على الحديث مع قول داود وغيره بالمحوذ وكذلك قول الائمة الاربعة
 يجوز للحديث * فبذلك او علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده جله في ائمة وتفسيره وتأثير
 وقلب ورقه بورد فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بة لان وعلاقة
 مخفف ومقابله مشدد فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة
 في التعميم وعلا بظاهر قوله تعالى لا ياتى الا المطهرون والوجه الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس
 هو حالا في الكتاب التي في الورق وانما هو على لها كتحال التجو على وسبه الماء وكسورة الرائي
 المرئمة في المرأة فلهي عين الرائي ولا هي غيره وما أسرار لا تحملها العبارة ووجه الاول في حمل
 المخفف بدلالة عدم من المخفف لانه انما من العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المخفف
 بعد لان صورته صورة العظم على كل حال ووجه الثاني المباعدة في التعميم ولانه بعد حامل للمخفف
 بالملاقة فلعل من المذهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحد في أشهر ازايات عنه بتعريم استقبال
 القبلة واستدبارها في الصحراء وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وفي البلدان
 مع قول داود يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة
 بوله وغائظه فقد أساء الادب فلذلك غاب الشارع بين الجهتين بقوله شرعوا أو غيروا وذلك خاص
 بالا كابر الذين بالتواني تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الا كابر من التعميم فلعل مقام رجال
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحد ان الاستنجاء واجب الكس عند ما كان
 وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء محت صلاته وقال أبو حنيفة حوسنة وفي رواية
 عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المباعدة
 في وجوب التزني وهو خاص بالا كابر ووجه الثاني كثرة تكرار روح النجاسة من هذين المكانين
 فمخفف فيه ما بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عمادة *
 ومن ذلك قول الشافعي واحد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الاتقاء بدونه فامع قول
 مالك رأبي حنيفة يجوز الحجر الواحد اذا حصل به الاتقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التزني ووجه الثاني حمل الثلاثة في
 الحديث على الغالب والا فاذ حصل الاتقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شئ يجمع

هناك مع ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية لشرفها بحجة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة اجبار لا يكفي في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان مقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستنبي لثقله الثقلة على العبد حال الاستنجاء فافهم * ومن ذلك قول الشافعي "واحمد لا يجزئ الاستنجاء بعظم ولا روث مع قول أبي حنيفة وما لك انه يجزئ بهما لكن مع الكراعة بهما فالاول مسدد والثاني مخفف ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء بهما نهى تنزيهه فالاول خاص بالا كابر والثاني خاص بالاصاغر لان علة كون العظم طعام اخواننا المحن يخفى على كثير من الناس واما علة الروث فلان المراد بانحجر التحفيف والله أعلم

(باب الوضوء)

اتفق الائم على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحد وعلى أن تخليل اللحية الكثة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء بخلاف الزفر وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن من توضأ قوله أن يصلي بوضوئه ماشاء ما لم ينتقض خلافا للنهي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير مرة واحدة ويتنفل ماشاء واحتج بالآية يأبىها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فتجب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر مع قول الامام أبي حنيفة لا يقتصر الوضوء والنسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحبها الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينشئ البدن من الضعف الذي حصل فيه من المصاعب والنفقات فلذلك احتج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فانه قوي الروحانية فيحكي كل محل نزل عليه ولو بلا قصد فأصـ * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة بالماضي قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فالحق النظر لانك لو قاتل الخنفي وهو يتضرع ما تصنع لقال لك اظهر وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلا قال ولعل شبهة من نقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالامر به أو ما ألحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه يتقسم الى ما هو واجب والى

ما هو مندوب كالحج والاشتغال وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب وفيها
 ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام ابي حنيفة فرضية التنية نفي وجوبها وتفسير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن المحرم بلفظ الكراهة فاذا قيل وكراهة سفيان الوضوء باللبس مثلاً فمأخوذ من
 المنع وعدم الحجة فانهم واعرف مصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله
 تعالى فنابروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى
 القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وتفسير ذلك تخصيصهم
 الدعاء للانبياء بلفظ الصلاة دون الرجة وان كانت الصلاة من الله رجة تميز الانبياء عن
 الاولياء فيقال في الوحي رجه الله اودى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا بمعكم التنية
 للانبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت رضى الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من
 اكثر الائمة ادبا مع الله تعالى ولذلك لم يمسس التنية فرضا وصحى الوتر واجبا لكونها متنا
 بالسنة لا بالكتاب فقص بذلك تميز ما فرضه الله وتيميز ما ارجعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله اشد بما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى ان يوجب ما شاء او لا يوجب والمطل
 في ذلك ثم قال فاللاقى بكل متدين ان لا يميل عملا لانية سواء كان ذلك من الوسائل ام من
 المقاصد من حيث انها ما مور بها شرعا ولولم يقل امامنا بوجوبها فانما اسنة على كل حال ونهض
 بها الى الوجوب اجتهاد المجتهد فان قلت فما وجه من اوجب نية رفع المحدث الاصفر مع الاكبر
 اذا اجتمع المحدثان على المكلف فالجواب وجهه ان الاصل في كل حدث افرادة بنية فقد
 لا يكون الشارع يرى اندراج الاصفر في الاكبر بحكمة تتخفى على غالب الناس وقد ضبطنا
 الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في التنية منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الائمة
 فراجع به ومن ذلك قول الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق
 بها فالاول كالشد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول مراعاة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم الى حد يمنعهم من النطق او نقله عليهم اذا قبلوا
 على فعل ما هو ربه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظيمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر
 بالنطق بها * وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
 ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعدة عن مقام
 المساجدة لله تعالى عادة وفرق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه تنفيس وسيأتي في بيان
 حكمة الجهر في اوتى المغرب والعشاء من خصائص الحق جل وعلا ان العبد يزاد عينة
 ونظما كلما اطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار
 مستحبا في غير الركنين الاولين من القرائن الجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة واحدى الربايتين عن احمد ان التنية في الوضوء

مستحبة مع قول داود وأجدانهم واجبة لا يصح الوضوء إلا بها سواء في ذلك العمد والسوء ومع قول
 إسحاق أن نسبا المرأة طهارته والأفلا فالأول مخفف والثاني مشدد والأول محمول على
 حال أهل القرب من شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى
 مستحبا لا واجبا * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله
 تعالى عليه فهو وقرب من الميتة في المحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولأننا كأول ما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنه نهر ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن في أكله
 فما جعل ذبيحة المشرك رجسا إلا عدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبائح أهل الكتاب فإن الشريعة
 أباحها انتهى أي فإن الآية وإن كانت نزلت فمن ذبح على اسم الأصنام فظاهرها يشهد لما قاله
 الشيخ كما يشهد له أيضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فإن ظاهره عند بعضهم نفى الحجّة
 وإن جله بعضهم على الكمال كما مر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين قبل الطهارة
 مستحب مع قول أجدان ذلك واجب لكن من يوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
 بالوجوب مطلقا تبعدا للنجاسة فإن أدخل يده في الأناء قبل غسلها لم يفسد الماء الاعتدال المحسن
 البصري فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الإمام أجد في أشهر الروايتين
 بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر فالأول مخفف والثاني مشدد أما الظاهر حديث
 تميمي وأبو إسحق عنهما أنهما استنشقا عند من صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وإما أن أصله
 مستحب ونهض به إلى الوجوب اجتهدا المجتهد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الاستحباب أن الفم والأنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى
 الظاهر من البدن فالعرض لهما انما هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون الفم محل
 اللسان والطعام فكذلك وقع اللسان في الشئ وكما نزل منه إلى الجوف حوام أو شبهات وقد صرح في
 الحديث بأن اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذو هل يكب الناس في
 النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم فيجب على هذا القول على العبد إذا تطهر أن يغسل فيه
 غسلا جيدا بالماء مع التحال بمن وقع هو في عرضه من سائر الناس والاكتفاء من الاستغفار كما هو
 مقرر في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما
 ورد ومحل ناهو والكبرياء والألغة عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
 صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما بسطنا الكلام عليه أول عهد المشايخ فراجعه وكان
 سيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الريح ومن أكل البعر
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والنميمة وكل الحرام
 والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراما أو وقع في غيبة فقد نجس نجاسة يمنع
 من دخول حضرة الله سبحانه في الصلاة وغيرها قالوا وراود الشارع لامتة أن لا يقوم أحد منهم يناجي
 ربه في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا منال من يتكلم بالقيح ثم يقرأ

القرآن مثال من رمى محققاً قاذورة ولا شك في كفره وسعت سيدي علي الخواص رحمه الله
يقول انما سقى صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه
عز وجل لتلايقفل الناس عنهم الكونهما الا بعد ان من الوجه الا بعد اتمام النظر الى باطنهما
فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من
الوقوع في سوء الادب وقد قدمنا انما استهما باذن من ربه عز وجل كما انهم مسح الاذنين كذلك
باذن من ربه انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان اليياض الذي بين شعر الاذن واللحية من
الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حصول المواجهة به في
حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرف
في ذلك عند القائل به والافكل جزء من بدن العبد ظاهر او باطنا طاهر للحق تعالى كما اشار اليه
فرض الحق تعالى ليلة الامراء الفصل لجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء
ورضى منهم به في الصلاة مع الاستحباب ثم لما كان القلب محل النظر الحق تعالى من العبد امر الله
تعالى العبد بالآية قوراء مسارعة للتطهير من النجاسة المنعوبة لان الماء لا يصل الى القلب فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الاربعة بأن المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول
الامام داود والامام زفر رحمه الله تعالى انها لا تدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول
الامرالى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انها محل الارتفاق وتسكمل الحركة بهما في فعل
المخالفات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع ورأس العظمين فلم يتحصلا للذراعين
فخفف فيهما * ومن ذلك قول الامام مالك واحمد في اظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع
الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره
فالشافعي يقول يجب ما يطلق عليه اسم المسح وابو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون
ذلك بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يسكني وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد
فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان
وجه الاول الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضي يخرج عن الكبر
الذي في ضمنها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده منقال ذرة من
كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهي الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة
الصلاة ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لانه
لا بد أن يأمر غيره أو ينهيه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرجة
بالعوام فان غالبهم يغلب عليه الرياسة والكبر فحجابه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت
حكم غيره الا قهراً فلذلك مسح أحدهم ببقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة لا يجوز مع قول أحمد بأنه يجوز لكن بشرط أن
يكون تحت الحنك منها شيء رواية واحدة وان كانت مدورة لا ذؤابة لها يعني التمام لا يجوز المسح عليها

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على
 طهر روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
 في نفس الرأس لا في اعليها من عمامة أو قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال
 أن يكون اسمه مستقامن الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين أن
 يكون ذلك بمحائل أو بلا محائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط
 وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهر
 عليهم كبر والثاني خاص بالاصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون رؤسهم ثلاث مرات مبالغة
 في ازالة الكبر الذي عندهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاذنين من الرأس يستحب
 مسحهما معه مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان يسحان بماء جديد بعد مسح الرأس
 وقال الزمري هما من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشعبي وجعاعه ما قبل
 منهما من الوجه يغسل معه وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي
 مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الاذنين لا يتصور فيهما عصيان حقيقة وانماهما طريقتان
 الى وصول الكلام المحرام منهما الى القلب فلذلك خفف فيهما بالمسح ليكون الكلام المحرام
 يمر عليهما ويمسحهما معا ووجه الثاني كونهما كانا سببا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة
 ما يسمعان ذلك ويوصلانه الى القلب فهما كمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
 فلذلك وجب غسلهما ازالة لذلك الوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
 في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام ابي حنيفة والشافعي وأحمد في احدى الروايتين
 عنهما انهما يسحان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما يسحان ثلاثا وهو الرواية الاخرى
 عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول ابي
 حنيفة واحد وبعض الشافعية انه مستحب فالاول مخفف ومقابله مشدد ووجه الاول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الغل مع ما جرب من
 زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل عملنا بالتجربة * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لابسا اللحف مع
 ما حكى عن أحمد والاوزاعي والثوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان
 عندهم مخير بين الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة المجر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول مؤاخذه العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين للجسم كله وعمدين
 له بالقوة على المشي فاذاضعقا بالمخالفة أو النقص السري ذلك فيما جلاه كإسرى منهما القوة الى ما
 فوقهما اذا غسل فانهما كمروقي الشجرة التي تشرب الماء وتعد الاغصان بالاوراق والثمار فتعين
 فيهما الغسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما العيصان بخلاف ما جلاه من الاغصاء

فأكفى صاحب هذا القول بحمد ماع قوله بأن النسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 قرض الرجلين المسح لا النسل فاعلم ذلك * ومن ذلك قول بعضهم بكراهة التقصير عن
 الثلاث في غسالات الوضوء ومسحاته مع قول بعضهم بعدم الكراهة لتبوت الاقتضار على مرة وعلى
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء بحياة ابدانهم يكفهم الغسل او المسح مرة واحدة
 او مرتين ويصح ان يكون الامر بالعكس فيكفي العاصي المرة الواحدة والاثنان لانه هو الذي يليق
 به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضأ ثلاثا ثلاثا هذا
 وضوءه وضوءه لانياء من قبل انتهى وذلك لانهم اكابر المحضرة الالهية فيطالبون بمزيد نظافة
 وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك في
 احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجد بوجوده فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم ابي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن ان
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه او تأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان الامام
 علي بن ابي طالب يقول لا بائي باي اعضاء الوضوء بدات وبتقدير عدم وجوبه فاصله سنة
 بالاجماع ونهض به الى الوجوب اجتهد الاثمة القائلين به ووجه الثاني ان الوضوء الخالي من
 عن الترتيب لم يرد لنافيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف ان يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي غير مقبول لئلا يستدلوا
 الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد وانما لم يرد لما حديث في تقديم احد
 الخدشين او الاذنين على الآخر لان حكمه تقديم اليمنى من اليمين والرجلين انما يولكون اليمنى
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمها مسارعة
 لطهارتها كما كانت اسرع لفعل المخالفات ولا هكذا المجتهدان والاذنان فانه لا يتصور فيهما
 ما ذكرته في اليمين فلذلك كما ياطهران دفعة واحدة والله اعلم * ومن ذلك قول الامام
 ابي حنيفة بأن الموالاة سنة وهو اصح القولين عند الشافعية مع قول مالك واجد في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه
 ومن كان كذلك فاعضاؤه حية لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقلنا
 بوجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كونه العالب على المتطهرين منصف
 ابدانهم من كثرة المعاصي او الغفلات أو اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة جفت
 الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت فكانها لم تغسل ولم تكتب بالماء
 استعاشا ولا حياة تقف بها بين يدي ربها فمناطبت ربها بلا كمال حضور ولا اقبال على
 مناجاته هذا حكم غالب الابدان اما ابدان العلماء العالمان وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون

الى تشديد في امر الموالاة تحمية ابدانهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل اعضائهم فيحمل قول
من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويحمل قول من قال بالاستنجاب على طهارة
علمائهم وصالحينهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال
بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجبها يؤدى قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة
البطء في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كما ن يغسل وجهه في الوضوء للظهور بعد صلاة العسج
ثم ينسل يديه ربع النهار ثم يمسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبيل العصر مع
وقوع ذلك المتوضي مثلا في النية والتمية والاستزراء والسخرية والفحك والنقطة وغير ذلك من
المعاصي والمكروهات أو بخلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بأكل الشهوات فغسل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل
النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بعده وتمام أوضاعها أو قوتها فافت بذلك حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبها واستحبها وهي انعاش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى
للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمن المتخلل بين
غسل الاعضاء فالبدن ناشف كالاعضاء التي عنها الغفلة والسهو والملل والسآمة فلم يضرها داعية
الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالمجمل فالموالاة من أصلها سنة ونهض بها الى
الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله أعلم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على أن
من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقض وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي
بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج
بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع
من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين
خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يراد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو
خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص بمن لا يقع في ذنب واثناني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى أعلم

* (باب الغسل) *

أجمع الأئمة على أنه يحرم على الجنب جل المحض ومسه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل وأنه
لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخف أى فكما أنه يجب نزعها في الجنابة وغسل
الرجلين ولا يكفي فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة بجامع كون كل منهما ممسوحا ولم أجد
لذلك دلا لاصري هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك
اتفاق الأئمة الاربعة على وجوب الغسل من التقاء الختانين وان لم يحصل انزال مع قول داود
وجماعه من الصحابة بأن الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج
الآدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهيمة
الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتي جماع الآدمي والبهيمة فرجع الامر

الى مرتبتي الميران ووجه الاول في المسئتين حصول اللذة التي يغيب معها البسدة عن مشاهدة
حضرته وربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه ما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال
فالاول خاص بالا كابر الذين يبالغون في التفرغ والثاني خاص بالا صاغر الذين لا يقدر على
الشي على ما عليه الا كابر ويصح أن يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
يجب الفسل على الا كابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم
عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واياكم علك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة
تقبيل نسائه وهو صائم او وهو متوضئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام
الشافعي ان الفسل يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قول أبي حنيفة وما لك انه لا يجب
الفسل الا مع مقارنة اللذة بخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال ولا يعيده * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة واجد
لخروج منه مني بعد الفسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والاوجب الفسل مع قول
الشافعي بوجوب الفسل مطلقا مع قول مالك لا يجب الفسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميران فأخذ الشق في الاول
وقول الشافعي خاص بالا كابر والشق الآخر قول مالك خاص بالا صاغر كالهوام فأخرج
أحمد من الاثمة عن مرتبتي الميران * ومن ذلك قول الشافعي يجب الفسل بخروج المني وان لم
يتدفق مع قول الاثمة الثلاثة بعدم وجوب الفسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقابله مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجب الفسل الا بانفعال
المني من رأس الذكر مثلاً مع قول الامام أحمد بوجوب الفسل اذا أحس بانتقال المني من الظهر
الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالا كابر
ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب غسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه لثاني أن الله تعالى أطلق الحياة
على من أسلم بقوله أو من كان ميتاً فأحييناه ومن صار جسد حياً بعد موت فلا يجب عليه غسل
انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادته التزهد ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا
يعقرهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباعدة في الحياة فالاسلام احب الباطن والماء يبي
الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميران * ومن ذلك قول مالك بوجوب امر المرء باليد على
البدن في غسل الجنابة مع قول الاثمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول المباعدة في اعاش البدن من الضعف المحاصل له من سريان لذة خروج المني
والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحب بالطبع كل ما تر عليه من
البدن فاللائق بقليل الالتذاذ بالجماع او بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
عن احساسه الوجوب والله أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل
من فضل ما لا يجنب والمحافظ مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء

المرأة إذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت الأدلة
 فيه ووجه الثاني ما في معاطرة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قد أجد ذلك بما إذا لم
 يكن يشاهدها فيجملها على أنها لم تكن نظيفة حال تطهرها ليس على بدنها قذر بخلاف ما إذا كان
 يشاهدها حال غسلها فإنه يعمل بعلمه من طهارة وامتناع فلم أن الاتفاق بالأكبر الثاني والملائق
 بالعوام الأول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على أن المرأة إذا أجنبت ثم حاضت كفها وغسل واحد مع
 قول أهل الطاهر أنه يجب عليها غسلان * ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب
 الغسل من الولادة بلائيل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول المسالفة في التنزه من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني أن الغسل المذكور
 ما شرع الا للقدرة الحاصل بالولادة عادة فإذا لم يكن قدر فلا يجب الغسل مع ما فيها أيضا من شدة
 الوجع حال الطلق فإن ذلك يعني اللذة المضغفة للبدن بالكلمة لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة إلى الله حاضرة معه وذلك برعايق ومقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في
 إحدى الروايتين بتحريم قراءة القرآن على الجنب والحائض ولو آية أو آيتين مع قول الإمام أبي
 حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب
 قراءة القرآن كله كيف شاء فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلمة
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا الحائض شيئا من القرآن فنكر شيئا ففعل بعض الآية تكبر مع تأييد ذلك بما قاله أهل
 الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسبه أن يبرز من محل موصوف بالقذارة معنى أو حسا سواء قل له وكثيره أو يضافان القرآن
 مشتق من القراءة وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ
 شيئا يدعو به الخاصية إلى المحذور مع الله الأعلى الكل حال في الطهارة بخلاف الجنب والحائض
 فلم أن الجنب وغيره أن يقرأ الفرقان من الأحكام والأذكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث أن الفرقان قرآن وعكسه عند الأكابر بخلاف المحجوبين فافهم
 وأما من جهة ألفاظ القرآن فالتحقيق أن وجه قول داود أن القرآن لله وجهان وجه إلى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات وجه إلى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يقتضي على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة
 التعظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التيمم) *

أجبح الأئمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز وأجمعوا

على وجوب التيميم كالمحدث وعلى أن المافر إذا كان معه ماء وحشى العطش فله أن
يضمه لشربه ويقيم وعلى أن المحدث إذا تيمم ثم وجدا الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه
وأمره استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد قراءته من الصلاة التي تسقط بالتيميم لأتبع
أعادتها وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيميم لا يرفع المحدث خلافا لداود وعلى أن من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وأن يقيم بغير اختلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان السعيد في الآية
هو التراب فلا يجوز التيميم الا بتراب ظاهر أو برمل فيه غير ما رجع قول أبي حنيفة ومالك السعيد
هو نفس الارض فيجوز التيميم بجميع أجزاء الارض ولو بجبر لا تراب عليه ورمل لا غيرا فيه
وزاد مالك فقال انه يجوز التيميم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامار الى مرتبة الميران ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حي فهو اقرب شيء الى الماء بخلاف
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للماءية ولا للترابية فكان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما يقل الشافعي وغيره بجهة التيميم بالحجر مع وجود التراب بعد الحجر عن طبع الماء ووضف
روحانيته فلا يكاد يبغي الغضا الممزوج به ولو لم يبق لاسم أعضاء أمثالنا التي ماتت من كثرة
المصاعى والغلات وأكل السموات وسمعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخسيس
التيميم بالتراب لمافيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسم أعضاء من كثرة الوقوع في الخنثا
من أمثالنا فلم ان وجوب استعمال التراب خاص بالأصغر ووجوب استعمال الحجر خاص
بالأكبر الذين لا يصدقون بهم لكن ان تيمموا بالتراب ازدادوا روحانية وانتعاشا وسمعت مرة
أخرى يقول وجه من قال يصح التيميم بالحجر مع وجود التراب كونه رأى ان أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها أصله
من الماء فالطين ما زبد منه والحجر ما مزج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطر ماء
إذا أوقد عليه في النار فلو لان أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي للتورع التيميم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له أن يتيمم بالحجر ويجمع
بيديه وجهه تشبيها بالمصحين بالتراب وقد قال تعالى فاصبروا ورجوهكم وأيديكم منه فظاهر
الآية انه لا بد في صحة التيميم من انفصال جسم من الشيء المضروب عليه في اليد وأنه لا يكفي
انفصال روحانية من ذلك وإن كانت شيئا لطيفا وتغير ما نحن فيه قول علما ثانيا في باب الحج ان من
لا شعر برأسه يستحب امرار الموي على تشبيها بالمحلقين فكذلك الامر هنا فمن فقد التراب
المعهود ضرب على الحجر تشبيها بالمصابين بالتراب . ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد
 في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه
 الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجدوا ماء إلا بعد أن طلبه فلم يجدوه ووجه
 الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند أدائكم الطهارة فشمّل التقديم
 السكوت وعدم الطلب من الجيران ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي في الجديان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول
 مالك وأحمد أن المسح إلى المرافق مسح فقط وإلى الكوعين جائز مع قول الزهري أن المسح
 يكون إلى الأباط فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل
 في البسمل أن يكون على صورة البسمل ما يمكن ولومن بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف
 التراب عن روحانية الماء فلذلك عم صاحب هذا القول العضو كله بالمسح إلى الأباطين ووجه
 الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة وإلى المرفقين تارة وكلهما خاص بالأصابع
 الذين تقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينتشر من الكفين إلى
 المرفقين إلى الأباطين فلذلك كان المسح مطلوباً إلى هذين المثلين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 وسألت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك في التيمم
 فقال إنما أمر الشارع بمسح الرأس في الوضوء نقلاً ولا بإزالة الرياسة المانعة من دخول حضرة
 الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه نخرج من الكبر فلم يصح
 إلى مسح رأسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدي علياً
 الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما يجوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
 لأن الماء لقوة روحانيته يستمر تنعش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف
 التراب فإن روحانيته ضعيفة لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشترط العلماء في صحة
 التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى آخر الآية فإن الأمر بالتيمم داخل في حيز الأمر بالطهارة بالماء على
 حد سواء ~~فكان~~ نخرج الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يظهر أصالة
 إلا عند دخول وقتها * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
 الصلاة أنها إن كانت تسقط بالتيمم مضي فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل
 قهها بالتوضأ مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أبي
 حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً في الأئمة
 الغلب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المطلب لمراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ووجه من قال يمضي في صلاته استعظام حضرة الله تعالى أن يفارقه العبد حيث دخلها
 بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها رتبة استعظام حضرة الله تعالى أيضاً أن
 يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضائه ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة

الله عز وجل * وسعدت سيدي عليا الخواص وجه الله تعالى بقول وجهه من قال ان من
وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يتيمم بها استحياءه أن يقارق حضرة الله تعالى لفضية الوضوء
لان مناجاة الله تعالى أهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغنائها عنها
بوسيلة أخرى ووجهه من قال تقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويتوضأ ثم ينهي صلاة أخرى وعلّة
عظمته الله تعالى على قلبه فاستحي منه أن يقف بين يديه يناجي به بطهارة ضميعة لا تنفخ
روحانيته اعضاءه فرأى أن ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال الجبال
من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو قوته وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب
غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو النافسي
من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد
انه لا يجوز الجمع بين فرضين بتييم واحد سواء في ذلك المحاضر والفائت وبه قال جماعة من
أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلي به من المحدث الى المحدث
أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجهه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حدثا تنقل عن الشارع
صلى الله عليه وسلم فلم يلقنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بتييم واحد بين فرضين أبدا كما
نقل البناء ذلك في الجمع بين فرائض وضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل
فريضة لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم أي
فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة ولضعف روحانيته أينما عن روحانية الماء
لا سيما ان تيمم اول الوقت وآخر الصلاة الى آخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم
يتطهر وأما وجهه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض فهو ولكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله
أن يفعل به ما يفعل بالوضوء أو الغسل كإلزامه ان يقيم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة صلى
أصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الاءه وفان اعضاء التيمم باقية عن
اعضاء الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة
مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا
أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على انه اذا رأى
الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لاعادة عليه وان كان الوقت باقيا كما مر أول الباب * ومن
ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز للتيمم أن يؤم بالموضئين مع اتفاق الأئمة على جواز
ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان اللاحق بالامام أن يكون أكل لباس
طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب
ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها منفردا جازت بها
صلاته اماما * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العبدن والنجاسة في
الحضر وان خيف فواتها مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد في الطهارة مخفف في أمر

الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي من تعذر عليه الماء في الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه أو في بئر
 ولو استقى منه خرج الوقت انه يتيم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعادة مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
 ولا يعيد ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور عليه وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط لكمال الادب مع الله تعالى فاستحى من الله تعالى أن يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحيي أعضائه الحية التي بها يتحقق له كمال الاقبال على مناجاة ربه
 * وقد ضبط الامام البيهقي غسوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بمائتين ثلثمائة ذراع
 الى اربعة مائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأجد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفي ويقيم عن باقي الأعضاء مع قول باقي الأئمة انه لا يجب عليه استعماله
 بل يتركه ويقيم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه
 تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم ووجهه ان الطهارة البعثة لم يسلطنا فعلها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي يكفيكم
 لتلك الطهارة فقيموا ومقابله يقول قد استغنينا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكميلها
 بالتيمم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعضو
 من أعضائه جرح أو كسر أو قروح أو الصق عليه جيرة وخاف من نزعه التلف انه يمسح على الجيرة
 ويقيم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده مضمحا وبعضه جريحا ولكن الاكثر هو
 الصحيح غسله وسقط حكم المخرج ويستحب مسح بالماء وان كان الصحيح هو الاقل تيمم وسقط غسل
 العضو الصحيح وقال أجد بغسل الصحيح ويقيم عن المخرج من غير مسح للجيرة فالاول مشدد
 والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
 بزيادة وجوب مسح الجيرة ما تأخذه من الصحيح غالباً لا سيما ووجه الثاني انه اذا كان الاكثر
 المخرج أو القريح فالحكم له لان شدة الألم حينئذ ترجح في طهارة العضو من غسله بالماء فان
 الامراض كفارات للخطايا بمسح الذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر
 الطهارة المبعثة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معا * ومن ذلك قول مالك وأجد من حبس
 في المصفر لم يقدر على الماء يتيم وصلى ولا اعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الامام ابي حنيفة
 وهو احدي الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجسد الماء ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة
 مخفف في أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر ناد مع قول المحققين

ان بذل المكافئ الوسخ بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسر جذا فمكان من الاحتياط السلامة
 بحرمة الوقت ثم يعيد * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة واجد ان من نسي الماء في رجل
 حتى يتم وصلى ثم وجده انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك
 باستحبابها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه أدى وظيفة الوقت بوقوعه
 بين يدي الله بهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاحتياط بالاحتياط والوقوف بين يدي الله
 بهارة كاملة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان فائت
 الدهورين لا يصلي حتى يتجدد الماء أو التراب مع قول الشافعي في أربع القولين انه يصلي ويعد
 اذا وجد أحدهما وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الأخرى عن مالك لا يصلي
 بحاله ولا يعيد والأخرى عن أحمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة السلامة وتخفيف من جهة الطهارة
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الداهية للصلاة
 وسكت عن الأمر بها اذا لم يجد المكافئ ماء ولا ترابا مع استعظام حضرة الحق تعالى أن يقف
 العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تخرق مع الماء فهو كمن تطلع يده ويأبى عذرة ثم نادى مناد
 يا عبيد الملك قد أذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يعدون مثل
 هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنه انه لم يترك الحضور استهانة بتعظيم
 الملك وانما ذلك من شدة التعظيم لمحضرة واما وجه من قال يصلي بحرمة الوقت فهو لان الله
 تعالى لم يكفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالمسروعة وقد ذكرنا على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 مع اشتراط الوقت للصلاة أيضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقتضي به قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
 في حديث من فاتته يوم من رمضان لم يقضه الا بدواما وجه من أوجب الاعادة على فائت الدهورين
 فلا ذلك عذر زائد وبما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء الذين اتبعهم بالاعادة
 لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم أن اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الحمل
 انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع وبما وقد ورد في السنة ما يؤيد
 وجوب الاعادة للصلاة لناقصة وهو حديث أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله
 الصلاة وانها ان كملت العبد كمل له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله وسعت مدي عاين
 لخواص ربه الله تعالى يقول لوصح للعبد بذل الوسخ كاملا في تحصيل ما كلف به ما سأل الله
 ان يأمروه بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة أمروه بالاعادة
 ومن هنا قال بعض المحققين أن العمل بقوله تعالى فاتوا الله حق تقاته أهون من العمل بقوله تعالى
 فاتوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل والميل الى الراحة فلا تسكتا بذل
 وسعها في مرضاة ربه كاملا بخلاف اتوا الله حتى تقاته فانه مقام يصل العبد اليه بايمانه بأنه لو لا

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سخط الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك انتهى وبصح حمل قوله تعالى
 فاقوا الله ما استطعتم على قوله فاقوا الله حق تقاته بأن يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور * ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان منطهرا
 وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما ينلها به انه يتيم عنها كالحديث ويصلي ولا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتيم مع النجاسة ومع قول أبي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما ينلها به ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويعيد فالاول مخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك وأحمد تجزئ ضربة
 واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الاصابع لمسح الوجه ويطون الراحتين للكف
 فالاول مشدد مؤيد بالحديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه ما لا يذكر
 الا مشافهة لغموضه ففرض نفسك يا أخي بأكل الحلال والاحلاص في الاعمال وانت تصير
 تقهم أسرار الشريعة والله أعلم

* (باب مسح الخفين) *

أجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المستلين جوازه الا الخوارج
 واتفاقا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح أعلى الخف أجزأه وان اقتصر على
 أسفله لم يجزئه وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وأنه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع
 الآخر وعلى ان ابتداء مدة المسح من الحديث بعد اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن أحمد ان
 ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للقيم مقدار يوم وليلة والمسافر مقدار
 ثلاثة أيام بليلتها مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
 ما بدا له ما لم ينزعه أو يصبه جنابة فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الخيار للبيع ومدة اقل الحيض وانما كانت مدة
 الحضر اقل من مدة السفر لان العيصان لا مراقة تعالى في الحضر أكثر وقوعا عنه في السفر عادة
 فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة أو في السفر على ثلاثة أيام لم يضاعفت روحانية الرجلين
 أشد الضعف بعد مدة تعاهاهما بالمسح حتى أحقهما المحقق بالرجل الشلاء التي لا احساس
 لها فصارت مناجاتها لربها كمناجاة المجاد في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجر بذلك
 وضعف الشهود للرب جل وعلا وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع
 الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم
 يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للقيم والمسافر اليوم والليلة وبالثلثة
 أيام بليلتها خاص بالاصاغر الذين يتكبر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم

التوقيت خاص بالا كابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم والليلة
أو الثلاثة أيام لأن أبدان الاكبر قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرب رجلهم بعدد من
غسلها لقوة حياتها وروحانيتها فرجع الامر في ذلك أيضا الى مرتبتي التخفيف والتشديد *
ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاه وأسفله معاً مع قول
الامام أحمد ان السنة مسح أعلاه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك انه لا يجزئ في مسح الخف الا الاستيعاب لمحل العرس
لكن لو اخل بمسح ما يجاذى القدم أعاد الصلاة استجباً بما مع قول أحمد انه لا يجب الاستيعاب
الذكور وإنما يجزئ مسح الاكثر مع قول أبي حنيفة انه لا يجزئ الا مقدار ثلاثة أصابع
فأكثر مع قول الشافعي انه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
مراعاة الاستيعاب خطوطاً كالاستيعاب في العسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح
مابين المخطوط ووجه الثاني ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة
أو كلها ووجه الثالث ان مسح الخف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطابق عليه اسم مسح الخف
وذلك لان ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فعمل
ما ينطلق عليه الاسم * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المسح من التحدث الواقع بعد
اللبس لأمس وقت المسح مع قول أحمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المسد وقال
الطوري انه هو الرابع دليلاً ومع قول الحسن البصري انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد
حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المسألة في
تقصيرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث ان اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة طاهر
حديث اذا تطهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لأمس الطهارة ولان التحدث *
ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه يمسح ما بدله ولكل وجه *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو مسح الخف في الحضر ثم سافر أتم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة
انه ان لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان والاول خاص بقليل الطاعات كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كأكابر العلماء اذ من
شأن المطيع حياة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج الى الماء بعد
اليوم والليلة عادة فأفهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قولي والامام أحمد بأنه اذا كان في
الخف سرق يسير في محل غسل العرس من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه
مع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود ويجوز المسح على الخف المحرق
بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه ما دام يمكن الشيء فيه وبسمي خفاً مع قول

الاوراعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف على باقى الرجل ومنع قول أبى حنيفة ان كان
 الخرق مقبداً ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجوز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول
 الشافعى وأحمد مشدد وقول أبى حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثورى
 والاوراعى مخفف وقول داود أخف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووافقت الحقيقة
 الشريعة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعى ومالك في أرجح قوليهما انه لا يجوز المسح على
 الجرموقين منع قول أبى حنيفة وأحمد بالجواز وهى رواية عن مالك والقول الآخر للشافعى
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فبالجواز
 خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم
 جواز المسح على الجرموقين الا ان يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما اذا كانا
 صفيقين لا يشف الرجلان منهما فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الجواز اطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكوت
 الشارع عن بيان ذلك فجواز المسح وعدمه بحملهما على حالين فمن وجد غيرهما لا يمسح عليهما
 ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى في أرجح قوليهما ان من
 نزع الخف وهو بطور المسح غسل قدميه سواء طال مدة النزاع وقصرت مع قول مالك وأحمد انه
 ان طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة
 ويصلى كما هو حتى يحدث حدثاً مستأنفاً فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 بالأكامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتسليم والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك
 خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فان أبدانهم حية لا تحتاج الى أحيائها بالماء بعد النزاع
 بخلاف أبدان من يعصى فافهم والله تعالى أعلم

* (باب الحيض) *

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن المحض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها
 قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى يتقطع
 حيضها وعلى أن وطء المحاض في الفرج عدا حرام وعلى أنه اذا انقطع دمها لا قل الحيض
 لم يجوز وطؤها حتى تغتسل وقال بن المنذر ان ذلك كالأجماع وعلى أن الصلاة تحرم على
 المحاض كالمجنب وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
 والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعى وأحمد أن أول سن الحيض
 في الانثى تسع سنين وهو القول الرابع عند أبى حنيفة أيضاً مع الرواية الاخرى عند أبى حنيفة
 ان اول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان فالاول خاص بمن يلاذه حارة غالباً والثاني خاص بمن يلاذه باردة كذلك * ومن ذلك
 اقول مالك والشافعى انه ليس لامداً يتقطع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان
 فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبى حنيفة في أحد قوليه ان أمده ستون

وفي الرواية الاخرى ان امدته في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول احمد في رواية ان امدته
 نحو من مئتي في العريسات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كان
 عريسات فستون او عجميات فثمانون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشرة يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
 له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث
 مشدد فيها ومع ان يكون الامر بالمعكس لان من احتاط للصلاة قل احتياطه بالعبادة
 وبالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان اقل
 طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يخفى ان
 الاحتياط للصلاة اولى من الاحتياط لاطهارة من حيث ان المقاصد امرها آكل من الوسائل
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من المحاض
 مع قول احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية بجواز الاستمتاع فيما
 دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من
 يملك اربه ويسمى الاول تحريم المحرم لا تحريم العين كتحریم الفرج ولذلك اختلف العلماء
 في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة السائم فتحرم على من لا يملك
 اربه وتجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن وما بين
 السرة والركبة يطلق عليه قربان ومن حام حول المحي يوشك ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه واجد في احدي روايته
 ان من وطئ عامدا في فرج الحائض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة مع قول احمد انه
 يستحب له التصدق بديناران وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادياره ومع قول الشافعي في القديم
 انه يلزمه الفرامة وفي قدرها قولان المشهور بدينار كقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي
 الرواية الاخرى عن احمد بدينار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد وعتق الرتبة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول
 على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرتبة محمول على حال
 اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فافهم * ومن ذلك قول اكابر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع
 دمها حتى تغسل ولو كان الانقطاع لاكثر الحيض مع قول أبي حنيفة انه ان انقطع دمها لاكثر
 الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تغسل او يمضي
 وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسل فرجها جاز وطؤها فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال يحرم الوطئ ان انقطع دمها حتى تغسل غسلا عابا

لابدن كله هو المبالغة في التنظيف والتطهير لما عساه ان يتشرب من الدم الى خارج الفرج بانشار
العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري أين نابت بده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسأت
فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج
دم يؤذى ذكر المحامع فاذا غسأت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميم البدن بالماء لا يزيد الفرج
طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحصل قول الأئمة
بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لم تستد غلته كالشيخ الهرم ويحصل قول الاوزاعي وداود على
من اشتدت غلته كالشباب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان
الحائض اذا انقطع دمها ولم تجد ماء انهما يتيم ويحل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور
عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل وأما الصلاة فتتيم وتصلى فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة
والشافعي وأجدانهم الا تقرأ القرآن مع قول مالك في إحدى روايته انهما تقرأ القرآن وفي الرواية
الانحرى انهما تقرأ الآيات اليسيرة والاول نقله الاكثر من أصحابه وهو مذهب داود فالاول
والثالث مخفف وأحدى الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقواعد
الشرعية تحكم على ان كل ما يجوز للاضروية يتقدر بقدرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد
ان المحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في أرجح قوليهما انها تحيض فالاول مشدد في أمر
الصلاة وان المحامل اذا رأت الدم تصلى والثاني مخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تصلى
فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منهما وجه ولكن من راعى المقاصد
مقدم على من راعى الوسائل في العمل فالواو سبب خروج الدم من المحامل ضعف الولد فانه يتغذى
بدم الحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالباً الا في الاشفاغ
من الشهور فان الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد اسبعة أشهر يعيش ومن ولد ثمانية
أشهر لا يعيش والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم مع
قول أجد بتحريم وطئها في الفرج الا أن خاف حليلها العنت فيجوز في أصح الروايتين فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف
العنت أيضاً فان دم المستحاضة لا يخاف من بعض أوصاف دم الحيض ففيه بعض اذى لذكر المحامع
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان زمن النقاء بين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تقف الحائض
بين يدي ربه في الصلاة وهي قدرة منتنة الرائحة فكل منهما وجه من حيث عملها بما لا احتياط
للصلاة والطهارة ووجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت
فأغسل عتلك الدم وصلى لشغل أدبرت لا تقطاعه بعد اقل الحيض وانقطاعه بعد أكثره والعلة في
تحريم الصلاة تطهير الدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلها أن تغتسل وتصلى كما يفعل عند انقطاعه بعد

أكثر المحض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدد كثر الغفاس أربعةون يوما مع قول مالك والشافعي أن أكثره ستون يوما وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جدا فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم الغشاء قبل بلوغ النسيئة جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أجدليس له وطؤها في ذلك الظهر الأبعد أربعةين يوما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من كان يحاق العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد تكرر كمال الباب بعض مسائل فقص يا أخي ما لم تذكره من مسائل المحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة الميراث والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الصلاة) *

أجمع المساوون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض أو نفاس وعلى من كل من وجب عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النسيئة بنفس ولا عيال وانفقوا على أن الأذان والأقامة للصلاة الخمس والجمعة مشروعان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التشويب مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في الميدين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد بالأذان المسلم العاقل وإنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصفروا وتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانتهى لا تنصلي قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصلح في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف ما دام عقله ثابتا ولو باجراء الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاين الموت وبخزعن الأيماء برأسه يسقط عنه العرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا ولم يسلما أن أحدا منهم أمر المحض بالصلاة ووجه قول الأئمة أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جملة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة إلى المحضور مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيره إلى المحض وتمسك فيها فصار حكمه حكم الولي المجدوب وهذا السر لا ينظر في كتاب فافهم * ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من اغنى عليه بمرض أو سبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إذا كان الانغماء يوما وليلة فادونه فان زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول أجدان الانغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفصل

والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خروج المعنى عليه عن
التكليف حال انغمائه ووجه الثاني الاختصاص مع الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان
يوما واليه بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاختصاص بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
لتشد يد الشارع فالأمر بكامل الصلاة ومنه عن ان يأتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فلكل
من مذاهب الأئمة وجه فالأثر بالاكابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التحقيق
في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان السبيل يؤخذ عن احساسه كثير فبلغ ذلك الجحيد فقال
هل يرد عقله عليه في أوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يحز عليه نسيان ذنب في
الشيعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجدا
لوجوبها اقتل حدا لا كفر بالسيف ثم تجرى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من الغسل والصلاة
عليه والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط ان جاعها عن وقت
الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقتل مع قول الامام أبي حنيفة انه يحبس أبدا حتى
يصلي وقال أحمد في أخد راياته واختارها أصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار
عند جمهور أصحابه انه يقتل لفكره كالمرتد وتجري عليه أحكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
ويكون ماله فيا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث المحبس وعدم
القتل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول اننا لا نكفر أحدا من
أهل القبلة بدين غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا
يحب بقاء العالم أكثر من اتلافه مع غناه عن العاصي والطبيع وقد قال الله تعالى وان جنحوا للسلم
فاجنح لها وورد ان السيد داود عليه الصلاة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء ينساه
ينهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى الله تعالى اليه ان يبنى لا يقوم على
يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن اليسو عبادي انتهى
وفي الحديث لان يخطئ الامام في العقوبة أحب الى الله من ان يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي
لأحد أن يقتل رجلا يقول ربي الله الا بمرمى من الشارع * وأما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله أصح
للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء المحلج رجه الله تعالى وقالوا قد فحش في الاسلام نكرة
لا يسدها الا رأسك وان رأى الامام ترك قتله أرجح لصحة ترجيح على قتله تركه فافهم * ومن
ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض أو النفل في المسجد في جماعة حكم
باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وأتى فيها بالشهادتين
ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السقر
وهو يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره
في دار الاسلام أو غيرها فالأول مخفف جريا على قواعد الشارع من التحقيق على الضعفاء
وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايعه
وقال بخفض صوت سيحلي الخمس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاختصاص بالجمعة وهو اننا

لا تحكم بإسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه ريبة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول الامام أحمد انهما فرض كعبية على أهل الأمصار ومع قول داود انهما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما ومع قول الأزواجي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي الاقامة أعاد الصلاة فالأول مخفف والثاني والثالث فهما تشديدا والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل حمة كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت أعادوا على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلان رجل واحد اورجال بحسب عموم الصوت أو الأصوات لأهل القرية ثلاثين فتح باب التماسل بالصلاة في أول وقتها ويتمادى الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأيضا فانه ورد اذا أذن في قرية أمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكمال الحضور لان الصلاة بدونها خادج مردودة على صاحبها كما ورد فالاذان أول مراتب استعثار الحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان الأكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على الفلاح وأما الاقامة فهي ثانی مرتبة للتهيؤ للحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتفهم الاحكام * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تنفي في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعار الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وظاهر شعاره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفواتي ويقوم مع قول مالك والشافعي في المجديد انه يقيم ولا يؤذن ومع قول أحمد انه يؤذن للاولى ويقوم للباقي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة لتهيؤ الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه ان الاقامة تكفي في تهيؤ الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فابقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاولى ولثلاثين فوات الناس أجمعين سماع الاذان واجابهم للمؤذن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مشني مشني كالاذان مع قول مالك انها كلها فرادى وكذلك عند الشافعي واجد القول قد قامت الصلاة فهو مشني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديد الاسلام والایمان وان لم يخرج المكلف بالغة

عنهما كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا ثم من ساعة أي شذا كرفي العلم فتزداد أيماننا وهذا
خاص بمن غلب على قلبه الاشتغال بأمر الدنيا فإذا لم يحضر قلبه في المرة الأولى حضر في المرة
الثانية تنبيه ما يأتي في تليث إذا كان الركون والسجودان شاء الله تعالى وعلم من ذلك أن أفراد
الاقامة تخص بالأكثر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبار العلماء في حق تعالى ويحصل لهم
تجديد إيمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فاقم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الترجيع
في الشهادتين سنة مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فالأول خاص
بأكابر العلماء والصالحين المخاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أخذ أحدهم ابتداء بالجمهورية لا يحتاج
إلى جاب المحضوب بالترجيع بخفض صوت والناس في خاص بمن كان قلبه مشتتاً في أودية الدنيا
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز بلا كراهة للصبح إذا كان
أحدهما قبل الفجر مع قول أحمد أن ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالأول موافق
للأورد في أذان الصبح والثاني الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالأذنين فربما سمع
أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فاكل وجاع مثلاً فاحتاط الإمام أحمد للصوم أكثر
من الأذان فنعى ما فعل ولسان حاله يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان للصبح
مرتين إلا ليكون أهل المدينة كانوا لا يتباس عليهم الأذان الأول كما أشار إليه قوله صلى الله عليه
وسلم إن بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل منهم ما يقيس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه
وبين صوت الثاني والا كان مكروهاً كما قاله أحمد فقد رجح الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن التثويب لأذان الصبح بعد الحيلتين سنة مع قول
أبي حنيفة أنه يكون بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب
في العشاء أن التثني يستحب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف
والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان
المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهد الإمام وأطاعه على دليل في ذلك ووجه الأول في
المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء أو عدم صلاتها في جماعة في
حق أصحاب الأعمال المشاقة في النهار ووجه الثالث أن كل صلاة يحتمل أن يكون أحدنا غافلاً وعازماً
على النوم فينبه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
الجسم أو نوم القلب أوهما معاً كما هو القالب على أهل النقلة * ومن ذلك اعتداد الأئمة
بالثلاثة بأذان المنجب مع قول أحمد في رواية أنه لا يعتد بأذانه بحال وهي المختارة فالأول
مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الأجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز
وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في لمن المؤذن في أذانه يصح أذانه
عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالأول من الأقوال مخفف والثاني مشدد ووجه

الاول منها كونه ذكر الاقرآ ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يلبق
 بالواقع فيها ان يكون جنبا حال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شأن
 الاسلام وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني
 منها كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعبد في مراعات الاوقات فبما اخذ
 الاجرة عليه وقدر رزق الائمة الراشدون المؤذنين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابائهم
 مرة صرة فيها اقسمة فكان الصحابة يرون ان ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذى شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 فيها كونه نفاقا بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه امرافه وورد اى غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظهور
 يجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها فالحقار عندهما مع
 قول الامام ابي حنيفة ان الظهور لا يتعلق بالوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في اوله تقع فلا
 والعقهاء بأسرهم على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة ثقله بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماماً بوجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالاول خاص بالا كابر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمرله
 اشغال ذنبية ضرورية كمن عليه دين ولمح صاحبه في طلبه فصار يكتب ليو في ذلك الدين
 فانهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
 الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب
 ابي حنيفة اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للكلف بالفعل اول الوقت والثاني فيه تشديد من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بامر
 الصلاة اول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له ذنبية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين اول الوقت وآخره الى ان يتأهب عباد
 الشمس للسجود لها فان التعبد الالهي يشتد اول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما سيأتي بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة
 الصلاة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد ان وقت المغرب غروب
 الشمس لا يؤثر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول ابي حنيفة واجدان
 لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني ان وقتها الى ان يئيب الشفق وهو
 القول القديم للشافعي والشفق هو الحمرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يحاف فوات الوقت لاستغاله بالشاء او غيره

والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لاسيما ان كان من أهل الصفوف الأولى بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق عند مالك والشافعي وأحمد ويسبق إلى العجر وفي قول ان العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول آتواها لا تؤخر عن نصفه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدرُونَ على تحمّل التجلي والثاني والثالث خاصان بالأكابر من الأولياء والعلماء لثقل التجلي الإلهي فيه فان الموكب الإلهي لا ينصب الا اذا دخل الثلث الاخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من أول النصف الثاني واذا وقع التجلي خف الثقل الذي كان المصلي يحمله في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجابيه حتى صار كالملائكة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلي فأعافيه الى آتموا ورد فلولاً لاختفاء التجلي ما لاطاف الحق تعالى عبادهم بهذا السؤال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغليس دون الاسفار مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فان فاته ذلك فلا سفار أولى من التغليس الا في المزدلفة فان التغليس أولى وفي رواية أخرى لا حد أن الاعتبار بحال المصلين فان شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وان اجتمعوا كان التغليس أفضل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف فتور الهمة والتوجه المحاصل للمصلين من تجلي ربهم في الثلث الاخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالأقوياء الذين هم على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فانه تغليس * ومن ذلك الاتفاق على ان تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل اذا كان يصلحها في مسجد الجماعة مطلقاً الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلدا الحار وفعلها في المسجد بشرط أن يقصدوه من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور عزم المصلي في الحر عن كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا القضاة أن يقضى في كل حال يسوء خلقه فيه ووجه الثاني المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأولى تعظيماً لجناب الحق تعالى فان تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختار الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالفاس المعبر عنها في رواية بالقدم حين أمره الله بالاختيار فقالوا له هل اصبرت حتى تعبد موسى فقال تأخير أمر الله شديد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد في الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها العجر فالأول مشدد والثاني مخفف لان التجلي الإلهي في وقت العصر لا يطيقه الا أكابر الاولياء بخلاف التجلي وقت صلاة الصبح لثقل التجلي في العصر لم يأمراق به بالجهر رجوة وشفقة بنا بخلاف الصبح فانه أثر تجلي اللطف الخناس غائباً كما يعرف ذلك أرباب القلوب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن يزيد العبد في الأخذ في أسباب زيادة الحضور والخشوع أكثر من غيرها كان سيدي على الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

المصر وسر ذلك لا يذكر، والادشافه ويقاس بما ذكره ببقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

* (باب صفة الصلاة) *

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن الصلاة أركانها داخلية فيها وعلى أن البسة فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والخموس في التشميد الاخير ورفعه اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع واجماعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه شرط في صحة الصلاة واجماعوا على أن طهارة النفس في ثوب المصلي وبذنه ومكانه واجبة وكذلك اجماعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى حنث بقوم فصلاته باماله بخلاف سواء كان عالما بجنابته وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك اجماعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذره في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمفسر فراطوبى لعل الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي تحضرة الكعبة توجهه الى عيناها وان كان قريبا منها فاليقين وان كان غائبا فالاحتياط والتحذر والتقليد لاهله. اما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والثاني واجدانه شرط في صحة الصلاة واختلاف اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تعدد صلى مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا معي وسقط عنه الفرض والختار عند متأخري اصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة ابدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكأنه لم يحرمها فلا صلاة له فهو كمن ترك ائمة من أعضائه بلا غسل أو كمن صلى وعلى بذنه نجاسة لا يعمي عنها ووجه الثاني انه لا يجب عن الله شيء في نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما ستره العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالتياب الساترة للعورة وممثلة سيدى عايم الخواص رجه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بتياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالعممة انظروا الى ما انعم الله تعالى به على من التياب النفيسة مع اني لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى لي في دخول بيته ومناجاتي له بكلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بتياب دنسة مخرفة فان حال

يشعر رائحة من كفران النعمة انتهى وسمعتة أيضا يقول مروا امامكم ان يستترن في الصلاة
 كالحرائر أخذانا احتياط فقد تكون العلة في ذلك الاثمة لادانة الاصل وعدم الميل اليه فان
 هذه العلة تنقص بما اذا كانت الامة جميلة ترجع على المحرقة في الحسن والوضاعة وأما وجهه من قال
 انها تستر كارجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً لئلا يشتهن عادة البعض افراد من الناس والباقي
 ينفر طبعه منهن انتهى وسمعتة يقول أيضا انما كانت المحرقة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة
 فتحالباب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا
 يجوز لأحد أن يطعم بصره اليها بوجه من الوجوه كولد البوثة في حجر البوثة وهذا هو السر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها تحكيم المحبة
 التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظه الله تعالى عظم المحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصلحة
 أبدا أديامع الله التي هي في حضرته ومن أشقاء الله تعالى غفل عن ذلك فظن فاستحق المقت من
 الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على
 العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير اذن منه وسمعتة أيضا يقول
 ان العارفين اذا نظروا الى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة فاوّل ما ينظر في حكمته ويتطلب من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس * ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأجد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول مالك
 والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية
 بمقارنتها النية ابتداء للتكبير فانقعدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية
 على المختار بحيث لا يبعدا فلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسامحتهم بذلك رجعة على الامة
 فالاول تخفيف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم أو تأخر أو تقارن ووجه الثاني
 ان التكبير من أول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء فيشخص المصلي
 افعال الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي التخفيف عن العوام
 وايضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار المنوي في النية دفعة
 واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يتعقل الامور
 الا شيئا بعد شيء لثقله فحاجه فالاول خاص بالا كبر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من
 غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لذخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها
 بخلاف من كان بالعكس فانه فصل صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك
 اتفاق الائمة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تصح الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة

تنعقد بعد رتبة من غير تلفظ بالكبير فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن تكبير الحق جل وعلا وإن كان مرجعه إلى القلب فهو مطلوب لإظهار إقامة
 لشمار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا للناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تحت لهم
 ويقولوا الله أكبر عن كل كبرياء وعظمة تحت لقلوبنا وهذا خاص بالأكابرة من الأولياء والعلماء
 بخلاف الأصاغر فإنه ربما تحت لهم عظمة الله تعالى فأنسستهم فلم يستطع أحد منهم المطق
 وأيضا فإن كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد إظهارها إلا في عالم المحجب وأما في عالم الشهود
 فذلك مشهود بجمع أهل الحضرة فلا يحتاج إلى إقامة شعار فيها القيام شهودا للكبرياء في قلوب
 الكل فافهم فإن قال قائل ما المحكمة في قول المصلي الله أكبر مع قولهم كل شيء خطير بملك فأنه
 بخلاف ذلك فالجواب أن المحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل وأنه تعالى
 أكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رجة الله تعالى بالعباد
 كونه أمرهم أن يحاطبوا ما يتجلى لهم بقولهم يا لك تعبدوا يا لك تستعين بالكافي وجعل تعالى نفسه
 عين ما تحلى بقلب عبده فافهم فعلم أن خلاص العبد أن يحاطب الله ما منزها عن كل ما يخطر بالبال
 كما عليه الأكابر من الأولياء * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يتعين لفظ الله أكبر
 بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والمجلى حتى لو قال الله ولم يزد عليه
 أنعقدت الصلاة مع قول الشافعي أنها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله أكبر ومع قول مالك
 وأحمد أنها لا تنعقد إلا بقوله الله أكبر فقط فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك وأحمد
 والشافعي أنه إذا كان يحسن العربية وكبرنيهما لم تنعقد صلاته وقال أبو حنيفة تنعقد بذلك
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
 عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الأول التقييد بما صح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو أولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فإن
 أبا حنيفة يجعله إلى أن يحاذي أذنيه ومالك والشافعي وأحمد في أشهر رواياته إلى حد وومكبيه
 فالأول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الأول في المسئلة الأولى أن رفع اليدين الأصالة
 كالتيه عند التقدم على الملك وعند مفارقة حضرة فالصلى كالتقدم على الملك في حال ركوعه
 وكأودع لحضرة قربة في حال الرفع إلى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه
 للاعتدال يقول يا رب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثالا لأمره وكذلك القول في
 الرفع من السجدة الأولى وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال إلى الهوى السجود
 فلا الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فأعشى عن
 رفع اليدين ووجه الثاني فيما أن حقيقة التقدم إنما هو عند تكبيرة الاحرام فقط فحيث كبر حضر

قلبه مع الله الى آخر صلواته من غير مفارقة تلك الحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالا كابر
 والاول خاص بالهوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم
 ووجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير اشارة الى ان كبرياء
 الحق تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني
 اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فمكي كل واحد ما رآه وكل حالة
 منها تعطى المقصود من التحية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من يجز عن القعود في
 الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل
 برجليه حتى يكون ايماءة في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يوضئ برأسه في الركوع
 والسجود أو مأ بطرفه مع قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الابعاء بالأس سقط عنه فرض الصلاة
 فالاول مشدد تبع للشارع في نحو حديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 ووجهه ان اشعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الابعاء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما
 المختصر ولم يلبث ناعن أحد من السلف انه أمر المختصر العاجز عن الابعاء بالأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر * ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يخش الغرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالا كابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب للنسوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالا صاغر فاذا صلى أحدهم
 جالسا قدر على الخشوع والحضور فكان القعود أكل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام
 قدام * ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه
 مع قول مالك في أشهر روايته انه يرسل يديه ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد
 والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التحفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف البدن
 بدي سيده وهو خاص بالا كابر من العلماء والاولياء بخلاف الا صاغر فان الاولى لهم ارخاء اليدين
 كما قال به مالك رحمه الله وايضا ذلك ان من وضع اليمن على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارخاء ما يجنبه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك
 والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان اشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارهما
 المخزومي ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه
 يحتاج الى مراعاتهما ثقل اليدين وتدليهما اذا طال الوقوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالا كابر الذين يقدرون على مراعاة شيئين
 معاني أن واحدا دون الا صاغر وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه قول من

قال بدم استحياب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي بدوامهما تحت الصدر بشغلها غالباً عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان ارسالهما اوجلهما تحت المروة مع كمال الاقبال على المناجاة والمجسور مع الله أولى من مراعاة هيئة من الهيئة فمن عرف من نفسه المجتزئ مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الا مع الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بجنبه أولى به صرح الشافعي في الامم فقال وان ارسالهما ولم يستبهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشينين ما في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين اقول الائمة رضي الله عنهم انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحياب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع قول مالك به واستحيابه بل يكبر ويقتحم القراءة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول كون الافتتاح كالاستئذان في الدخول على الملوكة ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن التحيز حتى يستأذن عليه فصاحب القول الأول يقول ان الشرع تبع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفاً من توهم التغيير فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة بالتعوذ أول ركعة من الصلاة فقطع قول الشافعي انه يتعوذ أول كل ركعة ومع قول مالك انه لا يتعوذ في القرينة ومع قول النخعي وابن سيرين ان محل التعوذ انما هو بعد القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الأول حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة عزمه يضرب ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاذ منه أول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فاذا كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرته ووجه الثاني حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى القرينة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر يحرق ابليس كما جربناه بخلافه في التوافل فان المهمة فيها ناقصة والمكلف فيها مختبرين الفعل والترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها ليوسوس له بالانحباب بنفسه وورثتها بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طردة ووجه الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لان ابليس يحصر قراءة القرآن لانه مشتق من القراءة الذي هو الجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت الفرقان لم يتبع القارئ الى استعاذة وان كان القرآن فرقاً فانافهم فلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط خاص بالا كابر الذين اذا استعاذوا أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يدقربه منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالاصاغر الضعفاء العزم الذين لا يقدر احدهم على طرد الشيطان من أول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الائمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة بقضائها ركوع وسجود بين القراءة الاخرى فكانها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
 في الامر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة
 فالجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً لحقائق الاسماء الالهية كلها وابليس عالم
 بحضرات الاسماء فلوانه تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم أو المستقيم مثلاً لا في اليه ابليس
 فوسوس له من حضرة الاسم الواسع أو الخيّد مثلاً فلذلك سداً لله تعالى على ابليس جميع طرق
 الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس
 في تلك الحضرة قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالحجوب انما أمرنا الحق تعالى بذكر ابليس الاعمى
 في تلك الحضرة مبالغة في الشفقة علينا من وسوسته التي تخربنا من حضرة شهودنا للحق تعالى
 ولولا هذه الشفقة ما كان أمرنا بذكر هذا الاعمى في حضرة المطهرة من باب دفع الاشياء بالخوف
 فان قيل كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب انما
 هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من
 رسول ولا نبي الا اذا قمى الى الشيطان في أميته الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من
 وسوسته وصرح ان يكون ذلك من باب التشريع لأمته أيضاً سواء كانوا كباراً أو صغاراً لعدم
 عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً
 للناس فرضى الله عن الائمة ما كان اشققهم على دين هذه الامة آمين آمين آمين وسعت سيدي
 علياً المحواص رحمه الله يقول وجهه من قال من الائمة ان المصلي يستعيد مرة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الطنبه وانه من شدة عزمه يقر منه الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولوان ذلك
 المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لا مرة واحدة بالاستعاذة منه في كل مرة لانه
 أكثر احتياطاً وهذا هو وجهه من قال من الائمة انه يستعيد في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المحل فانك لا تسكّد تجعده في كتاب وبه حصل الجمع بين اقوال
 الائمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تضعيف قول غير امامه والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي
 وأجد تجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تجب الا في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في احدى روايته بأنه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته
 سجد للسهو وأجزأته صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة ليجمع قلبه
 على الله تعالى لذى هو صاحب الكلام اذ القرآن مشتق من القرو الذي هو الجمع كما مر ولا يرد
 قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشريع لأمته لانه رأس من اجتمع قلبه على الله عز وجل
 بقراءة أو غيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلاته
 فلا يحتاج الى قراءة تجمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية أو ثلاثية
 فكان الباقي كالمسنة يجبر بسجود السهو والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء أقرأ أم لم يقرأ، لأن مقتضى قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ﴾
 قال مالك وأحمد أنه لا يجب القراءة على المأموم بحال بل كره مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجزئ به
 الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خافت فيه الإمام مع قول
 الشافعي يجب على المأموم القراءة فيما يدر به الإمام جزأ وفي المجزأة في أربع القلوب وفيه قال
 الأصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالأول مخفف والثاني والرابع في كل منهما مخفف وأما
 الثالث فمشدود فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله
 عليه وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة انتهى وذلك أن مراد الشارع من القراءة
 جمع قلب المصلي على شهود ربه وذلك حاصل بسماع قراءة الإمام حساً من حيث اللفظ ومعنى في
 حق الأكبر من حيث السريان في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب أحمد القراءة فيما
 خافت فيه الإمام دون المجزئية قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة
 السرية فإنه لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه
 من كره القراءة خلف الإمام فهو من حيث انفصاله فيها عن إمامه بالقلب كما عليه الأصاغر والأ
 فالأكابر مرتبطون به ولولم يسمعوا قراءته كإمام وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو
 الأخذ بالأحوط من حيث أنه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال إلا قراءته هو
 وهو خاص بالأصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال أن القراءة سنة فهو مبني على أن الأمر
 بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أي كاملة
 بظير لا صلاة بمجرى التنجيد إلى المسجد * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر
 الروايات عنه أنه تنعين القراءة بالفاتحة في كل صلاة وأنه لا تجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي
 حنيفة أنه لا تنعين القراءة بها فالأول مشدد خاص بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصاغر
 ويصح أن يكون الأمر بالعكس أيضاً من حيث أن الأكابر يجتهدون بالقلب على الله بأي شيء
 قرؤه من القرآن بخلاف الأصاغر إذا قرأ في الفاتحة بجميع يقال قرأ المائتين في المحوض إذا اجتمع
 وإيضاح ذلك أن من قال تنعين الفاتحة وأنه لا يجزئ قراءة غيرها قد دار مع ظاهر الأحاديث
 التي كادت تبلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بهل السلف والخلف وإنما قلنا أنها خاصة بالأكابر لأنها
 جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكانت قرأ جميع القرآن من حيث
 الثواب وفيهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعينها
 حديث مسلم مرفوعاً يقول الله عز وجل قمعت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولبيدي ما سأل
 يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى جدي عبدي إلى آخره فإنه تعالى فسر الصلاة
 بالقراءة وجعلها جزء منها وأما وجه من قال لا تنعين الفاتحة بل يجزئ أي شيء قرأ المصلي من
 القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات
 الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رجته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات
 القائمة بالذات وإنما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب وقد

أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قاب
 العبد على الله تعالى صحت به الصلاة ولو اسما من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى
 وذكرا سم ربه فمضى فان قيل قد ورد تفصيل بعض الآيات والسور على بعض فواجه ذلك
 فالجواب وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم
 نظير ما اذا قال الشاعر لنا قولوا في الركوع والسجود اذكر الفلاني فان قولنا ذلك المذكور افضل من
 قراءة القرآن فيه بل وردا انتهى عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ نائب
 عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له العز الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جمع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
 تعالى القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من أكابر الاولياء يتعين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال
 عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحجر المسجد
 الا في المسجد فانه مثل حديث لا صلاة الا بالفاتحة الكتاب على حد سواء كما هو قد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني
 القرآن الطاهرة في كل ركعة فأروا ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلزموا قراءتها ولم يكلف
 الا صاغر بذلك ابجزهم عن مثل ذلك فكلام الائمة الثلاثة خاص باكابر الاولياء وكلام الامام
 أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تنفيذا عدم تكليفهم بفهم
 معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضا من حيث
 تكليفهم بجمع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اه
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسملة ليس من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي
 وأجدانها منها فوجب وكذلك القول في الجمهور بها فان مذهب الشافعي الجمهور بها ومذهب أبي
 حنيفة الاسرار بها وكذلك أجد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح بالمحمد لله رب العالمين وقال
 ابن أبي ليلى يخير وقال النخعي الجمهور بها بدعة فرجع الامر في المسألتين الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة تارة ويتركها تارة اخرى فأخذ كل مجتهد بما بلغه من احاديث الحالتين وفي ذلك
 تيسر للاكابر والاصاغر من اهل الكشف والحجاب من رفع حجابهم حين دخل في الصلاة
 وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار اهل الحجاب ومن لم يكشف
 حجابهم فالمناسب له ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض الهواثف
 الربانية اذ المترفى فالزم اسمي فاخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا الغر
 بعضهم ذلك في شعره فقال

بذكر الله تزداد الذنوب * وتنطمس البصائر والقلوب
 وذكر الله أفضل كل شيء * وشتم الذات ليس لها مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول الشبلي رحمه الله حين قال والله متى تسترفع فقال اذالم ارا الله تعالى ذا كرا الى
لاذا لذكر لا يكون الا في حال الحجاب عن شهود المذكور فانتهى الشبلي الاحضرة بالشهود لانها
هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذا كرا بلسانه اكنها بشهادته تعالى ومناجاته بالقلب وحضرة
الحق تعالى حضرة بيت ونور شدة ما يطرق اهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى ونخست
الاصوات للرجن فلا تسمع الا همسا وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول المذ كرا باللسان
مشروع للاكابر والاصاغر لان حجاب المعلمة لا يرتفع لاحد ولا للاذنباء فلا بد من حجاب لكنه
يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذ كرا حضور كما ان ترك الذ كرا كذلك على نوعين ترك
من حيث الغفلة وترك من حيث المحذور والدهشة فالاول من الذ كرين مفصول والثاني فاضل
والاول من التركين مذهبوم والثاني محمود وهو الذي جلبنا عليه قول الشبلي آنفا وسمعت
سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسلة
في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تثير بعضا لضعفاءهاته واوقبايهم والافيهو صلى
الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة واخو الحضرة وامام الحضرة وسمعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجهرب بالقراءة والاذكار
اذا وقفا بين يديه في الصلاة ما تجرأ احد منهم أن ينطق بكلمة لعدم الهيبة لاهل تلك الحضرة
ولكن رجعا تجلي له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فجبر عن الجهر بالبسلة
او بالتكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى لآسنتني فافهم * ومن ذلك
قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاخفاء والاطهار والتفخيم والترقيق والادغام
ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة فلا يشمل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة
الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ووجه الاول الاتباع
في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم اى حسنوا اصواتكم بالعاط القرآن
والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من أحد تحسينه لانه قديم وصفة من صفات الحق تعالى
وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة للقرآن المتأوومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة خاص
بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر الذين
يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلعوا ونطقا والله أعلم * من وذلك قول
ابي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن القاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي
انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميران * ووجه الاول
الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن القاتحة ولا غيرها من القرآن انه يسبح
الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة
القرآن خصيصة لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرء
الذي هو الجمع فيجمع القاب على الله وأما وجه الثاني في القياس بجماع طاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه فوصل الى الذكرك الله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالباً فكاد أن يلحق بالقرآن
 من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الامام الشافعي
 بالذكر بقول المصلي سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعاً عنه أحب
 الكلام الى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمدان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يحضره
 غيرها وان كان لا يحسنها فقرأها بقلته أجزأته مع قول بقية الأئمة انه لا يجزئ القراءة بغير العربية
 مطلقاً فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة
 بالفارسية فصار الامر الى اجتهاد المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن
 عن الاعجاز قلنا لا يحتاج حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر لعني فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدر أحد من المخلوق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
 أصحابه فلم يبلغنا ان أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقديس كون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلاً وسمعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته في كل واحد
 منها فيه بقلته ويؤيده قولهم يجوز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفقهه الشارع فليس لأحد أن يفقهه وقد أجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلغة أخرى خلاف ما نزل وأما قوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل اليهم فلا ينافي ما ذكرناه لان البيان قديس يكون بلغة أخرى لمن يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة انه صرح رجوعه الى قول صاحبه والله أعلم *
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلاته من المخفف بطلت صلاته مع قول الشافعي
 وأحمد في إحدى روايتيه ان صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز
 في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول اشتغال المصلي بالنظر الى الكتابة عن كمال مناجات الله تعالى وهو
 خاص بالأصاغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالأكبر وأما انه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سماح العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافلة مخففاً فيها بدليل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في ترك ما يشغل عن
 الله فيها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه لا يجهر بالتأمين سواء الامام والمأموم
 مع قول أحمد والشافعي في أرجح القولين انه يجهر به الامام والمأموم ومع قول مالك يجهر به
 المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون أمين ليست من الفاتحة وربما توهم

بعض العوام أنهم من القاطنة إذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند مساجب هذا القول اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من القاطنة كما كان الصلابة معلومة فلا بأس بالجهر بها وربما قوى الخشوع على الصلي حين التأمين فأكفى بالتأمين بقله ووجه الثاني أن الجهر بآمين فيه اظهار التضرع والمناجاة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف خشوعا من الامام عادة لأن الامم اذا تدنزل على الامام أو لا ثم تبعض على المأمومين فعليه من الثقل والخشية بقدر ما يفرق بين المأمومين فلذلك خفف على الامام في إحدى الروايتين الأولى وشدد عليه في الأخرى جلالة على القوة والكمال ما فهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأرجح من قول الشافعي انه لا يستس سورة بعد القاطنة في غير الركعتين الأولى مع قول الشافعي في القول الآخر أنها تستس محدث مسلم في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول كون غالب النفوس ترغى من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الأولى فاذا قرأ الامام السورة فيما بعدهما ربما خرجت النفس من الحضرة لأمور معاشها وتدير أحوالها فنصار واقفا بين يدي الله تعالى جسيما بالارواح فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد القاطنة في صحيح مسلم وهو خاص بالأكابر الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الا حضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الأولى تارة لمراعاة حال الأصغر وبطول أخرى مراعاة حال الأكابر تشريعا للامة ومن هنا يتقدح لك يا أخي تحقيق المناهي قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التحلي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه أفضل لئلا ترهق روحه من الركوع والسجود كركوع ومجد بخلاف من كان قويا على تحمل التحليات الواقعة في السجود فرحم الله الأئمة في نفسهم المذكور فان من قال من اتباعهم طول القيام أفضل مطلقا هو في حق الأصغر ومن قال كثرة الركوع والسجود أفضل هو في حق الأكابر كذلك واضح ذلك أن القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما اطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بآخرة تعظيم وهيبة من الحضرة الالهية فمخضع لذلك فخ الله عليه بالركوع فلما ركع تحلى له من عظمة الله تعالى أمرا اذا على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجه الله بالامر برفع رأسه من الركوع لياخذ في التأهب الى تحمل تحلي عظمة الله التي تحلى له في السجود ولولا ذلك ازفع ليعاذب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتحلى له عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمر الله برفع رأسه رجته ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة تحلي السجدة الثانية وذلك لأن من خصائص تحليات الحق أن التحلي في السجدة الثانية أعظم من الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن النار جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود رجعة بالمصلي الحقيقي ولو انه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكافة ما لا يطبق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه ويكفيه فعل ذلك على وجه التأسى بالشارع
صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله
تعالى بالبعد تخفيفه بين اطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين اطالته الركوع والسجود
وبين تخفيف القيام من لم يقدر على اطالته الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول
القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكتب بين يدي الله تعالى في محبل
القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة
ربه ويكون له وقت يدعول نفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنما لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع
قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هبة الله عز وجل فصرت أسأل الله
الحجاب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكع أو ساجداً أحس بعظمي يذوب كما يذوب
الرصاص على النار وكنت أعدد الحجاب من رحمه الله تعالى بي لئلا يذوب طاقتي لرفعه عني اه وسمعت
أخي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول الحجاب للبعد عن شهود الحق تعالى رحمه الله بالمازني
وعذاب علي العارفين فالعابر يتنعم في حال الحجاب والعارف يعذب به انتهى وسمعت سيدي عليا
المخاوص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بعبد المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال
ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين بكم الارث لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح للكتف فيها أو يقدر على تحمل التجلي الذي يهد أركان العبد
في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رحمه الله العبد في تلك الحضرة اخطرت في قلبه شيئا من الاكوان
لما في الاكوان من رائحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ولو لا ذلك المخطور لما ذاب عظمه
ومجه وتقطعت مقاصله أو اضمحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلي رضي
الله عنه أنه سجد فصار يضجحل حتى صار قطرة ماء على وجه الارض فأخذها سيدي عبد القادر
بقطنته ودفعها في الارض وقال سبحان الله رجع الى أصله بالتجلي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي
قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله
الخاصة به أردد من هبة الله عز وجل وصار يتمايل كتمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف
الذي يميله ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد وقف
ان ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
وزال عنه ذلك الاستيحاش الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
يصلي عليكم وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول الله
صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وأمام
الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي
رحمه الله تعالى يقول لا يصح الانس بالله تعالى لعبد لا يتفاء المجاسة بينه تعالى وبين عبده وإنما
يأنس العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كاتسه بنور أعماله وبتقرباته الحق له فان من
خصائص حضرة التقرب الهية والاطراق والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقرب بل هو محبوب بسبعين الف حجاب انتهى وسعدت سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على المارقي أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من رائحة المحجب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان أحدا من الأكابر أطال القيام فهو تشريع لقومه الضعفاء رجة بهم والافاعتقادا ان أكابر الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين كان مقامهم أكرم من مقام باقي الأولياء يقرب وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلاث القرآن أو نصعه أو ثلاثه أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسعدت سيدي الشيخ أحمد السطيج رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رجه الله بالمحجب ولو أنه كشف له عن عظمته تعالى لما استطاع أن يقرب بيديه أبدا فهو صاحب في أمور الدنيا وإذا استحضرت عظمة الله تعالى صار مجذوبا لا يبي لشيء فيتعير الناس من أمره حين يرويه صاحباني أمور الدنيا ولا يرويه يصلي ركعة فقلت له فاذا صحت من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب واعمل على تحصيل مقام المحضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق وإياك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكفي في بهز راسك عند سماعك بأحوال العارفين والمجد لله رب العالمين * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان المصلي إذا جهر فيما يسن فيه الأسماء أو أسر فيما يسن فيه الجهر لا يتصل صلاته إلا فيما حكى عن بعض أصحاب مالك أنه إذا تعبد ذلك بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ووجه الأول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعمد ذلك فإنه مخالفة للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ فعات القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه مع قول أحمد ان ذلك لا يستحب ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر وأسمع نفسه وان شاء أسمع غيره وان شاء أسر فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ووجه الأول جل المنفرد على القوة على تحصيل تلك العظيمة التي تجلب له حال قراءته كما عليه الكمال فذلك جهريه ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر يجهر بالقراءة من شدة أهمية ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه يجهر أو أسر فكان الأمر راجعا إلى قدرة المصلي واختياره فان قال قائل فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الأولى في الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لثقل التجلي كما قدمناه ونقته على القلوب في وقت تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين فان تحلى النهار انتقل من تحلى الليل فلو كلف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر أو العصر مثلا كان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لثقل التجلي فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد في النهار مع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها إذا كان إماما أو يقرأ الإمام على الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

لان وقته برزخى له وجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه واما وجه النهار فلا يشترط الامساك عن المفطرات فيه لامساك من طسوع الفجر وادضا فانها اول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذى هو اخو الموت فكانه بعث ونحايق خلاقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخالطها تب الحرف والصنائع ولا ضعف ارتكاب المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجهر فى الصبح لقدرة عليه وغلبت روحانيته على جسمانيته **كما الملائكة** وسمعت سيدى عبد القادر الدشوطى رحمه الله تعالى يقول لو أن الله تعالى حجب الصنائع والحرف عن كل شهوة فى النهار لما استطاع أحد منهم أن يعمل سرفته وتغطت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة فى صلوات النهار سببا راحة بهم فما قدر على عمل الحرفة مع عدم الحجاب فى النهار إلا أفراد من الأولياء انتهى وأما الامام أو المسبوق فى الجمعة أو العيدين فأنما أمر بالجهر فيها لما قدرته على ذلك باستثنائه بكثره الخلق الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فقوى على ذلك بحجابه بشهود الخلق على التجلى الواقع لقلبه فى الجمعة والعيدين أول كون الحق تعالى بمد امام فى هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه نائب للشارع فى الامامة على العالم واسطة فى اسماع المأمومين كلام زعيم وتكبيره وتهليله أو غير ذلك من الاسرار التى لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا ترد المسبوق لانه مد من الامام فان قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء أو الركعة الثالثة من المغرب سماعا ان ذلك من صلاة الليل والتجلى الالى تخفيف فالحجوب انما كان ذلك رجة بضعفا لامة فان من شأن تجلى الحق تعالى لقلوب المحبوبين أنه يخفف على قلوبهم أولا ويثقل عليهم آخره وذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شي فكون التجلى فى ثانى ركعة أثقل من التجلى فى أول ركعة وهكذا ولو أن الحق تعالى كشفهم بالجهر فى الثالثة المغرب أو الاخيرتين من العشاء لم يعجزوا عن ذلك لما تجلى لهم من العظمة التى لا يطيقونها فان قيل فما الحكم فحين قدر على تحمل ثقل التجلى فى الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالحجوب حكمه اتباع السنة فى ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لثقل التجلى ونقته والعبارة بحال غالب الخلق لا بأفراد من الناس وقد يحصل التجلى الثقيل للصلى فى أثناء ركعة سرية ويحتمل من الادب أن يسر اتباع السنة واظهارها للضعف * ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلى والهيبة كلما اطال العبد الوقوف بين يدى الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدى ملوك الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سيدى على الخواص رحمه الله تعالى فى معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من افه تعالى انماسمى نفسه المتكبر لكونه يتكبر فى قلب عبده المؤمن شيئا بعد شي كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى فى ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعد عنه انظر شهود العبد ظل ذاته فى السراج فكما قرب منه عظم ظاهه وفور السراج فى شهوده وكما بعد عنه صغر وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا قول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من اكبر واصاغر في الفرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغر والا كابر بما لا يطيقون معه الجهر فلذلك رحم الله الامة بعدم
امرهم بالجهر في بعض الصلوات والاذا كانوا في حال من كان امرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
اطاقوه لاسيما في حق من انكشف حجابهم من كل العارفين وشهدوا بجلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في اولي المغرب والمساء وفي الجمعة والعيد ومن ان التجلي
يخف في الليل واما الجمعة والعبادة فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
تتكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة ان اصل مشروعيتها في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك لاستئناسهم ببعضهم بضا في تلك المحضرة التي تذلل لها اعناق الملوك ولولا
الجماعة لما قدروا المنفردان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رحمة
بالامة وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها فان قيل فلم قلتم
باستحباب الاسرار في كسوف الشمس للاكابر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فالجواب انما اراد
الاكابر بالاسرار فيها كالاتعاظ لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل تجلي النهار وايضا فان الاكابر مأمورون بالتسريع لأمهم
في البكاء والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تقبلوا فيه ليتبعهم
قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم تبكوا فتبكوا أي في حق العارفين
الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما
هو له فليتم ما تجلي لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمه الجهر في كسوف القمر وان
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لانه ليسلي وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار اولضعف آيته عن آية الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند
أهل الكشف ولا عكس وايضا فتجلي الحق تعالى باللطيف في الليل بدليل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من تائب فأؤتبه عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلى فأعاقبه وما قال مثل ذلك لعباده الا بعد ان قواهم على خطابه والتضرع اليه بمرأه جهر
وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالنظرة
في هذه الدار موزجة باللطف والحنان ولوايه تعالى تجلي بالجلال الصر في ما اطلق أحد حله
انتهى فان قلت فاجره طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول المطر واطواع
النيل مثلا مما يخوف الله تعالى به عباده فالجواب ان سبب طلب الجهر بالقرعة فيها الطهارة والتذلل
والخضوع لله تعالى وايضا فان الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا بجد مآته العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضربه حاكم وقد سمعت
سيدي شاميا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأهواءهم لما توا
من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فاجره عدم طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليس لا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما لم يطلب الجهر
 من الامام والمنفرد في صلاة الجنازة كالمؤمنين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع
 لاهله وذكر الموت وأحوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكوت رجة
 بالمشايين معها فلو أن الشارع كلفهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف
 أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الانكار على الذين امام الجنازة يرفع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واشتغالهم بحكايات أهل الدنيا حتى
 ربما ضحك أحدهم وهو مع الجنازة فلما رآوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكورا وأنه
 في ذلك المحل خير من اللغو وسعت أخى أفضل الدين رجة الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المشي مع الجنازة السكوت لان الله تعالى تجلي للماضين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رجة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤوف رحيم اه
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررته لك فانه نفيس لا يقبده في كتاب * ومن ذلك اتفاق الائمة
 على أن التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز انه ما قال الا يكبر
 الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدوم على حضرة الله تعالى ولا يشك ان حضرة الركوع
 حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كحال
 أول الصلاة وهذا خاص بالا صاغر من الناس والا كابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا
 في مشهدهم أو الذين انتهوا الى حد علوا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم
 من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال
 مشهد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة
 لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فاما الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول عجز غاب الناس عن تحصيل ما تجلي لقلوبهم في الركوع والسجود
 فلو أن أحدهم اطمأن فيه لا حترق ووجه الثاني قدرة الاكابر على تحمل ثقل عظمة الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الاقوياء ولكل منهما رجال * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول أحدانه واجب فيهما
 مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدةين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان عظمة
 الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فيحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى
 المصلي بالفعل بالاركان والاعتماد بالجنان عن التسبيح باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير
 معصوم تجزئ أي لانه يقتضي توهم محوق نقص في جناب الحق حتى طلب تزبيده عنه وهذا
 خاص بالا كابر والثاني خاص بالا صاغر الذين يطرقهم توهم محوق نقص حتى يحتاجوا الى

مرفعه ويتركه الحق تعالى وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الالبق في حقهم
الوجوب دفن الماتوموه بخلاف الاكابر يقول احدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا تسبأ الله
لا دفن الماتوموه الاصاغر وقد يكون في الاكابر ايضا ضعف يتوهم كالا صاغر فذلك كان
التسليم في حق هذا مستحبالا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تزيينه الله تعالى وما نخرج عن هذا
الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما المحكمة في قول الراعي سبحان ربى العظيم
والساجد سبحان ربى الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب المحكمة في ذلك
ان في الركوع قيمة تذكّر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تزيينه
من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أى ان العظمة لله وحده وليس لى منها نصيب
بخلاف الساجد يقول سبحان ربى الاعلى لانه تنزل نفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارفى
يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين السعليات فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق الائمة على وضع
اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يصحها
بين وركبته ومع ما حكى عن الثوري انه يسجد خمسا اذا كان اماما ليتكلم المأموم من قوله ذلك
ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
والثاني مشدد ووجه المستلين ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب
الرفع من الركوع والاعتدال مع قول ابي حنيفة بعدم وجوبه وانه يجزئه ان يخطم الركوع
الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر فرفع
الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة رجوعه الى محل البعد والمحجب لولا مصفة
عن تحمل ثقل التجلي ولوانه قدر على توالى تحمل تحليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطمئن
في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
المكث في خضرة القرب فوجه الشارع بأمره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبل رجوعه حتى
ياخذ لقلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع وبمعت سیدی علیا الخواص
رجعه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا لتفيس عن
الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرجعة للاكابر
الذين يقدرون على توالى تحليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
فيه كما ان بعضهم بالغ في الرجعة كذلك الاكابر وأمرهم بعدم المطمأنينة في الاعتدال لما في
الاعتدال من الحجاب بعدار ذا قوارضه وتلذذوا بقربه من حضرة الحق تعالى كما ان بعض
الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد
ومتوسط بالنظر اقامات الناس من الاكابر والاصاغر ومعت سیدی عبد القادر الدشطلوی
رجعه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الاصاغر اذا

حضر وامن الله ان ينزل أحدهم الى السجود من غير اعتدال في مكان يطول له راحة لهم ليستريحوا
 به من ثقل العظمة التي تحمل عليهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد
 منهم على تحمل ثقل العظمة التي تحبلى له في السجود الأول والثاني انتهى. وسمعت سيدي
 عليا المصفي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على الأصاغر وعذاب على الأكابر
 فكما ان المرء ينج من طول الركوع والسجود كذلك العارف ينج من طول الاعتدال
 فلذلك كان المرء ينج الى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف ينج الى نزوله اليهما لان
 في الاعتدال رد الله الى الحجاب وهو أشد العذاب على العارفين حتى كان السجلى رحمه الله تعالى
 يقول اللهم معهما عذبتى بشئ فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهودك وسمعت أخى أفضل الدين
 رحمه الله تعالى يقول حاول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكابر وطول القيام
 والاعتدال خاص بالأصاغر فان الأصاغر اذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة
 والأكابر اذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تورمت أقدامهم من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتعبد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لديه عن نفسه فان
 السجدة عنده تكون كخفة بارق لا يحس فيها تعب فافهم وسمعت أيضا يقول ينبغي للصلي اذا
 كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويعجز عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ركع وان شاء طول القراءة ولكن موضوع
 الركوع أن لا يفعل الاعتدال في العظمة التي لا يطبق العبد القيام معها فإدام يطبقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلى لقلبه فما حكم من كان غافلا عن
 ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل
 وهو راحة عكس من كان حاضرا مع ربه من الأصاغر. وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالادمان التحمل ثقل العظمة التي تستقله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وربما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فانه قد أركانه فلم يستطع كمال الرفع وربما
 استحضر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه تهرق منه فبادر
 الى ان الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فقل هذا ربما يعذر في عدم اتمامه
 الطمأنينة وهو في السجود أكثر عذرا كما جرب ومن أراد الوصول الى ذوق هذا فليجمع حواسه
 في السجود وينفى الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شئ الا الله تعالى فانه يكاد يحترق وتذوب
 مفصله ولو لا جلوسه للاستراحة لما استطاع النوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال تارة ويخفقه أخرى تشرى بالضعفاء أمته وأقرباؤهم * وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويخفقه تارة حتى كأنه
 جالس على الرصف اى الحجارة المحيطة بالباروك ذلك ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع
 بها تارة ويتأني بها أخرى بحيث ثقل ذلك التجلى الواقع في السجود تشرى بالاقرباء والضعفاء
 من أمته فان قلت فهل الاولى للقوى على تحمل العظمة المحاصلة له في السجود أن

يترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها لم يفعلها تاسييا بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
 الاول انه الجالس للاستراحة فقد يكون مجلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل
 العظمة الحاصلة للمد في السجود ولا يقال ان مثله كالعبد في الصلاة بغير حاجة انتهى * فان
 كانت فائتة ولون في حديث لا صلاة لمن لم يقرأ عليه في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة
 لانه لا طاعة له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالا صاغر كما مر ولوانه طول ذلك
 زهقت روحه أو فجزأ أو تفاق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له
 أصلا أو صلاته خداج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر والضييق صار
 وقوفه كالسكر على الصلاة بلا إيمان ولا به صلاة باطله لا نواب فيها ولا سقوط فان احتج أحد
 علينا بحديث المسمى بصلاته قلنا له هذا لا ينافي ما قررناه لاننا قد قررنا أن طول الاعتدال خاص
 بالا صاغر وقد كان المسمى بصلاته وهو خلد بن رافع الزرقى من الا صاغر كما أشار اليه قولهم انه
 مسمى بصلاته ولم يكن من اكابر الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسمى أحدهم بالمسمى بصلاته
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمسمى بصلاته بالعلمانية ولن فعل مثل فعله رجعة به خوفا عليه
 ان يشبهه بالا كبر في عدم تطويل الاعتدال فترقى روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 أو يقع في النفاق باظهاره القوة في التشبه بالا كبر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له افعل
 ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الا كبر أو افعل ذلك من باب السكال لامن باب
 الجواب وقد علمت من جميع ما قررناه ان الائمة ما بنوا قواعد اقوالهم الاعلى مشاهد صحيحة
 تشير بالامة وتبعا للشارع صلى الله عليه وسلم وان أصل الرفع من الركوع والسجود متعلق
 عليه بين الائمة واما اختتامه في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأ كبره بقدره على توالي
 التحليلات في الركوع والسجود والا صاغر لا يقدر على ذلك الا بعد مبالغة في الرفع منها
 وقد قد منا ان من وصل الى محل القرب لا يؤثر بالرجوع الى محل الحجاب الاحكامه ولعلها
 يحذر ذلك البعد عن تحمل توالي التحليلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده * فان قيل
 بما المحكمة في تثنية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف * فالجواب حكمته ثقل
 التحليل الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد
 اعتدال نفسه اليه ورجة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه
 وهذا الامر في حق الاكابر والا صاغر على حد سواء فلو قدر ان أحدا من الاكابر أعطاه الله
 تعالى قوة نينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والإرجاء ملك
 واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التحليل وشهود الآيات فكانت العظمة
 المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
 والمحكمة في ذلك هي مطرقة الخشوع الى شهود عظمة الله الواقعة للسكر في غير وقوع
 الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد العبد الى حالة خضوعه في
 غير وقت الآيات اذا آيات انما كانت عظيمة لشدة غفلة العبد وشرو قلبه عن حضرة

التعظيم فتأمل. وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لنسأله السجود والثانية شكر الله تعالى على
 إقداره لنسأله ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرهافي مجلد ضخيم سمعناه
 الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والمجد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الإمام لا يزيد على قوله سمع الله لمن حمده شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد مع
 قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين
 استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم وحمدهم إلا منه
 فإذا قال سمع الله لمن حمده فكأنه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمرؤ أن يقولوا
 بأجمعهم ربنا ولك الحمد أي على قبول حمدنا ويؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبلغهم قبول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله لمن حمده أتماماً من
 طريق المكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص
 بالأكابر الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصاغر المحجوبين عن الله تعالى بأمامهم وسمعت
 سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله لمن حمده عند
 الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان واقعاً في القراءة كان بعيداً عن
 حضرة علمه بكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لمحمد عبده فأخبرهم بذلك بشري
 لهم انتهى فعلم أن الأكابر ما هم متقيدون بالتسبعية للإمام إلا في أفعال الصلاة الطاهرة من ركوع
 وسجود وغيرهما وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي
 حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة بالجبهة والأنف مع قول الشافعي بوجوب الجبهة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولاً أن أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد وأما الأنف
 فالأصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن الفرض يتعلق بالجبهة والأنف فإن أدخل به أعاد في الوقت استحباباً وإن خرج
 الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن المراد من العبادة أفعالها الخشوع بالأس حتى
 يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الأنف بل ربما كان
 الأنف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء فإذا وضعه في الأرض
 فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا حضرة الألهية محرم دخوله على من
 فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم وجه قول الشافعي في جمعه بأن وضع الجبهة واجب جزماً

دون الانف ان المجبهة هي معظم اعضاء السجود كقوله الحج عرفة والتوبة هي الندم واما
الانف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأخذ بالاستحباب ووجه من أوجب وضع يده من
الاعضاء السبعة ان كمال الخضوع لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشارح أمرت أن تسجد على
سبعة أعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايتيه انه يجزئه السجود على ركور عمامته مع قول الشافعي وأحمد في الرواية
الانحرى انه لا يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث *
ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالأس والوجه ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من
انه لا يجزئه السجود في معظم الاعضاء بمحائل بخلاف اليدين والركبتين والقدمين يجزئ السجود
عليها بالمحائل لان الخضوع بهما الفرق في اظهاره بين أن يكون بلا محائل أو بمحائل بخلاف المجبهة
فان وضعها على حائل من ملابس صاحبها يؤذن بحسبها صاحبها بين يدي ربه وصاحب
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذ لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت
حين تسجد وصح ما فعله منها قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في
أصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في أحدهما ولين انه يجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ووجه الاول ما قلناه في المسئلة
قبلها من عدم الفرق في الخضوع الطاهر باليدين بين أن يكون بمحائل أو بلا محائل ووجه الثاني
القياس على المجبهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بوجوب
المجلوس بين السجدين مع قول الامام أبي حنيفة انه سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين
لا يقدر على تحمل ثقل تحليات السجود على قلوبهم فرجهم الشارح بأمرهم بالمجلوس بين
السجدين ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدر
على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة
الاعتماد بين السجدين لم يمايكف الاصاغر في طول السجود ما لا يطيقونه اذا أخذت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب راحة وشفقة فيحتمل أن لا يعذبهم
الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالتعريم الاصل وذلك لان العبد اذا تكلف شظفا
نرجحت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للتعريم فهو
حرام فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود
وبعض معتمدا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول أبي حنيفة انه لا يعتمد يديه على
الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
مخفف في حق الاكابر وفي حق من تحببت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتمد يديه على الارض حال النهوض اطهار الضعف والخشية بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعهما على الارض اطهار المهمة والقوة تعظيما لوامر الله عز وجل ليخرج العبد

من صفة الكسل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول أحمده
بوجوبه فالأول في حق الأكبر لقد رتبهم على تحمل ما وقع لهم من تعجيلات العظيمة في سجود الركعة
الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحباً لأنه يحمل راحة على كل حال وإنما شرعت التحية فيه لأنه
كالأقبال المجدي على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفرط فكانه
برفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج فهو في حق الأصغر أكرم من الأكبر بخلاف التشهد الأخير
اتفق الأئمة على وجوبه لثقل التجلي فيه على الأكبر والأصغر لأن من خصائص تعجيلات الحق
تعالى أن يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مراراً وأما وجهه من قال بوجوب
التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الأمة لاحتمال أن يتجلى لهم في
سجودهم من العظيمة ما لا يطيقونه فيكون إيجاب الجلوس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم * ومن
ذلك قول الإمام الشافعي أن السنة في الجلوس للتشهد الأول الافتراض وللشهادة الثاني التورك
مع قول أبي حنيفة بأن الافتراض سنة في التشهدين معاً ومع قول مالك بالتورك فيهما معاً
فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني الافتراض هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
إلى أن السير إلى حضرة الله تعالى لم يقطع حتى يتورك وكذلك وجهه من يقول بالافتراض في
التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن شهدا انقطاع سيره في الصلاة وقد جربوا
الافتراض فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والمخوض ومعه وجه الثالث أن التورك
يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول
الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين أنها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالأول مخفف والثاني
مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالصلاة إنما هو لذكر الله
تعالى وحده والمناجاة به بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو واسطة العظمى
بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا وتعدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه
من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فإنه لا يفارق الحضرة الإلهية أبداً
فاستحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصغر ووجوبها خاص بالأكبر
وأيضاً ذلك أن الأصغر ربما تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جلاله وجلاله واصطلموا عن
شهود ما سواه فلو أوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لشق ذلك عليهم بخلاف
الأكبر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تعجيلاته في قلوبهم وقدروا على شهود الحق مع شهود
الحق تعالى فإنه يحب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
في حال الأصغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برافتها من السماء وقال
لها أترها قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لأقوم
إليه ولا أجد إلا الله تعالى انتهى فكانت مصطلة عن الخلق لما تجلى لها من عظيم نعمة

الله تعالى عليها ببرائتها من السماء ولو أنها كانت في مقام أيها السمعت لو أدها وقامت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتكررت قطعه فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاعتناء إلا كرامة لله
 محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب
 الشفاء وشذ الشافعي فقال يوجب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو
 قد حاق مقام الامام الشافعي وانما هو إشارة إلى كماله رضى الله عنه في المقام وأنه كان يقدر على
 شهود الحق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الحق ولا عكسه فأمر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا للعلماء وانهم بالو اقام الكمال كما ان الامام ابا حنيفة ومالك اأخذوا
 بالاحتياط للامة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الحق حال جلوسهم
 للشهادة فيشق عليهم تكليهم بمشاهدة غيره تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي
 ليس مراده بذلك ضد قوله كما يقادري الدس وانما مراده به شذ عن مراعاة حال الاصاغر
 كما عساه الجمهور وراعى حال الاكابر قيا ما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جئنا اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
 كله موضوع للتعظيم للانبياء فكيف يظن بالقاضي عياض انه يريد به قوله وشذ الشافعي الشذوذ
 الذي هو الضعف هذا ابعث من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول انما
 أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لله العاقلين
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل صلى الله عليه وسلم في تلك الحضرة فانه لا يفارق حسرة الله
 تعالى ابدأ فيخطا طوبى به بالسلا مشافهة انتهى وقد بسط الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب ملهارة الجسم والعباد من سوء الطارق بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله اعلم ومن
 ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انه
 ركن من اركان الصلاة قالوا اول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان التحلل منها
 بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتاحها التكبير وتبليها التسليم
 فخروجه بالتسليم مبطل للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من اعمال
 المحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يحترجون من حضرة الله
 تعالى بقاوتهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه يطردهم من الخروج
 من حضرة الله تعالى اذا تختلف عنهم العناية الربانية والثاني خاص بعالم الناس الذين هم على
 صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون ليلها وراقا فهم * ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
 ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبته التقدم على سائر العبادات التي من جملتها
 سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق المطر وجد رسول

الله صلى الله عليه وسلم بحسب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان
 التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالاصالة وان لم
 يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في تحوّل الله صلى الله عليه وسلم على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله عدم ورود أمر بذلك من جهة الشارع وانما
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا ان الله تعالى أمرنا بها وأول ما كتبنا ان تكون في أوخر التشهد
 الاول أو الاخير وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول العباد قد أمرنا الله أن نصلي عليك
 يا رسول الله فكيف نصلي عليك اذن نحن صلينا عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يحتمل أن
 يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة
 لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الاولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فافهم * ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول فقط على الامام والمنفرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحمد والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة
 ان الاولى سنة الثانية ومع قول مالك ان الثانية لا تسن للامام ولا للمنفرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عندما ملك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تله وجهه
 يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليم
 الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول
 فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التحلل الا بالتسليمين محدث وتخليها التسليم فشمّل الاول
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قدمت بالتشهد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم * ومن ذلك كنية
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أخرج قوله باستحبابها فالاول
 مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالا كبر والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندما ملك فانه قال وينوي
 الامام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالاولى التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على المحقظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه
 شيئا آخر ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه الا قول أحمد فان وجهه توحيد القصد
 في الامور وبما في التشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت
 سيدي عليا بن الجواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حفرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم
عند الانصراف من حفرة الملوك الى موضع آخر هودون تلك الحفرة في الشرف استمالة لقلوب
اخوانهم في تلك الحفرة واعطاء الادب مع الملوك حقه فتسبح الشرف في ذلك العرف وان كان
الحق تعالى لا يتغير في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك كان الاستئذان واجبا في حق
الاصاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حفرة الحق جل وعلى فليس
لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجا وايضا فلو ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو
في حديث واحد لم يسلنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد في السلام
على القدم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاولي باحق من الاخرة او من عموم
حديث انما الاعمال بالنيات اذ الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن
الامر به فبأبى الاله من ادب العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالندوبات الشرعية
لان منصب الشارع يجعل ان يساويه احد في التشريع واخطا في ذلك ثم قال وتأمل اذا اقام
جلساتك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنتك
فانك تجد في قلبك منه انسا وودا وتعظيمه حضرتك عن ان يفارقها غير اذن منك وما كان ادبا مع
الحق فهو مع الله تعالى اولى وبما قررناه يعرف توجيهه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف
من الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة فالى أى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن
يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حفرة الله تعالى لا ترجع لجهة على جهة اخرى الا ينصرف عن
الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لان التيامن سنة يستحب الحضور
فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه او يساره فغير نفسه تتارعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا
نظير ما قالوه في استحباب تقريب المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وعائط
واكل وشرب ونحو ذلك انتهى وسنعت مرة اخرى يقول تخييرهم المصلي في الانصراف الى اى جهة
شاء خاص بالاكابر وامرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين
يشهدون تخصيص حفرة الصلاة بمزيد فضل فلا ينتقل احدهم عنها الا لما هو منقول
فيجب كون جهة اليمين تزيد على ذلك المفضل شرفا فان الشارع اذا رجع بقعة على بقعة
في الفضل قللناه في ذلك ونسحقنا حكم عقلنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقية ما ورد
من الامر بتقديم الرجل اليماني اذا دخلنا المسجد بتقديم اليسرى اذ ان رجبا منه فافهم
ومن هنا يتضح لك ايضا توجيهه من قال من العلماء انه يشدب للمصلي ان ينتقل من موضع
القرض اذا انتقل وعكسه وانه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتعاضل
على ملهها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على آخرها اذا مر عليها اذا
وتقول هل مريك ذاكر في هذا النهار مثلي ووجد الترجيح في قول من قال ينتقل للفل من
موضع فرضه ولا عكس كون حفرة مناجاة الله تعالى في الفرائض اشرف من حفرة
مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الى المقر بون مثل
اداء ما افترضت عليهم فبعت البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومفضل فخرج الامر

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فتأمل ماذا كرهناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لموجو ما في ذلك عن غالب الافهام * والمحمد لله رب العالمين

* (باب شروط الصلاة) *

أجمع وأعلى ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وانه شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والتنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لعدو كسدة القتال والتمتع بالحرب والتنفل على الرخلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجهد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة وكالغريق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقديم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجع * وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين عين مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين سرتة وركبته مع الروايتين الاخرين عين مالك وأحمد انها القبيل والدبر فقط فالاول مشدد وهو خاص بكابر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالنوانية وآحاد الفلاحين والتراسين وغيرهم من لا يستحي من كشف فخذه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص بأراذل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بكابر الناس على وزن المسئلة قبلها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في احدى روايتيه ان المحبرة كلها عورة الا وجهها وكفيها مع قول أبي حنيفة انها كلها عورة كذلك الا وجهها وكفيها وقدمها مع الرواية الاخرى عن أحمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في السرة والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها بانراج القدمين من وجوب السرة ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والستر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظار الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وانه ما أمر المرأة بذلك الا لتقيم الحجة على من يدعي الحياء منه والادب معه من الناس ويمقت من ينظر الى سره في حضرته فتصير أمته تنظر بقلبه الى مشاهدة جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظار الله تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها يتنبه بمراقبة من هي في حضرته فالحرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الاعلى فهذه احوال السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام يحج أو عمره كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة الامة في الصلاة ما بين سرتها وركبتها كالرجل وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان عورتها القبيل والدبر فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وترتد عليه

بان جميع ملهها وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الامواضع التقلب
 منها وهي الرأس والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
 تشديد وكذلك ما بعده ووجه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظر
 الاما خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك
 ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبيل والدير عند بعضهن وما عدا مواضع التقلب عند
 بعضهن الاحراف فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو انكشف من السواتين قدر الدرهم
 لم تبطل الصلاة وان كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل من
 الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي تبطل بانكشف القليل والكثير ومع قول أحمد ان كان
 يسير لم يضروا ان كان كبيرا بطلت ومرجع اليسير والكثير الرف وقال مالك اذا كان قادرا اذا كرا
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميراث * ووجه الاول القياس على الفجاسة التي يعفى عنها في البدن بجامع ان كلا
 منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تحرق الخف فانه يضرب ولو يسيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن أمي الخطأ والسيان مع حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تقدر
 الله عليه لا يقدح في حجة ما فعله بدليل صحة صلاة الدرمان وأوجب أحمد ستر المكيين
 في الفريضة وفي النافلة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال
 أبو حنيفة هو بخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ويومئ باركوع والسجود
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الایما ودليل الاول الانبعاث لمحدث
 اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور ووجه الثاني ان ذلك
 راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته من الناس وكذلك الثالث خاص بشديد الحياء وهذا كله
 رجة من الله تعالى للعبيد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان الطهارة عن
 الخس في التوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته انه ان صلى
 عالما بها لم تصح صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان عالما
 عاقدا والثالثة البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث
 * ووجه الاول الاحذبالاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية
 عن مالك غلبة مراعاة القلب دون المجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
 لا ينظر الى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شئت
 لا يطر الله اليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا قلت
 المحيضة قد عصى الصلاة واذا أدبرت فاعتلى عنك الدم وصلى لان قوله دعى الصلاة قد لا يكون
 لاجل الدم وإنما هو لعل في المحيض لان غاية دم المحيض أن يكون كسلس البول فتمسك
 الدم عنها ونصلي كلما دخل وقت الصلاة وقد ورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب

النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى
 وجعل العلة هي التوضيح بالدم وبما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ المجنب ولا المحائض
 شيئا من القرآن فانه جمع المحائض مع المجنب والمجناية أمر مقدر على البدن وكذلك المحيض وبما
 يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن المحدث كما مردون الطهارة عن التنجس ومساخة
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدسة من البدن اذا لم يصبه الماء وبما يؤيد ذلك
 أيضا عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع التنجس كما ورد في الحديث كقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي
 حنيفة ان صلاته باطلية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى لا يؤاخذ العبد الا بما علم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والسعي في مراعاة
 للذمة من غير كبير مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في المجدد وأجد ان من سبقه
 المحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم انه يبيتن على صلاته بعد الطهارة
 ومع قول الثوري ان كان حدثه رعا فأوقفت ابني على صلاته وان كان ريحا أو ضحاك أعاد فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاخذ
 بالاحتياط ولا التفات لسبق المحدث لحديث لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فشمع
 ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في اثناؤها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها
 والواقع في اثناؤها ويقول ما وقع قبل المحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا تبطل
 احدهما بالمحدث في الاخرى * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان غلبة الطن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا تكفي غلبة الطن وانما يشترط العلم بدخوله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الطن قريب
 من العلم فيكفي ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الطن قد يضطني فالاول خاص
 بالاصغر والثاني خاص بالكابر أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذانا في غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان الا ان ذاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد
 الى جهة ثم بان الخطأ انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أرجح قوله انه يقضي ان يخرج الوقت
 أو يعيد ان كان الوقت باقيا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر أهل الاحتياط لدينهم وقد ينسب الى تقصير في
 تعامله ما ينظم قلبه حتى يجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها * ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يطل مع قول
 أبي حنيفة انها تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام وأما ان طال الكلام فالاصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامام بسمه واداء المنيبته الا بالكلام فلا تبطل

وقال الأوزاعي إن كان فيه صلحة كإرشاد ضال وتحذير ضير فلا تبطل فالأول من المسئلة
الأولى مخفف والثاني منها مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه مخفف
والثالث مخفف فرجع الأمر في المسئلة إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى
العذر بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث أن الصلاة فيها أفعال مذكورة بالصلاة وأما الجهل فانه غير معذوره كذلك لتقصيره بترك
تعلم الواجب عليه من أمر دينه ولذلك لم يعذره وأما وجه البطلان فيما إذا طال الكلام فظاهر
وأما وجه كلام مالك فهو ليكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الأوزاعي فطهارة
المؤمن ووجوب تكليفه نافع كل ما يحصل به الضرر له ووعده الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لأن صاحبه في ذلك تحت أمر الحق تعالى فخرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم *
ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالاكسا وعلى بطلانها كذلك بالشرب إلا عند
أحمد في النافلة فالأول في الأكل مشدد والثاني مخفف ووجه الأول في الأكل والشرب شدة
اللذة المحالة للإنسان بالأكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الأكل والشرب وبين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يتقدر فلما تعارض عند المصل ذلك سزم العلماء
الأكل والشرب في الصلاة وأمره بأن يأكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يفتي له
التفات إلى غير ربه في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العذر فيها أمر نفه
شأنه عن منها وأن شاء دام فيها حتى يسلم منها وإضافان الله أوجب على الأكسا عذر
الالتفات بقاوبهم إلى غير ما هم فيه في القريضة وأنزل على قلوبهم برذر الرضى فبردت نار قلوبهم
فلم يحتاجوا إلى ما يطفئ تلك النار ولا هكذا الأمر في النافلة فإن الروح تكاد تزهر من شدة
العطش فلذلك سويح السبب بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاوس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي إن من فاته شيء في صلاته سجد إن كان ذكر أو صفيق إن كان امرأة
مع قول مالك إنهما يسبحان جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * والأول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها القنسة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جله على أنه لم يبلغه الحديث أيضا والمقصود من ذلك كله التنبه
فإذا حصل بالتسبيح من المرأة كان أولى لأنه ذكر الله على كل حال بخلاف التصفيق فافهم
ومن ذلك قول الأئمة أنه إذا فهم التسبيح تحذيرا أو إذا لم تبطل الصلاة مع قول أبي
حنيفة بأنها تبطل إلا أن يقصد تنبيه الإمام أو دفع المار بين يديه فالأول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول وهو خاص بالأصغر
أن ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني أن الصلاة
موضوعة الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قبله يبطلها وهذا خاص

بالاكابر * ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين
 ووجه الأول انه كان الواجب على العبد أن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يبكي بقلبه دون
 عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يجمع القلب على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه أحد مع قول التورى وعطاء انه يرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن يرد لفظا فالأول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الأول حصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتغلب كالجوهلة من الولاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تبطل الصلاة بمرورجوان بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 أو حاربا أو كلبا اسود مع قول احمدية منع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبي من الحجار والمرأة شيء ومن
 قال بالاطلاق عند مرورجوان كرا بن عباس وانس وابن المسيب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام آخر امره لا يقطع
 الصلاة مرورجوان وهو خاص بالاكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قبلتهم شيء
 ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يجب ويشغل عن مشاهدة ما تحبلى لعين المصلي
 وقلبه من ملاطقات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالتجار والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان
 لا يمر بأحد من الامة الا ويحسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صلاة شهوده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا يظنون
 من جميع المخالقات الا الى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا خارج عنه فاذهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي الى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة يبطلان صلاته
 بذلك فالأول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص
 بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وايضا ج الأول شهود الاكابر ووجه الكمال الباطن
 في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير رأى
 معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا اعظم ملوك الدنيا
 طيبة السجود لها حال الرقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم حياء من كان مخلوقا من انفس
 النساء ومنه قدرة المرأة على انخفاء ما في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهودها أعظم
 من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول لمن تأمل في قوله تعالى وان تطاهر عليه الى آخر الآية علم أن محمدا صلى الله عليه وسلم
 اكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم

ولما كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه بهن الوركول جزاء
 وفافا اكثر من ذلك لا يقال انتهى وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لاجل ظهور تنقيتها والميل
 اليها بالطبع وهو خاص بالاصغر وللا كابر الممل به أيضا للجزء الذي فيهم شئهم نقص المرأة
 ويعمل اليها بالنسبة وفرحهم الله الاثمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض المتأخرين فافهم
 ومن ذلك اتفاق الاثمة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول النخعي بكراهة
 ذلك فالاول يخفف خاص بالاصغر الذين يحاقون غير الله في حضرة الله وكلام النخعي خاص
 بالا كابر الذين يكرهون عدو الله في حضرة الله تعظيما له مع غيبته عن شهود امره لهم بذلك
 ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل مجتهد مشهد
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بجملة الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع
 الكراهة وبه قال مالك الا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت واجزأت مع قول احمد
 انها تبطل على الاطلاق فالاول يخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالخارج والمخالطة
 صلى وتجاوبه كافر او نجس او غير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا ووجه قول احمد اجلال
 حضرة الله تعالى ان يتجاوبه العبد في مثل المقبرة والمجزرة والحمام والمزيلة وقارعة الطريق واعطان
 الابلى فان الله تعالى راعى تطهير حضرة عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمر باللبس
 الثياب الطاهرة الطيبة الزائحة اجلالا لحضرة ولذلك صلب الا كابر من الاولياء كسیدی عبد
 القادر الجيلي وسیدی علی بن رفاة الشيخ محمد المحنقي والشيخ مدين والشيخ أبي الحسن البكري
 وولده سیدی محمد علی المضربات النفيسة المجترة بالعود والسنن والنبر والكافور تعظيما لحضرة
 ربهم ولكن جهورا العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض أو المحصرين وفخوذ ذلك مما
 لازمة فيه خوفا من اتباعهم أن يتبعوهم على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيحبسوا بالحبس والكبر
 عن ربهم فيكتب أحد هؤلاء الاشياخ من الاثمة المضلين ويحمل حال سیدی عبد القادر ومن
 تبعه على انه كان لهم حال يحمون به مريدهم أن يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
 ظهر الكعبة فلا يذکر الا مشافهة فافهم ذلك واياته والمبادرة الى الانكار على من يفرس به
 مضربة في مثل جامع الازهر والحرم وغيرهما الصلي عليه فان الله عبادا خلقهم للزينة والمهالة
 وظهر قلوبهم من الشوائب ورجالا خلقهم للذل والانكسار وتبلي لهم بالهبة لحق نفوسهم حتى
 صاروا لا يرفعون لهم رأسا وعلامتهم ميل رقابهم على اكفهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاعلم
 ذلك والمجد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* (باب سجود السهو) *

اجمع الاثمة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سهأ في صلاته جبر ذلك
 بسجود السهو واتفق الاثمة الاربعة على أن المأموم اذا سهأ خلف الامام لا يسجد السهو وعلى
 انه اذا سهأ الامام لمحق المأموم سهوه هذه مسائل الاجماع * وأما ما اختلفت الاثمة فيه فانه

قول الامام أحمد والكرخي من الخفيفة ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في نقصان
ويست في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية والشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول
مشدد خاص بأكابر الاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيه ساعما العربية سواء كان ذلك من جهة
الاشتغال بالا كوان أو من جهة ما تجب له من عظيم الهيبة والجلال اما من جهة الاشتغال
بالا كوان فظاهر واما من جهة ما تجب له من جلال ربه وعظمته فلتقصيره في الرياضة والمجاهدة
عن الوصول الى مقام الكمال فيصير بقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا تجب له مشاهدة ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم انما أنسى ليستني فانه وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان
وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني
لا ادخل في الصلاة فاجهز لجيش وارتبه وأنا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
الضعف والنقص فقد أدخل بمقام هذا الامام الاعظام فعلم أن من سها عما يفعل من صلاته اعظم
ما تجب له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته ممن سها باشتغاله بالا كوان
ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قررناه فافهم فان ذلك نفيس ولعلك لم تسمه من أحد قبل
وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر اللخل الواقع تصد صلاته كاملة في ذلك اليوم
وأما في الزيادة فلو قوعها كاملة فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي
أن السهو في عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار أو السجدة أو السهو ان شاء وقد كان عبد الله
ابن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من
السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل فنقله المحكم الترمذي في كتابه نوادر
الاصول ونظير ذلك قول عطاء انه لا نافلة لامثالنا وانما هي جوارب الخلل فان النوافل لا تكون
الامن كتبت فرائضه كالانبياء انتهى واتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم تبطل صلاته
الافى رواية عن أحمد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو
قبل السلام وهو الاربع من قولي الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام
وان كان عن زيادة فعنده وان اجتمع على المصلي سهوان أحدهما نقص والاخر زيادة فهو بعده
عنده قبل السلام وأما أحمد فقال هو قبل السلام الآن يسلم من نقصان في صلاته ساهيا أو شابا
في عدد الركعات فتي على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على
الساهي يجعل سجوده قبل السلام لسكون نيته لم تنزل للخروج كما يقع للصلي بعد سلامه والثاني
فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع
عدم ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك فظاهر وكذلك أحمد فكان فصل
سجود السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأبي حنيفة في المنفردان من شك في عدد الركعات أخذ بالاول وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما يني على غلبة الدار وقال أحمدان حصل منه الشك مرة
 بطلت صلاته وإن كان الشك يعتاده ويتكرر منه يني على غالب ظنه بحكم التحري فإن لم يقع له
 نفل بني على الأقل وقال الحسن البصري بأخذ بالاكثروا يسجدوا له وقال الاوزاعي متى شك
 في صلاته بطلت فالأول أخذ بالاحتياط والثاني مقصود والثالث مخفف والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران واللاق بالأكبر البناء على الأقل واللاق بالعوام الإخذ
 بالأكثرا فله ذوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم الملل وصارت
 صلاتهم كصلاة المكروه وتلك لا ثواب فيها واللاق بالأكبر إلا كالأبطالان فافهم * ومن
 ذلك قول الامام الشافعي ان من ترك الشهادتين الأول فذكره بعد انتصابه لم يعد له أو قبله عاد
 ويسجد لله سوا بلوغ حد الراكع مع قول أحمد انه ذكره بعد ان انتصب قائما ولم يقرأ فيه وخبر
 والأولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم يركع
 ومع قول مالك انه ان فارقت اليه الأرض لا يرجع فالأول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك
 فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتحقيق من حيث الرجوع إلى التشديد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول ان جلوس التشهد الأول انما للاستراحة من تعب المحضوع
 الله تعالى في السجود فحيث اقام متصفا بما بقي للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين
 يدي الله تعالى قائما ووجه قول النخعي ان رجوعه ليس يرجع ويتأهب لمخاطب الحق تعالى في
 القيام أولى من خطابه مع القنور وارتخاء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك
 الغفلة والسهر في ترك ما هو عليه ووجه قول مالك ان مفارقتها للأرض ولو سوا نزل على قوته على
 تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان محل الجلوس الأصلي انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية
 وذلك في الجلوس الاخير فحسن الشارع الأول الاستغناء عن الذين لا يقدر على تأدية
 الزبعية أو الثلاثية بالجلوس في وسطها فان قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا
 دون الأول مع ان كلا منهما بعد سجدتين فالجواب ان التشهد الاخير انما كان الجلوس له واجبا
 زيادة درجة بالمصلي من حيث ان تجلس الحق تعالى في السجود والاخير أشد من قبليه في العبادة
 الذي قبل التشهد الأول وذلك من خصائص تحليات الحق تعالى كجاءه في صفة الصلاة
 فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قام إلى الخامسة سوا ثم ذكر فانه يجلس فان كان
 لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة ويسجد له وروا ان قد تشهد فيها يسجد له وسجد
 مع قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس فان ذكر
 بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد قعد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان من صلى
 المغرب أربعين سجدة يسجد له وسجدته صلاته مع قول الاوزاعي انه يضيف إليها ركعة أخرى
 ويسجد له سوا لا تكون المغرب شغفا فالأول مخفف خاص بالمجربين والثاني مشدد خاص بمن
 ارتفع حجاب وجه الأول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الأكابر تذوب أبدانهم من

مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعا واقدروهم
على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة لله فان قال قائل ان أنفسهم شغفت الحق تعالى
فالجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق وأما الشاهد لا يقدر في الوترية لانها
لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هورابهم وكشف الفناع
عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرحم الله الاوزاعي في غوصه على مثل هذا السر ومن
ذلك قول الامام الشافعي وأجد ان من أخبره جماعة بأنه ترك ركعة مثلا لا يرجع الى قوْلهم وانه
يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأجد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى
قوْلهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاخذ
بالاحتياط لنفسه فانه أعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن عهدة التكليف الا بذلك ووجه الثاني
ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبى فافهم *
ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الأول والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العيد وتركه الجهر في
موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان
جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان أسرى في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
أجد ان يسجد مثل ذلك فيحسن وان ترك فلا بأس فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان القنوت والتشهد الأول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما
بالسجود تدركا لكمال هيئة الصلاة ووجه الثاني أن تسبيحات العيد وتكبيراته صارت شعارا في
ذلك الجمع العظيم فتذكر الغافلين بكبرياء الحق تعالى حين حيوان شعورهم بشهود الكثرة
وليس الزينة ومشاهدة الله واللعبة في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار
وعكسه فان الشارع ما سببه الا كمالا في الصلوات فمن أسرى موضع الجهر أو عكسه نقص كمال
صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار
ووجه قول أجد النظر الى أحوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود راجعا الى اختيار المصلي فان وجد
في نفسه عزيمة وسجدة والا فلا * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه يكفي للسجود اذ تكسر
سجدة ثان مع قول الاوزاعي انه اذا كان السهو جنسين كان زيادة والنقصان سجدة لكل واحد
سجدة ثنتين ومع قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو وسجدة ثنتين مطلقا فالأول مخفف خاص
بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالاكابر المبالغين
في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأجد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد للسهو اذا سها امامه ولم يسجد امامه للسهو مع قول
أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الأول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجابر للنقص مع

اتقفاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزر وازرة الذر أخرى وعلى ضعف الارتباط
فالأول خاص بالأكثر الذين يرون امامهم كالمجزة منهم كما أشار إليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جميع الجسد بالحس والسهر والثاني خاص بالأصاغر
الذين يشهدون امامهم كالمجاهر لهم لا جزة منهم والله أعلم

(باب سجود التلاوة)

اجمع الائمة على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال
الحائض ترمى برأسها إذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره وأنا اليه
الائمة في سجود التلاوة هل هو واجب أم مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
عند التلاوة للقاري والمستمع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول ان من شأن بني آدم الكبر وهو مما يجب السعي في إزالته والمخروج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة فحقوقه تعالى أن لا يسجد والله الذي يخرج
الحب في السموات والأرض أو سمعها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهر فوجب
السجود ليخرج من صفة الكبر ويصاح ذلك أن التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من الحيوانات والمجادات من حيث ان التوجه على إيجادهما من الاسماء سما الحنان واللين
بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان التوجه على إيجادهما اسم الكبرياء والعظمة
فلذلك نرجوا من تحت حكم هذه الاسماء لاذلاء صاغرين لا يعرفون للكبرياء طمعا بخلاف الجن
والانس فانهم نرجوا امتكبرين لا يعرفون لاذلة والتواضع طمعا فان تكبروا فهو يتحكم الطبع
وان تواضعوا فخرج وجههم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وجب الرياضة ويقفوا على أصل عبوديتهم وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول وجوب
السجود خاص بالأصاغر الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستجابته خاص بالأكثر الذين حقق
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصار أحدهم يرى نفسه قد استحققت الخساف لولا
عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان ادق نظره وخفاه مواضع استنباطاته ورحم الله بقية
الائمة في تخفيفهم عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج العفو فيما عندهم
من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في
الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصيل وتكبر في محل الذل والانكسار فافهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد بالسجود في حقه مع قول الامام أبي حنيفة انه ما سواه
فالأول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالأكثر وعلة الوجهين لا تذكر
الامباضة لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع
قول أبي حنيفة انه اذا فرغ يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الأول ان السجدة اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمساجدة ربه المأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاستغفار بغيرها ولو لان الامام من شأنه ارتباط المأمور معه ما كان يسوغ للمأمور السجود
 اقرأة غير نفسه فكأن الامام نائب للحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا يمكن
 الحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معاقلة يستعمل
 بغير المساجدة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم
 الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مساجدة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يصير يشهدان الحق تعالى هو الثاني كلامه على نفسه والعبد عدم أو هو وجود
 وهو يقرأ كلام ربه على ربه مثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون الاول ولم أر لهذا المقام ذا ثبوت
 الى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن في الحج مسجدتين مع قول
 أبي حنيفة وما لك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول شدد والثاني يخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا اركعوا
 واسجدوا فاقوله واسجدوا يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قول أبي حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العارض
 واما السجدة الاولى في الحج فاعلموا ان قول أبي حنيفة فيها بقية الاثمة لما في آياتها من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وايضا ذلك ان مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 أشد من مؤاخذه في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أخبرنا كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والمجبال والشجر والدواب فعم المولودات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة السجود لله بمن
 هو دونه في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون أول ساجد وهذا مما يشهد للامام أبي حنيفة
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل من أي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يمتنع لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق فالجواب انه وقع عدم
 السجود من المحباب من صفات العبودية ولذلك كان تأول السجود كافرا وقتلا لانبياؤه
 وأوليائه لانهم يدعونه الى ما يضييق به صدره فافهم وأكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ
 أبو مدين عن حديث اذا أحب الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله يحب فلانا فأجابوه
 فيحبه أهل السماء ويوضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجوا في وقت معاداتهم
 للانبيا والاولياء بحكم القهضين فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا ومن المجرمين أي ومثله الولي لأن الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود لله الذي هو
 كرامة عن الطاعة لامر له تعالى به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم أمرهم فافهم * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أن سجدة من من عزائم التمجود وليست بسجدة
 شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة أنها سجدة شكر تستحب في
 غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الله
 تعالى ما ذكرها إلا تعريضاً للتأنيب المجود عند لاوتها أو سماعها من الإمام لا سيما أن كان أحدنا
 وقع في معصية ولم يقب منها أو تاب ولم يظن أنها قبلت فانه يؤثر بها السجود في الصلاة أكثر مما يكون
 خارجها لأنها أحضرة يقب فيها العفو والرضى عن العيب وهذا خاص بالأصاغر كما أن من جعلها
 سجدة شكر جمعها خاصة بالأكابر الذين لم يقعو في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قول
 توبتهم وإنما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لأنها لأجل أمر لا يتعلق به بالصلاة التي هو فيها
 ولم يلبسنا أنه صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم أنا
 سجدها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في
 الصحيح فلكل من المذاهب وجه فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في الفصل
 ثلاث سجودات في النعم والانتقام والعلق مع قول مالك في المشه ورعته أنه لا يسجد في الفصل
 ووافق الأئمة في بقية السجودات وهي إحدى عشرة سجدة ما عدى السجدة الأخيرة من الحج
 ووجه الأول الانتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل
 من منته تحول إلى المدينة فكل إمام وقف على حد ما يلفه مع أن من أثبت السجود في الفصل
 مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وسعت سبدي عليا المحرمات
 رجه الله يقول إنما يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منته تحول إلى المدينة لاستقرار
 نفوس غالب الحجة حين تحولوا إلى المدينة في كمال الإيمان والالتقاء بخلافهم حين كانوا في
 مكة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيراً لينزل
 ما في نفوس المؤلفات قلوبهم من أسلم فرياً انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع
 لا يقوم مقام السجود للتلاوة إذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه
 يقوم مقامه استجباباً فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول أن الغالب في الناس أن لا يخففه وافي الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
 لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الأكابر ينظرون إلى الركوع بعين التعظيم
 كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدق مداركه
 ورضى الله عن بقية الأئمة * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكرهه للإمام قراءة
 السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آياتها فيما يسهرفيه بالقراءة دون ما يجهر به
 وبه قال أحمد حتى أنه قال لو أسرفها لم يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نهى عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو
 خاص بالأكابر الذين يقدررون على النزول إلى السجود ولو لم يعال القيام ووجه الثاني
 أن الإمام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول إلى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطلب طرل القيام حتى يقع لهما الاذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على تحمل الثبلي الواقع في السجود فلذلك كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولولم يكن قرا آية السجدة ما كان خطوب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت معه مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة واذا انقضت القدوة بطل حكم الوصله بحضرة الله واذا بطلت الصلاة ووجه الثاني ان المتابعة لا تحب الا فيما هو من صل الصلاة كالاركان فلكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمدان سجد التلاوة يقتصر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يكبر للسجود وللرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فرأغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوارع عن الحاضرين وممعت سبيدي علماء الخواص رجه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القاسم بالخلق وذلك من أمر الله بيقين وما زاد عليه مضمحل لا وجود له حقيقة فكأنه معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لم يحتجب ولم يغيب فافهم وهنا أسرار لا تسطر في كتاب فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة * ومن ذلك قول الاثمة انه لو قرأ آية السجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا في جميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتداركه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الاثمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة اخرى بل يكررها السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القواين ظاهر والله أعلم

(باب سجد الشكر) *

قد استحسنه الشافعي عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكرا على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجد الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لم تزل دائمة على العبد كما ان النقمة لم تزل مدفوعة عنه فلا يحصى العبد نساء على الله تعالى لكن ثم نعم ونعم كبرى تتجدد وتتدفق

فكان السجودها لكل ووجه الثاني إيهام العبد بمجود الشكر أنه ليس لله عليه نعم إلا ما تحب
له وانذفع عنه وذلك موذن بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا أحسن منه
على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود ودعت على ذلك أبدا لا بد من تقدير كون ذلك حقا
فكيف وأما وأفعالي خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنقص
والعجز عن مقابلة السجود أو غيره فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للمسجد
إذا مر بآية رجة أن يسألها آية عذاب أن يستعبد مع قول أبي حنيفة بكرامة ذلك في العرض
فالأول غصن والثاني مشد فرجع الأمر إلى مرتبة الميران ووجه الأول إظهار السجود
الفائق والحاجة إلى الرجة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص
بالأكابر الذين يقدر على النطق مع تعاملهم بتجليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص
بالأصاغر الذين أنعم الله تعالى فلو أمر وأبوا السؤال لما قدروا على النطق فكان من رجة
الله تعالى لهم عدم تكليف هذا الأمر لهم بالسؤال في فرائضهم لما فيها من شدة الهيبة
والعظمة بخلاف الدوافل لعل الحجاب فيها وحفة الهيبة فافهم والله أعلم

(باب صلاة النفل) *

اتفق الأئمة الأربعة على أن الروافل الراجعة سنة وهي ركعتان قبل العبر وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الغائبات
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فنه قول مالك والثاني أن
الرواتب مع الفرائض الوتر مع قول أحمد أن آكد ما ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن الوتر
واجب فالأول والثاني مختلف بجعل الوتر أو الفجر رافعة مؤكدة والثالث مشد بجعل الوتر
واجبا فرجع الأمر إلى مرتبة الميران ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض
الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له هل على غير ما قال لا إلا أن تطوع فطاهره في وجوب
ما زاد على الخمس صلوات إلا أن يجب بعارض كنذر ووجه الثاني كثرة التأكيده من الشارع
في صلاة الوتر ودونه تأكيده في صلاة الفجر وما كد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون
مرتبه فوق الماقلة ودون العرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم
الله الإمام أبا حنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناه مما جعل ما فرضه الله
تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أدا ما
أنه تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الإمام أبا حنيفة على مثل ذلك لانه صلى
الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشريع ربه على تشريع هو ولو كان ذلك بأذنه تعالى ولم ينظر
إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق أنهم ما عبدوا إلا ما
حنيفة متفاضلان والمخلف ممنوى كما هو لفظي إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صلى الله
عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فأننا لا نعلم من الله إلا ما أتانا به الشارع عنه
وقائده ما قلناه ابن المكلف جعل ذلك الواجب وهو معتن به كالغرض ونظير ما قلناه هنا تحميم

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضى وان كانت
 الصلاة من الله في اللغة الرحمة تخيما الشأنهم على شأن الاولياء وكثير ما يسن الشارع اشياء
 على سنن واحد ويوجب بعض المجتهد بها جهاده كالحجنان فان الشارع ذكره مع قص الاظفار ووقف
 الابط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
 فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول
 الاستنجاء سنة عند مالك فاوصل الى من غير استنجاء صحته صلاته ومالك لم يقل بذلك بل اوجبه
 من حيث انه نجاسة يجب ازالته قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
 ان يصلي قبل العصر اربعا وقبل الظهر اربعا وبعدها اربعا مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد
 الامر الى العبد فقال فيما ان شاء صلى اربعا وان شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء
 التي قبلها فجعلها اربعا كما جعل التي بعدها اربعا فالاول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
 مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الادماء في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف جلال
 الله تعالى للصلى وقت الظهر ولقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي
 هو الضم كعصر الثوب وكشفة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد احدهم يتأذى
 بمناجاة ربه فيها واما الاربع التي جعلها أبو حنيفة بعدها فهي كالمجر لعدم كمال المحضور فيها الكثافة
 الحجاب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم
 من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو اربعا أو ستا أو ثمانية بتسليمية واحدة فعل
 واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني فية تخفيف ووجه الاول مراعاة حال
 غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التجلي فكان تسليمه من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والاصاغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصاغر الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل والنهار أكثر من مقدار
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى مع ثقل التجلي أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل
 الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واحساسهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين
 لا يحسون بزيادة ثقل التجلي ولا نقصانه فرحم الله الامام أبي حنيفة ما كان أكثر مراعاته
 لمقامات الاكابر والاصاغر ورحم الله بقية الائمة ما كان أكثر شفقتهم على الامة * ومن ذلك
 قول الشافعي واحدا أقل والوتر ركعة وأكثره احدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمية واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها مع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها شفع منفصل ولا حذفا قبلها من الشفع ولا يمكن أقله ركعتان

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبادة صلاة الوتر زيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالمطر لسرعة المحض وروبطه في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم من كان استعدادا قويا وحسنا له
 المحض مع الله تعالى في اول ركعة أو ثالث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له المحض ورفه الزيادة
 حتى يحد ذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يراعى على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كما ان المغرب وتر النهار ومن القواعد الثابتة
 ان الله به أعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدي
 عليا المحواص رحمه الله يقول لا يسمى تفعلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه فعل وانما يقال فيه عمل برؤيى وسمعت مرارا يقول لا يكون الغسل الا لمن كملت فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعدمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نفل انتهى وسمعت
 يقول ايضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الانحلاص والمعوذتين ان من أوتر فقد
 وعد الله تعالى واتفق عنه الشوك ودخل طريق السعادة وذلك بانفس ما يكون الى اليأس
 فلذلك أمر هذان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشركية ووسوسة فهو خاص بالاصاغر
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك المحمرة وهو خاص بالاكابر انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر
 ثم سجد لا يبعد الوتر مع قول أحمد انه يشعه بركعة ثم يعيده فالاول مخفف بعدم إعادة الوتر
 والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يبطلون على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعملون من كثرة التوحيد ولا لا يبطلون عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل أن ينام فقد وفى ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله أن يختم
 بالشفع عملا بقول الشارع لا وتران في ليلة أى من ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو تحت أمرى
 في ذلك وسنتي ومن فهم هذا الاحتياج الى نقص الوتر فافهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي باستحباب الفوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد اليسابوري فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول أن الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالا صلاة يقتضى الدوام فأتخذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط
 ومن الحكمة في ذلك أن الدعاء عقب التوحيد لا يرد الوتر كالتشهادة لله بالعربية والاحدية
 والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك المحضرة ولا يخفى العبد نفسه فيها
 بالدعاء فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان

عشرون ركعة وانما في الجماعة افضل مع قول مالك في احدى الروايات انه سبعة وثلاثون
ركعة وان فعلها في البيت احب الى وبذلك قال أبو يوسف فقيل من قدره على ان يصلي
الترابيح في بيته كما يصلي مع الامام فالاحب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر
بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وهو
خاص بالصعفا ان الجماعة فيه ارجح بهم لعدم قوة احدى على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
في عشرين ركعة فكان الافضل اعم فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هبة الله عز وجل
ويخرج من حضرته لعدم من يتأسي به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة ووجه
الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقعدون على الوقوف بين يدي الله تعالى افرادا ومع
خوفهم على أنفسهم ايضا من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه ان شاء
الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
انه يجوز قضاء الفوائت في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك
كاذن الملك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني
ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات متناعا ما لم يستثن صلاة فعمل المقضية كما
شمل المؤداة وايضا ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
الملك في وقت غضبه وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر ابدا بخلافه بعد
الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجدا فظله نايب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء
يوم الجمعة لما ورد مرفوعا ان جهنم تسبى كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسماها كناية
عن الغضب الالهى ووجه استثناء الحرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المكروهة
كون البعد هناك في حضرة الملك الخاصة فكأنه من أهل البيت أو عدامه الذين لا يمنون
من القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر
وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدر مح كونه عباد الشمس يتأهبون للسجود
لشمس في ذلك الوقت فنهانا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هروبا من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القصد مختلفا فمن صلى العصر أو الصبح في أول
وقته كان النهي في حقه نهي تحريم أي تحريم وسائل لا تحريم مقاصد كما تقدم في تحريم
الاستمتاع من المحاض بما بين السرّة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع
بالفرج فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافلة فعلاه
بالدرة فقال حذيفة انما يمنعنا عن موافقة الكفار وهم الا ان لم يسجدوا فقال له عمر اكل
الناس يعرفون ذلك انتهى فهذا سبب العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة
العصر والصبح لئلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم * ومن
ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه وأجد في احدى روايته انه يسن ان فاته شيء من السنن

الرواتب ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كالعرائش مع قول أبي حنيفة انها تقضى مع
 العريضة اذا فاتت ومع قول مالك انها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالقول مشدد
 والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 القياس على الفرائض اذا فاتت بجماع ان لها وقتا معيناً وهي جواربها يحصل في العرائش من
 النقص من قضاها كاهلة فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يسهل اليه شيئاً بما قسا كظفيرة في
 الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان الزكاة
 التي فاتت مع فريضة تاحك الاداء فلا ترتفع الفريضة الا ومعهما المحارب لقضاءها وقد كان على
 ابن أبي طالب رضي الله عنه يقول بمحلولها الى كعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة
 فقياس بذلك غيرهما وقد ذكرنا ان من آداب ملوك الدنيا ان لا يكون في خادهم من نقص في
 اعضائه او برص او جذام في جسده لئلا يقع بصريهم على ناقص وما كان اذ باع ملوك الدنيا
 فهو وادب مع ملك الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلا فافهم وجه
 قول مالك والشافعي في القديم ان الرواتب لا تقضى هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واداء
 فات وقت بلا خدمة ذهب فارضا فلا شيء يريد العبد ان يفرغ الوقت المستعمل من تلك
 العبادات ويجلها للوقت الماضي مع انه كله في التجمعة فخر اراد جعل العبادات المستقلة لوقت
 الماضي فكأنه نقل الكتابة من اسفل الصحيفة الى اولها وهذا خاص بنظر الاكابر
 والثاني خاص بنظر الاصاغر ورحم الله الائمة المجتهدين ما كان أكثر ادبهم مع الله وخلقهم
 ومع بعضهم بعضا فكل ما لم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الا حرم اعادة لشاهد العبادات ولو اسفل
 من خواص ومجربون * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه ليس لم يدخل المسجد وقد
 اقيمت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرهما مع قول أبي حنيفة ومالك انه اذا امن فوات
 الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالقول مشدد في امر التحية والثاني فيه تشديد فارجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذة الله
 تعالى للعبد اذا احل بالادب فيها أكثر من مؤاخذته له اذا انحل بأدب في النافلة فقص
 هذا العبد بفعل التحية الاذمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غفر
 لعبده من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين أو يغفر لهم معه وربما استجابت
 الهيبة في عبد فلم يقدر ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع
 الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدوم على حضرة الله عز وجل وتقريبه الحضور معه في تلك
 الفريضة باصطلامه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتمثل ذلك
 فانه نفيس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت نهى الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التنفل الامجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة

لما سبب متقدم يجوز فيها فيه كالتحية وركعتي الفواف والمنسودة ومعهود التلاوة والركعتين
 عقب الوضوء فالأول مشدد في هدم صلاة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف
 فربح الامرائى مرتبى الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب وانفقوا على كراهة
 التنفل بعد فعل الدعاء والصبح حتى تقرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند
 طلوع الشمس لم يصح وإذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والثاقفى وأجد بكراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة
 ذلك فالأول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فربح الامرائى مرتبى الميزان ووجه
 الأول الاتباع فلم يلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر
 شيئاً إنما كان يتحدث مع أصحابه فإن لم يجد أحداً يتحدث معه اضطجع على جنبه ورفع رأسه
 على ذراعه المنسوب حتى تمام الصلاة ثم إن ذلك خاص بقوام الليل الذين أدركوا وقت التجلي
 الإلهى حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدواء
 لزوال التهاب الذى أصابهم فيحصل هذا على حال الأكابر. ويحصل قول أبي حنيفة على حال
 الأصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الإلهى مع البقعة أو نأوا عنه ويصح جهله أيضاً على أكابر
 الأكابر الذين حضروا ذلك التجلي الإلهى وأقدهم الله تعالى على تحمله فلم أيضاً التنفل لغدرتهم
 عليه كالأصاغر فافهم * ومن ذلك قول مالك والثاقفى باستثناء التنفل بمكة من النهى مع
 قول أبي حنيفة وأجد بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فربح الامرائى مرتبى
 الميزان ووجه الأول أن التنفل بمكة كنداء الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أية ساعة
 شاءوا من ليل أو نهار بخلاف الواردين على الملك من الأتاقى ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد
 إذن صريح من خدام الملك إهم ولو كان أحد منهم من أكابر الأعراف فافهم ووجه الثانى أن
 الخدام ولو كان مأذوناً لهم في الوقوف بين يدي الملك أى وقت شاءوا فإذنهم الأدب معه إلا ماذن
 جديداً أولى لأن الحق تعالى لا يقيد عليه أنه يرجع عن ذلك إلا بدليل وقوع النسخ
 فى الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الجماعة) *

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها فى الناس فإن امتنعوا منها قوتلوا
 وانفقوا على وجوب نية الجماعة فى حق المأموم على أن أقل الجماعة إمام ومأموم قائم عن يمينه فإن
 لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند كسائى وعلى أنه إذا سلم الإمام وفى المأمومين مسبقون
 فقدموا من يتبعهم الصلاة فى الجمعة لم يحز بخلافه فى غير الجمعة فانهم اختلفوا فى ذلك ككسائى
 وكذلك اتفقوا على أن من دخل فى فرض الوقت فافيت الجماعة وقد قام إلى الثالثة فليس له
 أن يقطعها ويدخل فى الجماعة وكذلك اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طرريق
 أو زرع صريح الاتتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض وكذلك اتفقوا على أن
 إمامة الأعشى غير مكروهة الا عند ابن سيرين ككسائى وكذلك اتفقوا على عدم صحة إمامة المرأة

بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع
 المأموم على امامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وامامنا اجتعلوا فيه
 من ذلك قول ابي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب
 الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومع قول احمد
 انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
 اثم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فربيع الامر الى
 مرتبة الميران ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالا صالة اقامة شمار الدين في دولة الظاهر
 والباطن باشتغال القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلاد تقوم بذلك والا أدى الى اخفاء
 الدين وذهاب التعاضد والتساعود غلبة كلمة اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان
 صلاة الجماعة من جملة رجاءاته تعالى بالا صاعرا لتقربوا بشم وكثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضا
 على الوقوف بين يدي رب الابواب في حضرة تكاد اعضاء الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو
 ان المنفرد اقيم في تلك الحضرة وحده وقبيل له هبة الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم
 صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى نخس فكان من رجة الله تعالى به انه امره ان يصلي مع
 جماعة يسمع له التماسي وتقوية الزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من يصلي
 الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطمئن في ركوعه وسجوده ويراعي معاني
 ما يقرأ من القرآن والاذكار ومثل هذا محبوب عما قلناه لمرأته الافعال والاقوال في الظاهر
 فافهم ووجه من قال انها سنة لما فيها بالنسبة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما كان
 للجمعة ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا المحكم في جميع ما فعله الشارع
 ولم يبين لنا مرتبته هل هو واجب أو مستحب فمن كان مقلدا لامام فهو تحت حكمه فيما يقول من
 وجوب أو نهي ومن لم يكن مقلدا فيكفيه التماسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك العمل
 فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضا أو سنة فلا يحجر ما وسعه الشارع أو يوسع ماضيقه الشارع وعلى
 ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذها بظاهر الاحاديث وأمره
 تعالى بها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو أنها لم تكن واجبة على الايمان لما سمح تعالى
 الناس بها في وقت تطار الرءوس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمرها ما لم يسأح أحد
 في التخلف عنها الا للحراسة لبقية القتالين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع
 لهم أمر ما به كذلك وفي ذلك من المحكمة انه لا هؤلاء الذين حرسوا ما كل للعلمين المحضوم
 الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفا من أن يعتاله العدو ضرورة من حيث الجزء الذي فيه
 يخاف من غير الله فانه يرق ولا يتقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة
 أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالاول محقق خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدد خاص بالأقرباء
 الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لقلبة العلم بالله بما زاد على الجزء

البشرى بخلاف غيرهم والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بأن النساء إقامة الجماعة في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لمن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الثاني أن الجماعة ما شرعت بالامسالة لا بالتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرة الدين وإقامة شعائره فإن القلوب إذا لم تألف ربما عارضت بعضها بعضا في إزالة المنكر بنصافي ذلك العدو الذي طلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن مثل ذلك ووجه الأول تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهن وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرة في الدين كالجهد وإزالة المنكرات ففيه أشلاف لقلوب المؤمنات والمسلمات وذلك يؤول إلى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل أذا التكليف بالخدمة عام الذكور والإناث فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة في غير الجمعة أغامى مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا إن كان خلفه نساء فإن كانوا رجالا فلا يجب واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضا فإن صورة الارتباط قد حصلت بربطهم أفعالهم على أفعاله وذلك كاف في إقامة الشعائر ووجه الشق الأول من قول أبي حنيفة ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا إلى توجيه نية الإمام اليهن ليقدر بطريق به وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالا ووجه استثناء الجمعة والعيدين والجمع بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به ووجه قول أحمد الاختصاص لا ليرتبط المؤمنون بالإمام بيقين أو عكسه وهذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالأقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الأفعال كان كبير الركوع ولم يركع الإمام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعلم أن من ادعى صحة الارتباط الباطن بالإمامه وتبع المبلغ في الغلط هو من أهل التلبس على نفسه فتأمل * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوليه وأجد أنه لو نوى المنفرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أنه طلب ارتباط صلته بالجماعة فزاد غير أواشار كههم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني أن نية الإمامة في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن المحقق بخلافها في أول الصلاة يوجب العيب بها ليدخل في الارتباط بالإمامه وهذا خاص بالأصاغر كأن الأول خاص بالكبار أصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا بذلك عن شهود المحقق تعالى بل ازدادوا به شهودا عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يتحصى على عارف فانه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من أول
 الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو منفرد فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
 ما أدركه المأموم من صلاة الامام فأول صلاته في التشهدات وأحرص صلاته في القراءة مع قول
 الشافعي انه أول صلاته فعلا وحكما فيعيد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور عنه انه
 آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
 تخفيف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول عدم الاختلاف على الامام طامرا
 بين الفة الافعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الامام من حيث
 المحصور مع الله تعالى ووجه الثاني الانحياز لا احتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف
 عليه ويأتي به ثانيا في محله الاصل فلذلك كان يوافق الامام في التشهد والتسبيحات ولا يستقل
 بدعاء الافتتاح لأن موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكفاء المسبوق بما صله
 مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالا صغار الذين يشغل عليهم مناجاة الله
 في القنوت والجلوس وحدهم كان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على
 مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من
 دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى الا أن
 يكون المسجد على غير الناس مع قول أحمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه
 تخفيف والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول خوف تثبيت القلب
 عن الامام الأول أو حصول تشويش له من جهة الافتيات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك
 وهو متكدر فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان اقامة الجماعة ثانيا
 زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الأول أو حصول فضيلة الجماعة
 ان لم يكن كذلك ووجه الثاني ان الجماعة الثانية بمن يستحي أن يقف بين يدي الله وحده
 في الصلاة أولا يستطيع الوقوف وحده أصلا من شدة الخشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
 ان من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحبه له أن يسليها معهم وبذلك قال مالك الا في
 المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى قال ارجع من مذهب الشافعي أنه يعيدها وهو قول
 أحمد الا في الصبح والمغرب مع قول مالك في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يبعد ومن صلى
 منفردا عاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي الا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يسجد الا
 الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والمغرب فالأول فيه تشديد في مشكلة من صلى منفردا
 ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 الاتباع وربما كان في الصلاة الأولى نقص فيجب في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا
 على الناس لصيق وقته ولزاجة العشاء يقع العين له عادة وانما استثنى أحمد الصبح والمغرب
 الشارح عن الصلاة بعد فعلهما الى ان تقرب الشمس أو طلعت الشمس مع ما في الاعادة من
 اشحة النفل من حيث جواز الترك وان كان لها حكم القرض من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحريم الخروج منها بغير عذر فعلم ان للصلاة المعادة وجهين وجه الى النفلية ووجه الى الفرضية لا وجه واحد ووجه قول الاذاعى ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أى فانه يعيدهما كون وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يترك اذا العبد فيه يأتي بصلاته على الكمال فكان اعادته جارية لما فيه من النقص وأما العشاء فانها عقب تعب النهار في أمر المحرف والمعاش حادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لامته تأخيرها الى أن يمضي ثلث الليل الاول كما أشار اليه حديث لولان أن أشق على أمي لأنرت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول أحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي في الجديد ان فرضه اذا أعاده هو الاولى والثانية تعلو مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة وأحمد والاوزاعي والسعبي انها جميعا فرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بغيرها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط ونية التجبر لما عساه يقع في الاولى من النقص ووجه الثالث رد العلم فيهما الى الله تعالى أدبامع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك الى الله يحتسب الله تعالى منهما ما شاء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان الامام اذا أحسن بداخل وهو رآك أو في التشهد الآخر يستحب له انتظاره مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار والثاني مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عونا لاختيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الراكعين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين ووجه الثاني الهروب من التشريك بين مراعاة المخلق ومراعاة الخالق وان كان مثل ذلك مغفورا له وهو سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأحمد انتظار الداخل اذا أحسن به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مشغله لا يشغله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهم وسمعه رضي الله عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاض بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين فعين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى الحق والخلق معا فعلم أن الكراهة خاصة بالاصاغر أما الاكابر فلا يضرهم ذلك قطعاً فافهم * ومن ذلك قول الامام أحمد وعمر الرازي من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأموم ومفارقة امامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة ومالك انها تبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اتمام الصلاة خلف الامام انما هو أدب بدليل صحة صلاته فرادى فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه بالدخول معه كأنه ربط ربه باتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بلاية وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة

يحمل عن جوار الخروج من طاعته ووافقه كالأمام الأعظم بل الإمامة في الصلاة هي منسوبة
بالإمامة فمن فارق إمامه فسق ومات ميتة جاهلية كمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونرجع عن شرعه لاسيما أن أوهمت المفارقة القدح في دين الإمام فافهم * ومن ذلك
قول الإمام مالك والشافعي بجمعة قدوة المأموم بالإمام وبينهما أثر وأطريق مع قول أبي حنيفة
أنها لا تصح فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد معرفة المأموم باستقلالات الإمام
وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل ولو ممنوا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الأجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار
إليه خبر ولا يقتله وأعليه فختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف البدن وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد أن من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وحائلا يمنع رؤية السجوف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ووجه الأول ذهاب الشارع المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق
وجه الثاني في ذلك حصول الشارع في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف إمام بيت المقدس أو مكة وهو يصلي لا يتبعه الجبال ولا غيرها
ولكن قد فات هذا قضية أمثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا وكان سيدي علي
المختار رحمه الله تعالى يذهب إلى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الإمام ثم يرجع
ويقول اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدي إبراهيم التتولي كما أخبرني بذلك شيخ
الإسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز
اقتداء المعتزلي بالتنقل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فريضة خلف من يصلي فريضة آخر مع قول
الشافعي أن ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه
الأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تقتلهوا عليه أي الإمام فختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس فالأئمة
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك أن من راعى الباطن
والظاهر مأمورا كل من راعى أحدهما مع جوار كل منهما على انفراد فافهم * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها
كثيرا وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي باختلاف فالأول مشدد والثاني مخفف
وجه الأول أن منصب الإمامة في الجمعة وغيرهما من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن
من شرطه أن يكون بالغا ووجه الثاني أن المراد عدم إخلاله بإيجاب الصلاة وآدابها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويحترز بين الصلاة مع الحدث والنفس وأيضا
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الإمام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم * ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة
 العبد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت
 الشارع على امامة العبد باحبابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل لمحروا على عبد ولا عبد على حر
 الا بالتقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من المحروا أكثر ذلًا وانكسارًا بين يدي ربه فيكون
 مقدما عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حرا فكذلك القول في نائبه وان كان البدل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة البدل من كل وجه فافهم * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى
 واختاره أبو إسحق الشيرازي من الشافعية وجاعة مع أنهم صحيحة بالاتفاق فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود شيء في ذلك مع أن
 المدار على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذلك نائبه * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة بكراهة امامة من لا يعرف أبوه مع قول أحمد بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الاثمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمومون اباهم مقطوع بالنسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لأن ولد الزنا لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدعاء لنا وللمسلمين لنقصه ولكونه تولد
 من معصية كما أشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتوا سواء سيلا وأيضا فقد روى
 عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني
 عدم ورود شيء في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاه علينا وان كان
 ناقصا أدامع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه لا يتعداها لينا فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته بحجة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد
 في أشهر روايته انها لا تصح ان كان فسقه بلا تأويل وبعيد من صلى خلفه الصلاة وان كان بتأويل
 أعاد ما دام في الوقت فالأول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ووجه الاول صلاة الصحابة خلف الحجاج قال بن عمر وكفى به فاسقا وقد أحصوا من
 قتلهم من الصحابة والتابعين قبله وأما ثلث الف وعشرين ألفا وانما صحح الاثمة المذكورة ورون صلاة
 المأمومين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقب كل ذنب قوية صحيحة وانما كرهوها خلفه لاحتمال
 أصرا ره وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف فاسق اذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لانه
 ما بين تكبير الله وقراءة وركوع وسجود وتسليم واستغفار من حين يحرم بها الى أن يسلم
 منها فلا يوصف بنفسه في جزء منها وانما جاءت الدراية من استحباب الذهن فسقه الذي
 فعله خارج الصلاة الى أن تدخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للامام
 وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال اجعلوا أئمتكم خياركم

فانهم وفدكم فيما بينكم وبينكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال المسند
للامام ومن بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالامر اذ العاسق لا يصح له دخول حضرة الله
الحقاسة ابدا حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الدروب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكما
كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى وفي بدنه نجاسة لا يبقى عنها
اولعة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق بها فافهم * ومن ذلك
اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد بن حنبل
ذلك لكن بشرط ان تكون متاهرة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي
الميران * ووجه الاول نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح
من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت حرة بخلاف امامتها في مثل العيدين
والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجماعا اطلاقا
ولمنصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقلة الاعنة
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقعة الذي يحسن العاتجة اولى من الاقراع قول
احمد ان الاقرا الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد والثاني
في معرفة العقبة دون القراءة والثاني عكسه فراجع الامر الى مرتبتي الميران ووجه الاول ان
معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط اولى من الاقرا الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني
عكسه لزيادته بكثرة جل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو وفيما يحل بالصحة ويصح حل قول الامام احمد على
الاقرا الذي يعرف العقبة كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الامي بطلان صلاتهم مع قول مالك ببطلان
صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بصحة صلاة الامي بالاحلاف وبطلان صلاة القارئ على
الارجح من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فراجع الامر الى مرتبتي
الميران فالواو الامي هو الذي لا يقسم العاتجة ووجه الاول نقص الامي عن منصب الامامة
فهو كالمرأة اذا صلت بالرجل وان قيل بصحة صلاتها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الامي في
نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من العصاة بخلاف القارئ ما كان له ان يصلي خلف
ماقص التمس وبذلك توجه ارجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حل الاول على حال اهل
الوزع والاختيار لا حياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك
قول الشافعي واجد بصحة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه اما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط ان يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان الامام ماسيا محدث نفسه صحت صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت
فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فراجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميران ووجه الاول

العمل بظن المتقدمي طهارة امامه عن المحدث الا في الجمعة لا شترط كمال العدد وصحة صلاتهم
 فيها والمحدث لم تصح صلاته ولذلك شدد الائمة في الجماعة خلف امامها ومن غيرها ووجه الثاني
 العمل بقوله تعالى ولا تزرزروا وزراءه وتوجيه الشق الاول من قول مالك كتحويه الاول
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بصحة صلاة القائم خلف القاعد لذكر مع قول أبي حنيفة
 وأحمد أنهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في إحدى روايته فالاول مخفف أخذ بالاحتياط
 والثاني مشدد في العقود أخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان
 الله تعالى كاف كلا من الامام والمأموم أن يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني
 العمل بحديث واذا صلى يعني الامام قاعدا فصولا وقعودا أجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخته عند صاحب هذا القول فيجوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامة في الافعال الباطنة مطلقا فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه يجوز للرأى
 والساجد أن يأتمتا بالمومي في الركوع والمجود مع قول مالك وأبي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول كون الشارع
 لم يكاف كل واحد من المخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان المومي لا يصلح أن يكون اماما لان الائمة لا ينتدى اليه أكثر الناس وربما التبتت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام أن يكسب الناس الفضيلة
 لانه ينقصهم اياها ومن هنا قالوا ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم * ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي وأحمد انه لا ينبغي للامام أن يقوم للصلاة لابعد فراغ المؤذن من الإقامة
 فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة وتبته
 من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا تمت الإقامة أخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان تمام
 الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الإقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حتى على الصلاة اذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم ففهم السريع ومنهم البطيء
 فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى هنا كان أقرب من الله تعالى في الجنة وأسرع في
 النهوض على الصراط فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامام لم تبطل صلاته مع قول أحمد انها تبطل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول النخعي يقف خلفه الى أن يركع
 فان جاء آخره والوقف عن يمينه اذ ركع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد
 والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ولكون
 اليمين أشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرحوا بالاحاديث برد عمل كل من خالفها
 ووجه الثالث كون اليسار جعل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس

على يسار القبط أعلى مقاماً من يجلس عن يمينه وإذامات القبط ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقدمني أكابر الدولة على ذلك أيضاً ووجه الرابع أن مرقف
الأموم حقيقة أنما هو خلفه أي بعده كما هو بعده في الأفعال فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على
أن الرجلين يصغان خلف الإمام إذا جاءا معاً مع قول ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما فإلا قول
دليله الاتباع والتأني أن فيه عدلاً بينهما ووجه الأول أن الاثنين صف ووجه الثاني أن المقف
ما يكون ثلاثة فأكثر * ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا حضر رجال وصبيان ونساء أو نساء يقف
خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أنه
يقف بين كل رجلين صبي لينعلم الصلاة منهما فإلا قول محقق والثاني مشدد ووجه الأول
أن الباقين أولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والحنفى يحتمل أنه ذكر فيقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي أفعال الصلاة ممن يكون عن يمينه وعن يمينه عن
شماله فانه أسهل في التعليم ممن هو أمامه فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول أبي
حنيفة يبطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي فالأول
محقق وهو خاص بالأكابر الذين لا يلهيهم عن الله شيء من شغوات الدنيا من نساء وغيرهن
والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يميلون إلى الشهوات بحكم الطبع فرجع الأمر إلى
مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من صلى منفرد خلف الصف صحّت صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحد يبطلان صلاته أن ركع مع الإمام وهو وحده ومع قول
الحنفي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالأول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن مدار القدوة على الاقتداء بالأفعال دون الموقف
وأنما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لأجلها الجماعة من حيث أنها
دهليز لاجتماع القلوب كما أشار إليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الإمام
فتختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بإمامه
وقيل معه ركا وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الإمام بخلاف ما إذا لم يركع فيحكم بعبثته صلاته
لقصر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام الحنفى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أربع
قوله يبطلان صلاة من تقدم على إمامه في الموقف مع قول مالك بعبثته صلاته فالأول مشدد
في الموقف والثاني محقق فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول مراعاة منصب الإمام
في الظاهر من حيث أن الواقف إمام إمامه فيه من سوء الأدب ما لا يخفى وليس هو بمنزلة إمامه
عند من يراه فانه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض
كالنائب عنه في تليغ أمره ونهيه لا غير فكأن الحق تعالى لا يفتخر وأني حجة
فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما أننا لا نشاء إلا ما شاء الله وهو في غير جهة كذلك القول
في النائب يجب أن تكون أفعالنا تبعاً لأفعاله ولولم يكن في جهة القبلية وبزبد الإمام

انفتت دعوتهم من التصرف في الامام ابو حنيفة عليهم قبيح كما قالوا في مسج الحجة اتموا امره
 منه الغم وجب ليخرج من المصيان في الشارع في المأمن ووجه الثاني التحقيق على السادة
 السفر فانه المنفعة ولو سافر البدي في حجة فن وجد قوة في نفسه كان الاتمام له افضل ومن وجب
 مشقة كانت رخصة الشارع له افضل و مراد الشارع من العباد ان يأتي احدهم الى العباد
 باسراع صدر وسرور وبعد ذلك من جلة فضل الله عليه الذي امله لان يقف بين يديه ويحضره
 كما يحب الانبياء والملائكة ومن كان يتحدث في نفسه حصارا وضيقا من طول الوقوف بين يديه
 فالتسهر له افضل لتلاصق واقفا كما لمكره فيقته الله على ذلك قال تعالى نحن يرفاهه ان يسجد
 يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضل به يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يشد في الحرج
 فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي تصراحي
 والعبادة فيه كان واجبا من حيث انه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وبادار
 رأس علماء أهل المأمر وقف على حدهما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه
 ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه ان يصير بالخوف هو على حدهما ورد في القرآن فاقوم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز التصرف في سفر العسيرة ولا الرخص فيه برئيس السفر
 بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الرخص في سفر العسيرة فالاول مشدد والثاني معتدل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تساط بالمعاصي وقد قال تعالى
 في المضطر الى اكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد
 ومن كان باغيا ومتعديا حدود الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التوبة بحسبه
 بل يحقه الوجود كله ومن يحقه الوجود كله فاللائق به اكثار الخدمة وزيادة كونه
 والسجود حتى يقبله السيد ويرضى عليه وهيات ان يرضى ربه بصلاته تامه من غير قصر اذق
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يديه يزيد في زيادة رخصته وهو غسان
 عليه اشد عليه من دخول السار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظر النصف وذلك من اشد
 عقوبة له باطلا ومن هنا تعلم توجيه قول أبي حنيفة بان المعاصي وتصرفها عليه من حصر
 زيادة التفت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غسان عليه فكان القصر في حقه رخصة به وقال
 بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس مقامه والمعاصي فانه لا تنقص مقامه
 منه فكان عدم جوارا تقصر له من باب وبلاؤناهم بالحسنات والسيئات اللهم يرجعون فمن منع
 من الدنيا جوارا تقصر له فخراده ثيبه بذلك على قبح فعله فيجب ثم يرتخص وكذلك من جرد
 تقصر له مراده ان ينظر جوارا توسعة الله تعالى عليه ومع صيانته له وعدم قطع احسانه اليه
 ليستحي من الله فيرجع فرضي الله عن الائمة ما كان اذق مداركهم وبزاهم الله خير اعز امة
 بينهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويبرش
 ذلك بميرة ثلاثة ايام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول معتدل
 والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والتصريح عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا جرح عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع ووجهه وأصحابه في هذه الرخصة فإن الإتمام بميت
 رخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد فالترخص متبع والمتم رعا يطلق عليه
 مبتدع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بنيان بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنيان بلده ولا يحاذيه
 عن يمينه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهارا لم يقصر حتى
 يدخل الليل وإن خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول محقق والثاني فيه تشديد والثالث
 مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمغارقه البنيان ولومن جانب واحد ووجه الثاني أنه لا يشرع
 في السفر حقيقة إلا بمجاورة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافرا إلا بمغارقه إلى حد لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بمجاورة الزروع والبساتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل
 محصور نية السفر مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة
 لا يخص بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى التي هي متغنى قصد المسافر كان مأموراً بالتخفيف لطوى المدة وبجاءس ربه
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصده النظم أن على ظن أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به إلا كل من عرف الحق بكل وعلا في جميع مراتب التكررات فإن الحق تعالى قد
 أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهوله بالأصالة وكيف
 يأمرنا بالظن الجميل به عند طوع وروحا ولا يوفينا ما ظنناه به من شهوده عند انتهاء سيرنا وقصدنا
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بقمم في جزء من صلاته لم يزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خفيفة ركعة فإن لم يدرك خافه ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حتى أنه لو أتى من يصلي الجمعة ونوى هو الظاهر قصر الزمته الإتمام لأن صلاة
 الجمعة في نفسها صلاة عقيم ومع قول أحمد رحمه الله بجواز قصر المسافر خلفه المقيم وبه قال استحقاق
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مشدد في لزوم الإتمام لمن أتى خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 تنظيم منصب الإمام أن يخالف أحداً للزمه من متابعية ويتبع هواه ووجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا أن قبل معه ركعة إذا الباقى كالذكر يربطها ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي
 ربطها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع الخلق أذهبوا الأدب الكامل لا سيما إن كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبادة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بمجالسته كما مر أيضاً في آياتها والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

الملاح إذا سافر في سبعة في أهله وماله له التفرغ مع قول أجدانه لا يفرق قال أحمد وكذا
 المكارى الذي سافر دائما وخلقه فيه الأئمة الثلاثة أيضا فقالوا إن له التفرغ بالتفرغ المفسر
 فالأول بحذف والثاني في المستثنى مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول كونه
 مسافرا من وطنه الأصلي وعن أهله وأصحابه إذا التقية ليست يوطن حقيقة فكما سألته به
 في برية فكان له التفرغ والتفرغ ووجه الثاني في المستثنى يقول من كان أهله وماله في مقبلة
 فسكنه غامر ببلده فلا يتفرغ بغيره من السفر ومدا الأمر على أن السفر مشتق من الأسفار
 فكل من كشف له عن حضرة الله كان له التفرغ طلبا للسرعة ودخولها إذا الصلاة معدودة مشد
 العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة بالباطن الصلاة والله أعلم
 ومن ذلك قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء أنه لا يكره لمن يقصر التفرغ في السفر
 زيادة على الواجب وكره ذلك عبد الله بن عمرو أسكر على من رآه يفعله وقال لو طلب منا الشارع
 ذلك ما أباح لنا التفرغ في السفر فالأول فيه رد الأمر إلى همة المسافر وعزمه والثاني فيه مشقة
 الرحمة به ويسمى بنى مشقة وله نظائر كثيرة في التفرغ فان الشارع أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد
 منه الإبدليل ولم ير ذلك دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة عمل للشقة واشتد
 البال عن مراقبة الله تعالى في كل الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شغلا ثم لا يقرر
 على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غالبا فسكان حكمه كحكم من لم ياذن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يديه فلا يمان على ما فعل لأن الشارع ماضى المعونة الأمان كان تحت أمره ولذا كان غالب
 الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أهلها إلى آخرها فكيف بما زاد فاهم واتبع الجهور
 فان الاتباع مجبور والنجابة والتابعين أولى من مخالفتهم إذا حصل المنفصل المحذور والاقول ابن
 عمر أراني فيجعل قول الجهور وعلى حال الأكبر وكلام ابن عمر على مال الأصغر وأنه أعلم
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومى الخروج والدخول
 صار مقبلا مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقبلا إلا نوى إقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قول
 ابن عباس تسعة عشر يوما مع قول أجدانه أن نوى مدة يفصل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم
 فالأول مشدد وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة بخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول الاحتياط واحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالأصغر
 الذين يؤدون الفرائض مع نوع من القصر فجعل لهم الأئمة مدة التفرغ وهي مدة مقابلة للثلاث
 يطول زمن الرخصة فيقتصر رأس ما لهم بعدهم إتمام الصلاة بخلاف الأكبر الذين يؤدون الفرائض
 مع الكمال اللائق بتمامهم فلمهم الزيادة على الأربعة أيام لأن كل ذرة من صلاتهم ترجع على
 وتمايز من أعمال الأصغر ويصح أن يعال الأول بتعليل الثاني وبالعكس من حيث أن الأكبر
 يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصعبون على المحر الطويل بخلاف الأصغر
 وهنا أمره بذكرها هل الله تعالى لا تضر في كتاب وبهذا عرف تعليل قول أبي حنيفة أن المسافر

لو أقام ببلد بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقفها كل وقت من أنه يقصر أبداً وقول الشافعي أنه يقصر ثمانية عشر يوماً على الراجح من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من فاتته صلاة في الحضر فساغر وأراد قضاءها في السفر أنه يصليها تأممة قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري والمزني أن له أن يصليها مقصورة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الأتمام فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فائتة السفر حين فاتت لم تكن إلا ركعتين فإذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر وقياساً على فائتة الحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتته كانت أربعة فيجب أكي القضاء لإدائه وقول الشافعي وأحمد خاص بالأهل الدين والاحتياط والأول خاص بالأصغر لأنهم هم أهل الرخص * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع بين الطهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال إلا في عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصغر والثاني مشدد وهو خاص بالأهل كبر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع والميل إلى زيادة الأدلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب وإن يادته منه كلما قرب العبد من حضرته لله فلا يقف بين يديه إلا بأذن خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا لم يحق تعالى لا تقيد عليه فيه أن يأذن للعبد أنه يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التسخ في بعض أحكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الطهر والعصر تقديماً وتأخيراً مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديماً في وقت الأولى إنهما رجع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر لا بين الطهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف إذا بل الثوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالباً في المشي في المطر في النهار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط لمحصل صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجزعن المشي فيه لمحل الجماعة فلذلك جاز تقديمه لا تأخيراً ومن ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة تختص بمن يصلي جماعة بمحل بعيد يتأذى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيته جماعة أو عشي إلى محل الجماعة في كثر أو كان محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكى أن الشافعي نص في الأملاء على الجواز * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز الجمع بالوحل من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاماً في هذه المسئلة لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفة ومزدلفة كما مر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمرض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جداً

وأما المجمع من غير خوف ولا مرض فيجوز ابن سيرين محاجة ماله فيخذلك عادة وكذلك احتار
 ابن المنذر وجاعة جوار المجمع في الحشر من غير خوف ولا مرض ولا معار ماله فيخذله دينه فافهم
 الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجواره ووجه قول أحمد من وافقه كون المرض والحول
 أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً لم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأول
 منهما عدم التصريح بجوار ذلك مطلقاً وتأمل يا أحن قول مالك لما قبل له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم جمع بالدين من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعذر المطر ولم يجز من شيء من جهة
 نفسه تبعه في غاية الأدب فأياك يا أحن أن تقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر إلا مع
 بيان ضعفه ويأتان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشارع بجوارها
 بخلاف ما لا يجوز المجمع فيه إجماعاً كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر وثبت ذلك

(باب صلاة الخوف)

اجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة المحكم بعدموت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن
 المزني أنه قال هي منسوخة والما حكي عن أبي يوسف من قوله أنها كانت تحقبة برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في المحضر أربع ركعات وفي السفر للقيام ركعتان وأتفقوا
 على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم مقسمة وأما الخلاف في
 الترجيح واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد إليه إلا ما حكي
 عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللس فقط هذا ما وحده من مسائل الإجماع * وأما
 ما احتلوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للمخوف والمخزوم والمستقل
 مع قول أبي حنيفة بجوارها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الشريعة
 ووجه قول أبي حنيفة إطلاق المخوف في الآيات والأخبار فشمع الخوف المحض والخوف
 المتوقع ويصح جل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون التجماع *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تسلي جماعة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تفعل
 جماعة فالأول به ضعيف على الأمة من جهة تخصيصهم في فعلها جماعة أو فردى والثاني
 مخفف على الأمة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم احتاروا فعلها جماعة فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
 التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم
 يمكن مرتبطاً بالإمام كان القتال أهون عليه ليجزئه عن مراعاة اثنين معاني وقت واحد وما
 الإمام والعدو * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجوار صلاة الخوف في المحضر في كل فرقة
 ركعتين مع قول مالك بأنها لا تفعل في المحضر فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان وقد أجازها في المحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فإن
 الشارع لم يصرح بتقييده بالسعر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا التهم القتال واشبه

الخوف يصلون كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة إلى أن ينتهوا سواء كانوا عشاء أو ركبا مستقبلي
القبلة أو غير مستقبلها يومئون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون
حتى ينتهوا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع
ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف ألا تبركبا لا اقتداء برسول الله صلى الله عليه
وسلم أو بنائيه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ذلك الغرض وصار تأخير
الصلاة مع الكف عن الأفعال المشتغلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار المحذور مع الله
تعالى على الكشف والشهود فإن الجهاد مبنى على نوع من المحاب ولا يقدر على المجاهدة في
الكفار مع الكشف والشهود إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متدبرا قوله تعالى
يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقوله تعالى لغيره من الأمة وليجربوا
فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرنا إليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كمال ورثته لا غير فقول
أبي حنيفة خاص بالأصاغر وقول بقية الأئمة خاص بالكبار فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أنه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما أنه
لا يجب فالأول خاص بالأصاغر الذين يخافون من سطوة المخلوق وهم بين يدي الله عز وجل اغلظ
بجانبهم والثاني خاص بالكبار الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله
يحفظهم من عدوهم فابقي إلا أنه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب أن حمل السلاح
لا ينافي باليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون إذا صلوا السواد ظنوه عدوهم بأن خلاف ما ظنوه مع أحد
القولين للشافعي وأحد الروايتين عن أحدائهم لا يقضون ووجه الأول الأخذ بالأحياط
وأنه لا عبرة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
الاعادة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في
الحرب مع قول أبي حنيفة وأجدبكرأته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول اتقاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو إظهار التخنث كالنساء
إذا لا ينسب لابس في الحرب إلى تخنث وانما يحمل على الضرورة مع مساحمة الشارع في الخيلاء في
الحرب بقرينة حواز التجتر فيه ووجه الثاني أنه لا ينافي شهادة الشجعان في الحرب ويذهب
صوائهم في العمون بخلاف لبس الأشياء غير الناعمة كغليظ الجلد واللبغ مثلا * ومن ذلك
اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد إلى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه أن التحريم
خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول الأخذ بالأحياط لأن لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجاوس والاستناد ووجه
الثاني الوقوف على حد ما ورد على صحة الحديث والمحمد لله رب العالمين

(باب صلاة الجمعة)

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلظوا من قال هي فرض كفاية
وعلى أنها تجب على المقيم دون المسافر إلا في قول الزهري والشافعي أنها تجب على المسافر

اذا سمع النداء وانتهى على ان المسافر اذ لم يسمع فيها جمعة فغير بين قول الجمعة والظهور وكذا
 اتفقوا على انها لا تجب على الاعشى الذي لا يجد قائدا فان وجد قائدا وجبت عليه الاضحية
 حنيفة وانتهى على ان القسام في الخيلتين مشروع وانما الحنيفة في الوجوب كحسيني وعلى
 انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا بها ظهرا اذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وانما احتلوا
 فيه في ذلك قول الاثمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العيد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فارجح الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكمة اي يدي الله تعالى اعظم من
 موكب غيرها فكان الايتق بها الكاملون لانهم اخضعوا من الارقاء في دولة الظاهر وما عدا
 وجوبها على المسافر فلتنت ذنبة في الغالب فلا بد على المخشوع والمحضورين يدي ربه
 عز وجل في ذلك الجمع العظيم بوجه الثاني في الكل اوفي العيد خاصة لاخذ بالاستحسان
 فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كالحجر على حد سواء بجماع ان كل واحد عبيده
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف يشمله ولو وقع استثناء الشارع للعبد من
 وجوب تكليفه بأمر فاعدا ذلك شقة من الله ورجعة به بدليل انه لو صلى الجمعة حنيفة ولائحه منها
 الا بعد شرعي وما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة حنيفة على العبد لانها لا تنقل
 الاكل اسبوع لاسيما ان امره سيده بذلك فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بوجوب
 الجمعة على الاعشى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قائدا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على
 الاعشى ولو وجد قائدا فالاول مشدد والثاني مخفف فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول زوال المشقة التي تخفف عن الاعشى المحذور من اجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى ليس
 على الاعشى حرج فكما تخفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة
 مع قول أبي حنيفة بأنها لا تجب عليه وان سمع النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتمال والثاني
 مخفف اخذ بالرحمة فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فانهم كل من سمع النداء بالمحذور
 الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالاول
 خاص بالاكابر من أهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغر * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لا تكبر الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكن منهم اتيان مكان الجمعة بل قال
 الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول أبي حنيفة بكونها ركعة في الجماعة في الظهر المذكورة فالاول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في الترك فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 وعدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولأن من شأن المؤمن الحزن وشدة السدم

على ذوات خلقه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه حبيبة وأصل المحائب اذا جمعهم الحزن
تكون الوحدة لهم أولى بل خلق أبواب دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاة
في الانعزال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة
بصلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضروا قائمات سقط عنهم ويجوز لهم ترك
الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجود الجمعة على أهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تحب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والطهارة ما في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر فالأول
فيه تخفيف على أهل النوى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتدخلان وظاهر الشريعة
مطابقة لكل منهما ذلك اليوم يداني العيد ووجوب الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة أيضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث
ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع انما خفف عن أهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضروا
الى مكان الجمعة فأما اذا حضروا فإبقي لهم عذر في الترك اللهم الا أن يتضرر أحدهم بطول الانتظار
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحمد أن المقصود بالجمعة هو
التلافي للقابض في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعيد من أو آخر
الليل الى ضحوة النهار وهم متيرون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا يراد عليهم بالتقيد ثانيا بالصلاة الجمعة وسماح الخطبة فكان الظهر أخف عليهم لاسيما يوم العيد
يوم أكل وشرب وبعمال كما ورد ووجه قول عطاء الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه
وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز أن لم يمتد الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بعدم
جواز ذلك الا أن يكون سفر جهاد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول أن اللزوم لا يتعلق بالمكلف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لنفويت الجمعة غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا أن يتمكن الجمعة في طريقه أو كان يتضرر
بمخالفة عن الرفقة وثم تعليل ادق من هذا لا يدكر الا مشافهة * ومن ذلك قول الشافعي ومن
وافقه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالطهر مع قوما لك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل
الجمعة كالادمان السكالي المحذور والعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصغر الذين لم يفهموا
السرا الذي في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظمة الله تعالى فيها كما ان كلام مالك في حق من تجلبت لهم
عظمة الله تعالى حال أتباعهم من يوتهم فادخلوا محل الجماعة الا وهم في غاية الهسية والتعظيم فلم
يحتاجوا الى أدمان بانافذته وأصل ذلك هو السفر في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضا فاعلم ذلك *

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة
لكنه يصح مع قول مالك واجدانه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للعاجة اليه وهو خاص
بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالاصغار الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله
وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم * ومن ذلك
قول الشافعي واحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعهما ولكن يستحب الانصات مع قول
ابي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب
ام بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان بعض الناس فذيعطيه الله السكال فيكون مع الله
في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يذكره بذكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يستغل بالكلام عن الله تعالى فيغفوته سماع
ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ويفوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة وهو جمعية القلب
على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حصرة الله تعالى ومن لم يسمعها
لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حصرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذ لم يحصل له جمعية قلب
فاته معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية
القلب فم اعلى ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا
ان مالك اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كخوضر الداخلين عن تخطي
الرقاب وان خاطب انسابا بعينه جاز لذلك الانسان ان يحببه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهم
وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهم الكلام بل يكره فقط والمشهور عن اجدانه يحرم على المستمع
دون الخطيب فالاول مشدد وكلام اجد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجدي فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
واأنستوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زجر من تخطى
الرقاب مثلامن جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول
اجدان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التعيير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم
المطاب على احد القولين ووجه كلام الشافعي في الجدي جعل الامر بالانصات على الندب
فيكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما عليه اهل حضرة الجمع أو جمع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة
الا في اينة يستوطنها من تنفقد بهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة

الا في قرية اتصلت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر
 جامع لهم سلطان فالاول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني أشد من جهة اتصال الدور
 والسوق والثالث أشد من أشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك
 الثاني فلم يلبث ان انحصرت في قرية دون البرية والقروا اعتقادا ان الامام
 مالك أو أبا حنيفة ماسرطا المسجد والسوق والدور والابنية وجدوه في ذلك قالوا
 وأول قرية جئت بعد الردة من قرى البحرين قرية تسمى جواتا وكان لها مسجد وسوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم أمرهم مبددا لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الأئمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الجمعة فلو صلى المسلمون في غير
 ابنية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره
 الأئمة انتهى * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو
 نرحلوا عن البلد أو المصر أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان
 ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه
 فاذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي
 حنيفة ان ما قارب الشيء أعطى حكمه فلو نرجع عن القرب بحيث لو رآه الرائي من بعد اشك في
 كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المسلمين أم لا لم تصح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجمعة تصح
 اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استدثانه مع قول أبي حنيفة انها لا تنعقد الا باذنه
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اجراؤها بحرى بقية الصلوات التي أمر بها الشارع
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فكان
 لها من الخصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استدثانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة
 في بلد بغیر حاجة كما سيأتي بيانه قريبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الجمعة لا تنعقد
 الا بأربعين مع قول أبي حنيفة انها تنعقد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بمادون الأربعين غير أنها
 لا تجب على الثلاثة والأربعة ومع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها تنعقد بثلاثة ومع قول أبي
 ثور ان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا
 وحال الصلاة رجلا ن صحت فان خطب كان واحدا منهم ما يسمع وان صلى كان واحدا منهما ما تم
 به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربعين ووجه ما بعده من أقوال الأئمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وقالوا كان تجميعه صلى الله عليه وسلم بالأربعين رجلا موافقة حال ولوائه وجدودون
 الأربعين لجمعهم قياما بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى للحصول اسم الجماعة ولذلك اختار
 المحافظ ابن حجر وغيرهم أنها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتهم فالبلد الصغير تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

لا يمكن الاقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناس وسمعت سيدي عليا الحواصن رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده شرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهود جنبه حتى يقدر على إتمام الصلاة مع شهود عظمته التي تتجلى لقلبه وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والصف في قوى منهم كماه الصلاة مع مائة من الاربعين الى الثلاثة والاثنتين مع الامام كما قال به أبو حنيفة أو مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفه الا الصلاة مع الاربعين أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة انه لو اجتمع اربون صافرين أو عيونا وأقاموا الجمعة لم يصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا بوضع الجمعة فالقول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الانواع فلم يبلغنا عن الشارع انه أوجبه على مسافر ولا عيول وأمر المسافرين والعبد باقامتها وانما جعل جهة منهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في الوطن شرط في صحتها لئبته الشارع ولو في حديث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض وفي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة اترتم العدد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصاله وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان النائب لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد اجمع أهل الكشف على ان الروح خلقت بالعلم لا قبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشبح فكل صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن يراجع في ذلك فعليه الدليل انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا أحرم الامام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عند قان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أتمها جمعة وقال أبو يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما أحرم بهم أتمها جمعة وقال الشافعي في أصح قولييه وأحمد انها تطل ويتمها ظهرا فالاول فيه ضعف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول والثاني حذف اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لانها بعد العدد المعتبر عند قائله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت الظهر مع تول أحد بيعة فعلمنا قبل الروايات فلو شرع في الوقت ومدها حتى تخرج الوقت أتمها ظهرا عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج الوقت وينتدئ الظهر وقال مالك وأحمد تبطل الجمعة ما لم تنب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشدد باستمرار فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تبيها قبل الزوال وقول أبي حنيفة فيما اذا مده حتى تخرج الوقت مشدد في السبلان الرابع مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول الانواع ولان في ذلك تخفيفا وعلى الناس من حيث حفة التجلي الالهي بعد الزوال بخلافه قبله فانه ثقيل لا يسبقه الاكمل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا النهي وهي ان يقدر أحد من العلماء على المواظبة على فعلها لتقل التجلي كلما قرب الزوال ومن هذا عرف توجيه قول مالك

وأحمد من حيث التثنية وإن كان من خصائص الحق تعالى زيادة تفعل التثنية كلما طال
وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحسن بثقله سميتاه مخففاً فافهم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة وإن أدرك
دون ركعة صلى ظهر أربعاً مع قول أبي حنيفة أن المسبوق يدرك الجمعة بأي قدر أدركه من صلاة
الإمام ومع قول طائفة أن الجمعة لا تدرك إلا بأدراك الخطبتين فالأول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث مشدد فخرج الأمر إلى مرتبتين الميزان ووجه الأول أن الركعة معظم أفعال
الصلاة والركعة الثانية كالتركيز لها ووجه الثاني أنه أدرك الجماعة مع الإمام في الجملة ووجه
الثالث الأخذ بالأحتمال فقد قيل إن الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمان إلى الركعة التي
قال بها الأئمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمدرّك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق
* ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن
البصري هما سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبتين الميزان ووجه الأول
الأخذ بالأحتمال فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين يتقدمانها
وذلك من أدل دليل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو أنهما كانا واجبتين
لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف أن الشارع إذا فعل فعلاً
وسكت عن التصريح بوجوبه أو نفيه فالأدب أن يتأسي به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
القول بوجوبه أو نفيه فان ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وإنما
أوجبوا إقامة صلاة الجمعة على أثر الخطبة من غير غخل فصل عرفاً علماً بما كان عليه الخلفاء
الراشدون ونحوها من فوائد المعنى الذي شرعت له الخطبة فإنما الغاية من هذا لطريق
تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية المحاصلة في غيرها من الصلوات
الخمس فإذا سمع المصلّي ذلك التخويف والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام إلى الوقوف
بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما إذا غخل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى
ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة وإنما يكف الشارح بخطبة واحدة في الجمعة والعديد
ونحوهما مبالغة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعظ ثانياً فإن بعض الناس ربما يذهل عن
سماع ذلك الوعظ إذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ينبغي
حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الأكاابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال آحاد
الناس إلا أكابر طائفة قلوبهم يكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تنبيه بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطبة العيدين والكسوف والاستسقاء فإن قال قائل فلم لم تشرع
الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيداً لحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة
فالجواب أن ما لم يشرع ذلك تخفيفاً على الأمة ولأن الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضاً في الزمان
بخلاف ما يأتي في الأسبوع أو السنة مرة فإن القلب ربما كان مشتتاً في أودية الدنيا فاحتاج إلى
تمهيد طريق لجمعية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح روايته أنه لا بد من

الايمان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتقة على خمسة اركان حمد الله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء بالمؤمنين
 والمؤمنات مع قول ابي حنيفة ومالك في احدي روايتيه انه لو سجد أو هزل أجزأه ولو قال الحمد لله
 ونزل كفاه ذلك ولم يحتاج الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف وعنده فقال لا بد من كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا تجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بال قالوا قد مشدود وما بعده مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميراث ووجه الاول الاتباع فلم يلقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة
 الا بتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكير الناس الوعظ بذكر الله
 وتحميده وتهليله وتسميحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم به فعلى فاذا كان ذكر اسم الله يكمي
 عن قراءة القرآن في الصلاة في خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على
 امر عظيم يسمى خطبة واسم الله امر جميل عظيم بالاتفاق * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول ابي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى
 يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة جالساتا في ذلك فكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعيना لا سيما عند من يقول انه ما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد
 بصل كلمات الوعظ الى اسماع الحاضرين والنرض من ذلك يحصل مع الخطبة حالها لا سيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي
 بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني
 مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرحوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في ارجح قوله باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميراث ووجه الاول ان غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرآنا صرفا وذلك حائز مع المحدث
 بالاجماع ووجه الثاني الانحياز لا حثايط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا احتمال أن
 يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فنعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان ارجح عنده ان الجمعة صلاة كاملة على حيالها وليست الخطبتان بدلا من
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم
 يحماهما بديل الركعتين جرما لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 يستحب للخطيب اذا صعد المنبر أن يسلم على الحاضرين مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه
 ووجه الاول الاتباع ولانه قد اعرض بالصعود عن الحاضرين باستدباره اياهم فسئلهم السلام
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام انما شرع للامان من وقوع الاذى
 منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان بذاته بل بعضهم يتبرك لمن يسلم عليه اذا خرج عليهم
 فالسلام عليهم معنى على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء طئ ونهم فافهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعد احدهم المنبر فاجاب ان سلام
 الانبياء والصالحين محمول على البشارة للحاضرين أى أنتم فى أمان من أن تمهلوا ما وعظناكم به
 على لسان الشارع وليس المراد أنتم فى أمان من أن تؤذيكُم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك فى الكلام
 على قول المصلى فى القسم هذا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته أى أنت فى أمان من
 يا رسول الله أن يخالف شرعك لأن الأمان فى الأصل لا يكون الا من الاعلى للادنى * ومن
 ذلك قول أبى حنيفة ومالك فى أرجح روايتيه لا يجوز أن يصلى بالناس فى الجمعة الا من خطب
 الا لئلا يفرج مع قول مالك فى الرواية الأخرى عنه انه لا يصلى الا من خطب ومع قول الشافعى
 فى أرجح قوليه يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تشديد والثانى مشدد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا أن أحدا صلى
 بالناس الجمعة فى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود نهى عن ذلك وان كان الاولى ان لا يصلى
 بالناس الا من خطب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة انه يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين فى
 ركعتي الجمعة أو سبع والثانية مع قول أبى حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول
 مشدد والثانى مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثانى سد باب الرغبة عن شئ من القرآن
 دون شئ كما علمه يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود تساوى نسبة القرآن كله الى الله تعالى على
 السواء والا لو قال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فتحتمثلون أمر الشارع فى
 تخصيص قراءة بعض السور فى بعض الصلوات دون بعض * ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنتيه فالاول مشدد والثانى مخفف ودليل
 الاول الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوى والحسى وطلب أن لا يقع نظر الحق
 تعالى الاعلى بدن طاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يصبغ حجاب عنه النظر الى بر ولا فاجر من
 حيث تديره لعباده ووجه الثانى طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد
 قذارة جسده ليظهرها الله تعالى بالنظر اليه ولو أنه نظف جسده لم يمارى نظافة نفسه من القدر
 فيجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان ابقاء دنس جسده مذكرا لطلب المغفرة وشهود
 الذل والانكسار بين يدي ربه ليرجعه فلكل مجتهد مشهد * ومن ذلك تخصيص الأئمة الاربعة
 مطلوبية الغسل بمن يحضر الجمعة مع قول أبى نوره انه مستحب لكل أحد حضر الجمعة ولو لم
 يحضرها ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فيخص الامر بالغسل
 بمن يحضر صلاة الجمعة ووجه الثانى ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن
 يغسل جسده فى كل سبعة أيام انتهى وذلك لعموم نزول الامداد الالهى يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فيتلقى أحدهم مدد ربه على طهارة وحياة جسده وانتعاشه لضعفه
 بارتكابه المخالفات أو بارتكابه التفلات وأكل الشهوات ولا فرق فى تخصيص الغسل بمن يحضر
 بين القائل بوجوب الغسل ولا بين القائل بسنيته لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى

الناس براحة يديه ومياهه كالغمام واربات وجل الاستحياء على بدن المطاير والتاجرون وعنده
 * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استقل الجنب بنية غسل الجنابة والجمعة معا اجزا مع
 قول مالك انه لا يجوز له عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى
 مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا كابر الدين غسلهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكما كانت
 ابدانهم حية لا تختار الى تكرار الغسل بالماء لاحياها او اماتها والثاني خاص بالاصاغر
 الذين كثرة ذنوبهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل لتهي ابدانهم فرحم الله الائمة
 ما كان ادق نظرهم في استخراج الاحكام الائمة بالا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة واحد والثاني في ارجح قوله ان من زوجه عن المجدود وامكنه ان يسجد على ما هو
 انسان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء امر السجود حتى يزول الزحام وان شاء سجد على ظهره
 مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه
 ما استطعتم ولم يستطع هذا المزحوم ان يمثل أمر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا كذلك
 فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على أن يسجد للامام وأما الاعتراض حتى يزول الزحمة فكوت
 عنه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الاعلى الارض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليها من حصير
 أو صمى ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فمرعاهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الادنى
 أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر
 وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والالتكسار لله رب العالمين * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جاره الاستخلاف وهو الجدي الرابع
 من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجر بكمال
 الاقتداء في الجمعة كلها وبعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجر بمجرد ادراهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد فريحي لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث يجوز واعين الفعل
 ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا أقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للامام أبي
 حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف اذا كان للبلد جانبان جار فيه اقامة جعتين وان كان
 لها جانب واحد فلا تجوز وعبرة الامام احمد واذا اعظم البلد وكثر أهله كنفذ اداء جاره في جعتين
 وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو أكثر من جعتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد
 أن يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرفع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان العناية لا يصلون

الجمعة الاختلف وتبعهم المخلفاء الراسدون على ذلك فكان كل من جمع بقرم في مسجد آخر خلاف
المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا يتابع في الامامة فكان يتوادر
من ذلك فتن كثيرة ضد الائمة هذا الباب الالغدير رضي به الامام الاعظم كضيق مسجده عن
جميع أهل البلد فهذا سبب قول الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر
اجتماعهم في مكان واحد فطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك لخوف الفتنة
وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم
الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة
كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مبالغة في التفتيش عن
سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد منهي عنه لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث
واحد فهذا انفذ مهمة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر
الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فاجزه اعاده بعض
الشافعية الجمعة نهارا بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر
وانما افرض الجمعة فلا تصلي الظهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجمعة مثلا فاجواب ان وجه
ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الائمة التعدد بقطع التقار عدا ذكرناه من خوف الفتنة
او خووف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيره فاقد صار العميان
الذين يقرؤون على قبور الاموات والابواب بقلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير
تكبير مع ان مذاهب الائمة تقتضي ان جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان صلاتها ظهرا في
غاية الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب داود فافهم * ومن ذلك قول أبي
خليفة وما لك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها ظهرا تكون فرادى مع قول الشافعي واجد يجوز
صلاتها جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان
القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد تسر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع
من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب
الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما فاتت خفف في بدلها صلاة فرادى والله تعالى اعلم

(باب صلاة العيدين)

اتفق الائمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولهما وعلى مشروعية
رفع اليدين مع التكبيرات كلها الاروائية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في
حق المهرم وغيره خلف الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول أبي خنيفة في احدي روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة
مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول أحمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول
مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

عدم التصريح من الشارع بجهنم ما تبين الصلاتين فاحتاط الامام ابو حنيفة وجماعته ما فرض عين
 مع كونها ليس قيمها كبر مشقة لكونها ما يقبلان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
 الجمعة في الصورة فانهما ركعتان بخطبتين فعملهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه
 الثاني الاختصاص بالتوسعة على الناس مع أهل الحديث الذين يسروا الامداد المارلة في يومها ما كثر
 وأعم من الجمعة من حيث ان المدد فيها يسأل من حضر صلاتها مع الجماعة ومن لم يحضر
 بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تخلف عنه ابعد ووجه قول احمد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وأقر كثير من الناس على عدم المنصوص في صلاتها فما حكى
 أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالشافع لم يحضر فيحصل له
 الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه أفضل من فرض العين لكونه اسقط المخرج
 عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان من شرائط صلاة العبد
 العدد والاستيعان واذن الامام في احدي الروايتين عن أحمد كما في الجمعة و زاد ابو حنيفة
 وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجازا صلاتها فرادى لمن
 شاع من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه
 الاول ما تقدم آنفا من كونها يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكبهما
 بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العبد
 ايام اكل وشرب وذكرته وفي رواية وبما لا يجوع فلما خفف الشارع في يومها في فعل ما ذكر
 دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحباً لا واجباً وايضا لما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاحتاط
 الاثمة لمن يكون على الدين والايمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم بايجاب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لثلاث تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد ان القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز
 العيد فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب ربطه بامام لا يتحرك الا بدخركه فافهم
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بدتكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في
 الاولى وخمس في الثانية مع قول مالك وأحمد انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سعا في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد انه يستحب الذي بين كل
 تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك انه يوالي بين التكبيرات تسعا فالاول مخفف في عدد التكبيرات
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
 الذي بينهما مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر
 لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع والحماية وأما وجه من قال يوالي التكبيرات فلائه
 هو المبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالأكابر الذين يقدرون على تحمل توالي تجليات
 الحق تعالى بصفة توالي الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذي بين التكبيرات
 فهو لكون الاشتغال بانواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم

لا يتقدرون على تحمل توالي تحليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالمقوى للعبد على تحمل تحليات العظمة والكبرياء فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيدين لان تحلي الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تحليه في صلاة العيدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى لذابت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رجة بهم لاستئناسهم بمنسبهم من البشر فان قال قائل ان الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيتم بالاستئناس بحجابه قلنا الجزء المذكور لا يحصل به استئناس يقدر معه العبد على تحمل التحلي المذكور مع غير ذمول عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور رجه لئلا كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رجة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة المتخاضرون في العيدين اكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العيدين اكثر لحجابه بشهود كثيرتهم عن شهود تلك العظمة التي تجلب لهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك السكرة لانبسطوا يوم العيد فكان عدم ثقل التحلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدي الروايتين عن احمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى انه يغاير بين القراءتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو خاص بالا صاغر ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا اقوى على الحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يزادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تحلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الا صاغر فان العظمة تطرق قلوبهم اولاً ثم يلي الله تعالى عليهم الحجاب رجة بهم لئلا يذوبوا من مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصاون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العيد مع الامام لا يقضيها مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه انها تقضى فرادى فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ما فاتته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاتها جماعة ثانی مرة فيه مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان صلاتها فرادى تنزع على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلامع الامام فانه يريد أن يحضر مع ربه في الصلاة متفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبهه على قدر ما فاتته من الاجر والثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الامام في الاعياد المستقبل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول

اجمدانه يفتيها اربعا كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محققي اصحابه والرواية الاخرى
 عنه انه يخير بين قضائها ركعتين او اربعا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 محاكاة القضاء للاذان ذلك على الاصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العبد على صلاة الجمعة
 في ان الخطبة فيها بدل من الركعتين فلما فاتته الصلاة والمخبطتان مع الامام كان من الاحتياط
 فعله اربعا فان صلاة ركعتين فقط محتمة ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة ان
 الشارع اذا دل امر او لم يبين لنا هل هو واجب او مندوب فنحن الادب فعلمنا له على وجه التامس به
 صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه او نذبه وصلاة العبد من ذلك فتأمل * ومن
 ذلك قول الائمة ان فعلها بالعصر ابطا من البلد افضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بان
 فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعا فالاول مشدد بالخروج الى العصر وفيه تخفيف
 بالطر لعدم حصر العوس في المسجد وهو خاص بالا صاغر والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر
 وذلك لان الا صاغر لا يقدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لا يشقة لانه يوم زينة
 واكل وتعاطى شهوات اباحها الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في القضاء ارفق بهم واما
 الاكابر فانهم يرون مكة هم بين يدي الله في بيته اوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا
 * سم الحياط مع الاحباب ميدان * فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يتجاوز التنفل
 قبل صلاة العيد واما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره مع قول مالك
 انه اذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأموم وعنه في المسجد روايتان
 ومع قول الشافعي بانه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا امام فانه اذا ظهر للناس
 لم يصل قبلها ومع قول احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد من حيث ان فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فرجع الامر الى
 مرتبة الميراث ووجه الاول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه
 امر الشارع فهو مردود غير مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد لها الشريعة بعدم نزعها
 عن عموماتها وايضا ذلك ان الشارع والدليل لما في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
 فهو ممنوع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التنفل
 قبل صلاة العيد لا يخبرنا بذلك او كان هو فعله ولم يبلغنا انه تنفل قبل صلاة العيد وانما اباح
 ابو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيسة العظيمة
 الالهية التي تجب للعبد قبل صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل العبد الايمان بسماع
 الخطبة فقد رعى ان يتنفل بعدها وجعل الاذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الاذن له بان
 يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتنفل في العصر قبلها ولا بعدها التخفيف
 على غالب الناس فان الامام ما صلى بهم في العصر الا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من
 الحصر بصلاتهم في المسجد فالو امر او بالنفل في العصر اذهب المعنى الذي قصده الامام وصارت
 صلاتهم كأنها في المسجد من حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالكسالى أو كالمكرهين فافهم ووجه قول الشافعي أنه لا يكره التنفل قباه الغير
 الامام أي ومن شاء من الاكابر الذين يتبعون بمساجدة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون
 من ذلك ولا تظالمهم نفوسهم بالله والكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
 مأمورون باتباعه فاذا تنفل تنفخوا وفيهم الذين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فيكون
 الامام سببا لحصول المخرج والضييق عليهم في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج
 عنها حقيقة ولما رأى الامام أحدا في هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد
 ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على أنه
 يستحب ان يسأدى لها الصلاة جماعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول
 من أذن لصلاة العيد معاوية فالأول مخفف في الفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه
 الاول الاتباع والتنبية على فعلها في جماعة ثلاثين من الناس في فعلها فرادى اذا الجماعة
 فيها هو المقصود الاعظم ولكون كل عيد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
 ومعاوية القياس على العرائض بجماع المشروعية واهل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء ولا يقع ورود
 النص لا يحتاج الى قياس * ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة ق في الاولى
 واقترنت في الثانية أو قراءة سجد اسم ربك الاعلى في الاولى والغاشية في الثانية مع قول مالك
 وأحمد انه يقرأ فيهما بسج والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص القراءة
 فيهما بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالتوسطين والثالث بالاصاغر ووجه الاول ان
 الغالب في يوم العيد والجمعة ترك المحرف والمنازع والاشتغال بأهوية النفوس فربما نسي العبد
 امر المعاد وأهوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السور المعينة كالذكر للعبد بتلك الاهوال لئلا
 يطول عليه زمن الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فموت قلبه أو يضعف وان كان الكامل
 من شرطه ان يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت
 أكثر في ذكر الاهوال من قراءة سجد فاجواب أن التجلي الالهي في هذه الدار الغالب عليه أن
 يكون مزوجا بالجمال رجة بالخلق ولوانه تعالى يحب للخلق بصفة الجمال الصرف لما تكثر من
 الناس فلذلك كان اللاتق بصلاة العبد من قراءة سورة سجد لما فيها من التسبيح وصفات المجد
 والكمال وكذلك القول في سورة ق واقترنت هي بمزوجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما
 وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تتركه
 قراءة غير السور التي عينت للقراءة فالكامل ولو أتى بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها والناس قد
 ربما رغب عن غيرها فسد الامام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فرجة الله تعالى عليه
 ما كان أدق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الامة ورحم الله تعالى بقية الائمة * ومن ذلك
 قول الشافعي في أربع القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال
 قضيت موسما مع قول مالك انها لا تقضى وهو مذهب أحمد فان لم يكن جمع الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الغطرية في يوم الثاني
والثالث فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالانقضاء والثاني مخفف بعدم الامر به والثالث
متوسط فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ووجه الاول طلب المبادرة الى قدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شربت
نه وسهم الى تناول شهورها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد أحد برؤية
الهلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث
وتذهب بهيمة صلاة العيد فاذا امر بقضائها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شارد كما يدل في
صلاة * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان التكبير في عيد النحر ممنون وكذلك في عيد الفطر الا عند
أبي حنيفة مع قول داود وجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك الجواكون قال ابن حنيفة والتخفيف
ان تكبير البطرأ كد من يوم النحر اقله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا لله على ما هذا كما فالاول
مشدد والثالث أشد والثاني والاربع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ووجه
الاول والثالث الاتباع والاحتياط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صارف
وجه قول أبي حنيفة والنخعي أن يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استئثار الهبة
والتعظيم فيورث العبوسة والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص
بالاصاغر الذين لا يقدررون على الجمع بين شه ود العطمة والسرور والاول خاص بالاكابر
* ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلته وانتهاهؤه عنده الى أن يخرج الامام الى
المصلى وفي قول له الى أن يحرم الامام بسلاة العيد وهو الرابع من قول الشافعي والثالث الى
أن يخرج منها وأما بداهة فمن حين يرى الهلال وهي احدى الروايتين عن أحمد وأما انتهاهؤه
ففيه روايتان له احدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من
قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي ومابعده من قول مالك فيه
تشديد من حيث امتداد وقته الى خروج الامام من الصلاة وقول أحمد في احدى الروايتين
كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى أشد من حيث انه ينتهي بفراغ الخطبتين ووجه
قول مالك الاول أن التكبير لله تعالى تعظيم له واظهار التعظيم في النهار اولى لانه محل فهور
شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعود بيوتهم لا يستشرون فيه لمعاشهم
ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد انه يشفع التكبير في اوله وآخره فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر والله الحمد مع قول مالك في روايته له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين ومع قول الشافعي انه
يكبر ثلاثا ثانيا اوله وثلاثا في آخره واختار أصحابه انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر ثنتين في آخره
وجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفه الى أن يكبر
لصلاة العيد من يوم النحر وقال مالك والشافعي في أظهر القولين انه يكبر من ظهر النحر الى صلاة

الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم الحر سواء كان محلاً أو محرراً عندهما والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشريق فالأول مخفف وما بعده مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التخفيف على الناس وهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدرُونَ على استشعار شهود عظمة الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على استشعار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الأصاغر وإيضاح ذلك أن العبد لا يسمى حقيقة عند القوم مكبراً لله تعالى إلا أن استحضرت عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان والقلب غافل نليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأجدي في الجملة في حق الأصاغر فافهم * من ذلك قول أبي حنيفة وأجدي أحدي روايته أن من صلى منفرداً في هذه الأوقات من محل ولا يكبر مع قول مالك والشافعي وأجدي روايته الأخرى أنه يكبر وأما خلف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها إلا في القول الرابع للشافعي فالأول مخفف والثاني مشدد في المسئتين ووجه الأول في المسئلة الأولى أن من صلى منفرداً يستد عليه هبة الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيشغل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهبة قد عتمته فلا يطالب بأقامة شعار الطاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهبة في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فإن الهبة ربما عمت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة منها فإن البشر يستأنس ببعضه بعضاً عادة فيحجب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى فلا يتقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

(باب صلاة المكسوفين) *

اتفقوا على أن الصلاة للمكسوف الشمس سنة وكدة زاد الشافعي وأجدي في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأجداً أن السنة في صلاة المكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قياماً وقراءةً ثانٍ وركوعاً وسجوداً مع قول أبي حنيفة أنه تصلي ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطوية زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان الشدة الخوف الذي حصل للعباد من المكسوف فربما اشتدت الهبة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخضوع لله تعالى والخضوع له في أول كل ركوع أو سجود لكونهما يفعلان في محل القرب وإيضاحاً ورد من تشبيه التجلّي الأخرى في الرؤية بهما فكان المكسوف له من الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال فإن الحق تعالى لا يصح في جنب عظمته نقص ولو لا أن الحق تعالى امتن على العارفين بعرفته من مراتب التكرار والاكثاف في دينهم وهنا أسرار تطهير فيها

الاعناق لا تسطر في كتاب فمن فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف أن تكرير الركون والاعتدال
 والسجود كالنجار لذلك القص المحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد
 عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركنين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب العباد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والنفاسة عند غالب الناس فلم يذهلوها عن كمال الخشوع
 والمحضور فكلام الأئمة خاص بالأكابر والتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصاغر الموجودين
 في كل زمان فإنهم محضون بعدد تعلى الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 إلى تكرير شيء من هذه الأركان كقيمة الصلوات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينبغي
 القراءة مع قول أجد أنه يجهر بها فالأول مخفف خاص بالأصاغر الذين عانت عليهم هيبة الله
 فلم يقدرُوا على الجهر والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في المشهور
 عنه أنه لا يستحب الخسوف العمود لأكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي أنه يستحب لهما
 خطبتان كالأجمة فالأول مخفف وهو خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف أو الخسوف فلا يحتاجون إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تنويه والثاني مشدد في
 استحباب الخطبة وهو خاص بالأصاغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقم في باطنهم
 خوف مزيج فلذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به أهوال يوم القيامة فيسأله الله بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف
 وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والأئمة ضمما للناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في
 هاتين الصلاتين وتحطبوهم مراعاة لكمال المصلحة ليقبض الله على قلوبهم بالخوف فيخاف
 ويزداد خوفهم كان حصل له به خوف فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في
 المشهور عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلى فيه ويجعل مكانها تسبيحا
 مع قول الشافعي ومالك في أحدي روايتيه أنها تصلى في كل الأوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى في وقت تقدم له المنة النهي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وهو
 خاص بالأكابر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الأذن لهم بالوقوف بين يديه
 في ذلك الوقت أو عدم الأذن فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ويصح توجيهه الأول بأنه خاص
 بالأكابر الذين يعلمون أن الحق تعالى لا يقيد عليه في شيء يلقيه إلى قلوبهم مجاوزا أن الحق تعالى
 قد يرجع عن الأذن في ذلك الأمر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فإن الأدب المبادرة إلى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلى كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأجد أنها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ووجه الأول أن التجلي الإلهي يتقل في خسوف الليل

وتعظم الهيبة فيه على القلوب فتخفف عنهم بعدم ارتباطهم بامام يراعون أفعاله فهو خاص
بالاصاغر ووجه الثاني ان الاكابر بما يقدر على مراعاة أفعال امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
أدنى ليجوزوا فضل الجماعة كما ان الجمهور بالقراءة ايضا في حقهم أولى بخلاف الاصاغر ينقل عليهم
النطق كما مر نظيره آنفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جماعة
صلاها معه والاصاغر افرادا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات
لا يسن له صلاته كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول أجدانه يصلي لكل آية في
الجماعة مع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في
زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني
القياس على الكسوف بجماع انهم من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكروهم بأحوال يوم
القيامة والله أعلم

* (باب صلاة الاستسقاء) *

فانفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا تضرعوا بالمطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه هذا
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلف فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة وأبي
يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدانا فلا بأس فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد تمت للناس كلهم فصار
كل واحد مضرعا الى الله تعالى سائلا زالة ضرورته بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في
الوجه من غير مدع عدم بلوغ نص في ذلك الى قائله أو هو في حق من يتقوى بعضهم باستمداده
من بعض * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
في ركنان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جهرية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهه ما ظاهر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول
أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وإنما هو دعاء واستغفار فالأول
فيه تشديد والرواية الأولى لا جد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر من
أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتلطيف بواطنهم ويرق بحاجتهم فيدعوا الله
تعالى بقلوب صافية راجية للإجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استدراهم
وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فان خطب حاطب للاكابر من العلماء فانما ذلك لبقايا
حجاب كان عندهم أو بقصد الاصاغر المحاضرين مع الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه يستحب تحويل الرءاء في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشرع في عام دون الله فممن قال الاول متعدد وانه في شعبه وانما فيه
 فشد منه فرجع الى امر الى مرتبة النيران ووجه الاول الاتباع والاعاوى وهو خاص بالامام في المرتبة
 لم يجهده الله تعالى على ما قدره وقد مر من نزول الماء في تلك السنة او بعده ووجه الثاني ان
 الاكابر لا يمتنعون الى الله في بقول قوله لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكسوف
 على ما قدره وقد مر من نزول الماء او بعده فان حوّل الامام فلا كابر وشبهه على ذلك فاما ذلك
 لسنة الاطلاق فقد مر على الحق تعالى كما كان اطلع الاكابر وشبهه ووجه قول أبي يوسف ان كان
 الامام عليه وما بعده ان كان من اصل الحسنة فهو لاجل النفاذ من هو عليه وبمن
 الماء ومن فاعلم واقعته تعالى اعلم

(كتاب الحج نزهة)

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الرخصة مستحبة حال الصحة لكل
 من له مال او عتده لاحد مال وعلى تأكيدها في المرض وعلى انه اذا تيقن الموت وجه الميتة له
 وانفق الاثمة الاربعة على انه يجهز الميت من رأس ماله مقدما ذلك على الدين وقال طائفة ان
 كان ماله كبر اخفى رأس المال والاخر ثلثه وانفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى
 ان للزوجة ان تنسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا ينسل ولا يمس على وعلى
 انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبير انه لا يمس على الصبي مالم
 يبلغ واجهوا على انه ان مات غير عتقون لا يمتحن بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات
 في قتال الكفار لا ينسل وعلى ان النساء تنسل ويصل عليهما وانفقوا على ان الواجب من النسل
 ما اتصل به الطهارة وان يكون النسل وتراوان يكون ندبا يسدر وفي الاخرة كافور وعلى ان
 تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داخل في مؤنة التجهيز كما مر وانفقوا على
 ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يخمر رأسه الا في رواية لا في حصة ان احرامه يطيل بونه
 فيفعل به ما يفعل بجميع الموتي وانفقوا على ان الصلاة على الجنازة في المسجد جائزة وانما اختصوا
 في الكراهة وعدمها وانفق الاثمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسرا العورة في صلاة الجنازة وعلى
 ان تكبيرات الجنازة اربع وعلى ان قائل نفسه يصل عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه
 يعني الاعظم وانفقوا على ان حمل الميت برؤا كرام وانفقوا على انه لا يجوز خفر قبر الميت ليدفن
 عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله وبصير رميا فيجوز حينئذ وكان عمر بن سعد
 العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فأررعوا الموضع وانفقوا على ان الدفن في الباب لا يستحب
 وانفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجهوا على استحباب الابن والتصب في القبر وعلى
 كراهة الا تبرؤا والتحب وانفقوا على ان السنة الجيدة ان الشق ليس بسنة وانفقوا على ان
 الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعتق والحج عنه يتبعه وانفقوا على ان من دفن بغير صلاة
 عليه يصل على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى اعلم فهذا ما وجدته من مسائل
 الاجماع واتفاق الاثمة الاربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربع

روايتهم ان الآدمي لا يجنس بالموت مع قول أبي حنيفة انه يجنس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي وأحمد في روايتهم الاخرين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضيت الكرم انه لا يجنس بنجاستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يجنس حيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي كان مطهر الجسد الآدمي فلما خرج عنه صار نجسا على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان الروح ما خرجت منه حقيقة وإنما ضعف تدبيرها لتعلقها بالماء العاوى فقط بدليل سؤال منكر ونكير وعذابهم في القبر ونعيمها واحساس الميت بذلك وهذا أسرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب فان الكتاب يقع في بداهة وغبر أهله * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الافضل ان يغسل الميت مجردا عن التقيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي وأحمد ان الافضل ان يغسل في قيص والاولى عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاولى ان يكون تحت سقف فالأول مخفف من حيث عدم الباسه التقيص والثاني مشدد في الباسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاشارة الى أن مأل الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ما تواتر راعا عليهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار وايضا فتمسه الرجعة النازلة من السماء كما اشار له من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قيص الاتباع للصحابي في تغسيلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيص فالأول خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من أن ينزل عليه بلاء من السماء فرغامت مصر على ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى بالضرورة كبره شديد ووسخ مع قول أبي حنيفة ان الماء المسخن اولى بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التفاؤل بالنعيم بقربة نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجتازة بنار ووجه الثاني التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما اظهر الى من المحكمة في هذا الوقت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج أن يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن ذلك مبني على أحد القولين من ان الموت كالطلاق الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة لازوج لها ولا غسلة يممت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراي من مذهب الشافعي وأحمد والرواية الاخرى عنهما ان الفاسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن عن غير غسل ولا تيمم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على القيمة فخلاص العبد من مس بدن من لا تحل له مقدم على جلبه النظافة ليدن ذلك الميت لاسمعا عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يده العمل على تحصيل مصلحة الفاسل والمغسول ووجه من قال يدفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجنبي

هذه فلم يسهله دليل في ترجيح أمر به عليه . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يتور كسمل
 تفصيل قريبه الكافر مع قول من ان ذلك لا يجوز فاما قول عتقف والثاني مشدد ووجه
 الاول لو فادى حق القرابة البيئية في الجملة وان كان العسل لا يتصف الكافر ووجه الثاني
 وجوب الماهار بالمقطعة قريبه الكافر اذا لاموا لانهما لا يحرم حقيقة فكيف في غسل
 له اياه سار ميل وموا لانه في الجملة ولو بصورة فالاول خاص بالا كابر الذي لا يخاف غايهم
 الميل الى قريبه الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالاصغر وقد غسل على بن ابي
 طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب الغسل
 ان يوضئ الميت كالحي ويمسك أسنانه ويدخل أصبعيه في مخزئيه ويغسلهما مع قول أبي حنيفة
 ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب غفر شعر رأس المرأة ثلاث غفائر
 ثم تاقى خلفها اذا وضعت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير غفر فالا قول ما بين
 مشدد وعتقف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميت كالحي الى آخره مع الغسل
 كون الموت كالحديث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة انه كالحديث الا كبر فيدخل عنده الاصغر
 في الاكبر والاول لا يقول بتداعيه ما هو الا حوط كما مر في باب الغسل من الجنابة والسرالة
 وتنظيف المنخرين تابع لذلك في التداعيل وعدمه وكذلك القول في تسريح اللحية أو عدمه
 ووجه من قال ان شعر المرأة يسفر ثلاث غفائر القياس على الغسل وترا واما حكمة كونها تاقى
 خلفها فلتلاية شعر الوجهها فيمنع وصول الرجة الى بشرة وجهها اذا شعر من الامور التي
 تزال وتعارق الحس في الجملة بخلاف بشرة الجهاد وكما قالوا يكره التمس في الصلاة لئلا يتجيب المنام
 الوجه عن الرجة التي تواجه المسلم ووجه من قال بارخاء الشعر من غير غفر انه شعار أهل
 المصائب وهو اظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الصلوات
 ايام الحيض أو غيره ليتطهر الله تعالى اليها فيرجعها هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله اعلم .
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها مع
 قول مالك في احدي روايتيه واجدانه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
 معتفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فارجع الامر الى مرتبة الميراث . ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ان السقط اذا ولد بعد أربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام
 وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
 حركة يعجزها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في المجدي انه لا يصلى عليه
 الا ان ظهرت امارات الحياة وقال أحمد قيل ويصلى عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على
 انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه
 انه لا تعب نية الغسل مع قول مالك بوجوبها فالاول معتفف والثاني مشدد فارجع الامر
 الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلاية ووجه
 الثاني ان الغسل نائب عن الميت في هذه الطهارة ولو قان الغلب فيها النظافة فهي من

جلة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم إنما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته
 فقط مع قول أحمد انه يجب إعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المبالة في التنظيف وهو قول الشافعي
 أيضا لكون ذلك آخر عهد بالدين والافغاية الامر أن تعامله معاملة الحي فيكون عليه
 الوضوء فقط ووجه الأول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بإزالة النجاسة لزوال التكليف
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يكره تنقبض الميت وحلق عانته وحف شاربه بل
 شدد مالك فقال يمز من فعله وقال الشافعي في المجديد وأحمد انه لا بأس به في حق غير المحرم
 وفي القديم المختار أنه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يصفون شواربهم
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ما نأمله * ومن ذلك
 قول الشافعي في الاملاء * وأحمد انه يجوز تلميم أطغاره مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان ذلك من جلة النظافة المأمور
 به العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايته انه يصلى على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلى عليه لاستثنائه عن
 شافع فالأول مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الأول انه لا يستغنى أحد
 عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على
 الشهيد ويقول أحداهم كيف لا أجاهد حتى أقتل شهيدا ويغفر الله تعالى ذنوبي وأستغنى عن شافع
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء ائمة وترك الصلاة عليهم أخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعنه بترك الصلاة
 على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقداما صلى عليهم لزوال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من رفته دابة وهو في قتال
 المشركين أو تردى عن فرسه أو أصابه سلاحه خات في المعركة انه يغسل ويصلى عليه مع قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصلى عليه فالأول مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف
 في حصولها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافر
 بالمباشرة أو السبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
 فعل الكافر من حيث انها قتلت بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيله أى
 طريقه وانه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يردده عنه السيوف والمثالب وهنا أسرار يعرفها
 أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكون في كل غسله
 شيء من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب أن يكون في واحدة من الغسلات سدر

فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الاستعمال السدر
ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما المحكمة الباطنة فلا تذكر إلا مشافهة بل
يعرف معنى غنى الشارع عن قطع خبره * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان المستحب أن
يسكن الرجل في ثلاثة أبواب يرضى وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المستحب أن
ورداء وأما المرأة فالمستحب تكفيها في خمسة أبواب قص ومثزول وفائف ومقنعة والحمامة
تشد فتدغم عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلاثة أبواب
فيكون المحارم فوق القيم تحت اللقاقة وقال مالك ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت
ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث العادة وأما توجيهها من حيث المحكمة الباطنة فلا يذكر
الإمشافهة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكراهة تكفين المرأة في المعصرة والمزعة والمحرم
مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن البس
ما ذكرها إنما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية إلى الاستمتاع وقد زال
هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع إباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة فشمّل
حياتها وموتها وأما حديث من لبس المحرم في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو مؤول فرجع
الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن المرأة إن كان لها مال
فالكفن في ما لها وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحنفية هو في بيت
المال كما لو أعرس الروح فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يصح على الزوج كفن زوجته
بحال ومذهب الشافعي أن محل الكفن أصل التركة فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
الأقوال ظاهر من كورفي كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض
كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميراث ولا نص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأن
السنة في اصطلاح السلف مائت بالمحدث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف
اصطلاح المتأخرين فيه مع تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف
والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تكرر في شيء من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها مع
قول أبي حنيفة وأحمد أنها تكرر فيها مع قول مالك أنها تكرر عند طلوع الشمس وعند غروبها
فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تحقيق ووجه الأول أنها شعاعة في الميت وطالب
المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الأوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهو كون
ذلك المصلّي قاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على قلب مسلم الآن
ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الأوقات فتشمل صلاة الجنازة
وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه
عدم قوله بالكراهة في وقت الاستواء أن الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فهرأ عليه

وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناءه من كان بحرم مكة من أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه في أوقات رحمة ورضى فان الظلال ساجدة تحت أقدام مظلواتها فلو قدر أن العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نائبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطهم آمين * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعته في عبد في حضرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة الحجاب ووجه الثاني أن مقام الشفاعته مع الحجاب أقوى في التوجه إلى الله تعالى وأبعد عن مقام الأدلال لما يطرّق صاحب الحجاب من الهيبة غالباً بخلاف من رفع حجابيه من الأولياء فإنه ربما كان لا يرى للعبد ذنباً حتى يشفع فيه لتكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه لشهود صاحبها أنه تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعته فيه لاجله وإيضاً فإن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الأخطاء بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للأخطاء بنفسه فإساءة على الميت وعلى نفسه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بكراهة النعي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب إليه ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أجدانه مكروه وفي رواية لا أبي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله أن النعي إذا جرت خيراً للميت فلا بأس به وإن لم يحرف فهو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهد المجتهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم أن الوالي أحق بالامامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد الرجحان الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والاولى الوالي إذا حضر الوالي أن يحضر إمام المحي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع وجه الثاني أن المقصود الإذعان من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشق على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بأن الولاية إنما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الوالي الخاص ليكونهم كانوا في الزمن الماضي مختلفين بالشفاعة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا الناس وهم يرون أن الأحق بالامامة على جنازتهم من رضوه لفرائضهم وسمعت سيدي علياً الحواري رحمه الله تعالى يقول لعلى من قال أن الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى إذا كبر بعبد من عبيده في الدنيا يستحي أن يرشقا عنه

واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف نيل مصر وسأله القبط في ملاوئعه مع
 قرينه قوله لموسى وهارون فقالوا له قولنا لنافان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
 وان كان طابع النيل بسؤاله الحق في ذلك يدل على الاستدراج ففيه تأنيص لما قلناه فافهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أوصى رجل بصلى عليه لم يكن أولى من الولي مع قول
 أحمد انه يقدم على كل ولي فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الأول ان الولي أشق من الاجنبي ولو كان من أعظم الاصداقاء لان ارتباط النسب
 أقوى والشقة والمخو تابع لذلك بدليل الارث ووجوب الدية على الماقلة ووجه الثاني ان
 الصديق قد يكون أشق عليه من وليه واجاب عن الأول بأنه شفاعته في جزوه منه فلا يكاد
 يوجد فيها ما يوجد في الشعاء في الاجنبي من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد
 يرى فيج ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان
 الذنوب كلما قبحت في رأى العين كلما قبلت الشفاعة فيها أكثر ومعت سبى عليها الخواص
 رحمه الله تعالى يقول لا تقدم واني الصلاة على ميتكم الا ائذا من العلماء والصالحين الذين
 يعرفون مراتب الناس كما لا وقع اراياكم وتقدم من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى
 الميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الأب
 والاخ أولى من الجدة والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاية
 للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن
 مقدم على الاب ان الابن أشد توجها الى تحصيل مصالح أمه من أبيه اليها لاستجداده منها
 في الوجود وفي المال وايضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين اتقى نطقه في رحم أمه ووجه كون
 الاخ أولى من الجدة كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف الجدة ومعلوم
 ان المخو والشقة يضعفان بالبعد ووجه كون الابن أولى من الزوج طاهر لان الزوج يجرد موت
 زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غيره فاصير معرض عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الطاهر
 فكانت شفاعته فيها خادجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولاية
 للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائزة
 مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
 طهور فعمل صلاة الجنائزة وما في معناها كسجد في التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جرير
 انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
 القرآن له بالجنب ونحوه ويصح جل من قال باشتراط الطهارة على حال الاصغر الذين أبدانهم
 ضعفت من المعاصي وقاربهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء أو ما يقوم مقامه
 منغشلا لأبدانهم وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من

الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حية أعظم من حياة الأصاغر بعد استعماهم
 الماء مثلاً فأنهم لا يحتاجون إلى طهارة تنعش أبدانهم وتنقي قلوبهم حتى يشفوا في غيرهم ويصح
 تعامل حال الأكبر بحال الأصاغر فيسأخ الأصاغر بعدم اشتراط الطهارة لما جاءه الله تعالى
 دون الأكبر فإن قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرها من النوافل
 فضلاً عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف في عدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يشفع للميت في صلاة الجنازة في محل البعد
 من حضرة الله تعالى الخاصة بازكوع والسجود وما شرعت الطهارة بالأصالة إلا تعظيماً لحضرة
 القرب فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة أن يقف
 الامام عند رأس الرجل وبجيرة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وبجيرة المرأة ووجه الاول ان الرأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين أشرف ما فيه
 الفأس الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسعت سيدي عليا الخواص رجه
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بجيرة المرأة طلباً لستر عورتها الطاهرة فقد فتح للناس باب
 كشف سوانها الباطنة فيتم ذكر كل فصل بوقوفه عند عجيرتها بصورة حجم عجيرتها فكأنه يراها
 بقلبه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنازة أربع مع
 قول محمد بن سيرين انه ثلث ومع قول حذيفة بن اليمان انهن خمس وكان ابن مسعود يقول
 كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعاً وسبعاً وخمساً وأربعاً فكبروا ما كبر امامكم
 فان زاد على أربع لم تبطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الأربع
 لم يتأده في الزيادة وقال أحمد يتأده الى سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه
 تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس أو سبع القياس على تكبير صلاة العمد
 ووجه من قال انهن سبع بتقدير التسع على السنين ان ذلك عدد الافلاك العلوية كما انه يقول الله
 أكبر من جميع ما يكبره به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بعد صفة ذلك الممت عن صفات الحق تعالى
 فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالأكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بأول تكبيرة فلا يخرجون منها
 حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى بأول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قد قدم جديده على حضرة الله
 عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض

مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من القرو وهو الجمع فهو يقرأ نقاولا
جميع روح ذلك الميت على حضرة ربه المحضور الخاص على وجه الاحكام والتسليم بمشاهدته
دووجه الثاني ان الميت اذا تجردت روحه لقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج الى
قراءة قرآن ليصنع بها بخلاف الدعاء لميت لا يستغنى احد عنه لاحيا ولا ميتا فانهم * ومن
ذلك قول الاقفة الثلاثة انه يعلم من صلاة الجنازة تسليتين مع قول احمدوه والمشهور عند مالك
انه يعلم واحدة عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول التقاؤل بحصول
الامان لميت من الجهتين ووجه الثاني التقاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارة
الى انه ليس للمعرفة الا بآثاره فقط دون سيرته فكان الجناز بالاسر هو مسودة سيرته فتركها
اعطاء الامان من جهتها بالجملة لئلا يتعالى في عبده وهو خاص بأهل الادب فانهم
لا يتجرون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلكل امام مشددا فانهم * ومن ذلك قول الشافعي
ان من فاتته بين الصلاة مع الامام يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة
وأحمد انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني
مشدد وأوجه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت
بالقراءة والدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى
في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على امر المؤمنين بموافقة
امامه في صلاة الجماعة في أي زمان ذكره معه وان لم يحضر له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة
الامام كونها شفاعته والامام هو النافع حقيقة والمؤمنون كالمؤمنين على دعاته فكان من
الادب انتظار تكبيرة لان كل مأموم محبوس في دائرة امامه لا يعرف من أمور الحق تعالى
الامام جاهد على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك قول أحمدان من فاتته
الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يصلي
عليه ما لم يبل الميت وقيل أبدا فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
فكان كالدعاء لمن مات من اخواننا فندعو له ماله ما في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في
صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يصلي عليه ولكل من هذه الاقوال وجه * ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة على النائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول
مخفف والثاني مشدد وفرج الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على انه
حاتم غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فروية البصر لا كابر وروية
البصيرة للاصاغر ودليل الا كابر حديث زويت الارض فرأيت مشارقها وعرابها وكل مقام كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون مخصوصا أمته ما لم يرد نص بخلافه وهنا أسرار

يدوقها أهل الله تعالى لا تضر في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره الدفن لاسلا
 مع قول المحسن البصري بكرامته فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص
 بالأكبر من أهل الأدب فان الليل بمثابة أرخاء الملك السترينه وبين الناس ودفن الميت بمثابة
 إدخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وان كان الحق تعالى لا يصح
 له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في ما كن كثيرة كمنعه صلاة عاريا مع وجود ما يستر
 به عورته وان كان الحق تعالى لا يصح أن يصحبه شيء فافهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف
 بالكعبة ليلا وان كان النص ورد لا تمنعوا أحدا طاف وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدا إذا وجد عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه إلا ان وجدا كثر الميت فالأول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الأول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك للأغلب لأنه الذي يطلق
 عليه أنه انسان كالأول وجدنا انسانا مقطوع الرجلين مثلا أو وجدناه كله الأوركة وبالحجة فإذا كان
 الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في الأنف مكان
 ويحصل لجميعها المغفرة والرحمة والمسامحة وتكفير السيئات أو رفع الدرجات * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي ان الامام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل
 في حد فان الامام لا يصلى عليه ومع قول أحمد لا يصلى الامام على القاتل ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلى على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلى عليه وعن قتادة أنه لا يصلى على ولد الزنا وعن المحسن أنه لا يصلى
 على النفساء فالأول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي ولو قتل نفسه أو قتل في الزنا
 أو القصاص أو كان غالا في القنينة أو نفساء أو كان ولد زنا ووجه الثاني ان الصلاة تطهير وهي
 لا تظهر من عاينه حق لا دم بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 انها شهيدة كما ورد * ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي ان الجنب اذا استشهد
 لا ينسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلى عليه فالأول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فيهما والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني
 ان أحد الاستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء
 بل يزيد الدعاء درجات والماء انما هو وجه قول أحمد ان المجنونة نوع آخر بخلاف حدث الموت
 فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حيا عند ربه يرزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيد وضاعة
 وحيا فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح قوله ان المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد

واما ان في الاول مشدد والتاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
 الاول ان النفاذ من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا ان قتله الكفار الذين هم اعداء
 الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
 عن ضرورة اهل الدين في الدرجة بوجع ان كلاما من المقتولين بائع نفسه لله تعالى لنصرة داره *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل من اهل البني في حال الحرب يغسل ويصل عليه مع
 قول أبي حنيفة لا في الاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والتساقى تخفف من جهة عدم الصلاة
 والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه
 كالحارب لدين الله تعالى فلا يصل عليه بل ولا تنفقه الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظالم في غير حرب يغسل ويصل عليه مع قول أبي حنيفة
 انه ان قتل بجديده لم يغسل وان قتل بمنقل غسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احدى
 الثقتين في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجديده لا يغسل ان الجديده تخرج منه الدم فيخرج
 معه الخبث الواقع في روحه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمنقل فان الخبث باق في الدم
 لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المشي امام الجنائز
 افضل مع قول الثوري ان الراكب يكون وراءها والماشي حيث يشاء وكره الخصى الجمل بين
 يدي العمودين وقال الشافعي هو افضل من الترييع ودليل ذلك ككلمه ما بلغ كل واحد عن
 الشارع واحدا به * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن قبره ساحل
 جعل بين لوحين والقي في البحر ان كان في الساحل مسلون وان كان فيه كفار نقل والقي في
 البحر ليحمل بقراره مع قول احمد انه يتقل ويرى في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد
 بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لمحرمه المسلم
 فربما يحده احد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تراه
 الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في الدفن
 بخلاف ما لو كان في الساحل كفارا فانه يتقل لينزل قرار البحر لئلا تنتهك حرمة الكفار ووجه
 الثاني ان المقصود الاغظم من الدفن الوفاء بحق الميت وكرام جسمه بعد الموت بتغيبه عن
 العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوع في سبه اذا شتموا تنريحه * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسلم الميت سلا الى القبر مع قول
 أبي حنيفة ان الجنائز توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر معترضا
 فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر سهلا عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى البعد
 ليكون الجنائز المعترضه أكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسميم
 لمقبر اولي لان التسطيع قد صار من شعار الواقفين مع قول الشافعي في ارجح القولين ان

التسطيح أولى فالأول مشدد بالتسليم من حيث أنه عمل رائد على التسطيح والثاني مخفف
 ووجه الأول التفاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يفعل من ذلك الميت فيسطحه وقوفاً على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال
 بين القبور مع قول أحد بكرهته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من
 قوله صلى الله عليه وسلم إن رآه يمشي بين المقابر ينعلن الخلع نعلينك أنتهى فإنه يحتمل أن يكون
 أمره بخلعهما احتراماً للموتى من حيث أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشوا على قبره بالنعل
 وإن لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث إن الحي ربما تضربت رجلاه بحجارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر بخلع النعلين
 لكونهما ما كانا له أسأهل الإعجاب كما يقتضيه سياق الحديث من أنهما كانا سبنتين أي ليس
 عليهما مشعر والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن التعزية سنة قبل الدفن لا بعده وبه
 قال الثوري مع قول الشافعي وأجدها تنس قبله وبعده إلى ثلاثة أيام فالأول مخفف والثاني
 مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول أن شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه بخفيف
 الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخصاً مشغولاً
 بأمرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزية إلا آخر الثلاثة أيام فالأول امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لربما وقع بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة إذ الميت تدارك التعزية بعد الدفن ويصح كلام أبي
 حنيفة على حال الأكابر الذين لا يحزنون على فوات أهمل ولا مال كل ذلك الحزن وجل كلام
 الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 بكراهة المجلس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول أنه شق على المعزين بتكليفهم المشي إليه إذا سمعوا أنه جلس للتعزية ووجه الثاني
 أنه خفف على المعزين بالمجلس لهم بخلاف ما إذا لم يجلس فرموا بما يعزونه فلم يجدوه فيحتاج
 أحدهم إلى مجي آخراً بعد ذلك لاسيما من وراءه شغل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن القبر لا يبنى ولا يصحص مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والتغافل
 بتوقف الأمور على مسياتها من باب اعقل وتوكل فهو خاص بالأكابر وقد قال العارفون
 إن سكنى الدور المتهمة أولى من الدور الجديدة من حيث أن الساكن في الدار المتهمة يكون
 الغالب عليه التوكل على الله محضاً بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة البناء فإنه قد يصير
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة

الثلاثة باستحباب اقرءه القرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة بكرامتها فالاول محقق والثاني
 مشدد ووجه الاول ان القراءة عند القبر يسبب لانزال الرحمة على الميت ووجه الثاني ان في ذلك
 امتها بالقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت
 أو عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة ان للانسان ان يجعل ثواب عمله
 لغيره وبه قال أحمد بن حنبل وأما حكم الدعاء للميت بعد الدفن بالتثنية فهو ثمة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا الشافعون حكمهم حكمهم حكمهم حكمهم حكمهم
 بباب الملك لينفع قمين أدب والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
 الاعظم لاسماع سؤال منكرونيكبر وحين يذهل من رؤيتهم ما
 فلا يقال ان الصلاة تنكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فاهم والله تعالى أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب

آمين

نعم

تم الجزء الاول من الميران الكبري لقطب العارفين وامام الواصلين سيدى عبد الوهاب الشمراني
 نفعنا الله به آمين في غاية صغر الذي هو من شهر وسنة ألف ومائتين تسعة وسبعين من الهجرة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية
 عليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان)

| صفحة | كتاب الزكاة | صفحة |
|------|---------------------------------|-------------------------------------|
| ٢ | باب زكاة المحيوان | ٨١ |
| ٥ | باب زكاة الثابت | باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع |
| ٦ | باب زكاة الذهب والفضة | ٨٢ |
| ٨ | باب زكاة التجارة | باب السلم والقرض |
| ١٠ | باب زكاة المعدن | ٨٥ |
| ١١ | باب زكاة الفطر | كتاب الزهن |
| ١٥ | باب قسم الصدقات | ٨٧ |
| ٢٠ | كتاب الصيام | كتاب التفليس والمجور |
| ٣٠ | باب الاحتكاف | ٨٩ |
| ٣٤ | كتاب الحج | كتاب الصلح |
| ٤٠ | باب المواقيت | ٩١ |
| ٤١ | باب الاحرام ومحظوراته | كتاب المحوالة |
| ٤٧ | باب ما يجب بمحظورات الاحرام | ٩١ |
| ٤٩ | باب ضفة الحج والعمرة | كتاب الضمان |
| ٥٧ | باب الاختصار | ٩٣ |
| ٥٨ | باب الاخضية والعقبة | كتاب الشراكة |
| ٦٢ | باب النذر | ٩٤ |
| ٦٤ | كتاب الاطعمة | كتاب الوكالة |
| ٦٨ | كتاب الصيد والذبايح | ٩٦ |
| ٧١ | كتاب البيوع | كتاب الاقرار |
| ٧٤ | باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز | ٩٨ |
| ٧٧ | باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع | كتاب الوديعة |
| ٧٧ | باب الربا | ٩٩ |
| ٧٨ | باب بيع الاصول والثمار | كتاب العارية |
| ٧٩ | باب بيع المصرة والرد بالعيب | ١٠٠ |
| ٨٠ | باب البيوع المنهي عنها | كتاب الغضب |
| ٨١ | باب بيع الرابحة | ١٠٢ |
| | | كتاب البشعة |
| | | ١٠٤ |
| | | كتاب القراض |
| | | ١٠٥ |
| | | كتاب المساقاة |
| | | ١٠٦ |
| | | كتاب الاجارة |
| | | ١١٠ |
| | | كتاب احياء الموات |
| | | ١١١ |
| | | كتاب الوقف |
| | | ١١٢ |
| | | كتاب الهبة |
| | | ١١٣ |
| | | كتاب اللقطة |
| | | ١١٥ |
| | | كتاب اللقيط |
| | | ١١٥ |
| | | كتاب الجمالة |
| | | ١١٦ |
| | | كتاب الفرائض |
| | | ١١٨ |
| | | كتاب الوصايا |
| | | ١٢٢ |
| | | كتاب النكاح |
| | | ١٢٧ |
| | | باب ما يحرم من النكاح |
| | | ١٣٠ |
| | | باب الخيارات في النكاح والرد بالعيب |

| صحيفة | صحيفة |
|---------------------------------------|--|
| باب حكم البغاة ١٧٣ | ١٣١ كتاب المذاق |
| باب الرنا ١٧٣ | ١٣٣ باب القسم والنشور وعشرة النساء |
| باب حد القذف ١٨٠ | ١٣٤ كتاب الخلع |
| باب السرقة ١٨٢ | ١٣٥ كتاب الطلاق |
| باب قطاع الطريق ١٨٩ | ١٣٩ كتاب الرجعة |
| باب حد شرب المسكر ١٩٢ | ١٤١ كتاب الايلاء |
| باب التعذير ١٩٤ | ١٤١ كتاب الطهار |
| باب الصيال وضمان الولاية والبهائم ١٩٦ | ١٤٣ كتاب اللعان |
| كتاب السير ١٩٧ | ١٤٥ كتاب الايمان |
| كتاب قسم الفئ والغنيمة ٢٠٠ | ١٥٣ كتاب العدد والاستبراء |
| باب الجزية ٢٠٨ | ١٥٥ كتاب الرضاع |
| كتاب الاقضية ٢١١ | ١٥٦ كتاب العققات |
| باب القسمة ٢١٨ | ١٥٨ كتاب المحضاية |
| كتاب الدعاوى والبيانات ٢١٩ | ١٥٩ كتاب الجنائيات |
| كتاب الشهادات ٢٢٢ | ١٦٢ كتاب الديات |
| كتاب العتق ٢٢٨ | ١٦٧ باب القسامة |
| كتاب التدبير ٢٣٠ | ١٦٨ باب كفارة القتل |
| كتاب الكتابة ٢٣١ | ١٧٠ كتاب حيكيم السحر والساحر |
| كتاب امهات الاولاد ٢٣٢ | ١٧١ كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات |
| خاتمة الكتاب في بيان بئذة صاحبة ٢٣٣ | ١٧١ باب الردة |
| تعلق بأسرار احكام الشريعة | |

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)*

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف الموائمي وجنس
الائتمان وعروض التجارة والكيل والمذخر من الثمار والزروع بصفتها مقصودة واجمعوا على وجوب
الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على أن المحول شرط في وجوب الزكاة إلا ما حكى عن
ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم إذا حال المحول وجبت وكان ابن
مسعود إذا أخذ عطائه زكاة في المحالي واجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وقال
الأوزاعي لا يعتقر إخراج الزكاة إلى نية وعلى أن من امتنع من إخراج الزكاة بخلا أخذت منه
قهر أو عنز وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعي إذا حصد الزرع وجب عليه
أن يلقى شيئا من السائل للمساكين وكذلك إذا جذا النخل يجب عليه أن يلقى شيئا للفقراء من الثمار
هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه * فمن ذلك قول أبي حنيفة يجب
على المكاتب العشر في زرعهم لا فيما سواهم مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة مع قول أبي
ثوري يجب عليه الزكاة مطلقا لا أول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد
عليه في وجوب إخراج العشر من زرعهم كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه
الثاني نقص ملكه الشرعي فتصدق الحق تعالى عليه بعلم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه

ليصرف ذلك في فكاك رقبته من رق العبد الى الرق الخالص الذي هورق الله العلي العظيم فانه هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه أحد من العبد في مسمى المالك ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله لرضى ان يكون عبدا لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكتابة تغليظا عليه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من الزكاة حال اسلامه مع قول أبي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تعلقها بما له حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من أصل الدين فكذا حبط الاصل كذلك حبطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ياتهم ويغفر لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انها طاهرة للروح والمال أوجبا لله تعالى في مال عبده المؤمن بحبة فيه وشققة عليه وعلى ماله أن يدخلها ما خبث فكان اللائق بحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه أسوأ حالا من الكافر الاصيل * لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة الاصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزكاة تحب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الاوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء ويجوز عن مباشرته جاز الاستنابة فيه باذنه أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير اخراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ أو الافاقة أولى ليخرجها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع لسماحة النفوس به غالبا * ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه لو ملك نصابا ثم باعه في اثناء الحول أو بآدله ولو تغير جنسه انقطع الحول مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بآدله بجنسه لم يقطع والا فروايتان فالاول مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن من بآدل أو باع لم يصدق عليه انه حال على نصابه الحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بآدل بذهب أو فضة فكا أنه لم يبادل لانه قد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف مما قررناه فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب أو تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك وأجد انه ان قضي بآدله الفار من الزكاة لم يقطع الحول ويجب اخراجها عند تمكنه آخر الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في أخذ شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الجديد الرائج وأجد

في إحدى رواياته ان المال المنسوب والمال والمعه واذ اعاذتني عن الماضي مع قول أبي حنيفة
 وساجبيه والشافعي في التقديم انه يستأنف المحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو إحدى
 الروايتين عن أحمد ومع قول مالك ان عليه اذا عاذت زكاة حول واحد فالاول مشدد والشافعي
 مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه * ومن ذلك
 قول الشافعي في أهل الروايات ان الدين المستغرق للشباب أو لمضيه لا يمنع وجوب الزكاة
 مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكاة
 تنبئ في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة انها تتعلق بالعين ~~كسئل~~ كسئل الجناية بالرقبة
 ولا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالدفع الى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال
 الظاهرة مع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبها لها وله ان يؤدي الزكاة
 من غير ما قال مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلّقها
 بالعين وتشدّد من حيث تعلّقها بذمته يحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد
 من جهة كون جزءه مرتبها حتى يؤديها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال
 ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الانحراج مع قول
 أحمد انه يستحب مقارنة النية للانحراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالظاهرة
 والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة انه لا بد من نية مقارنة للأداء أو لعزل قدر الواجب
 فالاول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في ما اثر العمل فلا يكفي
 في جزءه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة * ووجه جواز تقديمها
 بزمان يسير ان ما قارب الشيء اعطى حكمه وايضا ذلك كله ان النية هي الاخلاص في فارق
 النية العمل لم يحصل اخلاص واذ لم يحصل اخلاص فلا يقبل منه الزكاة * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقدر على انحراجها لم يحجزه تأخيرها فان أخرضه ولا تسقط
 عنه بئس المال مع قول أبي حنيفة تسقط بئس ولا يصير مضعونة عليه ومع قول أحمد ان امكان
 الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان واذ تلف المال بعد المحول استقرت الزكاة في ذمته
 سواء أمكنه الاداء أم لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الاول فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من وجبت
 عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المارعة الى برائة ذمة الميت
 بكامل انحراج زكاته التي تربت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء الا ان
 يشاء وانحراجها وهم من يعتبر اذنه لكونهم ألحق بالميت وارثهم فهم يختلف الفقهاء ويصح
 حل الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورثته كذلك وحل الثاني على ما اذا كان بالضم من

ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفرار من الزكاة كان وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مسيئاً عاصياً مع قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني حمله على استحسانها مخاذعة الله عز وجل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تحصيل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتتمام الحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال الحول إنما جعل توسعة لأصحاب المال فإذا اختار أنراجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لأشراط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب الفقه ولكونها لا يتعدى الفقهاء تفهمها بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب زكاة الحيوان)

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك حراً مسلماً وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما صرحت به الأحاديث الصحيحة وجب أنراج ما وجب بلا خلاف في شيء منها بين العلماء وأجمعوا على أن الجنائي والغراب والد كور والآنث في ذلك سواء واتفقوا على أنه لا شيء فيمادون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كما في الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تبسع فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيمادون زاد حتى تسبع مائة وأحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمغز سواء واتفقوا على أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصاباً وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والمخير إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج واحدة منها أنها تجزئ به مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ به وإذا بلغت أبله خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأحمد أنه مختير بين شراء واحدة منهما وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا ينبغي أن من وقف على حذم ما ورد أولى ممن يخرج غيره من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التبسيع عقب الصلاة على العدد الوارد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهما إذا ملكا نصاباً

واحد او خطاه لم يجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة حتى لو كانت
اربعون مائة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وبقية مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذكرها والله اعلم

* (باب زكاة الثابت) *

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان
شرب بالمطر او من نهر وان شرب بنضح او دولاب او بعاء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار
والزروع الا عند أبي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي
عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكاة في القطن وقال ابو يوسف
يوجبها فيه وعلى انه اذا اتى حرج العشر من الثمار ومن الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب
فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كل ما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق واماما اختلافه في ذلك قول أبي حنيفة في كل ما اتى حرج الارض من الثمار
والزروع العشر سواء سقى بالسماء او بالضح الا المحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع
قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما ادخرا قوت كالحنطة والشعير والارز وغير النخل والكرم
ومع قول احمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اوجبها في اللوز واسقطها
في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي واحدا ان عند احمد يجب في السمسم واللوز والفسق
وبززالكائن والكمون والكرام والخرجل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة
انه يوجب في المحصراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت الاحاديث شاهدة لكل مذهب
فلا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في اشهر روايته واحد قول الشافعي
انه يجب الزكاة في الزيتون مع قول احمد في اشهر روايته ومالك في احدى روايته
والشافعي في ارجح قوليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
غير قوت فلا تستد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في المجد بذا راجع انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو
حنيفة واحد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض نواحية فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا
ونصا به عند احمد ثمانية وستون وطلا بالبغدادى وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير
فالاول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج مخفف وقول
احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان النخل يرمى مما يخرج من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من
الزروع والثمار ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الامة
فوجب الزكاة فيه خاص بالا كابر وعدم وجوبها خاص بالامه غر وكذلك قول أبي حنيفة

انها تحب في كل قليل وكثير خاص بالا كابر لا طلاق انخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقول أحمد خاص بالا صاغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تحب الزكاة الا في نصاب من كل
 جنس فلا يضم جنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعير يضم الى الخنطة في اكمل النصاب
 ويضم بعض القطنية الى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكأنها شيء واحد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسن نوص الثمار
 ان بدا صلاحها على مال الكهاتر فقا به وبالنقراء وتخليصا لذمته مع قول أبي حنيفة ان المحرص
 لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه يخفى قد يخطئ فلا خلاص فيه للنصارى ولا للنقراء ولا للمالك ويصح حمل الاول
 على المحارص المحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على المحارص الذي قد يخطئ كما انه يصح
 حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والغنم
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبه انه يجب
 العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عتيها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان
 الزرع لواحد والارض لاخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف
 ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لاخر فهو متوسط بين الامرين
 لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان مالك الارض اذا جرها فعشر زرعها على الزارع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما كتوجيه ما تقدم أنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان لمسلم أرض
 لاخراج عليها فباعها من ذمي فلاخراج عليه ولاعشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه
 الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرين ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذمي خراج بقصد اضعاف شوكة ووجه الثاني
 مراعاة حال الذمي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى
 علينا بملك تلك الارض واعزاز كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى فيها سكة حرث فقال
 ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذل أي لاجل الخراج الذي على أرض المحرث فلو كانت

الأرض ملكاً للإنسان ما دخل حازه ذل لانه يزوع في ملك نفسه بلا نزاع والله سبحانه
وتعالى أعلم

• (باب زكاة الذهب والفضة) •

أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمرجول ولا في المسك والعنبر
عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي
يوسف في اللؤلؤ والجوهر والياقوت والخبر الخمس لانه معدن فاشبه الرصاص وعن العنبري
وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون
ديناراً وفي الفضة مائتا درهم سواء أكانا من ضربين أم مكسورين أم تبرا أم نقرة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
مثقالاً واجمعوا على تحريم اقتناذ أو في الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم
أو عشرين مثقالاً حتى تبلغ الزيادة أربعين درهماً أو أربعة دنانير فيكون في الأربعين درهماً درهم
ثم كذلك في كل أربعين درهماً درهم وفي الأربعة دنانير دينار فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وإنما
تجب على الغني فلو أن الإنسان يصير غنياً بالعشرين مثقالاً من الذهب أو بالمائتين من
الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد
على النصاب الزكاة من غير عفو عن الوقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب إلى
الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة
على من ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل الكشف خلافاً لما قاله بعض
المصوفية من انه لا تجب الزكاة إلا على من يرى له ملكاً مع الله تعالى أما من لا يرى له ملكاً
مع الله تعالى كشفاً ويقيناً فلا زكاة عليه انتهى والتحقيق انها تجب على الأنبياء فضلاً عن غيرهم
لان في كل إنسان جزءاً يدعى الملك من حيث انه مستخلف في الأرض ولولا ذلك ما صح له عتق
ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الأمور ما صحت من العبد إلا بنسبة الملك اليه فأيما
والغلط والسطح عن ظاهر التريسة • ومن ذلك قول أبي حنيفة 'وما لك وأجد في إحدى
روايتيه ان الذهب يضم إلى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالأول
مشدد في وجوب الزكاة بالنسبة المذكورة والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه
الأول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من انه لا تجب
الزكاة في ذهب أو فضة إلا ان كان كل منهما مائتين مثقالاً اختلف من قال بالنسبة هل يضم الذهب إلى
الورق ويكمل النصاب بالآخر أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأجد في إحدى روايتيه يضم
بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكمل نصابا الا يجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا كمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم
 مما سبق * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان من له دين لازم على مقرملىء باذل لا يجب
 عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول المجدي انه يلزمه اخراج زكاته
 كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لازكاة عليه فيه وان اقام سنتين حتى يقبضه فيزكاه لسنة
 واحدة وان كان ثمن قرض أو ثمن مبيع وقال جماعة لازكاة في الدين حتى يقبضه فيزكاه
 ويسمأنف به المحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في التقديم وأبو يوسف فالاول
 والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الدين
 كالمال الضائع فلا يدري صاحبه هل يصل اليه أم لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقرملىء
 كان ينزل عليه لص نياخذ جميع ماله وهذا خاص بالاصاغر الذين في قيمتهم ضعف بخلاف
 قول الشافعي فانه خاص بقوى الايمان واليقين الذي رجاني الحق تعالى أن لا يقطع به بل
 يحازيه على ذلك أضعافا مضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالاصاغر وأما تركيته سنة واحدة
 اذا قبضه فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه
 بالبيع والشراء مثلا فكأنه كان معدوما عنده وهذا المخط غائصة وغيره في اخراج كل الماصي
 بعد القبض كما تقدم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في اظهر روايته
 انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشتراها صح مع قول مالك واصحاب أحمد بطلان
 البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيه ما ووجه الكراهة
 في القول الاول القرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين
 وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الاصاغر كما ان من أبطل الشراء خاص
 بمقام الاكابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان لرب
 المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يحجز له مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه
 من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك انه تجوز المقاصصة فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالاصاغر الذين يخاف
 من يهودهم وموافقتهم الى الحكم وحلفهم ان المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص
 بالاكابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بجهة البيع بالمعاينة من غير لفظ يدل
 على البيع كما يأتي فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الا بلفظ لانه خاص
 بالاصاغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم ينكرون ويحلفون وقد قال
 تعالى وأشهدوا اذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
 في أصح القواين واجدان لا تجب الزكاة في الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان
 مجا لبس ويعار مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اشهر روايته انه لو كان
 زرجل حلي معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب وبه قال

الزهرى من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز انقاذ المحل للاجارة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة انه لا يجوز
تمويه السوف بالذهب او الفضة مع قول بعض اصحاب ابي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي
دار محمد بن الحسن وجدسوقها كلها بموعدة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك ما جتهد اوله ما فعله محمد بن
الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزبد الاجرة لاسيما اذا كان موقوفا على الارامل واليتام
والعبيان والله تعالى اعلم

(باب زكاة التجارة)

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تتبع في عروض القنية وكذلك
اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد التجارة وجبت عليه فطرية وزكاة
التجارة عند تمام المحول مع قول ابي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهةين مختلفتين فبالا
ما ع من وجوب المبيع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من جملة مال التجارة فلا يجمع على
مالك العبد زكاة ان كان الكسب ان اخبرها المالك متبرعا فلا يمنع * ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي واجدان العروض للتجارة اذا كانت متبرعة للتماء ويرى بها التفات والاسواق
تقوم عند كل حول ويزكها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقومها كل حول ولا يزكها ولو دامت
سنتين حتى يبيعها بذهب او فضة فتركي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشتري او يبيع
فيجعل لنفسه شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكها مع الناصر ان كان له فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص بكيفية
الاخراج * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في احداقوله انه اذا اشترى عروض التجارة
بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي المحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع
المحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في انشاءه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على
المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكاة
الاعم تمام النصاب في جميع المحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا
نقص النصاب في انشاء المحول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي الانعقاد
والوجوب فلا يتعداهما المحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط
الامر ودوام الربح وتسمية على الناس وليس في ذلك نص في تعيين احدا الامر من * ومن ذلك
قول مالك واجدان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احدا قوله انها تتفق بالمال
تتفق الشركة وفي قول تعلق الزهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظهروا والله اعلم

(باب زكاة المعدن)

اتفقوا على أنه لا يشترط الحول في زكاة المعدن إلا في قول الشافعي واجمعوا على أنه يعتبر الحول في الركا والاتفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا بما خيفه فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الركا إلا عند الشافعي فانه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما أن قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول أبي حنيفة واجدان الواجب الخمس فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلا استخراج من معادن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الأرض مما ينطبق بالنسبة كالحديد والبرصا لا بالغير وزج ونحوه ومع قول أحمد يتعلق بالمطبع وغيره كالسكك فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فخرج الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول صفاء جواهر القعدين وكثرة رواجهما فكأنهما قدان مضروبان ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبق ووجه الثالث مطلق الاستفجاع لكل من الأقوال ووجه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى أي الأمام فله أن يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيت المال خوفا أن يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والحمد لله رب العالمين والله تعالى اعلم

* (باب زكاة الفطر) *

زكاة الفطر واجبة باتفاق الإثمة الأربعة وقال الإصم واسماعيل بن علي هي مستحبة واتفقوا على أن كل من زتمه زكاة الفطر زتمه زكاة أولاده الصغار ومما يليه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن أبي طالب أنها تجب على كل من أطاق الصلابة والصوم وعن سعيد بن المسيب أنها لا تجب إلا على من صام وصلى واتفقوا على أنه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الإثمة الأربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهيرة للصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة العبدانية التي تخلق بالصائم باسمها ووجه قول الإصم وغيره أنها مستحبة كون العبد لا يسلم له عبادة من التقص سواء الإكابر والأصاغر ما عدا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعليل الوجوب بتعليل المستحب فتكون واجبة في حق من يقع الجلب في عبادتهم ومستحبة في حق الأنبياء ومن ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال أنها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبلي العيد وبين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قرب الشيء أعطى حكمه فكان يوم العيد كالتمكين من مقاب الصلاة للوقت فافهم واتفقوا على أن لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير دينيا حتى تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر
 فرض واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة وليست
 بفرض لان الفرض أكد عنده من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميراث ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما امر به
 في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب العمل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى
 في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام أبي حنيفة
 فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على
 عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بالفضل الصلاة وان
 كانت في اللغة هي الرجة تقيس الشأنهم وتقر بتأبير لفظ الترحم على الولاية والرحم على
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد أنها يجب على
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا جدان كلام من الشريكين يؤدي عن حصته صابعا
 كاملا مع قول أبي حنيفة انها لا يجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحد الروايتين
 عن أحمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الاخذ بنوع
 من الاحتياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد
 في الحديث الى من ملكه واحده فقط وان كان للمعنى شمل المشترك فافهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب عليه الا في عبده
 المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فتعمل
 الكافر ووجه الثاني ان الزكاة ماهرة والكافر ليس من أهل التطهير مع تسريح الشارع
 بذلك في الاحاديث فيعمل أصحاب هذا القول المطلق على القيد وهذا احوط من حيث الادب
 مع الشارع والاول احوط من حيث براءة الذمة وعليه أهل الكمال من العارفين فيقولون
 بالمطلق في محله والمقيد في محله هرو باس التشرع مع الشارع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج
 فطرة زوجته فالاول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الامر
 الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان ذلك من كمال المواصلات للزوجة ولا يلقى بمسائل الاخلاق
 ان يكلف زوجته بذل مال في تطهيرها من الرجس الطاهر والباطن ووجه الثاني ان
 الخطاب به الزكاة انما هي المرأة لعود مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج
 اخراجها عنها كما فاة لها على اعانتها على غرض طرفه في رمضان يجمعها او بشبع نفسه
 برؤيتها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من بعنه حرو بعضه رقيق مثلا لا فطرة عليه
 ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد انه يازمه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك
 في احدي روايته ان على السيد نصف ولا شيء على العبد ومع قول أبي ثور يجب على كل واحد
 منها صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد فرجع

الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملك كله والزيادة موضوعها ان تكون
عن جلة الانبياء لان بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو ككليف السيد ان يزكى عن
العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انه لا يثبت في وجوب زكاة الفطر
ان يكون المخرج يملك نصابا من الفضة وهو ما شأدهم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت
من تلزمه نفقته يوم العيد وليتة شئ قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة انها لا تجب
الا على من ملك نصابا كاملا فضلا عن مسكته وعبدته وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا
فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلافان النفوس ربما بلغت به
ووجه الثاني المحاق زكاة الفطر باخوانه من زكاة القدر وغيره في اعتبار ملك النصاب ولكن
ان اخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس * ومن ذلك قول أبي حنيفة انها تجب بطولوع فجر
اول يوم من شوال مع قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انها
تجب بغروب شمس ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك اتفاقهم
على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والحنفي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد
قال احمد وارجوان لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص
بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك را ما خبرنا عنهم عن الطوائف في هذا اليوم فهو محمول
عنده على الاستصحاب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف من
البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتها مع قول أبي حنيفة انها لا تجزى في الاقط اصلا
بنفسه وتجزى بقيمتها وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه
كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة
انهما يجزئان اصلا بانفسهما وبه قال الاغصاطي من اثمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة
عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق
والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور فالاغنياء في سرور يوم العيد
لا يستغنيهم عن تهينة ما يأكلون ذلك اليوم بخلافهم فلا يجوزونهم الى التعب في تحصيل قوتهم
المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يمتصجون الى غربلته وتهينته
وطيبته وعجنه وخبرته عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاولى له وللماعلم الشارع
هذا المعنى قسم التبع بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطر التعب وعلى الاغنياء الشطر
الاخر قسما بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء الفقراء الطعام المهيأ لكل بلا تعب كان اقرب

الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء وامان جوارح القيمة ذوجه ان الفقراء يصرون بالخيار بين
 ان يشتري احدهم جوارحه امامه بالمال كل من السوق فيه وتخفف من هذا الوجه على الاغنياء
 والفقراء فانه يوم اكل وشرب وبغال وذكوته عز وجل فالله لم يستر جسام الناس وذكرا الله
 يستر ارواحهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد قدس ذلك مرة في ليلة الجمعة
 فسرنا كل واحد كرم فعل لتسامر ولا يبادل سرور ومن شئت فليجرب لكن بعد جلاء قلبه من
 ازعاجات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة ابراهيم الحب والدقيق ونحوه
 وسعت سبدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلوب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الوالد ابراهيم الزكاة عن النسي الذي
 لم يصاغ الطافة على الصوم توسعة على المساكين والاغنياء الصوم يكون معلقا بين السماء
 والارض حتى يؤمر النبي بالاخراج انتهى والله اعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان ابراهيم النضر
 افضل من الرقي زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابي حنيفة ان افضل ذلك
 اكثره ثمننا فالاول مخفف محمول على حال من كان النضر عندهما كثر واخفى من البر والثاني محمول
 على من كان الرزق عندهما كثر واخفى من النضر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه الذي
 طعنا ما ادغلاه الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخبز اجناس
 السابقة مع قول ابي حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشدد والثاني كالخفيف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجاعة جعلوا نصف
 الصاع من الخطة بدل صاعين من البشير فلو لانهم رأوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما قالوا به اذ هم كثر الناس بعد اذن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل
 الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعي ووجه راي اصحابه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع
 قول الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزك هو الخارج
 فان دفعها الى الاما لم يمه تعميم الاصناف لكثرته في مده فلا يستعذر عليه التعميم مع قول مالك
 وابي حنيفة واجد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط فالوا يجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين
 واحد واختاروا ابن المنذر وابراهيم بن الحارث في الاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال طاهر للعنى * ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واجد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من
 قدم فقد عمل للفقر بالفضل فلا يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت
 عن بيان وقت انتهائه فيجوز تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه

الثاني الإخذ بالاحتياط نقدي يكون يوم العيد شرطاً في صحة الإخراج كأوقات الصلوات
الحس اذا لم يجمع والمحمد لله رب العالمين

(باب قسم الصدقات)

اتفق الأئمة الأربعة على انه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت واجتماعاً على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل
جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وأجواً وعلى أن الغارمين هم المديونون وعلى أن
ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * ولما اختلفوا فيه من ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين
في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف
الثمانية ان قسم الامام وهذا العامل والا فالقسمة على سبعة فان قد بعض الاصناف قسمت
الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون
في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب الثقل او بعضهم
رد على الباقيين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
ان المراد من الآية المجنس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط * ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حكم المؤلفة قلوبهم منسوخ وهو احدى الروايتين عن احمد والمذهب ومن مذهب
مالك انه لم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم لنعاء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتجج اليهم
في بلد او ثمر استأنف الامام لوجود الجلة مع قول الشافعي في اظهار الاقوال انهم يعطون سهمهم
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول وما وافقه جل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم
الأكراه فلا يحتاج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفة قلوبهم فلم يقيد ذلك بعصر النبي
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اى عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال
لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت
اليه المسلمون بالبر فقال لي انا تدمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الى
فعلوا اني كذبت له شيخنا من العمال يكتب عنده بالقوت لصرح بالردة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي ان ما يأخذ العامل من الصدقات هو من الزكاة لا من عمله مع قول غيرهما انه عن عمله
فالاول فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من اخذوا وساخ
الناس في اخذ نصيبه اجرة لاصدقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذوى القربى ولا كافراً مع قول احمد انه يجوز
يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان العامل اجير فلا
يشترط فيه الكمال بالحرية والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس

ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعمالك على غلبة ذنوب الناس تشريفا له على وجه الذنب
 لا الوجوب ووجه الاول ان العبد يكتفى بنفقة سيده عليه وذوى القربى اشراف فيمتنعون من ان
 يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما يمتنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصح ان يكون له
 حكم على المسلمين ولذلك افتى العلماء بتصريم جعل الكافر حاييا للمطالم وللخراج او كاتبا وحاسبا
 ومن ذلك قول الاثمثة ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابات
 قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم وانما يشتري من الزكاة رقة
 كاملة فتعق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الاثمثة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله
 الفزاة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه الحج فالاول مشدد لانه لا احتياط لانصراف
 الفزاة الى الفزاة بصادى الرأى والثاني مخفف بعبارة صرف مال الزكاة للعتاق فرجح الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الاثمثة الثلاثة انه لا يصرف للفقراء مع التمسك
 شئ من مال الزكاة مع قول الشافعى انه يصرف له مع التمسك فالاول مشدد على العارم من ماله
 والثاني مخفف عنه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والمحدث
 والقرائن فانها تغطي ان القادر على وفاء العارم من ماله ليس محتاج الى المساعدة وموضوع
 الزكاة انها لا تصرف الا للعتاق ووجه الثاني ان الشارع اطلق العارم في مصالح المسلمين
 فيعطى من مال الزكاة تنجيما له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل
 فان من شان غالب البشر ان يقدم غرامته لاصلاح ذات البين مثلا اذ لم يمسكس بينه وبينهم
 قرابة ولا نسب لاسيما لم يشكروه على ذلك او ذموه بل وبما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت
 اعمل خيرا اى مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعى رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع المعروف
 الى الثام والله تعالى اعلم * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان ابن السيد هو المحتار دون منثنى
 السفرو به قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول الشافعى انه كلاهما اى هو منثنى سفرا او
 محتار فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحتار هو
 المحتاج حقيقة فالعرف اليه احوط بخلاف منثنى السفر فقد يريد السفر ثم يتركه لعل اى فيحتاج
 الى استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية ويحجب عن القائل بالاول
 ان العال على من يريد السفر ان يمضى في سفره * ومن ذلك قول ابى حنيفة واهل البيت
 ان يبطى زكاته كلها الواحدة المخرجه الى الفنى او من اعتاقه بذلك مع قول الشافعى اقل
 ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان المراد ببقية جمع الفقراء في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين الخمس فكل من
 كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان واحدا ووجه الثاني الاحتياط لاحتمال ان يكون
 المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك
 قول مالك والشافعى في اظهر قولي واهل البيت في اظهر روايته انه لا يجوز تقبل الزكاة الى بادىء

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلدة حاجته فتقلها الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد وشرط
 احدى في تحريم النقل أن يكون الى بلدة صرفيه الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول
 منه وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا أن يتقلها الى قرابة محتاج أو قوم هم أمس حاجة من
 اهل بلدة فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلدة اذا اخرج
 زكاته عنهم مع تطاع نفوسهم اليها طول عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من
 ذكره الا على سبيل الفضل لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم يشهد للقولين لان قوله فتد على فقرائهم يشمل
 فقراء بلد المزكى وفقراء غيرها اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تحويل الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
 ومع تحويلهم مذهب ابي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمى فالاول مشدد ومقابلته
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرافا لا يليق بذلك الا لاهل
 الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن
 الخاتمة ثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم
 واهل الذمة يسوا من فقرائهم حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
 الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما سببتهم الى الوسخ ومن هنا كره بعض المتوزعين
 الاكل من اموال الجوالي وقال انها واساخ الكفار ومن كسبهم لها بالباو المعاملات الفاسدة
 وقال لم يكن السلف الصالح باكلون منها وانما كانوا يصفونها في علف الدواب ونفقة الخدام
 تنزهها عن اهل وجه التذنب والكراهة لا على الوجوب والتحريم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب
 ابي حنيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقرائ بني آدم وفقراء بلد المزكى من مسلم وكافر وقد
 يكون من يجوز دفعها الى الكفار انما قال ذلك باجتهاد فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 رضى الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابا من اى مال كان مع
 قول مالك في المشهور ان الغني من مائة درهم او قال القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والداية التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
 اربعون درهما قال للعالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي ان الاعتبار
 بالكرهية فله ان يأخذ مع عدمها وان كان له اربعون درهما او كبروا يس له ان يأخذ مع
 وجودها ولو قبل مائة كما هو مقرر في كتب مذهب وقال احمد الغني هو من مائة وخمسين درهما
 او قيمتها وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة
 عقارا او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
 والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغني على معظم
 ابواب الزكاة اذا الغنى فيها كلها هو من مائة النصاب سواء الماشي او المحبوب او النقود اذ لو لم يكن

عنا بذلك لكان كالفقير لا تازمه الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين درهم ما يصير به الانسان
 ذامال كسيرا لا اعتبارا للشرع لما في مواضع كقوله من صلى عليه اربعون شخصا لا يشركون بالله
 شيئا غفر له فجعل ذلك من حدا الكثرة في الشفاء والاربعون هم المراد بالعسبة اولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق البحار وانه اربعون دارا من كل جانب * ووجه الثالث ان الكفاية
 هي المراد من التي فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع ان الخمسين
 درهما هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الاقوال وجه لان كل شيء لم ينص
 الشارع فيه على امرين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعين والخمسين جرى على
 التسالب من احوال السلف فلا يكاد احدهم يطلب من الدنيا في يده اكثر من هذا القدر
 والا فقل لا يكفي صاحب اله الى الاثني المائة درهم في طريق تجارته وانفقته فافهم * ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب لاحتته وقوته مع قول
 الشافعي واجدان ذلك لا يجوزنا الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه
 الاول ان من لا مال له فهو الى الفقراء اقرب وان كان قادر على الكسب ويؤيده قوله تعالى
 يا ايم الناس انتم الفقراء الى الله اي الى فضله فلا يستغني احد عن حاجته الى الله تعالى وانما علمنا
 العرفى الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغني به من حث ذاته وانما
 يستغني بعامنه لانه فافهم فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ارادة
 ضرورته دله على الرغيف هادف الغنى عن المجرع الابار غيف وحاصل ذلك ان الله تعالى خلق
 الوجود ببعضه ببعض وسخره لبعضه ببعضا وربه ببعضه ببعضا وان كان الكل عنه وبأمره وتكوينه
 فافهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يحل له اخذ او ساءخ الناس بتزيم الله عنها وهذا
 خاص بالا كابر اصحاب الهمم والاول خاص بالا صاغر ممن قات مروا ته * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة واجد في احدى روايته ان من دفع زكاته الى رجل ثم علم انه غني اجزاء ذلك مع قول مالك
 والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجزئ وهو قول احمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول الاكفاء بعبارة الطن بانه فقير ووجه الثاني
 انه لا يكفي الا العلم ولا عبرة بالطن البين خطأ * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز
 دفع الزكاة للمولدين وان علوا ولا للمولودين وان سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها الى الجدة والجددة
 وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث
 ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع اوساخ الناس اليهم قياسا على بني هاشم وبني
 المطلب فان الزكاة انما حرم تسليم تشريفهم وتقديس اذواتهم وارواحهم والا فلوا احتاجوا الى
 ذلك صرف اليهم منها كما افتى به الامام المبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز الاعطاء لهم عند
 الحاجة ما اذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة انهم لا تقلل للمجد ولا لا - محمدا لكن يؤيد ما افتى به السبكي مفهوم حديث ان لكم
 في خمس الخمس ما يكفيكم وايضا فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنية عليهم من اولادهم غالباً
كما اشار اليه حديث انت وما لك لا ييك ووجه الثاني ان من كان ساقط النفقة لبعده ووجه
بالاقرين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
وأجد في احدي روايته انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنههم مع
قول أجد في انا هزروا يتيه ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم تأكد الامر بالانفاق عليهم كالأصول والفروع فربما أخل قري بهم
الغنى بالاحسان اليهم فيكونون كالأجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترغيب الشارع
في الانفاق على القرابة لا يجوز القريب الى الاخذ من الزكاة قال قولان محمولان على حالين فمن
أغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يحل له أخذ الزكاة ومن لم يغنه قرابته عن
سؤال الناس بعدم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكاة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
للرجل دفع زكاته الى عبده مع قول أبي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكف به ساع
الزكاة ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الثالب على التجار وغيرهم من الخلاء مع
دناءة الرقيق في الثالب وعدم تنزهه عن أكله من أوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة
الاجام يلطف منها الناخذ ويطلع منها العبد والاماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في اظهر
روايته انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكاته الزوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك ان
كان يستعين بما أخذه من زكاته على نفقتها لم يحز وان كان يستعين به في غير نفقتها كأولاده
الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فارجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجد في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد
المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
في موالى بني هاشم حرّهم أو حنيفة وأخذ وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى
مرتبة الميزان ووجه الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على الموالى التشريف المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
موالى القوم منهم أى وان لم يلحق بهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم
كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم إنما جعله غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فان
منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا وصدقات النقل على
بر * وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني
المطلب تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن اخذ اوساخ الناس لاثم عليهم لو اخذوها انتهى
وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها تحريم تكليف
فيأثمون به والله تعالى اعلم

(كتاب الصيام)

اجموا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احدا ركاز الاسلام واتفق الاثمة
الاربعة على انه ينته صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى ان الحائض
والنفساء يحرم عليهما الصوم ولوانهما صامتا لم يصح ويلزمها قضاءه وعلى انه يباح للعامل
والمرضع العطر اذا خاف على نفسه او ولديه الكس لوصا صا صحيح واتفقوا على ان المسافر والمرضى
الذي يرجى بروه يباح لهما العطر فان صام صامح وان تضررا كره وقال بعض اهل الطاهر لا يصح
الصوم في السفر وقال الاوزاعي العطر افضل مطلقا لا لانه ارفع في البر في صوم السفر بقوله
ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان العبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
غير مخاطبين به لكن يؤمر به العبي لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال
ابونور يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا
الا ان اصحاب الشافعي حجتوا انه يلزم حكمه البلاد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة
على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنارل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب
وافق الاثمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجموا على صحة صوم من اصبح جنبا لم يكن يستحب له الاغتسال
قبل طلوع الفجر خلافا لابن هريرة وسالم ابن عبد الله في قوله جابطلان الصوم وانه يملك
ويقتضى وقال عروة والحسن ان امر الفسل لعذر لم يطل صومه او بغير عذر بطل وقال النخعي ان
كان في الفرض يقضى واتفقوا على ان البيعة والكذب مكروهان لا صائم كراهه شديدة وان صام
الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو نائم ان الشمس قد
غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجموا على ان من ذرعه
التي لم يطر خلافا للحسن البصري واجموا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
كان عامدا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التحخير
واجموا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه واتفقوا على ان
من تمتد الاكل والشرب صحيا مقاما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار
وافقوا على ان من اتمد صوم يوم من رمضان بالا كل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
ربيع لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضى
الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اغنى
عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صام صومه خلافا للاصطخري من الشافعية واتفقوا
على ان من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم وقال طاوس
وقادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسيأتي
 توجيه احوال من خالف اتفاق الاثمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى * واما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واجدان الحامل والرضع اذا فطرا خوفا على الولد لزمهما
 القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهم ما ومع قول ابن عمر وابن
 عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
 موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية او المباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
 تحمّل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون
 القضاء لا سقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اصبح
 صائما ثم سافر لم يجزه الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
 مخفف ووجه الاول تنبأ بحضور وجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول ابي حنيفة راجدان المسافر اذا قدم مفطرا او برئ المريض او بالغ الصبي او اسلم
 الكافر او طهرت المحائض في اثناء النهار لزمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي
 في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 زوال العذر المبيح للفطر فيلزمه الصوم وان لم يحسب له محرمه رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
 السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
 لا يصح فكان اللاتق بالمسك النذب لا الوجوب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
 المرتدا اذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول التغليظ عليه لانه ارتد
 بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال
 تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
 يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على
 وجه النذب من باب من تطوع غير اهله وخير له والثاني مخفف عنه بعدم صحته منه من حيث انه
 صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بأدائها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
 قوة تعينه على القيام بأدائها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع
 الا لكسر شهوة النفس المحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
 بعيد من اثاره شهوته للجماع بالاكل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله
 الامام ابا حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الاثمة اجمعين فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا أفارق لا يجب عليه قضاء
 ما فاتته مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب

الشافعي ان المرفوع الذي في صحيحه برؤيه وثبت في الكتب ولا يصوم عليها وانما يجب عليه ما عليه من
 مع قول ما في انه لا يصوم عليها ولا فدية ومخالفه في شافعي ثم ان التسمية في رواية حنيفة واجد
 نصف صاع عن كل يوم من برأيه وتروى عن الشافعي مدعي كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنى
 والثاني عنه فيهما مخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجهه انما هو ما في من ذلك اول الاثمة
 الثلاثة وهو احدى الروايتين من احداثه لا يجب الصوم اذا حال دون منع الهلال غير اوقاف
 في ليلة الاثنين من شعبان مع قول احمد في اخره ان روايات سند احبابه انه يجب عليه الصوم قالوا
 ويحسن عليه ان يتوبه من رمضان فالاول تخفف في ترك الصوم والثاني تشدد في فعله فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او ثقة
 او مائة واربعة عشر من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكسوف
 الذين يملكون الهلال من تحت تلك النجوم او انهم كماله في قول اصحاب احمد انه يقتضي على
 الامم ان ينوي ذلك من رمضان انما يجوز بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا ما قدم سيدي
 على الخواص وزوجه كابا بكستان ماقت التمام واقرروا بغير نظر ان الشياطين ومم يستفدون
 او يرمون في الايام المباركة فيصعبان صلاتهم وعاب اهل مصرهم بطرون ومعهم ان الشياطين
 لا تسعد الايام ورمضان وقال الخالف قد تصعد الشياطين اتسول من شعبان لا يدخل رمضان وهم
 كما هم مستفدون كما ان ابايس يوسوس بصلاة في شعبان بالمعاصي التي يقوم فيها في رمضان
 واقدم . ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مغطاة بالابنية اذ
 جمع كثير من العلم بغيرهم وامامى اليم فيثبت بعدل واحد ووجهه ان كان امرأة من اهل بيت
 مع قول ما في انه لا يقبل في ذلك الا بعد لان وقع قول الشافعي واحدا في العلم بروايتيهما انه
 يثبت بعدل واحد فالاول مستند والثاني دونه في امتداد الثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مغطاة فلا يثبت الهلال على جمع كثير من الناس
 بخلاف النجم يثبت على غالب الناس فيه فيمكن في واحد كما قال به الشافعي واحدا في الامر
 قوله ما ووجهه قول ما لا يثبت اذ التثبت في المسلمين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب
 الرواية فكس قول الشافعي واحدا في الرابع من قوليهما ترفع ابو حنيفة ومالك شان عدم
 وهو ما في شان الصلاة في شهر رمضان فانه يمكن في دخول وقت الصلاة عددها باخبار
 بعدل واحد من طرف رمضان انه يحد بخاري السيمان من جدران آدم ان لم يترقب بنية
 وشوش ما ورد انه يخفى الصوم بخلاف الصلاة لم يردنا فيها الا بنية ان يترس بقي بها الشيء
 كما ورد في المزمع فان الشافعي المحقق لا يسير للمعصية من العام الى العام فافهم . ومن
 ذلك قول الاثمة الاربعة ان من رأى الهلال وحده صام ثم ان رأى هذا شوال انظر سرا به
 قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول تخفف على الامم تشدد
 في التوبة والثاني عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول ان المراد من اشتراط
 العدول او العدلين ان يدني حصول العلم وقد حصل له انه لم يرقية هو وان لم يقين في الساس فانه

منه. ووجد الثاني أن المحسن قد ينطبق بما عاين المحاكم عليه كما صاحب المردا الصفراء يجد طعم
 السبل من أفذوقه صحيح وجكمه باطل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح صوم
 يوم المشك مع قول أجدانه أن كانت السماء مهيمة كره أو غنية وجب فالاول مشدد في الاحتياط
 خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بدم مشروعية الصوم فيه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان اصكّن قول أجدأ ولي بالعمل من حيث الصوم فتدري يكون من رمضان في
 نفس الامر وبتفكر التردد في النية للضرورة ولا يضربنا صوم يوم زائد * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الهلال اذا روي بالبراهن الثلاثة المستقبلة مع قول أجدانه ان روي قبل الزوال ليلة
 الماضية أو بعد الزوال فروايتان فالاول مخفف بدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
 وجوب قضائه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه ما اظهره كذلك القول في روايتي أجد
 رؤيته بعد الزوال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من التعيين في النية مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يشترط التعيين بل ان فوى عمومهما لتمام أو نقلاً جاز فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن التعيين من جهة الاخلاص للمأمور به ووجهه
 الثاني ان المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
 بذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
 طلوع الفجر الثاني مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب التعيين أي التثبيت بل تجوز النية من الليل
 فان لم ينو ليلاً جزأته انية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعلن فالاول مشدد والثاني
 فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط والقياس على سائر
 الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
 بوجود النية في انشاء الصوم اذا لم يمتنع أكثر انما زكافى صوم النفل وصاحب هذا القول يحصل
 انية ما قبل الفجر مستقبلة لا واجبة تحتمل لا لا يحتمل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن صوم رمضان ينقضي كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك أنه يكفي نية واحدة من
 اول ليلة من اشهرائه بصوم جديته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول القياس على الصلاة وغيرها من كل صلاة عبادة على حاجتها فكذلك القول في
 صوم كل يوم لا سيما في كل ليلة بين كل يومين ربعا يكون فيها كل وشرب مجامع وغير ذلك
 مما يبطل الصوم ووجه الثاني أنه بل واحد من اول الشهر الى آخره فالاول مخفف خاص
 به هنا العزم والثاني خاص بالاول والذين يمتنعون مع الله تعالى بقلوبهم من اول الشهر الى
 آخره بنية واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم النفل لا يقطعها
 شغل الليل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم النفل لا يقطعها شغل الليل
 قول مالك أنه لا يصح بنية من النهار كواجب واختاره المذاهب في الاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على
 الامتناع من التفل ووجه الثاني الاحتياط للنفق كالفرض مجامع ان كلا منهما ما موزه شرطا

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يمت النية من الليل فلا صيام له فتعمل النفل لامتلائه لغير
 الصيام ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالا كابر واقفه * ومن ذلك
 قول الائمة الاربعين صوم الحب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يقبل صومه
 كابر اول الباب وانه يمسك ويؤتمى ومع قول عروة والحسن انه انما النفل بغير عذر بطل
 صومه ومع قول الثوري ان كان في الفرض يقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول تقرير الشارع من اصح جناس على صومه وعدم امره
 بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصدقة السجادية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها
 الاماها رامن صفات الشياطين والجن في حضرة الشيطان الما يقبل فكما يقبل صلاة
 من خرج من حضرة انه الخاصة فكذلك يقبل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة
 الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل واما وجه قول الثوري فهو لان الفرض لا يجوز
 الخروج منه بخلاف النفل فلذلك شدقه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول
 خاص بالاصغر والثاني خاص بالا كابر وكذلك ما واقفه * ومن ذلك قول الاوزاعي
 بابطال الصوم بالنية والكذب مع قول الائمة بجهة الصوم مع القصد فالاول خاص بالا كابر
 والثاني خاص بالاصغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
 او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ النفس من الغيبة او سماعها من
 غيره * ومن ذلك قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج
 منه مع قول احمد ببطلانه فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالا كابر فرجع
 الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يقصر بالقيء عامدا مع
 قول الامام ابي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان مل فيه ومع قول احمد في اثم رواياته انه
 لا يفطر الا بالقيء الساخس ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالاول وما قرب منه مشدد
 وفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ثبوت الدليل
 بالقطر من قاه عامدا ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا ووجه الثاني وما واقفه ان القيء
 ليس مفطرا لذاته وانما هو لكونه يحل المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما ادى الى الاضرار
 بخوف المرض الذي يلج الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة القيء الكثير من مل القم فاكتر
 فان مثل ائمة اخرهوها لا يحصل به ضعف في الجسم يؤدي الى الاضرار وهذه هي الغلبة القاهرة
 في الاضرار بالقيء نظيره اسبأ في الفطر بالجامة من حيث ان كلاما من القيء والجامة يشف
 الجسم الذي ربما افتاه الحكة واخل الشريعة بوجوب الاطعام فيهما حفظا للروح عن العدم
 او الضرر الشديد الذي لا يطاق جادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالبا من الاكل
 والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فانه لو اكل محاجته لم يما يقذف
 باطنه ذلك فكان القول بالفطر اولى اخذنا بالاحتياط فيقضى ذلك اليوم الذي ذرعه القيء
 فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تصير الداعية تطلب الاكل وترجحه على الصوم

فيكون حكمه كالملكه ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام فجرى به ريقه لم يفطر ان يجزعن تمييزه ومجه وانه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالجسمة وبعضهم بالمسمة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان يجزعن تمييزه ومجه مشدد في الغطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه نيرا الشهوة للماضي أو الغلات ومثل الجسمة أو المسمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا يضبط على حال سدوا الباب فانهم أمنا الرسل على الشريعة بعدموتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو مسمة فيما بينه وبين الله أدبا مع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الافطار بادخال الميل في احليله واذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم التحريم المتأخوذ من نحو حديث كالأعني يرعى حول المحي يوشك ان يقع فيه ونعم ما فاعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصاله انما هو الجماع لما فيه من الدم المضرب بالذكرك كما جرت فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تغطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسعاط مفطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ادخال الدواء من الدبر والاحليل مثلا قديورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن بانخراجها ما في المعدة فلا تغطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تغطر اى يؤول امرها الى فطر المحقون لعدم وجود شيء تستعمل فيه القوة الهاضمة فتصير تلذع في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذ البلع الصائم جرحا لا يتحمل منه شيء او ادخل الميل في اذنه او انحبط في حلقه ثم اخرج ففهم لباب لانه ليس مطعوما لالته ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل العالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك ادبا مع العلماء الذين افتوا بان الفطرة قد تكون العلة في الافطار علة اخرى غير اثار الشهوة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحجامه لا تغطر الصائم مع قول اجد انها تغطر الحاجم والمججوم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل اجد مؤول بأن المراد تسببا في الفطر اما المججوم فظاهروا اما الحاجم فزجر الله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحجامه وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو اكل شاكافي طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحاق انه لا قضاء عليه وحكى عن مالك انه يقضى في الغرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفضل فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم او طلق بقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الامع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفريش
 بخلاف النفل يجوز الخروج منه او تركه بالكيفية عند بعض الائمة فافهم * ومن ذلك قول
 ابي حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واجد بكرهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفتقر بالكحل فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة فافهم *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 عام دأ على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولى وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم اشدهن الاطعام وابلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسباب ايام الغلاء
 ومن ذلك قول الشافعي واجدان الكفارة على الزوج مع قول ابي حنيفة ومالك ان على كل
 منهما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
 اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني
 كفارة وقال اجدلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف
 على الزوجة والثاني مشدد عليهما لاشترى كهما في الترفه والتلذذ الثاني محكمة الصوم ويقاس
 على ذلك ما بعده من قولي ابي حنيفة واجد في التشديد والتخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنابة تتعلق بالله وحده او تتعلق
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالتطلة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق
 الاسباب على مسبباتها * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في اداء
 رمضان مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ظهور اشهاك حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الاستهاك لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء واقضاء واحدا عند الله تعالى فافهم * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول
 مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر
 ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال التزعم فكان ذلك من بقية الجماع كما هو الغالب على
 الناس فكانه في حال التزعم متمادى في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الخارج
 من المنسوب انه آت بجرام حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصاغر الذين يملكهم شهوتهم فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي واجد في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان تركت شهوته مع
 قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص
 بالاصاغر سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قبل فامضى لم يفتقر مع قول

أحده انه يفطر وكذلك لو نظر شهوة فأنزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول
 في المسئلتين مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الاولى
 عدم انزال المتى ووجه الثاني فيها أن الذي فيه لذة تقارب المتى ووجه الاول في المسئلة الثانية
 عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لمحكمة الصوم ولولا أن تلك النظرة تشبه
 لذة المباشرة ما خرج المتى منها فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن للمسافر الفطر بالاكل
 والشرب والجماع مع قول أحده انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عنده فعليه
 الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق
 الشارع الفطر للمسافر فعمل الافطار بكل مفطر ووجه الثاني أن ما جاز للخاصة يتقدر بقدرها
 وقد احتاج المسافر الى ما يقيه من الاكل والشرب فيجوز له الشارع له بخلاف الجماع فانه محض
 شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار *
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تلزمه الكفارة
 مع القضاء مع قول الشافعي في أرجح قولييه واجدانه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
 بذلك ووجه الاول التغليظ عليه بانها كحرمه رمضان وقدمان الشارع العلباء على شريعته
 من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى اليه اجتهادهم فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من
 أكل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من
 أكل أو شرب ناسيا فإثم الله وسقاه وجه الثاني نسبته في التسيان الى قلة التحفظ وان
 كانت الشريعة رفعت الاثم عنه كمنظائره من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي
 يحصل بالا كل غامد اذ حصل بالا كل ناسيا وهو اثم الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل
 الاول على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالك ما كان ادق نظره
 ورحم الله بقية المهتدين ما كان احبهم للتوسيع على الامة * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة
 ان من افسد صوم يوم من رمضان بالا كل أو الشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول
 ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهر
 ومع قول الشعبي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
 الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ رائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
 التغليظ على ذلك المفطر بغير عذر فغلظ كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
 ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الا بد
 لانه في غير وقته الشرعي الاصيل وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واسد لنا عليه بقوله تعالى
 ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما اسد لنا على قول علي وابن مسعود بحديث

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي انطرق فيه مشله لا عينه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يطل صومه مع قول مالك انه يطل ومع قول أحمد انه يطل بالجماع دون الأكل والشرب ويجب به الكفارة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنما أطعمه الله وسقاه انتهى ومن أطعمه الله وسقاه فلا يطل صومه لأن الشارع إذا انتهى عن شيء من الأكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكاف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه فكأنه استثنى ذلك المكاف من النهي فكان الله في الباطن كالمسوخ في حق هذا الناسي لا ستغاة قصده وعدم استهائها كحرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطان نسبة إلى قلة التحفظ كما مر أيضا ووجه قول أحمد أن الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لثقله التحفظ من الجماع على غالب الناس ولأنه لا يقع من الصائم إلا مع مقدمات تذكره به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تنتشر منه المجارحة إلا بمسقة بخلاف من أسكل أو شرب ناسيا الكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أرجح قوليه عند الرافعي أنه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو أكره المرأة حتى مكثت من الوطء لم يطل صومه مع الأصح عند الدووي من البطان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول أحمد انه يطل بالجماع دون الأكل فالأول مخفف بناء على قاعدة الإكراه والثاني فيه تشديد بناء على أن الإكراه في ذلك نادر ولعل الجماع في الثالث وشدة مناقاته للصوم وهنا سرار في حكمة الجماع يعرفها أهل الله لا نسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو سبق ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في أرجح قوليه وهو قول أحمد انه لا يطل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الثاني أن سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الأول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما إذا لم يخف سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق فإن خافه وتغمض أو استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من أقر قضاء رمضان مع إمكان القضاء حتى دخل رمضان أخرجه مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة أنه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز تأخير القضاء فالأول في المسئلة لا أولى مشدد والثاني مخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم جوار التأخير مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب صيام ستة أيام من شوال مع قول مالك أنه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم أر أحدا من أسيانتي يصومها وأحاف أن يظن أنها فرض انتهى فالأول مشددا بالاستحباب ودليله ما ورد فيها أنها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من الغلة وإن كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل أنه لم يصح عنده قترك العمل به من باب الاجتهاد فأدى اجتهاده إلى أن ترك تلك السنة

اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للتصاري في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا لتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر
 وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 وما لك انه لا شيء بعد فروض الايمان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي ان الصلاة
 افضل اعمال البدن ومع قول اجدلا علم شيأ بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الاقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد افضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
 الكفر ويهد طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واطهار شعائره ووجه كون الصلاة افضل
 اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى ومجاالسته ولان الله تعالى جده فيها سائر عبادات العالم
 العلوى والسفلى كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان
 من شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعهما ولا قضاء عليه وليكن يستحب له اتمامهما
 مع قول ابي حنيفة وما لك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على
 اخيه فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ما ورد ان المتطوع امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحيثما خير الشارع
 العبد في الافطار وعدمه فلا يلزمه الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حرمة الحق جل وعلا
 عن نقص ما ربطه العبد لله تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرهاى
 غير الصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع اى تدخل في صلاة التطوع اى فتكون عليك بالدخول
 وما لم تدخل فيها فليس هى عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب
 حسنات الابرار سيئات المقرين فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك انه لا يكره افراد
 الجمعة بصوم مع قول الشافعي واجدوا بى يوسف بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الصوم يقوى استعداد العبد للحضور والوقوف
 بين يدى الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الا تبة لانها كيوم عرفة عند
 اهل الكشف وذلك خاص بالا صاغر الذين يحبون بالا كل والشرب عن شهوهم انهم في
 حضرة ربهم فيم او وجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد
 الافطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفقهون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للارواح فقط فيصير الجسم يتارع الروح ويطلب قوته الجماعى ولا يسكن
 الا باكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما اشار اليه حديث للصائم فرحتان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال
 وهذا اسرار يذوقها اهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره
 للصائم السؤال مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخرى اصحابه عدم

الكراهة فالاول جمع والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان ترك
السواك مع الخمر يعبر راحة القدم ويولد منه القلم ووجهه الاسان اوساوداها فمسير راحته
به تصر بخليسه ويستدير كراهه السواك فالله الصبر للناس مقدم على اكتساب الفسائل
العاصرة على صاحبه ووجه الثاني ان الراتحة الكريمة تولدت من عادة فلا يبغي اراتتها
واحاب الاول بان الصوم صفة حمداية ولا ينبغي لصاحبها التعديس والظاهرة الحسنة
والمعوية ولذلك شدد الشارع في العيبة والهيمة اذ وقع من الصائم زيادة على التحريم والقبح
الحاصل للفطر وهو مسمى فوطهم ويستحب ان يصوم الصائم لسامه عن العيبة فافهم والله تعالى اعلم
(باب الاعتكاف)

اتفق الاثمة على ان الاعتكاف مشروع وانه قرب الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي
العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر واتقوا على انه لا يصح اعتكاف الا ليلة
واحدة وعلى ان حرج العكف لسبب الاثمة كقضاء الحاجة وعسل الحنطة حائر وعلى انه اذا
اعتكف بعد المجدد الحامض وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر العكف
في الفرج عمد انطلق اعتكافه ولا كفارة عليه وقال المحسن المصري والهرري يلزمه كفارة
بمس وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه قال الشافعي ولو تذا الصمت في اعتكافه
تكلم ولا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استعمال السبلة والقراءة والذكر للعتكاف واجوزوا
على انه ليس للعكف ان يتحول لا مكتسب بالعبادة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما احتلوا به من ذلك قول الاثمة الثلاثة لسبلة القدر في شهر رمضان
خاصة مع قول ابي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني جمع فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ووجه الاول ما ورد من تخصيصها في الاحاديث الصحيحة شهر رمضان ولم يعلل في
حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني ان المراد بلسلة القدر الجنس لذكرها في رمضان اكر
ظهور الرقة بحجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يرعى امرأته معرفة مقادير الشريعة
كلما تلك السبلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة * وصحت بسبدي
عياها الخواص رجه الله يقول لسبلة القدر هي كل ليلة حصل فيها الاعتقاد من الله تعالى قال
وهو مترع من قال انها في كل السنة واحدا في راي الشيخ افضل الذين انه رآه في شهر ربيع
الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى اما اربلاه في لسبلة القدر اى ليلة القرب فكل ليلة حصل
فيها قرب من قدر انتهى وهو يؤيد قول من احتار من العلماء انها تدور في جميع ليلالى السنة
ليحصل العدل بين الليالى في الشرف فان تحلى الحق تعالى دائما كما يعرف ذلك اهل الكشف
وروى الامام سعيد بن عبد الله الاردي من اقران الامام مالك رجه الله ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يرل رساتارك وتعالى كل ليلة اذ انق من الليل الثلث الى سماء الدنيا
وقرل هل من سائل فاعطه سؤله هل من مسلى فاعا فيه الى آخر ما ورد في الحديث
قال اذا كان ليلة الجمعة يرل ريا فيه الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى حرج الامام من

صلاة الصبح انتهى فربما ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس
كذلك انتهى ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة الجمعة كانت
قدر والحال انها مملها لا عينها فظن ان رائى انها فعلى هذا فكل أقوال العلماء فى تعيينها صحيحة
وقيل ابن عطية فى تفسيره عن الامام أبى حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال وهو مردود انتهى
والحق ان مراد الامام أن ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت والا قبل الامام أبى حنيفة
لا يخفى عليه حكمة ما ذكره كان من أجل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات
الساعة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعى انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد
والجماع أولى وأفضل مع قول أبى حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة
وقال أحمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجمعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف
الا فى المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثانى فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه فى حضرة الله
الخاصة بالمسجد فانه اختص بسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد
فى جبهة القلب لاسيما المساجد الثلاثة * وسمعت سيدى عليا الخواص يقول يحتمل أن يكون
اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذى تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الاصاغر
الذين يحتاجون الى شدة لمعونته فى جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الاكابر
فافهم * ومن ذلك قول الشافعى فى المسجد انه لا يصح اعتكاف المرأة فى مسجد بيتها وهو
المعتزل المهيأ للصلاة مع قول أبى حنيفة والشافعى فى القديم ان الأفضل اعتكافها فى مسجد بيتها
بل يكره اعتكافها فى غيره فالاول فيه تشديد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول الاتباع فلم يلقنا ان الشارع ولا احيدامن عنائه اعتكف فى غير المسجد ووجه
الثانى أن اعتكافها فى مسجد بيتها أستر لها وقاسا على ما ورد فى حديث فضل صلاتهن فى قعور
بيوتهن على صلاتهن فى المسجد بجامع مطلوبه جمع القلب فى الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم
وسمعت سيدى عليا الخواص روجه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة
فى بيتها وبين من اجازه لان الجوار خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخر وجهن محذور والمنع
خاص باماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخر وجهن للمسجد محذور كراية وسفانة قال صلى الله
عليه وسلم لا تمتعوا اماء الله مساجدا لله فافهم فان اماء الشيطان من حيث الافعال الزبدية بمنع
من باب تعس عبد الدينار والدينارهم وتظاهرة أيضا قوله تعالى عتيا شرب بها عناد الله أى عيبه
الاختصاص * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك اذا أدن الزوج زوجته فى الاعتكاف قد خطت
فيه فليس له منه ما من اتامه مع قول الشافعى وأجدان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص
بالاكابر والثانى مخفف عليه خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول غلبة
قيام التعظيم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وفناء خطه هو وجه الثانى وقديم حفظ نفسه لشدة
فقره وضعف حاله وعليه باستقنا الحق تعالى عن جميع طاعات عبادة وان اقبالهم الى حضرة

وادبارهم عنها عند على حد سواء وما رجع الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الاسلامة نود عليهم
 لا عليه تعالى فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واجدانه لا يجوز الاشتكاف الا بنسوم
 مع قول الشافعي انه يصح بغير نسوم فالاول مشدد وهو خاص بالصاغر انه غفم عن جمعة قلوبهم
 في اعتكافهم اذا افطر واوتسوا والاشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدمون
 على جمعة قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا ياكلون الا بقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم افطارهم بحسب القلوبهم عن شهوة وحضرة ربهم فافهم * ومن ذلك قول مالك واجد في الحديث
 روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انه ليس له
 زمان مندوف فيجوز اعتكاف بعشر يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول وهو خاص بالصاغر ان استجلاب حضور القلب وجمعه من اودية الشئ لا يسع
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كما هو المير لذلك ووجه
 الثاني وهو خاص بالكابر ان الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع
 شئ من قلوبهم بل يحد ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له اشجعية عتب البية وذلك حقيقة
 الاعتكاف فان حقيقته الكوف بالقلب على شهوة وحضرة الرب تتحكم الاستحباب من غير عقل
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لي عند ثلاثين سنة اكل
 الله والاس ينظنون اني اكلهم * انتهى فالاول راعى حال الصاغر والثاني راعى حال الكابر
 فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الرابعة الا احمد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لم
 مثواليا فان اخل يوم قضى ما تركه وقال احمد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جائزه ان يأتي به متابعا ومتفرقا عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه المتابع وهو
 احدى الروايتين عن احمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول احمد فيها مشدد والاول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة
 طاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صح مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه
 اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وكذلك المحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص بالكابر
 والتشديد خاص بالصاغر الذين قلوبهم مشتتة في اودية الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك انه اذا اعتكف بغير النجاء وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح
 القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول طعن القائل به
 حصول شهوة استعجاب المعتكف انه يبي يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان
 دخل الجماعة فهو خاص بالكابر ووجه الثاني الطعن به ان هذا الشهود ينقطع بخروجه لاسيما ان
 اخبر بالمعتكف عن نفسه بذلك فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجد ان المعتكف اذا شرط

خروجه لبارض في قرية كعبادة مريض وتشييع جنازة جازله المخرج ولا يطل اعتكافه
مع قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالا كابر والثاني مشدد وهو
خاص بالاصاغر كما مر توجيهه في نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه
وأجدان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه ان انزل مع قول مالك والشافعي في القول
الاخر انه يبطل اعتكافه انزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالاصاغر لمساختمه بالوطء بغير انزال بخلاف الا كابر ويحتمل أن يكون الامر
بالعكس فيسامح الا كابر بالانزال لكونهم يملكون اربهم بخلاف الاصاغر فيجب أحدهم عن
حضرته به بغير دلالة الجماع وان لم ينزل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف
الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول أحمد بكره ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجميل بالطيب ولبس النفيس من
الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالمحرم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين
رجال فقوم بين يديه أعزاء بعز الطاعة كأمراء المجالس وقوم بين يديه أذلاء ما التجلى الهية على
قلوبهم واما لوقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جهور الانبياء والعلماء والاولياء على الذل
بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو اعتكاف أو غيرهما ذاتا رصفة أي في نقوسهم وثيابهم فافهم
* ومن ذلك قول مالك وأجدانه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء غيره مع قول
أبي حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأجدان اقراء القرآن والحديث والعلم
لما يقع فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود من
الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على استحباب تلاوة
القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فآية تذهب بالقارئ الى الجنة وما فيها
فشاهدها بقلبه وآية تذهب به الى النار وما فيها فشاها بقلبه وآية تذهب به الى معنى الطلاق
أو العدة أو الموارث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك عن هذه الامور فالجواب أن هذا
المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب
فكرهم الى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الا كابر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهود
الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلل الا بساوك مقام أ كابر الا كابر وهم الذين
تذهب أفكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام *
وسمعت سبيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ماسمى القرآن بالقرآن الا لكونه مشتق من القر
الذي هو الجمع فقوم يجمعهم بتلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيخات
والقوارع والازواج والآداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم
بتلاوته على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا ينجبون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

• (كتاب الحج) •

اجمع العلماء على ان الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
مستطيع في العمرة واحدة وانفق وأعلى ان من زمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه
سقط عنه الفرض واجبه وأعلى انه لا يجب على المنيح حج وان حج قبل البلوغ لا يقطع عنه فريضة
الحج وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاداً ولا راحلة ولا كفه يقدور على المشي وعلى صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يترتب مع السكن للحج وعلى جوار السبابة في حج الفرض عن
البيت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف وانفق الاربعة على وجوب الدم على
المتنح ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طائفة وداد لادم على
القارن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي
حنيفة ومالك ان العمرة سنة لا فريضة مع قول أحد والشافعي في أرجح قوله انها فريضة كالْحج
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أعمال العمرة داخلية
في ضمن أعمال الحج فكانت العمرة المستقلة تتصل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى
وأتموا الحج والعمرة لله أي أشروا بهما ما بين فلم يكتب بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين
وقال العمرة واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في العام مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج
كالعمرة السري مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج
من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز فعل
العمرة في كل وقت مطلقاً من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك يكبره ان يكرر
في السنة مرتين فالأول مخفف من حيث عدم المحصر خاص بالأكابر والثاني مشدد خاص
بالأصاغرو ويصح تمثيله بالعكس فيكون الأول في حق الأصاغر والثاني في حق الأكابر من أهل
مقام الأدب الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حجرة الله الخاصة إلا في مثل كل
سنة مرة أو مرة واحدة بخلاف الأصاغر فان أحدهم ربما دخل حجرة الحق ونسج ولا يعرف
شياً من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكبيره للعمرة مطلوباً وحيث ان يتحصل من ذلك التكرير
مدد مرة واحدة من عمره لا كابر فكل من الأئمة أخذ بحكم فنه من راعى حال الأصاغر ومنهم
من راعى حال الأكابر ومراعاة حال الأصاغر أولى لأنه هو الطريق الذي فيه منظم الأساس
ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار أو خوفه على المعتمر
من الاختلال بجمرة البت اذا رآه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لأن التعظيم
للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كإحباب أو في كل شهر كما قال به بعض أصحاب
مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فافهم *
ومن ذلك قول الأئمة انه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان أخره بعد الوجوب تجار عند
الشافعي لأنه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤثر إذا وجب
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان لكن الأول خاص بالأصاغر

أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية والثاني خاص بالا كابر الذين لا علاقة لهم وحبهم مرتفعة فيستحي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختنان بادروا ختنت بالفاس المبرغسة بانقدوم فقالوا له يا خليل الله هلا صبرت حتى تجد الموصى فقال ان تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأحد ان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس ماله سواء وصى به أو لم يوص به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يصحوا عنه الا ان يوصى فيصحوا عنه من ثلثه فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجب عن الميت من دويرة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به ووضع الرأب من مذهب الشافعي انه من الميتات فالاول والثاني مشدود والثالث مخفف وهو اللائق بمقام غالب الناس فان المحرم من دويرة أهله قليل ولما حج السلطان قايتباي أحرم من قلعة الجبل بمصر رحمه الله فعدوا ذلك من النوادر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بمحبة حج الصبي باذن وليه اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجهه تعظيم أمر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي اتانته من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يمتدى لكمال التعظيم اللائق بالحج تعالى وبحضرته اذ هو أعظم مواكب الحج تعالى فلا يكون الامن كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمر مرة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرهه حج من يحتاج الى مشقة الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه جمعا بين القولين بحملها معا على حالين فيكره الحج في حق أهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من أرباب المراتب ولا يكره في حق أراذل الناس والمتجربين عن الدنيا من الفقراء فان قيل اى فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه أو سرقة لص أو موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الآفات ولومات جوعا وتعابا كان طائعا لله تعالى بخلاف من خرج للبيح بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا وتعابا فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة الا لمن كان تحت امره فهو ولومات دابته أو سرفت نفقته في كفاية الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لاديه مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد لاعلى غيره وهذا من باب اعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لغيره ان يحج على التجريد اعتمادا على ما يقبح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيعني الا ان في ذلك مخالفة لامر

الشارع وقد قال تعالى وترزقنا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الاالياب فامر باراد ان يجسماني
الذي هو الضمام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك حلالا لا خالصا لوجهه الكريم فان
قوله تعالى واتقون اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا
من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فاجواب لعل
ذلك وقع من هؤلاء قبل كالم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره
بلا زاد ولا ماء الا بعد ما يشته نفسه في المحضر مرارا فمر بما صار احدهم بطوى الاربعين يوما واكثر
لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لاني الجواز
ولو لان احدهم راض نعه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا
زاد ولو امره الناس بذلك لسقه رأيهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة
باربعة ارغفة فأكل في كل ربيع رغيفا فإياك ان تحكم على الناس بحكم واحد وتفتي بآب
الاعتراض على الفقهاء لا بعد شدة التفحص عن احوالهم والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد
جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم
الدنيوية والاحوية الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احد المحققين عن الا تخرج ان الخدمة غالبا
لا تكون الا في وقت يكون فيه فارعا من عمل الناس فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج
شركة فمن اين حامت الكراهة فتأمل واما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون
همتهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الأئمة من راعى حال الاكابر
ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجمالة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه
لو غضب دابة ففجج عليها او ما لا ففجج به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح
حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
المحرمة لا مخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه
عاص بما فعل والمأصى ينسب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك
الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول
ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه
يجب عليه الحج ان كانت يديرة وامن العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دنياه على آخرته والثاني على
عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه يجب السفر في البحر
للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر

لا تؤمن غائباته وقد تقرر في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة وليس يبدأ أحد وثوق
بما يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البرفائه اذا
عجز في الطريق يجد من يحمله غالباً بالحجاج أو عرب البوادي ويصح جل الاول على من رزقه
الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالنفس من ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة لا يرجي برؤيه منهما وأولهم ووجد أجره من يحج عنه لزمه
الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أجدانه لا يجب عليه الحج وإنما يجب الحج على من
كان مستطيعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استئثار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر عن باب قولهم * لعلى أراهم
أو أرى من يراهم وحيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لمحضرة محبوبة
ووجه الثاني انه لا يشفي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج
تقديس الذات الواردة على تلك المحضرات وتقديس النائب لا يقتضي عن تقديس من استأجره
بل يجب على الاكابر ان يذهب أحدهم له لك المحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج
من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا
فوالله ما يشفي القليل رسالة * ولا يشتكى شكوى المحب رسول

* ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لابي حنيفة انه لو استأجر من يحج عنه وقع الحج عن
المجوع عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمجوع عنه ثواب النفقة
فالاول مخفف عن المجوع عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين
القوانين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعشى اذا
وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله
فبستنبذ من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القوانين كوجههما فيما قبلهما
فالاصاغر يستديبون والاكابر يحجون بأنفسهم طلباً للتقديس ذواتهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
وأحمد والشافعي في اصح القوانين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج
الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما رآول الباب مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجوز الاستئابة
في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الآخر لاشافعي انه قربته على كل حال
فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بجامع القرية وان تفاوت الوجوب والندب * ومن ذلك قول
لشافعي واجد في شهر رايته انه لا يجوز ان لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج
عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول ابي حنيفة في الرواية الاخرى انه لا يستعذر امره
لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة منه فالاول فيه

تشديد والرواية الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان الامر بالتحجج اولايصرف الى فرض العبد ليخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به
 جاز له التحجج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالتحجج عن غيره مع قيام الفرض عليه هو خارج
 عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقا الى المدم صحتة املا واما
 لقمة كالسلاة الخداج ووجه الثالث حل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم
 لانه من باب لا يثار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان اثار العبد اخاهما بالقرب
 قياما بحق الاخوان لا رغبة عن لسانه فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوزان
 يتنفل بالتحجج من عليه فرض التحجج فان احرم بالقل انصرف الى النرض مع قول ابي حنيفة ومالك
 انه يجوزان يتنطوع بالتحجج من عليه حج النرض وينعقد احرامه بما قصده وقال القاسمي
 عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لان التحجج عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت
 السلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق
 في نظائره قريبا * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره التحجج باحدى هذه الكيفيات الثلاث
 المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول ابي حنيفة بكراهة القران والتمتع
 للكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا وتقرير من غير ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع
 والقران للقيم بمكة لا حاجة اليه لما عتده من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاقى والعلماء امتنعوا على
 الشريعة فافهم ان يضيقوا ويوسعوا في كل شئ لا ترد قواعد الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع
 افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالا كبر والثاني مخفف خاص بالا صاغرو وحال غالب
 الناس اليوم لنصف ابدانهم وايمانهم عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القاب ولا عانة
 المتنع على تحصيل التحجج المبرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت
 شخصا من اخواننا احرم بالتحجج على وجه الافراد فورمت رأسه ووجهه وصار عبدة في التحجج ثم ندم
 وكان ذلك في ايام الشتاء فيحمل قول من قال الافراد افضل على ما ذالم تحصل له تلك المشقة
 الشديدة * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال التحجج على المرأة قبل الطواف
 والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد
 الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالقصود فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نفسه مع الله تعالى على
 فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل
 في فرض العمرة ثم يجعله عمرا ولا في صلاة تغفل ثم يجعلها فريضة ووجه الثاني المسامحة
 في مثل ذلك مع ان التحجج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في التحجج الى الابد
 وهذا سرار يعرفها اهل الله تعالى لا قسطن في كتاب * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يجب على

القارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول ملاوس وداود انه ليس عليه دم ومع قول بعض الاثمة
 ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامل الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احواله ومن حيث
 ان كل فعل يقوم متمم فعلين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث
 شدة التعليل على القارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كبر وقد حج سفيان الثوري
 ما شيا حافيا من البصرة فتلقي القليل بن عياض من مساجد عائشة فقال له علاقتك لك
 نعلأودابة فقال يا فضيل اما يرضى العبد الا بقرى اذا أتى لمصاحبة سيده بعد اياقه وسوما حرامه
 وعدم الخسف به مع استحقاقه خسف الارض به الا ان يأتي راكبا متعللا والله لو سجدت على الحجر
 لكان قابلا فضلا عن اتيانى لمصاحبة تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء
 يصالح سيده ان يأتي الى حضرة راكبا تهى * ومن ذلك قول الشافعي واجد في رواية ان
 حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة لقصر من مكته مع قول أبي حنيفة هم من كان
 دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة وذى طوى فالاول خاص بأهل مكة العظيم التام
 لله تعالى وشهودهم انهم في حضرة الخاصة ماداموا على دون مسافة اتصر من الحرم والثاني
 خاص باكابر الاكابر فان بعض المواقيت أكثر من مسافة التصر والثالث خاص بالاصاغر
 الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة أو بفنائها وقد أسقط الحق تعالى الدم عن
 حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرة كرام مجلس السلطان لا يكفون بما يكاب به غيرهم
 من الخاضعين عن حضرة وهذه اسرار يذوقها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة
 البقية وأما وقت جواز الذبح فقال أبو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم التضرع وقال
 الشافعي ان وقته بعد الفراق من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والى فيها مخفف
 والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان
 أراد تقديمه فرجع الامل الى مرتبة الميزان في المسئلةين ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالحج مع قول أبي حنيفة
 واجد في احدي الروايتين ان له صومها اذا احرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامل الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العمرة حج اصغر * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق
 مع قول مالك والشافعي في القديم واجد في احدي روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق
 فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق
 بالضيف ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام
 فني ايام كل وشرب وبإل وذلك ليكمل لاوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالاعط
 فأراد الحق تعالى للحجاج حصول السرور لا رواحهم بشهود كونهم في حضرة ولا جسامهم بأكلهم

وشرهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث للعالم فرحان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاءه وفرحة الأجساد بالافطار وفرحة الأرواح بلقاء الله تعالى أى بكشف
 الحجاب عن قلب العبد في حياته أو بعد مماته وأيضاً ذلك أنه إذا كشف حجاب ربه اقرب
 إليه من جبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك المحضرة إلا الله عز وجل وأما
 قول مالك ومن وافقه أنه يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق فهو خاص بالأصاغر الذين هم
 في حجاب عن حضرة شهود أرواحهم للحق جل وعلا فيقوتهم غذاها الأرواح وغذاها الجسم فيحصل
 لهم النصف العظيم عن عمل الناس مع ما في ذلك من المسارعة لبرلة الذمة بما ألزمهم الحق تعالى
 به من الصوم في الحج فلكل امام مشهد ربما يخفى على بعض مقلديه فاعلم ذلك * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا يقوت صوم الثلاثة أيام بقوت يوم عرفة مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط
 صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الأرجح من مذهب الشافعي أنه يصومها بعد ذلك ولا يجب
 تأخير صومها وقال اجدان ان الصوم بعد لزمه وكذا أن انزل الهدى من سنة إلى سنة يلزمه دم
 أو اذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الاستقال إلى الهدى وقال أبو حنيفة يلزمه
 ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى أن يوم عرفة ليس هو آخر أركان الحج وقد قال تعالى فصيام
 ثلاثة أيام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
 في أصح قوله ووجدان وقت صوم السبعة أيام اذا رجع إلى أهله مع القول الثاني للشافعي بجواز
 صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان أحدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك
 والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن
 والثاني فيه تشديد ووجه الأول أن قوله تعالى اذا رجع أى شرع في الرجوع من سفر الحج
 ووجه الثاني أن المراد اذا فرغ من أعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن المتنع اذا فرغ من أعمال العمرة عارحلاً سواء ساق الهدى أو لم يسقه مع قول أبي
 حنيفة واجدانه أن كان ساق الهدى لم يجز له التحلل إلى يوم الترفيق على إجماعه فيحرم بالحج
 ويدخله على العمرة فيصير قارناً يتحلل منهما فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

(باب المواقيت)

تفق الأئمة الأربعة على أنه لا يصح الأحرام بالحج قبل شوال وعلى أن المواقيت المكانية
 تكون لأهلها ولن مر عليها من غيرها لها كما صرح به الأحاديث الصحيحة وعلى أن من
 بلغ ميقاتاً لم يجز له مجاوزته بغير إحرام وعلى أن من جاوزه بغير إحرام يلزمه العود إلى الميقات
 ليحرم منه وحكى عن الثوري والحسن البصري أنه ما قال الأحرام من الميقات مستحب
 لا واجب ثم إذا لزمه العود وكان الموضع مخوفاً أو ضاق الوقت لزمه دم لجنازته
 الميقات بغير إحرام وحكى عن سعيد بن جبيرة أنه قال لا يستعد إحرامه هذا ما وجدته
 من مسائل الاتفاق ووجه قول الثوري والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقف ولم ييس كونه الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامة واحتمل الوجوب اخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل مخالف للامة فكان مردودا * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى آخر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشرين من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنقيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الاحرام بالحج فيعشم اجاز تأخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قرب الشيء اعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يلقوا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر اذ كان الوقوف على حذما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اماناء على الشريعة وعلى الامة بعده فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غير أشهر مكة له ذلك وانعقد حجه مع قول اصحاب الشافعي انه ينقذ عمرة لاجتماع قول داود انه لا ينقذ شيئا فالاول مخفف على الحرم المذكور بان عقاد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما ثم تصريح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمرة اذهى حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بصلاة الفرض قبل دخول الوقت طائفا ندخله ثم بان انه لم يدخل فاعلم انقلب نقلا لئلا تحصّل صورة انتهاك حرمة تلك المحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهره لاخذ داود بظاهر * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الافضل ان يحرم من دويرة اهل مكة مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كبر والثاني مخفف خاص بالاصاغر كما مر بيانه في الباب قبله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه القضاء مع قول ابى حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكافلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بأمر فكان الامر على التخيير فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلاثم كتحية المسجد بجامع ان كلاما من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضرة بغير احرام فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فات له لسوء اذيه وهذا خاص بالا كبر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والعلمان فافهم

(باب الاحرام ومخطراته)

اتفق الائمة الابية على كراهة العلب في الثياب للحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وستر راسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القميص والسر اويل والقائمة والقباء والخنف وكل مخيط محيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل والممس به شهوة والتزويج والتزويج وقتيل الصيد واستعمال
الطيب واتزاله الشعر والظفر وود من رأسه ونحوه بغير الإذعان والمرأة في ذلك كله كل رجل الا انها
تلبس الخيط وتستر رأسها ولا يدم من كشف وجهها لان احرامها فيه واجهه واعلى انه لا يجوز للمحرم
ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجبت عليه العدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يستحب التطيب للاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان ميا
لا تبق له رائحة فان تطيب بما تبق رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جملة لان
المحرم اذا تطيب للاحرام فكأنه تطيب بعد الاحرام وان لم تبق له رائحة لا مطلقا لشارع النهي
عن التطيب مع انه لا يدم من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان
قال قائل فلا شيء حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب
مستحب في الجمعة فالجواب انما حرم ذلك لمحدث المحرم اشعت أغبر ولا ان المطلوب من المحرم
اظهار البذل والمسكنة واستعمار الخجن من الحق تعالى وطلب الصنع والنفع عنه خوفا من معالجة
العقوبة كما ورد ان السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما سجد من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه
في عرفات وتاق هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظننا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين * وسمعت سيدي عليا النجاشي يقول من كشف حجابيه في الحج لا بد له من الحياة
من ربه والحجل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة ان لو ابتلعه الارض وجب عن شهوة كونه بين
يدي الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله
الآمنون من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها بمنزلة
بالجمال دون الجلال فاين حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه بمن يعلم أو ظن انه
تعالى رضى عنه فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الاسحرام مع قول
الامام الشافعي في اصح القولين انه يحرم اذا انبعت به راحلته وان كان ماشيا فيحرم اذا
توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقريب ولكن
الاول أولى للاكبر والثاني أولى للاصغر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ينعقد احرامه بالنسي
فان لم يلبس لينة لم ينعقد مع قول داود انه ينعقد بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينعقد الا بالنسي
والتلبية معا أو بسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
وقوله ليلى اللهم ليلى معناه الاجابة أى انا يا رب قد أجبتك اجابة بعد اجابة فالاول حين كما
في الاصلاب والثانية حين حججنا الا نفي أى الاجابة منطوية في الاحرام لانه ما حرم حتى
اجاب ووجه الثاني ان في التلبية اظهرا الاجابة بخلاف النية فانما هي افعال القلوب وان كان
النطق بالنوى مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى وابتلى أو نوى وساق

الهدى نقدت على الانه ناد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بن حنبل التلبية مع قول الشافعي واجدنا سنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسق الهدى فان ساقه ونفى الاحرام صار محرما وان لم ياب وامام مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دماني تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج ككثيرة الاحرام في الصلاة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانه ما نفى الابدان اجاب دعاء الحق تعالى ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب اذا لم يسق الهدى وقوية النية فان من ساق الهدى مع النية فقد نأ كدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت شعارا في الحج كالبعض في الصلاة فكما يحترق البعض ذلك بسحق في السم وكذلك يحترق ترك التلبية بالدم فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل برمي جرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومع لموم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المحرم ان يستظل بما لا يماس رأسه من محمل وغيره مع قول مالك واجدان ذلك لا يجوز له وعليه الغدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك نقطة للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجامع الترفه وحب الشمس أو البرد عن الرأس والمحرّم شأنه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة تمتع الغبار ويصح حمل الاول على حال آحاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس أيضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضى الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من أحس برضى الله عنه فمن شهد كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللائق به التشيع والاغتراب ومن شهد رضى الله عنه كان له التخليل المذكور فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب عليه الغدية اذا لبس القبا في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة انه لا غدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه ليس لم يحصل به كمال الترفه فمخفف ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه لا غدية عليه من لبس السراويل عند فقد في الغدية فيه * ومن ذلك قول الشافعي واجدان لا غدية عليه من لبس السراويل عند فقد الارام مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الغدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشدهم لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل امر الترفه فيه وايضا فان شهوة عدم التركيب خاص بالا كبر ومما كل احد يشهد كونه بسيطافي تلك المحضرة لتلبية شهوة الفناء فيها على البقاء فكان الامر كخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه ليس المخيط ووقع في شهوة التركيب الذي لا يتيق في تلك المحضرة فكانت الغدية كفارة لما وقع فيه من

ترك الترقى الى مقام شهو والبساط وهما سرار يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثلعين جازله لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية
 عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها * ومن ذلك قول الشافعي
 واجدانه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قول ابي حنيفة وما لك انه يحرم فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن سترو وجهه الثاني ان سترو وجهه بلباس
 او غيره ترفه والمحرّم اشعث اغبر وايضا فان الرحمة تواجه العبد هناك فاذا سترو وجهه وقمت
 الرحمة على السائر الذي يخضع دون بشرة الوجه التي لا تفارق العبد كما رايضاحه في الكلام على
 كراهة التلثم في الصلاة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في التوب
 والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر التوب دون البدن وان له التبخر
 بالعود والندوشم جميع الرباحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين التوب والبدن عرفا ووجه
 الثاني ان التوب ليس ملازما للشخص كملامة جلده بل يتخلع تارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
 ابي حنيفة وما لك انه يجوز للمحرم اكل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر ريحه مع
 قول الشافعي واجدانه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن واليابس والطعام فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه ما طاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخناء ليس بطيب مع قول
 ابي حنيفة انه طيب تحب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الخناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
 الثاني انه طيب عنده بعض الاعراب فيحبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
 التي لا تناسب المحرم * ومن ذلك قول الائمة كلهم بتحريم الادهان بالادهان العطية كدهن
 الورد والياسمين وانه تحب فيه الفدية واما غير العطية كالشبرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي
 لا يحرم الا في الرأس والليحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
 لا يدهن بالشبرج شي من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
 الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والليحية فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
 كثيرا في الرأس والليحية دون غيرهما فحرم فيه ما فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
 البدن شعرا وبشرا والمحرّم اشعث اغبر والدهن يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك طاهر
 ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبير ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تشعبت
 الشعر كثيرا او ببت الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطنه ليزلق طبيعته
 التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل التواشف حكا القراقيش ولعل الشارع راعى
 ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التثبيث عن العبادة

فشوه خلقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينقض قول أبي حنيفة أنه
 ينقض فالأول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو عجزا ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
 انما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهـم
 واجاب الأول بأن العقد دليل للواقع في المجامع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة
 للمساكن وقد يعمل القولان على حالين فمن خاف الوقوف كالشباب الذي به غلبة حرم عنده ومن
 لم يخف كالشيخ الذي بردت نادرته لم يحرم فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمحرم
 مراجعة زوجته مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الأول ان الرجعية في حكم الزوجة التي في العصة لبقاء احكام الزوجية
 في حقتها ووجه الثاني انها كالأجنبية بدليل انه لو لم يراجعها تزوجت الغير من غير احدث
 طلاق آخره سلم ان الرجعية لها وجهان وجه للزوجة ووجه للبنوة فافهم * ومن ذلك قول
 الشافعي واسمه انه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لكان ما كان مع قول
 مالك وابي حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود انه لا يجب الجزاء بقتل
 الصيد خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
 الأول ان ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
 عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل
 صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفع اسم الخطأ عن الأمة *
 ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جزاء على من دل على صيد وان حرمت الاعانة على قتله مع
 قول أبي حنيفة يجب على كل منهم جزاء كامل حتى لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد
 يحرم ما كان او حلالا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني انها تلحق بها وله
 نظائر في القتل كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم فافهم * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي انه يحرم على المحرم كل ما صيده مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صيدا ثم أكله
 لم يجب عليه جزاء آخر وقال احمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث تشديد فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة اقوال طاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصيد
 اذا كان غير مأكول ولا متولدا من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة انه يحرم
 بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء الا لئلا يفتقر في حقيقته والثاني فيه تشديد
 فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد
 عادة الا انما كقول فانصرف المحكم اليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن
 على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يحرس زرعا
 ولا ماشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا تطيب او ادهن ناسيا
 او جاهلا بالتعريم مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الغدية فالأول مخفف والثاني

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة العذولة بالنسيان والجهل ووجه الثاني
عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فانهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعين ان من لبس قميصا ناسيا
ينزعه من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرقي بذلك المحرم فقديكون فقير لا يجد غير ذلك الثوب
وقد فعل ما كاف ينزعه من رأسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهي الله عنه
ولو تاف بذلك ماله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا ترن عند الله جناح بعوضة وهذا
محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوله ان عليه
الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من
توجيه من تطيب أو ادهن ناسيا أو جاهلا كما تقدم قريبا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو جامع ناسيا أو جاهلا لمته الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوله انه لا كفارة عليه
ولا يقصد بذلك جهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
ظاهر لعذره بالجهل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك
من المحرم فان الاحرام هية وحرمة تمتع المحرم من الاقدام على فعل ما نهي عنه لاسيما والاحرام
قليل وقوعه في العمر فكانت الهية فيه أعظم من الهية فيما يتكرر وقوعه * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعرا لمحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه
لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه ليس في ذلك ترفعه له أي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم
ان يأخذ شعرا أو يقلم ظفرا فشمع ذلك أخذ شعرا غيره وقلم ظفره نظير قوله افطرا المحاجم والمحجوم
وقديكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفعه لم نعرفها نحن فلذلك ألزمه الامام أبو حنيفة
بالعدية احتياطه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم أن يقتل بالدروا المحطمي
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
وجه ويصح حل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص الا تخذين لانفسهم
بالاحتياط والعرار من كل شيء فيه ترفعهما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على
يديه وسخ جازله اراته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
ووجه كل منهما ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعه انه يكره للمحرم الا كتمان بالاندمع
قول سعيد بن المسيب بالمتنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول كونه أي الامتنع فمكره ولم يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فعل
ينافي حال المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالتصدد والحجامة مع
قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه من باب التداءي من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية أو تخفيف الالم عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

(باب ما يحب بمخظورات الاحرام)

اتفق الاثمة على ان كفارة الحلق على التخير ذبح شاة أو اطعام سبعة مساكين كل مسكين نصف
صاع أو صديا ثلثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الاداء واتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في المحالين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تأمروا
المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعا كان وطئ في ليلة عرفه
فالمجواب قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه وعلل ذلك بسببه التغليب عليه لا غير واتفقوا
على ان الحمامة المكية تضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا آخر وجب عليه جزاء ان وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر المحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش المحرم لغير الدوا والعلف وكذلك اتفقوا على
تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الامام ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق ربع
الرأس مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به امانة الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يحتمل
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
هو القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو إزالة الاذى عن ثلث أوربع أو ثلثة أرباع
ونحو ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واجسدان المحرم
اذا حلق نصف رأسه بالغداة ونصفه بالعشي لم يمه كذا رتان بخلاف الطيب والبأس في اعتبار
التفريق أو المتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المخظورات غير مثل الصيدان كان في مجلس
واحد فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول أو لم يكفر وان كانت في مجلس وجبت لكل
مجلس كفارة الا ان يكون تكرار معنى زائد كمرض وبذلك قال مالك في الصيد أو ما في غيره فكل قول
الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول
ابي حنيفة انصراف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان
ذلك في مجلس أو بمجلس ووجه قول مالك معلوم * ومن ذلك قول الشافعي واجسدان من
وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ولم يمه بدنه ووجب عليه المضى في فاسده
والقضاء على الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولم يمه شاة وان كان
بعد الوقوف لم يفسد حجه ولم يمه بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
وتقدم الاشكال في ذلك وجوابه أول الباب * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يستحب

لهما أي الواحشي والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوط مع قول مالك واجد بوجوب ذلك فالاول
 تخفف خاص بمن ضعف شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول لزمه شاة الا ان
 يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي انه يجب
 كفارة واحدة ومع قول احمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالثاني بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الوطء
 الثاني كالثمة للاول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني ان الحكم دائر مع الوطء الاول فقط
 ولذلك اوجب الشافعي فيه ما كفارة واحدة ووجه قول احمد ظاهر مفسل * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه اذا قبل بشهوة أو ولى فيمادون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة
 في قول الشافعي مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التقيل أو الوطء فيمادون الفرج لم يصرح الشارع
 بان حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج واما وجوب البدنة فلذلك فخرج النبي
 وقد حصل ووجه الثاني المحاق ذلك بالوطء في الفرج سد الباب ومحصول معنى الوطء بالانزال
 فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك انه
 لا بد من سوق الهدى من المحل الى الحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول النظر الى ان شراء الهدى وتفرقه على مساكين الحرم من غير سوق
 يفتح السين يسمى هديا لكونه محصلا للفصد ووجه الثاني الاخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالغ
 السكبة فانه يقتضي بحيته من وضع بعيد خارج الحرم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا
 اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول ابي حنيفة انه يلزم كل واحد جزاء كامل
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصوت على الدية
 فانه لا يلزمهم الادية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به جماعة فانه قتل لا يذنب به الله
 فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان
 الحمامة المسكبة تضمن بقيتها مع قول داود انه لا جزاء في الحمام كما مر أوائل الباب فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر واما قول داود فلعدم
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب على القارن ما ينبت على
 الفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاء فان افسد احرامه لزمه القضاء قارنا والكفارة ردم القران ودم في القضاء به قال
 احمد الاول في مسئلة القارن مخفف والثاني فيما مشدداً فالاول في مسئلة قتل الصيد كذلك
 مشدود وكذلك القول فيمن افسد احرامه هو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة الا في قول راجع للشافعي ان التحلل اذا وجد صيدا داخل
 الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني

مشدداذا لفرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصنف في الحرم بين أن يكون من نفس
 الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كابر من أهل الادب والاول خاص بالا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من
 الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيما فعله
 ومع قول أبي حنيفة أن قطع ما أنبتته الأدمى فلا جرم عليه وإن قطع ما أنبتته الله تعالى بلا واسطة
 الأدمى فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي
 لاحد أن يغير ما لم تدخله يد المحدث لكونه يضاف الى الله تعالى ببادئ الرأي فلذلك شدد
 الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد المحدث فانه يصير يضاف اليهم ببادئ الرأي فافهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول أبي
 حنيفة انه لا يجوز فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 استثناء الشارع الاذنه لما قال له عنه العباس الا اذنوا رسول الله فقال الا الاذنه فاس
 عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع أو ليس له مرتبة الشجران قلعه فافهم * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي في الجديدان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم
 قتل صيد حرم المدينة أيضا مع قول مالك واجد والشافعي في القديم انه يضمن بأن يؤخذ سلب
 اقاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبع لما ورد في كل منهما والله أعلم

* (باب صفة الحج والعمرة) *

اتفق الأئمة الاربعة على أن من دخل مكة فهو بالحج إذا رآه من شاء دخل من شاء دخل ليل
 وقال النخعي واستحق دخوله ليلا أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها
 بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك
 أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الاربعة جماعة الفقهاء وعلى انه اذا وافق
 يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك المحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقتهم
 على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل
 أبو يوسف ما لك اغن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا بنا بالمدينة يعلمون ان لا
 جمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن الميت
 بمزدلفة نسك وليس بركن وحكى عن الشعبي والنخعي أنه ركن واجمعوا على استحباب الجمع بين
 المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى أنه يستحب بمسحط طلع
 الشمس وعلى أنه اذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى أن
 ينحره وعلى أن طواف الافاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال
 كل جرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة العقبة من أركان الحج لا يتحلل
 أحدهم الحج الا بالاتيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الأئمة الاربعة ووجه
 قول النخعي واستحق أن دخول مكة ليلا أفضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان واتوا به مقلولاً ليرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به
السلطان ولا شك ان دخول هذا البلاسترة واما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحكام اذا
المطلوب البداءة بالعاقبة المروية في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع
وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للتورع العمل بذلك نحو ما من المخلاف
ووجه قول أبي يوسف اهم يصلون الجمعة بعرفة ومضى أن ذلك يوم عيد تنفر فيه الذنوب فكان من
الناس صلاة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان
فاذا صلوا الجمعة فلامنع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود امر
بذلك كذا كان عدم فعل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل المكشف ان الاصل
عدم التحجير فانه الامر الذي انتهى اليه أمر الناس في الجمعة فلذلك كان رافع المخرج دائر مع
الاصل والدائر مع المخرج خلاف الاصل انتهى ووجه كون البيت بمزدلفة مكاناً في
الشارع عليه وظهور شعار الحج به وكذلك القول في رمي جرة العقبة فان ظهور الشاربه أكثر من
رمي بقية الحجرات فافهم * واما ما اختلف الأئمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من
قصده دخول مكة لا تسك يستحب له ان يحرم بحج أو عمره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو
وراء الميقات ان يجاوزه الا محرمًا او ما من هودنة فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس
لا يدخل أحد محرم الا محرمًا مع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز مجاوزة الميقات بغير
احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله ككتاب وصيادنا فالاول مخفف خاص
بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكابروا لث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ويصح
جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر قلوبهم لم تنزل
عأ كفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمره ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم
عليه بخلاف الاصاغر قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم
دخولها ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر يدم مع قول مالك انه لا يستحب
رفع اليدين بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر يدم
فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد
في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ
نص في ذلك لما لك رجه الله ووجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجهه ظاهر فانه
من شعار البيت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وستر العورة شرط في صحة الطواف
وان من احدث فيه توضأ وفي مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد
ودليه الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول
قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام
واما توالي الحركات فيه فلا يصح استنائه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف جيلة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من السير في المقامات طوافا كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمثابة الا بقى الفار من ذنوبه الى من يحميه من العقوبة فافهم وجه الثاني ان غاية الامر من الطائف بيت الله ان يكون كالمجالس في المسجد مع المحدث الا صغرو ذلك جاثرا فلذلك قال ابو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالتقيل بل هو ثقيل وزياذة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه فوقف عندما بلغه من التقيل فقط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكرنا لا تذكرا لا مشافهة لانها من علوم الاسرار * ومن ذلك قول الائمة ان الركنين الشاميين اللذين يمان الحجر لا يستلما مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصاغر اللذين لا يشهدون السر الا في ركن الحجر الاسود واليمان فقط والثاني خاص بالاكابر اللذين يشهدون السر والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد واسرار لكن منها ما ظهر للناس ومنها ما ظهر للناس فقط وقد اخبرني من اتق به من الفقهاء ان الكعبة صافية حين صافحها وكتبت وكلها وناشدته اشعارا وناشدتها وشكرت فضله وشكر فضله فانها حية باجاء اهل الكشف ومن شهدا جاد الارواح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق المعاني اعجب من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يا رب قدمته شهوته ويقول القرآن يا رب قدمته النوم في الليل فيشفعهما الله تعالى فيه وذكر الشيخ محيي الدين بن العربي انه لما حج تلبذت له الكعبة ورقاها الى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك وخدعته انتهى ومن هنا وجبت اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحج واخبرني سيدي علي الخواص ان سيدي ابراهيم المتبولي لما طاف بالكعبة كافاته على ذلك بطوافها به انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف وما زلت احدا يقبله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم ير من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام مالك وبتقدير بلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهب زوال الحكم بزوال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والرمل لاجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخالفة ما ظنه فزيتش من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باحثة تارهم في الميرون فلما اضطجعوا وورموا رجع قريش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كأنهم
 القز لان ولكن القول الاول اظهر واكثر اذ بايع الله فقد يكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد
 زوال علته المذكورة لعلنا انرى فان قيل قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكينة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لعدوهم لئلا يشمت
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد سئى الشارع عن التبخر في المشي
 الا في دار الحرب وجوز صبغ الخلية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه نهى عنه في غير الحرب فافهم
 * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والاضطجاع فلا شيء عليه مع قول الحسن
 البصري والمجاهدون ان عليه ما قالوا اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد لكل منهما رجال * ومن ذلك قول
 جابر البجلي ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالاول مخفف والثاني
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقرأته في حضرة الله
 تعالى أولى كما في الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
 التقديم اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يخصص وان كان
 افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
 * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحد والشافعي في القول الاربع انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فلا يجتهدان بمحله مستحبا تخفيفا على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطيا لهم فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قوله ابى حنيفة واحد في احدي روايته انه
 واجب يجبر تركه بدم ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الطاهرة كالرمي والمبيت بزلفة ووجه الثالث امله بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تلوع خبرا فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع المخرج الذي كان قبل ان يوفرا الناس بالسعي
 لا غير لاسيما وقد عتبته تعالى بقوله ومن تلوع خبرا فيه لانه من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز به منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يصاق عليه خيرا لان من فعله فقد اطاع الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد
 من البداء بالصفا في حجة السعي مع قول ابى حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيسأل بالمرورة
 وينتقم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب والسنة وهو ان المراد التطوف بهما سواء أبدأ بالصفا أم بالمرورة نظير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يقبل جميع أعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً وتأترا عنه ولكن البداءة بالصفا مستحبة عندهم لا يقول
 بوجودها الثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن البداءة بالصفا فقال ابتدأ بما بدا الله به أي بذكوه فافهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
 بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
 وهو يحتمل الوجوب والتدب ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها
 الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع الفجر فليلا عرفة
 نصيب من الدعاء وبر بما ضاق النهار عن وقت تذكرة الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
 أو تلك السنة أو ذنوب من شفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
 ممة مينا إلى أن يفرغ من تذكرة ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه
 ذنب لم يثبت منه احتاج إلى شفاعاة الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المروءات
 من الأكابر بخلاف الأصاغر لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لأنهم معتمدون على شفاعاة
 غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون
 إلى شافع هنالك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الركوب والمشى في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي
 في القديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر
 ووجه الأول عدم ورود نص في ترجيح أحدا الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن
 الفضل لله تعالى الذي جعله إلى حضرته وذلك أكل في الشكر من أتى إلى حضرته ما شافا فانه بما
 حصل له بذلك أدلال على الله تعالى وقد سألت سيدي عليا الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
 عليه وسلم راكفا فقال حكمته أن يراه المؤمنون فينساؤا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا عن ذلك فقال فخذ ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكفا يحتمل
 شيئين أما ليراه الناس فيستفتونه عن وقائهم في الحج وأما ليعلم الناس أنهم جاؤا محمولين على
 كنف القدرة الإلهية اظهار الفضل الله عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين
 المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الجمع المذكور مستحب
 ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والتدب فينحلف
 المندوب جائزة ومخالفه الواجب لا يجوز * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات
 بغير الحجارة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل
 شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الثاني والثالث أن المقصود نكابة الشيطان حين يأتي الرأى عند كل حصاة بشبهة

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تختار له عند كل حصة فاذا اتمام بخاطر
الامكان للذات وجب رميه بحصة الافتقار الى المرح وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا
اتمامه بانتهى الى جوهر وجب رميه بحصة افتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير واذا اتمامه بخاطر
الجمعية وجب رميه بحصة الافتقار الى الاداة والتركيب والابعاد واذا اتمامه بالعصرية وجب
رميه بحصة الافتقار الى المحل والمحدث واذا اتمامه بالعلية وجب رميه بحصة دليل مساواة
الدلة للعلول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتمامه بالطبيعة وجب رميه بالحصة
السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من آحاد الطبيعة الى الامر الاخر
في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنعولين حرارة وبرودة
ورطوبة ويهوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في عين الحار والبارد
واليابس والرطب واذا اتمامه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا وبعدله ما تقدم فاشتم شيء
وجب رميه بالحصة السابعة وينتجه دليل آثاره في الممكن اذا العدم لا اثر له ومعنى التكبير عند
كل حصة أي الله اكبر من هذه الشبهة التي اتمامها به الشيطان كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار
العبادات فاذا رمى ابليس بحديد أو نحاس أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت نكابة الشيطان به
اذا منه فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
بعد نصف الليل جازع قول ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
مجاهد والنخعي والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميراث وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الا مشافهة لاهله
لانه من الاسرار * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصة من رمي جرة
العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت ليلة المزدلفة وما بقي الا الشروع في التحلل
من النسك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من
يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر في رمي جرة العقبة ثم يحرثم يخلق
ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور
على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
اقرب في حق الشفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم ولا اخر في
يوم النحر الا قال افعل ولا ترج * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الراس
الربع مع قول مالك ان الواجب حلق الكل او الاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب
ثلاث شعرات والافضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالتوسطين في مقام العبودية
والثاني خاص بالهدوم والثالث خاص باكابر العارفين وذلك لان الخلق تابع للرياسة الموجودة
في حق من ذكر فكما خفت الرياسة خفت خلق الشرع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
المخالق يبدأ بمخلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ باليسر فاعتبر بين المخالق لا المخلوق
له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه ازالة قدر فناسب البدانة به
وهذان القولان كالقولين في السواك فمن جعله تكريما قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازالة قدر
قال يتسوك بيساره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا يشعر برأسه يستحب له امرار
الموسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن ازالها فلما
فقد الشعر ناب مسخ الجلد بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق الشعروان كانت الرياسة حقيقة
محلها القلب لا الرأس فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يأمر بالمخلق الا من كان له شعر يزال وامرار
الموسى على الجلد لم يزل شيئا في رأى اللعين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم * ومن ذلك قول الائمة
باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدبجه وكذلك اشعار الهدى اذا كان
من ابل أو بقر في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي وأجد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو
حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر
ويشوه الصورة وأجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الادعاء لامثال امرائه في الحج
واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح
والمالك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب أن يقلد الغنم
نعلن مع قول مالك انه لا يستحب تقليد الغنم انما التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك
استحباب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
قول مالك ان الغنم لا تتخالطها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفع
الشياطين بالنعال بخلاف الغنم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدى اذا كان منذورا يزول
ملكه عنه بالنذر ويصير للساكين فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وابدا له
بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزام الناذر
بالوفاء ليس هو تكريم له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى
عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشريع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء
العقوبة ليرضى عنه ربه حيث ارتكب منه باعنه ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك المنذور ومثله
في القيمة * فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول
اجدانه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف وأما ما يستخلف ويحدث نظيره فلا
خرج في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها

في المبيع فانهم * ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول ابي حنيفة انه يؤكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وقديرة الاذى فالاول مشدد خاص بالا حكاية والثاني فيه تخفيف خاص بالتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء صرا الصيد وقديرة الاذى انه في الاول كفارة للحناية على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترتيب بتقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح لسلامة قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين مقرر في العتق * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لذبح المعتمر المروءة والحجاج متى مع قول مالك انه لا يجزى المعتمر الذبح الا عند المروءة ولا الحجاج الا بغيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ودأب القولين الاتباع ونهض بهما للوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول فامل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وفضله فحصى يوم النحر ولا آخر له مع قول ابي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لم يزد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يبذل في رمي الحجرات بالتي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بحجرة العتمة مع قول ابي حنيفة انه لو رمى منكسا عاذا فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان البداءة بالحجرة التي تلي مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول ابي حنيفة انه نسيك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين معا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ينقر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب ميتة او رمي القدر مع قول ابي حنيفة ان له ان ينقر ما لم يطلع عليه الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الشافعي واجدان المرأة اذا خاضت قبل طواف الافاضة لم تنقر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمل حبس الجمل لها بل ينقر مع الناس وركب غير حرام قول مالك انه يلزمه حبس الجمل اكثر من مدة الحيف وزيادة ثلاثة ايام ومع قول ابي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحجاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميراث * وقد افق البارزي النسائي في حقه في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وداع عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لا فمالي الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الاحصار)

اتفق الائمة الاربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لم يقصده قرب أو بعد ولم يتخلل فإن سلكه فقاته الحج أو لم يكن له طريق آخر يتخلل من إحرامه بعمل عمرة عند الثلاث مع قول أبي حنيفة أن شرط التخلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعا فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتخلل إذا كان العدو كافرا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * فان قيل فلم شرع الهدى للمحصر مع أن المحصر لم يقع باختياره وانما ذلك على رغم أنف العبد وموضوع الكفارات انما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به فالجواب الامر كذلك وايضا حه أن العبد ما صد عن دخول حاضرة الله عز وجل الا انما عنده من الرياسة والكبر فلم يصلح له دخول حاضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالحدية بين يدي الحاجة فانه يشهر في قضاءها والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تقبله وارثكم حتى يبلغ الهدى محله فان الحق للرأس اشارة لزال الرياسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول المحصرة فان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صد هدم المشركون فالجواب ان ذلك كان من باب التشريع لامتته فادخل نفسه في حكمهم تواضعا لهم وثم وجه آخر لا تذكر الامشافة لانها من مسائل الخلاف التي كان يفتي به الخواص من الفقهاء والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي انه يتخلل بنية التخلل وبالذبح والخلق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث أحصر وانما يصح بالمحرم فيوطئ رجله لا يقرب له وقتا يخبر فيه فيمتخلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتخلل ولا نبي عليه من ذبح وحق فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن في التخلل بما ذكره ابا مع الله تعالى كما في نية الخروج من الصلاة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياسا على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالا كبر وقول مالك خاص بالا صاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اظهار القوانين انه يجب القضاء اذا تخلل من الفرض لامن التطوع مع قول مالك انه اذا أحصر عن الفرض قبل الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا عندهما مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان أو تطوعا وهو احدى الروايتين لا جد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالاحرام فمكانه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في احدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل انه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في فاسده والقضاء وان كان نسكه تطوعا * ومن ذلك قول الشافعي انه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض الا ان كان شرط التخلل به مع قول مالك وأحمد انه لا يتخلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة انه يجوز التخلل مطابقة

فالاول فيه تخفيف نية القوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قول الله صلى الله عليه وسلم الى حيث حبستني والثاني فيه تشديد والتأنيث تخفيف ووجه هذين القولين أن المرض عذر كالعدو وأجاب مالك وأحمد بأن المريض تمكنه الاستجابة بخلاف من أحصره العدو ولا يخالف الجواب عن اشكال * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة أن العبد إذا أحرم بغير إذن سيده فلا يندخل تحليله مع قول أهل الظاهر أنه لا يندخل إراحته والأئمة كالعبد إلا أن يكون لحاروج فيعتبر إذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن أنه لا يندخل إذنه الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتياجه فيه إلى تحليل العبد ووجه اعتبار إذنه الزوج الأئمة مع السيد كونه مال كالاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار إذنه مع السيد كونه السيد مال كالبقرة واستمتاع الزوج به أمر عارض * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز إباحة المرأة بغير رضا المحج بغير إذن زوجها مع قول الشافعي في أربع القولين أنه ليس لها أن تحرّم بالعرض إلا بإذنه فالاول مخفف ودليله أن حق الله تعالى مقدم على حق الآدمي لا سيما والمحج يجب في العسر مرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضعفه عن قهر شهوته أيام المحج ويصح حل الأول على حال الأكار الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الأصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من المحج بعد انعقادها فإن الشافعي يقول في أربع قوايه أن له تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منعها من حج التطوع في الابتداء فإن أصرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لأن من الأئمة من راعى تعظيم حرمة المحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنياً على المشاهدة والله تعالى أعلم بالصواب

(باب الاضحية والعقيقة)

اجمع الأئمة على أن الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها واتفقوا على أن المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الأجزاء وعلى أن الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى أن الحرج البين يمنع الأجزاء وكذا العور واجمعوا على أن مقطوعة الأذن لا تجزئ وكذا مقطوعة الذنب لفوات جزء من اللحم واتفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئاً من لحم الاضحية المنذورة وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدى نذراً كان أو تطوعاً وكذلك يبيع الجلد خلافاً للحنفي والأوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على أن البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة عن واحد وقال اسحاق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على أنه لا يمس رأس المولود بدم العقيقة وقال الحسن يطل رأس المولود بدمها هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة وصاحبي الإمام أبي حنيفة أن الاضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة أنها واجبة على المتعين من أهل الأمصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول أن البلاء

الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين ظهرهم الله تعالى من
 المخالفات ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العبد نزول البلا عليه في كل يوم
 طول السنة اسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحنة اولما يقع فيه من النقص
 في الامور فكان اللائق بأهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق بأهل المشهد الاول
 استحبابها وواجبها التأكيد قديم من حيث اتهامهم بنفوسهم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه
 يدخل وقت الذبح بطولع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العبد والمخطئين صلى الامام
 العبد ولم يصل مع قول الأئمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح أن يصل الامام العبد ويخطب الا أن
 أباحيفه قال يجوز لاهل السواد أن ينفخوا اذا طلع القبر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية
 بطولع الشمس فقط فالاول مشددة في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد
 الا في حق أهل السواد وذلك ليتسع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة
 والمخطئين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلو لم يقل أبوحيفة بدخول وقت
 الذبح بالغبر الثاني لبكافوا اذا رجعوا من الصلاة وسماع المخطئين لا يستوى طعامهم الا بعد
 الزوال مثلاً فيصير أهل المصر بأكبر ويفرون وأهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم
 ومعلوم ان يوم اليمين هو ولعب وسرور عادة فكان دخل الوقت وبالغبر الثاني في مساواة
 ذهابهم لسماع المخطئين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام أباحيفه ما كان أطول
 بآخيه في معرفة أسرار الشريعة * ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت للضحية هو آخر أيام
 التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة ومالك ان آخر وقت للضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام
 التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار الضحية في يوم النحر خاصة ومع قول
 النخعي انه يجوز تأخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
 مشدد والرابع مخفف جداً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الاربعه ظاهر تابع
 لما ورد في الاحاديث والآثار * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة
 لم يفت ذبحها بقوات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول أبي حنيفة ان الذبح يسقط
 وتدفع الى الفقرا حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بأيام التشريق وعدم تقييده بها * ومن
 ذلك قول الشافعي وأحمد انه يستحب لمن أراد التضحية ان لا يخلق شعره ولا يلقم ظفره في عشر
 ذي الحجة حتى يضحي فان فعله كان مكرهاً وقال أبو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول
 أحمد انه يحرم فالاول مخفف بعدم الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي حنيفة أخف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والتحرير والكره
 فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول أبي حنيفة كون
 الكراهة أو التحريم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الأصول * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة انه اذا التزم أضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع أجزاءها مع قول

أبي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيعدل الاول على حال الاصاغر والثاني
 على حال الاكابر من اهل الورع المتقين في الادب مع الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك
 الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العني في الاضحية يمنع الاجزاء مع قول
 بعض اهل القضاة انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحبون من الله تعالى
 ان يتقربوا اليه بشئ ما قص بسعة من الصلوات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يرعون
 الا ما ينقص اللحم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تكرر مكسورة
 القرن مع قول احمد انه لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويجعل الامر ان على حالين بالنظر
 للاكابر والاصاغر . ومن ذلك قول مالك والثاني ان الرجاء لا تجزئ مع قول أبي حنيفة
 انها تجزئ فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والتهو الذين يسئل عليهم ثم يحصل
 السائمة من العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر . ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجزئ مقطوعة
 شئ من الذنب ولو يبرام اختيار جماعة من متأدي أصحابه الاجزاء مع قول أبي حنيفة
 ومالك انه ان ذهب الاقل اجزا او الاكثر فلا ولا جد فبما زاد على الثالث رواية ان فالاول مشدد
 خاص بالاكابر وما بعده مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستنيب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذم مع قول مالك
 انه لا يجوز استنابة الذم ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون
 الذم من اهل الذم في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يبق
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا سرافق احكام الكافر والمشرک والفرق بينهما
 لا تسافر في كتاب . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير اضحية
 بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة
 عمدا اوسهوا لا يضر مع قول احمد انه ان ترك التسمية عمدا لم يجز كما هو وان تركها ناسيا فيه
 روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة انها تحل مطلقا سواء تركها عمدا اوسهوا ومذهب
 أصحابه كما قاله القاسمي عبد الرهاب ان تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول
 أبي حنيفة ان الذابح اذ ترك التسمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا باكتفت فالاول
 مخفف والثاني وما بعده مفصل الا لرواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه من منع الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا لاخذ بفاحر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم
 الاصنام والوثان ووجه من اباح الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقرائن
 الاحوال فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الا صنم والوثان فتخطر على باله وقد اجمع
 الائمة لاربعة على استحباب التسمية في جميع ما أمرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك
 الا بعض اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد بالنظر بحال الاكابر

والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول اجدان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك انه تكرر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل عني وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه النبا عدم شركة غيراته مع الله عند الذبح والمبالغة في التفسير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فاظهار الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال قيامك بها لم تخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امرؤ لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان ادق عليه * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضي وأهله وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالاصاغر واما الوجوب فهو خاص بالاكابر الذين لا يقدرון على تحمل ثقل منه الخلائق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه يتصدق بها كلها الا فيما يتبركها كلها * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المنذورة والمتطوع بها مع قول النعني والاوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي تعار كالقاس والقدر والمخل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالاكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالاصاغر وأهل الحاجات وحكى ذلك عن أبي حنيفة أيضا وقال عطاء لا بأس ببيع أهب الاضاحي بالدرهم وغيرها اه ووجهه عدم باو غ عطاءه عن ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل أكثر لحما والغنم أطيب فيحمل الاول على جال الفقراء والمساكين والثاني على حال الاكابر في الدنيا المترفين فيفحق كل انسان بما هو متمسك عنده وبحسب ان يأكل كل منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تحزى الا اذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحدا فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا أقول انها مستحبة ومع قول احمد في أشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني أخف والارابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والتدب معا ولكل منهما مجال فالاستحباب خاص بالتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن

والجواب خاص بالا كابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالا صاغر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السنة في العقيقة ان يذبح عن الغلام ثمانان وعن الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر عتابة الانثيين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا الشهيد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد * ومن ذلك قول الشافعي واجد باستحباب عدم كسر عظام العقيقة وانها تطبخ اجزاء كبارا تفاولا بسلامة المولود مع قول غيرهما انه يستحب كسر عظامها تفاولا بالذبول وكثرة التواضع وخودنار البشرية والله تعالى اعلم

(باب النذر)

اتفق الاثمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام المحيض فان نذر صوم العيدين وصام صح صومه مع التحريم عند أبي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالا صاغر والثاني خاص بالا كابر من اهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم بند والمعصية كفارة مع قول احمد في احدي روايته انه ينفق ولا يعمل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فياثم على ذلك فكان وجوب الكفارة لاثقابه دافعا عنه اثم نية فعل تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده وانفسه لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايته انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياسا على الدماء الواجبة في الحج بقول حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين اذا حث فيها * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من نذر نذرا مطلقا صح وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يلقه يعنى النذر المذكور بشرط اوصفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان لا يفارق حضرته بلا حصول شيء وحرم عليه لان ذلك كالتلاعب فهو كمن قوى تغلام الصلاة مطلقا غير تعيين فانه تعص صلاته ووجه الثاني ان تعليق بشرط اوصفة هو موضوع النذر فاقهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده ولم يلزمه شيء مع قول احمد في احدي روايته انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه

مثل ذلك قريبا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير
قول الشافعي في إحدى القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر يقتصر بين الوفاء به وبين
كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الشافعي ان من نذر قربى في حجاج كان قال ان كلف فلا ناقة لله على صوم او صدقة فهو بخير
بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة انه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تخفيف
الكفارة ومع قول مالك واجدانه بخيره الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب
الفقه ومرجعه الاجتهاد * ومن ذلك قول الشافعي فيمن نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان
يتصدق بجميعه مع قول اصحاب أبي حنيفة انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة استحيابا
وفي قول آخر انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلاث جميع امواله
المذكورة وغيرها ومع قول احمد في إحدى روايته انه يتصدق بجميع الثلث من امواله
وفي الرواية الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
وما بعده قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ومرجعه الاجتهاد
* ومن ذلك قول مالك واجدوا الشافعي في اصح قوله ان من نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين
فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والاقصى مع قول أبي حنيفة ان الصلاة لا تعين
في مسجد بحال فالاول مشدد وهو خاص بالا صغار الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة
من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي
المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما جعله الله
تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح ان يكون القائلون بالا اول يشهدون كذلك هذا
المشهد بالاصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون الكل من القائلين بالتساوي
قط ونظير ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المنتقم فضلا رجوع
الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينها
راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم او بالنظر الى ما جعله الله للعبد فيه
من الثواب لا غير * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر لمذر قضا مع
قول مالك انه اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني
فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالا صغار ووجه الاول قاس النذر على الفرض في
نحو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه
الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لانه بما اوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك
ان الحق ما امره بالوفاء به الا عقوبة له على سوء اذنه في مراجمته التسارع في التشرية ولذلك ورد
النهي عنه وعده بعض المحققين من جملة الفضول المنهي عنه وما مدح الله تعالى الذين يوفون
بالنذر الا من حيث قدر كهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم * ومن ذلك قول مالك

وأحمد انه لو نذر قصد البيت المحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي الى بيت الله المحرام
لزمه التقصير بحج أو عمرة ولزمه المشي من ديرة أهله مع قول أبي حنيفة انه لا يلزمه شيء إلا إذا نذر
المشي الى بيت الله المحرام وأما إذا نذر القصد والذهاب اليه فلا قالوا أول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر * ومن ذلك قول
الشافعي في أحد القولين وأبي حنيفة ان من نذر المشي الى مسجد المدينة أو الأقصى لا يستقدره
مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه انه يستقدر ويلزمه فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تقاوب المساجد وتساويها قريبا فرجعه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو نذر فعل مباح كان قال الله على ان أمشي الى بيتي
أو اركب فرسي أو لبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد انه يستقدره بذلك وهو بخير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
كل من هذه الأقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى اعلم
(كتاب الاطعمة) *

اجمعوا على ان محوم النعم حلال واتفقوا على ان كل طير لا يخلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على
ان الارنب حلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك واتفقوا على ان
الجملة اذا حبست وعلفت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت الكراهة
عند من لا يقول بتحريمها كالائمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوما والاشاة
سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام واجمعوا على جوار الأكل من الميتة عند الاضطراب وكذلك
اتفقوا على ان السمن أو الزيت أو غيرهما من الادمان اذا وقعت فيه فارة فألغى وما حولها حل
أصل الباقي وكان طاهرا وكذلك اجمعهوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه حائطا
الا باذن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك
قول الامام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل اكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول
اصحابه بحرمته وهو قول أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيار ووجه
لكراهة كونه نازلا في الاستطابة عن محوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلا اذا قيل
باباحتها فيضعف الاستعداد لمر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من
قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي ابقاءها وعدم ذبحها ولو حل اكل لحمها في الجملة
فافهم * ومن ذلك قول ائمة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال والخمير الاحلية مع قول
مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققوا صحابه انه حرام ومع قول الحنبل يحل اكل لحم
البغال وقال ابن عباس يحل اكل محوم الحمرا الاحلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرائع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على
اختلاف طباع الناس من طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه بأكله
فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة
على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعض به على غيره كالعقاب والصقور والباري
والشاهين وكذا ما لا مخلب له اذا كان يأكل الجيف كالنسر والرحم والغراب الابقع والاسود وغير
غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه
قسوة من حيث انه يعض غيره ويقهره من غير رحمة بذلك الحيوان المقسور فيسرى نظير تلك
القسوة في قلب الأكل له واذا قسى قلب العبد ما زال يحسن قلبه الى موعدة وصار كالحمار
ومن هنا ورد النهي عن الجلود على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما يورث
ووجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستحق ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه فيباح
له أكله فان العلة في تحريم غير المستطاب اتماهي من جهة الطب وذلك لان أكل كل ما لا تشبهه
النفوس يكون بطي الهضم فيورث الامراض عكس اكل الانسان ما تشبهه نفسه فانه يكون
سرير الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نسي عن قتله كالمطاف والمهدود والخفاس واليوم والبيضاء
والطاووس مع قول الشافعي في أرجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو كان أكله يؤدي لما كان نهياً عن قتله ووجه الثاني
انه لا يلزم من النهي عن قتله حل أكله فقد يحرم وفلك كلهم كلب الصيد والماشية فافهم *
ومن ذلك قول الائمة بتحريم أكل كل ذي ناب من السباع يبدو به على غيره كالاسد والثمر
والذئب والفيل والذئب والهريرة لا مالكا فانه أباح أكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على
حال اصحاب الرفاهية فافهم * ومن ذلك قول صاحب التيجيز بتحريم أكل الزرافة مع قول
السبكي في الفتاوى المحلية ان المختار حل أكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل ذلك
على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية * ومن ذلك قول الشافعي واجد يحل الثعلب
والضبع مع قول مالك بكراهة أكل مجهما ومع قول أبي حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع
الى اجتهد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب واليربوع مع قول أبي
حنيفة بكراهة أكلهما ومع قول احمد باباحة لحم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة بتحريم أكل جميع حشرات الارض كالنار والذباب والدود والمنفرد عن معدنه أو الذي
يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك على حالين * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات حتف أنفه من

غير سبب يمنع به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والثاقبي يحل اكل القنفذ مع قول ابى حنيفة واجد بتعريمه ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد والحيات اذا ذكيت والخلد دابة عجماء تشبه الفأر فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابى حنيفة واجد والثاقبي في اصح قوله انه يحرم اكل ابن اوى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاقبي في اصح قوله ان المرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدي روايتيه انها مباحة وفي الاخرى انها حرام فالاول والاربع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول ابى حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكتب الماء والصفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والصفدع والكوسج وبقية قري غير السمك عنده الى الزكاة كخنزير البحر وكتب * راسه ومع قول بعض اصحاب الثاقبي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتة وكل ماله شبهة في البر لا يؤكل ورجح بعض الثاقبية ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والصفدع والحية والسرطان والسحفاة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاختبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي اتى الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فحمل كل ما فيه الا الخنزير واوحى الخنزير وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسماء والذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقيل له انه من البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم سميتوه خنزير ارب بنية وجوه الاقوال ظاهرة مذمومة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهية اكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بتعريم اكل لحمها ولبنه او يفسد افا لا في تخفيف وهو خاص باصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص باهل الرفاهية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الثاقبي انه يجوز للضطر اكل الميتة ولا يجب مع قول غيره انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تعريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يندفع الملك عن الصيد فالاول خاص بالاكابر المتورعين المشددين والثاني خافر بالا صغار فكل لسان حال الاكابر يقول لئلا ترك اكل الميتة تنزيه البطوننا عن اكل النجاسة من حيث انها محل نظر الله البنا كما ورد وكان لسان حال الا صغار يقول ان مراعاة تعمي من حيث انها وديعة الله عندي اولى من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يجب بقاء العالم اكبر من ذهابه قال تعالى ولا تقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وان جفوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم ان داود عليه الصلاة والسلام لما بنى

بيت المقدس كان كل شئ بناءهم عدم فشكل ذلك الى الله تعالى الله تعالى اليه ان يتي لا يقوم
 بناءه على يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى
 بلى ولكن اليسوا بعبادي انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه انه
 لا يجوز له أي للنظر الشبع وانما يأكل سد الرق مع قول مالك واحمد في إحدى روايتيه انه يشبع
 ومع قول الشافعي في ارجح قوليه انه ان وقع حلالا قريبا لم يميز غير سد الرق ومع قوله ان المنقطع
 في طريق يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالا كابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
 بالاصغر الذين لا يتدرون على شدة الجوع ووجه الراجح من قول الشافعي المسئل بقاعدة ما جاز
 للضرورة بقدر قدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالا حياط فقد لا يجد شيئا بعد
 ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك * ومن ذلك قول مالك وأكثر اصحاب الشافعي وجاعة
 من اصحاب أبي حنيفة ان المنظر اذا وجد ميتة وطعام الغريباً كل طعام الغير اذا كان غائباً بشرط
 الضمان بترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب أبي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه يأكل كل
 الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغير فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بذل العبد طعامه للمنظر وعدم توقفه في ذلك فقدم على
 الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبعه فبالاحد من الخلق في الدنيا ولا في الاخرة فكان أكلها
 اخف من أكل طعام الغير ولو حصل بأكلها بعض مرض في الجسد فيرجى الشفاء منه بالمداواة
 ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال في الخليج أيام عدم الماء وهو ينهش
 في دجاجة ميتة فنظرت اليه شرافة فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار الغدير فيه يقدم
 الميتة على ما في أيدي الناس * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على تعذر قطع الدهن المائع
 اذا تجمد وان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز
 الاستصباح به فيحمل كلام المانع في المستثنين على حال أهل از فاقية من الاغنياء ويحمل كلام
 المجوز على حال أهل الضرورات * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي باباحة الشحوم التي
 حرمها الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي مع قول مالك في إحدى روايتيه انها
 تحرم وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالرايتين عن أحمد واختار جماعة من اصحابه
 التحريم وجماعة الكراهة منهم المخزومي فالاول مخفف والثاني مشدد ومن الكراهة
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش أو دواء له شربها وهو أحد أقوال الشافعي مع قول
 الشافعي في أعمح قوليه المنع مطلقاً مع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي
 واختاره جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الضرورات تبیح المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح
 بالجواز شربه العطش أو دواءه فقف عن الشرب أو شرب بقع النظر عن كون ذلك مباحاً ونهيب

منه ونستغفر الله تعالى ويصح حمل الاباحة على حال الاصاغر والمنع على حال الاكابر ووجه
المنع في التداوي دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاءً الا حتى يفيم امر
عليها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريستان غيره وهو غير محوط أن يأكل
من فاكهته الربابة من غير ضرورة الا باذن مالكه وأما مع الضرورة فيأكل بشرط النسيان مع
قول احمد في حدى روايته انه يساح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله
في الرواية الاخرى انه يساح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
باستحباب ضيافة المسلم للمسلم اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب
مع قول احمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى
امتنع من الواجب صار عليه ديناً فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل
المروءات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم اخيه الكرم
والمروءة وطلب تخلص ذمة اخيه من تبعه اخلاله بحقه ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد
ترتيبه في ذمة الضيف * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول الشافعي في اطهر قوله ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص
وكثرة النفع المتعدى الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

(كتاب الصيد والذباح)

اجمعوا على ان الذباح الممتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يثاقى منه الذبح سواء الذكرو والانثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذباح الكفار غير اهل الكتاب وعلى أن الزكاة تصعب بكل ما انهر الدم
وحصل به قطع الحلقوم والمرى عن سكين وسيف وزحاج وحجر وقصب له حديق قطع كناية طع السلاح
المحدد وانفقوا على أنه لو امان الرأس لا يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا
القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تقهر الابل قائمة مقولة
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة وانفقوا على جواز الاصطباذ بالجوارح المعلبة كالكلب
والفهد والصقر والشاهين والبازي الا الكلب الاسود عند احمد كما سيأتى وعن ابن عمر ومجاهد
انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولورمى باثرا فبحرجه فقط الى الارض فوجده ميتا حل بانفاق
الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الائمة الثلاثة انه لا يجوز الزكاة بالسر والطر مع قول أبي حنيفة تصح اذا كانا منفصلين بمعنى
عن الذباح والاول مشدد ودليله النهي عن الذبح بها والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا
منفصلين انهما يذران الدم بخلافهما متصلين فان حركة ما تكون ضيقة لا تكاد تطع الحلقوم
والمرئ فيؤدى ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين لئلا يملأ رتمه فنهائم عاصرت الذبيحة
فانهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم

والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرى فقط ومع قول ابى حنيفة انه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرى والودجين فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهرا فان كلامه ما يخرج للدم الذي يضر بقاؤه في الذبيحة ولو مع بط * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واجد لا يتحل بحال فالاول مخفف والثاني مشدد ووجد الاول معروف ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل اوجه له بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحل على الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا مأكولا فوجد في جوفه جنينا ميتا حل اكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف ومول على حال من طابت نفسه باكله مع الجبل بحديث ذكاة الجنين بذكاة أمه والثاني فيه تشديد ومول على حال من لم تطب نفسه باكله * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز الاضطهاد بالكلب المعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلقة مع قول اجد انه لا يحل صيد الكلب الاسود ومع قول ابن عمر وبجاءه انه لا يجوز الاضطهاد بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لم يحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر وبجاءه ان الاضطهاد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه تكلم فشم السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد لتسمية السبع كل ما في حديث اللهم سلط عليه كلما من كلابك فسلط الله تعالى عليه السبع فأكله * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل على الصيد يطلبه واذا زجره عنه انزجر واذا أشلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد أمسكه على الصائد ودخل بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الاول فيكون فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد الا بكونه يمسك الصيد للصائد ويخلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واجد انه يشترط في الجارح ان تسكر منه الشروط مرات حتى يسمي معلما وقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على حال اهل الورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الشافعي باستحياب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد وانه لو تركها ولو عامدا لم ينحر مع قول ابى حنيفة انها شرط في حال كونه ذاكرا فان تركها

ناسيا حل او عامدا فلا ومع قول مالك انه ان تعد تركه لم يحل وان نسي فغيبه روايتان ومع قول
 احمد في اظهر رواياته انه ان تركه ساعتا راسا للكلب او الرمي لم يحل الا كل من ذلك الصيد على
 الاملاق عدا كان الترك اوسم واومع قول داود والشعبي وابي ثور ان التسمية شرط في الاماحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا او ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والاربع
 مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد بجميع الاقوال فان
 الامر بالتسمية يشمل الوجوب والتدب فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو قفر
 الصيد ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة غاب قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابى
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والاربع مشدد واللاق باهل الورع الساني واللاق
 بغيرهم الاول * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوليه ان
 الجراح لو قتل الصيد بثقله حل مع قول احمد وابي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاق باهل الخصاصة الاول وباهل الرفاهية
 الثاني * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه واجدان الكلب المعلم لو اكل من
 الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاثنان يحل
 فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جراحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابى حنيفة
 انه لا يحرم ما اكلت منه جراحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوليه واجدانه لورمى صيدا او ارسل عليه كلبا فغره
 وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابى حنيفة انه
 ان وجدته في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحبل لخمعة الحديث
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لو صب اجولة فوقه فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابى حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
 يحده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه لو توحش انسى فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحشي مع قول مالك ان
 ذكاته في الحلق واللثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لورمى صيدا ففقد نصفين حل كل
 واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابى حنيفة انها لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك
 ان كانت القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجع
 لاجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انه لو ارسل الكلب على
 الصيد فزجره فلم ينزجر وزاد في غدره لم يحل اكله مع قول ابى حنيفة واحمد يحله فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة

الثلاثة انه لو افات الصيدين يده لم يزل ملكه عنه مع قول أجدانه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل واحد وجه راجع الى ما ظهر للجهتهدين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو صاد طائر اربا وجاهه في برجه فصار الى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن أنس ببرجه بطول مكته صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

ولنشرع في ربيع البيوع وما بعده من ربيع النكاح والجراس الى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جداول يطول الكتاب وتسركاتبه على غالب الناس فأقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب البيوع)

اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما المسائل التي اختلفوا فيها فنذكر ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وأجدانه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انه تمام البيع اذا ساقا من الولي وأجد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما الآية وان تصرف بالبيع واشراف في معنى اعطاء السفهاء المال لاسيما انهم البس والشراء بلذ المال والجماع بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في اضاعه المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي لا على السبي فصح البيع لان الصبي حينئذ كالردال والعاقده غيره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة بجمته فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه رجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما ظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الحظ والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن مختار فساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم لمحبس أو غيره وجعلنا الاثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الاثم بالمشتري ايضا حيث علم بالاكراه * ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله وأبي حنيفة وأجد في احدى الروايتين عنهما انه لا ينعقد البيع بالمعاطة مع قول مالك ان البيع ينعقد بها واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأجد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع

والشترى وترافعا الى المحاكم فانه لا يقدر على المحكم شهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه
من اللفظ ولا يكتفى اذيقه ولا رأياه يدفع اليه دما غير مثله ثم دفع الاخر اليه حمارا مثله ووجه قول
مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطائه المبيع للشترى
ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالا كابر من أهل الدين الذين لا يدعون باطلا يرون
الحظ الاول وفرلاخيهم كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان وأما الاول
فهو وخاص بابناء الدنيا المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل ربما واحد منهم شهادة من شهد عليه
بمحق وطعن في شهود خصمه * ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء المحقرة
كزغيف وخزعة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم
في الامور المحظيرة وضابط الخطير والمحقير ان كل ما يحتاج الناس فيه الى الترافع الى المحاكم
فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان البيع
ينقد بلفظ الاستدعاء كعني أو اشترى فيقول بفت أو اشترى مع قول أبي حنيفة انه لا ينقد
أصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول العرض بكون المستدعي بائنا أو مشترى
اذ لا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة
فربما فهم الناس منه انه لم لو يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان
يسير الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الأسواق ويصح حل الاول على حال الا كابر من
أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الاول وفرلاخوانهم وحل الثاني على من كان بالفضد من ذلك
كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة أو القرائن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا
أو اختارا لزوم البيع فان اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار للآخر حتى يفارق المجلس أو يختار
اللزوم مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما
اخترت يعني اللزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار
مجلس ويصح حل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الحظ الاول وفرلغسه فرجهما
الشارع يجعل خيار المجلس لهما لقصور نظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يصح حل الثاني على
حال الا كابر الذين يود كل واحد منهم الحظ الاول وفرلاخيهم ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس
لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا ظهر الحظ الاول وفرلاخيهم بل يفرح أحدهما بذلك فافهم *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرطا الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول
الامام مالك يجوز بقدر ما تدعوا اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالعالمكة التي لا تنبئ
أكثر من يوم لا يجوز شرطا الخيار فيها أكثر من يوم والقربة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة
أيام يجوز شرطا الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد ثبتت من الخيار
ما يتفقان على شرطه كالأجل فالاول فيه تشديد تبعاً للدلالة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم امور الدنيا وهوانها عليهم ورويتهم المحظ الاوفا لانهم اولا نفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخيار اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة ان الليل يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لا بد من اختيار او اجازة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه سلعة وشرط انه اذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة ايام فلا يبيع بينهم ما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قال البائع بعثك على اني ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما مع قول أبي حنيفة بحكمة البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول في المسئلة والثاني مشدد وقول أبي حنيفة فيهما مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهرة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان لمن ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحبه ثارضى لا يخيه بالخيار فكانه اذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني انه قد سدد له عند حضوره غير ذلك فراعى أبو حنيفة الاحتياط في حكمة الفسخ ويصح جعل الاول على حال الاكابر الذين يرون لا خيهم المحظ الا وفروا جعل الثاني على حال من كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا شرط خيار مجعول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز وتضرب له مدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بحكمته ما ومع قول ابن أبي ليلى بحكمة البيع وبطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والزابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بحكمته ما ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن أبي ليلى ان البيع قد انقضى بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهد فاقى لم ار له دليلا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه مع قول أبي حنيفة ان الخيار يسقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه بتفاصيله وتفاريده فلا نطيل بذكره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للبائع وطء المجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد انه لا يحل وطؤها للبائع ولا للمشتري فالاول مخفف

والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن الجارية
لا ينته الا باقضاء مدها فحجارتها فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد وجهه قول احمد كون الوطء لا يجوز الا قدام عليه الامع تحقيق
حقه الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فانهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين
(باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال على
وابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على قبضه كالطير في الهواء والسمك
في البحر والعبد الا بقي خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الا بقى وعن عمر بن
عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما جازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتجب في اخذه
الى مؤنة كبيرة واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فآرته ان انفصلت من حي عند الشافعي
واتفقوا على ان لبس المرأة طاهرا وعلى جواز شراء المحصى وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق * واماما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوز بيع
العين النخسة في نفسها كالسكب والخنزير والنجر السرجين فان تلغ الكلب او تلغ فلا قيمة له
وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن
النخس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسرجين وان يוכל المسلم ذميا في بيع
النخس والبغير وفي ابياته ما ومع قول بعض اصحاب مالك بجواز بيع الكلب طائفا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم بجواز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث متخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه
بحسب احتياط صاحبه مع انه لم يرد لدليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف النخس ويصح
حمل قول ابي يوسف بجواز السلم ان يוכל ذميا في بيع النخس على كونه كان يرى ان الوكيل غير
سفير محض والحديث انما العن بائنها وهو هذا الذي لا المسلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
يجوز بيع المدبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطعة فالاول مخفف والثاني
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميراث والاول خاص بالا صاغر الدين قد يحتاجون الى ثمن المدبر
بعد التدبير فيكون توسعة الاثمة عليه يجوز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضروراته رجعة * وذلك
احق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط البية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع بها وهو
خاص بالا كابر من الاولياء والامراء فانهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف
مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم ما كم اذ يخرج الوقف بخروج الوصايا فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميراث والاول خاص بالا كابر كافي المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه
لا سيما ان احتياجه اليه ولم يحكم فيه ما كم * ومن ذلك قول الشافعي واجد بجواز بيع لبس المرأة
مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان ارضه من لكم فما تومن أجورهن أي ثمن ليهن وأجرة حضائهن
للطفل وقوله تعالى فما تومن أجورهن مؤذن بحكمة بيعة ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
الآدمية في العادة الا لآدم ون ومن المعروف ان تسقي المرأة لبن الولد اخيها المسلم بلا ثمن
لشرف الذبح الانساني * ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايته انه يجوز بيع
دور مكة لكونها فكتت صلحا مع قول أبي حنيفة واحمد في أصح روايته انه لا يصح بيعها
ولا اجارتها وان فكتت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تقرير أبي صلى الله عليه وسلم دقة لا على بيعه دور لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا جارة ادبا مع الله تعالى ان يرى العبداء ملكا مع الله
تعالى في حضرته على الكسوف والشهود فان البيع انما شرع بالاسانة لمن هو في حجاب عن ربه
عز وجل ولوان ذلك المحجوب رفع لم يشهد الا الله فلن يبيع ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء
والاوصياء لازكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان
الجهل وور على خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزاء الذي ينافيهم * ومن ذلك
قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول أبي حنيفة
واحمد في احدي روايته انه يصح ويوقف على الاجارة مالكة وهو القديم من قول الشافعي بخلاف
الشراء فانه لا يوقف على الاجارة عند أبي حنيفة ومع قول مالك انه يرقب البيع والشراء على
الاجارة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف الثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر فان الاجارة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال التدا نذلك تقديم وتأخير *
ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما ليس بقرمادك عليه مطلقا بل قبضه
عقارا كان أو متمولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
الطعام قبل القبض وأما مسواه فيجوز ومع قول أحمد ان كان المبيع مكيلا أو موزنا أو معدودا
لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مني الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
ان العقار لا يضاف تغيره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك ان الغلبة للتغير على الطعام
بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزن والمعدود عادة فلا يثدر عليه
القبض * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيه لا ينقل كاله نار
والثمار على الاشجار بالتخلية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين
ظاهرا ما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
العقار ووجه الثاني ان البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض
من النقل بذلك * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد
أرثوب من اثواب مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد أو ثوب من ثلاثة أثواب

بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار مردا لالامر الى الرضا فكان اشترى رضى بالعيب ان
 كان هذا العيب * ومن ذلك قول مالك والشافعي في ارجح القولين انه لا يصح بيع العيب
 المتأبى عن المأقذين ولم توصف لمسا مع قول أبي حنيفة انه اتفق وبشئ للمشتري الخيار عند
 الرؤية وبه قال احمد في أصح الروايتين عنه واختلاف اصحاب أبي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس
 والنوع كونه بملك مافي كمي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حل الاول على بيع ما يقبل فيه التغير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
 يقبل تغيره وبه قال بعض الشافعية * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح بيع الاعمي وشرائه
 واجارته ورهنه وهبته وبشئ له الخيار اذا لمسه مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيعه
 ولا شراؤه الا اذا كان راى شيئا قبل الهى مما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث انما البيع عن تراض وقد رضى الاعمي بذلك
 ووجه الثاني قدور الاعمي عن ادراكه الجيد والردى * فربما ندّم اذا اخبره الغير برداة لونه مثلا
 ويحتاج الى ردّه مع الحياء والمجمل * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح بيع الباقلاء
 في قشره الاعلى مع قول أبي حنيفة يجوز له فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
 خاص بدوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بضمه بيع
 المحنطة في سبيلها مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام
 والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه يصح بيع النخل في كوارته ان شوهه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيع الحل فالاول مخفف
 خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان
 في الاستفاح به ان يتهبه من صاحبه وذلك لانه لا يضبط بعدد ولا وزن ولا ككيل فنرجع عن
 موضوع المبيعات * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
 يجوز بيعه ايا ما معلومة اذا عرف قدر حلابها فالاول مشدد دليله الحديث الصحيح في ذلك
 والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به ايا ما معلومة غالب البابل رأيت من يسامح بلبن بقرته الشهر
 وأكثر بطريق الاباحة أو الهبة والاول خاص بالاكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة
 حيث طابت به نفس البائع * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باباحة بيع مخف من غير
 كراهة مع قول احمد والشافعي في أحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحرّم
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن المبيع حقيقة انما هو الجلد الورق وأما القرآن
 فليس هو حلا في الورق ووجه الثاني انه لا يسقل انفصال اللفاظ عن المعاني فسكره
 البيع لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تخيلا لاسيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
 كلام الله وان كان النطق به واقعا متافاهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب
 * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح بيع العنب لعاصر المنعرج الكراهة مع

قول أحد بعدم الصحة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي
يؤخذ بها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لمن يريد أن
يعصره خرا غير حرام لعدم تحققنا أنه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لغنا من الخمر وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب
لأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر إنسان إلى ثوب موضوع في طاق على
ظن أنه امرأة أجنبية فإنه يحرم عليه ذلك فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أجرة
ضراب الفحل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب الفحل فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين
في البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التأذي
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الأم وولدها قبل البلوغ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور
أنه لا يصح ووجه الأول أن الشارع ناظر إلى حصول العتق ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط
لعموم نهيته صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما ظفر به قائل هذا القول
من الحديث والإنسان متبع ما هو مشروع فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يحرم التفريق
في البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بجملة البيع مع تحريم التفريق قبل
البلوغ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع)

اتفقوا على أنه لو باع عبد بشرط الولاية لم يصح وعن الأصطخري من أصحاب الشافعي أنه يصح
البيع ويبطل الشرط تغير ما قاله الحسن وابن أبي ليلى والنخعي أنه لو باع دارا بشرط أن يسكنها
لباشع من أنه يجوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم

(باب الربا)

أجمعوا على أن الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والمخ إذا علمت ذلك فقد أجمع المسلمون كلهم على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروها وحلها إلا مثلا بمثل وزنا بوزن يدايدو يحرم نسبة
واتقوا على أنه لا يجوز بيع المحنطة بالمحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ إذا كان
بعبارة مثلا بمثل ويذايدو ويجوز بيع التمر بالمخ والمخ بالتمر متفاضلين يدايدو هذا ما وجدته
من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونها من الائتمان أو من جنس الائتمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا
فيهما كونهما موزون في جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر
والشعير والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز الربا في الماء

الذهب والادهان على الاجمع وقال في التذمين انها مطبوعة او مكيلة او موزونة وقال اهل الفداد
ان با غير ملل وهو مخصص بالمخصص عليه فقط وقال ابو حنيفة العلة فيها تكونها مكيلة
في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن احمد وايتان احدهما كقول
الشافعي والسانية كقول ابي حنيفة وقال ربيعة كل ما يحب فيه الزكاة فهو راي فلابحوز
بيع بغير بيعين وقال جماعة من الصحابة ان الزبا خاص بالنسيئة فلا يحرم التفاضل انتهى
وتوجيه هذه الاقوال ظاهر عند اربابها فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
بيع بعض الدراهم المشوشة ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة مع قول ابي حنيفة انه ان كان الفس
قليلا جاز فالاول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة مدبحة ودرهم والثاني مخفف خاص
بعوام الناس فراجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا
في المحدث والرصاص وما أشبههما لان العلة في الذهب والفضة الثنية كما مر مع قول ابي حنيفة
واحمد في اطهر الزايتان ان الزبا يشهد الى الحساس والرصاص وما أشبههما فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول تخصيص الشارع الذهب والفضة
بالمذكور في الزبادون غيرهما ووجه الثاني الحاق المحدث والحساس بهما في الجنسية والصفة
فوزع في شرط فيما المحلول والماملة والتفاضل قبل الفرق اذا باع جنسا بجنس * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه مع قول ابي حنيفة ان ذلك حائز
فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول النظر لملل العينة
ووجه الثاني عدم الضرر اليها فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم الا اذا باع ومالم يذبح فهو
جنس آخر * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بمثله مع قول احمد
يجوز به ومع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع احدهما بالآخر اذا استويا في العينة والخصونة
فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول في ذلك
كالوجهين في المسئلة قبلها في التلية وعدمها والله اعلم بالسواب

(باب بيع الاصول والثمار)

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حمامها الا المنقول كالنمل والبكرة
والسرير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجابات والرف والسلم المسمران وكذلك اتفقوا
على انه اذا باع غلاما او جارية وعليهما ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل
في بيع الدابة الحمل وانقروا للجسام وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعقل ثمرة هذا البستان
الاربع ما صح وعن الاوزاعي انه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا باع نخلا وعليه اطلع مؤبر دخل في البيع او غير
مؤبر لم يدخل مع قول ابي حنيفة انه يكون للبايع بكل حال ومع قول ابن ابي ليلى ان الثمرة
للشترى بكل حال فالاول مفصل والثاني واشتات فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميراث
ووجه الشك الاول من قول الاثمة الثلاثة ان الطالع قد صار ظاهرا مرثيا فدخل في البيع كبقية

التخلف عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة ان البيع وقع على جملة التخلية فتمل طاعها سواء
 ظهر أم لم يظهر ومن هذا علم توجيه قول ابن أبي ليلى والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه اذا باع الفرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقادشتمل على معلوم وبجهول
 قد لا يخرج الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد
 لاختيه بالجزم من الثمن المقابل للذي يخرج الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة انه
 اذا باع شجرة واستثنى غصنا منها لم يصح مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عسر تخصيص ذلك العص من الشجرة من غير زيادة
 ولا نقص من مجاوزة الاعمان وهو خاص بالا كابر من اهل الورع ووجه الثاني المساحة بمثل
 ذلك عادة فصح استثناء العنق والله اعلم

(باب بيع المصراة والرد بالعيب)

اتفق الأئمة على ان التصرية في الابل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك
 اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري املك المبيع وتحذارش العيب لم يجبر المشتري على ذلك
 وان قاله المشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا تلقى البائع فسلم عليه قبل الرد
 لم يسقط حقه من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبدا على انه كافر فخرج
 انه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبده مالا وباعه وقبلنا انه أي العبد يملك لم يدخل
 ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تباه الله
 وكذلك الواقعه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الاربعة * واما
 ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصراة مع قول أبي حنيفة بعدم
 ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول وقوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري دونه ووجه الثاني ظاهر
 وهكذا نقول في سائر ما شد فيه العلماء لان قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم
 بعض ومن رؤية الخط الا وفرل انفسهم دون اخوانهم انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 واجدان الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص
 بالا كابر الذين لا خوف عندهم على أحد من يعاملهم ولا يرجحون انفسهم على أحدهم والثاني
 مشدد خاص بالا صغار الذين يرون الخط الا وفرل انفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخط الا وفر
 لاختيه وربما رأى الخط الا وفرل اختيه ثم تغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية
 احوط لدينهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثافعي انه اذا وجد بالبيع عيب بعد
 قبض المبيع والتمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الامام مالك ان عهدة الرقيق الى ثلاثة ايام
 الا في الجذام والبرص والجبنون فان عهده الى سنة فيثبت له الخيار اذا مضت السنة فالاول
 مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الادحاث والثاني بمقتضى وجه التفصيل

في الشئ الاول من كلام مالك المجري على قاعدة الخارقي البيع ووجهه في الشئ الثاني من كلامه القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في أئمة فانهم ضربوا لها ذلك سنة وأيضاً فان أقل مدة بزل فيها الجذام والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يبين انه مستحكم فيثبت به الحياز والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب البيوع المنهي عنها)

اتفق الأئمة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الله وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهوان يتنازع طعاما في الفلاء ثم يتسكبه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم الخبث وعلى تحريم بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من اغتر بالخبث واشترى فشرأوه فصح وان أثم التامع قول مالك يطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم الخبث فقط دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التحريم لامر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التفسير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للخبث المنهي عنه كما أشار اليه حديث انما البيع عن تراض اه اذ لو اطاع المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي ندعها الناجش لما اشتراه * ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العيبة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى أجل ثم يشتريها من مشتريها قدا باقل من ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك واجد به لم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالهوام والثاني مشدد خاص بالاكابر من أهل التورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كلاً من البائع والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر الشريعة يشهد لهما بالحق ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقة على فعل السفهاء والله اعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسمير مع قول مالك انه اذا خالف واحداً من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له امان يتبع بسعر السوق واما ان تعزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي أباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر الذين غاب على قلوبهم حب الدنيا واهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجزور على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأكبه ما يحب لنفسه وهو خاص بالاكابر الذين لم يقبل عليهم حب الدنيا واهمهم الله من محبتها المذمومة بالكفاية والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان بيع المسكر لا يبيع مع قول أبي حنيفة انه ان كان المسكر له هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان صح البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مسكر فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم تفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السوء ان عن فعل ما يصب به الاكراه وسهولة رده

عن اكرامه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الاعظم فان القاضي وغيره يجوزون عن رده اذا اكره احد من رعيته لاسيما ان نظرنا لكونه اتم نظرا من رعيته واكثر شفقة فرعا رأى المصلحة في اكرامه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم يفسخ البيع ان أمكن الاتفاق به عندهما وقال الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو أنلف فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم صحة بيعه نظير ما ورد في كسب النجاسات فان النجاسة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة الى بيعه لكثرة الكلام في كل زمان ومكان مع قول جهور الأئمة بنجاستها ونجسها وأمر الشارع بالغسل من فضلتها سبع مرات احداهن بالتراب الطهور ويصح جل القولين على حالين فمن احتاج الى كلب لما شية أو حراسة دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب بيع المراجعة)

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزهما اصحاب بن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى ثمنه مؤجل لم يجوز بمطلق بل يجب البيان وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا أطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الاربعة يثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

اتفق الأئمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يثبت تحالفا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الاحتياط والآخر لنفسه دون أخيه فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداة باليمين فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى روايتهم ما ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسخ البيع ورجع بقيمة المبيع ان كان منقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة انه لا تحالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن سيرين ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف لعدم وجود العين التي تحالفا لاجلها ووجه قول أبي ثور وقرآن المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الاصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أحد القولين انه اذا باع عينا بئمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله أن البائع يصير على تسليم المبيع ثم يصير المشتري

على تسليم انهم مع قول أبي حنيفة ومالك ان المشتري يبيع اولاً فالاول مشدد على البائع ليكون
أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة والثافعي ان المبيع اذا تلف بائناً فسخاً وماوية قبل القبض انفسخ
المبيع مع قول مالك وأحمد ان المبيع اذا لم يكن مكيناً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري
فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم الثمن ووجه الثاني ان البائع
أذن له في قبضه فكانه من حين باع بالقبض أو بالمعاينة سار في يد المشتري وحيازته ولو لم يقبضه
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثافعي ان المبيع اذا تلفه البائع انفسخ المبيع كالتلف
بالأففة مع قول أحمد ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته ان كان متقوماً وعمله ان كان
منايا فالاول مشدد في الفسخ والثاني مشدد في الثمن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان التلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف بائناً فسخاً وماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل وأحمد
نظر الى أن البائع برز منه الفعل فعليه القيمة أو المثل وان كان فعل البائع من جلة أفعال الله
تعالى فان له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والثافعي في أمح قوله ان المبيع اذا كان ثمرة قتلقت بعد التخلية اسهاماً من ضمان المشتري مع
قول مالك ان كان الثألف أقل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فآزاد فهو من ضمان
البائع ومع قول أحمد انها ان تلفت بائناً فسخاً وماوية كانت من ضمان البائع أو بنهب أو سرقة
من ضمان المشتري فالاول مشدد بانحان على المشتري لانه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني
مفصل وكذا الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الشق الاول من كلام مالك أن النقص
اذا كان أقل من الثلث يحتمل المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق
الاول من كلام أحمد ان التلف بالامر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن الثألف بعد التخلية كالثألف بعد
القبض فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام البيع
وكاله لا غير فتأمل

• (باب السلم والقرض) •

اتفق الاثمة على أن السلم يصح ستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان لجهة مؤنة لكن
أبو حنيفة يسمي هذا السابغ شرطاً وباقى الاثمة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم
في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جواره
في المعدودات التي لا تتفاوت أحادها كالحب والوزن والبيض الا في رد ولية عن أحمد وكذلك
اتفقوا على أن القرض مندوب اليه وعلى أن من كان له دين على انسان الى أجل فلا يحصل له
أن يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليحصل له الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضاً أن يجعل له قبل

الاجل بقضه ويؤخر الباقي الى أجل آخر وعلى أنه لا يحمل له أن يأخذ قبل الاجل بقضه عينا
وبعضه عرضا وعلى أنه لا بأس اذا حل الاجل أن يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى
أجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي
حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالزمان والطبخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول أحمد في أشهر روايته أنه يجوز مطلقا قال أحمد
وما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد مائل
الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز السلم حالا بل لا بد فيه من أجل ولومدة يسيرة فالاول
مخفف بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن السلم في أصله
بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذلك السلم ووجه الثاني أنه يبيع عين في الذمة الغالب فيه
التأجيل فانصرف المحكم اليه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجهور الصحابة والتابعين
أنه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا التجارية التي يحمل وطؤها
للمقترض مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير
الطبري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوزن للمقترض وطوهرن فالاول مخفف على الناس وقول أبي
حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة
الاحاديث فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان أو ابقائه أو اضلاله وتفسر وجود مثله ليرده
اليه فان المثلية في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تسمع غالب النفوس به ووجه
الثالث استبعاد وقوع المقرض في وطء التجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
بالنقص فهو محمول على حال الاكابر من أهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعاغ الناس
فافهم * ومن ذلك قول مالك يجوز السلم الى المصايد والنيروز والمهرجان وعيدا لتصارى والمجداد
مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
بالاصاغر أولى الحاجات والضرورات والرخص والثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع
ورؤية الحظ الا وفران عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين أجل على التحديد بل هم من
انحوائهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الحظ الا وفران نفوسهم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز السلم في اللحم مع قول
أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول املهم وان احدثهم
يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في كل اللحم
ويقتصر املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز
السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما عسته النار فالاول مشدد خاص بالاكابر
من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك للضيوف ونحوهم

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز السلم الا فيما
كان موجودا عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يجوز الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المحل فالاول فيه تحقيف خاص بالا صاغر الذين
تمس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين يحتاجون
لانفسهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت انحل فصار السلم اليه في مشقة من
جهة الوفاء بما سلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة السادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم على مر الشجر وقت الحاجة
ويقولون لكل شئ وقت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
واحمد منع الاشراك والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمنون اليه امر آخر والثاني مخفف
خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك
ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء
فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك
من العامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض المخبز
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص
بالاكابر من أهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جهة الربا بالباه الموحدة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز قرض المخبز عددا ويجوز
وزناؤه واحد الرابطين عن أحمد مع قول مالك انه يجوز بيع المخبز بالمخبز بغير ربا فالاول فيه
تشديد خاص بالا كابر والثاني فيه تحقيف خاص بالعامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا وكل طعامة وغير
ذلك من سائر الانتفاعات بما لا يمتنع اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولوم يصر في قول
الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بجرمة ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل قرض
جر نفسه عاهه ورباعلي ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعسارة الروضة واذا
أهدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقرض ان يردا جودهما اقترض
للمعديت الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض اخذها انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحاجة من
العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع تطهيره عما لو في هدية القاضي يحكم التفصيل في ذلك
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر من جهة
بيع او قرض مؤجل بعدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة التي
اجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الجنابة والقرض
مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال لا يؤجل

فالاول مشدد خاص بالا كابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في اقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان واقفه سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين
(كتاب الرهن)

اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في السفر والمحض وقال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود ان المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين الى وثيقة بخلاف المأخوذ فان القلب مطمئن من جهة غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام مالك ان عقد الرهن يانم بالقبول وان لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لا يانم الرهن الا بقبضه فالاول مشدد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيصير الاول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يولونه كالايساء والعلماء ويصير الثاني على من كان بالفساد من ذلك ممن يريد الخط الا وفرائضه دون ابيه ولا يحتاط لاخرته فرجع الامر الى مرتبة الميزان نقلاً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالمأخوذ او كالمعبد وجائز ووجه الاول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهنه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على المرتهن غالباً لقلة من يرغب في شراء المشاع اذا احتيج الى البيع فرجع الامر الى مرتبة الميزان فن الائمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن * ومن ذلك قول الشافعي ان استرامة الرهن في يد المرتهن ايسر بشرطه قول أبي حنيفة ومالك انها شرط حتى يخرج الرهن من يد المرتهن على أى وجه كان بطل الرهن الا ان ابا حنيفة يقيول ان الرهن اذا عاهد بوجه او عارية لم يبطل فالاول مخفف على الراهن مشدد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول خاص بالعوام الذين لا يحتاطون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالا كابر الذين يحتاطون لديهم فار المرتهن ما أخذ الرهن الا وسيلة الى تحصيل حقه فاذا خرج منه ففكائه لم يرتهن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة السابقة وذلك ليعده في بيعه عند الحاجة * ومن ذلك قول مالك في المشمور والشافعي في ارجح الاقوال انه اذا رهن عبداً ثم استغنى فان كان موسراً نفذ العتق ولزمه قيمته يوم حقيقته ويكون رهنا وان كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر لما لك انه ان طرأ له مال او قضى المرتهن ما عليه نفذ العتق وما واقفه من قول مالك الاخر والا فلا وقال ابو حنيفة رة أحمد ينفذ العتق على كل حال لكن قال ابو حنيفة ان العبد المرهون يسمى في قيمته للمرتهن حال عساره سيده فالاول والثاني فيه ما تنقيف على المتفق بما فيه من التفصيل واشتد فشده عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول موافقة القواعد الشرعية في الترتيب الى الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق بخلاف المبيع فان من ملازمه غالباً موبة التقرب بعتق عبده لا سيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح الصدر اليه فهو الى الرد اقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً وبه والشارع مقتضى الى الشفعة والرجعة

بالأرفاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو معتبر المصلحة لا دوما ملكك إيمانكم أي ما قدوة على
 المسلمة فاستوصوا بما ملككم إيمانكم غير أن القائل بالحكم على السيد بالتق قائل
 بوجوب القيمة عليه أن كان موثوقا على البعدان كأن سيده مسرا كما ترخصات من حق المرتبة
 شيء والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأجدانه إذا رهن شيئا على ما زعم
 أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعه لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول
 أن الزعم لازم بالدين الأول والعين المرعونة ربيعة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين
 آخر ووجه الثاني أن المرتبة قد وضعت لجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدين بل له ترك الرهن أصلا
 لاسيما أن كان الرهن والمرتهن من الصالحين والأصدقاء فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأجدانه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
 فالأول مخفف خاص بمن يقاب عليه * محمد الرشد فيجعل عليه أن يتصرف في أرباح ما له لمن ليس له
 عنده حق والثاني خاص بالأكرار الذين يتصرفون في ما لهم بحسب ما يرونه أحوط لدينهم لأن
 الدنيا لا تساوي عندهم جناح بدهمة بل لو قدر أنه رهن عند أخيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم
 أكله المرتبة مثلا أو أنفقه لم تنكسر رهنه شمرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأجدان
 الرهن إذا شرط في الرهن اب المرتبة يديه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتبة جاز مع قول
 الشافعي أنه لا يجوز للمرتبة أن يبيع المرحون بنفسه بل يبيع الرهن أو وكيله بأذن المرتبة فإن أبي
 الزم أخاكم قضا الدين أو يبيع المرحون نال الأول مخفف على المرتبة خاص بكل المؤمنين
 الذين يرون الخطأ لا وفلا تخيم لا يذمون على ما يتصرف أخوه فيهم بما فيه براءة ذمة أهم
 بل يرون تصرفه في أموالهم تصرفهم في أموالهم نفوسهم بالخطأ لا وفلا تخيم والأخيرة
 وإنشائي مفيد دنا من بمن كان بالندم عاذا كرنا فربما يناسب المرتبة إلى عدم بيعه بالخطأ لا وفلا
 أو يبيع بأجر من يبيع بينهم التزاع فوجع الأمر المرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
 رحمه الله إذا احتلأ امرأان والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
 المرتبة بيمينه كان قال امرأان رهنه على خمسة مائة درهم وقال المرتبة بل رهنه على ألف
 وقيمة الرهن تسوي الألف أرأيت يا علي خذ مع قول أبي حنيفة والشافعي وأجدان
 أن القول قول الرهن فيما يذكروه مع يمينه من المائة خمسة مائة درهم وإذا دفع إلى المرتبة
 ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مشدد على الرهن مخفف على المرتبة والشافعي عكسه فخرج
 الأمر إلى مرتبة الميزان * فذهب من احتاط لمبالأ الرهن ومنهم من احتاط لمبالأ المرتبة
 دون عكسه بانظر إلى الأكبر والأصغر ذالك أكبر يرون الخطأ لا وفلا تخيم والأصغر
 باله عكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال باقيل الأمرين
 من قيمته ومن الحق إلا هي وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يملكه رهنه لا كانه رهنه وإن والد دار
 غير مضمون على المرتبة رهنه فلا تقبل قوله فيه إلا أن يصدقه
 الرهن يجمع قول الشافعي وأجدان الرهن فماتت في يد المرتبة كسائر الامتيازات لا يضمن إلا

بالتعدي ومع قول شريح والحسن والشعبي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الزهر
 ذرعه ما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فتقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك
 مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضى شريح والحسن والشعبي أشد من الكل
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ولكل من هذا الأقوال وجه لا ينقضي على من له فهم * ومن
 ذلك قول مالك أن المرتهن إذا ادعى هلاك الزهر وكان مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
 وإن اتفقا على الصفة واختلنا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما عده مضمون وعمل عليهم قول
 أبي حنيفة أن الأول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي أن القول قول الدارم مطلقا
 فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على الدارم فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب النكاح والمهر)

اتفق الأئمة الأربعة على أن يئنة الاعسار تبع بعد النكاح وعلى أن الأسباب الموجبة للمهر
 ثلاثة: المهر والرق والمجنون وعلى أن العلام إذا باع غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس
 من صاحب المال الرشد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن المهر على المفلس عند طالب الزمارة وأحاطة الديون
 بالديون مستحق على المحاكم وإن له منه من التصرف حتى لا يعثر بالزمرات وإن المحاكم يبيع
 أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويتسها بين غرمائه بالمخصص مع قول أبي حنيفة أنه لا يجبر
 على المفلس بل يجبر حتى يدفع الديون فإن كان له مال لم يدفعه رفق المحاكم فيه ولم يبه إلا أن
 يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقتضيهما القاضي في دينه فالأول مشدد على المفلس من حيث
 منه من التصرف في ماله لصحة الزمارة نظرا لما لزمه وهو حاضر بالمسألة الذي هو أنظر من
 المفلس والشافعي مشدد عليه بالمخصص مخفف عليه بعدم المبادأة في بيع ماله قبل النكاح وهو
 خاص بمن كان عنده قرد وامتناع من أدائها حتى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في أظهر قوليه أنه لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد النكاح عليه يبيع ولا هبة
 ولا عتق مع قول أحمد في أحادي روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في الدين خاصة ومع قول أبي
 حنيفة أنه لا يجبر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاءه ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم
 يصبح المهر عليه سمحت تصرفاته كلها سواء أعتلت الفسخ أو لم تحتحل وإن كان المهر قاض إن صح
 من تصرفاته ما لم تحتل الفسخ كالسكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يجزئ الفسخ كالبيع
 والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه تقديم الصحة
 براءة ذمة من الدين والشافعي فيه تخفيف بجهة الدين والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله
 وأما الدين فهو المصالح بعد وثاق الدنيا والآخرة فالأول والتحيز عليه مما يستلزم متافهما
 ليس هو بما لنا حتى نتصرف فيه فإن خاضت ذمتنا من جهة الزمارة فلا تخص من جهة المناس
 فندعه وما لنا نأمنه الذي عوانا بالشرع الشرع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان مشدد

ونحن فيه كما ترى * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لو كان عند المفلس سلعة وأدركها
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حتى فصاحبها أحق بها من الغرماء فيقول
بأنه هادونهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كأحد الغرماء فيقام بموته فيها فلو وجدها صاحبها
بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها السوء الغرماء وقال الشافعي
وحده أنه أحق بها فالأول يخفف على صاحب السلعة مشدداً على الغرماء والثاني عكسه كالأول
في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيه أن السلعة صارت ملكاً للمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من سائر
أمواله فصار صاحبها كأحد الناس ولعل صاحبها لم يسلقه الحديث * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن المفلس إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين
لا حجر عليه لإجلائهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف
عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين
لغيره أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما
يكون منه في الأقرار المذكور * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه إذا ثبتت أعمار المفلس
عند الحماكم أخرجهم الحماكم من الحبس ولو بغير إذن الغرماء وحال دينه وبينهم فلا يميز حبسه
بعد ذلك ولا ملازمته بل يعمل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة أن الحماكم يخرجونه من الحبس
ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد نروجه فيلازمونه ويمتنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه
بالمخصص فالأول يخفف على المفلس مشدداً على الغرماء والثاني عكسه مع الاحتياط
والمسارعة لبراءة دعة المفلس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
واجدان الذين يثبت الأعمار تسمع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنها لا تسمع إلا بعد
الحبس فالأول يخفف على الناس والثاني عكسه ولكنه يحمي الأول على حال أهل الدين
والورع المحتاضين من حقوق الخلفاء ويجعل الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان المفلس إذا أقام دينه بأعساره لا يحد
بعد ذلك مع قول مالك والشافعي أنه يختلف بطلب الزملاء فالأول يخفف على المفلس محمول على
ما إذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالصد من ذلك فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ المأثم يكون بالاحتلام أو الأترال
فإن لم يوجد فتمتع بثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وأما بلوغ الجارية فبالحبس
والاحتلام والحبل والافتح يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي
واجدان بالبلوغ بثمان عشرة سنة أو خروج التي أو التحيض أو الحبل فالأول مقصود فيه تخفيف
بعد إتمامه وتكليفه والثاني جازم فيه الاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
أكل منهما الاستعراق من الأئمة المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نيات العانة لا يقضي
بالحكم بالبلوغ مع قول مالك واجدانه يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نيات العانة

يقضي المحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجبة امرها شديد
فلا تقب على المكلف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الاختياط لاحتياط المكلف ليفوز بشواب التكليف
ويؤاظب عليه اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهر
تجديلا لا تحذايجزية وحصول الصغار والذلل للكافر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
ان الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم ير اعوا فسقا ولا عدا لة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الحجر عنها ولو بلغت رشدا حتى
تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من
روايته انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى
يحول عليها حول عنده أو تلد ولدا فالاول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه ان الباب
معهود في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصبح ماله جاز
تسليم ماله اليه شرعا ولو كان غير مصلح غير ذلك من أمور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
انه قبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه ان من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر لا يعد منه ان يضيع ماله في غير طاعة الله
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك المحكم في توجيه بلوغ الجارية فنهى عن احتياط وبالغ
في صفات الرشد منهم من خفف في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر
رشدها بمجرد بلوغها ومن من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ورفقة تدبيرها في مال الزوج
في غيبته وحضوره ولولم تلد ومن من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها آخر مراتب الامتحان
لها في الرشد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وآنس منه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل يستمر بمحجور اعليه مع قول أبي حنيفة بوجهه الله انه اذا انتهى
سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دوام الحجر اعليه حتى
يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني مخفف اعليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله تعالى فان آتتكم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم فلم يأذن في الدفع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني ان العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا تجرد له به دخال كن في كلام الامام علي رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طووله بانتهاء اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب الى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله
عنه

(كتاب الصلح)

اتفق الأئمة على ان كل من علم عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لانه هضم للحق وعلى ان للمالك ان

يتصرف في ملكه بما لا يضرب جاره وعلى أن المسلم أن يعلى بناءه على بناء جاره لكن لا يحول له أن يطالع
على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختاره وفيه من ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا لم يعلم أن عليه حقاً وادعى عليه تصح المصالححة مع قول الشافعي أنها لا تصح فالأول
مشدد والع في الاحتياط في برائة ذمته وهو خاص بأهل السماح من كل المؤمنين والثاني مخفف
ووجهه أن من ممكن أحداً من أخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للذمعي على أكله مال
الناس بغير حق وور بما خرج عن الرشد بذلك اللهم إلا أن يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع
الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الصلح على الجهول جائز مع قول الشافعي
بالمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أنه من جملة
استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني أن الذمة لا تبرأ إلا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مقول
لا تبرأ لكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهما إذا ادعيا سقما من بيت
وغرفة فوقه ان السقف لصاحب السفل مع قول الشافعي وأحمد أنه بينهما نصفان فالأول مشدد
على أحدهما والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن الظاهر معه فقل من
بني بيتاً لا يجعل له سقفاً ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم قضى
في الدين الواحدة إذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لأحدهما على الآخر فكان يقسمها بينهما * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أنهدم العلو والسفل وأراد صاحب العلوان يبنيه لا يحبر صاحب
السفل على البناء والتسقيف يعني صاحب العلو علوة بل إن اختار صاحب العلوان يبنى السفل
فمن ماله ويمنع صاحب السفل من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما انتفق عليه مع قول أصحاب
الشافعي أنه لا يحبر صاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى صاحب العلو بغير إذنه بناء على
أصله في قوله أنجد يدان الشريك لا يحبر على العارية والقديم المختار عند جماعة من متأخري
أصحابه أنه يحبر الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للأموال عن التعطيل فالأول مخفف على
صاحب السفل وتقبل أيضاً عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالأجبار دفعا للضرر فرجع الأمر
إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة والشافعي أن له أن يتصرف في ملكه بما
يضرب الجار مع قول مالك وأحمد يمنع ذلك فالأول مخفف على المتصرف مشدد على الجار والثاني
بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول قوة الملك وضعف حق الجار ومثاؤه
بأن يبنى جاما أو مرحاضاً أو يحفر بئرًا مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها لذلك أو يفتح بئراً
شباهاً يسرف على جاره * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا كان سطحه أعلى من سطح
غيره يلزمه بناء مسترة تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه
ذلك فالأول مشدد على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص
بما تآد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الساتر من خوف وقوع بصره على عورة
الجار وتركه على من لم يخف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك أنه إذا كان بين رجلين دولاب أو نهر أو بئر تعطل أو جدار فسقط فطالب أحدهما

الا تبرأ البناء فامتنع أو بتمشية الدولاب والتهم مثلاً فامتنع انه يصير مع قول غيرهما انه يصير على تحرير نقل في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد الاول حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب المحوالة)

اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر فحالها على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول المحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول المحوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضی المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدواً له لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من اثمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً عدواً كان المحال عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما فيه من المسارعة الى براءة الذمة طوعاً أو كرها ووجه رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود والاصطخري ان صاحب الدين انما أحال المدين على غيره على سبيل القرض فان شاء قبل وان شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء أجمع ان صاحب الحق اذا قبل المحوالة على من كان المحيل يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح ان يكون الاول محمولاً على حال اهل الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن احيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون الى وفاء ما عليهم من الحق ولا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد المحوالة * ومن ذلك قول الشافعي واجدان المحال لا يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو بخدا ولم يغره مع قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقصير المحال بعدم التمسك في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأؤه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيبغي لكل من حال شخصاً على آخر ان يبادر الى وزن الحق اذا جده المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند المحاكم فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال أبو حنيفة ولقظه اذا حال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه رجع على المحيل والله اعلم

(كتاب الضمان)

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفالة البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور الى مجلس المحكم لا طاباق الناس عليه وميسر الحاجة اليها وعلى ان التكفيل يخرج من الهدية بتسليمه في المكان الذي شرطه أو اراده المستحق الا ان يكون دونه يد عادية بمنعة فلا يكون

فما عايناه على ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في جميع الاعصار
 وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المتخون عنه المحي بنفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المتخون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
 والى ثور ودادواه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم
 ويصح ان يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى
 حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الميت لا تترادفته من الدين المبرون
 عنه بنفس الضمان كالحى مع قول احمد في احدى روايته انه يرافا لا دل مشدد على الميت محمول
 على حال الاصاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين والخوف من الله
 تعالى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان ضمان
 المجبور جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالابراء من
 المجبور فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في المستثنين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالندم من ذلك ممن اذا وعد اختلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء لدين الذي عليه جارية
 الدين عنه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز ان ضمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الحر
 وفي السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى على من مات ودينه لم يطعم له
 وفاء حتى يتبرأ احد من الحباية صلى الله عليه وسلم وعلى وناؤه والثاني مشدد ووجهه تقديم شأن
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك لثلاثة ساهل الناس
 في الوفاء اعتمدا على اخواتهم واصدقائهم فيمال بين اصدقائهم واخواتهم وبين الوفاء حارس
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجه الضمان من غير قبول السالب
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المدين لورثته او ضمهم
 ضمن عن ديني والفرما غيب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الحجة لم يلزم الكفيل بشئ
 فالاول مخفف بدم اشتراط قبول طالب الضمان والاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق اخيه المسلم ثم ان شاء السالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل
 ودوا خاص بأهل الدين والورع الضالين لتواب الآخرة ووجه الثاني ان تأكد مشروعية الوفاء
 بحق اخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فتقديمه بدم من المنة له او على المؤمن ثم صالح
 المدينون في الدنيا والآخرة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجه كفالة البدن عن ادعى عليه
 مع قول ابي حنيفة بدم معتها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لا خيه عليه فان المدينون

المأهوب أضربدين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك إنما ورد ضمنان الدين لا البدن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المكفول لو تقيب أو هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال وإذا تعدر عليه احضاره بغية أمهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فإن لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد أنه إذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لم يلزمه المال وإنما ألزم احضار المدين فقط لا سيما أن كان الكفيل فقيرا جادا والمكفول عليه دين ثقيل كالف دينار مثلا فإن العقل يقضي بأن الكفيل لم ينوبه وزن المال جزما ووجه الثاني أنه تسبب في إطلاق المكفول من بدخمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التبريم بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل لا سيما أن كان من كرام الناس الذين إذا حضروا في قضية كفي صاحبهما مؤثنتها فإن الذهن يتبادر إلى أنه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال إن لم أحضر به غدا فأنا ضامن ما عليه فلم يحضر به أو مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك أنه لا يضمن فالأول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بأهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو ادعى شخص على آخر بمائة درهم فمال شخص إن لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوف بها لم تلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد أنها تلزمه فالأول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالأكثر فيحمل على حال أحد الناس كما أن قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كل المؤمنين من أهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء بالوعد والله أعلم

(كتاب الشركة)

اتفق الأئمة على أن شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد أن شركة المفاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة بجوازها وواقعها مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من عدم تخليص الذمة فإن صورتها أن يشترط رجلان في جميع ما يملك كانه من ذهب أو فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنتين الا مثل ما لصاحبه فإذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما ما لبطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأما عند مالك فإنه قال يجوز أن يزد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه أحدهما مما هو كال تجارتها فبينهما فبينهما وما الغصب ونحوه فلا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن يكون مالهما عرضا أو دراهم

ولا فرق عنده ايضاً بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه ويجملاه للتجارة او في بعض ما يملكهما وكذلك لا فرق عنده بين ان يتخطاها لهما حتى لا يتغير احدهما عن الالتزام كان متغيراً بعد ان يجمعهما ويصيراهما بينهما جميعاً في الشركة وقال ابو حنيفة تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما ما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص بأهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والايثار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك بمن كان بالتدبير كراهه فلا يكاد مثل هذا يوفي بما اتفق عليه فأبطله الشافعي وأحمد لما يؤدى اليه من النزاع وعجة كل واحد لا يكون واجداً لآخر فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يجوز شركة الوجوه مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما للآخر اشتراكنا على أن ما اشتراه كل واحد مناه في الذمة يكون شركة والرجح بينهما الأول مخفف وهو خاص بكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأحد المماس الذين يتفقون مع بعضهم بعضاً ولا يوفون فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساوياً في شركة العنان بشرط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح إذا كان المشترط لذلك اصدق في التجارة وأكثر عملاً فالأول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * شرط الشافعي في صحة شركة العنان أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً ويحفظان به بحيث لا يتميز عن مال أحدهما مع الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العقود المجاورة في الجملة لأن ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والشراء والجارعة وقضاء الديون والمقصومة في المطالبة بالمحقوق والتزويج والطلاق ونحو ذلك واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس المحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على أن إقراره على موكله في المحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس المحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا إلى أجل وعلى أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بعينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح إقرار الوكيل على موكله بمجلس المحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه فالأول مشدد خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم أولى بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لدينه بحكم الأرض في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يترعى موكله إلا بما يراه أفضل له وأكمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن وكالة المحاضر صحيحة وأن لم يرض خصمه بشرط أن لا يكون الوكيل عدواً للخصم مع قول

أبي حنيفة أنه لا تصح وكالة المحاضر الأبرضى الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ فالأول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا وُكل شخصاً في استيفاء حقوقه فإن كان بحضوره المحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه إلى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل بيعة أو جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرطاً في صحة وكيله وإن وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالة بالبيعة على المحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحتها فالأول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول أن ذلك من باب من تطوع بخيرائه وخبره فلا الزام فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل إذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات المتساقطين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك أو يرضى * ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن الموكل إن عزل الوكيل وإن الوكيل ينزل وإن لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا ينزل إلا بعد العلم بذلك فالأول مخفف على الموكل فكم تبرع بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه إلا أنه أجوز لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وغير أحوط للوكيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق ويوسف ومحمد أنه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع بمن المثل وبقدر البلد وأنه لو باعه بما لا يتغبن الناس بمثله أو نسيئة أو بغير نقد لم يجز الأبرضى الموكل مع قول أبي حنيفة أنه يجوز أن يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئة وبدون بمن المثل وبما لا يتغبن الناس بمثله وبقدر البلد وبغير نقده فالأول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجح بها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فإن مثل هذا لا يتصرف بالوكالة إلا بما يراه أنفع لموكله في دينه وإيضاً فإن الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقيد ما يفسد تصرف الأبا ففهمه عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من كان عليه حق لشخص في ذمته أو له عنده عين عارية أو ودعة فيجاءه إنسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضة منك وصدقه أنه وكيله ولم يكن للوكيل بيعة أنه لا يصح على تسليم ذلك إلى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال مجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالأول مخفف على المدينين والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويمكن جعل الأول على أهل الدين والتقوى وجعل الثاني على من كان يصعب عليه وزن الحق ويصح أن يكون الحمل بالعكس وذلك إن المحاكم يتصرف على الناس

بإبراء الخلع لدينهم وإبراء الذمتهم لانه أمين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة
تسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول أبي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالأول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ابراء احكام الناس على الظاهر من
ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط للتصرفات
الواقعة من الوكيل وبيان رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو والخصم فيطالبه
بغف وشدة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قوله واجد في أصح روايته ان الوكالة
تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالأول
مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الأول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدماء فانها أعظم من
الاموال فاذا كان المدعى عليه حاضرا قرب بما أجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه
القصاص * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول
مالك ان له ان يتناع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول أحمد في اظهر روايته انه لا يجوز
بصالح فالأول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى المحظ الا وفرا لنفسه دون الموكل
والثاني فيه تخفيف محمول على حال أهل الدين والورع والثالث أشد محمول على من استمر عنه
عدم التورع ورأى لنفسه المحظ الا وفرحتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الأول
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أحمد وأبي حنيفة انه يصح توكيل السبي
الميز المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالأول مخفف على الموكل والثاني مشدد فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بأمور الدنيا ووجه
الثاني تقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

• (كتاب الاقرار) •

اتفق الائمة على ان الحر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
بالدين في العصة والمرض سواء فيكون للقر له جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك
اجماعا واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقرار أحدهما بثلث وانكرا الآخر لم يثبت نسبة
وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معه وفيصح
باتفاق الائمة اذا كان من الجنس وامام غير الجنس ففيه خلاف * سيأتي وكذلك اتفقوا على جوار
استثناء الأقل من الأكثر وامام عكسه فاختلَفوا فيه كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وامام اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في العصة والمرض سواء
فان لم ينف التركة تخصاص القرءاء في الموجود على قدر دينهم مع قول أبي حنيفة ان غريم العصة
مقدم على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء صرف
الى غريم المرض فالأول مخفف على القرءاء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان حق غريم العصة يتعلق بعين مال المدين قبل المرض

فلما أقر لشخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاستغلت ذمته بدين كل منهما
فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة
صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض لو أقرت أصلا مع قول الشافعي في أرجح قوله أنه يقبل ومع قول
مالك أنه إن كان غير متمم ثبت والا فلا مثاله أن يكون بنت وابن أخ فان أقر لابن الأخ لم يتم
وان أقر لابنته أتم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنه قد يقبل بعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما
ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فأقر له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على
الحالين في القولين قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المقر يشارك مناصفة من
لم يثبت نسبه وذلك فيما إذا مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بالثالث وأبكر الآخر فان نسبه
لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد أنه يدفع إليه ثلث ما في يده لانه
قد رما يصيبه من الأرض لو أقر به الأخ الآخر وأقامت بذلك بينة ومع قول الشافعي أنه لا يصح
الإقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الأرض لعدم ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه
تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر
بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق به الباقيون أنه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول
مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوله أنه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مشدد
على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه هو الذي سلط
الغرماء على بقية الورثة بإقراره فعوقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يعترفوا به
ووجه الثاني أنه لا ينفذ إقراره على غيره وإنما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط
* ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما ثبت
في الذمة بمكيل وموزون ومعدود كقوله ألف درهم إلا كرخطة وإن كان مما لا يثبت في الذمة
الآقيةته كسب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي أنه يصح الاستثناء من غير الجنس
على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح فالأول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر عند القطن * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح استثناء الأكثر من الأقل مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو قال له عندي ألف درهم في كيس أو عشرة أرطال تمر في جراب أو ثوب في منديل فهو
إقرار بالدرهم والثوب والتمر دون الأوعية مع قول أهل العراق أن الجميع يكون له فالأول
مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الأول على أهل الجود والكرم الذين لا يطالبون
بالأوعية وحمل الثاني على أهل البخل والشح الذين لا تسع نفوسهم بالظروف * ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة لو اقر البعد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة ببدنه كالقتل العمد والزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حدهما اقربيه مع قول اجدانه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيه ما قاله الاول مشدد على البعد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميران ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان البعد قد يترتب بقتل البعد كذا يستريح من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرجعه ولا يشق عليه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان يدعي عروبا لثمن درهم وشهد له شاهد بالعين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي زاد الف اخرى مع قول ان حقيقته انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميران ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل او رجلين ويمين

* (كتاب الوديعة) *

اتفق الاثمة كلهم على ان الوديعة من القرب المتدرب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محنة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع رد هاهنا الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طال به فقال ما اؤدعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن لمخرجه عن حده الامانة فلو قال ما نسحق عندى شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعة بيمينه انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينه فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميران ووجه الاول ان المودع انتمعه او لا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد تضرع عليه بالخيانة بعد ان ابست منه فيدعي الرد كذا بواقة دين * ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنانير او دراهم ثم انفقها وانفقها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعلة فلا ضمان عليه فان عنده لونه ط دراهم الوديعة او الدنانير او الخنضة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول ابي حنيفة انه ان رد بيمينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واجدانه ضامن على كل حال بنفس انجازه لتعديه ولا يستطع عنه الضمان سواء رده بيمينه الى حظه او رد مثله فالاول محقق والثاني مفصل واتاه مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميران وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك اجدانه اذا استودع غير نقد كتب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع آخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعة قيمتها وبين ان يأخذ منه اجرها قال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بعد رد هاهنا الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يجعل اذا البسه ولم يلبه ثم رده الى حوزة لم يضعه
ثم قال والذي توى في نفسه ان الشيء اذا كان لا يوزن ولا يكال كالدراب والثياب واستعمله
كان اللازم قيمته لأمثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول أبي حنيفة انه اذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضعه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأحمد انه اذا سلم الوديعة الى عيال المودع
في داره ممن يلزمه نفقتهم ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالرد الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا ودعها عند غيره من غير عذر ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال من أهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا من أهل الحيانة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان

* (كتاب العارية) *

اتفق الاثمة على ان العارية مندوب اليها ويناب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع *
وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد ان العارية مضمونة عن المستعير مطاقا تعدى
أو لم يتعد مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه انما عليه على كل حال الاتصاف بالابتعاد فالاول
مشدد وهو أحوط للدين خاص بالا كابر من المؤمنين الذين يكافون من أعارهم ولا يضمنون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والنخعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمن المستعير سواء كانت
نيسابا أو حيوانا أو حليما يظهر أو يخفى الا ان تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول
قتاده وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط الميعر على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم بشرطه فلا
يلزمه ضمانا فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يعيره لغيره وان لم يأذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول أحمد وأصحاب
الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير أن يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيما نص
فالاول مخفف خاص بأهل الدين والورع أو الذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يشعرون
على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص بأهل الشح والبخل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه يجوز للعير ان يرجع فيما عاره متى شاء ولو بعد
التبض وان لم ينتفع به المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للعير الرجوع
الا بعد انقضاء الاجل وليس للعير استعادة العارية قبل انتفاع المستعير بما اقال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا عارها لبناء أو غرس وبني أو غرس بل للعير ان يعطيه اجرة ذلك تطوعا أو بأمره

بالقلع ان كان يتمتع بملكوته فان كان له مدة قليل له ان يرجع قبل انقضائها فان انقضت فالخيار للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجيره على القلع اى وقت اختاره وان لم يشترط فان اختار اى المستعير القلع قلع وان لم يختار فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقيته او يقلع ويضمن ارش النقص وان لم يختار المعير لم يقلع ان بذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى اعلم

(كتاب الغصب)

اجمع الاثمة على تحريم الغصب وتأنيم الناصب وانه يجب عليه رد المصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعها اتلاف نفس وعلى انه اذا كتم المصوب وادعى هلاكه فآخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المصوب فله اخذها ورد القيمة واتفق الاثمة الا في رواية لا جد على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيته وان المكمل والموزون يضمن بمثله اذا وجد واتفقوا على انه اذا غصب خشبة وادخلها في سفينة وطالب بها مال كها وهو في بجة البحار انه لا يجب عليه قله وما حكى عن الشافعي من انه يجب قله ما يحول على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فأتلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يتطعم ذنب حمار القاضى او اذنه او غيرهما بما يعلم ان مثله لا يركبه كذلك اى على هذا الحال سواء كان بغلا او حمارا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى اتلف اكثر منافعه لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونه فاقبله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينفع بلحمه وظهره كعير ونحوه فقلع احدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي البين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان مال كة قاضيا وعدلا واما غير هذا الجنس فيجب فيه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واجد في جميع ذلك ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذ ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالزاهه ارش ما نقص فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شيء غصبه بعد غصبه له جناية لزم مالكه اخذها مع ما نقصه الناصب او بدفعه الى الناصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واجد انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المصوب منه مع ما نقص الى آخره والثاني فيه تخفيف على الناصب فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك ان من مثل يعبده كقطع يده او رجله او انفه او قلع سنه عتق عليه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثله فالاول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة

وأصحابه ان من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سمن أو تعلم صنعة حتى غلبت فيمتها بذلك ثم نقصت القيمة بالهزال أو نسيان الصنعة كان لسيدها أخذها بلا ربح ولا زيادة مع قول الشافعي وأجدان له أخذها وارش بنقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة ان الزيادة المتصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي وأجدانها مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطئ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان الغاصب اذا وطئ الجارية المضمومة وأولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغصوب منه وارش ما نقصتها الولادة مع قول أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبدا وبقي في يده مدة ولم ينفع به انه لا شيء عليه لا في سكن ولا استخدام ولا كراء ولا لبس الى حين أخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المغصوب عنده فيها ولم ينفع به مع قول الشافعي وأجدان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار والاستثمار تغنم بالغصب ثم يني غصب شيئا من ذلك فتلف بسبل أو حريق أو غيرهما الزمه قيمته يوم الغصب مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان ما لا يتلف كالعقار لا يكون مضمونا بانحراجه عن يده ما لم يكن له الا أن يحنى الغاصب عليه فيتلف بسبب الجنابة فيضمنه بالاتلاف والجنابة فالأول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدان من غصب اسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها لم يملكها مع قول أبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر والحاصل على الباقي بهدم البناء بسبب انحراجها فالأول مشدد جار على ظاهر قواعد الشرعية تغليظا على الغاصب لئلا يعود الى غصب شيء آخر مرة أخرى فلو طلب المالك الاسطوانة أو اللبنة وجب عليه انحراجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غصب نخلا أو عصا أو وحدا ثم امتلأ فأتخذ منه آنية أو سيفاً يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا لو غصب خشبة فعملها ابواباً أو تراباً فعمله لبناً وحطه فطعمها وخبزها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المغصوب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهباً أو فضة ثم صاغه

نجسها أو ضرب به دنائرا ودرهم انه يرد مثله الى المصوب منه عند مالك وحده فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو فسخ قفص طائر
 بفراذن مالكه فطار ضمن وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عبدا من قيده فهو رب فله القيمة
 وسواء عند مالك اطار الطائر أم هربت الدابة أو البع بعد الفسخ أو المحل أو وقف بعده مدة ثم طار
 أو هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر أو هربت الدابة بعد الفسخ أو المحل بساعة فلا ضمان
 عليه ومع قول أبي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالأول مشدد بازام النافع
 أو أمال لقيمة الدابة أو العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول مالك انه اذا غصب عبدا فأبق أو دابة فهو رب أو عينا فسروقت أو ضاعت انه
 يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمصوب منه والمغصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد المصوب
 لم يكن للمصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا براضيه ما وبذلك قال
 أبو حنيفة أيضا الا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المصوب فقال المصوب منه قيمته مائة وقال
 الغاصب نخسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المصوب وقيمه مائة فان للمصوب منه الرجوع
 فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب فيما ذكر باقي
 على ملك المصوب منه فاذا وجد رد المصوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المصوب فالأول
 مخفف على الغاصب بإدخاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريا على ظاهر قواعد الشريعة
 من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو غصب عقارا فتلط في يده يهدم أو يسيل أو يريق ضمن القيمة
 مع قول أبي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من غصب أرضا فزرعها بها
 قبل ان يأخذ الغاصب الزرع له اجباره على القلع مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
 فللمالك الاجبار وان كان فات فأنشهر الرابطين عنه انه ليس له قلمه وله اجرة الأرض ومع
 قول احمد انه ان شاء صاحب الأرض ان يبقى الزرع في أرضه الى المحصاد وله الاجرة وما نقص
 الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك
 الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لو اراق مسلم خرا على
 ذمي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلف عليه خنزير مع قول مالك والشافعي انه يضمن له القيمة
 في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول ان الخنزير ليس بمال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الذمي فغرامته له اقيمة احوط لنا
 من جهة الحساب يوم القيامة والله اعلم بالصواب

(كتاب الشفعة)

اتفق الاثمة الاربعة على ثبوت الشريك في الملك * واختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
 فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للجار وانما لا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة فان

ولم يعلم بها وعلمها ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث مع قول ابي حنيفة صح
الشفعة بالجوار فالاول مخفف على الشريك في حق الجار والثاني مشدد عليه فيجعل الاول
على حال العوام الذين لا يرعون حق الجار ويحمل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يرعون
حق الجار الى اربعين داراً من كل جانب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
حنيفة والشافعي في ارجح اقواله واجد في احدي رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك
واجد والشافعي في احدى قوليهما انها ليست على الفور واذا لم تكن على الفور عند مالك فروي عنه
انها لا تسقط الا بمضي سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلمها الله
معرض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفيع باق الى ان يرفعه المشتري الى
الحاكم في امره بالاخذ او الترك فاذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة
بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة باحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالا كابر الذين
يروون الحظ الا وفلا نخيم المسلم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احداً لشرائه والثاني مخفف
خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من احاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يترى فيه الى
سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة للاعذار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك ان الثمرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
الشفعة مع قول الشافعي واجدانه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التكرير المبرئ للذمة فكان كالبناء
الصغير الذي لا يتقسم ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة تورث
ولا تبطل بالموت مع قول ابي حنيفة انها تبطل بالموت ولا تورث ومع قول اجدانها لا تورث
الا ان كان الميت طالب بها فالاول مخفف على الشفيع والثاني مشدد واشاب مفصل فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان المشتري اذا بنى أو غرس فيما
اشتراه ثم طالب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهد ما بنى ولا قلع ما غرس منعا فالي
التمن مع قول ابي حنيفة ان للشفيع اجباراً على القلع والمهدم ومع ذهاب قوم الى أن للشفيع أن
يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك في احدي روايته والشافعي
ان كل ما لا يتقسم كالبر والجمام والطريق والرعي والسبب لا شفعة فيه مع قول ابي حنيفة ومالك
في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجله الشفعة لا يحصل بالشقص
الذي لا يتقسم من البر والجمام مثلاً ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لاجله الشفعة
ولو بوجه من الوجوه * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيال لاسقاط الشفعة
مثل أن يبيع سبعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطاً للشفعة أو ان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه
الباقى أو يهبه له مع قول مالك واجدانه ليس له الاحتيال على اسقاط الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وورد الحيلة في السكاب والسنة
 ووجه الثاني الاختذاب لاحتياط الدين من جهة الشريك وطلب المحظ الا وفر لآخيه المسلم
 اذا الحيلة انما هي رخصة لضعف المؤمنين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا ربح
 الشريك فبذل له المشتري دراهم على ترك الاختذاب لشفعة جاره اخذها وقتلكه امع قول الشافعي
 ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه ردعها ولا يعتابه في اسقاطها بذلك وجهان فالاول
 يخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حق فقري
 لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه
 اذا ابتاع انسان من الشركاء نصيبهما صفة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب أحدهما بالشفعة
 كما لو اخذ نصيبهما جميعا أو يتركهما جميعا فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول أحد
 انه لا شفعة للذمي فالاول يخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول اطلاق الاما ديت بأن الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وبتقدير تقييد
 ذلك بالمسلم فهو جرى على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على
 خطبة أخيه ووجه الثاني التعليل على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم
 يأخذ حقه بنوع من القهر والعلبة لاسيما مع عدم طلب نفس المسلم بذلك والله اعلم
 (كتاب القراض)

اتفق الائمة على حواز المضاربة وهي القراض بلفظ أهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص
 ما لا يتجرب فيه والربح مشترك اذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وامامنا اختلعه واقبه في ذلك
 قول مالك والشافعي وأجدانه لو اعطاه سائمة وقال له بعه او اجل فتمتها قراضا فهو قراض فابى
 مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك
 ثنائيا قراضا كاعطائه النقد قراضا على حد سواء نظر المنة * ومن ذلك قول الائمة بجمع اقراض
 بالعلوس مع قول ائمه وبني يوسف يجوز القراض بها اذا راجت رواج القود فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ
 اذا اخذ مال القراض بعيته الابردة ببيته مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع بيته فالاول
 مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف
 خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تأدية الامانات فصدقوه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشتري
 العامل منه سائمة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المقارض شيء والساعة للعامل
 وعليه ثمها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول يخفف على رب المال والثاني

هشد عليه ولم ذلك المستدرك المال الى التفسير في اعطائه ماله لمن لا ينظر فيه المصلحة
 ولا ينظر في المصلحة فخرج الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجتهدا
 لا يجوز القراض مدة معلومة لا يفسخه فلفها وتخلي انه اذا انتهت المدة لم يكون مذكورا من البيع
 والشراء مع قول ابي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول مستدرك الثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان القراض انما يخرج للربح والربح غلب للنسبة له وقت معلوم وتقليد المدة
 يتنافى الاطلاق في التصرف ووجه الثاني ان رب المال الرجوع عن القراض زهدا في الربح
 الثاني متى شاء * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه
 لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسد مع قول ابي حنيفة واجتهدا ذلك صحيح
 فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب المال قد
 يكون اعم نظر من العامل ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان
 القراض اذا عمل بعد قضاء القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح لرب
 المال والفقهاء عليه مع قول مالك في اجدي روايته انه يرد الى قراض مثله وبه قال الشافعي
 وعبد الوهاب فالاول مستدرك على العامل والثاني مخفف عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك رضي الله عنهما ان العامل اذا سافر بمال القراض تكون
 نفقته من مال القراض مع قول احمد والشافعي في ارجح قوله ان نفقة العامل اذا سافر للمضاربة
 والربح على نفسه حتى اجرة مكرهه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من اخذ قرضا على ان جميع الربح له
 وانه لا ضمان عليه جازع قول اهل العراق ان ذلك المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي
 ان العامل اجرة مثله والربح من مال القراض فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد
 على العامل والثالث فيه مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر *
 ومن ذلك قول الامثلة الثلاثة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا
 ونسيئة فقبل رب المال ما ذك لك الاتقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي
 ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب المال استأمنه او لا فلا يفتي له تكذيبه فماداه ثمانية او وجه
 الثاني ان رب المال هو الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد غلته من حيث الله افضل
 والمضارب فروع والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين والائمة المذاهب على جواز المساقاة وحالهم ابو حنيفة
 وخنفه فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه عقد يتفق به كل من العاقدين بحكم الاتفاق والرضى ووجه الثاني ما فاته من العجز
 * ومن ذلك قول مالك واجتهد والشافعي في القديم انه يجوز المساقاة على سائر الاشجار المثمرة

كالغزل والنب والتين والمجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في المجديدها لا تجوز الا في الغزل والنب خاصة ومع قول داود انها لا تجوز الا في الغزل خاصة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير الغزل والنب ووجه الثاني الوقوف على حدهما ورجع المساقاة على الغزل والنب فقط من حيث كونهما ركوبين ووجه الثالث الوقوف على حدهما ساقاة أهل خيبر فانها كانت في الغزل فقط * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد اذا كان بين الغزل والبزير وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على الغزل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد الغزل بالسقي واليباض بالعارة ويشترط ان لا يفصل بينهما ولا تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول اليباض البزير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز الخابرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في المجديدها ان المزارعة باطله وهي أن يكون البذر من مالك الارض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بحجة المزارعة قال النووي وطريق جعل العلة لهما ولا اجرة ان يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويميزه نصف الارض فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خروج المزرعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي بأمر بين اثنين حكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو ساقاه على ثمرة معلومة موجودة ولم يبدصلاح الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد ويحتمل يجوز ذلك على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الشق الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج الى المساقاة فهو كالغلب ووجه مقابله ان الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج الى كمال التمنية حتى تبلغ الى حالة الكمال ولا عيب في ذلك * ومن ذلك قول الإمامة الثلاثة انهما لو اختلفا في الجزء المشروط فاقول قول العامل مع عينه مع قول الشافعي انهما يتحالفان وينفخ العقد ويكون للعامل ابرة مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف التبايعين فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الاجارة)

اتفق كافة أهل العلم على أن الاجارة جائزة خلافاً لاسماعيل بن عليّة فانه انكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فراهي ان من شرط بيع المنافع قبضها جلة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكف بشروعه في قبض المنفعة شيئاً فشيئاً فقال بعدم جوازها شبهة بكل أموال الناس بالباطل لا سيما ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو أعطى الاجرة بمجدة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لانه خرج بدليل * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان عقد الاجارة لازم
من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فيسخنها ولو بعد الزمان لا يفسخ به العقد اللازم
من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجدها منهدمة مثلا لا تصلح للسكنى
او انه دمت بعقد العقد او مرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر
الخيار لاجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد رحيل ولو من جهته
مثل أن يكثرى حائطا يتجر فيه فيحرق ماله أو يسرق أو يعصب أو يفسد فيكون له فسخ الاجارة
ومع قول قوم ان عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجحالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعدو والتسالم فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
للمؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الهرب من ضمان المتأقنين أن يرجع أحدهما
في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العقاقير
ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا استأجر دابة أو دارا أو حائطا مائة
معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط تأجيل الاجرة ولا نصا على تأجيلها بل اطلاقها تستحق بنفس
العقد فاداسلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع
المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك ان
الاجرة تستحق جزاء فجزءا كمال استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالاول مشدد خاص بأهل
السخاء والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه تصح الاجارة في الشهر الاول
وتلزم وامام بعده من الشهور فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة
في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تفصيل
الاجرة وتوزيعها على الشهور بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بمدة الاجارة
ولأن كل شهر يحتاج الى عقد جديد لا فراده بأجرة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقضى البطلان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمدانه لو استأجر عبدا مدة معلومة أو دارا ثم
قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل ان يمل شيئا وانهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض
من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول أبي ثوران المنافع
في هذه المواضع من ضمان المكثرى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت أو الانهدام ليس هو
في مد المؤجر وقد سلم المستأجر الاجرة وأباح لقابضها التصرف فيها فكأنه ملكها له فلا ينبغي
رجوعه فيها وهذا خاص بالاكبر والاول خاص بعوام الناس المشاحين على الدنيا * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقد
جميعا أو أحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

الأول احسان المصنف بالمؤلف وانتم هم مشهور بموافقه ووجه الثاني الانسداد بالاحتياط
 وانتم قد لا يرتبون بموافقه مورثهم لتخص في سقوطهم أو لكمال عقولهم ورجحانهم على عقل مورثهم *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والنسافي في أربع أقواله انه يجوز عقدا الإجارة مدققة في فيها العين
 خالصا مع قوله أي النسافي في القول الآخر انه لا يجوز أكثر من ستة وفي القول الآخر انه لا يجوز
 أكثر من ثلاثين سنة فالأول بخفيف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميراث بوجه الأول العمل بالمقال في بقية تلك العين ولو بانه ستة وأكبر ولا فرق بين طول
 المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني أن العين قد تضره دمج في سنة ووجه الثالث أن التلخيص
 سنة هي التي يثبت بها الأدل السياسي في الهيئة النهائية طاول الأجل وقصروا التلخيصا بخلاف منبى
 على مراعاة أجزالي الحاق بالبيان * ومن ذلك قول مالك والنسافي في أحد قوله أي الصانع
 إذا أجد الشيء إلى منزله لمعه فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من حيث مع قول أي حنيفة
 والنسافي في أربع قوله لا ضمان عليه إلا فيما يجب يده أو قصر فيه ومع قول أي يوسف بن محمد
 أن عليه ضمان فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع منه كالخمر وفي الأمر
 الغالب وتلف الخمر وإن قابله لا ضمان عليه ومع قول مالك إن الأسير لا تضمنون بل هم على الأمانة
 إلا الصباغ خاصة فانهم ضامون إذا انقردوا بالعمل سوا عملوه بالأسرة أو بغيرها إلا أن تقوم به
 بغيره قبل هلاكه في غير الأول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعده مفصل فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميراث ووجه هذه الأقوال كلها ما جره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا ضمان
 الحياض وصاحب الثوب في كفة بمصلحة قبا أو قصاصا فلا يقول قول الحياض مع قول أي حنيفة
 إن القول قول صاحب الثوب فالأول مشدد على صاحب الثوب مخفف على الحياض والثاني
 عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أي حنيفة وأحمد انه لا يصح الاستئجار
 على القرب الشرعية كالحج وتعليم القرآن والأمانة والأذان مع قول مالك والنسافي انه يجوز
 ذلك في الأمانة بغيرها واختلاف أصحابه في ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع والدين
 والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك
 والنسافي وأحمد انه يجوز للصبي أن يستأجر دارا للصلي فيها أموره مالك أنه مملوكة بصلي
 فيها ثم تعود إليه ملكا وله الإبرة مع قول أي حنيفة أن ذلك لا يجوز ولا بأس به قال ابن حنيفة
 وهذا من محاسن أبي حنيفة لا محالة غلبت الآفة فمضى على القرينات عنده ولا يؤخذ عليها
 فالأول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك
 قول الشافعي والجمهور بوجه أحارة المجتدي لا قطاع السلطان الذي قطعه له أن المجتدي مستحق
 للمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي ومالك لا تمنع عليه إلا سلام فاطمة بالدار المصرية والشامية
 بنوهم بوجه أحارة الإقطاع حتى خالف الشيخ تاج الدين القاراي وأولاده الشيخ تاج الدين فقالوا فيها
 ما قالوا لا تمنع من البيع وهو المعروف من مذهب أحمد وهو قول أي حنيفة فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الشافعي في المهر قوله انه يجوز بيع

العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستأجر فهو بالخيار بين اجازة البيع و بطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره لعدم تعذر وصوله الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها الغير المستأجر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على المؤجر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركها فلحقها بالجماع كما جرت به العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص باتحاد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدرهم للزينة والتجمل بها كما لو كان صير فيا مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص باتحاد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا يطعم كاسنك والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما ينبت في الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن وطاوس بعدم جواز ركاء الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المظنوم الذي خرج من الارض كان مبتذرا فيها فكان من قاعدة مدحجوة ووجه الثاني المخفف أن الخارج من الارض نوع آخر غير الزرع الارضي كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالوفاء بمحقق اخذوا الاسلام من احتاج الى أرضه زرعها ومن استغنى عنها اعطاها لاخيه المسلم ليزرعها بلا أجر على الاصل في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بكرائها انما هو فرع من ذلك ورخصة من الشارع والافلا الارض مخلوقة بالاصالة لمنافع عباده من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان أولى بها فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها حنطلة ان له أن يزرعها شجر او كل ما ضره كضر الحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الحنطة فالاول مخفف خاص باتحاد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز ان يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه ومارهنه وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاحون من معاملهم والثاني مشدد خاص باتحاد الناس الذين يشاحون اخاهم ويرون الخط الاو فر لا نفسهم ويحتاجون الى المراقبة للحكام فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثا في الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص باتحاد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الخط الاو ولا خيهم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الخط الاو ولا خيهم بجماع ان الاجارة فيها يتبع المتافع فلا فرق بينها وبين الاعيان لمن

تأمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا استأجر شخص شيئا من دار وعبد فلم يفتق به فقلبه الاجرة مع قول ابي حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم يفتق بذلك فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

اتفق الائمة على جواز احياء الارض الميتة للمسلم ولو موات الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للذمي احياء موات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان تمكن الذمي من احياء فيه عزله بخرجه عن الصغار ووجه الثاني ان لا فرق بين احيائه موات الاسلام وبين عمارته يتنافى الميزان لمن تأمل * ومن ذلك قول ابي حنيفة يشترط في جواز احياء اذن الامام مع قول مالك ان ما كان في العلاء أو حيث لا يتساح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران أو حيث يتساح الناس فيه أو تنقر الى الأذن ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يحتاج الى اذن الا امام مطلقا فالاول مشدد خاص بأهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من احيى أرضا ميتة فهي له فان لم يقطعه يعم المسلم والذمي ومن أذن له الامام ومن لم يأذن له فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم ياداه له ونزح وطال عهده يملك بالاحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة وأحمد ان احياء الارض وملكها يكون بتحجيرها وان يتخذ لها ماء وأما الدار فبفتحها بها وان لم يسقها مع قول مالك يملك الارض بما يسلم بالعادة انه احياء المملوك من بناء وغراس وخفر بثرو غير ذلك ومع قول الشافعي ان كانت للزروع فتملك بزوعها واستخرج ماؤها وان كانت للسكنى فبقطيعها يبيتون وتسقيها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حريم البئر أربعون ذراعا ان كان الابل تسقى دائما منها وان كانت للناس فستون ذراعا وان كانت عينا فثمانية ذراع وفي رواية عنه ثمانمائة ذراع فمن أراد ان يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حدم مقدور الرجوع في ذلك الى العرف ومع قول أحمد ان كانت في ارض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة فخمسون ذراعا وان كانت عينا فثمانمائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها وكثرة الوارد في الماء وقتهم فكلام الائمة كلهم صحيح ووجهه ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه انه اذا نبت حشيش في ارض مملوكه لم يملكه صاحب الارض فكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه يملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محبوسة ملكه صاحبها وان كانت غير محبوسة لم يملك فالاول مشدد على المالك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد بعض قول الشافعي وشهد الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار فانه يشمل الكلأ انساب في الملك وفي الموات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان يأخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك ان التحوط يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد أخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به * ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان ومهائمه وزرعه شيء من الماء الذي في نهره أو بئر فأن كان النهر أو البئر في البرية فالملك احق بمقدار حاجته منهما من غيره ويجب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذل الفاضل لجار الى أن يصلح بئر نفسه أو عينه فان تهاون باصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايةان مع قول أبي حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك الزرع ولا اخذ العوض ويستحب تركه مع قول أحمد في احدى روايته انه يلزمه بذله من غير عوض للناسية والسقي معا ولا يحمل له البيع فالاول مخفف على مالك والثاني مشدد على مالك رجة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

(كتاب الوقف)

اتفق الاثمة على أن الوقف قربة جائزة وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به الا باتلاف عينه كالذهب والفضة والمأ كول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كهبته واجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى أنه اذا نوب الوقف لم يعد الى ملك الواقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * رأ ما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي انه يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويرزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا أخرجه عن يده بان يجعل للوقف وليا أو يسلمه اليه وهو احدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يرزول ملك الواقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم أو يعلقه بموته كما ان يقول اذا تمت فقد وقفت داري على كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الواقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في احدى روايته انه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدتهم انه لا يصح وقف المتقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الواقف انما يتخذ للتأيد ودوام الانتفاع والحيوان يئلب هلاكه فلا يصح * ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان الملك في رقبة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجاعات من اصحابه

والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا صح خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الوقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد الملك مع سيده كما قالوا في الزكاة الواجبة فكأنه بالوقف يتبرأ الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولولم يخرج عنه ملكه فكأنه لم يتبرأ ووجه الثاني ان الوقف اذا رجع الملك فيما سيده الى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم الى تعليق جديد من الله تعالى ولم يحصل وايضا فان الاستفاد لا يتخصص بأحد بعينه في الاصل فاذا مات الموصي انتقل الى ما بعده من جهات القربات ولوان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لاحتاج الى اذن منهم ان يتفقد به بعدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف على الوقف خاص بأهل الترخ والخل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح صحيح تأمل البقاء وتحشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضرته الوفاة لفلان كذا ولعل ان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الوقف انه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة بها قبل احترام الميتة فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوقف اذا لم يمين للوقف مصرفا كان قال وقت دارى هذه وكذلك يصح الوقف عند وعند الشافعي اذا كان منقطع الا تحركت كذا على اولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم الفقهاء من سلا ويرجع ذلك بعد انقراض من سعى الى فقر اعصيته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يمين له مصرفا فالاول فيه تخفيف على الوقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يمين له مصرفا فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي يوسف ان الوقف اذا انحب لا يجوز بيعه وصرف ثمنه الى مثله كما اذا انحب المسجد ولم يرج عوده مع قول محمد انه يعود الى مالكة الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته فرجع الامر الى مرتبة الميراث * والله أعلم

(كتاب الهبة)

اتفق الاثمة على ان الهبة صح بالايحاب والقبول والقبض واجمعوا على ان الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذلك تفصيل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقتضي حصة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا تقتضي حصة الهبة الى قبض بل يصح وتلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتماها واحترز مالك بذلك بما اذا انزل الارب الا قباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانما لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض

بطلت الهبة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا خبس إلا بالحيارة
فإن مات قبل الحيارة فهو ميراث مع قول أحمد في إحدى روايته إن الهبة تمك من غير قبض
فالأول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا بد في صحة القبض أن يكون بأذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه
فالأول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي أن هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا ينقسم
كالعبيد والجواهر جازت هبته وأن كان مما لا ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالأول مخفف
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب
للأب وإن علان يسوي بين أولاده في الهبة مع قول أحمد ومحمد أن له أن يفضل الذكر على
الأنثى كقسمة الأثر فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ثم إذا فاضل الأب بينهما فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال
أحمد يلزمه الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس
للأب الرجوع في هبة ولولده بحال مع قول الشافعي أن له الرجوع فيها بكل حال ومع قول
مالك أن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والهبة ولا يرجع فيها
وهبه على جهة الصدقة قال وأما يسوي الرجوع إذا لم تتغير الهبة في يد الولد أو يستحدث ديناً بد
الهبة أو تزوج البنت أو يتحاط الموهوب بحال من جنسه بحيث لا يغير منه والأقرب له الرجوع
مع قول أحمد في إحدى رواياته وأظهروا أن له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالأول
مشدد خاص بالأب في الدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأب لا عدا
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولد أنت وما لك لا يبيك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وأكابر العلماء أن الوفاء لو عُد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فاته الفضل
وإن تركه كراهة تشديدة ولكن لا يأتى مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز أن الوفاء بالوعد
واجب ومع قول بعض أصحاب مالك أن الوعد أن كان مشروطاً بسبب كقوله تزوج ولك كذا
وتخو ذلك رجب الوفاء به وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب فن تطرأ خيراً فهو خير له
وهو خاص بمن كان عنده بقية تجل من الناس ووجه الثاني التباعد من مدقات المنافقين فإن
من أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وصلى وقال أنى سلم كما ورد في الصحيح ووجه
الثالث ظاهر

اجمع الاثمة على ان القطة تعرف حولا كاملا اذ لم تكن شيئا قها يسيرا او شيئا لا بقاء له وعلى
 ان صاحبها اذا جاء فهو واحد بهما من ملته طها وعلى انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبها غير بين
 المتضمنين وبين الرضى بالبدل واجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان الافضل
 اخذها وتركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول ابي حنيفة ان اخذ القطة في الجملة أولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها
 ومع قول الشافعي في احد قوله بوجوب الاخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب
 ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فيه حفظ المال اخيه ووجه الثاني ان فيه
 الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول
 على سبيل الافضلية والرابع وجهه مظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ القطة ثم
 ردها الى مكانها فان كان اخذها اردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واجد
 انه ضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية المحفظ ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين
 اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد الثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بقلعة
 من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
 عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
 على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول مالك ان القطة في الحرم وغيره سواء فالتقط ان ياخذها على حكم القطة ويملكها
 بعد ذلك وله ان ياخذها ائتمن قتلها فتمت وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واجد ان له اخذها
 ليحفظها على صاحبها او يبيعها مادام مقيما بالحرم فاذا خرج سلمها للساكن وليس له ان ياخذها
 للتعليق فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف القطة سنة فلان يحبسها ليداوله ان يتصدق بها
 وله ان ياكلها انشيا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها
 وان كان غنيا لم يجز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان
 صاحبها اذا جاء وانه من ذلك مضمون وان لم يصرف ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واجد انه لا يجوز
 له ذلك لانه اصدقة موقوفة قاله قول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية
 مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
 اذا وجد بهير ابادية وحده لم يجز له ان ياخذها فلو اخذها ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي واجد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين
 والاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعه انه اذا مضى على القطة

حول وتعرف فيها الملتقط بنقطة أربع أو صدقة فلصاحبها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم تملكها مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بآكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تبعات الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمدان صاحب اللقطة اذا جاء ووصفها بصفاتها وجب على الملتقط ان يذفعها له ولا يكفه مع ذلك بيئته مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا بيئته فالأول مخفف خاص بما اذا كان صاحبها غير متمم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها متهما في رفته دينه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب اللقيض)

اتفق الأئمة على انه يحكم بالسلام الطفل بالسلام أبيه أو أمه الا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة انه ان وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بالسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وأكمل من القولين وجهه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك ان اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في أرجح اقواله وأقوال اصحابه انه لا يصح اسلام صبي مميزا مستقلا ولا لشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالأول مشدد في حصول الاسلام احتياطا للصبي وللمحكم بالسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمدان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول أبي حنيفة انه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يرجع عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه فالأول مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(كتاب المجعالة)

اتفق الأئمة على ان راد الا بقر يستحق الجعل اذا اراده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك ان راد الا بقر اذا كان معروفا بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعده وأما اذا لم يكن راد الا بقر معروفا فلا جعل له ويحلى ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة واجد انه يستحق الجعل على الاطلاق ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا بقر الا بقر ام لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك الا بقر والثالث مفصل كالأول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدى الأدلة وفيها خلاص لزمة صاحب الا بقر وتشجيع الراد على المدارمة على رد الا بقر لآخوانه المسلمين وازالة كربهم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه اردائه تركها وبنقة يصح لها وتوجيه الثاني كتوجيه الأول وأشد حثا على اعطاء الراد جماعته لما قلناه من خلاص الذمة وتشجيع الراد على ان يدوم على رد الا بقر فان منع اعطاه الجعل

بعد تعب يكسر قلبه ويكسله عن التعب بعد ذلك في رد أبق آخر لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك المحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجمل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فانما يكون اعطاءه المجمل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا واجب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد الأبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رضى له المحاكم مع قول مالك أن له اجرة المثل ومع قول أحمد ان له ديناراً أو اثني عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويها ولا بين المصر وخارج المصر خلافاً لأحمد في قوله في رواية له أخرى انه ان جاء به من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله أربعة درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئاً الا بالشرط والتقدير فالأول مفصل والثاني فيه تخفيف بآجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الأبق والرابع فيه تشديد على رد الأبق فراجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الأبق فيغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه أنفق متبرعاً به وكذا لا يستحق فيغير اذن الحاكم وان أنفق بأذنه كان على السيد ديناً عليه والرادان يحبس العبد عشره حتى يأنسدهما أنفقه على العبد في طريقه ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالأول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فراجع الامر الى مرتبتي الميراث وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم

(كتاب الفرائض)

أجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم وقساح وولاء وان الاسباب المأخوذة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلى أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما يركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك أنكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولا يورث من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الا من الام والعم وابنه الا لادم والزوج والمعتق وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والرابع والثمن والثلاثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليهم اوافق الأئمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي عن معاذ بن المسيب والنخعي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يتروج المسلم الكافرة ولا يتروج الكافر المسلمة واتفقوا أيضاً على ان القتاتل عداً للملأ لا يرث من مقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح معمول به عند كافة العلماء وان نقد اجماع العناية عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافاً لابن عباس وعلى انه لو اجتمع اثنان من احداهما الخ لا م كان للاخ منهما السدس والباقى بينهما بالتصوية خلافاً لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والإتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون المال المفضل بعد أصحاب القروض والعصبات لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والأوزاعي وما دد مع قول أبي حنيفة واجد بتوريثهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقد أصحاب القروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد ابن المسيب أن الخصال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا ماتت عن أمه كان لها الثلث والباقى لبيت المال أو عن بنته فلها النصف والباقى لبيت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة واجد المال كله للأولاد الثلث بالفرض والباقى بالرد وكذلك للثلاث النصف بالفرض والباقى بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يرثون على أحد ثم إن ما يهكى عنهم في الرد وتوريث ذوى الأرحام إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن ززيمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثاني مخفف عليهم فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبية التي تكون في أصحاب القروض والعصبات ووجه الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة يكون في مال لبيت المال حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء أكتسبه في إسلامه أم في ردة فالأول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الأول انقطاع الموالاة بين المرتد وورثته حين الردة أو ضعف الموالاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال يصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني لاحتمال لاخواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطعمهم ما فيه رائحة شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول ولو كان يكسبه حراما لا يمكن رده إلى أربابه فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجدان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي ملك المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا ووجه الثاني تنفير القاتل من القتل بجرماته من مال الدية المحاصل فقط زجره عن التجري على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات فلما سألهم أن يورثه منه والله أعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان أهل المثل من الكفار كاليهودي مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يثوار أهل ملتين والثاني مخفف ودليله أن ما عداه ملة الإسلام كلهم ملة واحدة فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يورث مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد أنه يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالأول مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر
والمرتد والقاتل عدوا ومن فيه رفق ومن خفي موته لا يتجيبون كالا يرون مع قول ابن مسعود
وحده ان الكافر والمبد والقاتل عدما يتجيبون ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول
الائمة الاربعة ان الاخوة اذا حجوا الام من الثالث الى السادس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن
عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا حجوا الام فيأخذون ما يجيبوهما عنه والمشهور عن ابن
عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان القرني والقي
والهدمي والموقى بحريق أو طاعون اذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بضوئ تركه
كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه له دون طارفه
وسبقه الى ذلك على وشرع والفتحى والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم او بعضهم من بعدهم
بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المجدة
أم الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شبا مع قول احمد انها ترث معه السادس ان كانت
وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على المجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول اجماع الائمة على ان الاخوين
يحجبان الام من الثالث الى السادس مع قول ابن عباس ان لها معها الثالث حتى يصير واثلاثه
فيكون لها السادس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميراث *
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن بعصة
ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد على من فرجع الامر الى
مرتبة الميراث * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالاة مع قول الفخري انه
يثبت بها مع قول أبي حنيفة انه ان والا وعاقده كان له نكته ما لم يقل عنه فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان ابن الائمة تستحق أمه جميع ماله بالعرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ
الثالث بالعرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في احدي روايته ان عصبة أمه فإذا
خلف أمها ولا ذل لام الثلث والباقي للخال والرواية الثانية لا جدها عصبة فيكون المال
جميعا لها نصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع
الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان السقط اذا استعمل صار خالا ليرث
ولا يرث وان تحرك أو تنفس الا أن يرضع فان عطس فعن مالك وابتان مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى اعلم

(كتاب الوصايا)

أجمعوا على أن الوصية مستحبة غير واجبة وانها تمليك يضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له أو عنده وديعة بغير شاهد وأجمعوا على أنها لا تنحب للوارث خلافا للزهري وأهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للأقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبية أو ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تنقضي الى اجازة الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة واتفق الاثمة على أنه لو أوصى لبنى فلان لم يدخل الالذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى أنه لو أوصى لولد فلان دخل المذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية واتفق الاثمة على أن العتق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث بخلاف المجاهد ودواد فانهما قالوا انها منجزة من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك اذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك فيطرقان أجاز واقى مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعده وانه وان أجاز واقى صحته فلهم الرجوع بعده ومعه قول أبي حنيفة والشافعي أن لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته أو مرضه فالأول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو أوصى بجملة أو بغير جاز أن يعطى أثني وكذلك ان أوصى ببذنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكر اقل الذكور والاثني عندهم واحد مع قول الشافعي في أحد قوله انه لا يجوز أن يعطى في البعير الا الذكر ولا في البذنة والبقرة الا الانثى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فضل احتياطا * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على أنه اذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به لآخر ولم يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما انصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون الثاني ومع قول داود انه للأول فالأول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الأول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثالث انه لما أوصى به للأول خرج عن ملكه بذلك فبقي له فيه تصرف آخر وهو خاص بأهل الورع كما أن الثاني أيضا يصح حمله على حال أهل الورع لان الوصية به ناسيا كالناسخ للحكم الأول * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين ان من قدم ليقص منه أو من كان في الصف بار زالعدوا وكانت حاملا فجماعها الطلق أو كان في سفينة وهاج البحر فعطاه من الثلث مع قول الشافعي الاخرانه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة أشهر لم تصرف في أكثر من ثلثها فالأول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه تصح الوصية للبعد مطلقا سواء كان عبدا أو عبد غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها تصح للبعد نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ولا تصح الى عبد غيره فالأول مخفف ووجهه أن الوصية احسان زائد على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم مالك البعد

لتلك الوصية ومعلوم أن الوصية غلظت والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن
 ذلك قول الشافعي وأجد أنه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصي إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده
 إذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تصح الوصية إلى الأجنبي
 في أمر أولاده وفي قضاء دينه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالأول مشدد ومجمل على ما إذا
 عرف الموصي أن الأب أو الجد أشقق على أولاده من الأجنبي والثاني مخفف ومجمل على عكسه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه
 لو وصى إلى عدل ثم فسق تزعت منه الوصية كما إذا أسند الوصية إليه ابتداء فلا تصح لأنه لا يؤمن
 عليها مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنه إذا فسق يضم إليه عدل آخر فإذا وصى إلى
 فاسق وجب على القاضي إتراجه من الوصية فإن لم يخرج به القاضي وتصرف نفذ تصرفه وصحت
 وصيته فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أن الوصية تصح لكافر سواء كان حرياً أو ذمياً مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها
 لأهل الحرب وصحتها لأهل الذمة خاصة فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك أنه أن يوصي بما وصى به إليه غيره
 ولو لم يكن الوصي جعل ذلك إليه مع قول الشافعي وأحمد في الظهور وإتيه بالمتع فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصي
 إذا كان عدلاً لم يمتحج إلى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه وأنه يصح جميع تصرفاته مع قول أبي
 حنيفة أنه إن لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويدينه للصبي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله
 فيه مقبول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ويصح جعل الأول على
 حال أهل الدين والورع وجل الثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه يشترط بيان ما يوصى فيه فإن أطلق الوصية فقال أوصيت لـ بـ فقط لم يصح وهو لو رفع
 قول مالك أنها تصح وتكون وصية في كل شيء فالأول مشدد ومجمل على أهل الصدق الذين
 لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أنه لو وصى بحرية لم يدخل في ذلك إلا الملاحقون له مع قول الشافعي أنه
 يدخل في ذلك أربعون داراً من كل جانب ومع قول أحمد في رواية أنه ثلاثون داراً ومع
 قول مالك أنه لا حد لذلك فالأول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام ونهيات أن يقوم أحدهم
 بحق الجوار الملاحق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالكبار على حسب مقامهم
 في المروءة والإيمان * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة يبطلان الوصية لليت مع قول مالك
 بصحتها فإن كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الثاني أن المقصود بالوصية إيصال خير إلى الميت ما دام
 لم يدخل الجنة فإن البرزخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدنيا ودار التكليف بدليل
 كون أهل الأعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع ميراثهم بها ثم يدخلون الجنة فلو لا

أن هذه السجدة في دار التكليف ما يرجع بها ميراثهم * ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما يوصى به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والاصح من مذهب الشافعي فالأول مخفف على الغلام لأنه أمر شاب عليه كفره من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال أنه إذا بلغ يبدوله فعل خير بتلك الوصية أرجح بما كان فعله حال صباه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه إذا اعتقل لسان المريض لم تصح وصيته بالإشارة مع قول الشافعي أنها تصح وهو الظاهر من مذهب مالك فالأول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدينه وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كتب وصيته بخطه ويعلم أنها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول أجدانه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالأول مشدد على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول للخير له فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى إلى رجلين أي أسند وصيته اليها وأطلق فليس لأحدهما تصرف بدون إذن الآخر مع قول أبي حنيفة أنه يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعة بعينها وقضاء الدين وإنفاذ الوصية بعينها وعق العبد بعينه وكذا الخصوصية في حقه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك أنه لا يصح للمريض الخوف عليه أن يتزوج فإن تزوج وقع فأساءه أدخل بها أم لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فإن برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك الفكاك أم يبطل روايتان له فالأول مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئا من مال التيمم بزيادة على القيمة استحبابا فإن اشتراه بمثل قيمته لم يحزم مع قول مالك يجوز له أن يشتريه بالقيمة ومع قول الشافعي أن ذلك لا يجوز على الإطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته أن ذلك لا يجوز وفي الرواية الأخرى أنه إذا وكل غيره جاز فالأول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لأن المتنوع إنما هو من يرى الخطأ أو فرأى نفسه دون الطفل فإذا اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مقبض ووجه الخامس أن الوكيل كالأجنبي فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه لو ادعى الوصي دفع المال إلى التيمم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه وقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف أذهوا مبن وكذلك الحكم في الأب والحمك والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي أنه لا يقبل قول الوصي إلا بينة فالأول مخفف على الوصي على قواعد الامتاء والثاني مشدد عليه وصح جل الأول على أهل الصدق والدين والثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن

ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تصح الوصية للمسلم مع قول أبي حنيفة أنها لا تصح إلا أن يقول ينفق
منها عليا فالأول مخفف لأنه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل
من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد أن يأكل من مال اليتيم
الأميرين من أجرة عمله وكفايته فالأول مشدد خاص بمن لا يرى الخطأ ولا وفر لليتيم والثاني فيه
تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد في أحد قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد الوض
مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليست معفو وإن كان فقيرا فليأكل بالمرءوف بمقدار نظره وأجرة
مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث والله أعلم

(كتاب النكاح)

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والسلامة
والصوم التطوع واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكفها خلافا
لذا ودناه قال يجوز للطرفين سائر جدها خلافا للسنة وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح
من ليس بكفو في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما
ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب فحتاج إليه بحديثه مع قول
أحمد أنه متى تأقت نفسه إليه وخشى العنت وجب ومع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقا بكل
حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل
في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد
من وجه ومخفف من وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول قوله تعالى وليسستغنى
الدين لا يحدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى
السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصحبا
للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن
امتنال أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرير * ومن ذلك قول
الأئمة الأربعة يجوز نظر الرجل إلى فرج زوجته وأمه وعكسه مع قول بعض أصحاب
الشافعي أن ذلك يحرم فالأول مخفف محمول على آحاد الناس من الأمة والثاني مشدد خاص
بالأكابر العلماء وأصحاب المروءة والحجاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول
الشافعي أن عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره إليها وعليه جهور أصحابه مع قول جماعة منهم
الشيخ أبو حامد والنووي أنه ليس بمحرم لسيدته وقال أنه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم
لها ليس له دليل ظاهر والآية إنما وردت في الأماء فالأول مخفف خاص بأهل العفة
والدين والثاني مشدد خاص بمن كان ينفق من ذلك ووجه الأول أن مقام السيادة يكفاهم

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول ان الولي
 قد يرى ذلك الوصي اتم نظرا واشفق على ميراثه من اخيه مثلا ووجه الثاني ان المحاكم قد يكون
 اتم نظرا من الولي والوصي ويحصل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على السالب فلا تنص
 لكلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تقادح شفقة غيره فالاقوال محمولة على احوال * ومن
 ذلك قول الشافعي واجدانه لا ولاية للعاسق مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الشافعي ان الولي
 الاقرب اذا غاب الى مسافة اتم رزوجه الا بعد من العسبة مع قول الاثمة الثلاثة ان العسبة
 اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي
 حنيفة واحدة هي النسبة بمكان لا تصل اليه القافلة في السنة الا مرة واحدة فالاول مشدد على
 الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميراث والاول محمول على حال من يخاف
 عاها العنت فانه يجب التجهيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك
 * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر ونسب غيره
 ولم يعلم له مكان ان اخاه ابرز وجهها باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الشافعي ان للجد والاب تزويج البكر
 بغير رضا حاصفة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في المجدود واشهر الرأيتين عن أحمد في المجد
 مع قول أبي حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك
 وأحمد في إحدى الروايتين انه لا تثبت للجد ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب
 والمجد والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث وتوجيه الاقوال
 الثلاثة لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى
 تبلغ وتأذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لسان العصباء غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها
 النجاء اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث وتوجيه القولين ظاهره ومن ذلك قول الشافعي وغيره
 ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام لا يزوجه الا بولا ولا غيره حتى تبلغ وتأذن مع
 قول أحمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في التسكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة بنسب أو ولاء
 أو حكم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق
 توكيله غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قايلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل
 غيره بل يزوجه المحاكم ولو تخليفة أو نائبا وقال ابو يحيى البلخي من أحدهم يجوز له القبول بنفسه
 أو ثبت عنه انه تزوج امرأة ولي أمرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو أغتصب
 أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان يولي نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة
 يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المشتكين ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا اتفق الاولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول أجدانه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني انه تصرف بغير الحفظ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا تزوجها أحد الاولياء برضاها بغير كفؤ لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا أذنت في تزويجها المسلم فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة بالزوم النكاح فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصناعة والحرية والمخلوص من العيوب مع قول محمد بن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاءة الا ان يكون بحيث يسكر ويفخرج فيسخر منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى ان الكفاءة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أجد في إحدى روايته ان الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة انها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد في شروط الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الأقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض * ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان السن يعتبر مع قول البعض الاتحان لا يعتبر فللمشيع أن يتزوج الشابة فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطاره على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأجد الا ان حصل معه رضى الزوجة والاولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأجد وأبي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزويج من كفو بدون مهر مثلها لم يولى اجابته مع قول أبي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابته فالأول مشدد خاص بقاصر النظر من الاولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الأبعد اذا زوج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصى فانه يجوز للأبعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا قال رجل فلانة تزوجتي وصدقه على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول مالك انه لا يثبت حتى يرى داخلا وخارجا من عندها الا ان يكون في سفر فالأول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جعل الأول على اكابر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشاعة وترك التراضى بالكتمان حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول
مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجده أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينقذ برجل وامرأتين وشهادة فاسقين فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة اتقياس على الأموال
في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما العاسقان فإنه يحصل بهما الإشاعة بالنكاح وذلك كما
في الخروج عن صورة نكاح السباح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذممة
لم ينقذ النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينقذ بذممين فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تنليب حكم الإسلام ووجه الثاني تنليب
حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بحجود مثلاً * ومن ذلك قول عامة
العلماء أن الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالسمية على الطعام أو عند
الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا أنه صلى الله عليه
وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن * ومن ذلك قول الشافعي وأجده أنه لا يصح
التزويج إلا بلفظ التزويج أو الانكاح مع قول أبي حنيفة رجه الله أنه ينقذ بكل لفظ يقتضي
التعليك على التأيد في حال الحياة حتى أنه روى عنه في لفظ الاجارة روايتان ومع قول مالك
أنه ينقذ بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الثاني أنه لا يثبت عى الشارع أنه تعبدنا بلفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير
في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج
والانكاح دون غيرهما * ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال زوجت بنتي من فلان قبله
فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوجت فلاناً كقوله في العقد
زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذبه
والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي في أصح القولين أنه لو قال زوجتك بنتي ففعل قبلت فقط ولم يقل نكاحاً أو
تزوجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد
محمول على حال من يخاف بحجوده وتزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كنية
من ولها الكتابي مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تنظيراً لمراعاة حكم الكفر والثاني
مشدد تنظيراً لحكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي في القديم أن السيد يملك إجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد
والشافعي في الجديد أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد على فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيه كل من القولين لا يفتق على الفطن * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعى فى أصح قوله ان السيد لا يصير على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال آحاد الناس والثانى مشدد محمول على حال أهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقاً على عبدهم بالملك انما يراه أخاه فى الاسلام ان كان العبد مسلماً ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم فى حق الأرقاء ومن لا يلائمكم فيسعه ولا تغذوا خلق الله انتهى * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعى وأحمد فى أظهر روايته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حرية الاب عند محقق أصحاب الشافعى فالاول مخفف على الابن والثانى مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة وأحمد والشافعى فى أصح القولين انه يجوز للولى أن يتزوج أم ولده بنفيس رضاها مع قول أحمد فى إحدى روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثانى مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك والشافعى انه لو قال أعتقت أمتي وجمعت عتقها صداقها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منعقد مع قول أحمد فى إحدى روايته انه ينبغي وأما العتق فهو صحيح اجماعاً فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان الامه لو قالت لسيدها أعتقني على أن أتزوجك فيكون عتقي صداق فاعتقها صح العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة والشافعى هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزويجه صداق مستأنف وان كرهت فلا شيء عليها عند أبى حنيفة ومالك وقال الشافعى له عليها قيمة نفسها وقال أحمد تصير حرة وتزويها قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهراً ولا شيء لها سواه فالاول مشدد فى أمر العتق مخفف فى أمر النكاح يجعل الخيار لها والثانى من الشقين فى الخيار مشدد بالزامها قيمة نفسها اذا لم تراضيا يجعل نفس العتق مهراً فرجع الامرالى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

اتفق الأئمة على أن أم الزوجة تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البنت خلافاً لعلى وزيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جازله أن يتزوج امها وان مات قبل الدخول لم يجزله تزويج امها فبعد عمل الموت كالدخول فالاول مشدد والثانى فيه تخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الأئمة أيضاً على أن الربيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن فى حجر زوجها وقال داود يشترط أن تكون الربيبة فى كفالتة وكذلك اتفقوا على أن المرأة اذا زنت لم ينفسح نكاحها خلافاً لعلى والحسن البصرى واتفقوا أيضاً على انه لا يجوز ان يحل له نكاح الكفار وطء اماتهم ملك اليمن خلافاً لابى نورهان قال يجوز وطء جميع الامهات ملك اليمن على أى دين كن واتفق الأئمة على

تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها واجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصقته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول ترقبتيك إلى شهر أو سنة وتحذرك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قديما وحديثا بأسرهم خلافا للشبهة ورواه عن ابن عباس والتأنيب عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح الزانية مع قول أحد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحمد فقال إذا لم يغلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الأم بالوطء في ولدها المذكور كونها محلا لولادته كالأنثى على حد سواء تعظيما للرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن بكره وطء الحامل المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائلا لم يحرم ولم تعد فالأول مخفف خاص باتحاد الداس والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد نرجوا من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخران ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأهل الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحريم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على اختها غير أنه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بملك اليمين والثالث مخفف في جوار المقدر على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتحتها أكثر من أربع يختار منهن أربعا ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان المقدوع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نكاح الكفار صحيح يتعلق بها الأحكام كعقل النكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبحث
عن انكحيتهم في الفساد او الخعة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امران فهو رد ويمكن تحديد عقد أحدهم اذا أسلم بسهولة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لا يجوز للحر نكاح الائمة الا بشرطين خوفاً والعنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة
انه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجه حرة او معتدة
منه فالاول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والمحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم
عاروا ونقصا في النسب والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يحل للسلم نكاح الائمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز
ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حاليين كافي المسئلة
قبله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يصح
بين الاربع سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحرفي جواز الجمع بين اربع فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه
لا يجوز للحر ان يزيد في نكاح الاماء على امة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز له ان
يتزوج من الاماء اربعا كما يتزوج من الحرائر فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج
بامراة في بها ويجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من
غير استبراء بحضنة أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك يكره الزوج بالزانية مطلقا مع قول أحمد لا يجوز ان
يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة منها واستيرائها بوضع الحمل أو بالاقرار أو بالشهود فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الثاني على حال أهل الورع
بعد توبتهم وحل الاول على آحاد الناس وذلك ان الناس يلوثون بأهل الورع اذا تزوجوا زانية
قبل ظهور توبتها الخالصة للناس وحلها على الصدق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين
يقعون في الرذائل * ومن ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية
ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأييد اذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو
موافق للجماعة في البطلان فالاول مشدد للنسخ نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف
بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان نكاح
السمار باطل مع قول أبي حنيفة ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا تزوجها على أن يحلها مطلقا
ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها
للاول عنده روايتان مع قول مالك انها لا تحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن
رغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها حلالا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل

او فراه فسد العقد ولا تحل للثاني ومع قول الشافعي في اصح القولين انه لا يصح النكاح ومع قول احمد لا يصح النكاح مطلقا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجود هذه الاقوال لا تنقضي على القطن * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه اذا تزوجها ولم يشترط تحليله او لم يكن كان في عزمه التحليل مع النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك واجدانه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشروط ان لا يتزوج ولا يتسرى عليها ولا يبتلعها من بلد او دارها ولا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط واما مهر المثل لان هذا شرط يحرم المحلل فكان كالشرط ان لا نسبه فنهامع قول احمد ان العقد صحيح ولا يمكن يلزمه الوفا به ومتى خالف شيئا من ذلك فالها الخيار في الفسخ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الخيار في النكاح والرد بالعيب)

اعلم انه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابى حنيفة انه لا فسخ بشئ من العيوب وانما المرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي انه ثبت في ذلك كله الخيار الا في العتق ومع قول احمد بثبوته في الكل واعلم يا اخي ان العيوب المثبتة للخيار تسعة اشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والمجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحب والعنة واربعة تختص بالنساء وهي القرن والرقق والفتق والعقل فالحب قطع الذكر والفتق الجزع عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج يجمع من الوطء والرقق انسداده الفرج والفتق انحراف ما بين محمل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تنش من لدنة الجماع فالاول من الاقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه واسالت عن ففرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك بعد الدخول الا العنة عند الشافعي واما اذا حدث العيب بازوجة انه الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي واجد مع قول مالك والشافعي في القول الا تخوانه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة مشدد على الزوج الا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المرأة اذا عتقت وزوجها رقيقا ثبتت لها الخيار مادامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكته من الوطء فهو رضى به مع قول الشافعي في اصح اقواله ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاثة ايام والثالث ما لم تمكته من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من اقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول ابى حنيفة والقول الثاني من اقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع ووجه كرن الخيار هنا على الفور المحاقه بالاطلاع على عيب المبيع * ومن ذلك

الائمة الثلاثة اذا عتقت الامة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه ثبت لها الخيار مع حرته فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية بالعتق ووجه الثاني انه كانشاء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمن ترضاه فقد ذكره لا مر آخر فيه غير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم

(كتاب الصداق)

اعلم اني لم أرفيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر بعت أحد الزوجين * وأما ما انتلف وفيه من ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيهما ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرويتين الاخرين لمالك وأحمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فصع النكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ورويه حديث قد استحلتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته أن لا يوفيها صداقا قال الله يوم القيامة وهو زان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل الصداق مقدار مع قول الشافعي وأحمد انه لا حد لاقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من أصل المسئلة مشدد خاص باتحاد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أنفع لهم ليرجعوا اليه والثاني مخفف لأن فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فللزواج جعل الصداق ملء جلد الثور ذهابا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيه انه يجوز جعل تعليم القرآن مهر اربع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا يكون مهرا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تصريح السنة بجواز أخذ الأجر عليه ووجه الثاني ان المال هو اللأثم يجعله صدقة القلبة معيل القلوب اليه فيحصل به التأليف بين الزوج والزوجة وأدباها كثر كما هو مشاهد في الناس فتدعيه دينارا فيجده لذة أكثر من أن تعلمه آية أو حديثا أو يصير يصحبك لأجل ذلك أكثر ويحتمل أن الامام أبا حنيفة قد قصد اجلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضا عن الاستمتاع بمطاة دنته بدم الحيض والنفاس ولا تساوى فالان في السوق لم تقطع وبيعت * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرأة بتلك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول أو بعت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد انما الملك يتبعه فالاول مشدد والثاني فيه تنفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا أوفاهام مهرها فله ان يسافر بزوجه حيث شاء مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيه انه لا يخرجها من بلد ما الى بلد أخرى وعليه التقوي كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه ان المفوضة اذا

تزوجت ثم ماتت قبل الميس والعرض فليس لها الا المنة مع قول احمد في الرواية الاخرى
 ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المنة لا تنجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالأول
 والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه استحباب المنة على القول
 الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على ملاق المفاوض
 له مهر ووجه الثالث ان النوضة لم تعلق اهلها بالمهر لكل ذلك التعلق فمكانت المنة لها مستحبة
 ويسمى حل الزوج على حال الا كابر من اهل الورع والثاني على حال آحاد الناس ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ان المنة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اثواب ودع وخيار ومصلحة بشرط
 ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قوله واحمد في احدي روايته
 ذلك مفوض الى اجتهاد المحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين
 درهما ولا قول آخر انها تنقص بما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصح بما قل وكثروني رواية لاخذ
 انها تقدر بكسوة تجزيها في الصلاة وذلك ثوبان ودع وخيار لا ينقص عن ذلك فالأول فيه
 تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل
 ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابي حنيفة ان مهر
 المثل معتبر بقراباتها من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا لمخالتها الا ان تكون من
 نفس شصيرتها مع قول مالك انه معتبر بأحوال المرأة في جمالها وشرفها ومالهادون اسمها الا ان
 يكن من قبيلة لا يزيدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقراباتها العصباء فقط
 فيراعى حال اقرب من تنسب اليه واقر بهن اخت لا بويهن ثم لاب ثم بنات اح ثم عمات كذلك
 فان فقدنساء العصباء اوجهل مهرهن فارحام بكدمات وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة
 وما يختلف به غرض فان اختصت بغسل او غيره زيدا ونقص لا ثقب بالجمال ومع قول احمد عدمه
 بقراباتها النساء من العصباء وغيرها من ذوى الارحام فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث
 مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل هذه الاقوال
 تختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في فضل
 الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد يدفع المثل
 قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالأول
 مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوله ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالك
 والشافعي في القديم انه الولي ومع قول احمد في احدي روايته كذهب الشافعي في المجبد والثانية
 كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من الاقوال وجهها فان عقول الولي فيه
 مصلحة للزوج وعقول الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 ابي حنيفة ان العبد اذا تزوج بغيراذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر الا يلزمه شيء
 في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وأنه يتعلق بذمة العبد وعن أحد روايتان فالأول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كاللهذين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي ممة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول أحد حكم الزيادة حكم الاصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحدان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها بالامتناع منه بعد الخلو فالأول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوله ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلو وان لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحدان المهر يستقر بالخلو التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوله والائمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر انها واجبة فالأول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في المجود والسجاء فتجب على أهل المروءة وتسحب لغيرهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحد في أحدي روايتهم ما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الآخر لهم انها مستحبة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على ما ذكرنا على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أحدي روايتيه انه لا بأس بالتأخر في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكراهته فالأول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى ذنابة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا ترتب على ذلك ذنابة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تسحب وليمة غير العرس كالحتمان ونحوه مع قول أحدانها لا تسحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(باب القسم والتشوز وعشرة النساء)

اتفق الائمة على أن القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمة وعلى انه لا تجب التسوية في الجماع بالاجماع وعلى ان التشوز حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مغل بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي ان العزل عن المحرمة ولو بغير اذنها جائز مع التكرامة مع قول الاثمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يلحق المني الفساد فلا يشق منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانعقاد والغدا عارص والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المحر اذا كانت تحت أمه فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والاثمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة أيام او ثوبا اقام عندها ثلاثة أيام ثم دار بالتحفة على نائه في الصورتين مع قول أبي حنيفة ان المجديدة لا تفضل في القسم بل يسرى بينهما وبين الملاقي عسره فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان للرجل أن يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضن مع قول مالك في إحدى روايته واجد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الخلع)

اتفق الاثمة على ان الخلع مستمرا حكم خلافا للكبرن عبد الله المزني التسامي المجيل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الاثمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها القبح منطرا وسوء عشرة جاز لها ان تخاله على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهرى وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير المشروع مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجته بان يقول اجنبي للزوج طلق امرأتك بألف مثلا وقال ابو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الاثمة الاربعة في الباب * وأما ما اختلف فيه الاثمة فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوله وأحمد في إحدى روايته ان الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايته انه فسخ لا يتقص عددا وليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخرى اصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة ولفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يصح على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة ان كان النشوز من قبلها اكثر اخذا اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شيئا مطلقا وصح مع

الكبراهة ومع قول أحمد يكره المخلع على أكثر من المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فوجه الأول أن حكم الحبل في العقد حكم العقد
فحكمه أن يزيد في المهر ماشاء فكذلك في عوض المخلع ووجه الأول من شق التفصيل أن
الضرر منها أكثر فبازالزوج أن يشدد عليها بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من
جمله أخذ أموال الناس بالباطل ودخولها بالدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك
مع كونه طامعا عليها بسوء عشرته وكمثرة بخله وشيخ نفسه ومضاررتها بالتزويج والتسري عليها
ويرى أنه بعد ذلك خالص من تبعها والحال أنه تحت حكمها في الآخرة فإنه لو لا كثرة أبنائه
أهسا ما فدت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن رؤيته ووجه قول أحمد أن الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق يتصرف السفيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق المختلفة
الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه إن طلقها عقب خلعها متصلا بالمخلع طلق وإن انفصل
الطلاق عن المخلع لم تطلق ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يلحقها الطلاق بحال فالأول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه كل من
الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس للاب أن يتخلع ابنته الصغيرة بشئ من
مالها مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يتخلع زوجة ابنته
الصغيرة عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك بأن له ذلك فالأول في المسئتين مشدد على الأب والثاني
فيهما مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلق
ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلث الألف مع قول مالك أنه يستحق الألف كله سواء
طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي أنه يستحق
ثلث الألف في الحالين ومع قول أحمد أنه لا يستحق شيئا في الحالين فالأول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مخفف جدد عدم مطابقة فعله
للسؤال فصح المخلع ولغا المال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو طلقها واحدة
بألف فطلقها ثلاثا طالت واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا وأطلق ثلاثا
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(كتاب الطلاق)*

اتفقوا على أن الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بتحريمه واتفقوا
على تحريم الطلاق في الحيض المدخول بها أو في طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جميع
الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك نهى تحريم عند بعضهم ونهى كراهة عند بعضهم وكذلك
اتفقوا على أنه إذا قال لزوجته أنت طالق نصف الملقمة ملقة واحدة خلافا لداود في قوله
أنه لا يقع شئ والعقهاء كلهم على خلافه وعلى أن الزوج إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق
بانت منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح تعليق الطلاق والملك بالعتق فيسلم الطلاق

والعتق - واما طلاق او عزم او خصص وصورته ان يقول لا جنينة ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة ان تزوجها فهي طالق او يقول لعبدان ملكتك فانت حرا وكل عبدا شريه فهو حرا
مع قول مالك انه يلزم الطلاق والعتق اذا خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها لان
اطلق او عزم ومع قول الشافعي واجدانه لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مشدد والثاني
مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وادلة هذه الاقوال مسطورة في كتب
العلماء من كل مذهب * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول ابي
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان المحرم يملك ثلاث تطلقات والعبد تطلقتين مع
قول ابي حنيفة ان المحرمة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كان زوجها او عبدا فالاول مخفف على
الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا
خلق طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تفعل المحلوف عليه
في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلاث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تنحل فيحتمل بوجود الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحللت اليمين مع قول
الشافعي في اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا باثنا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحللت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعود اليمين سواء يات بالثلاث او بحدودها اما اذا
حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالاثمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد
انه تعود اليمين بعود النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول
في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك انه اذا جاع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدى الرويتين عن احمد واختارها الخوافي فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل
الجهل والعنات * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدد الرمل
والتراب انه يقع طلاقة واحدة تبين بهامع قول الاثمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من
حيث حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد * ومن ذلك قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واهل
ان من قال لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقة مخبزة
ويصح بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المنجز فقط دفعا للرد ومع
قول المزني وابن سريج وابن الحداد والاقوال وابي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع
طلاق اصلا وحكي ذلك عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث
كذهب الجماعة قال النووي والقنوي على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه
وتشديد من وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال
وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واجدان كبايات الطلاق تنعقد
الى نية او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو انضم الى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب اذ كره الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجز ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختارى وامرك بيدك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع الكنايات الظاهرة متى ذالها
 مبتدئا او مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان
 جميع الكنايات تنقصر الى التية مطلقا كما روى مع قول احمد في احدي روايته يقفروني الاخرى
 لا يقفروا الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واللفظ السراح والغراق فلا يقع
 به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها
 الطلاق يقع طائفة واحدة مع يمينه مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا به لم يقبل فيه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون الثلاث
 وفي رواية اخرى له انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعداه ومع قول احمد متى كان معناه دلالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى ذلك لم ينو عددا كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان
 الكنايات الخفية كالخروج واذهبي وانت مخلاة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله
 انت خلية بريئة بائن بنة بة اعزبي اغربي جملك على غاربك انت حرة امرك بيدك اعتدى الحق
 باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع
 قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقين كانت طلقين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبرئ رجك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب فحينئذ يقع ما نواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها
 الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها والا فطلقة ومع قول احمد في احدي
 روايته انه يقع الثلاث وفي الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل
 والرابع يرجع الى المذهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
 انه لو قال لزوجته انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت انت متى طالق لم يقع شيء مع قول مالك
 والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 انه لا يصح لمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته
 انت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايته انه يقع
 الثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي

حنيفة انه لو قال لزوجه امرئ يدك ونوى الطلاق فطلعت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقراها
عليه فان ناكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا
ان نواها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول احمد يقع الثلاث سواء نوى
الزوج الثلاث او واحدة فالاول مفضل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لزوجه طلق نفسك فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد انه يقع واحدة
فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو قال لنفسي مدخول بها انت طالق انت طالق وقت واحدة مع
قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير
المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد به اليقونة الصغرى القائمة مقام البيضة الكبرى
في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
بالطلاق الا عقب الخصامة والغضب فأخذ بالطلاق الثالثة وتصح بالاولى والثانية ووجه
الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لمدخول بها انت طالق انت طالق وقال اردت افهامها بالثانية والثالثة وقع الثلاث
مع قول الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع
والمراد به من يقل أمر الطلاق مع قول احمد في أظهر روايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرشي
من الحنفية والزنبي وأبو ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طلق أو اعتق مكرها
وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الائمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكروه اسم
فاعل خيره بين احتمال ذلك الضررين ووقع ما كرهه عليه فكأنه اختار وقوع الطلاق
أو العتق لاسيما والشارع منشوف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعموم رخصة الله تعالى في ما إذا
كان المحكم بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف بأحد فروع الدين ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة واحمد في إحدى رواياته ان غلبة الطن في وقوع ما دبه كافية في حصول
الاكراه مع قول احمد في الرواية الأخرى واختارها المحرق انه لا يكون اكراها مع قول احمد
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل أو التقطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
فالاول فيه تخفيف على المكروه اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفضل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق أحد الناس الذين لا صبر عندهم من الترفهين
في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين أو اللصوص ممن يخاف

الغيب ويستحي أن يقول آه اذا سلخ الوالى جلده وكذلك القول فى الثالث الفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعى انه لا فرق بين أن يكون المكره له السلطان أو غيره كخص أو متغلب مع قول أبى حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيهما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه اذا قال زوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبى حنيفة والشافعى انه لا يقع فالأول فيه تشديد والثانى فيه تخفيف فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا شك فى الطلاق لا يقع مع قول مالك فى المشهور عنه انه يغلب الإيقاع فالأول مخفف والثانى مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على آحاد الناس والثانى على أهل الدين والورع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائن مات فى مرضه الذى طلق فيه انها ترث منه وهو الاظهر من أقوال الشافعى إلا أن أبى حنيفة يشترط فى إرثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعى فى القديم ثم على قول على من يورثها الى متى ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت فى العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية أخرى انها ترث ما لم تنزع وبه قال أحمد وقال مالك ترث وإن تزوجت وللشافعى ثلاثة أقوال كذه المذهب فالأول من الأقوال فى أصل المسئلة مشدد على الزوج والثانى مخفف عليه ولكل من القواين وجه ووجه قول أبى حنيفة انها ترث مادامت فى العدة دون ما اذا انقضت كونها فى حياتيه مادامت فى العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذا القول فى قوله ما لم تنزع فانها يسبيل أن ترجع اليه ما لم تنزع وبوجه قول مالك انها ترث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك انه لو قال لزوجته أنت طالق الى سنة طلقت فى الحال مع قول الشافعى انها لا تطلق حتى تسليخ السنة فالأول مشدد والثانى مخفف فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى لو قال من له أربع زوجات زوجتى طالق ولم يمين طلقت واحدة منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد انهن يطلعن كلهن فالأول مخفف والثانى مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة انه اذا أشار بالطلاق الى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليده فان أضافه الى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج وقع وفى معنى ذلك عنده الجزء الشائع كالنصف والربع قال وإن أضافه الى ما ينفصل فى حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالأصبع وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعى يقع بها خلافاً لأحمد فالأول مفصل والثانى فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثانى من الأتوال فى المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

اتفق الاثمة على جوار ارتجاع المطلقة وعلى ان من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له الا بعد ان تسكن
زوجا غيره ويطلقها في نكاح صحيح وعلى ان المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وانه شرط في جوار
حلها الاول وان الوطء الاول في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول للشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول ابي حنيفة واجد في اظهر روايته انه
لا يحرم وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي واجد في القول الا حوايه يحرم فالقول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها في حكم الزوجة بدليل محقق
الطلاق اها والايلاء والطهارة والامان منها والارث لها منه وارثه منها ووجه الثاني انه بطلاقها
صارت اجنبية بدليل انه لا بد في حلها من قوله راجعتك الى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجدان الرجعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نوى الرجعة به
ام لا فع قول مالك في المشهور انه لا تحصل به الرجعة الا ان نواها به ومع قول الشافعي لا تقع
الرجعة الا بلفظ فالقول مخفف والثاني فيه تشديد في احد شي الفصصيل والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حله على انه ما لو طئه الا وقد نوى رجعتها اذ سجد
وقوع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم ينوارتجاعها ووجه الثاني انه قد يقع في وطئهها حراما من غير
نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالاقوال مجعولة على احوال * ومن ذلك قول مالك واجد وابي حنيفة انه لا يشترط
الاشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في احدي قوليه واجد في احدي روايته انه شرط والاصح
عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك اجد في اظهر قوليه ان الاشهاد مستحب قال شيخ
الاسلام الصقدي في كتابه رجعة الامه في اختلاف الاثمة وما حكاه الرافعي من ان الاشهاد شرط
عند مالك لم اراه في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان
مذهب مالك الاستحباب ولم يثبت فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كتوجيه المسئلة قبلها فن قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهدوا على اللفظ فان النية لا يصح فيها اشهاد الا للشافعي فانه
وان اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الاشهاد لسكونها امساكالانشاء ومن قال لا يشترط
فيه اللفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
وطء الرجعية في حال الحيض او الاحرام لا يحلها مع قول الاثمة الثلاثة نعم فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء حال الحيض او الاحرام ممنوع
منه شرطا فكانه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني ان المحاض والحرة تعزيم وطمهما
عارض * ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يمكن جاعه انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل
به الحمل مع قول الثلاثة انه يحصل به الحمل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول قول الشارع في حديث التحليل حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك
والعسلية هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المني غالباً ووجه الثاني ان نفس الجماع

فيه لذة وان لم ينزل وانما خرج النبي من كمال اللذة بدليل وجوب الفسل على من جامع ولم ينزل عند
الائمة الاربعة خلافا لادود وجاعه من الصحابة كما مر أول باب الفسل والله اعلم

(كتاب الايلاء)

اتفق الائمة على انه اذا حلف بالله عز وجل أن لا يجمع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر كان
مولى وان حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى وعلى أن المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله عز
وجل الا في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطار زوجته اربعة اشهر بايلاء مروي مثل ذلك عن
أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بايلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أنه اذا مضت الاربعة اشهر لا يقع بعضها
طلاق بل يوقف الأمر إلى ما يوافق مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحماكم وهو الاظهر من قول الشافعي
مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر عنه أن الحماكم ينضيق عليه حتى
يطلق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن من آلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعناق وإيجاب
العادات وصدة المبال لا يكون مولى سواء قصد الاضرار بها أو رفعه عنها كالمرضع والمريضة
أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون مولى الا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الاضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه لو ترك وطء زوجته للاضرار بها من غير عيب أكثر من اربعة اشهر لا يكون مولى أصح
قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يكون مولى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
إلى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك أن مدة
إيلاء العبد شهران حرة كانت زوجته أو أمة مع قول الشافعي أنها اربعة اشهر مطلقا ومع قول أبي
حنيفة أن الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحت أمة فشهرا حرا كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايته كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك أن إيلاء الكافر لا يصح
مع قول الثلاثة أنه يصح ومن فوائده مطالبته بعد إسلامه بالعتقة أو الطلاق فالأول مخفف على
الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان والله اعلم بالصواب

(كتاب الطهارات)

اتفق الائمة على أن المسلم متى قال زوجته أنت على كظهر أمي كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة أو أن وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وعلى أنه لا يجوز دفع شيء من التكفارات إلى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا

على صحة طهار البدن وأنه يكفر بالسوم وبالاطعام عند مالك إذا ملكه السيد وكذلك أتت
على أن المرأة إذا قالت زوجه أنت على كطهر أرى فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الشرح
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وأبي حنيفة
لا يصح طهار الذي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الذي غير ملتزم أحكام ما في نفسه ووجه الثاني أن كفارة إيمانه
بالتزامه للأحكام ظاهراً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح طهار السيد من أمت مع
قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بأتمته كالزوج فصح طهاره * ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال زوجته مرة كانت أمانة أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
مطلقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم
ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقت عليه فطقة أمانة
وإن نوى الطهار كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً ويرجع إلى نية كل أرادها واحدة
أو أكثر سواء المدخول بها وغيره مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها واحدة
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الطهار كان ما نواه وإن
نوى اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالارجح من قوليه أنه لا شيء عليه
والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صريح في الطهار نواه أو لم ينو
وفيه كفارة الطهار والتاسية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على اللطيف * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان خالفاً وعليه كفارة يمين بالبحث من غير أن
يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بأكمله جزئ منه ولا يحتاج إلى إكل جميعه مع قول الشافعي
أن من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالراجع إليها
لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر أكله
واللس بشهوة مع قول الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد خاص بأهل
الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف السيام ولو
في خلال الشهرين لئلا كان أومراً أو أمداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ
في الليل لم يلزمه استئناف وإن وطئ بالنهار عابداً فسد صومه وانقطع التسابع وزامه
الاستئناف بنقض القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن عدم التسابع رخصة والرخص لا تنطبق بالعاصي ممن يخفى واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الكفارة الغالب فيها كونه أعقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كفارة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب الكفر كما ورد في الأضحية والهدى ويصح حمل الأول على حال آحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر يحملهما على حالين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو زناها بالزنا أو نفي جملها أو كذبته ولا بينة يلزمه المجدولة إن يلاعن وهو أن يكرز باليمين أربع مرات بالله أنه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فإذا لاعن زمرها حيث نذر المجدولة باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن فرقة الثلاث عن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه المجدد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويجرد النكول يصبره الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في ظاهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاعن أو تفر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها المجدد بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه حين كانا أو عدينا واحدهما عديل كانا أو فاسقين واحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر ليكون أنكره الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فتى قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفي عنه الولدان قذفا بصرح الزنا لاعن بالقذف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدته لسته أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبراؤها بثلاث حيضات أو بحيضة واحدة على خلاف بين أحكامه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظر والله أي إلى الحمل فإن جاءت به أخرج خذلج الساقين ووجه الثاني حصول الرية بمجرد الحمل فيصح اللعان لإجله مبادرة للتلوص من

العار * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ان الفرة تقع بلعانها خاصة بتفرقة
الحاكم مع قول أبي حنيفة وأحمد في المظهر روايتيه انها لا تحصل الا بلعانها وحكم الحاكم
في قول فرقة ينكح مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانها وانما
لعانها يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا اكذب نفسه
جاء الحد وكان له ان يزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في المظهر روايتيه
انها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على اراد النكاح والثاني فيه تشديد
محمول على نكاح الناس من اهل الدين والورع والمروءة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وقائدة ذلك
انه اذا كان طلاقا لا يتأبد التحريم حتى لو اكذب نفسه جاز له ان يزوجها مع قول مالك والشافعي
انه تحريم مؤبد كالزنا فلا تحل له ابدا وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى
والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكذب نفسه
ارتفع التحريم وعادت زوجته لان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته
برجل بعينه فقال زنى بفلان لاعتزل للزوجة وحده للرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد
فان ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قول احمد ان عليه حدا واحدا لهما ويسقط بلعانها فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحدان لم يشته وايسر له ان يلاعن حتى يدعى
رؤيته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعن ولو لم يذكر رؤيته فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة بربعة منهم
الزوج قبلت شهادتهم وتحذف الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على
الزوجة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو لاعنت قبل
الزوج اعتدبه مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع للنص القرآن
فن العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يصبح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة فيهم الكناية به لم ياقوله
وكذلك يصبح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصبح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا بان
زوجته منه ثم رآها تزنى في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأنا
بحيضة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة
وأحمد انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لوتزوج امرأة ثم طلقها عقب المقدم غير امكان وطء واثت بولده لستة اشهر من العقد لم يلحق به كالموات به لا قل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بخصرة المحاكم ثم طلقها عقب العقد واثت به لستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لمحدوثة قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لوتزوج امرأة وغاب عنها سنين فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت واثت بأولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول ويتبعون من الثاني مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يكرنون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لوتزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فاثت بولده لستة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها للوجود المقدر فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وقد صارت فراشا وزوجها بالعقد فالولده بنص الشارع اذا الاحكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهرا لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الايمان)

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز له ان يجعل اسم الله عرضة للايمان يمتنع به من بروضته ورحم وعلى ان الاولي له ان يحنث ويكفر اذا حلف على تركه برونه يرجع في الايمان الى التوبة وعلى ان اليمين بالله تعالى تنعقد بجميع اسمائه الحسنى وما تم الا ما هو حسن كالرحمن الرحيم والمحي وبجميع صفات ذاته انه كعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا واجمعا على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمحلف ان يعقبيه ووجبت عليه الكفارة اذا حنث خلا فان لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انعقاد اليمين بالحلف عليه ووجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى انه لو حلف لشر بن مائة هذا الكوز فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كملت فلانا حيننا ونؤي به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجه ان خرجت بغير اذني فانت طالق ونؤي شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف لعتق فلانا وكان مائة وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والخالف بخير في فعل ايها شافعي لم يجد انتقال الى صيام ثلاثة ايام واجمعا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقبة مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشركة خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لان التعتق ثمرته تخلص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافرة فانما خلصها لعبادة ابليس وايضا

فان التقي قربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى يكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
 ابي حنيفة نظر فليتأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام
 واحدا خلا ما لا يبي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعها
 الى فقراء المسلمين الاسرار الى صيريق بعضها له ولبه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة واجدانه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
 مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزمه الكفارة وعن
 مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدي روايتيه ان اليمين
 العوس وهي الخلف بالله تعالى على امر ماض متعمد المكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان
 تسكر مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انها تسكر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على المجاهلين به تعالى
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك شدة ظهور راحة الاستهانة بجنب الحق حل وعلا
 من العارف اذا حلف به باطلا بخلاف المجاهل بشدة عظيمة الله فانه يكون معدورا بعض العذر
 فلذلك يخفف في حلفه باجزاء الكفارة في يمينته المذكورة * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه
 لو قال اقسم بالله او اشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله
 او اقسم بالله لعطاء نية كان يمينا وان لم يتلعه به ولا نواه فليس بيمين ومع قول الشافعي انه متى
 قال اقسم بالله ونوى به اليمين كان يمينا وان نوى الاخبار فلا ويختلف احصائه فيما اذا اطلق
 والاصح انه ليس بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والالتزام
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد في اطهر روايتيه
 ان من قال اشهد بالله لافعات ولم ينو شيئا انه يكون يمينا مع قول مالك والشافعي واجد في الرواية
 الاخرى انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يمينا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
 في احدي الروايتين انه لو قال والله او وایم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول ابي حنيفة في الرواية
 الاخرى وبه من اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس بيمين فالاول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
 بالمعصية المتعمدة وادخل ريمته الكفارة بل تغل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
 بعضهم انه لا ينفق بالمعصية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
 انتقاد الاجماع على ان ما بين الدقتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
 لا بالورق ولا ينبغي ما يترتب على ذلك من فتح باب انتهاك الحرمات والحق ان الكلام الله تعالى
 اطلاقات حقيقية في الموجودات الاربعة لا تجارية فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمصحف وحنث كفارة
 واحدة مع قول احمد انه يلزمه بكل آية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن اختيارها
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صحت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه
 الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة * ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ان يعقبيه فان حنث لزمته الكفارة مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينبغي بذلك عيونه ولا يلزمه
 كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما
 يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله والثاني مخفف خاص بأحد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان عيّن
 الكافر لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد ولزمه الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد أن يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ليكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا أخرجها بعد
 الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في إحدى روايته وأحمد
 انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك رضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين
 الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضى الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديمًا ويجوز
 بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود التخيير
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتبدى نفعه الى غيره من الفقراء بخلاف العتق
 والاطعام * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته ان لغوا اليمين بالله هو أن
 يحلف على أمر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصده أم لم يقصده فسبق على
 لسانه سواء كان في الماضي أم في الحاضر مع قول أحمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا اليمين
 ما لم يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب والحجاج من غير قصد سواء كان على
 ماض أم مستقبل وهي رواية عن مالك وأحمد أيضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا اثم في لغوا اليمين
 ولا كفارة مع قول أحمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى
 صادقًا ولا كاذبًا فالاول مخفف خاص بأحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بكابر
 العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امرأته بجمعة والعقد مع قول مالك وأحمد انه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها
 وأن تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزوج بأى

امرأة كانت يجمعود الحقد ووجه الثاني ان القرض بالتزويج انما هو مكايده تزويجه ومعارفها
 والشوا مثل لا تنفذ الزوجة غالباً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد
 انه لو قال والله لا شربت لزيد ماء يصد بذلك قطع المنه عليه حنت بكل شيء استغنى به من ماله سواء
 كان ذلك ما كل أو شرب أو عارية أو ركوب أو غير ذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
 الا بما يتناوله لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ولمس العمل في الشقين على القرينة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه
 لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهله
 ورحله مع قول الشافعي يبرح بوجهه بنفسه فالاول مشدد في أمر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
 سطحها وأحاطها أو دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستغرق في اوجه الثاني ان الوقوف على السطح
 والمحاط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
 والواقف على السطح أو المحاط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه مباحها زيد ثم دخلها اختلف حنت
 مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصده الدخول حال كونها
 ملك زيد حال غضبه عليه مثلا * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
 شيخا أو لا يكلم ذا المخروف فصار كبشا والبسر فصار رطبا أو الرطب فصار تمرا أو التمرا فصار زلا
 أو لا يدخل هذه الدار فصار ساحة حنت في مسألة الصبي والمخروف والساحة دون غيرها
 فلا يحنث في البسر والرطب والتمرو هو أحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك وأحمد يحنث
 في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد أو الحرم لا يحنث مع قول أحمد انه
 يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
 البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجدين كل تقى
 والمحرم به الحرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة واقتناء قواعده مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
 بيتا فمكن بيتا من شعرا أو جلد أو خيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث وكان من اهل البادية
 حنت مع قول الشافعي وأحمد انه يحنث قرويا كان أو بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
 فان كان نكاحا أو طلاقا حنت وان كان بيعا أو اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادته ان يتولى
 ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان يتولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
 ان كان سلطانا او بمن لا يتولى ذلك بنفسه عادة وكانت له نية في ذلك حنت والا فلا مع قول أحمد

يبحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقض دين فلان في غد فقضاء قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلوان صاحب الحق مات قبل التحدث عند ابي حنيفة واجد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاء للورثة والقاضي في الغد لم يبحث وان اخرجت فالاول من
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عين المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان اجدا لنص له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
وروجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا للمكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الاولى له فقد حل الضرر واجد لا
لجناب الحق كما عليه الا كبار من العلماء * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسيانا لا تلقا حنث مطلة اسوا فكان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعاق او بانظها مع
قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا مع قول احمد في احدي روايته انه ان كان اليمين
بالله او بالظهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعاق حنث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد انه لو حلف ليشرب ماء
هذا المكره في غدا فاهريق قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير
اختياره لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجد انه لو قال والله لا اكلم فلانا حينما لم ينوشيا معناه حنث ان كلمه قبل ستة
اشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في التجديد انه
لو حلف لا يكلمه فكتبه اوراسله فاشرب ماء وعينه اوراسه لم يبحث مع قول مالك انه يبحث
بالمكاتبة وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه يبحث فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة
لا تخفى ادلتها على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت
طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوشيا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الى ان اذن لك كفي مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو انه
اذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقديم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى واثل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
واجد انه لو حلف لا يأكل الرعوس ولا نية له واطلق ولم يوجد سب يستدل به على النية حل ذلك

على كل ما يسمى رأس حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رموس الانعام والطيور والحيات مع
قول أبي حنيفة انه يجعل على رموس البقر والعنم خاصة ومع قول الشافعي يجعل على البقر
والابل والعنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تحقيق فرجع الامري مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجدانه لو حلف ليضربن زيدا مائة سوط فصر به بضفت
فيه مائة شمراخ لم يبر مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه
القولين ظاهر ولعل الأول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس
من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر لأضروب * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث ورجع
الامري مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليقطن
فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم أم لم يعلم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الدين في حكم المقنود ووجه
الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجوب الزكاة فيه * ومن ذلك قول أبي
حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو مائماً لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث
ووجه الأول ان العطف يقتضي المنارة وقد قال تعالى فيهما فاكهة ونخل وزمان فلو ان الخيل
والرمان دخل في مسمى العاكهة لاكتفى الحق تعالى بذكر العاكهة عنهما ووجه الثاني ان
المراد بالعاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا ادم فدخل النخل والرمان فتدريج
الامري مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أداماً فأكل اللحم
أو الجبن أو البيض لا يحنث الا يأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث بأكل الكل
فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند
العلماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة لم يحنث
مع قول بعض الأئمة انه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمي
السمك لحماً في القرآن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة
لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالأول فيه تحقيق لان السمك لم يخلص الى السمكية بل هو
مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمية الهن زاد سمها
فرجع الامري مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكة فأكل
من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين
والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بآحاد الناس فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه
الأول شمول السمك لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامري مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل المين فيخدمه بغير أمره لم يحث وان كان قد استخدمه قبل المين
ونبق على الخدمة له حث مع قول الشافعي انه لا يحث في عبده وفي عبده نفسه وجهان
لاختبايه ومع قول مالك واجدانه يحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
لم يحث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحث أو في غيرها حث فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شق التفصيل في الثاني لنا كذا الامر
بالقراءة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحد
في الحد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان يتأق داخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث
مع قول مالك واحد والشافعي في القول الآخر يحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بينهما
فاقسما ما وحا ل بينهما حائط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب
حث مع قول الشافعي واحد لا يحث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل
الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يحزم
الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ ثورعا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لو قال ممالكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المدبر واه الولد والمكاتب في احدى الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص ومع قول أبي حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقص فلا يدخل أصلا ومع قول أجدان
الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقص لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأجدانه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب
وهو الراجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الأدم فان اقتصر على مد أجزاء
مع قول أبي حنيفة انه ان اخرج براف نصف صاع أو شعيرا أو تمرا فصاع ومع قول أجدانه يجب
مد من خنطة أو دقيق أو مدان من شعيرا أو تمرا ورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل
مسكين مدم مطلقا فالاول فيه تشديد بالأدم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه يجب في الكسوة اقل
ما تجزئ به الصلاة ففي حق الرجل ثوب قيص او ازار وفي حق المرأة قيص وخمار ومع قول أبي
حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا في خنيفة أقله قباء أو قيص
أو كساء أو رداء وله في العمامة والمنديل والسر اويل والمترزر روايتان ومع قول الشافعي يجزئ

جميع ذلك حتى القاسوة عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صبر
لا ياكل الطعام مع قول اجدانه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه يجوز ان
يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول جل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
او كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني جل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول ابي حنيفة
ومالك واجد في احدي روايته انه لو كرر اليمين على شئ واحد او على اشياء وحنث لزمه لكل
يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد
بالتكثير الاستئناف فهما يمينان مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة
واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احدثي التفسير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين
واحنث لم يمنعه والا فله منه مع قول اجدانه ليس لسيده منعه على الاملاق ومع قول ابي
حنيفة ان للسيده مطلقا الا في كفارة الطهارة ومع قول مالك ان اضر به الصوم فله منه والا فله
وله الصوم يميزه الا في كفارة الطهارة فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر او بري من الاسلام
او الرسول صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك الامر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي
انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي لو قال وامانة الله يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا يلبس حليا حنث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة
فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف او لا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه اراكل
بعض الرغيف او لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل
رجله اريده لم يحنث مع قول مالك واجدانه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو حلف لا ياكل هذا الدقيق فسفه او خبزه
واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
انه ان سفعه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
بما يسكنه بكراه وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا يثبت إلا بئنه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فعرف بيده أو بأبناء من مائه وشرب حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حتى يكرج بفيه منها كرها فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث إلا أن ينوي أن لا يشرب جميعه مع قول الشافعي أنه لا يثبت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يضرب زوجه فيخفقها أو عضها ونسف شعرها حنث مع قول الشافعي أنه لا يثبت فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الضرب يطلق على العض والخنق ونسف الشعر يجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يهب فلان شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث مع قول الشافعي أنه لا يثبت إلا أن قبل ذلك منه وقبضه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك أنه لا يثبت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجود هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على القطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له مال غائب ودين ولم يجد ما يعتق به أو يطعم أو يكسولم يجزئه الصيام وعليه الضمان حتى يصل إليه ماله فيكفر بالمال مع قول أبي حنيفة أنه يجزئه الصيام عند غيبة المال فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب العدد والاسماء)

اتفق الأئمة على أن عدة المحامل مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى أن عدة من لم تحض أو وثقت بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض بثلاثة أشهر إذا كانت حرة فإذا كانت أمة فقمران وقال داود ثلاثة وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى أن الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوا إلى النكاح خلافا للحسن والشعبي في قوله ما بعدد وجوبه وكذلك اتفقوا على أن من ملك أمة يبيع أو هب أو سبي لزمه استبراءها بحيض أو قرء أن كانت حائلا وإن كانت ممن لا تحيض لمصر أو كعب بن جهم فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أن الأقراء هي الاطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أن القمر هو الحيض فالأول مشدد بطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح أن يكون الأمر بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج أنه يلزمها الإقامة على كل حال أن كانت في بلد أو ما يقاربه ومع قول الأئمة الثلاثة أنها إن خافت فوات الحج بالإقامة قضاء عدة جاز لها السفر فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

في القول الجديد الراجح وأجد في إحدى روايته ان زوجه المفقود لا تحمل للزواج حتى تمضي مدة
لا يعيش في مثلها غا السامع قول مالك والشافعي في القديم وأجد في الرواية الأخرى انها تبرص
اربعة سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة اشهر وعشرا مدة عدة الوفاة ثم تحمل للزواج ووجه
جماعة من متأري أصحاب الشافعي وهو قوي فعلة عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى
الأول فالمرء الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحده الشافعي وأجد بسبب مائة سنة ولها طالب
المفقة من مال الزوج مدة التبرص والمرء الغالب فالأول مشدد على الزوجة والثاني مخفف
عنهما يرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان
تزوجت زوجته بعد التبرص يبطل العقد وهي للأول وان كان الثاني واطاها فليعه مهر المثل
وتقدم من الثاني ثم ترد الى الأول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجبا
عليه دفع المصداق الذي اصدقها لها الأول وان لم يدخل بها فهي للأول وله رواية أخرى انها
للأول بكل حال ومع قول الشافعي في أرجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي لقول الآخر
بطلان نكاح الأول بكل حال ومع قول أجدان الثاني ان لم يدخل بها فهي للأول وان دخل
بها فالأول الخيارين ان يسكها ويدفع المصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني
وأخذ المصداق الذي اصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف
عليه مع ما يوافقه من أحد شقي التفصيل وكذلك القول الاظهر للشافعي مشدد على
الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان عدة ام الولد اذا مات سيدها أو اعتقها ثلاث حضانة سواء
اعتقها أو مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدتها حنيفة في المحالين وهي إحدى
الرايتين عن أحمد واختارها المخزومي ومع قول أجد في الرواية الأخرى انها من العتق
حنيفة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبالة في استبراء الرحم ووجه الثاني الياس على
استبراء المسبية الاتي بيانه قريبا ومع حمل الأول على حال أهل الدين والورع
والثاني على آحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لا جد لاخذ بالاحتياط
ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان أكثر
مدة الحمل سنتان مع قول مالك في رواياته انها اربع سنين أو خمس سنين أو سبع
سنين ومع قول الشافعي ان أكثرها اربع سنين وهو إحدى الرايتين عن أحمد والثانية
كذب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحق
الولديه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في أظهر روايته ان الممتدة
اذا وضعت علقه أو مضغة لا تقضي عدتها بذلك ولا تصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي
في أحد قوليه ان عدتها تقضي بذلك وتصير بها أم ولد وهو قول أجد في الرواية الأخرى عنه
فالأول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فرجع الامر الى

مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الشافعى فى المجد يدومالك وأجد فى إحدى الروايتين ان المعتدة
 المتبوتة لا احاداد عليها مع قول أبى حنيفة والشافعى فى القديم وأجد فى الرواية الأخرى انه يجب
 عليها الاحاداد فالأول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك
 قول أبى حنيفة والشافعى فى أمهر قوله ان البائن لا يخرج من بيتها نارا الا ضرورة مع قول
 مالك وأجد ان لها الخرج مطلقا ولا جدر رواية أخرى كذهب أبى حنيفة فالأول مشدد والثانى
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء
 فى الاحاداد مع قول أبى حنيفة انه لا احاداد على الصغيرة فالأول مشدد والثانى فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والاحاداد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الاحاداد مع قول أبى حنيفة انه
 لا يجب عليها احاداد ولا عدة فالأول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر اما الأول فهو ان الاحاداد ورد فى السنة فى حق الزوج المسلم ويدل للشأنى حديث
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتحد على غير زوج فخرج الذى لان الحزن لا يكون
 الاعلى الزوج المسلم اما الذى فلا ينبغى الحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه وذمته واما كونه لا عدة
 لزوجه فينبغى على ان أنكحة الكفار باطلة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو باع أمته من
 امرأة أو خصى ثم تقايل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبى حنيفة انها اذا تقايل قبل
 القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء فالأول مشدد والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
 الميزان وجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا فرق فى وجوب الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبالغ واليبس مع قول مالك انها ان كانت من يوطأ لها لم يجز وطؤها قبل
 الاستبراء وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء قال داود لا يجب استبراء البكر
 فالأول مشدد والثانى مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وجه الأول
 ان الغالب فى باب الاستبراء التعبد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لا مرأى غير براءة الرحم
 وجه أول الشقين من قول مالك ان الاستبراء براءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
 وأما البكر فأمرها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان من ملك امرأة جازله بيعها قبل
 الاستبراء وان كان قد وطأها مع قول الحسن والفضلي والثورى وابن سيرين انه يجب الاستبراء
 على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائع دون المشتري فالأول مخفف على البائع والثانى مشدد والتالى فيه تشديد على
 البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن
 ذلك قول مالك والشافعى وأجد انه اذا عتق أم ولد أو عتق بموته وجب عليها الاستبراء بصفة
 مع قول أجدوداود وعبد الله بن عمرو بن العاصى انه اذا ما بها عن سيدة تعتد بأربعة أشهر
 وعشر فالأول مخفف والثانى فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله أعلم

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من التلبس وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فأقل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو مختلف لسكونة الفقهاء ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكر أم تيمامة موطوءة أو غير موطوءة وخالف أحد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة تار لها لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على ان الرجوع يحرّم الا في رواية عن أحمد فانه مطلقا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان المحققة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان المحققة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته انه لا يثبت الا بجمعة رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالب لم يحرم كان صلوة فيه باقيا وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالب أو مغلوبا مع قول أصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب أو دواء أو غير ذلك لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقيه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على حال أهل الورع والتخفيف محمول على آحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب النفقات)

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالاب والزوجه والولدا الصغير وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المورث للمورثة نفقة المورسين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى المورث للفقيرة نفقة متوسطة بين المقنين وعلى الفقير للمورثة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لاجتهاد فهمامة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالأول مخفف والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أطهر الله وألين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجمع مثلهما اذا تزوجها كبير مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر
 أن ذلك النفقة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحمد أنها لو كانت الزوجة كبيرة والزواج صغير لا يجمع مثلهما وجب عليه النفقة
 وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك أنه لا نفقة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الأعراس بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 الفسخ ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي أنه يثبت لها الفسخ بالأعراس عن
 النفقة والكسوة والسبب في ذلك أنهما في زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي
 حنيفة لم يحكم بها حكم أو يتفقا على قدر معارم فيصير ذلك دينيا باصطلاحهما وقال مالك
 والشافعي وأحمد في أظهر روايته أن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه
 لأنها في مقابلة التمكين والاستمتاع فالأول من المسئلة الأولى مخفف على الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والأول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة إذا حكم بها حكم
 والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلة في المحكم إلى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا سافرت بأذن زوجها سافرا غير واجب عليها
 سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي أنها لا تسقط بخروجها عن النشوز بأذنه لحاقاً بالأول
 مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أن الميتة إذا طلبت أجرة مثلها في الرضاع لولدها فإن كان ثم متطوع بالرضاع
 أو بدون أجرة المثل كان للاب أن يسترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الأم مع قول مالك
 في إحدى روايته أن الأم أولى ومع قول الشافعي وأحمد أن الأم أحق بكل حال وإن وجد
 متبرعاً بالرضاع أو بأجرة المثل أجبر على إعطاء الولد لأمه بأجرة مثلها فالأول مفصل والثاني
 مخفف على الأم وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أن الأم لا تحير على أرضاع ولدها بعد سقيه اللبن إذا وجد غيرها مع قول مالك أنها
 تحير ما دامت في زوجة أمه إلا أن يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذر أو يسار أو كان يسقم بلبنها
 لفساد اللبن ونحو ذلك فالأول مخفف على الأم والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوارث يجبر على نفقة كل ذي محرم فدخل فيه الخال عنده
 والعمة ويخرج ابن العثم * ومن ينسب إليه بالرضاع مع قول مالك أن النفقة لا تجب على الوارث
 إلا لوالده الأقرب سواء كان أباً أو أمّاً ومن ولد الصلب ومع قول الشافعي وجوب النفقة للوالد
 وإن علا والولد وإن سفل ولو تعدى عمودي النسب ومع قول أحمد أنها تارزم كل شخصين جرى
 بينهم الميراث بفرض أو تعصيب من الطرفين كالأبوين وأولاد الأخوة والأخوات والعصومة
 وبنيهم رواية واحدة وإن كان الارتباط يبينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ
 مع عمته وابن العم مع بنت عمه فغن أحمد روايتان فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهرة لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قول احمد انها
تلزمه وهو احدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السبي
على نفسه لزمه نفقته الى ان يسعى فالاول فيه تحقيق والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميراث ولعل الاول محمول على آحاد الناس من العوام والشافعي خاص بأهل المروءات
والكرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا بلغ
مفسرا لا حرفة له ولا تسقط نفقة البجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد وانما
تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما أوى العلام والبجارية بالبلوغ صحيحا ومع قول
احمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الأب فرجع الامر الى مرتبتي الميراث وتوجه الاقوال
لا ينفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرئ من مرضه
ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا تزوجت البجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الأب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد
على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع قول الاثمة الثلاثة ان للحاكم اجباره ومنعه من تحميلها ما لا تطيق فالاول
فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميراث والله تعالى اعلم

(كتاب الحضنة)

اتفق الاثمة على ان الحضنة تثبت للامم مالم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانته اهذاما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلّفوا فيه من ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طالت طلاقا باثنا عشر سنة حضانته مع قول مالك
في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلبت رجوع حضانته الولد
والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة في احدى
رواياته ان الزوجين اذا اقرقار بينهما ولد فالام أحق بالعلام حتى يستقل بنفسه في عطمه
ومشر به وملسه ووضوئه واستحائه ثم الأب أحق به والام أحق بالانثى الى أن تسلم ولا يبر
واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق مالم تزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي أحق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق به ما الى سبع سنين
ثم يخير ان من اختاراه كانا عنده ومع قول احمد في احدى رواياته ان الام أحق بالعلام الى سبع
سنين ثم يخير والبجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تخيير والرواية الاخرى كذهب أبي حنيفة
فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الأب
والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكن ان عندها ثم اراد الاب السفر الى بلدة اخرى بنية الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الاثمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها قال أبو حنيفة فلها ان تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل الى بلد لها والثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فقد أحد الشرطين منعت الا ان تنتقل الى بلد قريب يمكن المضي اليه والعقد قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب أو من مصر الى سواد وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأجدي أحدي رواية ان الاب أحق بولده سواء كان هو المنتقل أم هي ومع قول أحدي الرواية الاخرى ان الام أولى به ما لم تزوج فالأول مشدد على الاب والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

«(كتاب الجنائيات)»

اتفق الاثمة لاربعة على ان القاتل لا يتخلف في النار لو دخل وان توبته من القتل صحيحة بخلافه لابن عباس وزيد بن ثابت والخصالك فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالأول مخفف تبع الطواهر الاحاديث والثاني مشدد تبع الظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدافيم الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسه سائلة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمداً وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل عبده لا يقتل به وان تعمده وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلماً قتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل أحد أبويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلاً عمداً فصار ذافراً شحى مات انه يقتص منه وعلى انه اذا عفا جرح من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى انه اذا جرح اليهود بعد استيفاء القصاص وقالوا أخطأنا لم يجب عليهم القصاص وعلى ان الاولياء المستحقين باللعن الغائبين اذا حضر واطلبوا القصاص لم يؤخر الا أن يكون الجاني امرأة حاملاً فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون سفاراً أو غائبين كان القصاص مؤخراً بخلافه في حنيفة فانه قال اذا كان للضارب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الاثمة على انه اذا كان المستحق صغيراً أو غائباً أو مجنوناً ان القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق الاثمة على ان الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الاثمة على انه ليس للاب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه تقطع اليد الصحيحة بالشاء ولا يمسار ويسار يمين وعلى ان من قتل بالحرم جازقه به اذا ما وجدته في السب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الشافعي جردان المسلم اذا قتل ذمياً أو معاهداً لا يقتل به وبه قال مالك الا ان استثنى فقال ان قتل ياباً أو معاهداً أو مستأجناً بجيلة قتل حد ولا يجوز للولي الغلولة له تعالى بقوله الاقيات على ما مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالاستمن فالأول مخفف على المسلم وكلام فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال لا تخفى على الفطن

* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل به فالأول
 مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بمجرّد القصد كأصابعه ونحوه فإن
 حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني
 متصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجد في إحدى روايته
 أنه إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة إلا واحد مع قول أجد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون
 القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من التولين وجه *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتركت في قطع يد قطعوا كاهم فتقطع يد
 كل واحد مع قول أبي حنيفة أن الأيدي لا تقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 يجب القصاص بالقتل بمنقل كالحشبة الكبيرة والمجر الثقل الذي يغلب في مثله أنه يقتل
 ولا فرق عندهم بين أن يحدسه بمجر أو عصا أو يفرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه
 بالبناء أو يمينه الطعام والشراب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يهدم عليه بيتاً أو يضر به بمجر عظيم
 أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أن صاحب
 القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الحشبة المحددة أو الحجر المحدد فما إذا غرقه في ماء أو قذفه بمجر
 أو خشبة غير محددة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عمداً الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال إن كثر الضرب حتى مات
 فمليه القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عمداً الخطأ بأن يتعمد الفعل ويخطئ
 في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يلكزه أو يلطمه لطماً يليغاً فالأول مخفف
 بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من التولين دليل عند
 الأئمة من السنة * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخر قتل المكره
 دون المباشر مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولاً
 واحداً فاما المكره بفتح الراء ففيه قولان له الرابع منهما أن علم ما جميعاً القصاص فإن كذا
 أحدهما فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني
 عكسه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يشترط
 في المكره أن يكون سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متظماً فيقادمهم جميعاً إلا أن يكون العبد أعجباً
 جاهلاً بتحريم ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقين أنه يصح الإكراه من كل بدعية
 فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل القول الأول على حال أهل الجاه من الأمراء الذين لا يخافون إلا من السلطان وحمل الثاني
 على حال آحاد الناس الذين لا جاهد لهم بوجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو أمسك

رجل رجلان قتله أخو القود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك ان
المسك والقاتل شر يكافى القتل فيجب عليه القود اذا كان القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك
وكان المقتول لا يقدر على الحرب بعد الامساك ومع قول أحمد في إحدى روايته يقتل القاتل
ويحبس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الأخرى انه ما يقتل على الإطلاق فالأول
مشدد على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد أيضا
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته والشافعي في أربع قوله ان الواجب بالقتل العمد
ممن وهو القود مع قول مالك في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر وأحمد في إحدى
رواياته ان الواجب التحجير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا
سقطت الدية فالأول مشدد بين القود والثاني فيه تخفيف بالتحجير بينه وبين الدية فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته ان الولي اذا عفا
عن القصاص عاد إلى الدية بغير رضی المجاني وليس له المدلول إلى المال الا برضى المجاني مع
قول الشافعي وأحمد ان ذلك مطلقا فالأول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سبط القود
مع قول مالك في إحدى روايته انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية أخرى ان النساء
مدخلات في الدم كرجال اذا لم يكن في درجتهن عصبية ومعنى ان لهن مدخلا أي في درجتهن القود
والدية معار قيل في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالأول مخفف على المجاني والثاني
فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان القصاص لا يؤخر اذا كان المستحق صغيرا أو مجنوناً مع قول
الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه يؤخر لاجلها حتى يبلغ الصغير ويرفق المجنون فالأول
مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك ان الابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكاً له أم لا وسواء كان
في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه ليس له ان يستوفيه له
فالأول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر
بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحدا بعد واحد قتل بالأول والباقيين الديات وان قتلهم
في حالة واحدة أقرع بين أولياء المقتولين فن خرجت قبرعته قتل به والباقيين الديات ومع قول
أحمد اذا قتل واحد جماعة فحضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجمعهم ولا دية عليه وان طلب
بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووجب الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
كان لكل واحد الدية كاملة فالأول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطع يده اليمنى ثم على آخره قطع يده اليسرى وطبأ منه القصاص فطعت يده لهما وأخذ منه دية
أخرى لهما مع قول مالك أنه تقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي يتقطع يمينه للأول
ويؤرم الدية للثاني وإن كان قطع يديهما دفعة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كما في الدبس
وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهم ما من طلب القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للأخر فالأول مندود
والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته لا وليها المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفي القصاص إلا بالسيف
سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو واحد الرأيتين عن
أحمد فالأول فيه تخفيف وأحمدان لقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فراجع الأمر
إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل
بكفر أو زنا أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يصيق عليه ولا يسابع ولا يشارى حتى
يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني
بأخيرا القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بدوم التأخير فراجع الأمر إلى مرتبة الميراث ودليل
الشافعي أن الحرم لا يبعد عاصيا ولا فارابدم ودليل الأول شهادة شدة حرمة الحرم الذي هو
خضرة الله الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هبة الله تعالى فأنطوت فيها
إقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تلب عليه تلك الهبة ورأى سرعة
إقامة القصاص أخذ للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

• (كتاب الديات) •

اتفق الأئمة على أن دية المسلم المحرر الذي كرمته من الأبل في مال القتاتل العام إذا عدل إلى الدية
وعلى أن الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه
الجروح الخمسة مقدر شرعي وهي الحارصة والدامية والباضعة والمتلاجمة والسمحاق وتفسير
هذه الخمسة معروف في كتب القم وأجودا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد
الاندمال والمحكومة أن يقوم المحنى عليه قتل الجنابة كاته كان عبدا ثم يدرله قيمة بمدة
فيكون له بقدر الفات من دية بخلاف بقية الجروح إلا في مسائل الخلاف
كالوضحة التي توضح العظم والهاشمية التي تهشم العظم وتكسره إلى آخرها وأجودا على أن في الموضحة
القصاص إن كان عبدا وعلى أن في المقالة وهي التي توضح وتهشم وتقل العظام خمسة عشر من
الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلدة الدماغ وكذلك انعقد الإجماع
على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصدر وقرعة العنق والجنب
ولحاصرة وانتقرا على أن العين باليس والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العيين الدية كاملة وفي الانف اذا جدد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع
الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في كل سن خمسة أبغرة وفي اللحيين الدية
وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى من الشافعية وجوب الدية
في اللحيين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة
والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان فيها
جكومة واجموا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجموا على ان
في اللسان الدية وفي الذكرا الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجموا على ان
دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم واتفق الاثمة على ان الدية
في قتل الخطأ على عاقلة المجاني وعلى انها تجب عليه ووجه في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا
الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلف فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية
المسلم الحر الذكرا حالة مع قول أبي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
المجاني فان المجني عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء أجله والمجاني ترجى توبته والعفو عنه
اذا اجلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد
المحض في كونه امثلة مع قول مالك في احدي روايته انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث
والثاني فيه تخفيف بالتخميس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأجدان دية الخطأ خمسة عشر وجذعة وعشرون ختمه وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انهما جعلامكان ابن مخاض
ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأجدانه يجوز أخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي
انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك
المجني عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والافقيمت يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك
المجني عليه وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت أكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت أو شح أو لبأ عالجاني عدل الى ألف دينار أو اثني عشر
ألف درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تلتظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة
ولا وهو في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تلتظ في قتل الرجل ولده فقط
وصفة التغليظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تلتظ في الحرم
وفي الحرم وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة
كما ورد والثاني معظم لولد آدم مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم وبقوله

ولا يقتل اولادهن والتالت كالاوّل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامثمة
الاربعة في الاذنين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيها حكمومة فالاول مشدد والساني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامثمة الاربعة ان في العين التسائمة التي
لا يصر بها واليد السلاء والذكر الاثمل وذكر الخصى ولسان الاترس والاصبع الزائدة والسر
الزائد او السوءاء حكمومة مع قول الشافعي واحمد في اقله وقوليه ان في المذكورات كلها الدية
قال احمد وفي كل منلع يبروفى الترقوة يبروفى كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الامثمة
الثلاثة في ذلك حكمومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي في احدى قوليه انه لو ضربه فاوضعه فذهب عقله ف عليه دية للعقل ويدخل فيه ارض
الموضحة مع قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوايه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وفيه
ارض الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارض الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بدخول
ادخال الارض المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
انه لو قاع سن من قد نمل لا يحجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصح قوليه انه يجب الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق فقيه حكمومة مع قول الامثمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه
تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واحمد لو قطع
عين اعمور لزمه دية كاملة مع قول ابي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد لو ضرب رجل
رجلا فاذهب شعر رجليه فلم يثبت اذ ذهب شعر راسه او شعر حاجبيه او اهداب عينيه فلم يعد في
ذلك الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكمومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ولى زوجته فافاضها وليس مثلها او طأ ثلثا ضمان
عليه مع قول الشافعي ومالك في احدى روايته ان عليه دية ومع قول مالك في اشد روايته ان
في ذلك حكمومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذوق فيه في الجملة والثاني مشدد والتالت
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني
كدية المسلم سواء في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول مالك انهم اعلى النصف من دية المسلم في العمد
والمخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي انهم اثلث دية المسلم في العمد والمخطأ من غير فرق ومع قول
احمد ان كان النصراني او اليهودي عهد وتلاه مسلم عمدا فدينته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف
دية المسلم واختاره الحنفي وفي رواية له انهم انصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم ينجس اباية
انرى في شريعتنا لاسما وضاحجه لا يقول يجوز انفس القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والتالت
فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في احدثه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبتي

الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اضطلع الفارسان الحران فأتا على عاقلة كل واحد منهما دية لا آخر كاملة مع قول أحمد في إحدى روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر به قال الشافعي ولم أجد للامام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركه كل واحد منهما نصف قيمة دية الآخر فالأول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان اتهم العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم تتسع لزمه ومع قول أحمد انه لا يلزمه شيء سواء اتسعت العاقلة أم لم تتسع وعلى هذا اذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فأحدثني التفصيل فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الجاني في الأصل أولى بالفرامة من عاقلته لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجناية ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلطونه لاهل الهني عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عنوها وشدة قوتها جعلها الدية كاملة لتصير تمسك على يدهم تعقله عن الجناية خوفاً من أن ينرمها الا امام الدية كاملة وان رأى ضعفها عن تحمل الدية وعدم عنوها وتجريمها أنشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأيضاح ذلك ان الجاني من قسم السفهاء عادة وتغريم المال عنده لا يردعه لجهالة عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتمسك على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لسكانت الدية لا تتعدى الجاني قياساً على بقية قواعد الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان الجاني من أهل الديوان فديوانه عاقلته ويقدمون على العصابة في التحمل فان عدواً فحينئذ تحمل العصابة وكذا عاقلة السوق أهل سوقه ثم قرابته فان عجزوا فاهل محله فان لم تتسع فاهل بلده وان كان الجاني من أهل القرى ولم يتسع فالأمر الى تلى تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي وأحمد لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا أقارب الجاني فالأول مشدد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى أهل المصر التي تلى تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان أهل الديوان ومن عطف عليهم بسوءهم ما يسووا الجاني غالباً وسرهم ما يسره فحكاوا كالنصب في الجنية ووجه الثاني ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن حمية العصابة والعاقلة فلا يلحقون بهم وسيأتي في باب قسم التي والعنيفة ان المراد بأهل الديوان هم كل من أثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى أربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو معتد وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر مع قول الشافعي انه يتقدر في موضع على الفنى نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا يتقص عن ذلك

فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدو الشافعي في إحدى قولي ان العاقبة والمحاضر من
 العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان العاقبة لا يتحمل مع المحاضر شيئا اذا كان العاقبة
 من العاقلة في اقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القبائل ممن هو
 بجوارهم * فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق او ملك غيره ثم
 وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالقص فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تعلق بديه والا فلا
 مع قول مالك واجد في احدى روايتيهما ان عليه الضمان ان لم يتقصه زاد مالك بشرط ان يشهد
 عليه بالامتناع من القصاص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف
 الى حد لا يؤمن معه الا تلافى ضمن ما تعلقه سواء تقدم طلب ام لا وسواء أشهد ام لا ومع قول
 آجدي في الرواية الاخرى واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني
 فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي او معتوه وهما على سطح او حائط فوقع هات
 او ذهب عقل الصبي او عقل البالغ فقسط او بنت الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم
 فاجهضت جنبتيها فزعا او زال عقلها فلا ضمان في شيء من ذلك جلة واحدة مع قول الشافعي
 ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع
 قول آجدان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك
 الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد فالاول مخفف والثاني
 والرابع فيهما تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول عدم المباشرة
 وتوجه الثاني وما بعده التفسير بالسبب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن
 امرأة فالتقت جنبتيها ميتام ماتت فلا ضمان عليه لاجل المجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع
 قول الشافعي وآجدان في ذلك دية كاملة للمجنين فالاول مخفف في ضمان المجنين مشدد
 في دية أمه والثاني مشدد في ضمان المجنين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لو حفر بئراني فناء داره ضمن ما ملك فيه ما مع قول مالك انه لا ضمان عليه
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول والثاني ظاهر *
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط يارفة في المسجد او حفر بئر المصلحة او علق فيه قديلا
 فعطب بذلك انسان فان لم ياذن له المجير ان في ذلك ضمن مع قول آجدي اظهر روايته والثاني
 في أحد قولي انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصاة وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان عليه
 بخلاف الاول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول انه اذا لم ياذن له المجير ان في ذلك ضمن مع قول آجدي اظهر روايته
 بتقديم الحق المجير ان المعين على حقوق غير المجير ان الميهم وتوجه الثاني كونه قصد بما فعله

الخبر بالاصاله فليس عليه ضمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره
كلبا عور او اذ دخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فبقرة فلا ضمان عليه مطلقا مع قول
مالك ان عليه الضمان لكن بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول أحمد في أظهر
روايته انه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور فيه
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر ويصح حمل الضمان على حال أهل
الورع وكال أهل الشقة على السليم والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشقة والمجد لله
رب العالمين

(باب القسامة)*

اتفق الأئمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحياتهم كالحلة والدار ومسجد الحلة والقرية والقتيل
الذي تشرع فيه القسامة لسم ميت به أثر جراحه أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من أنفه
أو دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو نزع الدم من أذنه أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع
قول مالك ان السبب المعبر في القسامة أن يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول
بالقاسم حرا سواء كان فاسقا أو عدلا ذكرنا أو انثى ويقوم لأوليائه المقتول شاهد واحد
واختلاف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد ذكرنا كوريته فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب
بالفاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عندما لاك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد داخل من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قريبة تصدق المدعي بأن يرى قاتل في محلة أو قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة أو تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الرأى من مذهبه لا امرأة واحدة ومن
أقسام اللوث عنده لهج السنة الخاص والعام بأن فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخه بالدم
أو بسلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يزدحم الناس بموضع أو في باب فيوجد بينهم قاتل
وكذا لو قاتل صبيان والتحم المحر بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الآخر ومع
قول أحمد لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فردي عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الآخر والعصبة خاصة كإبين القبائل من
المطالبة بالدماء وكإبين أهل البغي وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه واما دعوى المقتول ان
فلانا قتلني فلا يكون لوث إلا عند مالك فاذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الأئمة
حلف المدعون على قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عمدا عندما لاك واحد واما عند
الشافعي فالجديد من مذهبه أنهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الأئمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الأخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الأخذ بدمه ويكتفي

بالدية أخذ بالاحتمال لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله
 وقضى ما كتب عليه وأما مريضه الجريح والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط الدية
 والذكورة في الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك لقد راعى حق الميت وحرمة
 والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه يبدأ بيمين المدعى لقسامة الأيمان
 المدعى عليهم فإن نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرئ مع قول أبي حنيفة
 أنه لا يشرع اليمين في القسامة إلا على المدعى عليهم وإذا لم يمينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف
 من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً من يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلوا ولا علمنا به
 قاتلاً فإن لم يكونوا خمسين كرت اليمين فإن نكلت الأيمان وجبت الدية على طائفة أهل الحلية ويلزم
 المدعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل وبرأ فالأول فيه تخفيف من حيث عدم تنصبص
 القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه البداية بيمين المدعى
 لقسامة ظاهر لأنهم هم الذين يطلبون أخذ التماس ووجه كون اليمين لا تشرع إلا على المدعى عليهم
 كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبرأ ساحتهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر
 القولين أن الأولياء إذا كانوا جماعة قسمت الأيمان بينهم بالحساب على حسب الأثر مع قول أبي
 حنيفة أن الأيمان تكرر عليهم بالأداة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف على
 الأولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على
 الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القسامة تثبت في البعيد مع قول مالك في إحدى
 روايته أنها لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 حرمة الأذى للمسلم من حيث هو ووجه الثاني أن حرمة البعيد تنقص عن مثل ذلك لأحقاقهم
 بالأموال في كون السيد له بيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الأحرار فإن الشارع نهى عن بيع
 الحُر وكل غنمه بياناً لتعظيم حرمة عنده الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أيمان
 النساء لا تسمع في القسامة مطلقاً لا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعي تسمع مطلقاً في العمد والخطأ
 وأنهن في القسامة كالرجال ومع قول مالك أن أيمانهن تسمع في الخطأ دون العمد فالأول مخفف
 على النساء مشدد على المتهم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه
 الأقوال فلهذا هو والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب كفارة القتل) •

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وعلى
 أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول أبي
 حنيفة أنه لا يشترط الأيمان في كفارة الطهار وغيره لعدم جملته المطلق على المقيد هذا
 ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة تحب الكفارة
 في قتل الذمى على الإطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تحب كفارة
 في قتل الذمى فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمى في توعد من ظلمه بأن يكون
صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة في نحو قوله من ظلم ذميا كنت حججه يوم القيامة انتهى فإذا
كان هذا فمن ظلمه ولو بأخذ ذمهم أو بكافة في عرفه مثلا فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب
الكفارة في قتل العبد المسلم فلدخولها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله
الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد وردان الوصية على الأرقاع من أواخر ما تكلم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو مختصر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسانه يبينها كما ورد ومن وصى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختصر وجب احترامه كل
الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمى جل وصية
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور مخصوصة كأخذ ماله بغير حق
وكالوفاء بدمته بغير الكفارة كتكفيره ودفعه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه
مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه رسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا تجب الكفارة في قتل العمد مع قول الشافعي
وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في أمر القاتل عمدا بالقتل أو بالدية إذا عفا إلا ويساغفر
قتله إلى الدية فلا يراد على ذلك ووجه الثاني أن العمد اغلظ اثما من كان قتله خطأ فكانت
الكفارة به أليق بمن كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم
تعمد القتل كما قالوا في سجود السهو أنه يستحب السجود لمن ترك ذلك البعض عمدا وقالوا قولهم باب
سجود السهو إنما هو جري على الغالب فلكل محتمد مدرك وملمح * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلما خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه
كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تعريمه الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول التغلظ على الكافر كما أشرنا إليه بالتعريم من حيث عدم تحفظه
في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
بأهل لذلك لأنه لا يطهر إلا بحرقه بالنار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة * وقد سمعت شيخنا
شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع
العبد فيه فمكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زنى أن إيمانه
يرتفع فيعير على الزاني كالظلمة فيمتنع من وقوع العذاب به وكأن هذا من جملة أخذ الإيمان بيد
صاحبه إذا وقع في محذور انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تجب الكفارة على
الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليهما كفارة فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتهما إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف
الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والغلبا كما نأخذ على قتل أحد عادة مع كون
المجنون رجعا تعاطى أسباب المجنون بأكله طعاما لا يناسب مزاجه مثلا فكان تعريمه الكفارة

من باب المؤاخاة بالسبب عن من يقول به من الأئمة . وصحت سيدي عبد الجادر له شعور على وجه أنه تعالى يقول لئن أقتل البغضوب أحد لا يقتل به كالمؤمن بل أولى لأن البغضوب لم يتسببه في جذب به بل جذبته الأخوة والألوية إلى حشرة الحق تعالى بنفسه لشدة تعصبه بما كان فيه من العامي أو المغفلت . وأما المؤمنون فربما تداخلى السبب باستعماله طاماً ما لا يتناسب مراتبه فزل به سقاه انتهى . ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على العبي والمجنون كفارة خروج المؤمن عن التكليف وعدم بلوغ العبي من التكليف فلم يؤخذوا به . وصحت سيدي علياً الخواص . وجه أنه تعالى يقول ما نخرج أحد من قاعدة الشرع والتكليف ولو صلياً ويخوننا فإن الله ما من قسم المساج وهو أحد الأحكام المحجة انتهى . ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه . وأحد في إحدى روايته أنه لا يجزئ الإطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي . وأحد في الروايتين الأخرين عنهما أنه يجزئ . فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ووجه الأول الدعوى على عظم حرمة المؤمن ففحص الكفارة ما هو على قبة خالسا من الإطعام ووجه الثاني التماس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يصرح بمنع الإطعام . ومن ذلك قول مالك والشافعي . وأحد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب . كمن قعدى بحفر يثر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تعد مقتلة . وإن كانا قد أجهوا على وجوب الآية في ذلك فالأول عنيف والثاني ميسر . وأحد في مرتبة الميزان . ووجه الأول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به وأنه تعالى أسلم

• (كتاب حكم السحر والساحر) •

اجمع الأئمة على تحريم السحر وهو زائم ورقى وعقد تثر في الأبدان والنفوس وأقلوب لم يرض ويقتل ويفرق بين الرمز ووجه . قال امام الحرمين ولا يطمع السحر إلا على يد فاسق كالأقلام والكراماة الأعلى يدولى وذلك مستعاد من اجاع الأمة وقال مالك السحر زندقه وإذا قال رجل أما أحسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال التوري أتيان السحابة وتعلم الكهانة والتخيم والضرب بالرمل والشعر وتعليقها حرام بالنص الصريح . وقال ابن قدامة المحنبلي حكم السحابة والسحر بالرمل عند أحمد أن يحبس حتى يموت أو يقتل قال وأما الذي يعزم على المصروع ويرغم أنه يجمع الحجر وانهم يظنونه قد كره أصحابنا في السحرة . وروى أن أحمد توقف فيها قال وسئل سيدي عن المسبب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال إنما هي الله عما يضروك به بما يمنع أن تستطع أن تنفع أخاك فما فعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى . واختلف الأئمة فيمن يتعلم السحر ويعلمه هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك . وأحد يكفر بذلك ومن أحبب أبي حنيفة من قال أن تعلمه ليحقيقه لم يكفر وإن تعلمه معتقدا جوارحه أو معتقدا أنه ينفعه كعروان اعتقد أن الشياطين تغفل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صنف لساحر كذا فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وانما تعمل ما يلتمس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقد بأجدة السحر

وهل السحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم وبه قال
أبو جعفر الاسترأبادي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع
من كلامهم في حد السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه
واسمائه فاذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما
يقتل إذا تكرر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقارنه قتل إنسانا بعينه فالأول الذي
هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول
أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد
فإن أدى اجتهاده إلى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واسمائه قتله والآخر كـ * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الساحر يقتل جدامع قول الشافعي أنه يقتل قضا صافا لأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن المقلب في السحر حق الله ووجه الثاني أن المقلب فيه حق
الإنسان فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد
في أظهر روايته لا يقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل ~~حكا~~ الزنديق مع قول الشافعي وأحمد
في الرواية الأخرى أنه يقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول قول بعض الأئمة أن السحر لا يصح إلا من كافر لأن الأرواح التي تعينه على القتل
قد أخذت أكبرها عليها الله وودائعها لا تعين سحرا إلا أن يخرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك ما قصه
الله تعالى عن هاروت وماروت أنهما لا يعلمان أحدا السحر حتى يقول له أنما نحن فتنة فلا تنكفر
ووجه القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الأثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح
أن يكون المحكم في القولين راجعا إلى اجتهاد المجتهد فإن رأى بقاءه أشد ضررا على المسلمين من
قتله قتله ولم يقبل توبته والأقبل توبته وتركه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل
الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أن حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة
تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه القولين راجع إلى اجتهاد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه
وتم إلى اعلم

(كتاب المحمود والسبعة المرتبة على الجنائيات)

وهي الردة والبنى والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا علمت ذلك فأقول
وبالله التوفيق

م (باب الردة) *

وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام
وجب قتله وعلى أن قتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويظاھر بالاسلام وعلى أنه

إذا ارتد أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد يقتل قسله في الحال ولا يتوقف على استتابته وإذا استتب فلم يقب لم يجهل إلا أن طلب الامهال فيجهل ثلاثا ومن أصحابه من قال انه يجهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك تجب استتابته فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتاب أمهل ثلاثا عليه يتوب فان تاب والقتل وقال الشافعي في أظهر قولييه تجب استتابته ولا يجهل بل يقتل في الحال إذا أصر على رده وعن أحمد روايتان أحدهما مكذهب مالك والثانية لا تجب الاستتابه واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري أن المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا ثم أسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب أبدا فقول أبي حنيفة والشافعي مشدد الا في الامهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستتابه وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب أبدا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجمل من شاملة لذلك والاثني ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبير خال بردها ولا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك انه تصح ردة الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا تصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي في صحة رده والثاني مخفف عنه بعدم صحتها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حكم الارواح كما راعاه الحق تعالى يوم السبت ربكم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام مع ان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه ان توبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاقه بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم المحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة ظاهرا بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تعز دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الأصلي وأن تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تنقيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد أهل بلد لا يجوز ان تقم ذرارهم التي حدثت منهم بعد الرد ولا يسترقون بل يجرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يبلغوا حبسوا وتعددهم الحاكم بالضرب جذا الى الاسلام واما ذراري ذرارهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال الشافعي في أحصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(باب حكم البغاة)

اتفق الأئمة على أن الامامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مفرقان وعلى أن الأئمة من قريش وانها جائزة في جميع أنحاء قريش وان للامام ان يستخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك للامام أبي بكر الصديق وعلى أن الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى أن الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمربه ما لم يكن معصية وعلى أن أحكام الامام وأحكام من ولاه نافذة وعلى أنه اذا خرج على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تأويل مشتبه ومطاع فيهم فإنه يساح للامام قتالهم حتى يفئوا الى أمر الله تعالى فاذا فاءوا كف عنهم وعلى أن ما أخذته البغاة من خراج أرض أو جزية ذمى يلزم أهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه أهل العدل على أهل البغي لضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا أن يذفف على جريحهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انتفت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في المجدد الرابع وأحمد في إحدى روايته ان ما يتلفه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم وأحمد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب تأليف أهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما أتلفوه ووجه الثاني طلب أهل العدل اظهار كلتهم على أهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجروا بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله أعلم

(باب الزنا)

اتفق الأئمة على أن الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني ثارة يكون بكرة وثارة يكون نيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على أن من شرائط الاحصان الحزنية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج وتزوجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجمع عليها واتفقوا على أن من كملت فيه شرائط الاحصان ثم زنى بامرأة قد كملت فيها شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما زانيان محصنان عليهما الرجم حتى يموتا وعلى أن البكرين المحررين اذا زنيا فعليهما المجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد والامة اذ انبأ لا يكمل حذهما وان حذ كل واحد منهما خسوف جلدة وانه لا فرق
بين الذكرو والانثى منهم وانما لا يرجحان بل يجلدان سواء احصنا لم يجمعنا خلافا ليعتبر اهل
الظاهر كما ساقى في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التي ثبت بها الزنا ان يشهد
اربعة رجال عدول بهم مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من
العواحش الغضام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود
الزنا الا ابا حنيفة وانه انبتا بشاهدين واتفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع او النسب
فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استاجر امرأة ليرزى بها فقتل فقبله المحرم الا ما يحدس عن
ابي حنيفة من قوله لاحد عليه واتفقوا على ان شهودا اذا لم يكملوا اربعة فهم قذفة عليهم
المحدد الا في قول للشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بهامط او عمة وآثوان انه زنى بهامكة
فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تجمع
في المحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من
شروط الاحصان الاسلام مع قول الشافعي واجدانه ليس من شروط الاحصان الاسلام
فيحد الذمي عندهما فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير والذمي ليس من اهل التطهير بل لا يطهر ولا يجزقه بالشار
ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الاثمة اذا حد في دار الدنيا من حيث انه مخاطب
بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذمي اليها * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
واحد في احدى روايته انه لو زنى بكرا ثم زنى محصنا لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب
الرجم خاصة مع قول اجد في احدى روايته انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حل
الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون
ذلك ابلغ في تطهيره * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج
ودخل بها في نكاح صحيح لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد
ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به
ووجه الثاني المحاقبة به فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
الزانيين المحررين البكرين يجمع في حقهما بين الجلد والتغريب عاما كما قال به أبو بكر وعمر
وعثمان وعلى رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد
وجوبا بل التغريب راجع الى رأى الامام فان رأى في التغريب مصلحة غر بهم على قدر
ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهوان ينفي سنة الى غير بلده فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول تقييد الزاني عين الزاني ورجمته بغيره عن المكان الذي حصل له منه

الاذى بالتعبير كمارآه أهل بلده وحارته ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها
جلوسها في قعر بيتها ونجائها وقل من يعرفها حتى يعيرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب
عليه مخالطة الناس في المحرف والمسنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقته
وازدراه فيحصل له الاذى ولن غيره الاثم وبما قرناه يعلم توجيهه قول أبي حنيفة في قوله ان
ذلك راجع الى رأى الامام فان رأيه يشمل ضم التعريب الى الجلد وتركه * ومن ذلك قول الأئمة
الاربعة ان العبد والامة اذا زنيا لا يرجان بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس
وبجاهد وسعيد بن جبيرة انهما ان لم يحصنا فلا يجدان أصله لا اذا أحصنا فجد هما خمسون جلدة
وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انهما كالأحرار سواء فان أحصنا
كان حدهما الرجم وان لم يحصنا فجد هما الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والأمة
خمسون وذهب أبو ثور الى أن حد الرقيق كحد المحر فيجلد مائة فالأول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس ومن معه مقصود والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذى
هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الأمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهرا لا قول داود فان وجهه ان الذكر أجرا على الزنا من الأمة زيادة ما عندها
من الحياء عادة على ما عنده الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تريد على الذكر
في الشهوة بسبعين ضعفا والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب التعريب في زنا
العبد والأمة مع قول الشافعى في أصح القولين انه يغرب نصف عام فالأول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول دناءة نسب العبد فلا يثرب بالعار وكل
ذلك التأثر كالأحرار ووجه الثانى انه على النصف من المحرف في ذلك وفي كثير من الاحكام *
وسمعت شيخ الاسلام ذكر يارحمه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب
انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين
دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعى انه يثبت لمن وجدت شرائط
الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا
وصورة وجود الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر ان يطار زوجته المجنونة أو يطار البالغ
زوجته الصغيرة المطبقة للوطء أو يطار الحرامه متروجة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان
اليهودى اذا زنى وهو محصن ولا يرجم لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لاشتراطهما
الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويعاقبه الامام عند مالك بحسب اجتهاده
مع قول الشافعى وأجد هو محصن برجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر
فالأول فيه تخفيف عن اليهودى والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعى وأجد ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها أو زنى عاقل
بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على الساقل دون العاقلة

فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
المحكم دائر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يعرفه الا من اشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله
عنه في مقام الاستنباط * ومن ذلك قول مالك والثاقي وأجدانه لورأى على فراشه امرأة
فطنها زوجها فوطئها أو أبادى أعمى زوجته فأجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو فطنها زوجها
ثم بانث الموطوءة أجنبية فلا حد على الطان ولا عصى مع قول أبي حنيفة ان عليه الحد فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قيام عذره بالطن المحذور لا قيام
على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الطن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه
الترمس حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الطن والا عصى حاذقا فطنا لا يخفى عليه حال زوجته
من غيرها فأراد الا مام أبو حنيفة سد الباب شفقة على دين الامة فلا يتجرأ أحد على مثل ذلك
العمل عمدا ويرغم انه لا حد عليه لدعواه الطن بأنها زوجته والحال انه كاذب بل بلغنى وقوع مثل
ذلك من بعض السوقة مع امرأة جاءت زائرة باتفاق بينهما على ذلك ففسأل الله العافية * ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأجد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا باقراره بذلك
أربع مرات على نفسه مع كونه بالسمع اقلا مع قول الثاقي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاول
فيه تخفيف على الرافى بعدم اقامة الحد عليه اذ لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه
بالسمع اقلا والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في اقامة
الحد ودفع الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار اليه قوله تعالى وان جنحوها السليم فأجبح
لهاى واترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب الحد
أو ارجم فان ذلك لا يقع الا من أهل اليقين والايمان الكامل وقيل ما هم فلما رأينا شهادته على
نفسه بالزنا حملناه على كمال الايمان بالعذاب يوم القيامة وانه ما طلب الدليل على اقامة الحد عليه
الاتحقة في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشهود الاربعة
اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم ذقة وعليهم الحد اذا شهدوا في مجالس متفرقة مع قول
الشاقي انه لا بأس بتفريقهم وقبول اقوالهم فالاول فيه تخفيف على الزانى بعدم ثبوت الزنا
في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت
في اقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذا كمل النصاب ولو في مجالس مجتمعة اجتهد
الحاكم وما يراه من المحط الا وفروا المصلحة للمسلمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة
المجلس الواحد هو ان يجي الشهود مجتمعين فان جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم ذقة
يحدون لفقدهم الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الثاقي ليس ذلك بشرط في مجيئهم
ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد ومع قول أجد المجلس
الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا جهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم
وان جاؤا متفرقين فالاول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث
قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعبارة يعلم من المسئلة قبله

* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اقرب الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط المذمع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان يرجع فتنه دينية بعذرته في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بحديث ادروا الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن اقرب نبت كونه حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك ان الشهادة بعذرته تورث شبهة عند الحاكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان اللواط يوجب المذمع قول أبي حنيفة انه يعزري في أول مرة فان تكرره منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لفاعله ووجه الثاني ان وطء الذكر ليس فيه اختلاط انساب ولا يغار الناس على الذكر ويتجهرون على قتل اللواط به كما يغارون على المحارث اذا نازلوا احدهم وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية ان يعزري لقائه من شاهر وان ادى الى موته * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوله وأحمد في أظهر روايته ان حد اللواط الرجم بكل حال نيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوله وأحمد في إحدى روايته ان حد كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والتيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الأرجح من أقواله ان من أتى بهيمة يعزري وهي الرواية التي اختارها الخري من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه والشافعي في أحد أقواله انه يحذف ويختلف بالكارة والنيوبة والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرا كان أو نيبا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كما لا ونقصا شبايا وكهولة فيخفف على الاراذل والشباب بالتميز فقط ويشدد على اشراف الناس والكهول بالحد أو القتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان كانت البهيمة الموطوءة توكل ذبحت والا فلا وهو الأرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك انها لا تذبح بحال ومع قول أحمد انها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يوكل لمهاهم مما لا يوكل وعلى الواطئ قيمتها صاحبها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال لا تذبح خفة المار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فان الناس كلما رواها تذكروا ذلك الامر ووجه من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الامر بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للواطئ الاكل منها ان كانت مما توكل مع قول مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أمح الوجهين انها توكل مطلقا فقدما يقتضي التحريم فالاول مشدد والثاني والاربع مخففتان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك

والشافعي وأحمد لوقعة على عدم من نسب أو رضاء أو على معتدة من غيره ثم ومضى في هذا المذهب
 قالوا بالقرع وجب عليه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه به زور قطعا فالأول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أهل الدين والمروءة والبر والافتقار
 على أراذل الناس كما مر نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى
 روايته أنه لا يحد بوطء أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد في الأول فيه تخفيف
 لشبهة المأثك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من خاف
 الزنا من شدة الغلظة والثاني على من لم يخف ذلك فيشد عليه لتكفئه في الوطء المحرام بحدان يقل
 حته إلى الشخص الذي زوجه الله من غير قوة غلبة ولا داهية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 أنه لو شهد اثنان أنه زنى به في هذه الرواية واثنان على أنه زنى به في زاوية أخرى قبلت هذه
 الشهادة ووجب المحدث مع قول مالك والشافعي لا يقبل ولا يجب المحدث في الأول مشدد والثاني تخفيف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من أنه
 فلم يدراعته المحدث شبهة اختلاف الشهادة وفي محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
 حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وصحمت شيخ الإسلام وكرها
 رحمه الله تعالى يقول ليس بالوم على من يحد التهم وإنما اللوم على المتهم الذي نزل في حبط
 ظاهره عن الوقوع في الزنا بل حتى صار الناس يقولون أضائقهم إليه ولو أنه كان حفظ طاهره عن
 ذلك لما قبل الناس إضافة شيء من النقائص إليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويحبون عنه * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف والربا والقذف وشرب الخمر تسمع بعده فني زمان طويل من
 الواقعة مع قول أبي حنيفة أنه لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كعدمهم عن
 الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
 حق لم يثبت له ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام المحدث فيه ووجه الثاني
 أن الفتنة قد تكون خمدت فتترك الحجة المجاهلية والنفس فيتولد من ذلك الفتنة الجديدة كما أن
 الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقربنا زنا على نفسه
 بعد مدة سمع أقاربه ولا يسمع في أقاربه بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقاربه يسمع
 في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول
 الأول من أحدثي التفصيل أنه لم يعرض لما يبطله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول
 أقاربه بالخمر أنه حتى يتعلق بالله وحده بخلاف الربا والقذف فلذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب
 الخمر أنه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم المحاكم بشهادة ثم بان فسق الشهود
 أو بانوا عيدا أو كساروا فلا ضمان عليه مع قول مالك أنه إن أقامت البيعة على فسقهم ضمن
 لتفريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول يخفف والثاني منسل
 وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما ما لا يستوفيه الإمام من المحدث والتصاص

ويحطى فيه فأرشه على بيت المال مع قول مالك أنه هدر ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر لهما أنه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ جارية زوجته بأذن زوجته له في ذلك فإن قال ظننت أنها حلت لي بالأذن فلا حد عليه وإن قال علبت التحريم حدم مع قول مالك والشافعي أنه يحد وإن كان نيارجهم ومع قول أحمد يحد مائة جلدة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العذر بالجهل بالتحريم في الشق الأول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاء تحريمه على كل من خالط أهل الإسلام إذا لو طء لا يباح إلا بملك أو عقد ووجه الثالث أنه أمر مشتبك بين العلم والجهل فكان فيه المجلد * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد أن يقيم الحد على عبده وأمه إذا قامت البيعة عنده أو أقر بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والعتف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا مطلق الخمر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل بل يرد إلى الإمام فإن كانت الأمة مروجعة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حده بحال بل هو للإمام أو نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة الحد على رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث إباحة ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمة المراجعة مشدد على السيد والثاني منها تخفيف عليه فرجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبة الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون العبد معدوداً من مال السيد فله تقويت المنفعة فيه على نفسه إثارة لحق الله عز وجل ووجه الثاني كون إقامة الحد ودباً لصالته من منصب الإمام الأعظم فكان مقدماً في ذلك على السيد لكونه أتم نظراً منه غالباً وجعل الشارع إقامة الحد ودباً إلى الإمام الأعظم دون كل من قدر على إقامة ما من المتغلبه ونحوهم دفعا للفساد في الأرض لغلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بضاوية جاهلية لانصرة للإسلام والنسبة بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالباً وقد روي أن ابنه قد غضبه في غيره ولا عكس فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظلم لا يقدر عصيته أن يقتلوا إلا ما لا بد له عادة وقد رأيت شخصاً قتل أخوه وقتل قائله فرجع أهل القتل الثاني فقتلوا الأخ وأولادهم فبلغ القتل ثلاثين رجلاً ولو أن القتل كان على يد الإمام ما قتل أحدراً ودعى القتلى الأول فسلم أن السيد لا يخاف من إقامته الحد على رقيقه فتمت فهو كالإمام أهدم قدرة عصبة العبد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضرب فاهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه إذا ظهر بالمرأة المحرمة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج ويقول أكرهت أو وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك أنها إذا كانت مقيمة ليست بغريبة ولا يقبل

قولها في التهمة والقصب الا ان يظهر امر ذلك كحيثما مستقيمة وشبه ذلك مما يظهر به مسدودها
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم شقها
منها ما يوجب الحد لاحتمال انها رطبت وهي نائمة او منى عليها فحتمت من ذلك الوطء وقد روي
البيهقي ان امرأة لا زوج لها اتى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدوها حاملًا فقالت عمر للعاشر بن
الذي عندي ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اني
امرأة ارضى الفم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاغيب عن احسامي وربما
اناني احدم من العتاة ففتنني من غير علي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك نلتني بك ودرأ عنها
الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة السامحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق
الا من ماء رجل والمرأة معا واذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي
عندي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فاووت ذلك شبهة
عند عمر فدرا الحد عنها الا انه سلم لها قولها مطلقا فقالت لها وقد تكون هذه المرأة ايجلت بعد نزع
الرجل منها فاختلط منها بعينه الباقي في رجها فخلق من ذلك الولد او انها كانت من ورثة ام
عيسى في هذا المقام فكما قام نفع الملك في ذيل عيص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع
ملك او شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج او السيد عاده فقالت هذا بعيد انتهى واما وجه قول
مالك الذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحذفه ولدم ابدانها شبهة يدرا بها الحد عنها عنده
فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (باب حد القذف) *

اتفق الائمة على ان المحرم البالغ اسافل المسلم المختار اذا قذف حواصلا فلا يلعن ولا يعاقب لم يحد في زنا
في سالف الزمان او قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم يحد في زنا بصرح الزنا وكان
في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه اقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة وانه لا يراد على ثمانين
وعلى ان الحد البعدي القذف نصف حد المحرم به قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال
حد البعد حد المحرم وكذا اتفقوا على ان المحرم لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا لاهل اورد
فيما حكى عنه انه قال قاذف العبد والامة يحد واتفقوا على ان القاذف اذا اتى بيته على ما ذكر
سقط عنه به الحد وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يقب لا تقبل له شهادة هذا ما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في المشهور
عنه انه لو قذف جماعة حد واحد او احدا سواء قذفهم معا ورتبا بكلمة او بكلمات او بكلمات
مع قول الشافعي في احد قوله انه يحد لكل واحد حد واحد مع قول احمد في اشبه الراويين عنه
انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي
احمد انهم ان طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث منفصل وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من هذه الاقوال وجه

لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن التعريض لا يوجب الحمد وأن نوى به القذف مع قول مالك أنه يوجب الحمد على الإطلاق ومع قول الشافعي أنه أن نوى به القذف وفسره به وجب الحمد مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يوجب الحمد على الإطلاق والرواية الأخرى كذهب الشافعي فالأول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مقفول وكذلك إحدى روايتي أحمد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خفة أمر التعريض في الإذى عادة وهو خاص بأصحاب الرعونات النفسانية أو الأكابرة الذين لا يراعون الخلق من الأوسياء رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالأكابرة من أهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي وأحمد ويصح أن يقال وجه الأول أن قائل ذلك لا يخلو من قصد أحد بذلك في نفسه فأنخذله حقه منه وإن كنا لا نعلم عنه تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب المحدث في التعريض وإذا قال له القاذف لم أرد أخدامه مينا بذلك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني أن قذف غير المعين لا يحصل به كبير أذى للناس لأن كل واحد يقول المراد بذلك غيري * ومن ذلك قول مالك أنه لو قال لعربي يا نبطي أو يارومي أو يابريري أو لفارسي يارومي أو لرومي يا فارسي ولم يكن في بلده من هذه صفة كان عليه الحمد مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا حد عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول سد باب الإذى جلة لما فيه من رائحة الطعن في نسبه ودمي والدته بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لا حكم له غالباً * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حد القذف حق الله تعالى فليس للقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وإن مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه حق للقذوف فلا يستوفي الإبطال له وإن له إسقاطه وإن يبرئ منه وأنه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه إلا أنه قال متى رفع إلى السلطان لم يملك القذوف الإسقاط فالأول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع إلى السلطان ما ورد في النخعي من وجوب الحكم بأقامة المحدث إذا رفع إليه وتحريم قبول الشفاعة في إسقاطه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه إلى حق الله من حيث تسمى ذلك المعاصي حدود الله ووجه إلى العبد فإذا أبرأ العبد من حقه برئ وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى أن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود إلا وهو مركب من فعل العبد وإرادة الحق وليس لنا حق متعص لله تعالى أو غير متعص إلا والعبد مدخل فيه قال وقد أجمع القوم على أن وقوع انتقام الربوبية لا يكون إلا بحق الخلق والأفان الربوبية لا تنقسم لنفسها الكونها فاعله في الحقيقة وخالقه لذلك الفعل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما إذا وقع أحد في عرضهم وطلب منهم أن يحالوا به يقولون له إن الله تعالى حرم أعراض المؤمنين فلا يبيحها ويحلها لك ولكن غفر الله لك يا أخي والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بعبث

المقدوف مع قول مالك والسافعي انه يورث وفيمن يرثه ثلاثة أوجه لأصحاب السافعي أحدها
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذووالأنساب فخرج منه الزوجان والثالث المسميات
دون النساء فالأول مخفف على التأذي بكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الأول فيمن يرثه القياس على الأموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح
افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه وينسب الأول ولا هكذا القراءة
من النسب ووجه الثالث من الأوجه شدة ارتباط العصة ببعضهم بعضا فكانوا أشد تعلقا وارتباطا
بالمقدوف من مطلق الورثة فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب
(باب السرقة) *

أجمع الأئمة على أن المحرز معتبر في وجوب القطع والتفوق على أنه إذا اشترى جماعة في سرقة ففصل
لكل واحد منهم نصيب فعلى كل واحد منهم القطع والتفوق على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى
فإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتفوق على أن الدين المسروقة يجب ردها إن كانت باقية
وعلى أن الولدين وإن علوا لا يقطعون بسرقة مال أولادهم وعلى أن من كسر صما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه إذا سرق من الفم وهو من غير أهله قطع واجمعوا على أن السارق إذا وجب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الأطراف فإنه يبدأ بيده اليمنى من مفصل الكف
ثم يمس ثم إن عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع أنه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم
ثم يمس وأنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه أن يقطع ما بعده وهذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة
دراهم أو قيمة أحدهما مع قول مالك وأحمد في أظهر روايته أن ربع دينار أو ثلاثة دراهم
أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول السافعي وربع دينار من الدراهم وغيرها فالأول مخفف
في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
السافعي فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن المحرز
الذي ورد أنه يقطع في ثمنه فمد أبي حنيفة أن ثمنه كان دينارا وعند مالك وأحمد والسافعي أنه كان
ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله إمامه ولا يخفى أن أشد أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن إذا سرق قول الإمام أبي حنيفة كما أن أشدهم ورعا في حرمة الأموال قول بقية
الأئمة وحاصل الأمر أن الأئمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الأموال ومن
ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن صفة المحرز الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرز الشيء من
الأموال فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرزا لجمعها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يختلف باختلاف
الأموال والعرف معتبر في ذلك فالأول مشدد في أمر المحرز من حيث أنه جعل حرز الذهب مثلا كحرز
غيره من الأمتعة الخسيسة كما أنه أيضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فخرج الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قليله وكثيره فما كان
حرز الدرهم نقرة فهو حرز لاربع من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في المحرز والأقرب مكان

حرزاً له المحرث من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى لمجد صلى الله عليه وسلم خذ العرف وأمر
 بالعرف يعني إذا لم توج اليك في معرفة مقدار شيء فرده إلى العرف وأعمل بالعرف فيه فصار
 العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقة لقواعد
 الشريعة فليس هو من قسم القانون بخلاف البعض * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب
 القطع فيما يسرع فسادُه إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع فيه
 وإن بلغت قيمته نصيباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
 فلا يقطع فيما يسرع استحالته عادة بخلاف النقود والياب ونحو ذلك مما يتنفع به مع بقاء عينه
 فإنه أشد في الحرمة لاسيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء فإن أمره يخفف على النفوس أكثر
 من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فإن سرقة الطعام أيام الغلاء بما تكون أشد
 على صاحبه من الذهب والحرير * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق ثماراً معلقاً على الشجر
 ولم يكن محرزاً بحرز يجب عليه قيمته مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة
 الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة
 حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فلكل وجه والأمر في مثل ذلك راجع للإمام
 أو نائبه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحداً عارية يقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصيباً
 مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصيباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كملكها في حرزها مع
 أنه استأمنه على حفظها فكأن يحجده لها كفتح المحرر وأخذها لاسيما ما ورد في الحديث من
 أنها مضمونة ووجه الثاني أن المير هو المقرط في إعارته من لا يؤمن منه بالمجد فلما استأمنه أولاً
 كان من المعروف عدم قطعه ثانياً إذا عرضت له الخيانة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن جاحداً الوديعة لا يقطع مع قول أحمد أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيههما يعلم من توجيه العارية قبله * ومن ذلك قول أبي حنيفة والساقى أنه
 لا قطع على جماعة اشتركو في سرقة نصاب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتاجون إلى تعاون عليه
 قطعوا وإن كانوا لا يمكن إلا نفراد بحمله فقولان لا يجنبه فالأول مخفف على السارقين والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضواً آدمي وتحقير
 أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترك
 اثنان في ثقب فدخل أحدهما وأخذ المتاع وأناول الآخر وهو خارج المحرر وأرخص به إليه فأخذ
 فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع على واحد منهما فالأول مشدد
 على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديعة ووجه الثاني عدم استقلال
 واحد منهما بالثقب والأنواع الذين لا تكمل السرقة إلا بهما جميعاً عرفاً فلذلك صكنا

لا قطع على واحد منهما تعظيما لحرمةهما واحتقارا لالامر الدنيا * ومن ذلك قول ابي حنيفة
واحد انه لو اشترك جماعة في نهب ودخلوا المحرز وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون شيئا
ولا اعانوا في الانسحاب وجب القضي على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي انه لا يقطع
الا من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في النهب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على
الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل
التي مضت * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نهب شخصان حرزا ودخل احدهما وقرب المتاع
الى النقب وتركه فادخل الخارج يده فأتخرجه من المحرزة لا قطع عليهما مع قول مالك ان الذي
أخرجه يقطع قول واحد وفي الذي قرب لا صحابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قولييه انه
يقطع المخرج خاصة ومع قول اجد عليهما القضي جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد في القضي
للذي أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الم يعلم من توجيه المسائل
السابقة * ومن ذلك قول الاثمة السلامة ان النباش يقطع مع قول ابي حنيفة وحده انه لا يقطع
فالاول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان اللدأ والشق كالحرز لكن الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام الغفرة من
الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بمجرز عادة ويصح حمل الاول على الفساق المحكمة في السد
والثاني على ما كان بالقدم من ذلك مع غلبة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتناء
بالموت ونحو ذلك * ومن ذلك قول الشافعي واجدان من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه
نصابا قطع مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بمن دخل الايمان قلبه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبته الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انهلك حرمتها والثاني
مخفف خاص برعاة الناس الذين غلط حجابهم وجهوا لكونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن
تعظيمها فلذلك شفف هذا الايمان عليهم وقد أجمع أهل الكشف على انه لا يصح لعدان
يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبدا فلا بد له من حجاب اقله ظنه في انه تعالى
أن يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو ظن انه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب وبؤيده
حديث المحكم الترمذي في نوادر الاصول مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أراد
الله تعالى انفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتي اذا أمضى قضاءه وقدره فهم ردد
عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل
الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشرى عظيمة لنا اذا عصينا لكوننا ما نقصنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يؤاخذ به الله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لانه يؤدي الى ان الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقا وهو خلاف الاجماع والذي
فهمة من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيترارى عنه هذا الشهود حتى يتبع في الخسافة رجته من الله تعالى بالعباد لو صح انه غير محبوب

عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة أبدأ ولولاه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لما كان في أعلى طبقات سوء الادب واستحق الخسف به والمنح لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصاً في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاوون عث بمقدمة امامه وهو في الصلاة فسمعه الله خنزيراً وخرج هارياً الى البراري والناس يرونه واقطع خيره وكتبوا بذلك محاضر فانظروا اني الى عقوبة هذا الشخص في كونه من مقدمة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاك أو النسيئة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه ايضاً من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعاً لا يزن في الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم ان ربه يراه حال زناه أو سرقته بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالظلمة رجته كالحجاب الذي يمنع عنه نزول البذاب ووصوله اليه فظاهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان بقمة على العاصي والمحال انه رجته به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نقاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل آية جاء فيها الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو النشر فعناه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالحشر أو النشر وهكذا فصح قولنا ان معنى لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غيره مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبعثه وكبره وأبعث أو الحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلاً بالصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها وتطير ذلك جهة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يصح ربه أبداً حال عقله وقد أجمع القوم على ان كل من كتب عليه كتاب الشمال ذنباً واحداً فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقول فليستظر الينا «وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول انما يجب الله العبد عن شهود ربه حال المعصية لثلاث مخجله بين يديه وكان البديستحي من ربه اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بأنه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق المحسنة الا وكان الله تعالى أولى منا بذلك الحق انتهى» وسمعت أيضاً يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وأزال نخلهم وقال يا عبادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من الخلفات الا بقضائي وقدرتي وانفاذ مشيئتي التي لا تقدر على رد ما فيزول بهذا الكلام نخلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتذر عن عبيده المؤمنين ويقيم لهم المعاذير في تلك الدار وما في الدنيا فستر ذلك السر عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف اني كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل ان أخلق وأوجب علي الرضى بالقضاء دون المقضي وسأولك الادب معه لأن حضرة التكليف

وكشف القناع عن وجه نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة اذ لو قبلت المحاققة لربما
احتج الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فعلم ان الحق تعالى لا يسطر عبدا
في الاسرة ويعتذر عنه الا ان كان متادبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبرة من لباب المعرفة
فتأمل فيها تحط بها علما ولرجع الى اصل المسئلة فنقول وعما يؤيده الشافعي وأحمد في قواه
يقطع يده من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على
السارق في الحرم فافهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه اذا
سرق ثالث مرة لا تقطع له يده ولا رجل أخرى لان اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يمس
مع قول مالك والشافعي انه لا تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية
الأنرى عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
مما تقدم فان بعض الأئمة يراعى حرمة المال وبعضهم يراعى حرمة المؤمن وتقدم في مسائل
الاتفاق ان الأئمة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
فالمخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حصد السرقة
يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالأول فيه تشديد على
السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول استبعادان
أحدا يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الرية فيجمل الأول على
أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان بالفساد
من ذلك احتياطه وللامام اذا الاقدام على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم
فلا ينبغي ان يهدم البقية الاخالة ولذا ورد ان قاتل نفسه في النار لتجريمه على هدم بنية الله
تعالى بنيرانه فافهم فن هنا كان التثبت في الاقرار بتركيزه مرتين عند هذين الامامين واجبا
فاكمل من الأئمة وجهه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجمع على السارق
وجوب العزم مع القطع وان تلف المسروق فان اختار المسروق منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع
واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان
موسرا لم يتبع بقيته بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجمع القطع والغرم على السارق فالأول
مخفف والثاني فيه تعصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول سكوت
الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الغرم ان كان
موسرا بخلاف الممسرف فحفف عنه لانه راضحة عذرا لما عنده من العاقبة والحاجة ووجه الثالث
التغليظ عليه تقييما للسوء فله وبيان حسة نفسه والنفلة عن شهوة الحق تعالى في الدنيا وعن
الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف ان اعمال الحسن اعمال
من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فليل له في ذلك فقال لو كنا
مؤمنين بيوم الحساب ايما ما كملنا ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرار لا جهر انتهى * ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لا أحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي
 في أرجح أقواله أنه يقطع من سرق منهما من حوز خاص للمسروق منه زاد مالك ولا يقطع من سرق
 من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه
 لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة
 فالأول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا أن سرق
 من حوز خاص بأحدهما كما أنه مشدد من حيث النطق والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلا من الزوجين مع صاحبه متقدمه كآته هو ووجه
 الثاني أن كلا منهما كالأجنبي والثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة
 والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو يحكم الشيوع في ماله
 بخلاف العكس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع قول
 مالك أنه يقطع بسرقة مال أبيه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة رجة الوالد على ولده عادة حتى أنه لم يباغيا أن والدا
 سبي في قطع ولده حين سرق ماله أبدا والمحدد في الناب إنما تقام تخليصا لحقوق العباد من
 بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل الكرم
 والمروءة والثاني على أهل البخل والشح والمحرص من يكون ماله عنده أعز من ولده فقل هذا ربما
 أجابه المحاكم إلى قطع ولده إذا طلب ذلك من المحاكم وربما قصد الوالد بقطعه ردعه وزجره
 عن الجراءة على معاصي الله استخفافا به ربما أداه ذلك إلى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك
 إلى الشفقة عليه لا الانتقام منه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة صنم من
 ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول مالك والشافعي
 أنه يقطع بسرقة الصنم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصوغه حلياً ووجه الثاني النظر إلى
 كونه يعبد من دون الله فيحكم من سرقه حكم من أزال مشكراً أو غيبة حتى لا يعبد من دون الله
 وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع * ومن ذلك قول أبي حنيفة فممن سرق ثياباً من الحمام عليها
 حافظ قطع إن كان ليلاً فإن كان نهاراً لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يقطع
 مطلقاً ولفظه من سرق ما كان في الحمام مما يحرس عليه النطق أو مما لا يحرس أو وصي شخصاً
 وغفل فلا يقطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن الليل محل السرقة غالباً فكان كالسرقة من الحوز بخلاف النهار مع ملاحظة الحفاظ ووجه
 الثاني أن سرقة من حوز على كل حال عرفاً فاذا دخل الإنسان ثيابه في المسلخ ودخل الحمام كان
 موضع خلعه هو حوزها والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق العين المقصوبة يقطع
 ولا يقطع سارق العين المسروقة إن كان السارق الأول قطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع
 قول مالك أنه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من العاصب فالأول مقفل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميران ووجه الأول أن العاصب أخذ العين المنصوبة جهرا واعتاد للتسريع به بخلاف السارق
فأبه أخذ العين سرا وهو خائف معتد على الهرب فلذلك قطع السارق من العاصب تنظيلا عليه
دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني أن كلاما من السارق والمسروق منه أخذ
مال العبر في ظاهر الأمر من غير علم أن ذلك مسروق ويستدير عليه بذلك فهو متمدد حدود دافعه
وكانه كان شريكا للسارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليه ما جيبا القطع وتؤيده حديث
من سنة سنة فليس له وزر وهو وزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزوروا زورا
أخرى فكان الاتم على العاصب والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الأقوال
الثلاثة وجه * ومن ذلك قول مالك أن السارق لو ادعى أن المسروق من المحرم ملكه بعد
قيام بيئته على أنه سرق نصابا من حوز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في إحدى رواياته أنه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الطريف ومع قول أحمد
في إحدى رواياته أنه يقطع وفي الرواية الأخرى أنه يقبل قوله إذا لم يكن معروفا بالسرقة ويحيط
عنه القطع وإن كان معروفا بالسرقة قطع فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميران ووجه الأول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو به بما
يوجب قطع يده أو رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن فني
عنه الإيمان ومن نفي عنه الإيمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث أدروا الحمد وبالشبهات وقوله أن هذا المسروق ملكي يتحمل المسروق
وجه الرواية الثانية لأجدها الوجه في القول الأول ووجه الشك الأول من الرواية الثانية
لمفصلة لأجدها وجه الثاني منه العمل بالقراين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه وأصحاب الشافعي أن القمعة يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك
وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يقتصر على مطالبة المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ووجه الأول أن المقاب في النطق حق
المخلوق ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قتل رجلا ورجلا في داره وقال
دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل فلا قود عليه إذا كان الدافع معروفا بالعدا
والأفعليه القود مع قول الأئمة الثلاثة أن عليه القصاص إلا أن يأتي بيئته فالأول مفصل فيه
تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران وتوجيه القولين
ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع في الصيد المملوكة
المسروقة من حوزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يتوكل في العادة ويحوز أخذ الأعراس عنها
سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة أم غير مباح مع قول أبي حنيفة أن كل ما كان أصله
باحا فلا قطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميران ووجه
الأول أنها مال محرر ووجه الثاني النظر إلى أصلها تنظيلا لحرمته لا دمي على حرمته الأموال *

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع بسرقة الخشب إن بلغت قيمته نصيبا مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القطع في الخشب إلا خشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالأول مشدد والثاني مفصل فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب إلا ما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجلود لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى أجزأ ذلك مع قول الشافعي وأحمدان على القاطع الدية ووجب عند الشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أحدهما رواية إعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرهما الأول فمقصود الردع والزجر بذلك وأما الثاني فلأنه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو أوثق أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني أن القطع إنما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقة بدليل عدم سقوط القطع ولورد المسروق إلى صاحبه * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق مسلم نصابا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حربي في الأصل ووجه الثاني النظر إلى أنه مملوك للمستأمن فأجر ينأ عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام مادام في بلادنا * ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليهم القطع مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع عليهم ومع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ثم الأمر راجع إلى ولى الأمر في المحالين فإن رأى قوة في أهل الإسلام ولم يكن لنا أسرى في بلاد الحرب فخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستأمن قطع والآن مراعاة للأصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب قطع الطريق)

اتفق الأئمة على أن من برز رأسه السلاح مخيفا للسيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فإنه محارب قاطع الطريق جار عليه أحكام المحاربين واتفقوا أيضا على أن كل من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه فإن عفا ولى المتمول والمأخوذ منه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد إذا الحدود حق الله عز وجل وطولب بحدوث الأدميين من الاتقص والأموال والجراح إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للإمام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والجس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الإمام في ذلك فرجح الأمر إلى مرتبة

الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كفيعة الترتيب المد كور في الآية
 التكرية انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
 أرتقاهم أو صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته ان يصلب
 حيا ويبيع بطنه برمح الى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال
 قتلهم الامام حدا ولا يلتفت الامام الى عقوبت أو لياض وان أخذوا مالا لمسلم أو ذمي والمأخوذ لو قسم
 على جماعة أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم وأرجلهم
 من خلاف فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حية الامام حتى يحدوا توبة أو يموتوا
 فهذه صفة موجب الصلب والقي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يقول الامام فيهم
 ما يراه ويحبده فيه فمن كان منهم ذراعى وقوة قتلهم ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه فيما صله انه
 يجوز للامام قتلهم وصابهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أو ردع لهم
 ولا مثالبهم وصفة البقي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويحبسوا فيه وصفة
 الصلب عنده كصفة الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي وأجدا إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا
 أو يأخذوا مالا نفوا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذ اهر بوالقيام عليهم الحد اذا أوجبا
 وصفته عند أحد في إحدى روايته كالشافعي وفي الرواية الاخرى أن لا يتركوا با دون في بلد
 وان أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يحدون وان قتلوا وأخذوا
 المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب
 عند الشافعي وأجدا بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصاب حيا ومدة الصلب عند
 الأئمة الثلاثة ثلاثة أيام وقال أجدا ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل الى التشديد
 وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه راجعا الى رأى الامام مع تخفيفه في صفة البقي
 والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأجدا مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في ثمة القتل
 وعدم شتمه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أجدا أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل شيء مما اختاره الامام وجه * ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب
 مع قول مالك انه لا يبر ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه دون
 نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه
 الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى أخذه المال
 فكان التلذذ عليه من جهة المحاربة لامن جهة النصاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردها كان لرد حكم المحاربين
 في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرده غير التعزير بالحبس والتعزير ونحو ذلك
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاستفتاء
 بوجود المحاربة سواء مباشر بعضهم القتل أم لياشره ووجه الثاني ان المدافى المحاربة على المباشر
 لا على من كان ردها له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر

كمن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حكم قاطع الطريق
 إلا أن يكون خارج مصر فالأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فرجح
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف
 تضرعها بكونه خارج المصر أو داخله كغيره من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك
 ووجه الثاني أن قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر إلى الأذهان لعدم وجود من يفعله
 ويخاصمه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فإن الناس يفتنونه كثيرا
 فكان بالنصب أشبه فعله التعزير ورد ما أخذه إلى مستحقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فواقفتم في القتل وأخذ المال قتلت حدام مع قول أبي حنيفة
 أنها تقتل قصاصا وتضمن فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف
 من جهة كون قتلها قصاصا فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة أو غيرها
 قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنهم من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها
 فمجرها لأنه النائية مع قول الشافعي أنها تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول
 مخفف وقول الشافعي مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحدود لا تختلف
 في مثل ذلك لكونها راجعة إلى الردع والجزو وجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي
 شرع له كالحكم فيما إذا تفرق على أشخاص متعددة فلا يقوم حدم مقام حد * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الخمر والقذف مع قول مالك بتداخلهما
 فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في أحد قوليه أن توبة العصاة ماعد المحاربين من شربة الخمر والزناة والسراق
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الأخرى لا جد لا بد من مضي سنة بعد التوبة فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في إسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان إقامة الحد عليهم أولى بقريضة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني أتيت حدام من حد ود الله
 فاقه على فقال لا وليا لها حصنوا إليها فاذا وضعت فأقوني بها ففعلوا ذلك فأمر بها وصلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو سمعت على سبعين من أهل المدينة لو سمعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث أنه
 صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد إلا بعد توبتها ولولا أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليها فافهم
 وأيضا فإن الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعديهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب
 ما قبلها أي تقطع حكم المؤاخذه بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيخنا
 شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا أن أحدا يؤخذ بذنبه في الدنيا والآخرة معا

الا الحاربيين لولاه تعالى فيهم ذلك انهم نزعوا في الدنيا والهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فمما
من تاب من ذنبه فقد مضى عنه الحديث على هذا التقرير ويصح حمل الاول على الفتاة المارة
الذين يتكرر منهم وقوع الرنا وشرب الخمر والسرقة فتكون اقامة المحذ عليهم اقوى في الردع والزرع
لهم كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه المقدرة مرة واحدة في عمره فتدبر وضاعت عليه الدنيا
بما رجعت وحصل له في نفسه شدة البخل حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الاول
* ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل
شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
قالا في تشديد الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
لاموال الناس وابنائهم فان لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكأنه لم يتب فلا يجوز
عن التهمة في شهادته الاصلاح العمل والمشي على طريق كسل المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
بعد ذلك واصح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واتموا نوحهم ما من الايات ووجه
الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكهولته صلى الله عليه وسلم
واتبع السيرة المحسنة في محوها اتبع المحسنة لها * ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحمد ان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقله
لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالتدبير
قالا في مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم.

(باب حد شرب المسكر)

اجمع الاثمة الاربعة على تحريم الخمر وشحاستها وان شرب الخمر قلياتها وكثيرها موجب للعذاب من
استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قال بطهارة الخمر مع شربها وانفقوا
على ان عصير العنب اذا اشتد وقذف زبدته فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره
وقليله حرام وأنه يسمى خمر او في شربه الحمد سواء كان من عنب او زبيب او حنطة او شعير او ذرة
او ارز او عسل او لبن ونحو ذلك نثا كان او مطبوخا خلا لا في حنيفة فانه قال تبيع الخمر والزبيب
اذا اشتد كان حراما قليله وكثيره ويسمى نبيذا الا خمر اوان اسكر فغنى شربه الحمد وهو نجس فان
طبخا او كانا في طيب حل منهما ما يقرب على فان الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد
احرم الشرب منهما ولم يعتبر في طيبتهما ان يذهب ثلثاهما او امانيد الحنطة والارز والشعير والذرة
والعسل فانه حلال عنده تقيا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك انفقوا على ان
المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وأنه ان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان
اسكر حرم قليله وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقام
بالسوط الاماروى عن الشافعي انه يقام بالايدي والتمال واطراف الثياب وعلى ان من غص
بقيم ولم يجد غير خمر يسهها به يجوز له اساعتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضى على النص

ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر لا يصير خراحي يشد ويسكر ويقذف زبده مع قول أجدانه إذا مضى
على العصير ثلاثة أيام صار خرا وحرم شربه وإن لم يشد ولم يسكر ولم يقذف زبده لم يحدث ورد في
ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحكم بدور
مع العلة غالباً فإن فقدت علة الاسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الاحتياط فانه
بعد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فخذ أجدباً للاحتياط أن لم يكن أجدراً في ذلك دليل على أن
الشارع يحرم شربه وإن لم يسكر فإن الشارع وضع الأحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم
الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرنا إليه بقولنا ووجه الثاني الاحتياط ويؤيد
ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم قليله فإن تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار
ويحتمل أن من قال بإباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن أن علة التحريم هي
الاسكار وقد فقدت * ومن ذلك قول أبي حنيفة حر السكر أن يصير الإنسان لا يعرف السماء من
الأرض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده المحسن
والقبيح ومع قول الشافعي وأجد هو من يخط في كلامه على خلاف عادته فالأول مشدد في صفة
السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوقع في التشديد في الحد والثالث
فوق ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد
سكراً من لا يفرق في الكلام بين المحسن والقبيح كما أن من يخط في كلامه فقط أخف سكرأما
قبله من تورع في عدم إقامة الحد إذا لم يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة
الغيرة على انتهاك محارم الله ومن تورع وأقام الحد بوجود أدنى الصفات دون ما فوقها فقد قل
تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم وأيضاح ذلك أن من لا يعرف السماء من
الأرض زال تمييزه بالسكينة ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الأشخاص ولكن جهل
الأوصاف ومن اختلط كلامه يدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحات
غيبية تطرقه فربما كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن يتفها فالأئمة ما بين ناصراً ظاهر
الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم الشارب فلكل وجه ومشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أن حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي وأجد في إحدى روايته ووجه الخمر في أنه أربعون
في حق السكر وأما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حده أربعون
وعلى الثاني حده عشرون فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أن الحر الغائب عليه كمال العقل عكس حال العبد فذلك كانت صغيرة الخمر كبيرة دون العبد
على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر
ويعربد ويؤذى الناس والأربعين في حق من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو أقر شرب الخمر ولم يوجد منه ربح حدم مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يحد فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مؤاخذته باقراره والمحكم
دائراً مع الشرب لا مع الربح عكس الثاني * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو وجد

منه ربح خمر ولم يقر لم يجد مع قول مالك انه يجد فالأول عنيف والثاني مشدد في إقامة الحد
 فرجع الامر الى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في اصح اقواله انه
 لا يجوز شرب الخمر للصورة كالعطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز لعطش
 لا للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالأول مشدد في عدم جواز شربها
 للصورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميراث
 ويصح حل الأول على حال الا كابر من اهل السبر واليقين فيسبر أحدهم حتى يضطر فيشرب
 اذ ذلك خوفاً ان يموت كما أنه يصح حمله على أوائل الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة
 ان شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي
 فيما حرم عليها وبقية الوجوه طاهرة والله تعالى أعلم

• (باب التعزير) •

اتفق الاثمة على ان التعزير مشروع في كل معصية لاحل فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير
 فيما يستحق التعزير بعينه هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
 وقال أبو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
 اصلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالأول عنيف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الأول تعظيم حضرة الله تعالى أن يعصى
 العبد ربه فيها وهو يتطاول اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا لثقله لثقل فعله
 في المستقبل ويسير بتذكرا لآلام الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب
 الثاني معاقبته على سؤال الله عز وجل فيحوله عنه بالسؤال والا فالتقدير المبرم لا يصح تركه
 وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعا ع الناس الذين لا يعرفون قدر عقوبة
 حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي
 المستقبل ان كانت معلقة على حصول الآلام الواقع لذلك العبد * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 ان الامام لو عزز رجلا فأتاه فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالأول عنيف
 على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الأول أن منصب الامام
 يجعل من أن يعز را حداثا بغير المصلحة بخلاف غير الامام فليس يعز ر غيره وعند شافعية تشف منه
 بعد اذ سابقه مثلاً وما بلغت ان أحدا من السلاطين قتل بقتله أحد في تعزير ابداء بل ولا غرم دية
 ووجه الثاني ان الشرع لا محاباة فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في اجكام الشريعة
 * ومن ذلك قول مالك وأحمد ان الأب اذا ضرب ولده تأديبا أو العلم اذا ضرب النبي تأديبا
 فأتاه لا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالأول فيه يخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث وتوجيه القولين يقفهم من توجيه المسئلة قبلها لان الأب
 كالامام الاعظم في كونه لا يضرب الا للاصلاح وكذلك العلم في الغالب ولذلك ضمنهما

أبو حنيفة والشافعي - احتياطاً لا ولاد الناس وليتحفظ الوالد في ضربه ولده فإنه ربما قامت
 نفسه من ولده وضربه لا مصلحة كالأجنبي فأنهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
 أن يبلغ بالتعزير أعلى الحد ومع قول مالك أن ذلك راجع إلى رأي الإمام فإن رأى أن يزيد عليه
 فعل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الإمام
 ونائبه إنما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما أن يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني
 أن الشارع أئمن الإمام الأعظم على أئمة من بعده وأمر الأئمة بالسمع والطاعة له في كل
 ما لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العامة والفسقة الحد المقدور بما لا يردعه فجار للإمام
 الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المنزلة مفعول * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
 أن التعزير لا يختلف باختلاف أسبابه كان يراد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجملة
 وأدناها عند أبي حنيفة أربعون في النحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون أكثر التعزير
 عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد وتسعة عشر وقال مالك للإمام أن يضرب
 في التعزير أي عدد أدى إليه اجتهاده وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فإن كان بالوطء
 في الفرج بشبهة كوطء الشريك أو بالوطء فيما دون الفرج فإنه يراد عنده على أدنى الحدود
 ولا يبلغ فيه أعمالاً لا يضرب مائة الأسوطا وإن كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة
 دون نصاب فإنه لا يبلغ فيه أدنى الحدود فالأول فيه تخفيف من حيث أنه لا يراد في الحد عن
 العدد المقدور في الشرع وقول مالك فيه تشديد إذا أدى اجتهاده إلى زيادة على العدد المقدور
 وقول أحمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائماً مع قول مالك أنه يضرب قاعداً ومع قول أحمد
 في إحدى روايته كذهب مالك والأخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ضربه قائماً يبلغ في الزجر
 ووجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضره قاعداً * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي أنه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما عداه مع قول مالك أنه يجرد في الحدود
 كلها ومع قول أحمد لا يجرد في الحد وكلها بل يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالقميص والعقيصين
 فالأول فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرد والنسأ مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق
 على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج
 والمخاصرة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالأول والثاني فيه
 تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناه الأول
 والثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحدود
 يتفاوت فأشد الضرب ضرب التعزير ثم الحجر ثم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود
 سواء ومع قول الشافعي أن ضرب حد الرأش أشد منه في حد القذف وأن ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضه أو كذلك قول مالك ويصح العكس من حيث أن في التداوي الحاق الأدنى بالأعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(باب السبيل وضمان الولاية واليه المآل)

لم أجده في الباب شيئاً من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أن عليه الضمان فالأول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عض عاض يد إنسان فانتزعها من فيه فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه أنه يلزمه الضمان فالأول تخفيف على المعوض والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أطاع إنسان في بيت إنسان فرماه ففقد عينه لزمه الضمان مع قول الشافعي وأحمد أنه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالأول كالشدد والثاني كالتخفيف والثالث معتدل لكل منهما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح جعل الأول على اطلاع أهمل الدين والورع عن لا يتولد من اطلاعه كبير فتمنع عاقلة وقوع مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى وجعل الثاني على من كان بالفرد من ذلك فلا ضمان في قبح معيته زجره الله عن مثل ذلك * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الإمام لو ضرب في حد فئات الحدود أو أفضى إلى هلاكه فلا ضمان على الإمام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له أنه إن مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال والسياب لم يضمن الإمام قولاً واحداً وإن كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان أحدهما لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن الإمام أن ضرب بالنعال وأطراف السياب ضرباً لا يجاوز الأربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضربه أربعين سوطاً فمات فديته على عاقلة الإمام دون بيت المال فالأول كالتخفيف على الإمام والثاني مفصل على اختلاف النقل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب مشروع فأقامته غير مضمونة كبقية الحدود وفاته باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غالباً ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وإن كان ضربه بالسوط كقول مالك ما دوننا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شق التفصيل الذي حكاه ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطاً بما يقتل غالباً وإنما كان على عاقلة الإمام المدة دون القصاص لأن أصل الضرب مأذون فيه ولأن منصبه يحل عن مثل ذلك فانتالوا وجبنا القول على الإمام لقلبنا الموضوع في تحجير باع عليه مع ما في ذلك من انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعف شوكة ولم يبلغنا أن أماً ما قتل في أقامته الحد على مستحقه أبداً * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ضمان على أرباب البهائم فيما أُلغته نهاراً

إذا لم يكن معها صاحبها وأما ما أتلفته ليلاً فضعافه عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها ركناً أو قائداً أو سائقاً أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلاً أو نهاراً فالقول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة ترجيحاً في العادة في إرسال البهايم نهاراً ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلفه ليلاً ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة كونه معها ركناً أو قائداً أو سائقاً ووجه الثاني منه تعديه بالإرسال ولذلك عمم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أتلفت الدابة شيئاً وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فمها وأما ما أتلفته برجلها فإن كان بوطئها ضمن الركب وإن رحت برجلها فإن كان بوطئها في موضع مأذون فيه شرعاً كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الركب أو في الغلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار إنسان بغير إذن ضمن مع قول مالك إن كان يدها وفمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهة رآكها أو قائداً أو سائقاً سبب من غمز أو ضرب ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت بقمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء كان من قائدها أو سائقها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما أتلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت بقمها أو يدها ففيمها الضمان فالقول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهر لا يخفى على الفطن والله أعلم

* (كتاب السير) *

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط المخرج عن السابق وعن سعيد بن المسيب أنه فرض عين وكذلك اتفقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاتلوا من بين يديهم من الكفار وأن يحجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبيه إن كانا مسلمين وعلى أن من عليه دين لا يخرج إلا بأذن غريمه وأنه إذا التقي الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار إلا أن يكونوا متحيزين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة قبيح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غالبه فأنهم بالظهور عليهم وأنه تحب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليهم وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن بقاتل فلا يقتل إلا أن يكن ذوات رأي وعلى أن الاعشى والشج الغاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى أن المشركين إذا ترسوا بالمسلمين ليمتق المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسير وهو في الأسر لم يجب على القاتل شيء إلا التزم برفق فقط خلافاً للروايات في قوله تحب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وإقامه التحقوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أي يشترط في وجوب الجهاد وجود الزاد والرحلة كالحج مع قول مالك أنه

لا يجب وموضع الخلاف اذا تميز المجاهد على أهل بلد وينتمون وبين موضع المجاهدة سافة القصر
 فالأول مخفف في وجوب المجاهدة كقول الثاني مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
 ووجه الأول أن من لم يجد زاد والراحلة فقتاله للعدو خداج لا لثقات قلبه إلى ما ياكل ويشرب
 ويركب فاذا وجد زاد والراحلة قوى عزيمته ولم يصرف عنه التفات لغير القتال ووجه الثاني عدم
 وجود نص مريح باشتراط ذلك في السفر للجهاد ولو ماويلا كمشهور وأكثر ولو أنه كان شرطاً
 لوصول المتأول في حديث واحد فإن الشريعة لم تزل حجة وطلبة بوجود العلم في كل عصر ويا مع
 جل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذوي المروءات الذين يغلب عليهم الجهاد من
 سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وجل كلام الإمام مالك على حال من كان بالسيف
 ذلك كما قال فيمن ينجح معتمداً على السؤال ويظن أن الركاب لا ينجحون سؤاله فانه يجب عليه
 الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال أهل الحرب
 ولم يمكنهم انراجها وابتاعوها إلى دار الإسلام جاز لهم انلافها فيذبكون الحيوان ويكسرون السلاح
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأجداه لا يجوز إلا بالسكينة وذلك بعد القسمة فالأول مخفف
 على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تاب علينا الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنمناها منهم
 فتمت قواهم على قتالنا وانما يبرأ أهل هذا القول ما جئنا إليه أهل الأول والثاني تقديم المصلحة
 العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
 بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الأموال من أيدي المسلمين فكان بقاؤها من غير انلاف أنفع
 للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأجد والشافعي في أخذ قوليده أن
 شيوع الكفار وعماهم إذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
 انه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول
 أن مشروعية القتل بالأصل انما هي في حق من فيه تسكيت للمسلمين وهو لا لا تسكيت منهم لئلا
 ضالما ووجه الثاني أن الإمام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بان أن السيد داود عليه الصلاة والسلام
 لما بنى بيت المقدس كان كل شيء يشاء يصح منه ما فسخ كذا ذلك إلى ربه عز وجل فأوحى الله
 تعالى إليه أن يتي لا يقوم على يدي من سلك الدماء فقال داود يا رب أليس ذلك في سبيلك
 فقال الله تعالى بلى ولكن أليئد وأعبادي ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح
 لها فإن في ذلك ترجيح للصالح على القتل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا دية على من
 قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الزاوية
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول مالك أن من قرىبت
 دراهم مناعة بلغتهم الدعوة فلا يحتاج إلى دعوتهم قبل القتال بل تقتالهم ابتداءً وأما من بعدت
 دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعواهم الإمام إلى
 الإسلام أو أداء الجزية قبل القتال وإن لم تبلغهم فلا ينبغي للإمام أن يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم

أحمدان من المشركين لطلبه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين شلف الترك والنجون
 لم تسمعهم الدعوة فلا يقبلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل أحد منهم قبل ذلك فولى عاقبة
 زائدة الدية وذلك لإبراهيمية لانتى عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني
 من أصل المسئلة ففصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين الا ان بلغتهم الدعوة
 مخفف من حيث انهم لا يقبلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة
 مشدد من حيث وجوب الدية على عاقلة الثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ما ردد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب
 الواقع من الشارع ومن امراء الزرارة من الصحابة وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي ان امان الكفار لا يفتح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يفتح امان الصبي
 والجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يفتح امان الصبي المراهق فالاول مشدد في صحة الايمان
 بالكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان الكفار أمر
 خطري ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والجنون ليسا
 من أهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على السايغ وما قارب الشيء
 اعطى حكمه في كثير من الاحكام واما الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة فولى الامر
 يتدارك الامر ويشدد على الكفار حتى يذلوا أو يخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي
 المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام لافي الاقامة بها حتى يفسدوا فيها * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم لكافر أو لاهل مدينة ويمضي امانه بشرطه عند
 الائمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان العبد في النقص كما ان الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه
 الثاني انه يحتاج الى كمال رأى والعبد ناقص العقل والرأى عادة ويصح حمل الاول على عيبه
 ظهور للناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان ماله كس * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك انه لو اصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية
 ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه انه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من
 قول الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الائمة * ومن ذلك قول
 الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المبارزة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن ابي هريرة من
 الشافعية ان ذلك يكره فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المستحب
 ان لا يسار زاحداً الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول أبي حنيفة ان المبارزة حرام
 الا ان يكون المبارزة في منعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
 في المسئلة الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الرأى من المسلمين * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان لكن من

الجمع منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن ذلك لا يجوز مطلقا
فالأول مفصل والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من الجمع ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجري عليهم صفة كغيرهم
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عصم نفسه وماله وإن كان
في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ما كان في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فإن كان
في يده أو يده مسلم أو ذمي لم ينفذ وإن كان في يد من غنم فالأول يخفف على الكافر بالعصمة
المذكورة والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشكوا إلى الله أو إلى الله فإذا قالوا هو الله وأمنى دماءهم وأموالهم إلا بحق
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشك الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة تليب المحكم
لدار الحرب في العقار وما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشك الثاني من
كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يميز
سليمهم مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالأول يخفف على المحرمين والثاني مشدد عليهم فراجع
الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه القولين راجع إلى رأي أمير السرية أو أهل الرأي من العسكر
والله تعالى أعلم

(كتاب قسم الفتي والغنيمة)

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار ما ينفق الخيل والركاب فهو
غنيمة عينه وعمره والاسباب كإسيافهم ونفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كرجل ساهما واحدا واتفقوا على أنهم
إذا قسموا الغنيمة ربحا وهاتما اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد منهم حصة واتفقوا على أن الإمام
لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على أن للإمام أن يفضل بعض الغنائمين
على بعض وكذلك اتفقوا على أن الإمام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على أنه
لا يجوز لأحد من الغائبين أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على أن القتال من الغنيمة
قبل حيازتها إذا كان له فيه حاق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق *
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سب
استحقه القاتل من أصل الغنيمة سواء شرط ذلك الإمام أم لم بشرطه فالأول أصح يستحقه القاتل
إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القاتل لا يستحق
السلب إلا أن شرطه له الإمام ثم بعد السلب يفرد الخمس من الغنيمة فالأول يخفف على القاتل
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فراجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول تشجيع المسلمين
على القتال لما فيه من الجزاء الذي يقابل لأجل الدنيا وأذ لم يعط ذلك النصيب ضعف عزمه
عن القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجيش فإن سمح له بالسلب أخذته والتركه
لأن له النظر والإمام على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلب وإلى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منع القتال منه فيه عدل بين القتالين لاسيما ان كان ذلك القاتل ممن لا تلتفت نفسه الى السلب
لنبله تمده بالجهاد اعلاء كلمة الله عز وجل دون الغنيمة * ومن ذلك قول أبي خنيفة ان الخمس
يقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى
فيهم دون أغنيائهم وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصبي وأما سهم ذوى القربى فكانوا
يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعد فلا سهم لهم وإنما يستحقونه بالفقر
خاصة فيستوون فيه ذكرهم وإنا هم مع قول مالك أن هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص
دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام
القرباة من الخمس والفقير والمجزيه ومع قول الشافعي وأحمد ان الخمس يقسم على خمسة
أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وإنما كان محتصا لبني هاشم وبني المطلب لأنهم ذوو القربى
حقيقة وقد منعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم فيه سواء إلا أن للذكر مثل
نحو الأنثيين فلا يستحقه أولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالأول فيه تشديد من حيث حرمان أولاد
البنات ومن حيث أن للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه تخفيف من حيث كبرية النسبة
والثاني فيه تخفيف من حيث رد الأمر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
من الوجه الآخر كما ترى فارجع الأمر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان سهم
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القناطر وبناء
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النقي مع قول أحمد في أحاديث وأتية انه يصرف في أهل
الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالتفويض لصدقاتهم فيقسم فيهم على قدر كفايتهم
والرواية الأخرى واختارها الحنفي كذهب الشافعي فالأول والثالث موسع والثاني مضيق
فارجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد
أن الفارس يعطى ثلاثة أسهم منهم له وسهمان للفارس مع قول أبي خنيفة أن للفارس سهمين
فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضى عبد الوهاب ولم يقل أحد بقول أبي خنيفة فيما علمت
وحكى عنه انه قال انى أكره أن أفضل بهيمة على مسلم قال القاضى ومن قال أن للفارس سهمين
عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب ولا يخالف لهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام والليث بن سعد وأهل مصر
وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالجملة فلم يخالف في هذه المسألة غير أبي خنيفة رضى الله عنه فان جئنا ذلك القول فإنه على انه
قوله بدليل ظفريه أو باجتهاد فهو مخفف على غيره من السامعين بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى
أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول اجدبهم للفارسين ولا يزداد على ذلك وواقعه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالأول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغنائم يأخذسهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسهم للبعية قول اجدانه يسهم له سهم واحد فالأول
 مخفف على الغنائم والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فقات الفرس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف
 ما اذا مات في القتال أو بعده فانه يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب
 فارسانم مات فارسه قبل القتال أسهم للفارس فالأول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول جمهور العلماء انه يسهم للفارس عربيا كان
 أو غيره مع قول اجدانه يسهم للفحل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومكحول
 انه لا يسهم للفارس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس مشدد على الغنائم يأخذ
 السهم لمير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول إطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل أقوى من البرذون غالبا
 ووجه الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دائرا بها * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من أموال المسلمين
 قال ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فآخذها العدو فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبق له عبد فلقق بالروم فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة يملكونه وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني مالم يسفر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 ان في عدم ملكهم لأموال المسلمين اعلاء كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتعد انتقاذ ذلك من
 الكفار للصحة تهود على المسلمين أعظم من انتقاذ ما منهم فيكون ترك ذلك في أيدي الكفار أولى
 وان لم يملكوه شرعا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يرضخ ان حضر الغنمية من يملوك وصبي
 وامرأة وذمي والرضخ شيء يحتج بالامام في قدره ولا يكمله لهم سهمامع قول مالك ان الصبي
 المراهق اذا اطاق التسال وأجاز له الامام كل له السهم ولو لم يساغ فالأول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشدد على الغنائم ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول أصحابه ان الامام اذا لم يجد جولة قسها نحو فاعليها لكن
 لو قسمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر أول الباب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وذلك كله راجع الى رأى الامام
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه لا بأس باستمعة الطعام والعلف
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير اذن الامام فان نضل عنه وأخرج منه شيئا الى دار
 الاسلام كان غنمية قل أو كثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمة زدوان كان نزارا فاصح

القولين انه لا يرد مع ما حكى من قوله ان ما نخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالاول مخفف على
 المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما نخرج الى دار الاسلام يكون غنيمة
 ولو قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يحوز للامام ان يقول
 من أخذ شيئاً فهو له وانه يشترط الا ان الاولى له ان لا يقبله مع قول مالك انه يكره له ذلك
 لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم ارادة الدنيا ويكون من الخمس لا من أصل الغنيمة وكذلك
 النقل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول
 أحمد انه شرط صحيح فالاول مخفف على الثامنين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف
 بعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الثمانين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
 الاقوال لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك لو أسير فباعه المشركون ان لا يخرج
 من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه يذهب ويحبي ماله من أن يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قول
 الشافعي انه لا يسعه أن يفي وعليه أن يخرج ويمتعه يمين مكره فالاول مشدد خاص بالا كابر
 الصابرين على قضاء الله وقدره والا كابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الأسير
 خاص بن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار من لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار
 افعال الحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
 ان الامام مخير في الاراضي التي فقت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر
 أهلها عليها ويضرب عليهم نراجا وبين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج
 وليس للامام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في إحدى روايته انه ليس
 للامام أن يقسمها بل يصير بنفس الظهور وعليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى
 ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة
 الثمانين كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فبقها
 ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الامام يقفل ما يراه الاصلح من قسمتها ووقفها فالاول مخفف
 على الامام في فعله للمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الثمانين والثاني
 مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووقفها على المسلمين بغير اذنه والثالث فيه تخفيف على
 الامام في تخييرها بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لاك والرابع مشدد على الامام
 في وجوب قسمتها بين جماعة الثمانين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام
 في وجوب فعل الاصلح للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرة
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في كل حرب
 من الحنطة فقير او درهمين وفي حرب الشعير فقير او درهم مع قول الشافعي ان في حرب الحنطة
 أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الشعير والحنطة سواء في
 كل حرب واحد فقير او درهم والفقير المذكور ثمانية ارطال واملجرب العنب فقال أبو حنيفة
 وأحمد فيه عشرة وقال الشافعي حرب العنب كبير النخل واملجرب الزيتون فقال الشافعي

وأجدان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كلمة
تقدر بل المرجع فيه الى ما تحتمله الارض من ذلك لا اختلافها فيجهد الامام في تقدير ذلك
مستعينا عليه باهل الخبرة قال ابن هيرة واختلاف الائمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم غولوا على ما وضعه قال روايات المختلعة عن عمر كلها
مخجلة وانما اختلفت لا اختلاف النواحي انتهى فارجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيف
وتشديد كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام أن يزيد في الخراج على ما وضعه الامام
عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول اجد في رواية واحدة انه يجوز له الزيادة اذا احتملت
والنقصان اذا لم تحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدوري بعد ذكر الاشياء الملبين عليها الخراج
لا يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوى ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب
الطاقة فان لم تطق الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة
ولا النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله
فهو على اصله في اجتهاد الائمة على ما تحتمله الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هيرة
يقول لا يجوز أن يضرب على الارض ما يكون فيه فم لم يبت المال رعاية لا تحاد الناس
ولا ما يكون فيه اضرار يارب الارض تحميلها من ذلك ما لا يطيق فدار الباب على أن تحتمل
الارض من ذلك ما تطيق وأرى أن ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشد هو
المجيد قال وأرى أن يكون لبيت المال من الحب الخسار ومن الثمار الثلث انتهى فالاول فيه
تخفيف على الامام من حيث انه أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من
حيث انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن اجد والرواية الثانية لاجد
هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن ابي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن
واما قول ابي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه اذ
ما لم يجد ان الله تعالى ينطق على لسان عمر وتقرير الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو وانهم
تفرا من جميع الائمة بعده ووجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
عمر ان الائمة بعد عمر ائتموا على الامة فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر بزيادة ابيات
الارض وقوته اذ نقصه وضعفه فله الزيادة اذا قويت الارض وانخرج كل فدان عشرة أراذب من
القمح مثلا والنقص اذا ضعفت وانخرج كل فدان ثلاثة أراذب فرضى الله عن الائمة اجمعين *
ومن ذلك قول الشافعي لو صالح الامام قوما من الكفار على أن ارضيهم لهم وجعل عليهم شائفا فهو
كالجزية ان اسلموا سقط عنهم وكذا ان اشترأ منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم
نراج ارضهم باسلامهم ولا بشراء مسلم فالاول تخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا
والثاني فيه تشديد عليهم فارجع الامر الى مرتبتي الميزان وليس كل من القولين وجه صحيح

(قائدة) قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته ان مكة فتمت غزوة وقال الشافعي وأحمد في رواية الأخرى انها افتتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فذورها وأرضها الحباة ملك باع انتهى فن قال غزوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا يستعان بالمشركون على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة انه يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرع هو الغالب كرهه مع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركون كثرة والثاني ان يعلم من المشركون حسن رأى في الاسلام وميل اليه قال وهبى استعان الامام بهم رخص لحلم ولم يسهم فالأول فيه تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة بالمشركون ان لم يقع مباشرة مالك من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذى ذكره وكذلك المحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر وكل ذلك راجع الى رأى الامام أو نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المحدود تقام في دار الحرب على من يحب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لربه المحدود سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأدميين فاذا زنى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حرم مع قول أبي حنيفة انه لا يقام عليه حدم زنا أو سرقه أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لا يسرق في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم المحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان أمير سرية لم يتم المحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب المحدود سقطت المحدود عنه كلها إلا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عمدا كان أو خطأ فالأول مشدد على المسلمين نصرة للشيعة المطهرة وقد عيها لنصرتهم اعلى الحقوق المتوقعة من تغير قلوب العسكر الموجب لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الاسلام بعدم اقامة المحدود في دار الحرب إلا أن يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف العسكر منه تمنع من انه كسار قلوبهم وضعفها على القتال باقامة المحدود على بعض احوالهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيمحل كلام مالك والشافعي في قولهما انه يجب المحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجعوا الى دار الاسلام على خوف ان يكرهوا قلوب العسكر وضعفها عن القتال ونحو وجههم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت المحدود كلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر ما ترك اقامة المحدود عليهم الا محبة فيهم فلا يأتون بعد ذلك عن الخروج جمعة في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا أقام المحدود عليهم فانهم ربما انفرت نفوسهم منه وقالوا انه يكرهنا فلانسافر معه وغالبهم لا يتعلق أن اقامة المحدود عليه مصلحة له ابد المجاهدين عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع

على حطوط نفوسهم وأيضاً أن حقوق الله في المحذور السابقة مبنية على المساعدة الآتية ل فإن
المعاقب فيه حتى الآن دمين فذلك لم يسقط خوفاً من وقوع قساد نظم من قساد وجود المدينة
على ذلك القائل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الائمة في هذه الوقت والله أعلم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة أنه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجعل أو بأجرة أو تبرع وسواء تعين
على المستناب أو لم يتعين مع قول مالك أنه تصح الاستنابة بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعيناً على
النائب كالسيد والامة قال ولا بأس بالجعله في الشور كما مضى عليه الناس فالأول مشدد
على الجهادين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
الميراث ووجه الأول الخوف من أن يتواكل الناس على بعضهم ببعض فلا يخرج أحدهم الى
الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنه الكسل والتجبن عن القتال لما فيه من توقع
الموت أو الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام
فكما ان المستناب يعارض على دين الاسلام وكذلك النائب غالباً ويعضد على الأول على ما إذا
كان النائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما إذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما
أنهنا اليه في التوجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو مات أحد الفاتحين جارية من السبي
أقبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى
الغنيمة مع قول مالك أنه زان يحد ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا حد عليه وثبت نسب الولد
وحريته وعليه قيمته والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في أصح
قوايه لا تصير فالأول فيه تخفيف على الزواني في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم
ثبوت نسب الولد ووجهه مملوك يرد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
عليه من حيث عدم الحد وثبوت حرة الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث أن عليه قيمته
والمهر فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الأقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة
الشافعي له في عدم مسير ورثته أم ولد وان كان قائلاً بثبوت النسب وأنه لا حد عليه في وطئها
الاحتمال لكون نصيب الزواني في تلك الجارية جزءاً من نصيبها بالنسبة لجميع العائنين هذا ما ظهر لي
من التوجيه في هذا الوقت * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إحدى
الروايتين أنه إذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كان الميرجوا النجاة لا في الالتقاء في الماء
ولا في الإقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القائه ثم أنفسهم في الماء مع قول أحمد
أنهم إن رجوا النجاة في الالتقاء القوا أو في الثبات ثبثوا وإن استوى الأمران فعلوا ما شاؤوا وإن
أية نواب الهلاك فيها أو غلب على ظلم فروا بين أطرافهما منع الالقاء لأنهم لم يرجوا النجاة وبه قال
شعبد بن الحسن ومالك في رواية له فالأول فصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميراث فتأمل * ومن ذلك قول مالك ان هذا امرأ
الجبوش تكون غنية ففيها الخمس ولا يختصون بها قال وهكذا ان أهدى الى أمير من أمراء المسلمين

لان ذلك على وجه الخوف فان احدى العدو الى احد من المسلمين ليس بأمر فلا بأس بأخذها
وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما احدى ملك
الروم الى أمير الجيوش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى لارسول ولم يذكر عن
أبي حنيفة خلافاً وقال الشافعي اذا احدى الى الوالي هدية فان كانت اشيئاً ثاله عنه حقا كان
أم باطلا فحرام على الوالي أخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق جعلاً وقد أزمه
الله تعالى ذلك وأما أخذ الجمل على الباطل فهو حرام كالباطل فان احدى اليه من غير هذين
العينين أحد في ولاية تفضلاً وشكراً فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يسعه عندى
غيره إلا ان يكافئه على ذلك بدماء يسعه وان كانت من رجل ليلعان له عليه وليس بالباطل الذي
به سلطان شكر على احسان كان منه فاحب ان يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
على الخير مكافأة فان أخذها وتقولوا لم تحرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يختص بهام
أهديت اليه بل هي غنمة فيرا الحنس وفي الأخرى يختص بها الإمام فقول مالك مشدد على الامراء
على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
مخفف على الأمير وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفصيل وتخفيف في الشئ الآخر
والرواية الاولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
بالأمير ان ذلك هو الغالب على من احدى شيئاً للامراء في وقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الغالب من الغنمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق
لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه إلا المحض وما فيه روح
من الحيوانات وما هو جنة لا قتال كالسلاح رواية واحدة وأما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
قالا في فيه تخفيف على الغالب والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ويصح حل الاول على ما اذا يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
في التحريق زجر وتنفير عن الغلول * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه ان مال
التي وهو ما أخذ من مشرك لا جل بكفوه بغير مال كالجزية المأخوذة على الرؤس واجرة الأرض
المأخوذة برسم الخراج أو ما تركوه فزحاً وهو ما مال المرتد اذا قتل في رده ومال كافرات
بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين أو صرحوا عليه يكون للمسلمين
كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في مقتضى مقتضى
يصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد
كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعدمونه قولان أخذهم المصالح المسلمين
والثاني للمقاتلة وأما الذي يخمس منه ففيه قولان الجديده يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد
والقديم لا يخمس إلا ما تركوه فزحاً وهو ما قال اول فيه تشديد على الامام بعدم أخذ شيء من
الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذ نفسه شيئاً
وقول الشافعي وما بعده واضح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والمجد لله رب العالمين

(باب الجزية)

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من عدة الأوثان مطلقاً واتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب وعلى صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فأن ولا على أهل السوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر أن رافعي والنووي في ذلك خذوا من الشافعي وعبارة النووي في المنهاج والمذهب وجوبها على من وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وقال الرافعي المنصوص أن الجزية بمسابقة كراه الدار فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جاء منهم مسلماردناه أنه لا ترد وعلى أنه لا يجوز أحد أن كنيسة ولا بيعة في المدن والأصاير دار الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوله أن الجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على الجوس بعدم احترامهم وتحريم مساحتهم والثاني مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول الاندفاع بالاحتياط للمسلمين فلا ينسأكونهم ولا يأكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتاباً ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفي كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من الجعم تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنهم لا تؤخذ من كل كافر عربياً كان أو عجمياً إلا مشرك قريش خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقاً فالأول يفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشرك قريش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير للعقل اثنا عشر درهماً وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهماً وعلى الغني ثمانية وأربعون درهماً وفي الرواية الأخرى لا أحد انهم أو كوله إلى رأي الإمام وليست بمقدرة وفي رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدر دون الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعاً لحديث رده به وقال مالك في المشور عنه أنها مقدرة على الغني والفقير جميعاً أربعة دنانير وأربعون درهماً لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهد الأئمة بالطول لاهل بلادهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملاً ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقبة الجزية على من لا كسب له ولا يتمكّن من الاداء أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي القول الآخر أنه لا يخرج وإذا أفرقتي قول لا يؤخذ منه شئ وفي القول الآخر تحب الجزية ويحقق دمه بضمائهم أو يطالب بتدبيره وفي قول إذا حال عليه الجول ولم يبد لها

الحق بدار الحرب فالأول مخفف على الذمي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدان الذمي
 إذا مات وعليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها انما وجبت على الذمي أضماؤه
 لثلاثة تقوى بذلك المال على محاربة بقا وقد زال ذلك الأمر بموته ووجه الثاني أن ورثته قائمون مقامه
 في التقوى بذلك المال المخلف عنه فكأنه لم يموت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية يجب على
 الذمي بأول المحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأجدان
 أنهم يجب بأثر المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فإن مات في أثناء المحول
 فقال أبو حنيفة وأجدان أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من السنة
 فالأول فيه تشديد على الذمي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسألة الموت مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذمي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك القول فيما
 لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل أدائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد المحول
 لا يسقط الجزية لأنهاجرة الدار ولودخات سنة في سنة ولم يؤد إلا ولي قال أبو حنيفة سقطت جزية
 السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي وأجدانها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من
 المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسألة التدخل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشر كين إذا عودوا
 عهدا وفيهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة حتى اقتضت المصلحة الغنى
 نبذ إليهم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل الأول على بقاء المصلحة فتسكون من مسائل الاتفاق * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المحربي
 إذا مر على التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون مناهم قول مالك
 وأجدانه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر
 فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر
 حال أخذه أخذ والا فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول
 والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام * ومن ذلك قول مالك أن الذمي إذا التجر من بلد
 إلى بلدانه يؤخذ منه العشر كلما التجروا والتجر في السنة مرارا وقال الشافعي إلا أن يشترط
 وقال أبو حنيفة وأجدان يؤخذ من الذمي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأجدان النصاب في ذلك
 فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وقال أجدان النصاب في ذلك للجزبي
 خمسة دنانير والذمي عشرة فالأول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذمي والثاني مفصل والثالث
 مخفف ينصرف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أجدان فيه تشديد على الجزبي

وتخفيف على الذي فرجع الامر الى مرتبتي الميران وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عهد الذي ينتقض بمئة الجزية واهـ ناعه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم ما كتبنا عليه مع قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يجارون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميران ووجه الاول ان مراد الشارع من ان يجرهم في دار الاسلام بالجزية انما هو اذ لا لهم وصارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر ومروا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى رأى الامام فان حكم امتناع من ليس عهده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه بلا امتناع لقد رتبنا على اذلاله وايقاع النكال به * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين او احادهم في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء ستأتي في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيتعلمون على وضع ويجاروننا او يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء اشترط عليه تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك فقيه تفصيل فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك لا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتل المسلمين او زنى احدهم بمسلمة او يصيبها باسم نكاح او يقتل مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يؤدي للمشركين جاسوسا او يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد بها كما مرّت الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان تشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم تشترط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد لانتقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجع الامر الى مرتبتي الميران ووجوه الاقوال كلها مفهومة * ومن ذلك قول احمد انه اذا فعل الذي ما فيه غشاضة ونقيصة على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله اذ ذكر كتابه المجيد اودينه القويم اذ ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك اذا سبوا الله ورسوله اودينه او كتابه بغير ما كرهوا به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعلى الوجهين واما قول ابي اسحاق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من الترام الجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول ابي حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرّون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول

متدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه
الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من استقض عهده
من أهل الذمة أبيع قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشقة وعنه أنه يقتل ويسبي حريمه كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن أبي الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قولي له وأجزان الامام
بخير فيه بين الاسترقاق والقتل ولا يراد الى ما أمته فالقول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
فيه نوع تخفيف بالتخفيف المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة الثلاثة
أنه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة ان الكافر المحرمي والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولهما
مع قول الأئمة الثلاثة أنه يمنع إلا أن يكون الداخل منهم تاجراً أو ياذن له الامام ولا يقيم أكثر من
ثلاثة أيام ثم ينتقل وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للمسلمين
بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخوله إلا باذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم
دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء
الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان في المسئلةين فالأئمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حمل المخفف على ما اذارجي
منه الاسلام بالدخول وحمل المشدد على ما اذا لم يرج منه ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا يجوز احداث كنيسة فيما قارب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول أبي حنيفة ان
الموضع اذا كان قرياً من المدينة وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وان كان أبعد من ذلك جاز
فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لو انهدم من كانسهم أو بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده مع
اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أوالسبعة في أرض فتحت صلحاً فان فتحت عنوة لم يجوز مع
قول أحمد في أنه روي عنه واختارها بعض أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كالسيدي
الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الإطلاق
ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
الثالثة له جواز ذلك على الإطلاق فالاول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة
والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تحقيق والرابع مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الاقضية)

اتفق الأئمة على أنه لا يجوز أن يكون القاضي عبداً وعلى أن القاضي اذا انعذ القضاء بالرشوة
لم يهرقاضاً واجوعاً على أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بغير علمه وعلى أن القاضي اذا لم يعرف لغة

المحرم فلا بد له من ترجيحان يترجم له عن المحرم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القاضى
 فى الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابه اليه فى الحدود والصلوات والنكاح والعلاق
 والمخنع فانه غير مقبول بخلاف الماشقة فان عنده يقبل كتاب القاضى فى ذلك كله كما سأتى ترجيمه
 فى مسائل الخلاف وعلى ان حكم المحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد بآفته وبعائلته
 فانه لا يقتضى الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا يقتضيه واجبه واعلى انه لا يجوز
 تحكيم أحد فى اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سأتى فى الباب وانما يكون التحكيم فى غير
 الحدود وانتهى القاضى الى انه اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق فى الباب * واما ما اختلفوا فيه فى ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كما يجادل بطرق الاحكام مع قول
 ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فذهب من شرط الاجتهاد ومنهم من
 اجاز ولاية العاصى وقالوا يقدرون على الحكم قال ابن هبيرة فى الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من
 شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس فى الحال الاول قبل استقرار مذهب الائمة
 الاربعة التى اجمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مقتضى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والقاضى الا ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تبع فى طلب الاحاديث
 واتقاد طريقها لكن عرف من لغة الناس بالشرعية عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتب له فيه سواء انتهى الامر من هؤلاء
 المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق فى افعالهم وتداولت العلوم
 وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما اتفق فيه الحق وانما على القاضى الا ان يقتضى بما
 يأخذ عنهم او عن واحد منهم فانه فى معنى من كان اداء اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه
 اذا اخرج من خلافهم مترجيا موطن الاتفاق ما امكنه كان اخذاً بالجزم عاملاً بالاولى
 وكذلك اذا قصد فى موطن الخلاف ترجيحاً ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون
 الواحد فانه يأخذ بالجزم مع جوار عمله بقول الواحد الا اننى اكره له ان يكون مقتصر فى حكمه
 على اتباع مذهب ابيه او شيخه مثلاً فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه مما يقتضى به الائمة
 الثلاثة بحكمه تدوالتوكيل بغير رضى الخصم وكان المحاكم حنفياً وعلم ان مالكاً والشافعى
 واجمداً فواعلى جوار هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنه فعدل عما اجمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة
 الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمقرره من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداء اجتهاده
 فانى اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع فى ذلك هو ولم يكن من الذين يستمعون القول
 فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضى مالكياً واختصم اليه اثنان فى سؤر الكلب فتعنى
 بظهارته مع علمه بان القهواء كلهم قد قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضى شافعيّاً واختصم اليه
 اثنان فى متروكة التهمة عمداً فقال احدهما هذا معنى من بيع شاة مذكاة وقال آخر انما منعته
 من بيع الميتة فتعنى عليه بذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى

حنبلياً فاختصم إليه اثنان فقال أحدهما لى عليه مال فقال الآخر كان له على مال ولكن
قضيته فقصى عليه بالبرائة مع عليه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وأمثاله مما رنجوا أن
يكون أقرب إلى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات المحكام في عصرنا هذا صحيحة
وانهم قد سدوا ثغراً من ثغور الاسلام بمساده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهدمت هذا القول
ولم أذكره ومشت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضياً الا من كان من أهل
الاجتهاد لمحصل بذلك شيق ورجح على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الا ان قد فقدت
في أكثر النفاة وهذا كالأحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب المحكم وذلك
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية المحكام جائزة وان حكمهم وماتهم صحيحة نافذة
وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام مقرر ولترجع الى أصل المسئلة
فتقول ان الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فارجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الجرى على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود
كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجرى على قواعد الخلف فكان المقلد للذهب من مذاهب
الأئمة المتهدين الا ان قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الاربعة وكأثر واحد من الأئمة
لقوله بقوله وتقيده به ويقوعده لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية
في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح
فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد
وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فارجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الأول ان القاضي نائب عن الامام الأعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكره ووجه
الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يسترطوا
في ذلك المذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في المحكم لا على الحاكم بها وقد قال
صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى
ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله
ولم يبلغنا ان أحداً من نساء السلف الصالح تصدرت لتريسة المرادين أبداً لنقص النساء
في الدرجة وان ورد السكالم في بعضهن كريمة ابنة عمران وآسية امرأة فرعون فذلك
كالم بالنسبة للتعوي والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية
وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة راهدة كراثة العدوية وبالجملة فلا يعلم بعد عائشة رضي الله
عنها مجتهدة من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة لمحق بالرجال والمجتهدة رب العالمين
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
ولا تعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاء الشرط الذي ذكره

الحكم فلا بد له من ترجيح يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي
في الحقوق المسالية جائز مقبول بخلاف كتابه اليه في الحدود والمساكن والشكاح والمغزق
والملح فانه غير مقبول خلافا لما لا خلاف فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سيأتي توجيها
في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده بيقينه ويخالفه
فانه لا يفتض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا يفتض واجه مراعى انه لا يجوز
تحكيم أحد في اقامة حد من حد ود الله عز وجل كما سيأتي في الباب وانما يكون التحكيم في غير
الحدود واثقة واعلى انه اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كما يجاهل بطرق الاحكام مع قول
ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فذهب من شرط الاجتهاد ومنهم من
اجاز ولاية العاصي وقالوا يقلد ويحكم قال ابن هيرة في الايضاح والتحصيل من هذه المسئلة ان من
شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الائمة
الاربعة التي اجمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مقتضى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالقاضي الا ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعقب في طلب الاحاديث
وانتقاد طريقة السكك عرف من لغة السامق بالثريفة عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج
معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وقد ب له فيه سواء انتهى الامر من هؤلاء
المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتدونت العلوم
وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما انتفع فيه الحق وانما على القاضي الا ان يقضى بما
يأخذ عنهم او من واحد منهم فانه في معنى من كان اداء اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه
اذا خرج من خلافهم مترجعا موطن الاتفاق ما أمكنه كان آخذا بما يجزم عاملا بالاولى
وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف ترجي ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون
الواحد فانه يأخذ بما يجزم مع جوارحه بيقول الواحد الا انني اكره له ان يكون مقتضرا في حكمه
على اتباع مذهب أبيه اوشبهه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه مما يفتي به الائمة
الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم خفيا وعلم ان مالكا والشافعي
واحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما اجمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة
الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمقرره من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداء اليه اجتهاده
فاني اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هو ولم يكن من الذين يستمعون القول
فيهم يقرعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا واختصم اليه اثنان في سؤال الكاب فتفتي
بضمهارة مع علمه بان الفتها كلهم قد قضاوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي شافعا واختصم اليه
اثنان في متروكة التسمية عند اقبال احدهما هذا معنى من يبيع شاة مذكاة وقال آخر انما منته
من بيع الميتة فتفتي عليه بذهب وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي

حنبلياً فانخصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال فقال الا تترك ان له على مال ولكن
 قضيت فقصي عليه بالبرائة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما ارجوا أن
 يكون أقرب الى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات المحكمات في عصرنا هذا صحيحة
 وانهم قد سدوا ثغرام نغور الاسلام بمسده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول
 ولم أذكره ومشت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضياً الا من كان من أهل
 الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق ورجح على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الا أن قد فقدت
 في أكثر العضاة وهذا كالا حالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب المحكم وذلك
 غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية المحكمات جائزة وان ~~حكمهم~~ وماتهم صحيحة نافذة
 وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام مقرر ولنرجع الى أصل المسئلة
 فنقول ان الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المجري على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود
 كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني المجري على قواعد الخلف فساكن المقلد المذهب من مذاهب
 الائمة المجتهدين الا أن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكانه واحداً من الائمة
 لقوله بقوله وتقيده به وبقواعده لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية
 في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح
 فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد
 وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكوره ووجه
 الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
 في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في المحكم لاعلى الحاكم بها وقد قال
 رضي الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى
 ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله
 ولم يبلغنا ان أحداً من نساء السلف الصالح تصدرت لتربية المريدين أبد النقص النساء
 في الدرجة وان ورد الكمال في بعضهن كريمة ابنة عمران وآسية امرأة فرعون فذلك
 كمال بالنسبة للفقوى والدين لا بالنسبة للمحكم بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية
 وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية وبالجملة فلا يعلم بعد عائشة رضي الله
 عنها مجتهدة من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والمجد لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
 عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
 ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره

واقضى تخفيف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها المافيه من عدم الاملاص والمشي فيها على السر
المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لذاته وقد ضرب السامع السامع وجسوا السلوا
القصاصا والوارى الله عنهم اجمعين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد
ولكن لا يكره لمن شئ من عليه له دخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالسنة وفي قول
الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فعدت حكمه فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد
في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الاتباع في ندوة قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم
وبيعكم وشراءكم وخصوماتكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنارع ولولا رفع الصوت فيه
كما ورد فكيف بحضور الله المحاسبة في المسجد بل لو اقيت شخص بتحريم رفع الصوت لم ينع عليه
الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه
من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص
المطلوب من العالم ثم اذا رفع أحد المحرمين صوته في المسجد فليس على القاضي الاثمه عن ذلك
لا غير فلكل امام مشهود * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه فيما
شاهد من الافعال الموجبة للحد ودخل القضاء بعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه
قبل القضاء وبعدمه مع قول مالك واجدانه لا ينبغي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق
العباد ومع قول الشافعي في انظار القولين ابدية نفي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث
فيهم ما تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من
حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه
لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وليريقه
ان يوكل فالاول مخفف خاص بالكابر الذين لا يملأون عن طريق الحق بالحساب ولا يقبلون ما
والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحدهم سوى بقلبه بين الخمين اذا كان أحد عاينا
اليه بالحبية والمحاسبة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء له ذا اولي
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه تقبل
شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأييد رسالته
وفي المخرج والتعديل بل جوز أبو حنيفة أن يكون امرأة فبعها كالجمل في ذلك كله مع قول
الشافعي وأحمد في الرواية الا ترى انه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان
كان الخصم في اقارب مال قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام الابدان
لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة
ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالبا ولم يجعل اليقين مع الشاهد كالشاهد * ومن ذلك قول الحقين

من أصحاب الشافعي ان القاضى كيف عزل نفسه فعزل ان لم يعين عليه وان تعين عليه لم يعزل
 فى أصح الوجهين مع قول الماوردى انه ان عزل نفسه بعذر جاز أو بغير عذر لم يحز لكن لا يجوز ان
 يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستعفائه لانه موكول بعمل يحرم عليه اضااعته وعلى الامام ان
 يعقبه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه واعفائه لا باحدهما ولا يكون قوله عزت نفسى عزلا
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزله الا قول فيه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضى بالشرط الذى ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضى فى أصح الوجهين
 دون الوجه الآخر والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القوانين ظاهره ومن
 ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص ايضا ان القاضى لو فسق ثم تاب وحسن حاله
 لا يعود قاضيا عن غير تشديد ولا به بخلاف الجنون والاعماه اذ لا يصح فيه سماع العود ومع قول
 المهورى فى كتاب الاشراف ان القاضى لو فسق وتعزل ثم تاب صاروا ليا نص عليه الشافعي لان
 عدم صيرورته والى استدياب الاحكام اذا الانسان لا ينفك غالبا من فعل أمور يعصى بها فيقتصر
 الى مطاعه الامام فيجوز للحاجة ومع قول القاضى حسين ان حدث الفسق للقاضى وأمر التوبة
 ان عزل وان جعل الاقلا عن ذنبه وندم لم يعزل لان تقاء العصية عنه فالاول فيه تشديد والثانى
 فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن
 ذلك قول أبى حنيفة ان الحاكم لا يحكم فى الحدود والقصاص بالعدل الظاهرة وانما يحكم بعد
 سؤاله عن العدالة الباطنة قول واحد وأما ما عدا ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم
 فى الشاهد فى طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفى بعد التهم فى ظاهر
 احوالهم مع قول مالك وأحمد فى احدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة
 بل يصبر عن الحكم حتى يعزى العدالة الباطنة سواء أظعن الخصم أم لم يطعن وسواء أكانت
 الشهادة فى حدهم غيره ومع قول أحمد فى الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفى بظاهر الاسلام
 ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثانى فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجهه * ومن ذلك قول أبى حنيفة ان
 الدعوى بالجرم المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد فى احدى روايتيه لئلا لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجرح عام بما يوجب الجرح مبرزافى عدالة قبل
 جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفه لا يقبل الا بتبين السبب فالاول أشدد على
 الشهود وما ينبى على رد شهادتهم والثانى فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما تربيته الشهادة والثانى
 وما وافقه من قول مالك على من احتبل حاله العدالة وعدمها فخل هذا لا بد من تبين سبب الجرح
 لينظر فيه الحاكم فيرد أو يقبل * ومن ذلك قول أبى حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعديلهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد فى اظهر روايتيه انه لا مدخل للنساء فى ذلك فالاول
 مشدد على الشهود وما ينبى على شهادتهم فى صورة التجريح والثانى مخفف عليهم فرجع الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عاتية بأحكام الجرح والتعديل بل وربما
تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة
شديدة للأجانب من الرجال وهذا قل ان يتفق لامرأة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
انه يكفي في الدلالة قول المزكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول
هو عدل رضى لى وعلى ومع قول مالك ان كان المزكى عالما بأسباب الدلالة قبل قوله في تركيته
فلان عدل رضى ولم يفتقر الى قوله على ولى فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مفضل فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على العالم العنظيم بأسباب الدلالة والجرح
الذى يحتاج لاموال الناس وابضاعهم والثاني على من كان درونه في الاحتياط فان مثل هذا
قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولى ارتفعت الرتبة وبذلك علم نوجيه قول مالك * ومن
ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضى على غائب الا ان يجتزئ من يقوم مقامه من
وكيل أو وصي مع قول الأئمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقا واذا قضى لانسان بحق على
غائب أو وصي أو مجنون فعند أحمد لا يحتاج الى احلافه وقال أصحاب الشافعي يحتاج الى تحليفه
في أمم الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدينين بالشروط
الذى ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التحليف مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الخن بجنته من الوكيل أو الوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحل المدعى على
السدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على أهل الخوف من الله
والثاني على من كان بالضد من ذلك * قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من
قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات الباري جل وعلا وقول
صفات الحق تعالى غيره لآعينه قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم أو الابصار وجسمه كامل
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينية لا غيره
لتباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل الكشاف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله الامام
أبا حنيفة ورفقاء كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والمخلع مع قول
مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فارجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالادمين
ولا يقدم على اقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زور على القاضي
ووجه الثاني ان منصب القاضي يتدرفيه التزوير عليه ولولا انه غلب على ظنه انه خط ذلك
القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول
على ما اذا كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لو ترك كتاب
قاضي ان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندى وما حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة

من انه يقبل انما هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة البينة عند الآخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان الثمانية فالاول مشددا لاستغناء القاضي عن المكاتبة
 بمشافهته بالمحاذرة أو بسماع البينة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف مخفف اذا فرق
 في اخبار القاضي بتلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو بلدين لاختلاف ذلك بالقرب
 والبعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ومالك في احدي
 روايته ان صفة تأدية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان المكتوب اليه
 بمشهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا وقرأ علينا بحضرة مع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني
 مخفف وهو محمول على العالم بالاخكام التي يفتقر اليها في المحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من أهل الاجتهاد
 في شيء وقال له رضينا بحكمك فاحكم علينا زمهوا العمل بحكمه زاد مالك وأحمدان وافق
 حكمه رأى قاضي البلد فينفذ ويمضيه قاضي البلد اذا رقع اليه فان لم يوافق رأى حاكم البلد فله
 أن يطله وان كان فيه خلاف بين الائمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزمهما
 العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالقتوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود
 الى المحكم في الاموال واما النكاح واللعان والقذف والفصاح والمحدود فلا يجوز ذلك فيها
 اجماعا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم
 الزامهما بمباحكم المحكم الا براضهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمدان المحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به
 قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع
 الى قولهما حتى يتذكر انه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمدان القاضي لو قال في حال ولايته
 قضيت على فلان بحق أو بعد قبل منه ويستوفى الحق والمجدد مع قول مالك انه لا يقبل قوله
 حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كذهب مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي العدل
 الضابط والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد
 عزله قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول أحمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي المعروف
 بركة الدين في غالب احواله والثاني على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان حكم المحاكم لا يخرج الا مرعيا هو عليه
 في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا دعى شخص على شخص حقا وأقام شاهدين

بذلك فحكم المحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا حقاً وصداً فقد حل ذلك الشيء للشهود له
ظاهراً وباطناً وان كانا شهدا زوراً فقد ثبت ذلك الشيء للشهود له في الظاهر والمحكم وأما في الباطن
أى فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود وعليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أم
في الأموال مع قول أبى حنيفة أن حكم المحاكم اذا كان عقداً أو فتحاً يميل الامر عما هو عليه
وينفذ المحكم به ظاهراً وباطناً فالاول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثانى
مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاحتياط للأموال والابضاع ورجع بحكم المحاكم بينة وظهور زوراً فلذلك نفذت ظاهراً
فقط وأيضاً ذلك ان الشارع أمرنا بأجراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار الى
ذلك فى حديث أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا هاهم وامنى دماءهم
وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم فى الباطن الى الله
العالم بسرائرهم لان أحدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثانى ان منصب
المحكم الشرعى يجب ان يتقضى حكمه فى الآخر لا ذن الشارع له فى الدنيا أن يحكم باجتهاده
فكان شرعاً من الله تعالى ومعلوم أن لا ناسخ للاذن بأجراء أحكام الناس على الظاهر كما ان
من المعلوم أيضاً ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكم بما شرع ومن هنا يعرف قول من قال ان
الحقيقة لا تتخالف الشريعة ومن قال انها قد تتخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك فى كتاب
الاجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام أبى حنيفة ما كان أدق نظره
ومداركه ورضى الله عن بقية المجتهدين * ومن ذلك قول أبى حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
الواحد ولا يشترط عزل الوكيل الابدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة انه يشترط فى ثبوت
الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد ويصح حمل الاول
على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثانى على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته
وحده والله أعلم

* (باب القسمة) *

اتفق الأئمة على جواز القسمة اذا شركاء قد تضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك ان القسمة اقراران تساوت الاعيان
والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان
يبيع حصته مع قول أبى حنيفة والثافى ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالتباين
والمقاراما فيما لا يتفاوت فهى اقراران كالمكولات والموزونات والمعدودات من الجوز والبض وبه
قال أحمد ويبنى على القولين ان من قال انها اقراران يجوز قسمة الثمار التى يجزى فيها الربا بالخوص
ومن قال انها بيع منع جواز ذلك فالاول مقصّل والثانى كذلك ولكل منهما وجه الى
التخفيف ووجه الى التشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبى حنيفة
لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فان كان الطالب للقسمة منهما المتضرر

بالقسمة لم يقسم وإن كان الطالب لها هو المنتفع بها أجبر المنتفع منهما على ما مع قول مالك أنه يجب
المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي أنه إن كان الطالب هو المنتفع بأجر على
أصح الوجهين ومع قول أجدانه لا يتم بل يباع ويقسم ثمنه فالأول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه
الاقوال الأربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى
روايتيه إن أجرة القاسم على قدر الرءوس القسمة لا على قدر الانصباء مع قول مالك في الرواية
الأخرى والشافعي وأجدانه على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة أو عليه وعلى
المطلوب منه قال أبو حنيفة بالأول وقال مالك والشافعي وأصحاب أجدانه على الجميع
فالأقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة إذا طلبها أحدهم مع قول
بقية الأئمة أنها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالعدل والقرعة إن تساوت الأعيان
والأصناف فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

* (كتاب الدعوى والبنات) *

اتفق الأئمة على أنه إذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب حضاره إلى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى أن الحاكم يسمع دعوى المخاضرو وينتبه على الغائب وعلى أنه
لو تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنين جعل بينهما وإن
كان لأحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى أنه لو كان في يدانسان غلام بالغ عاقل
وادعى أنه عبده فكذبه فالقول قول المسكذب به نه أنه حر وإن كان الغلام طفلاً صغيراً لا يميز له
فالقول قول صاحب المدفان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة واتفقوا على أنه إذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه واتفقوا على أن البينة على المدعى
واليمين على من أنكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
أبي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب حضاره منه لم يلزمه الحضور
الأن يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه إلى بلده مع قول الشافعي وأجدانه بخضره
الحاكم سواء قربت المسافة أم بعدت فالأول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح جعل الأول على أكابر الناس
الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياساً على المرضى وغيرهم من أصحاب الأعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم بالبينة
على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي
ثلاثة إلى بابيه يدعونه إلى الحكم فإن جاءوا لافتح عليه بابيه وحكى عن أبي يوسف أنه يحكم
عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال إلا أن يتعلق الحكم بالحاضر مثل
أن يكون الغائب وكيلاً أو يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر

فحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر البيعة
وسأل المحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البيعة للدعي على الاطلاق وبه قال
احد في احدي روايته فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره
والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع
الامر الى مرتبتي الميراث ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجنته
ويبتلى لهساكم انه مظلوم لو كان حضور وجه من قال يحكم عليه ان البيعة كافية للحاكم قائمة
مقام حضوره فان الذي تهدبه البيعة في غيبته هو الذي تهدبه عليه في حضوره * ومن ذلك
قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البيعة اذا قامت على غائب اوصى او عجزون فلا بد
من تخليف المدعي مع البيعة وعن احدى روايتنا احدى ما يخلق والثانية لا يخلق فالاول فيه
تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والعبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
لاحد فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ويصح حمل من قال يخلف المدعي مع البيعة على ما اذا كان
في البيعة مقال ولم يثبت والثاني على البيعة العادلة كالعالماء والصلحاء * ومن ذلك قول ابي
حنيفة لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا قاضي كل واحد من سمانه مات على دينه
وانه يرثه او مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بيعة انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه
مات على الكفر انه يقدم بيعة الاسلام مع قول الشافعي في احد قوله ان البيعتين يتعارضان
فيسقطان ويصير كأن لا بيعة فيخاف النصراني ويقضى له ومع قوله الاتزانها يستعملان فيقرع
بينهما ويفصل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرجح ثبوت الاسلام
والثاني يرجح ثبوت الكفر وبقية الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لو قال لا بيعة لي اوكل بيعة لي زورتم اقام بيعة قبل مع قول احمد ان لا قبل
فالاول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب او غفلة والثاني فيه
تشديد عليه ولا عذر ان اقر فرجع الامر الى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول ابي حنيفة واحد
في احدي روايته ان بيعة الخارج مقدمة على بيعة صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف الى
سبب لا ينكره كالتسليم من التباين لا تنسج الامرة واحدة والنساج الذي لا يتكرر فان بيعة
صاحب اليد تقدم حينئذ واذا ارجأ فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا قدم ايضا مع قول مالك
والشافعي ان بيعة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميراث ووجه الاول ان البيعة من
الخارج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني
عكسه وما كل بيعة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على
من كان بالضد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع
دون الخارج فالحاكم يحرم الامر في ذلك ويحكم بما يراه ابرأ الذممة اول ذممة الخصمين
او احدهما وهو مع ذلك على شفير النار نسأل الله اللطف * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحداهما أشهر عدل لم ترجح بذلك مع قول مالك أنها ترجح به فالأول فيه
تشديد على أشهر البيئتين والثاني مخفف عليهم ما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والمدار على
ما يقوم عند المحاكم * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد إنسان وتعارضت
البيئتان لم يستطاع بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك أنهما يتحالفان ويقسم ذلك بينهما
فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للمخالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد أقواله
أنهما يسقطان معا كالأول لم يكن بينة فالأول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما بيده
للخارج وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به المحكم فإن شاء المحاكم قسم
وان شاء أقرع وان شاء توقف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شرط الصحة مع قول
الشافعي وأحمد أنه ليس للمحاكم سماع دعواه إلا بعد ذكر شروط الصحة التي تقتصر صحة النكاح
عليها وهوان يقول تزوجته بأولي مرشد وشاهد عدل ورضاها إن كان يشترط فالأول مخفف على
المدعي والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من عرف
بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالخدم من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكول مع قول أحمد أنه ترد ويقضى بالنكول ومع قول
مالك أنه ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد وعين أو شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي أنه ترد اليمين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الأشياء فالأئمة
ما بين مشدد في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لا تغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في أحدى روايته
أنها تغلظ بهما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتغلظ على أهل الرية ومن
قال بالتخفيف على أهل الدين والصدق * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه
أعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف
على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأدعي
ووجه الثاني مراعاة حق الله وهنا سران لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما
مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجال فهو للرجال والقول قوله فيه
وما صلح للنساء فهو للنساء والقول قوله فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت
فهو لما بقي منهما مع قول مالك أن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما
بعد الخالف ومع قول أحمد أن كان المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطبايسة والعائم فالقول
قول الرجل فيه وإن كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وإن كان مما
يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من
طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما مع قول أبي يوسف

ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجعها من قبلها فالأول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عنده كالعارية ان وجدها موافقة ساعها به والا أخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يجده اياه وقد رده على مال فله ان يأخذ منه قد اردت به بغير اذنه لسكن من جنس ماله مع قول مالك في إحدى روايته انه ان لم يكن على غيره دين فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غيره دين استوفى بقدر حقه بالمقامصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب أجدانه لا يأخذ الا باذنه وان كان عليه غيره دين استوفى سواء كان باذلا ما عليه ام مانعا وسواء كان له على حقه دين أم لم يكن وسواء كان من جنس حقه أم لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذلك لو كان له عليه دين وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكن يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالأول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحدين آخر والرابع مخفف مطلقا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الطهر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه أولى لاحتمال ان يكون ذلك السائل ليس هو مالكه بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا ينفذ منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله أعلم

(كتاب الشهادات)*

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً وعلى ان اللعب بالشرط نجس مكروه واتفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا زكوا شهود الاصل أو عدلهم واتفقوا عليه ما لم يذكروا اسمهم او نسبهم الا على ان لا يقبل شهادتهم على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه أجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلاً عدلاً أشهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بأمر ثم رجع بعد الحكم به لم يقتض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انه ما اذا رجا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التسامع مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال أحمد في ظاهر روايته فالأول

وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء بشرط التصاب العتير في ذلك
 الأمر فالأول فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث
 مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فمن الأثمة من غلب حكم الأرواح وجعل الحكم لها
 فإن ادركها لا يختلف بغير صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع أهل
 المكشف على أن الروح خلقت بالغة داركة عارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه لا قبل الزيادة
 في جوهرها كالملائكة ولا مر في لها في المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم
 الأرواح فإن الجسم يقبل الزيادة والنقص في جوهره ذاته كما هو مشاهد كما أشار إليه حديث رفع القلم
 عن ثلاث فإنه قال فيه وعن النبي حتى يبلغ بخلاف الأرواح فإنه انطقت بالغة كما مر ولولا ذلك
 ما شهدت لله تعالى بالربوبية وقل ذلك منها يوم السبت ربكم وهنا السرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا تضر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تقبل شهادة المحدث في القذف وإن تاب
 إذا كانت توبته بعد الحمد مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة إذا تاب سواء كانت توبته بعد
 الحمد أو قبله إلا أن مالكاً يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقيم عليه
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول العمل بنظواهر الآيات والأخبار كطاهرة قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال
 مالك يشترط في صحة توبة الفاذي إصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب
 بالطاعات ولا يتقبل ذلك بسنة ولا غيرها وقال أحمد إن مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحاً
 بعد ما طالعها ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح
 جعل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يقبل على الطهر أنه لا يعود إلى ذلك
 الذنب على من طهر نفسه وأثمة ميل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له إلى تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي أن صفة توبة الفاذي أن يقول
 قذفي باطل محرم وأما نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى ما قلت مع قول مالك وأحمد أن صفتها
 أن يكذب نفسه قالوا وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن التصل
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إن لعب الشطرنج حرام وإن أكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه لا يحرم إلا أن كان
 يعوض أو يستغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسفه فالأول مشدد وإساعلى ما ورد
 من المنهى عن الردش والثنائي فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول أن لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة غالباً فكان اللائق به التحريم
 ووجه الثاني أن فيه تعلم المكاييد في حرب المدون والكفار والبناة فكان اللائق به عدم التحريم
 لأنه لم يمتنع للهو واللعب المنهى عنه في الشريعة فاقهم * ومن ذلك قول الشافعي أن شرب
 النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يحرم
 ويفسق بشربه وترد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة فالأول

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أجد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تعسيق أحدنا يكون بأمر مجمع عليه ووجه الثاني ان منسوب
 الشاهد مبعد عن الذنب والاضيع أموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن فيه * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان شهادة الاعمى لا تقبل أصلا مع قول الشافعي وأحدنا تقبل فيما طريقه
 السماع كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح
 والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها أعمى أو بصير ثم عي ومع قول الشافعي انها تقبل
 في ثلاثة أشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلاً لم يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأحدنا لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا
 كانت اشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للأموال
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني ان الإشارة المفهومة قائمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها أقصر من العبارة بقرينة قواهم لوفوى الصلاة خلف
 زيد فبان عمر لم تصح الا ان أشار اليه مع النية كقوله هذا بقرينة ان الإشارة لا تحتل
 التأويل بخلاف العبارة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة البصير مقبولة على
 الاطلاق مع قول أجد في المشهور عنهما انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد
 والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الاحتياط للأموال والابضاع والمحقوق فقد يقع العبد في الزور أو عدم الضبط لنقص عقله
 فكان أشبه شيء بالمغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطاً حاذقاً كالحرق وقد قال تعالى
 ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا لأحمر على أسود الا بالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان العبد
 لو تحمل شهادة حال رقه وأداها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقه وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحملها الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسئلتين فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلتين ان العبرة بحال الاداء ووجه
 الثاني فيهما ان العبرة بحال التحمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز الشهادة بالاستفاضة
 في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي
 في الاصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 والملك والعق والوقف والولاء ومع قول أحدنا تجوز في تسعة أشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالأئمة ما بين مشدد ومعتدل في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستقاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 اقوالهم ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء
 في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان أحدهما انه
 تجوز الشهادة فيه بالاستقاضة وبه قال أبو سعيد الاصطخري وأحمد في إحدى روايتيه والوجه
 الثاني انه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك
 بالاستقاضة ومن جهة ثبوت اليدوي الرواية الاخرى عن أحمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة
 باليد خاصة في المدة البسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين سنة فما فوقها قطع له
 بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزة لها الا ان يكون المدعي قرابته أو خفاف
 من سلطان ان عارضه فالاول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الاصطخري ومن قول أحمد
 مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من
 حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال
 واضحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية
 عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان اهل دينهم عندهم عدول
 ووجه الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد انها تقبل
 ويحلفان بالله مع شهادتهما انهما ما خانا ولا كتما ولا بدلا ولا غيرا وان الوصية الرجل فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 عدم الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يقلب على ظن المحاكم صدقه لاسيما
 ان كانواعدا كثيرا فان لم يقلب على ظن المحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا
 على قواعد الشريعة في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز المحكم بالشاهد
 واليمين في الاموال والحقوق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح المحكم بالشاهد واليمين في الاموال
 وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
 في الرواية الاخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا أنكر المعتق
 العتق دون ما اذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
 حيث الحلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه يحكم بهما مع قول الشافعي
 وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد انه لا يحكم بهما مع قول الشافعي
 واذا حكم بالشاهد واليمين يقرم الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد انه يقرم الشاهد المال
 كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما انبنى على ذلك
 من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تقبل شهادة العدو على عدوه
 اذا لم تكن العداوة بينهما تخرج الى العتق مع قول الائمة الثلاثة انها لا تقبل على الاطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد أفتى بعضهم بعدم قبول شهادة بنى وأهل
 على بنى حرام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليست أم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 لا تقبل شهادة الوالد الولد وعكسه مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الوالد من الطرفين
 للمولودين ولا شهادة المولودين للأولاد الذين المذكور والامات سواء بعدوا أم قريبا ومع قول أحمد
 في إحدى رواياته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية
 الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم يجز آليه نفعاً في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة
 وأما شهادة كل منهما على صاحبه فقبوله عند الجميع إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تقبل
 شهادة الولد على والده في القصاص والحجود ولا تمامه في الميراث فالعلماء مابين مشدد ومخفف
 كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ
 لأخيه والصديق لصديقه مع قول مالك أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص
 شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تشملهم تلك المحبة والشفقة
 الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد
 على الناس إذ لا يخلوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر ذلك المقدار لذلك
 الأخ أو الصديق فإذا لم يقبله ما ضاع حقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة
 أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره
 بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 تقبل شهادة أهل الأهواء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب الخطيئة وهم قوم من الرافضة
 يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل
 شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوي
 على القروي إذا كان عدواً للبدوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً مع قول مالك
 أنها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إسهاد الحاضر
 فيها إلا أن يكون تسميها في البداية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعبدت عليه الشهادة لم يجز له أخذ
 الأجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك
 في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق
 الآدميين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق
 الآدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل
 كحد الزنا والسرقة والترب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود
 وتشديد على المحدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

أن يكون في شهود العريخ نساء مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشهدان كل واحد
 منهما على شاهد من شهود شاعدي الأصل وبه قال الشافعي في أظهر قولييه والقول الثاني
 يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان فالأول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
 في القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعلم ما الغرم مع قول الشافعي
 في الجديد أنه لا شيء عليهما فالأول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول تأديب الشهود بأخذ واحذرهم في المستقبل فلا يشهدوا إلا عن
 يقين ووجه الثاني أن المدار على الحكم لا عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المحاكم
 إذا حكمت بمهارة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم يقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي
 في أحد قولييه أنه يقض حكمه فالأول مخفف على المحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به
 أحوط للدين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تعزير على
 شاهد الزور وإنما يوقف في قومه ويقال لهم أنه شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعزير ويوقف
 في قومه فيعرفون أنه شاهد زور إذا مالك فقال ويشتر في المساجد والأسواق وبجامع الناس
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ولكل من القولين وجه
 فيصح حل الأول على من لم يعد الزور والثاني على من تكرر منه والله أعلم

(كتاب العتق)*

اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب إليها ما وجدته من مسائل الاتفاق
 * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عتق شقصا له في مملوك مشترك وكان
 موسرا عتق عليه جميعه ويضمن حصته شريكه وإن كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة
 أنه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه أو يستعنى البذل ويضمن شريكه المعتق
 إن كان موسرا وإن كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالأول فيه
 تشديد على السيد ورجح بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
 على التفصيل الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث واجتهد المجتهدون * ومن ذلك قول
 مالك في المشهور عنه أنه لو كان عبدين بينهما ثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق
 صاحب النصف والسدس حصتهم معا في زمان واحد أو وكلا أو كلا فاعتق حصتهما عتق كله
 وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهم ما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ذلك مع قول الأئمة الثلاثة أن عليهما قيمة حصته شريكهما بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي رواية لما لك فالأول فيه تشديد على السيدين بتقيد العبد
 كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليتامل * ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم يحز الورثة جميع العتق
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستعصى في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالاول فيه رائحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبدا من عبده
لا بعينه فله أن يخرج أيهم شاء مع قول مالك وأحمد انه يخرج أحدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
ان السيد محسن بالعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم
أن القرعة انما شرعت خوفا من أن يأخذ الا غبط لنفسه ويعطى أخاه الاردا ولا كذلك المحكم
في حق السيد مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو اعتق عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استعصى العبد في قيمته
فاذا دام اصابه حرا مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول مخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع أعضائه من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة الى وفاء الدين الذي يعوق
صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لأصحابه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين
وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال
يا أخي يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام هاتوا في أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها
وفاء فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبده الذي هو أكبر منه
سنا أنت والدي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد
بحصول العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول نشوف الشارع
الى حصول العتق من رق المخلوق ورجوعه الى رقي الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني
جل ذلك على أنه أراد بذلك ملاطفة العبد كما يقول الاب الشفيق أو الام الشفيقة لو اداهما هو وكذا
يا أبي وأيضا فان كون العبد في رق المخلوق أقل مؤاخضة ممن كان في رقي الحق لانه ما كل أحد
يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الآدمي كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب
فكان له رائحة المذر بذلك فلكل من الائمة في هذه المسئلة مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو قال لرقية أنت لله ونوى بذلك العتق لم يعتق مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه
* ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه لو قال لعبده الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي لم يعتق الا
في قول للشافعي وصححه بعض أصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كما نقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه سنا السابقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك ان من ملك أبويه أو أولاده أو أحد أبويه أو أجداده أو وجدته فزبوا أم بعدوا
عتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته أو اخواته من قبل الام أو اب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقدون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة
 لم يجز تزويجهما من نفسه ومع قول الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعه وان
 سفل ذكر كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد أو اختلفا وسواء ملكه قهرا كالإرث
 أو اختيارا كالإنشاء والمبة ومع قول داود أنه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالأول
 فيه تشديد والشافعي مشدد في يادته يستحق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث ومشدد
 ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لما فيها من الأكرام للأصول والعروص والقرابات فكل الأئمة
 متفقون على أكرام من ذكر ولو كنهم بين مؤكد كثير ومؤكد قليل في سعة الأكرام وضيقة
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث وأما وجه قول داود فلا يذكرا لامشافهة لمن يفهم الأمر
 والله أعلم

• (كتاب التدبير) •

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبد أنت حر بعد موثق صار العبد مديرا بعتق عبوت سيده هذا
 بما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أنه لا يجوز بيع
 المدير في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج
 من الثلث عتق جميعه وإن لم يحتمله الثلث عتق ما يحتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول
 الشافعي أنه يجوز بيعه على الإطلاق ومع قول أحمد في أحدى روايته أنه يجوز بيعه بشرط
 أن يكون على السيد دين وإن لم يكن عليه دين لم يجز فالأول مفصل وقول الشافعي مخفف على
 السيد وقول أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن العتق من جهة الصدقات
 وهي لا تكون إلا عن طهر غنى وفي الحديث أبدا بنفسك ثم بمن تقول وفي كلام عمر رضي
 الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل أنه حديث ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه ومن هنا
 عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة أن حكم ولد المدير حكم والده إلا أنه يفرق بين المطلق والمقيد أي فإن كان التدبير مطلقا
 لم يجز بيعه وإن كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفا من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك
 وأحمد إلا أنهم قالوا لا فرق بين مطلق التدبير ومقيد مع قول الشافعي في أحد قوله أنه لا يتبع
 أمه ولا يكون مديرا فالأول مخفف على ولد المدير في تبعيته لأمه في التدبير على حكم التفصيل
 الذي ذكره والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن الشارع منشوق
 إلى حصول العتق لكل من ماله اسم الرق سواء كان بشرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق
 مقام الإخلاص في معاملته العبد له عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يمكن عنده تدبيره بحكم
 التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على أن التدبير لا يقع إلا بمن كان عنده بعض جنل
 وشيخ نفس ولو لا ذلك لكان نيجز عتقه وفاز بالتجمل بعتق أعضائه من النار في الآخرة وبعث
 جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يخلو عنه بنو آدم والله أعلم

* (كتاب الكتابة) *

اتفق الاثمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومندوب اليها خلافا لاجد في قوله في رواية
 له انها واجبة اذ ادعا العبد سيده اليها على قدر قيمته أو أكثر وصفتها ان يكتب السيد عبده على
 مال معين يسمى فيه العبد ويؤديه له واتفقوا على كراهة كتابة الامة التي لا كسب لها كما
 اتفقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتاكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة واجد في احدي روايتيه انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول اجد في الرواية
 الاخرى انها تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى قد سخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فيصير كالمكتسب ووجه
 الثاني ان من لا كسب له اذا كوتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحركت لذلك بعد ان
 كانت ساكنة وصار كل يوم عنده في الرق كانه سنة فمرماداه ذلك الى السركة والاختلاس
 من مال سيده أو غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الكتابة تصح حالة ومؤجلة
 ولو كان أصلها التأنيل مع قول الشافعي واجدانها لا تصح حالة ولا تجوز الامتجة وأقله
 نيمان فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب مكافأة السيد على كتابته له بتجمل المال ان كان العبد
 من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجة للسكاتب بتعداد
 النجوم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وبسده مال يفي
 بما عليه جبر على الاداء فان لم يكن بيده مال لم يجبر على لاكتساب مع قول مالك ليس له تجهيز
 نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي واجدانه
 لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف
 عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك ان اتياء السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي واجدان ذلك واجب للانية
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 ان ذلك من باب البر والاكرام واللائق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد ان يعطى المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب على قاعدة
 أهل الله عز وجل * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 اجدانه مقدروهم وان يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه مما قبضه منه
 ربه ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كاتمة ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه
 ما تطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبة
 المكاتب الا ان مال الكا أجاز بيع مال المكاتب وهو الدين المؤجل بثمن حال ان كان غنيا

وهو المجدد من مذهب الشافعي مع قول أحمد بن حنبل في بيع رقبته الكتاب ولا يكون البيع قسما
للكفاية فيقوم المشتري مقام السيد الأول فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ويصح حل الأول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل
الدم والمحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لرقبته
كأنتك على ألف درهم فأذاها عتق ولم يعقر إلى أن يقول فإذا أديتها لي فأنت حروني عن العتق
مع قول الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأكثر الذين إذا عرضوا لأحد باحسان
لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن كان بالند من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجز مع قول أحمد أن
ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث والله أعلم

(كتاب أهات الاولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الاولاد لا يمين ولا يوهن وهو مذهب السلف والخلف
من فقهاء الأمصار وقال داود يجوز بيع أمهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالأول
مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول أن ذلك
من مكارم الأخلاق فإن وضع النطفة في تلك الأمه وقضاء وطرسيد ما يجامعها مع إيمانها
منه بما يتبين فيه خداع الأديمين يصير لها فضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم
الأخلاق أن تكون معتقة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الأحسان المذكور إليها
حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهاه عن بيعها فيحمل الأول على حال الأكرام من أهل الورع
والثروة والدين ويحمل الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لو تزوج أمه غيره فأولدها ثم لم يمسكها لم تصر أم ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول أبي
حنيفة أنها تصير أم ولد فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته أنه لو أتباع أمه
وهي حامل منه صارت أم ولده مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرواية الأخرى أنها لا تصير
أم ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولده مع قول الشافعي
في أصح قوليه أنها لا تصير أم ولد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه أنه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول
أحمد أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد إجارة
أم ولده مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميراث وتوجيه القولين ظاهر والمجدد لله رب العالمين * وليكن ذلك آخر ما فتح الله به من إيضاح

كتاب الميزان الشعرانية المدخلة بجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
أقوالهم وقد حاولت الجمع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منهم ما جهدى ليجمع الاخوان
من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى
من ربهم إيماناً وتسليماً لم يصلوا الى ذلك نظراً واستدلالاً كما ترى بيانه في الخطبة ويقوزوا
بأخذ الأئمة المجتهدين بيدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتبسم في وجهه ويأخذ
بيده بخلاف من كان بالنقد من ذلك فإنه ربما نظر للأئمة اليه نظراً الغضب لسوء عبادته معهم ونعصبه
عليهم بغير حق وإذا كان الأئمة كلهم متأديين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو
عامي بالنظر اليهم * وقد أرسل الامام الثبثي سعد رضي الله عنه سؤالاً للامام مالك بالمدينة
يسأله عن مسألة فأرسل يقول له أما بعد فانك يا أخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة
ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحمد لله
رب العالمين * ولتشرع في ذكر الخاتمة الموعود بذكرها في الخطبة فتقول وبالله التوفيق
* خاتمة في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة تناسب الميزان في النفاضة من كلام
شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطلع الناظر فيها على سبب
مشروعية جميع التكاليف في سائر الاعصار وانها ككلها كانت كفارة لآكل الكلة التي أكلها ابونا
آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى
مرتبتي الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع أبواب الفقه وما فيها من الاحكام الى
الآكل الكلة التي أكلها ابونا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد
يحكم المتبضئين لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المعصومين من الذنوب فافهم * وقد سألت شيخنا
المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع ان الله تعالى غني عن عباداتهم وعن
عبادتهم * فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم اذا وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه
فكانت جميع التكاليف والآداب التي كلف الله تعالى بها أولاده كالكفارة لهم * فقلت له
ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات * فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة
والافهي رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام * فقلت له فاذا كان رفع
درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى * فقال اعلم يا ولدي أن
ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مسمى المعصية والخطيئة انما هو على سبيل المجاز لان أحداهم
لم يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا
فلا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء
وخطيئاتهم كلها صوراً للاحقية ليصير لهم المأم بأقامة المعاذير لقومهم باطناً اذا وقعوا في مخالفة
ويصير أحدهم يعرف كيفية تعليم قومه التنصل من الله بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات
ويصير أحدهم يعرف مقدار الجحيم كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشيء لا يعرف الا بضده *
قال وأوضح لك يا ولدي ذلك فأقول مثال واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال ملك

مطاع قال يوما لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احدث امر في الوجود وانزل كتابا وارسل
رسلا بامرودني واجعل ان اطاعهم دارا تسمى الجنة وان عصاهم دارا تسمى النار وان اخرج من
ظاهر عدي آدم ذرية يمشون الارض واجعل لهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة
وبعد ان انهاء عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا الجنة بجازا صوريا
وعلى ذريته الذين لم يصعوا حقيقة لاجازاتهم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة
الى دار اخرى انزل منها في الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها من طاب ان يكون مكان
آدم في تقدم فنانجرا احد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد آدم فانه تقدم وقال ابانها
ابانها طلبا لتعبد قضاء الله تعالى وقدره في عبادته فمن كان حاضرا للمجلس هذا الاتفاق لم يحكم
على آدم بالمعصية الخالصة وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاد آدم فكان ذلك من اكبر
المصالح لهم ليقعوا في قضاء الله وقدره تارة المعصية فيظهر واحده وعفوه وتارة بالطاعة فيظهروا
كرمهم ويحمده فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمل عن اولاده المحجوبين بذلك البكاء
الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله
وكأنه فتح بواقته باب المغفرة لاولاده اذ لا بد للقضية من فائض يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتب
على ذلك الحدود في الدنيا والاخرة فقد بان لك يا اخي ان جميع التكليف التي شرعها الله
تعالى في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل آدم من الشجرة صورة فاما من اولاده احد الا وقد عصي
او هم بمعصية او بمكره او بخلاف الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهي اى جميع
التكليف لبنية الذين لم يصعوا اما رفع درجات او كفارة لذنوبهم وقوافيه او عقوبة لهم كالحدود
التي ادب الله تعالى بها عبادته انتهى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول كان جميع
ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان
راضيا عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال
في آية غير ذلك قياسا على حال بني آدم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة وانما قال ربنا ظلمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر اولادى الذين يعصون امر الله
فكأنه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو فقهه كالشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له
من تطاير التاج والسياب عن راسه وبدنه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنية
الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة
ليذكر بذلك سورة ما يقع فيه بنوه فيستغفروا الله تعالى لهم كلما بال او تقطع وقد جاءت شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم يطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاه وكذلك حدث في حواء
زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من المحيض في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها فتمستغفروا
لهن وانما زادت على آدم بالمحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزويج لآدم في اكله من
الشجرة حتى اكل ولكونها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واعطتها لآدم ولا شك ان

من يأتي الخالفة وهو مظهر لاستحقاقه ذلك أعظم في صورة الذنب من يأتي الخالفة ناسيا قال
تعالى ولقد دعونا الى آدم من قبل فذسى ولم نجعله عزما لاسيما وقد حلف له ابليس أنه له من
التاصحين * وقد بلغنا أن بعض المارقين اجتمع بابليس فقال له كيف خلقت لآدم انك له من
التاصحين وأنت تكذب فقال فاذا اصنع لما رأيت قضاء الله لا مرد له ورأيت قلوب الانبياء ساجدة
سائلة من خطور الفواحش معظمة لله تعالى كل التظيم خلقت له بمعبوده الذي يعرفه هو بشوته
وتخليده في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من معصيات التنظيم له
فا حلفت له الابا لمعبود الذي يتخيله لا بالله الذي ليس كمثل شئ انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازدهان وانما هي
جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها
الناس بعد الموت والحساب ومجازاة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر المؤمن له طاقة
منها ينظر اليها ويتنعم بما فيها من قبره وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام
او من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا هي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو
ابن لحي الذي سب السوايب ورأى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع
لآدم فيها الاكل من الشجرة وأهبط منها الى الارض لقربها منها في الحكم وكل من مات من
اولاده المطيعين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ
فلا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا وفي العدد وتكامل المدد فيخرج الناس
بنفخة المبعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح للمؤمن
منها طاقة او النار التي يفتح للكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لقات المحشر
والشعر وما بعدهما مما ورد انتهى قال سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على
جنة البرزخ مشابها لجنه الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا خارج القدر فيها
من بول وغائط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد بصورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك أنزل آدم
وحواء الى هذه الارض التي هي محل التعسف والاستحالات ليحضر حافيا هذا ذلك القدر الصوري
في حقهما التحقيق في حق العصاة من اولادهما انتهى * سمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول
لما أكل كل آدم وحواء من شجرة التي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللبس من الرجال
للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا أكلوا من شجرة المهي
المحاسة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلاف الاولى زيادة على ما تولد بصورة في ابويهم الجنون
والانغماس في بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر والقهقهة واسبال الازار والسر او بل
والقميص والعمامة والقبية والتميمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت
الاخبار والاخبار بانها يتنقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من
الاكل وليس لنا نقض للطهارة من غير الاكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة
لا يقع منه شئ يتنقض طهارته أبدا مما ذكرناه وما لم يذكره فان الملائكة لا بول ولا تنغوط

ولا يجزى لخدم ولا تستهي الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالمس بشئ من جسدها ولا بالمجامع
ولا تقبل ولا ينهى عليها ولا تعصى بها بكفر ولا غيره اذا عبد لا يعصى ربه الا ان حجب عن ثموده
تعالى ولا يجنب عن ثموده تعالى الا ان اكل قلوبا حجابها بالاكل ما وقع في معصية أبدا فذلك
امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع من الماء انقض بالماطاق أو بدله
وامرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالنجاسة بالماء كذلك او المحجرات والتراب في الاستنجاء
وازالة قدر النمل وذيل المرأة الطويل وامرنا بالانزعاج عن كل نجاسة تخرجت من القبل أو الذنبر
وغيرهما حتى عن مس الحمل الحمارج منه البول والغائط من قبل ودبر وامرنا الشارع وكذلك
العلماء برش السراويل بالماء لئلا يمسوا بالذكري والنجاسة وقد كان صلى الله عليه وسلم ينفع
سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسأني في توجيه الاحكام ان النقص بمس
الفرج خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقص خاص بالعوام وانما امرنا الشارع صلى
الله عليه وسلم بالنزع من بول الغلام اذا لم يأكل غير اللبن دون الفسل تخفيفا علينا فن غسل منه
فله ذلك وان كان الرش افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول فان قال
قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من شجرة النخيل فاجواب
قد قال بعض اهل الكشف ان اللطافة لمعاصي من حيث ارواحها كالماء ما عات كذلك من
حيث ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول
ان والدته تأكل في هذا الزمان المحرم والشبهات فكان بوله اقذر من بول من يأكل كل الحلال
اتمى وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقص بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة
التي استند اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب
القول المفصل كما ان من النواقض ما اتفق عليه الائمة كالبول والغائط والمجامع والمجنون ومنها
ما اختلفوا فيه كلبس المحارم ومس الفرج والمجوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج
الدم السائل من البدن والقيمة والنسبة ومس الصنان في الابط والمشرط والاجذم والارض
والصليب والوشن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الایخداث ان النقص بالمس
الفرج ليس هو لذات الفرج وانما النقص به لكونه محلا لخروج المحارج المتولد من الاكل
اذ لو كان النقص به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك
فان البدن كله قد غشي وتولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقص بخروج الحفاة التي
يتلها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يقيين فاجواب ليس النقص عندهم بها لذاتها وانما
هو ما عليها من القذر المتولد من الاكل فلو لا ما عليها من القذر لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض
ذلك اذ الناقض حقيقة انما هو خروج العضلة التي تولدت من الاكل والشرب واثارة الشهوة
والغفلة عن الله عز وجل أو المعاصي وليست الحفاة أو الدوبذات بما اثيران شيئا من ذلك فافهم
فهذا كان سبب الامر بالطهارة عن المحدث الاكبر والاصغر فان قلت فلم يجب تعميم البدن
بالفسل من نروح التي مع انه دون البول والغائط في القذريتين فاجواب ان تعميم البدن

بخروجه أو بالجماع من غير نحو وجه ليس هو القذر وإنما هو ما فيه من اللذة التي تسرى في جميع
البدن حتى تمتبه وتنسبه ذكركه والنظر إليه فلذلك أمرنا الشارع بأجراء الماء على سطح البدن
كله بحسب سريان اللذة فهو وإن كان فرعاً من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله فلذلك
أمرنا بأجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه أو قوره أو موته النسبي فيقوم أحداً بعد الغسل يناسج
ربه ببدن حتى فكل موضع لم يسه الماء فهو كالعضو الميت أو المشرف على الموت أو كبदन السكران
أو الغنى عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته أبداً وإذا لم يحضر معه فكأنه لم يصل
إذا الصلاة لا تصح إلا بجميع البدن كما أنها لا تصح خارج حضرة الله تعالى أبداً عند أهل الله تعالى
فأفهم وإنما وجب التيمم عند فقد الماء حساً وشرعاً لأن التراب فيه رائحة الماء أذهو عكارة الماء
الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب تيمم بالبحر لأن أصله كذلك من زبد
البحر حين تموج ولذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق بالنار فلولاً أن فيه الماء ما قطر منه بالنار
إذا المحقق لا تتقارب وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وإنما وجب تيمم البدن
بمخرج الماء لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام
أبو حنيفة بتقص الطهارة بالهقعة في الصلاة لأنها لا تقع إلا من شخص غافل عن شهود نظر ربه
إليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على المحائض
والنفساء إذا انقطع دمهما فأنما ذلك لزيادة القذر المحاصل بالمحيض والنفاس لا سيما إن عرقت
مثلاً وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم المحيض أذى وأبطل صلاة المحائض والنفساء مع وجوده
وبعد انقطاعه حتى تنسل أثر ذلك الدم فقط أوبعد تيمم بدنها أو تيمم وقد جوزا لا امام أبو حنيفة
وطاء المحائض والنفساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت
حاجته إلى الوطء وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فإن قلت فلا شيء أتفق العلماء كلهم على
نجاسة البول والغائط من الأذى واختلاف في بول بعض الحيوانات وغائطها مع أن الأذى
أشرف من البهائم يقيين أذهو المكلف بتركها ككله من شجرة النهي بخلاف غيره فالجواب ما أتفق
العلماء على نجاسة بوله وغائطه إلا شرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الأصل أن يظهر كل
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشمته انعكس عليه الحكم
فصار كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة أو الطبية الرائحة بصير قذراً أو نجساً منتناً من بول
وغائط ودم ومخاط وبصاق وصنان وفي القواعد أن كل من شرفت مرتبته عظمت صغيرته فإن
قل أن قولكم أن علة الاتفاق على نجاسة بول الأذى وغائطه الشرف ينقض عليكم ببول
الحمار وروبله فإنهم أجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فالجواب عن ذلك قلنا الجواب
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الأكل فأنهم أغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل
حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فأنها أقلية الغفلة عن الله تعالى فنجف بعض الأئمة
الامر في أبوابها وأرواها يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بهيمة الانعام في الأكل ولوانه
أباح لنا الحمار والبغل لأزدنا بأكلة غفلة وكان كالذبيحة التي لم يدكر اسم الله عليها فافهم فإن

قبل فلابي شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمام كها من غائط وصنآن وشعرهما فان ذلك كله
متولد من الاكل والشرب كبوله وغائطه فالجواب انما خففوا في ذلك تخفة التبع والتقدير فيها
وبعد صورتها عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والتي قد اتي في الغالب يشبه
لون الوان القدر في نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بظاهرتها كما تقدم
بيانه في الكتاب فهذا كان اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب ووجوب استعمال الماء
والتراب في الطهارة فلو لا كلتا من شجرة التهي ولا مكرها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كما
ظاهرين على الدوام كالملائكة ولو لا ما قص الله تعالى من صورة توبة ابينا آدم عليه الصلاة
والسلام ما احدثنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف تغضض من الذنوب ولا كان الحق
تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق
الصلاة بأنواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفار من
حيث ان قوت اودا حنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت ابداننا من المعاصي أو ضعف
أو قترت بأكل الشهوات أو الوقوع في الفضلات فأمرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء أو التراب
المنعش للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنناجي ربنا بابداننا وأرواحنا حية بعد موتها
بما وقعنا فيه مما تقدم فكأننا بذلك فقنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن
تعالى راضيا عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لفعلنا عنه بتناولنا
شبهات نفوسنا من أكل وشرب وغير ذلك ودخولنا الخلاء فخرج تلك الفضلات الغدرة المنتنة
التي لا تناسب حضرته تعالى ولذلك خفف الائمة من الاكل وقالوا استحي من الله أن تكشف
عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا امام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام
مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فرق بطنه فصار
يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطن
انتهى * وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا الى ناركم
التي اوقدتوها فاطمئنها فان قال قائل فلم تكررت الصلاة عند ما في اليوم واليلة خمس مرات
فالجواب كان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكر ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والنفقات بين كل صلاة وصلاة
في توب أحدنا وبسته فقرمنا اجزاء من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر من الماء والمصل كما انه
اذا قال اذكر الرضوة الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه
الخاصة بالصلاة فان كل ما هو شرعي انما شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه مما يخطئ الله تعالى
فيكون ذلك في مقابلة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فلو كشف العبد لأى ذنوبه تساقط
عنه يمينا وشمالا كلما صبر الله تعالى أى عن كل شيء يخطئ به من صفات التعظيم فان الله
تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتجدد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتجدد كذلك ثم يعتدل
فتتجدد كذلك ثم يسجد فتتجدد كذلك ثم يرفع رأسه فتتجدد كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلاة فعلم بما قررناه المجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تغفر حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تتساقط عن عيئه وشماله في الصلاة اذا صلى
 على أثر الوضوء فافهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واقذر
 وأكثر كلما طوبى بظافة الماء أكثر ليكون أنعم للبدن الذي مات من كثرة المعاصي
 بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الامام أبنا حنيفة ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر
 احتياطاته لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قلته من مثلاً
 لضعفه بكثرة خوارق الخطايا فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمساعدته يقع من الذنوب
 المستقبلة أو هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا يفضل الا عن
 كمال فرض وذلك بأن لا يخطر بباله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جوارب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق
 من كملت فرائضه من كمال الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل
 فتهجد به أي بالقرآن نافذة لك فاقال تعالى لك الا ليذهب على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 ويلحق به كمال الاولياء من ورثته في المقام ويبقى أمثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن
 أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنة فافهم فان قلت فلم اكد الشارع صلى الله عليه
 وسلم بعض النوافل دون بعض فالجواب فصل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكد ما كان
 كالتشديد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التحفيف على امتهم
 ما امكن لعله بأن الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذهما الناس سنة أي يواظبوا عليهما كالنوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالكسوف والاستسقاء والعبيدين
 و صلاة الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لمجابهة العبد بالاكل عن شهود الآيات العظام التي
 يخوف الله تعالى بها عباده لاسيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه
 لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلو لا مجابهة
 بالاكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احقبتنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات
 الخطبة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الساردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم
 مشروعية الخطبة في صلاة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة ان عقل واستبصر ولو علم
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها شرعه من الدعا والاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها الخطبة واما حكمة التكبير في العيدين فانما شرع ذلك لمجابهة الخلق
 بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الفصل والتسكين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم

تدبر برزخ الخلق الواقع بين حلقهم برأيه الى وقته الشاخص من منتهى انما هو جنة
 بالانتماء والشرب وبرية العبدان الى ما ذكره القصة بالانتماء وانما هو جنة العبدان
 شرعاً بالانتماء من كثرة التوجه في العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 بالانتماء والشرب من منتهى العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 في الجملة بالانتماء من منتهى العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 وسرور وشدة من منتهى العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 والسرور وشدة من منتهى العبدان والافعال في العبدان من منتهى العبدان
 لمن ضمن في السر ان يوافق الاعدل والعدل والعدل في العبدان من منتهى العبدان
 لمن التائب بعد ما حضرته انه تعالى التي حرقه او يبالي بقلب الناس الى بعضهم
 لباس التزيين له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب التائب الدنسة
 سدى عليها الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لسلطان باقى الجملة والعبدان وغيرهما من العبدان
 وفي بامنه نيل او حقد او مكر او غيبة او حقد او كبر على احد من المسلمين فان من اتى الى
 الصلاة وفي بامنه شيء من ذلك لم ينجح قلبه على حقة الحق تعالى في تلك الصلاة
 يقول لا يحباه مرات اياكم ان تعادكم الجملة والعبدان وفي قلب احدكم غل او مكر او غيبة
 لا أحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجملة والعبدان
 أكد لا سيما من كان حاجاً فان المحرم حشرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا يسعد
 للناسين عمل حتى يصالحوا الشاة اذ كرماء فان القلبية والنسابة تمنع نزول الرحمة على
 الخلق ومن هنا سبب العلماء صاحبها الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة وورد العالم للآل
 يرددوا القوم فاعلم ذلك واما وجه تعاقب الزكاة في جميع اراضيها بالاكل والشرب فهو
 ظاهر لا سيما انما لا ينبغي لنا شرعاً جيتنا عن شره والملك في المال الذي بأيدينا كله لله
 تعالى وادعينا الملك في ذلك لنسمع الغلبة عن المالك الحقيقي فيجمعناه وكثرناه ومنهاته الفقراء
 والمساكين شعاعاً من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمولفة قلوبهم
 وعلى الناس في المصالح التي يودونها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكتبيين
 وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله
 وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما تنقص مال من صدقة وان الله تعالى
 ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفاً ونسبنا ايضاً معنى الزكاة فان الله تعالى ما يحادها زكاة
 أي غزاة الالتئام العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وان شراح مسدرة ومممت شجوة
 شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من منتهى
 نفوسنا على عباد الله وحرمانناهم من مال سيدهم الذي جعلنا مقتولين فيه اي لا مال لكن له
 ملكاً حقيقياً فلهذا امرنا بالتسارع بتراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة

على سبيل الفرض علينا تطهير الاموال والساوار واجناس الرجس المحاصل لها بالبخل والشح
وعنا الفتنة امرنا الله تعالى ورسوله بانزاجه وانزال البركة في رزقنا والتقوية فانه ما كل مؤمن
يشهد زيادة التقوى ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربها
بان الله تعالى يعطي كل منفق خلفا وكل عسك تغاود عاه الملائكة لا يريدون ان يمل غاب الناس
في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بانخلاف
الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذي وعد الله به
او توعد عليه عند المؤمنين كالحاضر على حد سواء فابن ايمان البخل بحق الله تعالى حينئذ الذي
يدعيه مع انه لو رأى يهوديا جالس بسدرته من ذهب يقول كل من اعطاني نصفاً اعطيتني دينارا
لصار غالب الناس يزجون عليه باعطاء الدراهم لياخذوا الدنيا وير لو ان انسانا قال لاحدهم
لا تعطه دراهمك ليعطيك بهادنا نير لشفه عقله ولم يسمع له فانظروا اني لنفسك في هذه الميزان
فانت اعلم بما لك واذع الايمان بعد ذلك او اترك الدعوى واستغفر ربك * وسمعت سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر بانزاج زكاته فهو من اجهل
الجهالين لانه ما امره بانزاجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللائق به الفرح والسرور
لا الحزن والغم انتهى * واما فوافل الصدقات فانما شربعت بحجر المحلل الواقع في زكاته الفرض
نظير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر الخارج او من السرور بالانزاج فنقص
اجرم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من اخرجها
مشرحا بما صدره قارة بها عينه * وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول
الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا للنزول والبلاء على ابداننا فان زكاة الفرض مطهرة
للبال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس المحسى والمعنوى فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكاة الفرض فقد عرض ببذنه للحكمة والجرب والحب الفرضي
والدمامل والقروح وسائر ما يؤدي ببذنه انتهى * واما زكاة الفطر فانما شرعت ليكون رفع صيام
رمضان متوقفا على انزاجها فلا يرفع الى السماء الا بانزاجها الحديث حسنه بعضهم مع اجماع
اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد انزاج زكاة الفطر لانها كالكفارة
لما وقع من ذلك الصائم من تخرق صومه بالنسيه والتمية وتعاطي الشهوات المضادة لحكمة
الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما كل حجب عن مراعاة مراقبة الله فوق في خرق
صومه لتركه الادب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل والشرب
ونجس الفطرات فلولوا الاكل لما حجب ولا خرق والمجد لله رب العالمين واما وجبه تعلق الصوم
بالاكل من شجرة التهي فرضا كان او تغلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد
في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول استئناسنا حين
حجبنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبة ربنا وعن الحياه منه وسمعت سيدي عليها الخواص رحمه

الله به ول انما شرع صوم رمضان سدا لجارى الشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصائم
يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة وغيره الا كنهه الاداء على حكم النفس
خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك المحرق واحتاج الى الجأري يصوم الاثنين والخميس وأيام
الجمعة الى البيض ونحو ذلك وسعته يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى
لا تتكاد أعضاء العبد تستحي من صفة لذة جارى الشيطان التي انفتحت في البدن بأكل الشهوات
حتى صار البدن كطافات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
بحديث الجارى وغيره الصوم جنة أى ترس يبقى به العبد دخول الآفات الدينية الى قلبه انتهى
وانما كان رمضان ثلاثين يوما أو تسعا وعشرين يوما لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي أكلها
آدم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا أو تسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم
منه ان الأكل يقيم في الباطن أو بعين يوما لمحدث من أكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة أربعين
يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة وربما كانت حرارة القوة
الهاضمة في آيينا آدم أشد فهضمت الطعام وأزنته في شهر فقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره
انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا ضاعفا للشهوة المتولدة من الأكل فمن
بالغ في أكل الشهوات والدسم في رمضان فقد أبطل حكمه الصوم في حق نفسه ولم يسد جارى
الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بخيله ورجله فالتف عليه دينه فلو لا الأكل لم نتجج الى
صوم ولكننا كالملائكة لا يقع منا صفة أبدا طول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجماع
في نهار رمضان فالجواب انما شرعت لتكون المجامع خالف أمر ربه وقدم شهوته على رضاه ربه
عليه وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك
القول في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوهما من المجنات على الدين وأيضا فان الصائم
قد خلق باسم صفة المحق تعالى من عدم الأكل والشرب فلا يابق به التكاح الذي تراه
البارى جل وعلا عنه فقد علم انه لولا لا حلال ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا
ونكف به جوارحنا * وأما وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشجرة فهو ولأنه انما شرع
جماعات فلو بنى رباحين تعرفت في أودية الغلات بالأكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على صحة المحذور لا سيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من
ألف شهر فافهم والمجد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شجرة النهر
فهو لان الحج والعمرة مكهران للذنوب العظام التي نشأت تحت حجاب الأكل فلو لا الأكل ما وقفنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل مأمور شرعى ذنبا في مقابلته يكفر به
من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعا بل بطرا
وشره نفس حجبنا فعصينا ولو اننا أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعا من غير زيادة لما وقع منا معصية هذا
في حقنا وأما في حق آيينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاه ضروريا
لا حقيقيا كما تقدم أول البحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات وأيضا فان آدم

عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هناك وناب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية
 كما هو شأن الانبياء من ذريته فان قلت فلاي شيء لم يجب الحج والعمرة الامرة واحدة في العمر ولم
 يتكررا كالصلوات والصوم والزكاة والطهارة فالجواب انما فعل الحق ذلك رجة بخلقه من حيث
 ان رحمة سبقت غضبه فنفق فيهما العظم المشقة في فعلهما غالبا لاسيما من اتى من مسيرة سنة
 بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الائمة باستحباب العمرة لا وجوبها لانها
 داخلية في افعال الحج فكانت كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق علينا الحج كل سنة
 هـ- لا يغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اقل اركان الحج
 بعد الاحرام للاتي من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا فالجواب انما كان اول الاركان
 الوقوف اقتداء بابينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما حاضن بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة
 التي على رأس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة
 لانها كالباب الاول لذلك ولله المثل الاعلى وبليه مردلفة وهي كالباب الثاني لا زلا فها هو قريبا
 من مكة فان قلت فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالجواب
 انما سويهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت
 ربهم الخاص فكان حكمهم حكمهم من عاجز الى دار سيده فكثرت بين يديه ينتظروا بؤمره به
 السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه الصلاة
 والسلام ما وسعه الامثال امر به في ذلك فان قلت فلاي شيء امر المحرم بالتجرد من البس
 الخيط مع ان من الادب عند ملاقاته الا كبر ليس اقتصر الثياب عادة فالجواب انما امر السيد
 بمثل ذلك لاشارة الى ان من الادب من كل مذهب ان يأتي ربه خاشعا ذليلا مفسلا متجردا من
 جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الآية اذ الغنى اللابس لثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد
 يفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلعة
 الرضى عنه أن يرجع من الحج وهو متعلق بالاخلاق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه
 على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حج أن
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن مثل حج أولي
 بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء
 لكن هذا المقت لا يشعر به كل أحد وانما يذكره أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب
 مشروعية الحج الى الاكل من شجرة التهي والمجد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق البيع والشراء
 وسائر المعاملات بالاكل من شجرة التهي فهو ظاهر لا ننالها كلنا وشربنا نحن نأكل من ذلك عن كمال
 محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد

سيدنا وتعد ديننا حدودنا بالعدل والسمع وعدم الاضرار وطلبنا ان يكون كل ما في ايدي الخلائق
لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والتهراء وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع
والتهراء فدعا للندم منا اذا كان المحظ الاوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ضماننا والتي من
ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يحل فيه السلم والرهن واحكام الفاس
والخمر والصلح والتحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساقاة والاجارات
واحياء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهيبة والهدية شكر لما عندنا من النعمة وكذلك لما احكم
اللقطة واللقيط واجبه الله والقرائن وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم النفي والغنية وكل
ذلك اصله حجابنا بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين الاكل او من حيث
الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعه والمجد لله رب العالمين
* واما وجه تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا اكل شجرة شهوته
الى الجماع او مقدماته فلولاه مشروعية النكاح لربما كان يقع في الزنا فقتل شرعا او غيره على تارك
المرأة المزني بها فكان الفساد يعظم فلذلك امر الشارع بالولي والشاهدين والصدائق لدخول اليه
من الباب * واما مشروعية القسم للزوجات فاصلها الاكل فانه لما اكل شرها وبطرها يجب عن
حقوق زوجته عليه فضايرها وترتوج عليها واذ اها حتى سألته ان يطلقها بما لم تعطيه له وتقضى
نفسها منه وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة
وربما آلى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وترتوج من ارضعته ووطئ المجارية من غير استبراء
ونكح في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولاد الغير او مائه وربما شاع بنفقة الزوجة والوالدين والذرية
والخدم والبهائم التي يركبها وينتفع بها بحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر
باعتنائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي فدعا للتباعد في الدنيا والآخرة والمجد لله رب العالمين
* واما وجه تعلق ربيع الجنائيات وما يذكر فيه من النذر والايمان والقضاء والعقوبات والكتابة
وحكم امهات الاولاد من الامه فواجهه ظهرو ذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربهما بطر ووطئ
جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرماها الله تعالى او قطع شيئا من جوارحها او برحه عمدا
او خطأ او قطع الطريق او مرق او زنى اوصال على الناس او شرب المسكر او قذف اعراض
الناس او حلف بالله صادقا او كاذبا او شبع بالمال فلم يكدي بنفقه على المحتاجين اليه الا بنذر او عهد
مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام ورد المحبة له من حيث
ما هو عليه من الشئ ومن حيث مزاجته للشارع في التشريع بايجاب ما جعله مباحا او مندوبا
توسعة على الامة فلولاه مشروعية الحدود لفسد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما حصل
في بعض الحدود كفارة بعقوبات او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من شدة العقاب وتكون
الكفارة حجابا ما تعامن وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رجعة به وكل ذلك نشأ من حجاب
الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم * واما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة
فهو ان السيد لما اكل وشرب حجب فتنى خدمة الرقيق له واحسانه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من تحجيره عليه وأن يكون له مال كسبده وجهل كون الرقي احسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاجه أخذه من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك نفس عنه الشارع بتعريض سيده في عتقه وأمره بكتابة ان علم انه يقدر على مال يقتدى به وكذلك أمره بتدبيره رجة به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم تسمح نفسه بعق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين ما ينطوى الروح فلو لم يكن عند السيد بقية حرض على الدنيا لكان أمر بالعق فوراً من غير كتابة ولا تدبير وأما الولد فاعلم يؤخر السيد بعقته رجة به أو يجهله بحقوقها عليه حيث كانت محلاً لاستمتاعه بقضاء شهوته فربما يفرغ في أن تكون عتيقة بعد موته قهرها عليه وفاء بحقوقها وكفارة عنه لانها كره في الاستمتاع بها بحكم الملك وأصل أحلاله بحقوقها هو الاكل فانه لما أكل كل حجب فلم يوف بحق من خدمه واستمتع به بل طلب منه ما لا اذا طلب فتيقنه ولو لا الحجاب لكان ترضه نفسه عن أخذ مال من المكاتب وأعتق عبده من غير تدبير واعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك * واما وجه تعلق وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالاكل من شجرة النخيل فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا طالب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا شوكة تحميمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يبق ان يقيم الحدود الا من يقتص ولا يقتص منه كالأولى بخلاف من تضربه فيضربك فافهم ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لولا الاكل لما حجب أحد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لولا الاكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذى عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غيرهم كما عليه طائفة الاولياء والعلماء العالمين فساكن من رحمة الله تعالى بعباده ان الهم الرعية ان يجتمعوا على نصب امام يحمى اموالهم وانفسهم ورحيمهم بوجوده حين علموا انه لا يقوم للدين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبرى الذى لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فلو أمرنا الشارع بطلب الامامة صريحاً لكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يأمر بما فيه فتنة بل نهى عن الامارة الا ان يكون العبد مستولاً فيها فعلم انه لولا الولاة الذين لهم شوكة ما أمن أحد في داره فضلاً عن البرارى ولا صح لاحد أخذ الخراج من الفلاح ولا مع جهاد ولا وجد مال ينفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق أجمعين فالحمد لله رب العالمين * وليكن ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشعرانيه المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الحمديه * والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى بكل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضى الله تعالى عنهم ان يصلح ما يراد في هذا الكتاب من الخطأ والتحرير ولكن بعدامعان النظر في الأدلة والتعالي

والترجيحات والسلامة من التعصب لذهب دون غيره وبعد معرفته بحجة دليله وضعنى دليل
المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التى قدمناها بين يدى الميراث وبعد شهود عين الشريعة
المطهرة التى يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والتأخرين وبعد شهوده ان عين الشريعة
كالكف ومذاهب الاثمة كالاصابع المتفرعة من الكف فكما انه ما تم اصبع اولى بالكف
من اصبع فكذلك ليس مذهب اولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه فى الفصول قبيل توجيه
كلام الاثمة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم فى فن احتاج ضرورة الى من يتعقب
كلامه ويستدرك عليه لئلا يفسد استحضار المؤلف كل ما يدعى على منطوق ذلك الكلام ومفهومه
حال التأليف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للتون ولا احتاجت
الشروح الى الحواشى ولا الحواشى الى الحواشى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفناه من الكتب انما هو بحسب ما يفتح الله به على قلبى حال
التأليف ما عدا الكتب التى اخترتها فرحم الله تعالى من عذرنى فى وقوعى فى خطأ او تحريف
فى هذا الكتاب لعرايته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيه الشئ من اقوال الاثمة
اوضح مجاوزه به فالحق بوضعه من هذا الكتاب ثم عذرنى فى الترامى لتوجيه كلام جميع
المذاهب المستعملة والمنسوبة فانه امر لا علم احدا سبقنى الى الترامه ومن تأمل فيه وفهمه
صار يقرر مذاهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يقاب بشيخ اهل السنة
والجماعة فى عصره ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلمه فاسمع يا اخى نصيحى
وامنع النظر فيه والزم الادب مع سائر الاثمة المجتهدين
ياخذوا بيدك فى احوال يوم الدين والمجد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلى العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب * العذب المنهل للواردين من الطلاب * معجم يعرفه
ملتزم طبعه * لاجل نشره وعموم نفعه * من هوال انواع المزايح اوى * جناب العلامة الفاضل
الشيخ حسن البديوى الجزاوى * احد علماء الازهر * هيا الله له الاسباب ونسر *
ولم اوفى طبعه حذا القمام * وعقبته منه روائح مسك الحتام * فى اوائل شهر صفر الحيز *
من سنة الف وثمانين * وتسع وسبعين من هجرة سيد ولد عدنان * عليه افضل الصلاة والسلام *
وعلى آله وصحبه الكرام

طبع بمحروسة مصر المحمية بالمطبعة الكستلية سنة ١٢٧٩ من الهجرة النبوية